الحقائق في الخفاء، والأكاذيب في العلن

العواقب الاجتماعية لتزييف التفضيل



تيمور كوران


IDEAS
beyond
borders


Bayt al-Hikma 2.0

الحقائق في الخفاء

والأكاذيب في العلن

العواقب الاجتماعية لتزييف التفضيل

تأليف

تيمور كوران

ترجمة

ميرا جندي	حازم موسى	رزان حميدة	عبد المعين السباعي
زينب أحمد	حسام شبلي	حبيب زريق	رامي أبو زرد

مراجعة

أحمد رضا

قائمة المحتويات

مقدمة

في خضمّ كتابتي لهذا الكتاب، أرسلت جزءًا عن سقوط الشيوعية في شرق أوروبا إلى باحث تشيكي كنت التقيته في مؤتمر. أرسل الرجل ردًّا قال فيه إنه وجد الحُجّة في الكتاب مقنعة إلى درجة جعلته يتساءل هل عشتُ أنا في ظل حُكم شمولي. رددتُ عليه أنني قضيت حياتي في تركيا والولايات المتحدة، في دولتين وفّرتا على أنفسهما خراب الشمولية.

استحق سؤالُه جوابًا ناجمًا عن تمعّن أكبر. لقد عشت في ظل حكومتين متسامحتين مع النقد، لكن تأويل مبدأ حرية التعبير أوسع شمولًا وتطبيقه أقرب إلى الاتساق في الولايات المتحدة منه في تركيا. في كلتا الدولتين تتكلم الصحافة عن أمور كثيرة، وتتمتع انتقادات السياسات الرسمية بحضور كبير. قارن هذا الانفتاح بنظام شمولي، تلاحق فيه الدولة المعارضين ملاحقة نظامية. خوفًا من انتقام الحكومة، يتجنب النقاد السياسيون قول ما يفكرون فيه، ويتجنبون كشف آرائهم الناقدة للسياسات الحكومية، والدعوة إلى الإصلاح. إن هذا البُعد من النِّفاق–ممّا يسميه الأوروبيون الشرقيون «عيش الكذبة»– هو الذي دفع قارئي التشيكي إلى سؤاله. لقد أراد أن يعرف كيف استطعت تقدير حجم «تزييف التفضيل» بل وكيف فهمت آلياته، دون أن أمر بتجربة مباشرة مع الشمولية. تزييف التفضيل هو تزييف المرء لرغباته تحت ضغط اجتماعي يراه.

لكن الحكومة الاستبدادية ليست هي مصدر الخوف الوحيد، وليست العائق الوحيد الذي يعوق الخطاب الصريح والمُعلَن. الرأي العلني عامل أقوى. أولًا، الاستبداد لا يمكن استبقاؤه إلا بالرضا الضمني للرأي العلني، على الأقل. ثانيًا، الرأي العلني هو نفسه ممّا

يحدّد رغبة الناس في الكشف عن أعماق أنفسهم. حتى في المجتمعات الديمقراطية، التي يملك الناس فيها حق التفكير والتعبير والفعل الحر، ويحمي القانون هذه الحقوق، والتي يُعَدّ التسامح فيها فضيلة مُعَظَّمة، يمكن للآراء غير السائدة أن تثير كراهية ضخمة. في الولايات المتحدة مثلاً، إذا دافع المرء عن تعقيم النساء الفقيرات أو تشريع استيراد العاج، سيثير هذا الشكوك بشأن تحضّره وأخلاقه، إن لم يكن بشأن صحّة عقله. نعم، قضت المحاكم مرة بعد أخرى أن الآراء غير السائدة، مهما كانت فظيعة، محمية بالقانون. لكن صاحب الرأي وإن كان حرًّا في قول آرائه المكروهة، فإنه لن يتمتع بالتقدير نفسه الذي يتمتع به أصحاب الآراء المقبولة في أعين الناس. مهما كان تطبيق حرية التعبير شديدًا، فلن يستطيع عزل سُمعة الإنسان عن آرائه التي يعبرّ عنها.

ولأن أصحاب الآراء المختلفة يتعامل الناس معهم بطرق مختلفة، يفصّل الأفراد عادةً تعبيراتهم بما يوافق الضغوط الاجتماعية السائدة. قد تتنوع تكيّفاتهم كثيرًا في أثرها الاجتماعي. على الطرف الأول أفعال اللباقة عديمة الضرر، بل النافعة ربمّا، من قبيل قول المرء لصديقه الذي يلبس قميصًا صارخًا أنه ذو ذوق جميل. وعلى الطرف الآخر الجُبن في القضايا العلنية، من قبيل دعم سياسيّ لإجراء حمائي يعرف أنه سيضر معظم ناخبيه. لا تأتي الضغوط الدافعة إلى النفاق هذا بالضرورة من الحكومة. تزييف التفضيل موافق لكل الأنظمة السياسية، من أشد الديكتاتوريات صرامةً إلى أشدّ الديمقراطيات حريّة.

عودةً إلى سؤال زميلي، ليس على المرء أن يعيش في ظل نظام مستبد حتى يلاحظ ويمارس أفعال تزييف التفضيل. ولا على المرء أن يعرف تاريخ الشيوعية حتى يشعر أن هذه الأفعال لها عواقب مهمة. لذا فنقطة انطلاقي لم تكن القمع الشيوعي، بل محرّمات السياسة

الأمريكية المعاصرة. كنت قد غمست نفسي حديثًا في الاقتصاد السياسي الحديث، بعد أن قضيت سنيني في الجامعة في دراسة التنمية الاقتصادية والنظرية الاقتصادية الجزئية. لقد بدا لي أن عجز الأدبيات عن إدراك أن بعض القضايا مفتوحة أكثر من غيرها للنقاش، وأن بعض الآراء أسهَل على التسامح من غيرها، ناهيك عن تفسير ذلك وشرحه، ضعفٌ حاضر في الأدبيات. دليلًا على ذلك، لا يحتاج المرء إلى النظر أبعَد من حرم الجامعة: كثير من أنصار حرية التعبير الذين بادروا إلى شجب المكارثية في الخمسينيات كانوا يناصرون منع المساحات العلنية لأصحاب الآراء التي يرونها عدوانية، مثل أصحاب تحسين النسل وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية.

أول مقالتين لي عن تزييف التفضيل، كانتا قطعتين تقنيتين سوّدتهما في 1983 ونشرتهما بعد أربع سنوات في مجلة الاختيار العلني والصحيفة الاقتصادية. أردت في المقالتين إدخال الواقعية إلى النظرية الاقتصادية للسياسة من خلال إضاءات من علم الاجتماع وعلم النفس. مع تقدّم تفكيري، أصبح واضحًا أن تزييف التفضيل يؤثّر في كل ناحية من الفكر الاجتماعي. وعلى إثر هذا توسّع نطاق بحثي وازداد عدد المجالات الداخلة فيه.

يقدّم هذا الكتاب نظرية توفّق بين مناهج واكتشافات من الأدب الاجتماعي العلمي كانت قد تطوّرت على نحو منفصل نوعًا ما. في أدبيات الاقتصاد، تضمّ النظريّة مفاهيم التحسين والتوازن. أما في العلوم السياسية، تعزو النظرية لمجموعات الضغط السياسي دورًا رئيسًا في صنع القرار الجمعي. وأما في علم الاجتماع، تعامل النظرية الناس على أنهم كائنات اجتماعية–مخلوقات يتعلم بعضها من بعض، ويعتني بعضها ببعض، ويهتم

بعضها ببعض. أخيراً، وإلى جانب فروع كثيرة من علم النفس، تدرك النظرية أن للعقل البشري حدودًا وأنه مجال للتوترات والضغوط. بالحفاظ على هذه الأصول الهجينة، تحمل النظرية اقتراحات تجسّد ملاحظات مبعثرة ومعزولة اليوم في مجالات بحثية متباعدة.

كل هذه المجالات، إلى جانب الفلسفة، قدّمت إضاءات في الظاهرة التي أسمّيها تزييف التفضيل. أحاول في هذا الكتاب التوفيق بين هذه الإضاءات، كما أحاول توحيدها. على وجه الخصوص، أسعى إلى تقديم رواية متكاملة عن دور تزييف التفضيل في هداية وتشويه واستقرار وتقييد وتغيير النظام الاجتماعي، بما يقوم عليه من معارف. تكمن أهمية الكتاب لا في الآليات المفردة التي أصفها وأحللها –عمل تزييف التفضيل مصدرًا للصرامة، ومشكّلًا للآيديولوجيا، ومهدًا للمفاجآت– بل في الروابط التي يقدّمها بين هذه الآليات المفردة.

إن كتابًا يزعم أنه يحلل عملية اجتماعية عالمية لا بد أن يسوّغ ادعاءه بالعموم باختبار أطروحته في سياقات متنوعة. لا بد على هذا الكتاب أن يربط بين حقائق كانت من قبل تُظَنُّ غير مرتبطة، بتمييز أنماط مشتركة في أحداث متنائية جغرافيًّا ومتباعدة زمنيًّا ومختصّة ثقافيًّا. من أجل هذا أدخلت في حُجّتي ثلاث دراسات حالة. تشمل هذه الدراسات النظام الطبقي في الهند، والحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية، والأفعال العنصرية الإيجابية في الولايات المتحدة. في كل دراسة من هذه الدراسات سينصب التركيز على ربط حقائق متنوعة. ينطبق المنطق نفسه على كل مجموعة من التفسيرات، بما يدل على شمول النظرية. اختيرت دراسات الحالة هذه بسبب أهميتها الاجتماعية ولأنها تقدم إضاءات مهمة على أطروحات الكتاب النظرية.

لو أنني ركزت على حالة واحدة، لكان التفصيل المضاف عزّز مكانة الكتاب في أعين البعض، لكن لكان بقي شمول النظرية ضعيف الثبوت. ولكان أعطى الكتاب ربما انطباعًا بأن نظريته محدودة بثقافة أو مجتمع أو حقبة تاريخية معينة. الفروق الكبيرة موجودة طبعًا، بين ثقافة الهند وأوروبا الشرقية، وبين نظام فصل عنصري ونظام سياسي، وبين دين قديم وآيديولوجيا علمانية حديثة. لكن الناظر في هذه الاختلافات يستطيع ألّا يغض الطرف عن التشابهات. في الحقيقة، قد تستفيد دراسة الاختلافات من تحديد عمليات اجتماعية علنية تفسّرها. قال ستيفن جاي غولد، حيثُ تُذهل الاختلافات، تُعلِّم العموميّات. كل من رأى نمرًا وفهدًا يعرف أن أحدهما مخطط والآخر منقّط. إن ما يفسّر أصول هذا الاختلاف المذهل واستقراره، هو نظرية عامة، هي نظرية التطور الطبيعي.

إننا نعيش في عصر تتصاعد فيه البلقنة الفكرية، في عصر بالكاد يستطيع فيه الباحثون المحترفون مواكبة التطورات في اختصاصاتهم المختارة، ناهيك عن الاكتشافات في الاختصاصات والمجالات الأخرى. أما غير الباحثين فالأمر عليهم أصعب. إن التكامل المتنامي للاقتصاد العالمي يزيد الحاجة إلى المعرفة غير المحلية، لكننا نحن الأفراد نبقى محدودين بقدرتنا على معالجة المعلومات. الحاجة ماسّة إذن، إلى توليفات واسعة، وإلى أدوات للمفهمة، وإلى دراسات تعرّف أنماطًا مخفية. لقد سعيت إلى توضيح ظاهرة عامة. الأمثلة مهمة في حد ذاتها، لكن هدف الكتاب الأساسي هو تطوير إطار بسيط للتفكير في آليات وديناميات وعواقب تزييف التفضيل.

لمّا كان تزييف التفضيل فعلًا يخفي المعلومات بشأن القوى المحركة للنزعات الاجتماعية، قد يتساءل بعض القراء إن كانت هذه النظرية ذات قيمة تنبؤيّة، وإن كانت تحمل

أي مقتضيات قابلة للدحض. سأجيب عن هذه الأسئلة مباشرة، لكن بعد أن أطوّر حجتي وتبلغ تمامها. أطلب من القارئ أن يحكم على النظرية أولًا بتماسكها الداخلي ومعقوليتها، وأن يثق أن مسائل قابلية القياس والاختبار، والإمكانية التنبؤية، ستتلقى نصيبها من الاهتمام في المكان المناسب.

إن غمس المرء نفسه في دراسة ظاهرة محددة لا بد من أن يزيد وعيه بتجلّياتها في الحياة اليومية. في هذه الحالة، لقد وجدت أن وعيي ازداد بالنفاق والخداع الإنساني. بدأت أرى علامات تزييف التفضيل في كل مكان: في اجتماعات الكلية، والحفلات الاجتماعية، والنقاشات السياسية، والصحافة، وفي كتب طلّابي. لقد أصبحت كذلك شديد الوعي بنفسي عندما لاحظت الأمر في سلوكي. من حسن الحظ أن انشغالي بالجانب المظلم من الطبيعة الإنسانية لم يكن دون فائدة. لقد أصبحت أكثر حساسية للنزعة الاستقلالية في الشخصية الإنسانية، للروح التي تمنح المرء شجاعة أن يقول «لا» عندما تطالبه ضغوط اللحظة بقول «نعم». مع ازدياد تقديري لتعقيد الشخصية الإنسانية، وللتوترات التي نتحملها جميعًا في محاولتنا للتوفيق بين حاجتنا إلى القبول الاجتماعي وحاجتنا إلى تأكيد النفس، اكتسبت احترامًا أكبر للمخالفين للسائد، للروّاد والمبتكرين والمعارضين، وحتى لغير الأكفاء. آمل أن يكتسب القارئ حظًّا من هذا التقدير.

في كتابتي لهذا الكتاب، الحقائق في الخفاء، والأكاذيب في العلن، استفدت من مساعدة كثير من المنظمات والأفراد. قد أعجز عن ذكرهم جميعًا، لكنني لن أستطيع إلا أن أسمّي أصحاب أهم الإسهامات.

أدين بشكر ضخم لزوجتي وندي كوران، التي لم تزل مصدرًا من الدعم العاطفي الذي لا ينقطع، وناقدًا شديدًا لمسوداتي المتنوعة. من زملائي في قسم الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا الجنوبية، أدين خصوصًا لريتشارد داي، وريتشارد إيسترلين، وبيتر غوردون، وجفري نوجنت. عندما قادني الفضول، أنا البروفسور المساعد الشاب، إلى ما وراء جدران الاقتصاد، أنشأت لي حماستهم بيئة استطعت فيها السعي في اهتماماتي بحرية. لقد استفدت كذلك من معارفهم ونصائحهم وصداقتهم مع مرور السنين. أما خارج جامعتي، فقد تلقّيت تشجيعًا ودعمًا من جيمس بوكانان، وألبرت هيرشمان، ومانكور أولسون، وتوماس شلنغ، وكلٌّ منهم مؤلف لأعمال مؤسِّسة أثرت تأثيرًا عميقًا في تفكيري.

مع تقدّم المشروع، أسهم كثير من الباحثين بوقتهم لتقييم مسودات فصول الكتاب، وأشاروا إلى الأخطاء فيها وساعدوني على إيضاح المفاهيم. أشكر خصوصًا لي ألستون، وأنجوم ألطف، وأرجون أبادوراي، وراندال بارتلت، ويونغ باك تشوي، وميتن كوشغل، وديباك غوبتا، وأندريا هالبرن، وروبرت هغز، وشيلا ريان جوهانسون، وويليام كيمبفر، وديفيد كلين، ومايكل كراوس، ومارك لخباخ،وغلن لوري، وتومس ميتشيلي، وفاي لام موي، وراج ساه، وإكهار شلخت، وولف غانغ سيبل، وبروس تومسون. في خلال رحلتي في هذا الكتاب، علّق عدة من طلابي الخرّيجين تعليقات ساعدتني؛ أدين بشكر خصوصًا لتولغا كوكر وإنريكو مارتشيلي. عندما بلغت المخطوطة درجة متقدمة من الكمال، قدّم مايكل أرونسون، محرّري في دار نشر جامعة هارفارد، أحكامًا تحريرية سليمة أدت إلى عدة تحسينات إضافية، في المادة والعرض. كما صقلت إليزابيث غرتز، محررة مسودتي، النص صقلًا ماهرًا.

لقد استفدت كذلك من عدة منَح بحثية كريمة. دعمت مؤسسة العلم الوطنية أوراقي النظرية المبكرة، ودعمت مؤسسة إيرهارت فصول الكتاب المتعلقة بالهند وأوروبا الشرقية. قدّمت المنحة الوطنية للإنسانية لي زمالةً مكّنتني من قضاء عام 1989–90 الدراسي في معهد الدراسات المتقدمة في برنستون، وهو جنّة للباحثين. منحني مركزان بحثيان آخران ميزات الباحث الزائر: في 1991، مركز البحث الاقتصادي وتعليم الخريجين في جامعة تشارلز في براغ، وفي 1992، المعهد الإحصائي الهندي في نيودلهي.

اعتمدت في عدد من الفصول على مواد منشورة في شكل مؤقت. ظهرت نسخة مبكرة من الفصل الثاني باسم «التفضيلات الخفية والعلنية»، في مجلة الاقتصاد والفلسفة، 6 (أبريل 1990): 1–26. كذلك كانت بعض أجزاء الفصل الخامس مضمنة في «تخفيف استبداد الرأي العام: الخطاب المجهول بالأسماء المجهول وأخلاق الصدق»، مجلة الاقتصاد السياسي الدستوري، 4 (شتاء 1993): 41–78. يبني الفصلان 10 و11 على «ما لا يفكَّر فيه وما لم يفكَّر فيه»، مجلة العقلانية والمجتمع، 5 (أكتوبر 1993): 473–505. اعتمدت بعض القطع المبعثرة في الفصول 7 و15 و16 على «الآن من الأبد: عنصر المفاجأة في الثورة الأوروبية الشرقية عام 1989»، مجلة وورلد بوليتكس، 44 (أكتوبر 1991): 7–48. استفادت بعض أجزاء الفصل 16 من «الشرَر وحرائق الغابات: نظرية للثورة السياسية غير المتوقعة» ببلك تشويس، 61 (أبريل 1989): 41–74. وظهرت أجزاء من الفصل 19 في «حتمية المفاجآت الثورية المستقبلية»، المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع، 100 (مايو 1995): 1528–1551، كل الحقوق محفوظة لصالح جامعة شيكاغو © 1995. أودّ أن أشكر ناشري هذه المقالات لإذنهم لي باستخدامها هنا.

أودُّ في النهاية أن أقدّم شكري لنيشي كانولو، وفيصل خان، وجاسون مك إنس، لدعمهم الحماسي في البحث، ولغوتام بوس، وهلينا فلام، وشوباشيز غاغو باذياي، وديفيد ليبس، وسانجاي سوبراهامانيام، وبيتر فوس، للنقاشات المفيدة والمساعدة في كتابة العقود، ولهربرت أديسون، وكولن داي، وبيتر دوغرتي، وجاك ربتشك، للنصائح النافعة والتشجيعات في المراحل الأولى من العمل، ولروبرت مانكن من مؤسسة غالوب في المجر، ولإليزابيث نويل نومان من معهد ألنزباخ في ألمانيا، ولإيفان تومك من معهد البحث في الرأي العلني في جمهورية التشيك، لما وفّروه لي من استطلاعات هامة، ولروث والاخ، لمساعدتها في الترجمة من اللغات السلافية، ولجون والش، لرسم الرسوم.

لوس أنجلوس، نوفمبر 1994

الجزء الأول

العيش في كذبة

الفصل الأول

أهمية تزييف التفضيل

تخيّل أن شخصًا يملك تبديل مسارك في العمل دعاك إلى حفلة في منزله. عندما وصلتَ إلى الحفلة، كان الحديث يبدو دائرًا حول ألوان غرفة المعيشة الباهتة المحايدة، وهي آخر صيحات الديكور الداخلي. لم يرقك المنظر، لكنك فضّلت ألّا تُفصح عن هذا، حتى لا تؤذي مشاعر مضيفك. ضغطت عليك مشاعرك حتى تقول شيئًا، فمدحتَ «ذوقه الراقي». بعد حينٍ وجدتَ نفسك في نقاش عن مشاريع التنمية الهادرة للموارد في أمريكا اللاتينية. قال أحدهم بتعجرف ويقين، أن الاشتراكية تمنع مشكلة الهدر. ومع أنك تجد هذه الدعوى مستحيلة وخالية من المنطق، فقد تركتَها تمرّ، تجنّبًا لإشعال نقاش خلافي.

مع تأخر الوقت، بدأ الملل يجد طريقه إلى رأسك، وبدأت رغبتك بالمغادرة. يبرز صوت في داخلك يقول إن من غير الحكمة أن تكون أوّل المبادرين إلى المغادرة. فتبقى، راجيًا أن يعلّق أحد غيرك على تأخر الوقت ويُظهر استعداده للمغادرة، ليعطيك فرصة لتخرج دون أن تصبح محور الاهتمام. أخيرًا، يقوم أحدهم ليغادر، وتنتهي الحفلة، وهو ما يبهجك سرًّا. تقدّمتَ إلى الباب، بعد أن شكرتَ مضيفك على هذه «الأمسية الرائعة»، ممتنًّا لأنك لم تكن الذي بدأ بالخروج.

لقد ضمّت أمسيتك هذه حالات كثيرة من تزييف التفضيل وهو أن يزيّف المرء رغباته الأصيلة تحت ضغوط اجتماعية يراها. في إعجابك بالديكور المبتذل، وسكوتك عن أمريكا

اللاتينية، وتأخير رحيلك، وقولك إنك قد استمتعت بالوقت، عبرَّتَ عن انطباعات مناقضة لأفكارك ورغباتك الداخلية، حتى تتجنب الاستنكار، جزئيًّا على الأقل. في كل حالة من هذه الحالات، كنت أمام اختيار بين الانفتاح والإخفاء، بين تأكيد النفس والتكيف مع المجتمع، بين الحفاظ على نزاهتك وحماية صورتك. كان لاختيار النفاق أسباب صالحة، تتجاوز مزاياها منافع الصراحة المؤكدة وغير المداهِنة.

تزييف التفضيل بوصفه صورة محددة من صور الكذب

لماذا ابتكرت مصطلحًا معقدًا وقلتُ تزييف التفضيل؟ ألا يكفي أن أقول «الكذب»؟ نعم، تزييف التفضيل دائمًا صورة من صور الكذب، لكنه مفهوم أخصّ. تخيّل شخصًا كان جنديًّا، وامتثل لأوامر ذبح مدنيين عُزَّل. بعد أعوام من ذلك، أنكر الرجل المشاركة في الجريمة. إذا كان الرجل معارضًا للجريمة، ولم يشارك فيها إلا لتجنب المحكمة العسكرية وأن تحكم عليه بالعصيان، فإن كذبته بشأن مشاركته فيها تعكس مشاعره بشأن الضحايا. بالنظر إلى عدم شعوره بالعداوة تجاههم، لم يكن الرجل يكذب تفضيله. يهدف تزييف التفضيل إلى التلاعب بمشاعر الآخرين بشأن دوافع الإنسان وتصرفاته، كما فعلتَ عندما مدحتَ مضيفك ليظن أنك تشاركه ذوقه.

وتكذيب التفضيل ليس مرادفًا كذلك لمفهوم «الرقابة الذاتية»، أي كبت المرء لأفكاره لاحتمال الاعتراض عليها. في هذه الحالة، تزييف التفضيل هو المفهوم الأوسع الأعم. لو حافظت على الصمت في نقاش الديكور، لكان ذلك رقابة ذاتية. لكن تظاهرك بأنه أعجبك يتجاوز الرقابة الذاتية. لقد أظهرتَ عمدًا رأيًا كاذبًا.

أما المصطلحان الشائعان الباقيان القريبان من تزييف التفضيل فهما «النفاق» و«الخداع». سأستعمل أحيانًا هذين المصطلحين عندما لا يدع السياق مجالًا للغموض، كما سأستعمل الكذب أحيانًا. لكن هذه المصطلحات ليست دقيقة بما يكفي للتعبير عن الموضوع المتناوَل. قد يكون محل التزييف هو التفضيل، أو معرفة المرء، أو قيمته. من أجل الوضوح التحليلي، من الجوهري أن نفرّق بين أنواع التزييف المتنوعة.

تحتوي عبارة «العيش في كذبة» على معنى تزييف التفضيل الدقيق. هذه العبارة طورها المعارضون في أوروبا الشرقية في شتائهم الطويل من الدكتاتورية الشيوعية، لأنهم وجدوا هم أيضًا أن الكلمات المتوفرة غير كافية. إن عيش الكذبة هو أن يحمل المرء نفسه ثقل كذبته. قد يكون مصدر الثقل شعور الذنب الذي يشعر به المرء عند تجنب المسؤولية الاجتماعية، أو الغضب الذي يعيشه عندما يعجز عن تحقيق معاييره الشخصية، أو الضغينة التي يشعر بها عندما يضطر إلى كبت فردانيته. مهما كانت طبيعة القلق، فهي طبيعة مستمرة. طبعًا، لا يؤدي كل الكذب إلى القلق. موظفة البنك التي تتظاهر أنها تتعاون مع سارق للبنك، وهي في الحقيقة تشتري وقتًا حتى تأتي الشرطة، لن يُثقلها كذبها. كذلك إذا مدحت ديكور مضيفك حتى لا يستاء فقط، دون تفكير بحماية سمعتك، فمن البعيد أن تكون الكذبة عبئًا عليك. ليس عليك أن تعيش مع الذنب والغضب والضغينة في هذه الحالة، لذا فهذه الكذبة ليست نوعًا من تزييف التفضيل.

إذا كانت إحدى الخصائص المميزة لتزييف التفضيل هي القلق الذي يجرّه على المزيِّف، فمن هذه الخصائص أيضًا أنه استجابة لضغوط اجتماعية حقيقية أو متخيَّلة للتعبير عن تفضيل معين. هذه الخصيصة تفرّقها عن الانتخاب الاستراتيجي الذي يحدث

عندما يصوّت المرء في انتخاب سرّي للمرشح ب لأن المرشح ج، الذي هو المفضَّل عنده، لا يمكن أن يفوز. يدلّ التصويت الاستراتيجي على تلاعب بالتفضيل، لكنه لا يحتوي تزييفًا له، لأن الاقتراع الخفي خالٍ من الضغوط الاجتماعية التي قد يستسلم المرء لها، كما أنه خالٍ من الاستجابات الاجتماعية.

تحدّيات مقبلة

بالإضافة إلى الأثر المُراد –وهو تنظيم مشاعر الآخرين– قد يكون لتزييف التفضيل عواقب غير مقصودة. عندما اخترت الصمت عن أمريكا اللاتينية، حرمتَ أقرانَك الضيوف من معرفتك الشخصية. لو أنك تكلمت، لربما أثرت في تفكير بعض الضيوف في المستقبل أو الحاضر بشأن التنمية في أمريكا اللاتينية. لربما نشر أحد الضيوف أفكارك إلى أناس آخرين، فساعد بذلك على زيادة الضغط نحو إصلاحات عملية.

هدف هذا الكتاب هو تصنيف وربط وتفصيل العواقب غير المقصودة من تزييف التفضيل. كيف بالضبط يؤثّر تزييف التفضيل في آليات السياسة؟ كيف يؤثر في تطور الرأي العلني؟ ما هي تداعياته على فعالية السياسات والمؤسسات الاجتماعية؟ إلى أي درجة وبأي آلية يغيرّ المعتقدات والآيديولوجيات والنظرات الكونية؟ في النهاية، هل يسهّل أو يثبّط الجهود لتوقع النظام الاجتماعي والتحكم به؟

كما سيتّضح، بعض أبرز آثار تزييف التفضيل مضرّة اجتماعيًّا، بمعنًى أو بآخر. سأحاجج أن تزييف التفضيل يؤدي إلى قلة في الكفاءة، ويزيد من الجهل والتحير، ويخفي الإمكانات الاجتماعية. لكن تزييف التفضيل ليس شرًّا اجتماعيًّا لا خير فيه، إذ قد ينفع

الآخرين بكبت التعبير عن المعارف الخاطئة. وقد يؤدي إلى الانسجام في تعاملاتنا الاجتماعية بتقييد الاندفاعات المضرة كالشر والحسد والحكم المبتسر. يمكن لتزييف التفضيل كذلك أن يعزز التعاون الاجتماعي بإسكات الخلافات الدقيقة في الرأي. وهناك أسباب أخرى أدقّ تمنع رؤية تزييف التفضيل من منظار سلبي تمامًا. هذه الأسباب الأخرى ستظهر مع تقدّم الحجّة، وإن كان تركيز الكتاب هو شرح آثار تزييف التفضيل وليس الحكم عليها. سيكون لكثير من النقاشات تداعيات أخلاقية، سنهتم ببعضها، لكنني لا أريد أن أقدّم تحليلاً أخلاقيًّا شاملاً، ولستُ حتمًا قادرًا على التفريق الحاسم بين حالات تزييف التفضيل المسوّغة وغير المسوّغة.[1]

التقية الدينية

تشمل إحدى إضاءات تزييف التفضيل الحركات التي سعت إلى تكريس الاتفاق الديني. استجابةً للضغوط التي فرضتها هذه الحركات، لطالما لجأ المؤمنون المخالفون لها إلى التقية. يقدم عصر القرون الوسطى بعض الأمثلة المؤثرة.

قريبًا من فترة الاستعادة المسيحية لإسبانيا، أطلقت الكنيسة حملة اضطهاد ضد غير المسيحيين في البلد. ازداد من جرّاء ذلك خطر العيش في إسبانيا إذا كان المرء يهوديًّا أو مسلمًا ملتزمًا. استجاب كثير من اليهود بالهرب من البلد، لكن مئات من الآلاف منهم اختاروا أن يقبلوا المعمودية، معتمدين في ذلك على الأحكام اليهودية التي تسمح بالتقية في أوقات الخطر. في تلك الأيام، كان الانتقال إلى المسيحية يقتضي تغيرًا لا في الإيمان فقط، بل وفي أسلوب الحياة. لذلك بدأ هؤلاء اليهود ظاهريًّا يعيشون حياة كحياة المسيحيين. لكن كثيرًا

منهم حافظوا على طقوس آبائهم في منازلهم، وانتظروا الوقت الذي يستطيعون فيه العودة إلى اليهودية. وعلى رغم كل الاحتياطات التي اتخذوها، جذبت أنشطتهم السرية هذه الاهتمام. وقد انطلق الغزو الإسباني الشهير لاقتلاع الممارسة السرية لليهودية، التي كانت تعرف باسم المرّانية.[2] المرّانية صورة من صور تزييف التفضيل.

في الوقت الذي كانت فيه اليهودية تتخفى في إسبانيا، كان الهجوم قائمًا على الكاثوليكية في إنكلترا، حيثُ فُرضت قوانين تجعل البروتستانتية هي الدين الوحيد المشروع. بدأ كثير من المؤمنين الكاثوليك يحضرون الصلوات البروتستانتية، لكن من باب الاحتياط السياسي، لا من باب الإيمان الديني. شجّعت بعض السلطات الكاثوليكية على الأمر، بحجّة أن التقيّة ضروريّة أحيانًا للحفاظ على النفس. لكن سلطات أخرى، منها البابا، أعلنت أن الامتثالية غير مشروعة. قال أحد المعادين للامتثالية إن الكاثوليكيين الذين يذهبون إلى «تجمعات الباطل» يضعون بقاء الكاثوليكية نفسه في خطر.[3]

يقوم هذا الخلاف بين القادة الكاثوليكيين على اختلاف بشأن العواقب الدينامية لتزييف التفضيل. يرى أصحاب الامتثالية أن تزييف التفضيل مهما امتدّ به الزمن لن يبدّل التفضيلات التي يكبتها؛ لا أثر للكلمة في القلب. أما المعادون للامتثالية، فيرون أن آثار تزييف التفضيل أطول عمرًا من دوافعه؛ فالكلمة تغيّر القلب. الرأي الأول يقدّس تسوية الخلافات. يرى أصحاب هذا الرأي أن على صاحب التقية أن ينتظر زوال الخطر، دون أي خوف، مهما طال انتظاره، حتى يُظهر من جديد رغبته بالعودة. بالمقابل، يتطلب الرأي الأخير مقاومة فاعلة. لأن التقية قد تتيح مجالًا لتغيير الدين حقًّا، فهي تحمل خطر الإزالة.

تبيّن أن الحدس وراء المخالفين للامتثالية صحيح، وإن تنوّعت درجة الخطر. سأطوّر هذه الحجّة في فصول لاحقة.

آخر حالة من التقية الدينية هي التقية في الإسلام. كان الخلفاء الأمويون السنيّون، الذين أسسوا الإمبراطورية العربية في أواخر القرن السابع من دمشق، قد جعلوا سبّ مؤسسي التشيّع اختبارًا للإيمان. ولمّا كان الإخفاق في هذا الاختبار قد يوقع صاحبه في صعوبة كبيرة، قد تبلغ الموت، تبنّى الشيعة عقيدة التقيّة، التي تتيح لهم إخفاء مخالفتهم في حال الخطر، ما داموا يحافظون عليها في قلوبهم وعقولهم.[4] العقيدة نفسها أقدم من الإسلام، لكن تسويغها جاء من آية من القرآن: «إن تخفوا ما في صدوركم أو تبدوه يعلمه الله».[5]

تؤكّد كل مراجع الفقه الشيعي أن التقية لا تجوز إلا في حالات الخطر المحدق. لكن مع الوقت، تحوّلت العقيدة إلى رخصة للخمول السياسي العلني. أكّد القادة الحديثون من الشيعة، حين رأوا في التقيةحاجزًا أمام نشاطهم الثوري، أنها لم يُقصَد منها قط تسويغ السلبية في وجه الحكومات الظالمة.[6] بدأ آية الله الخميني، العقل المدبّر للثورة الإسلامية في إيران، كفاحَه بالتصريح بأن: «زمن التقية انتهى. لقد آن لنا أن نقف ونصرّح بما نؤمن به».[7]

هذه المعارضة الحديثة للتقية موضوع آخر في الكتاب: تزييف التفضيل بوصفه مانعًا من التغيير الاجتماعي. رأى الكتاب الكاثوليكيون المعادون للامتثالية أن تزييف التفضيل باب من أبواب التحوّل، أما الكتاب الشيعة المعاصرون فوجدوا فيه مصدرًا للتزمّت. لا تناقض بين هذين الموقفين. حسبَ عوامل متنوعة سنحددها لاحقًا، يمكن لتزييف التفضيل أن يسهم في التغيير أو في الاستمرار.

الحجاب ومضايقاته

للنظر في إمكانية أخرى، فلننتقل إلى تركيا الحديثة. يرفض اللبرتاريون المدنيون الأتراك، ومنهم المفكرون المستغربون ومدّعو التقدمية، فكرة أن ليس على أحد أن يقلق إذا غطّت امرأة رأسها في المجال العلني. يفضّل كثير منهم منع الحجاب. يدافع الأصوليون الإسلاميون عن حرية الحجاب –وهي حرية مسلّمة في كثير من مناطق العالم– مع أنهم يعرّفون الحريات الفردية تعريفًا ضيّقًا ويعدّون المجتمع الحديث مبالغًا في الإباحة. يقول الأصوليون إن حرية الحجاب حق إنساني أساسي.

عندما يمثّل الجميع شيئًا غير الذي في قلوبهم، يجدر بالمرء أن ينظر إلى العوامل التي تزيد الأمور تعقيدًا. التعقيد هنا هو القناعة الواسعة بأن حرية الحجاب ناقضة لنفسها. لا شك أن الأصوليين وخصومهم يعرفون أن التزام بعض النساء بالحجاب سيؤسس ضغطًا للالتزام به عند اللاتي يفضّلن عدمه. يشعر الجميع أن المتحجّبات سيتّهمن نظائرهنّ غير المتحجبات بخرق حكم ديني ظاهر، وهو ما سيدفع هؤلاء النظائر إلى تزييف تفضيلهن من أجل اكتساب القبول والاحترام. لذلك فالفريقان متفقان اتفاقًا واسعًا، على أن اختيار تركيا بشأن الحجاب ليس بين الحرية والإكراه، بل بين نوعين من الإكراه. في هذه الظروف، يرفض اللبرتاريون المدنيون حرية الحجاب ليحافظوا على حرية أثمن، هي حرية عدم الحجاب. أما الأصوليون فيقبلون حرية عدم الحجاب، لأنهم يتوقعون أن حرية الحجاب ستقضي عليها.

كما في كل جدل وطني متقرّح، الحجج أقرب إلى التعقيد والتنوع من هذه الرواية الموجزة لها. بعض اللبرتاريين يرون حرية الحجاب حقًّا أساسيًّا، وبعض الأصوليين يرى أنه

لا يمكن أن يُسمَح بمخالفة ما يرونه شرعًا إلهيًّا. لكن من المهم أن أن نعرف أن الاختلافات في كل معسكَر تعكس اختلافات في فهم قوة الدوافع الامتثالية. على سبيل المثال، يؤمن المفكرون المستغربون الذين يدعمون حرية الحجاب بالعموم أن الضغوط الاجتماعية على غير المتحجبات لن تبلغ درجة تصبح معها لا تقاوَم.

يدور جدال آخر مشابه بشأن العلمانية. تعني العلمانية بالعادة فصل الدين عن شؤون الدولة، لكن معناها في تركيا، منذ إصلاحات أتاتورك في عشرينيات القرن العشرين، هو التحكم بالدين، بل ربما قمعه. من أبرز تبريرات تقنين الدين الشك بأن الإسلام لا يوافق الديمقراطية. إذا لم تُضبَط قوة الإسلام في المجتمع، فقد تؤدي إلى كبت الخطابات الإصلاحية الحداثية، وهو ما سيجرّ آثارًا قاتلة على التحول الجاري في البلد.[8] كما في قضية الحجاب، وجد أنصار الديمقراطية الليبرالية أنفسهم في خندق يعارض الحريات الدينية، لأنهم يريدون حفظ الحريات التي يرون فيها قيمة أكبر، مثل حرية الصحافة.

تنوّه هذه الجدالات التركية باحتمال أن التشجيع على إحدى صور تزييف التفضيل قد يكون ثمنًا لمنع صورة أخرى منه. سنعالج هذا الاحتمال في الفصول اللاحقة. سنرى أنه يدفع المجموعات إلى مساواة الحرية الكاملة بإبادتها الكاملة، لأنهم يعتقدون أنهم إذا لم يكبتوا غيرهم، فغيرهم سيكبتهم.

كشف المثليين

في الولايات المتحدة، يضيء الجدال بشأن أخلاقيات «الكشف» عن مثلية المثليين المتستّرين على مخاوف واستجابات سياسية ستظهر ظهورًا بارزًا في نقاشات لاحقة. في منتصف عام

1991، عقدت مجموعة حقوق المثليين كوير نيشن مؤتمرًا صحفيًّا أعلنت فيه أن مسؤولًا رفيعًا في وزارة الدفاع مثلي. بُعيد ذلك، نشرت مجلة أدفوكيت، وهي مجلة مثلية، قصة عن المسؤول. دافعت المجلة عن فعلها بالإشارة إلى سياسة كشف المثليين وتمييزهم باللباس قبل تسريحهم. كان المسؤول المثلي المتستر قد دعم هذه السياسة، حسب ادعاء المجلة؛ وكان قد دعم وساعد على فرض التمييز ضد المثليين. في الوقت نفسه تقريبًا، أغرقت مجموعة مثلية أخرى، اسمها أوت بوست، شوارع نيويورك بمنشورات تحمل وجوه نجوم سينما، يُدّعى أنهم مثليون متستّرون. كُتب على هذه المنشورات «شاذ تمامًا».[9]

رفضت معظم الصحف تسمية المشاهير «المكشوفين». رأت هذه الصحف أن من حق الإنسان أن يحافظ على خصوصية المعلومات المتعلقة بحياته الخفية. انقسم مجتمع المثليين. رفض بعض المثليين الكشف بوصفه اعتداءً على حرية الخصوصية. دافع آخرون عنه بوصفه ضرورة اجتماعية. كان الفريقان متفقان على حق الإنسان الأساسي في الاختيار الجنسي، لكن الفريق الأخير أكد على واجب الأفراد بالإفصاح عن هويتهم الجنسية، مهما كان الثمن الشخصي. رأى هذا الفريق أن المثليين الذين يرتدون قناع الغيرية يسهمون في قمع المثليين الآخرين لأنهم يجعلون المثلية الجنسية عارًا.

كان النقاش في مجتمع المثليين دائرًا على حرية أن يكون المثلي متسترًّا. يعطي أحد الطرفين المثليين الأفراد حق تزييف تفضيلاتهم الجنسية، ويرى الطرف الآخر أن تزييف التفضيل هذا تهديد على أجندة اقتلاع الأحكام المسبقة ضد المثليين. كان بين الطرفين كذلك موقف وسط، يفرّق أصحابه بين «الستار السلبي» و«الستار الفاعل». المثلي المتستر بستار سلبي يمارس مثليته سرًّا، ويأمل ألّا يُلاحظ ذلك. أما المثلي المتستر بستار فاعل فيحاول

تغطية مثليته بأفعال مصممة لتظهره بمظهر المغايرين، مثل أن يحاول ممثل مثلي أن يُرى برفقة نساء منحلّات، أو أن يناصر مسؤول مثلي التشريعات المعادية للمثلية.[10] هذا الموقف الوسط يدعم كشف المثليين المتسترين إذا كانوا مستفيدين على نحو واعٍ من الأنشطة الموجهة لأذى المثليين.[11]

ليس هذا أول لقاء لنا مع فكرة وجود تداعيات ضارة اجتماعية لتزييف التفضيل. لقد رأينا أن تزييف التفضيل أدى إلى حظر على التقية الدينية. الفكرة الجديدة هنا هي أن تجلّيات تزييف التفضيل تشمل معاقبة الذين يشاركهم المرء آراءه وحاجاته. المنطق بسيط. الكلام رخيص. يستطيع أي أحد أن يدعي أنه ضد أسلوب الحياة هذا أو الحزب السياسي ذلك. من أفضل الطرق لجعل هذه الدعوى ذات مصداقية أن يسهم المرء في معاقبة الذين يريد الابتعاد عنهم. قد يصبح مثلي متستّر متنمّرًا على المثليين ليهدّئ الارتيابات بشأن حياته الخفية. مع انكشاف الحجّة شيئًا فشيئًا، سنرى أن النفاق حيلة عالمية، كثيرًا ما تنجح، للحفاظ على الذات وتعزيز الذات.

لطالما ادّعى النشطاء المثليون أن معظم المثليين الأمريكيين متستّرون، واعتمدوا في هذه الدعوى على استطلاع 1948 الشهير، الذي أجراه ألفرد كنسي. وصف عُشر الرجال في عينة كنسي أنهم لم يمارسوا سوى المثلية تقريبًا في السنوات الثلاث السابقة. يرى الباحثون المحترفون في السلوك الجنسي أن هذه العينة لا تمثّل عموم الأمريكيين، لأنها تحتوي على قدر أكبر من المعتدين الجنسيين والسجناء وطلاب محاضرات كنسي نفسه.[12] مع هذا، انتشر الرقم في وسائل الإعلام على أنه حقيقة مفروغ منها–إلى أن حلّ عام 1993، عندما نشر مركز باتيل للشؤون الإنسانية دراسة من أدقّ الدراسات في السلوك الجنسي للذكور. حسب

هذه الدراسة، بلغت نسبة المثليين حصرًا 1.1 بالمئة من الرجال الأمريكيين فقط، أما الذين مارسوا جِماعًا مثليًّا في العقد السابق فبلغت نسبتهم 1.2 بالمئة. رفض النشطاء المثليون التخلي عن رقم 10%. حتى عندما أشار الباحثون إلى اتساق أرقام باتيل مع أرقام البلدان الأخرى، سارع النشطاء إلى تكذيب الدراسة الجديدة. أعلنت المجلة الرُّبعية المثلية 10 بيرسنت أنها لن تغيّر اسمها.[13]

إذا كانت مجموعات الضغط المثلية ترى دراسة باتيل غير مقبولة وترفض الإقرار بعيوب استطلاع كنسي، فذلك لأن لها مصلحة في أن يُرى المثليون على أنهم مجموعة ناخبة ضخمة وإن كانت في معظمها خفيّة– كما أن معارضي حقوق المثليين لهم مصلحة في جعل الأهمية الرقمية للمثليين تظهر بمظهر مبالغ فيه جدًّا. تعتمد قدرة مجموعات الضغط المثلية لتحقيق أهدافها على الحصة المتخيَّلة للأمريكيين المثليين في السر أو العلن. سنجد في الفصول اللاحقة أن ادعاء أن الدعم للقضية السياسية التي يناصرها المرء خفيّ في معظمه، ممارسة سياسية شائعة. لقد أكّد المصلحون والثوريون من كل جانب أنهم يتمتعون بتعاطف الأغلبية المتخفية.

تسريبات وبالونات اختبار

عادةً، يملك الشخص الذي يقيس العواقب المحتملة لفعلٍ ما معلومات كافية للمضي في الأمر. على سبيل المثال، تعرف المثلية المتخفية في بلدة أمريكية صغيرة معرفةً قريبة من اليقين أنها إذا كشفت نفسها فستواجه اضطهادًا. لكن في بعض السياقات، تكون معلومات المرء عن ردود الفعل المحتملة معلومات لا يُعتمَد عليها. قد يجهل السياسي صاحب الفكرة الجديدة

كيفية تلقي فكرته بين الناس. عند مواجهة هذه الريبة، قد ينشر الفكرة من دون اسمه، ربما بأن يجعل أحدًا من أتباعه يناقشها مع مراسل موثوق قبِل أن ينسب القصة إلى «مصادر موثوقة». «بالونات الاختبار» هذه تعطي الفكرة بعض الانتشار دون تحميل السياسي مسؤولية شخصية. إذا كانت ردة الفعل رافضة لها، فلهُ أن ينفي ارتباطه بها. أما إذا وجد أن الفكرة حظيت بالقبول، فله أن يدعي الفضل ويبدأ دعمها علنًا. الفكرة هنا هي بذل الجهود من أجل اختبار الرأي العلني. كثيرًا ما تنفع هذه الجهود، لأن تبني موقف غير شائع على العلن قد يكلف صاحبه كثيرًا. قد يقلب أصدقاءه إلى أعداء، ويضر بسمعته، وينهي عمله، إلى ما هنالك من الاحتمالات.

تُمرَّر بعض الأخبار الأخرى إلى وسائل الإعلام لأن الرأي العلني معروف من قبل. قد يحاول أحد الوزراء شجب وزير آخر أو سياساته، بتغذية وسائل الإعلام بأخبار تؤذيه، بشرط أن يبقى مصدر «التسريب» مجهولًا. يستطيع صاحب التسريب أن يضرّ خصمه من خلال الضجة التي تتلو هذه الأخبار، لكن الأمر لا يخلو من الانتقامات. في الوقت الذي يتمتّع فيه صاحب التسريب بعواقبه، قد يصرّح بغضبه، بل ويدعو إلى عقوبات شديدة على المسرّبين المدانين.

تسريبات الأخبار صفة منتشرة في سياسة واشنطن. سرّبت إحدى معاونات رونالد ريغان تقريرًا كانت قد كتبته للبيت الأبيض عن التمييز الجنسي لأحد الصحفيين، إذ كانت ترى أن الرئيس لا يبذل ما يكفي من الجهد بشأن قضايا النساء. سأل الصحفي الرئيس بعد ذلك في مؤتمر مذاع وطنيًّا لماذا لم يعمل على أساس تقرير من إدارته نفسها.[14] أرادت المساعِدة إثارة ضجة تدفع ريغان إلى العمل. اهتمّ بعض مساعدي ريغان الآخرين بتسريب

خلافات الرئيس مع أول وزراء داخليته، ألكسندر هايغ.[15] كان هدفهم من هذا الدفع نحو مغادرة هايغ دون أن يلحقهم أي لوم.

يبذل السياسيون جهودًا كبيرة لحماية أنفسهم وسياساتهم من التسريبات المزعجة. يذكر ديفيد غرغن، الذي كان مدير التواصل في أول إدارة لريغان، أن المعاونين التزموا بألّا يقولوا أي شيء مثير للجدل في أي محادثة تضم أكثر من شخص واحد آخر. كان المنطق وراء هذا الالتزام أن المعلومات التي تقدَّم لشخص واحد يبعُد أن تُسَرَّب، لأن مصدر التسريب سيعرف بسهولة. لاحظ غرغن أن الخوف من التسريبات، جعل عدد المسؤولين في واشنطن المنخرطين في أي قضية متناسبًا تناسبًا عكسيًّا مع أهمية هذه القضية. كلما كانت القضية أهم، كان العدد أقل– لأن احتمال التسريبات يزيد ويزيد ضررها كلما زاد العدد.[16]

لم تكن أهمية التسريبات وبالونات الاختبار في سياسة واشنطن لتفاجئ ميكافيلي، الواقعي المطلَق في النهضة الأوروبية. في كتابه الأمير قال ميكافيلي إن في السياسة صورًا كثيرة من الخداع، منها النفاق.[17] لم تكن الملاحظة جديدة، لكن الكتاب السابقين كانوا يعدّدون فضائل الصدق والصراحة. كسر ميكافيلي العادة، وأكّد على أن النفاق لا يمكن إزالته، وأوصى على هذا الأساس القائد الطموح بأن يكون ماكرًا كالثعلب. رأى ميكافيلي أن على اللاعب السياسي أن يتخذ المظهر الأقرب إلى الحكمة من وجهة نظر اكتساب السلطة والحفاظ عليها. أما السياسي الذي يصر على الانفتاح والصدق المطلق فلا شك أنه سيؤذي المجموعات القوية ويخسر أمام خصومه الأقرب إلى الحذر.

لم يختف الدافع وراء ارتداء السياسي لقناع يقبله المجتمع مع تقدم الديمقراطية الحديثة. سنرى كيف أن تزييف التفضيل لم يزل يشكّل العملية السياسية في كل مكان.

الاقتراع السري، والتحكيم الأعمى، والمفاوضات المنعزلة

إذا كان تزييف التفضيل شائعًا، وكانت عواقبه السياسية مهمة إلى الدرجة التي أطرحها، فلا بد من وجود آليات لتخفيف أسبابه. من المفيد أن نطّلع على بعض منها.

في كل ديمقراطية حديثة تجري الانتخابات والاستفتاءات الكبرى باقتراع سري. الهدف من ذلك أن يصوت المواطنون دون تخويف. تُعَدّ الأصوات المأخوذة في الاقتراع العلني غير شرعية لأنها قد تتأثر بتزييف التفضيل.

إن الاقتراع السري مقدَّر جدًّا إلى درجة تجعل الأنظمة غير الديمقراطية تحاول أن تُظهر اقتراعاتها المفتوحة على أنها سرية. سُبق استفتاء عام 1979 لجعل إيران «جمهورية إسلامية» بحملة هددت بتكفير كل من يجرؤ على التصويت بالسلب. نعم كانت الأصوات تقنيًّا من غير أسماء، لكن الحملة أوحت للناس أن النظام يستطيع تحديد طبيعة أي صوت مفرد. في الاقتراع، خُتمت هويات الناخبين الشخصية، وهو ما خوّف من تعريض المقاطعات التي تحوي عددًا كبيرًا من المصوتين بالسلب إلى تحقيقات وانتقامات.[18] عندما حازت المبادرة على نسبة قبول 98.2 بالمئة، فسّر النظام الثوري النتيجة بأنها نتيجة دعم الأغلبية الساحقة. لكن صحافة العالم، عندما شعرت أن ملايين الناس صوتوا من الخوف، شجبت الانتخابات ووصفتها بالزيف. في الحقيقة، صرّحت الصحافة أن النتائج متحيزة لأن الناخبين لم يروا أن أصواتهم سرّيّة.

عادةً تؤخذ قرارات الترقية الأكاديمية في بيئة مصممة لتحييد تزييف التفضيل. يُضمن للهيئة التي يُطلَب منها تقييم المرشحين للترقية أن تبقى أسماء أعضائها، أو مواقفهم

على الأقل، سرية تمامًا. تحدث التسريبات، وهو السبب الذي يجعل التقييمات مليئة بالحديث الموارب ويجعل القراء الخبراء يهتمون بما لا يُقال أكثر من اهتمامهم بما يُقال. لكن النظام بالإجمال يعزز الصدق.

يبني الصحفيون الأكاديميون عادة قراراتهم التحريرية على تقارير غير موقعة لا يعرف مؤلفيها إلا المحررون. كما يعرف كل كاتب أكاديمي، تسارع لجنات الحكم إلى شجب المقالات التي لا تجرؤ على انتقادها علنًا. تتيح مجهولية الاسم أيضًا للحكم أن يكون غامضًا وأن يجد مجالًا لتنفيس غيرته وعداواته وأحكامه المسبقة. لكن المجتمع الأكاديمي يرى أن مساوئ مجهولية الاسم أقل من منافعها – وهو دليل على أن تزييف التفضيل بين المتعلّمين يعتبَر شائعًا.

تفرّق قوائم النشر الأكاديمي عادةً بين المنشورات المحكمة وغير المحكمة. تتمتع المنشورات المحكمة باحترام أكبر، إذ يُعتقَد أن محرري المنشورات غير المحكمة أقل قدرة على الالتزام بالمعايير، لعدم وجود تقارير مجهولة الكتّاب يُنسَب إليها الرفض. يحدّ المنطق نفسه من اعتبار المجلات التي تنشر المقالات التي يأتي معظمها من الكتاب الذين يتعامل معهم المحررون يوميًّا. يعتقَد أن محرري هذه «الصحف البيتية» أقل قدرة على رفض المنشورات المتوسطة الجودة.

المثال الأخير يأتي من الدبلوماسية. كثيرًا ما تُعقَد المفاوضات الدولية الحساسة في بيئة مغلقة، لعزل المفاوضين عن الضغوط التي تمنعهم من التنازل. من هذه الحالات قمة كامب ديفيد عام 1987، التي أدت إلى اتفاقية سلام تاريخية ين مصر وإسرائيل. ناقش الاتفاقية النهائية فريقان صغيران جدًّا وراء أبواب مغلقة، ولم تعرف أي دولة ماذا يقدّم

قادتها. لم تصدر أي تقارير تقدم يومي خلال المفاوضات، لئلا تؤدي إلى احتجاجات ربما تمنع نجاح التسوية. قدم قادة كل طرف تنازلات لم يكن مستعدًّا للدفاع عنها علنًا، إلا بوصفها ثمنًا لاتفاقية أنهت عقودًا من العداوة.[19]

الدرس الجوهري هنا هو أن النزعة إلى تزييف التفضيل تعتمد اعتمادًا كبيرًا على السياق المؤسسي. فمن يقنّعون رغباتهم ومعتقداتهم في بيئة ما، لن يمانعوا من كشفها في بيئة أخرى. يعي الفاعلون السياسيون هذه المسألة، لذلك يحاولون التلاعب بالبيئة التي يعبرَّ فيها عن التفضيلات. قد يختارون بيئة تعزز الصدق والصراحة، كما حدث عندما تفاوض القادة المصريون والإسرائيليون خلف الأبواب المغلقة، وقد يدعمون النفاق، كما حدث عندما أرهب القادة الإيرانيون الناخبين من التصويت ضد الحكم الإسلامي. ستظهر الفصول التالية أن المؤسسات التي تحكم في دوافع تزييف التفضيل هي نفسها مسائل اختيار قد يكون تزييف التفضيل متفشّيًا فيها.

معاينة للمفهوم: الآثار الاجتماعية لتزييف التفضيل

لا تدع الأمثلة السابقة مجالًا للشك في أن تزييف التفضيل ظاهرة يرى فيها الفاعلون السياسيون أهمية كبيرة. من الواضح كذلك أن بعض البيئات يجد فيها الأفراد أن الأقرب إلى الحكمة التعبير عن التفضيلات المقبولة اجتماعيًّا – أي سلوك الحرباء. هذه البيئات كلها تعتمد فيها مكانة الشخص اجتماعيًّا على ما يعبر عنه من الاتجاهات.

ينتج تزييف التفضيل فئتين من الآثار. أولًا، للتفضيلات المعبرَّ عنها عواقب اجتماعية، كما يحدث عندما ينتج اختيار النساء للحجاب استجابات امتثالية من نساء كُنّ ليفضّلن عدم

الحجاب. ثانيًا، قد يغيرّ المناخ الاجتماعي الذي ينشئه تزييف التفضيل التفضيلات التي يحاول الناس إخفاءها. من أمثلة هذا الاختفاء المحتوم لدين لا يمُارَس إلا سرًّا. في الفئة الأولى من الآثار، تصوغ الاختيارات الفردية المخرجات الاجتماعية، أما الفئة الثانية فتعكس السببية، إذ تصوغ فيها المخرَجات الاجتماعية الاختيارات الفردية. باجتماع الفئتين، نجد علاقة سببية دائرية بين المخرجات الاجتماعية والاختيارات الفردية. يدفعنا وجود هاتين الفئتين إلى التحقيق في كيفية تشكيل الأفراد للمتغيرات الاجتماعية، وكيفية تشكيل المتغيرات الاجتماعية للأفراد، من أجل فهم عواقب تزييف التفضيل.

من أين نبدأ التحليل؟ من حيث المبدأ، يمكن للتحقيق في علاقة دائرية أن يبدأ من أي مكان، ما دام سيمر على كل الدائرة. لكن من أجل أهدافنا، الأفضل أن نبدأ بأثر الفرد على المخرجات الاجتماعية، لأن تزييف التفضيل فعل فردي. سيسهل فهم آليات تأثير المخرجات الاجتماعية لتزييف التفضيل على الأفراد بعد فهم هذه المخرجات نفسها والتحقيق في منظومتها.[20]

إن نقطة البدء في التحليل هي الخيار الذي يواجهه الفرد الذي يتعيّن عليه أن يعبرّ عن تفضيل في قضية ما. لكنه سيستجرّ منافع أو خسائر على نفسه بحسب التفضيل الذي سيعبر عنه. الموقف هنا ليس كالموقف الذي يواجهه المرء إذا طُلب منه أن يختار بين نكهات الآيس كريم، لأن هذا الاختيار لا يعني الآخرين. في مسألتنا هنا، يعلم الفرد أنه سيُحاسب على التفضيل الذي يصرّح به. من الميزات المهمة الأخرى لهذه المسألة أنها ستسوَّى بتجميع للتفضيلات الأخرى التي عبرّ عنها الفرد من قبل.

كيف سيختار الفرد التفضيل الذي سيعبرّ عنه؟ سيدخل في حسابه ثلاثة متغيرات: الرضا الذي سيحصل عليه من قرار المجتمع، والمكافآت والعقوبات المرتبطة بالتفضيل المختار، والمنافع التي ينتفعها من التعبير عن نفسه بصدق. إذا كان عدد الأفراد الذين يعبرّون عن تفضيلاتهم في المسألة كبيرًا، فإن قدرة الفرد على التأثير في القرار العلني مهمَلة. في هذه الحالة، سيرى الفرد أن قرار المجتمع ثابت في جوهره، ويعتمد في تصريحه عن تفضيله على المتغيرين الأخيرين فقط. عادةً، تكون المفاضلة بين هذين المتغيرين مفاضلة بين منافع التعبير عن نفس ومنافع أن يرى المجتمع المرء على صواب. عندما يسود النوع الأخير من المنافع، يختار الفرد تزييف التفضيل.

هذا التفضيل الذي ينتهي الفرد إلى اختياره هنا، سأسمّيه تفضيله العلني. وهو مستقل عن تفضيله الخفي، الذي كان ليعبر عنه في غياب الضغوط الاجتماعية. بالتعريف، تزييف التفضيل هو اختيار الإنسان لتفضيل علني يختلف عن تفضيله الخفي.

سنهتم فيما بعد ببعض محددات التفضيل الخفي لدى الفرد. لكن هنا، ستُفترض افتراضًا. من العوامل الأخرى التي أفترضها تعرّض الفرد للضغوط الاجتماعية والرضا الذي يعيشه لدى قول الحقيقة. إن افتراض هذه المتغيرات لا يعني أنها لا تختلف بين الأفراد. قد يحمل الناس لدى مواجهة أي قضية رغبات مختلفة وحاجات مختلفة للقبول الاجتماعي، والتزامات مختلفة للتعبير عن رغباتهم.

تقتضي هذ الاحتمالات أن الأفراد قد يتنوعون في استجاباتهم للضغوط الاجتماعية السائدة. قد يقاوم أحد الأفراد الضغوط التي يختار غيره مداهنتها بتزييف التفضيل. من

المقتضيات أيضًا أن الأفراد يختلفون في الدوافع الضرورية لجعلهم يتخلون عن تفضيل علني من أجل اعتناق تفضيل علني آخر. نسمي نقاط الانتقال هذه العتبات السياسية.

لا بد من تقديم آخر مجموعة من اللاعبين: مجموعات الضغط التي تحاول جعل أهدافها عامّة الدعم. تكافئ مجموعات الدعم –التي كثيرًا ما يديرها النشطاء السياسيون– أعضاءها وتعفيهم من العقوبات التي تفرضها على الآخرين. هذه المكافأة والعقوبة يقوم عليها الأفراد أنفسهم، لذا فكلما كان عدد أعضاء المجموعة أكبر، كان الضغط الذي تمثله أكبر. إن توزّع التفضيلات العلنية بين الأفراد هو الذي يشكّل الرأي العلني، وتوزع التفضيلات الخفي هو الذي يشكل الرأي الخفي. هذا التوزع الأخير سري، لذا فما دامت تفضيلات الناس هي التي تحدد البرامج السياسية التي ستطبق، فإن التوزع الأول هو الهدف الأهم والأقرب أمام مجموعات الضغط. كذلك فإن الرأي العلني، وليس الخفي، هو الذي يحدد المكافآت والعقوبات التي يتلقاها الأفراد من أجل تفضيلاتهم العلنية.

والرأي العلني إذن مُحدّد لعناصره التي يتألف منها، وهي التفضيلات العلنية الفردية. لذلك فقد يغيرّ نفسه من خلال التغييرات التي يولّدها في الاختيارات الفردية. لكن الرأي العلني لا يتغير دائمًا. في ظروف محددة، تصل تغيرات الرأي العلني إلى حالة توازن في النهاية. أي إن الرأي العلني يصبح منتجًا لنفسه. في كثير من المسائل الحساسة، يمكن وجود عدة توازنات. في هذه الحالة يعتمد التوازن المعتمَد على التاريخ، وعلى ظروف ليست كبيرة الأهمية في نفسها لكنها قد تشكل هنا فرقًا مهمًّا. فإذا ثبت التوازن المختار، فسيثبت إلى أجل غير مسمى، حتى لو كان اختلاف بسيط في الظروف المبكرة قادرًا على إنتاج توازن آخر

تمامًا. سنولي هذا الموضوع اهتمامًا دقيقًا في الفصول 2–5، التي تستكشف نشأة الرأي العلني من اختيارات الأفراد لتفضيلاتهم العلنية، التي يعتمد بعضها على بعض.

عند أي نقطة توازن، قد يختلف الرأي العلني عن الرأي الخفي. في الحقيقة، قد يعتمد وجود التوازن واستقراره اعتمادًا كبيرًا على تزييف التفضيل من جهة الناس الذين لا يدعمون السياسات التي يتيحها. هؤلاء الساخطون، وإن كانوا أغلبية ساحقة، سيمتنعون من المعارضة بسبب الضغوط الاجتماعية – الضغوط التي يحافظون هم أنفسهم عليها عندما يزيفون تفضيلاتهم. من العواقب المهمة اجتماعيًّا لتزييف التفضيل هي الدعم الواسع والعلني للسياسات التي كانت لترُفَض لو تعرّضت لاقتراع سري. ومن العواقب المرتبطة بهذا استمرار هذه السياسات، وإقصاء السياسات البديلة القادرة على الحصول على دعم مستقر. هذه الظاهرة الأخيرة، التي أسميها المحافظة الجمعية، هي موضوع الفصول 6–9.

تستكشف الفصول 10–14 كيف يؤثر تزييف التفضيل في التفضيلات الخفية. تتطلب هذه المهمة إدراك أن تفضيلاتنا الخفية بشأن القضايا السياسية تعتمد جزئيًّا على الأقل على معتقدات شكلها الخطاب العلني، الذي يتألف من الافتراضات والحقائق والحجج والنظريات التي تنشَر في المجال العلني. نحن نتعلم طبعًا من تجاربنا الخفية، ونفكر بأنفسنا، لكن حدود قدرتنا الذهنية لا تسمح لنا بالتفكير والتدبر العميق في أكثر من جزء من القضايا السياسية في المجتمع. مهما أردنا التدقيق في كل مسألة بأنفسنا، سنعتمد اعتمادًا كبيرًا على الخطاب العلني، وكثيرًا ما نعتمد على عناصره السطحية، في معارفنا الخفية التي تقوم عليها تفضيلاتنا الخفية.

يؤثر تزييف التفضيل في الخطاب العلني. لأن إخفاء تفضيلاتنا بنجاح يتطلب إخفاء المعارف التي تعتمد عليها. أي، لا بد أن نعزز تزييف التفضيل بتزييف المعرفة. بهذه الطريقة، نخرّب ونفسد ونفقر المعرفة في المجال العلني. نخفي عن الآخرين الحقائق التي نعرف أنها صحيحة ونعرّضهم لما نعرف أنه خاطئ.

هنا نأتي إلى عاقبة أخرى لتزييف التفضيل: اتساع الجهل بمساوئ الوضع القائم. قد تكون هذه المساوئ معلومة على نطاق واسع من قبل. لكن ما دام الخطاب العلني يقصي نقد الاختيارات السياسية، فستُنسى مساوئها. في هذه العملية يخسر أعضاء المجتمع قدرتهم على إرادة التغيير. سيثبت الوضع القائم، عندما يحافظ عليه الناس لخوفهم من تحديه، لأن الناس لن يفهموا عيوبه ولن يستطيعوا تخيّل بديل أفضل. سيؤدي تزييف التفضيل إلى ضيق وجمود فكري. عندما يصل المجتمع إلى هذه النقطة، لا يعود تزييف التفضيل مصدرًا للاستقرار السياسي. من هذه النقطة، يدعم الناس الوضع القائم بصدق، لأن تزييف التفضيل أزال رغبتهم بشيء مختلف.

يزداد احتمال الوصول إلى هذه النتيجة في القضايا التي تؤخَذ فيها المعارف الخفية في معظمها من الآخرين. وهي أقل احتمالاً في المسائل التي تكون فيها التجربة الشخصية هي المصدر الأول للمعرفة الخفية. يؤثر عاملان آخران في مستوى الجهل الذي يولده تزييف التفضيل. إذا وصل الرأي العلني إلى نقطة توازن خالية من المعارضة، يكون الناس أبعد عن معرفة بدائل الوضع القائم، خلافًا لما سيحدث إذا كان المعارضون مستمرين في تذكيرهم بمنافع التغيير. كذلك فإن انتشار الجهل في المجتمع المغلق أسهل منه في المجتمع المفتوح على المؤثرات الخارجية.

إلى هنا أجملتُ عاقبتين كبريين من عواقب تزييف التفضيل: استمرار المخرجات الاجتماعية غير المرغوبة، وانتشار الجهل. أولى هاتين النتيجتين مرتبطة بالحاجة إلى القبول الاجتماعي، والثانية مرتبطة باعتماد الناس بعضهم على بعض للحصول على المعلومات. الأولى تحتوي على اعتمادات بينية بين التفضيلات العلنية الفردية، ولا تتطلب أي تفاعل بين الاتجاهات الخفية. والأخرى تحتوي على اعتمادات بينية بين الاتجاهات الفردية، ولا تنعكس فيها التفاعلات بالضرورة في المتغيرات العلنية. لكن كل عملية من العمليتين تعزز الأخرى. اختفاء المعارضة المعلنة يزيد من جهل الناس بعيوب الوضع القائم، وهذا الجهل يجعلهم أقل استعدادًا للمعارضة. هنا إذن، نجد تجليًّا للعلاقة السببية الدائرية التي تكلمنا عنه من قبل. النتيجة الاجتماعية تغير الأفراد، الذين يعززون بعد ذلك استقرار هذه النتيجة.

لو كان الخطاب العلني هو المحدد الوحيد للمعارف الخفية، لكان الإجماع العلني على سياسة ما، بعد حدوثه، لا يمكن أن يتغير. لكن المعرفة الخفية لها محددات أخرى، يمكن لها أن تقوّض الإجماع العلني. لكن تقويض الإجماع العلني لا يحدث بالضرورة بالتزامن مع تصاعد المعارضة الخفية للوضع القائم. يظهر هذا الموضوع ظهورًا بارزًا في الفصول 15–18، التي تستكشف تشكيل تزييف التفضيل لأنماط التغير الاجتماعي.

بحضور تزييف التفضيل، يمكن للمعارضة الخفية أن تنتشر وتتصاعد كثيرًا دون أي تغيير ظاهر في دعم الوضع القائم. لكن عندما يأتي الحادث المناسب، حتى لو كان صغيرًا في نفسه، سيجعل عددًا من الأفراد يبلغون عتباتهم للكلام ضد الوضع القائم. يمكن لتغيرات هؤلاء الأفراد أن تدفع الآخرين إلى التعبير عن أصواتهم وإضافتها على المعارضة. يمكن

للمعارضة العلنية أن تنمو بعملية تأثير العربة، حيث تؤدي كل إضافة جديدة إلى إضافات أخرى حتى يصبح جزء كبير من المجتمع معارضًا للوضع القائم.

لن تكون الثورة عندئذ متوقعة، لأن تزييف التفضيل قد أخفى تطور المعارضة في الكواليس. حتى في هذه الحالة، سيكون من السهل تفسير المنفعة بعد حدوثها. من أسباب هذا هو أن حدوث الثورة يخفف الخطر الشخصي في كشف ثغرات النظام الاجتماعي قبل الثورة. ومن الأسباب أيضًا أن الثورة تنشئ دوافع للناس الذين كانوا راضين عن النظام قبل الثورة تجعلهم يتظاهرون بأنهم كانوا ثوارًا في قلوبهم ينتظرون اللحظة المناسبة للحديث.

إن احتمال الثورة غير المتوقعة يقوم على عاملين: القدرة الناقصة على مراقبة المعايير التي يبني عليها الأفراد تفضيلاتهم العلنية، والاعتماد البيني لهذه التفضيلات. بجمع هذين العاملين، يمكن للتغييرات الصغيرة غير الملاحَظة في المتغيرات الخفية أن تؤدي إلى تغيرات انفجارية في الرأي العلني. بالطريقة نفسها، يتيح هذان العاملان للمتغيرات الخفية أن تمر بتغيرات كبرى دون أي تغيير في الرأي العلني. أي أنهما يتيحان حدوث تحوّلات عميقة، وبناء توترات كبيرة، في مجتمع يبدو راقدًا. الاستقرار الزائف والتغير الانفجاري وجهان لعملة واحدة.

تظهر الآثار غير المتناسبة أيضًا من أنواع أخرى من الصدمات في النظام الاجتماعي. افترض مثلًا أن مسؤولين كانوا قد وُجّهوا إلى تطبيق سياسة مختارة جمعيًّا، اختاروا تطبيق بديل لها. ما دام الأفراد يتعلمون من عواقب السياسات المطبقة، سيترك هذا الاعتداء أثرًا في معرفتهم الخفية. عادةً، تؤدي الانحرافات الصغيرة في السياسة إلى آثار صغيرة في المعارف الخفية، لكن في الظروف المناسبة تصبح الآثار على المعارف الخفية، بل وفي النهاية على

الرأي العلني نفسه، ضخمة جدًّا. كذلك في الظروف المناسبة قد لا يؤدي اعتداء ضخم إلا إلى آثار مهملة على المتغيرات الخفية أو العلنية.

إن حقيقة اتباع العلاقات بين المتغيرات الاجتماعية أنماطًا متغيرة غير ثابتة لها تداعيات كبيرة على النظام الاجتماعي. تتيح هذه الحقيقة أن التطور الاجتماعي قد تظهر فيه انقطاعات ونقاط ضعف. وتدل، كما سيناقش آخر فصول هذا الكتاب، على وجود عقبات لا يمكن تجاوزها أمام توقع التطور الاجتماعي والتحكم به بدقة. التقنيات موجودة لمعرفة وقياس تزييف التفضيل، ولا شك أن تحسينها ممكن. لكن ما دام الناس يملكون دافع تشويه ما يريدونه وما يعرفونه، فلن تبلغ هذه الطرق الكمال. لذلك كثيرًا ما ستحبط مساعينا لإدارة التطور الاجتماعي.

يقدم هذا الكتاب نظرية موحدة لتشكيل تزييف التفضيل للقرارات الجمعية، وتوجيهه للتغيير السياسي، وحفاظه على الاستقرار الاجتماعي، وتشجيعه على الثورات السياسية، وتشويهه للمعارف الإنسانية، وإخفائه للاحتمالات السياسية. أسمي النموذج الذي يغذّي هذه النظرية نموذج التفضيل المزدوج، لأنه يتميز بازدواج التفضيلات الخفية والعلنية. يضم النموذج عددًا محدودًا عمدًا من المفاهيم البدئية، معظمها نوقش هنا. هدفي هو فهم الأنماط والعلاقات الموجودة في بيئات اجتماعية مختلفة، بأبسط ما يمكن.

الفصل الثاني

التفضيلات الخفية والعلنية

حين يختار شخص منعزل احتساء فنجان من القهوة مع الحلوى، فإنه يتخذ خيارًا شخصيًا. إذ لا يشارك أحد آخر في اتخاذ القرار. في المقابل، يعد قرار بناء سد خيارًا جماعيًا، فهو قرار يشارك في اتخاذه عدد كبير من الأفراد. وعلى الرغم من أن هذا التمييز الشائع مفيد من الناحية المفاهيمية، فهو يحجب التغير في مكان اتخاذ القرار. فبإمكان المتبضعين الأمريكيين أن يقرروا دونما تدخل اجتماعي شراء شرائح لحم الخنزير؛ في حين أن نظراءهم في المملكة العربية السعودية لا يمكنهم ذلك. فما يعتبر خيارًا شخصيًا في الولايات المتحدة هو بذلك خيار جماعي من الناحية العملية في المملكة العربية السعودية، حيث يعتبر استهلاك لحم الخنزير على نطاق واسع إساءة دينية يعاقب عليها.

ليس انتقاء الطعام السياق الوحيد الذي يمكن أن تتحول فيه الشؤون الشخصية إلى شؤون ذات اهتمام جماعي. فقد ينظم المجتمع ما يقرؤه الناس، وكيفية التعامل مع العَلَم، وربط حزام الأمان في أثناء القيادة. وتكرس مجموعات متنوعة موارد هائلة للتحكم في الخيارات في السياقات التي لا تتضمن معوقات واضحة على إتاحة حرية التصرف الشخصي للجميع.

ليس مفاجئًا إذن أن تكون جهود على هذه الشاكلة شائعة في السياقات التي لا يمكن فيها الاستغناء عن الاتفاق أو التنسيق. قد يقرأ كل شخص كتابًا مختلفًا، غير أنه لا يمكن لشخص أن يشيّد سدًا منفصلاً يناسب كل الأذواق الفريدة. ولا يمكن لأحد إنشاء قوة جوية منفصلة تتلاءم مع كل التصورات عن قوة العدو. عند وجوب توفير سلعة بكميات كبيرة أو كمجموعة يجب تأمينها بأي وسيلة، يجب أن يتفق الناس بطريقة ما على نتيجة يمكن أن تترك البعض، بل وحتى الجميع، غير راضين رضا تامًا.[1] لا يعني هذا القول إنه يجب على الأفراد اعتبار النتائج غير المثالية من المسلمات. إذا لم يكن هناك شيء آخر، يمكنهم الضغط

على الآخرين لتقديم التنازلات. خذ بعين الاعتبار مزارعًا له مصلحة في موقع محطة قطار جديدة. من خلال التهديد بسحب صداقته من جيرانه الذين يدعمون الموقع A، قد يدفعهم إلى الموافقة على موقعه المفضل، B.

قد يكون للمرء بذلك ترتيب لترتيب تفضيلات الآخرين، مثلما حين يفضل مزارع أن يصنف المزارعون الآخرون الموقع B قبل الموقع A، أو أن تتوافق التبادلات الثنائية في مجتمع آخر مع تعريفه للعدالة. تُعرف ترتيبات الترتيب الأعلى باسم ما وراء التفضيلات، أو القيم. والسياقات التي يكون فيها ترتيب الآخرين مهمًا بالكاد مقتصرة على السياقات التي تتطلب فيها العوامل الاقتصادية أو التكنولوجية شكلًا من أشكال الاتفاق. في العديد من السياقات التي يمكن الاستغناء فيها عن الاتفاق، نتلقى مناشدات لتنظيم حياة الآخرين، والتدخل في أمور يمكن أن ندعها وشأنها، باختصار، إنها تحثنا على أن نصبح «متدخلين».[2] تشير الملاحظة المحضة إلى أن التدخل سمة بشرية عالمية، وأنه يدفع مجموعة كبيرة من الخيارات الشخصية المحتملة إلى المجال الجماعي – ألا وهو عالم السياسة.

تقول حنة آرنت إن انتشار التدخل يمكن عزوه إلى تقسيم العمل. وهي تشير إلى أننا إذا تابعنا جميع أنشطتنا في عزلة متبادلة، فإن اختياراتنا ستكون بلا أهمية أو قيمة بالنسبة للآخرين.[3] يضيف علماء النفس التطوري أن التطور البشري المبكر قد أضفى ميزة على الأفراد الذين أظهروا اهتمامًا بأنشطة بعضهم. فمثل هؤلاء الأفراد راقبوا بعضهم بفعالية أكبر، لذا تعاونوا بشكل ناجح أكثر بشأن أمور مهمة للبقاء. وعليه تركوا أحفادًا أكثر، مهيئين العقل البشري للتدخل.[4] في يومنا هذا، في ظل ظروف مختلفة اختلافًا شاسعًا عن التي واجهها أسلافنا الجامعون والصيادون، تعد النميمة تسلية عالمية وتحظى المسلسلات التلفزيونية الطويلة بجمهور كبير لأن عقولنا تظل متكيفة للاهتمام بشؤون الآخرين.[5] ولا عليك إذا كان الفضول يواصل خدمة الإنتاجية الاقتصادية أو الانسجام السياسي. أوضح الفلاسفة الاجتماعيون الليبراليون، من ضمنهم فريدريش هايك وجيمس بيوكانان، أن بعض مظاهر التدخل في العالم الحديث تُلحق ضررًا كبيرًا.[6] لكن في المستقبل المنظور، نحن

عالقون مع نزعة للتدخل في الأمور التي يمكننا تركها وشأنها. يشير أحد الأنثروبولوجيين إلى أن السبب الأساسي هو أن الحضارة الحديثة تستند إلى «علم النفس القديم».[7] وقد عاش نحو 500 جيل منذ ظهور الزراعة – وفقًا للمعايير التطورية، إنها تعد فترة قصيرة جدًا من أجل إعادة التكيف النفسي الأساسي. لذا، فإن علم النفس الموروث يظل جوهريًا ذات العلم الذي تطور خلال عصر الجامعين والصيادين، وهو فترة امتدت 100,000 جيل على الأقل.

سنجري تحليلًا أعمق على العملية التي تُدفع من خلالها الأمور الشخصية المحتملة إلى المجال الجماعي. فالغرض من هذا الفصل هو استكشاف، لمسألة معينة، العملية التي يقرر بها الفرد الانخراط في تزييف التفضيلات. ومن دون تقديم افتراضات مسبقة حول المسألة ذاتها، سأحلل ببساطة العوامل التي تحكم تفضيلاته العلنية المتصلة بالموضوع.

الإعداد الأساسي

فلنتناول مسألة معرَّفة مسبقًا يجب أن تتوصل مجموعة محددة مسبقًا إلى قرار بشأنها. تواجه المجموعة سلسلة متواصلة من البدائل، ممثلة بالفاصل الشامل بين 0 و100. يمكن أن تكون المسألة حجم الدعم الحكومي، أو تعريف جمهور الناخبين، أو النظام الغذائي الذي يتبعه شخص ما. ليس ضروريًا في هذه المرحلة التمييز بين الخيارات الشخصية والجماعية. فالفرق سيظهر بشكل طبيعي في الوقت المناسب.

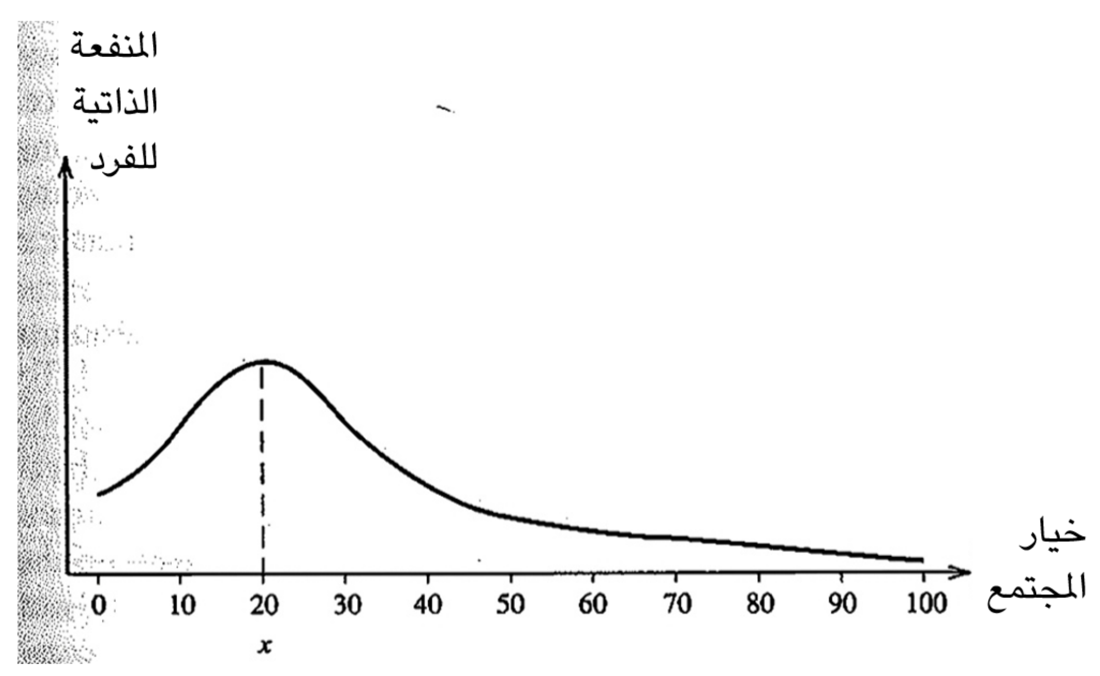
يجب على كل فرد في المجموعة أن يقرر أولًا إن كان سيعلن عن تفضيل أم لا. ثم يواجه الشخص الذي يقرر ذلك قرارًا ثانيًا: أي تفضيل سيبديه. في الوقت الحالي، ينصب اهتمامنا على آليات القرار الثاني. ما الذي يحدد إن كان سيؤيد فرد معين 20 أم 40 أم 100؟

المنفعة الذاتية

افترض أن الفرد وحده في حجرة الاقتراع حيث يمكنه التصويت دون الكشف عن هويته لأي خيار بين 0 و 100. لأنه على يقين بأن اختياره لن يعلم به أحد، سيكون بوسعه دعم الخيار الذي سيحصد وفق تقديره الشخصي أفضل النتائج. ولأنه يجهل الخيارات التي سيتخذها الآخرون، ما من سبب لديه للتصويت بشكل استراتيجي – بأن يختار، مثلًا، ثاني أفضل خيار حين يكون التصويت لصالح أفضل خيار بلا جدوى. لذا سيوازن بين العواقب المتوقعة لكل خيار على نفسه وعائلته وأصدقائه وأعدائه والقضايا التي تهمه، ويخلص إلى أن 20 سيجعله الأسعد. بتعبير أدق، إنه يحدد 20 باعتباره الخيار الذي سيوفر له أعظم منفعة ذاتية. إن هذا الخيار، الذي سجله على ورقة الاقتراع، يمثل تفضيله الخفي.

على الرغم من إجراء الانتخابات والاستفتاءات الوطنية، نحن نادرًا ما نسجل تفضيلاتنا بالاقتراع السري. ففي الهيئات التشريعية والمنظمات واللجان، دائمًا ما يكون التماس التفضيلات متاحًا لكل قضية تتطلب شكلًا من أشكال القرار. وعليه، تصبح معظم التفضيلات التي نعبر عنها في نشاطاتنا المهنية وغير المهنية معروفة لدى الآخرين. بصورة عامة، نحن نسجل تفضيلاتنا من خلال الكلام والأفعال والإيماءات، وليس بوضع علامة على ورقة اقتراع خلف ستارة مسدَلة. غير أن المهم هنا هو وجود ترتيب ما في رأس الفرد. فإذا كان مثل هذا الترتيب موجودًا، يكون لديه تفضيل خفي، بغض النظر عن طريقة التماس تفضيله.

قد يكون الفرد حياديًا بشأن خيارين أو أكثر. إلا أنني من أجل تبسيط الأمور سأعتبر التفضيل الخفي لكل شخص فريدًا من نوعه. هذا يعني أن خيارًا معينًا واحدًا يتصدر أي ترتيب خفي. وتظهر السمة من خلال دالة المنفعة الذاتية الموضحة في الشكل 2.1. للدالة ذروة واحدة عند $x=20$، وهي تفضيل الفرد الخفي. وفقًا للشكل، إنه يرتب الخيارات الأدنى من 20 حسب بُعدها عن 20، وبالمثل بالنسبة للخيارات الأعلى من 20.



الشكل 2.1 دالة المنفعة الذاتية للفرد. يشير شكلها إلى أنه يود سرًا أن يختار المجتمع الخيار 20 من البدائل بين 0 و100.

سنناقش محدِّدات دالات المنفعة الذاتية للأشخاص وما يقابلها من تفضيلات خفية لاحقًا، بدءًا من الفصل العاشر. في غضون ذلك، سأتناولها على النحو الوارد. والقيام بذلك يمثل خطوة تحليلية بالطبع، وليس تأكيدًا على أن التفضيلات الخفية ثابتة. فكلمة «خفية» لا تعني «ما قبل اجتماعية».

منفعة السمعة

تخيل الآن أن الفرد قد انتقل من حجرة الاقتراع إلى صحبة الآخرين – إلى ما يسميه إرفينغ غوفمان «مجال الحياة العلنية» أو «عالم التفاعل وجهًا لوجه».[8] يتساءل أحدهم عن تفضيله بخصوص المسألة التي صوت عليها توًا. فهل سيكشف أنه وضع 20 في المرتبة الأعلى؟ لأن تفضيله الخفي خفي، يمكنه التصريح بتفضيل اختياره. بعبارة أخرى، يمكنه تعيين تفضيله العلني، y، عند أي نقطة بين 0 و100. فإذا اختار تفضيلاً علنيًا باستثناء 20، سيكون منخرطًا في تزييف التفضيل.

لأسباب سنناقشها لاحقًا: قد يشعر مراقبو هذا الفرد أنه يتستر على حقيقة مشاعره الداخلية. إلا أنه في الوقت الحالي، اسمحوا لي أن أضع هذه الصعوبة جانبًا وأفترض أنه في ما يتعلق بالمسألة قيد البحث، يسيطر الفرد سيطرة كاملة على تفضيله العلني. قد يعبر عن اختياره بالإفصاح عن فكرة، أو حمل لافتة، أو إلقاء نكتة، أو توقيع عريضة، أو إطلاق صيحات الاستهجان على أحد المتحدثين. اعتمادًا على السياق، حتى التزام الصمت أو الهدوء قد يكفيان لإيصال التفضيل المختار.

إن السبب الذي قد يدفع الفرد إلى تزييف التفضيل هو أن تفضيلاته العلنية تؤثر في كيفية تقييمه ومعاملته. فللحفاظ على القبول والاحترام، يجب تقديم دليل على قبوله لمؤسسات المجتمع الأساسية وتبنيه أهدافها وتصوراتها الجوهرية. وبنفس القدر الذي ينحرف به عن أهداف المجتمع المهيمنة، سيخسر المكانة الاجتماعية ويقاسي النبذ. لكن لِم تعد ردود أفعال الآخرين مهمة أساسًا؟ باعتبار الفرد «حيوانًا اجتماعيًا»، إنه يستمد الراحة العاطفية من الأفراد الآخرين في مجتمعه. ومن دون نيل استحسانهم، سيشعر بالعزلة والقطيعة. المجتمع أيضًا مصدر للراحة الجسدية. فمن خلال المشاركة في النظام الاجتماعي، يكسب الوصول إلى السلع والخدمات التي ما كان ليحصل عليها بمفرده.

لقد كان اعتماد الفرد على المجتمع وما يلازمه من مخاوف من العزلة موضوعات متسقة في الفكر الاجتماعي. لكن التأكيد العلمي كان عليه ترقب ظهور علم النفس الاجتماعي التجريبي الذي ركز على هذه الظواهر من ثلاثينيات إلى ستينيات القرن العشرين.[9] وأثبتت أوائل التجارب المنضبطة أن الناس يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على الآخرين في تكوين الأحكام والتصورات. علاوة على ذلك، فقد أظهروا أنه حين يلتقي الأفراد ذوي التقييمات المختلفة مصادفة، فإن تفاعلاتهم تولد معايير تعمل كأطر مرجعية لجميع التقييمات اللاحقة.[10]

سلّط سلومون آش الضوء على عملية التأثير الاجتماعي من زاوية جديدة في دراسة بدأها في أربعينيات القرن العشرين. وقد اشتبه آش بأن النتيجة القائلة إن الرغبة في الامتثال

قوية جدًا، قد تكون أداة للتجارب ذاتها؛ ففي الحالات الصعبة من الناحية المفاهيمية أو الإدراكية، قد لا يعكس اعتماد الناس على بعضهم سوى محاولة للتهرب من محدودية حواسهم. افترض آش بعد ذلك أنه في التجربة التي تقدم مشكلة تافهة من الناحية الإدراكية، ستكون الأحكام الفردية حصينة من ضغوطات المجموعة. وقد غدت التجربة التي واصل إجراءها مشهورة في الحال، لكياستها، ولأنها أذهلت المجتمع الفكري من خلال دحض فرضيته.

تتضمن التجربة مجموعة من الأفراد الذين تلقوا تعليمات لمطابقة طول خط معين مع واحد من ثلاثة خطوط أخرى.[11] واحد من الخطوط الخاضعة للمقارنة مساو في الطول للخط القياسي؛ أما الخطان الآخران، فهما بطول مختلف بشكل ملحوظ. يكون جميع أفراد المجموعة، باستثناء واحد منهم، متحالفين مع المجرِّب وينفذون التعليمات لإصدار أحكام خاطئة بالإجماع. أما الفرد المتبقي، فغير مدرك لهذا التدبير المسبق. ويسمع من حين لآخر الأفراد الآخرين وهم يردّون بالإجماع بإجابات تتعارض مع أدلة حواسه. ومع ذلك، في 32 في المائة من التجارب، تماشى مع وجهة نظر الأغلبية الخاطئة. بالمقارنة، انخفض معدل الإجابات الخاطئة إلى أقل من 1 في المائة حين طُلب من الخاضعين للتجربة إطلاق حكمهم بشكل فردي. ببساطة، توضح التجربة القوة الملحوظة لضغط المجموعة على الاختيار الفردي.

ولّدت تجربة آش آلاف المتغيرات. يؤكد البعض أن الفرد يمتثل لمعيار المجموعة حتى عندما يعلم أن الردود غير الصحيحة ستكون مكلفة بالنسبة للمجموعة ككل، أو لنفسه شخصيًا، أو لكليهما.[12] يثبت آخرون أن الامتثال يتراجع تراجعًا ملحوظًا عند جعل الخاضعين للتجربة يعتقدون أن المعارضين لن يتعرضوا للانتقاد.[13] بينما يظهر آخرون أن التفضيلات التي يعبرَّ عنها في حضرة الآخرين تكون أكثر امتثالاً إلى حد كبير من تلك التي يعبرَّ عنها كتابةً.[14]

في متغير آش، لا يبذل المتحالفون مع المجرِّب أي جهد للضغط على المشارك غير المطلع. فهم لا يرهبونه أو يقللون من شأنه أو يسخرون منه أو يهددونه. استنتج جيري هارفي أن الامتثالية الملحوظة تُعزى إلى «الخوف من الانفصال»، وليس إلى «ضغوط الامتثال».[15] أود أن أشير إلى أن هذين العاملين غير متنافيين. فالشخص الذي يدرك أنه يتعرض للضغط سيعتقد بعقلانية أن الخروج عن إجماع المجموعة يعني المجازفة بأن تتم معاملته كمنفصل. لكن لمَ سيعتبر أن ضغطًا مورس عليه حين لا يفعل المتحالفون شيئًا لتثبيط اختلاف الآراء؟ في الحياة اليومية، عادة ما يشعر المنحرفون بعدم الارتياح، لذا يميل الناس بين الغرباء إلى اعتبار المعارضة طيشًا. بشكل مبرر أم لا، إنهم يشعرون بالضغط للتأقلم، خشية نبذهم. تدعم هذا التفسيرَ تلك المتغيراتُ من تجربة آش التي يحاول فيها المجرب أو المتحالفون تخفيف مخاوف الشخص المحتملة. وقد كان معدل الردود الممتثلة أقل بشكل كبير في هذه المتغيرات منه في التجربة الأصلية.

بالإضافة إلى تجربة آش، أجرى ستانلي ملغرام أشهر تجربة في علم النفس الاجتماعي. ففي أوائل ستينيات القرن العشرين، شرع ملغرام في تحديد الظروف التي بموجبها يرفض الأفراد الانصياع لأوامر السلطة الشرعية بتنفيذ أعمال وحشية.[16] لهذا الغرض، جلب متطوعين للتجربة، وأخبرهم أنهم سينفذون أو يتلقون صدمات كهربائية لمعرفة المزيد من المعلومات حول كيفية تأثير العقاب في التعلم. أُعطي كل شخص خاضع للتجربة دور «المعلم»، ودخل المختبر بصحبة متطوع آخر مكلف بدور «الطالب». وقد كان الثاني في الواقع حليفًا مدرَّبًا للمختبِر. وُصل «الطالب» بأسلاك إلى كرسي كهربائي، وجلس «المعلم» أمام مولد صدمات يحوي 30 مفتاحًا يتدرج من 15 إلى 450 فولت. احتوت لوحة المولد على تسميات لفظية لثمانية نطاقات من الجهد الكهربائي، من «صدمة خفيفة» عند الحد الأدنى، إلى «صدمة قوية جدًا» في المنتصف، إلى «XXX» عند الحد الأعلى. وفقًا لهذا الإعداد، سيطلب المجرِّب من «المعلم» طرح أسئلة محددة على «الطالب» المسكين وتطبيق

صدمات متزايدة في الشدة على كل إجابة خاطئة. لأن غرض ملغرام هو معرفة مدى تمادي الخاضعين للتجربة، استمر «الطالب» بارتكاب الأخطاء حتى مع اشتداد الصدمات.

كيف تصرف الخاضعون لتجربة ملغرام؟ هل طلبوا إطلاق سراحهم من التجربة حين اشتدت الصدمات وبدأ «الطالب» بإظهار علامات الشعور بألم شديد؟ في التجارب التي كان فيها «الطالب» و«المعلم» في غرفتين منفصلتين، انصاع ما يصل إلى 65 بالمائة من الخاضعين للتجربة لأوامر المجرِّب حتى النهاية، ووصلوا إلى تطبيق صدمات في النطاق «XXX». مع أن معدل الانصياع كان أقل في مجموعات التجارب التي كان فيها «الطالب» و«المعلم» على مقربة من بعضهما، لم ينخفض عن 30 بالمائة. هبط المعدل إلى 21 بالمائة في التجارب التي أعطى فيها المجرِّب أوامره عبر الهاتف، ما يشير إلى أن الرفض المحتمل لشخص بعيد جسديًا يمثل تهديدًا أقل خطورة من رفض شخص قريب جسديًا.[17] لكن حتى هذا المعدل أعلى بكثير مما قد يتوقعه المرء. فالتجربة بأكملها تشهد بشكل أوضح على خوفنا من الانتقاد الاجتماعي.

تتوافق الكثير من الأدلة الأخرى مع النتائج التجريبية. يذكر علماء النفس أن معظم الناس، من ضمنهم الخطباء والفنانون الترفيهيون المتمرسون، يهابون التحدث أمام الجماعة، خشية أن يثيروا جدلًا يفضي إلى الرفض.[18] وقد اكتشف علماء الأحياء أن توقع الصراع بين الأشخاص يُنتج سلسلة من التفاعلات الفزيولوجية التي تُعرف في لغتنا اليومية باسم الإجهاد.[19]

تتفاوت العقوبات التي يتعرض لها الأشخاص بسبب تفضيلاتهم المعبَّر عنها على نطاق واسع من حيث الشكل والشدة. فبعض التفضيلات العلنية تستثير إيماءات الاستهجان، كالحاجبين المرفوعين والنظرات التهكمية. وبعضها يستدعي أيضًا ملاحظات سلبية، قد تتراوح بين النقد المتحفظ والتشهير اللاذع. ثمة شكل آخر من أشكال العقاب هو الحرمان من الفرص. فقد يُحرم شخص من العمل أو قد يرفضه أحد النوادي الاجتماعية لتبنيه الجانب الخطأ لقضية ما. وثمة شكل آخر جسدي. فقد يتعرض الفرد للمضايقة والسجن والتعذيب

وحتى الموت. على الجانب المشرق، قد ينتفع الفرد من تفضيله الذي صرّح به. تتضمن المكافآت المحتملة الابتسامات والهتافات والمجاملات والشهرة والتكريمات والامتيازات والهدايا والترقيات والحماية.

قد يكون التفضيل المقبول لدى مجموعة ما مرفوضًا بالنسبة إلى مجموعة أخرى. فعاملة تنظيف المنازل التي تكشف عن معارضتها لنظام الرعاية الاجتماعية قد تزعج جيرانها العاطلين عن العمل الذي يعيشون على الإعانة، في الوقت نفسه إنها ترضي أرباب عملها الذين يعتبرون ضرائبهم مرتفعة جدًا. إن المكسب النهائي الذي يتلقاه الشخص من الردود المتنوعة على تفضيل علني هو منفعته من السمعة – المنفعة من سمعة تبني ذلك التفضيل المحدد. يمكن أن تختلف منفعة السمعة التي يمنحها الكشف عن تفضيل ما باختلاف الزمان والمكان. سيسلّط الضوء على هذا التباين بدءًا من الفصل الثالث.

لقد عرّفت في وقت سابق المكسب النهائي لفرد ما من تنفيذ أحد الخيارات على أنه منفعته الذاتية. يعتبر التمييز بين المنفعة الذاتية ومنفعة السمعة أمرًا بالغ الأهمية لما يلي. تنشأ المنفعة الذاتية من النتائج الجوهرية، أما منفعة السمعة، فمن ردود الفعل على تفضيلات الفرد العلنية. في حال التكتم، مثلًا، تنشأ المنفعة الذاتية من مزايا ومضار التكتم ذاته، أما منفعة السمعة، فتنشأ من المكافآت والعقوبات المرتبطة بمواقف الفرد العلنية تجاه الممارسة.

المنفعة التعبيرية

لنفترض الآن لوهلة، أن مجموعة صنع القرار التي تضم الفرد الذي كان اختياره قيد الدراسة يبلغ عدد أفرادها مليونًا. تخيل أيضًا أن المجموعة تتوصل إلى قرار من خلال احتساب متوسط التفضيلات العلنية لأفرادها. من الواضح أن تأثير الفرد على قرار المجموعة سيكون ضئيلًا. من خلال تبديل تفضيله العلني من 0 إلى 100، أو بالعكس، سيغير القرار بمقدار 0.000001 وحدة فقط. لذا، من الناحية العملية، قد يتعامل مع قرار المجموعة على أنه

خارج عن إرادته، وبالتالي، خارج منفعته الذاتية على النحو الوارد.[20] فهل سيؤسس بذلك تفضيله العلني على اعتبارات السمعة فقط؟ هل سيختار تلقائيًا التفضيل العلني الذي ينتج عنه أفضل مكاسب السمعة؟ لطرح السؤال طرحًا ملموسًا، ليكن تفضيله الخفي، x، يساوي 20 والتفضيل العلني الذي يقدم له أفضل مكسب للسمعة، y، يساوي 100. هل سيعبر عن تفضيل لـ 100؟ ليس بالضرورة. فنحن، كأفراد، نقاوم بعض المطالب المفروضة علينا، حين نتعرض لمخاطر شخصية كبيرة وحين تكون فعالية الاحتجاج غير مرجحة.

في التجارب التي أُبلغ عنها، لم يرضخ جميع الأفراد للضغوط الاجتماعية. علاوة على ذلك، تعد المقاومة شائعة جدًا في بعض المتغيرات. ففي أحد متغيرات تجربة آش التي يقدم فيها أحد المتحالفين مع المجرِّب الإجابة الصحيحة قبل أن يتمكن الخاضع للتجربة من الكلام، مع استمرار جميع الحلفاء الآخرين في إعطاء إجابات غير صحيحة، تنخفض نسبة الأخطاء المؤيدة للأغلبية إلى 5.5 بالمائة.[21] ثمة متغير آخر لتجربة ملغرام: وفيه يرافق «المعلم» الساذج اثنان من الأقران، وهما متحالفان موجهان لتحدي أوامر المجرِّب في أوقات محددة مسبقًا. يقلل المثال الذي تضمن الأقران معدل الانصياع إلى 10 بالمائة.[22]

يشير علم النفس الاجتماعي التجريبي بذلك إلى أن الضغوط الاجتماعية ليست حاسمة بالضرورة، على الرغم من أنها شديدة التأثير. فنحن، كأفراد، مستعدون بوضوح لتحمل بعض الصراع الاجتماعي لقول أو فعل ما نريد. ينبغي أن تلبي اختياراتنا حاجة أخرى غير القبول الاجتماعي والاحترام. هذه الحاجة، حسب اعتقادي، هي الحاجة إلى الفردية والاستقلالية والكرامة والنزاهة. إني أقترح أننا نقدر حرية الاختيار؛ ونستمد تقدير الذات من مقاومة الضغوط الاجتماعية وإثبات أنفسنا كأشخاص يُحسب لهم حساب؛ ونشعر بالرضا بالتعبير عن رأينا والإفضاء بسرائرنا والتصرف على سجيتنا. باختصار، إني أقترح أن هناك صوتًا دائم الحضور في كل منا يقول: «كن صادقًا مع ذاتك». باتباع هذا المبدأ نحس بالرضا، بل بالابتهاج، على الرغم من أنه قد يكون على حساب الأعمال الانتقامية المغرية. في

المقابل، عندما نختار كبت فكرة، أو تشويه رغبة، أو تصنع سلوك زائف، فإننا نشعر بعدم الارتياح للمساومة على شخصيتنا.

في إطار العمل المطروح سابقًا، تعني الحاجة إلى تأكيد الذات ما يلي. يصقل الفرد فرديته أقصى صقل بأن يدعم علنًا خيارًا بين 0 و100 يفضله سرًا. سأسمي الرضا الذي أعقب ذلك منفعته التعبيرية. في ما يتعلق بالترميز المطروح سابقًا، ينطوي تعظيم المنفعة التعبيرية على جعل y مساويًا لــ x. وسيضحي الفرد بهذه المنفعة بدعم خيار آخر مغاير لخياره المفضل، بعبارة أخرى، بجعل y عند نقطة أخرى مغايرة لــ x. من المنطقي أن نفترض أنه كلما زادت درجة تزييف التفضيل، انخفضت المنفعة التعبيرية. إذا كان لدى الفرد تفضيلاً خفيًا $x = 20$، فسوف يتخلى عن منفعة تعبيرية أقل باختيار تفضيل علني $y = 40$ بدلًا من اختيار $y = 70$.

حري بنا أن نتذكر أن آش قد صمم تجربته ليبين قوى الفردية، وليس قوى المجتمع. بخلاف التفكير الشائع، أراد التشكيك بطرق التفكير السطحية عن الامتثال، ولا سيما الفكرة التي أصبحت دارجة مع صعود النازية والستالينية بأن الناس دمى تحكمها المطالب الاجتماعية فقط.[23] إذ أدرك آش أن الأفعال الفردية مدفوعة بمطالب متضاربة، الشخصية منها والمجتمعية. وقد أكدت تجربته وجهة النظر هذه، على الرغم من أن الرغبة الملحة في الامتثال كانت أكثر تأثيرًا مما كان يفترضه. تكمن المساهمة الجوهرية لتجربة آش في الدعم الذي تؤسسه لوجود مفاضلة بين الأمن الخارجي والسلام الداخلي، بين القبول الاجتماعي والاستقلالية الشخصية.

لا ينبغي الخلط بين سعي الفرد للاستقلالية ومناهضة الامتثالية، ألا وهي الرغبة في معارضة الحشد. فالسعي أقرب إلى اللاامتثالية.[24] وفي حين أن الممتثل يستمد الراحة من إرضاء الجماعات النافذة، فإن المناهض للامتثال يفضل إثارة غضبها. ويُسعد بإحباط التوقعات الاجتماعية والانسحاب من العلاقات الاجتماعية. في الواقع، إنه يحظى بدالة منحرفة لمنفعة السمعة. لكن هذا الانحراف لا يتعارض مع الرغبة في تأكيد الذات. كما هو

الحال مع الممتثل، فإن احتياجات المناهض للامتثال المتعلقة بالسمعة تتعارض مع احتياجاته لتنمية فرديته. لنفترض أنه يريد سرًا 20، في حين أن الغالبية العظمى من المجتمع تفضل 30. إذا دعم 10 ليكون مغايرًا ليس إلا، فإن تفضيله العلني يظل مصطنعًا؛ إذ تخلى عن قدر من الاستقلالية.

ولا ينبغي اعتبار الحاجة إلى تأكيد الذات دافعًا أنانيًا بحتًا، أو رغبة نرجسية في التعبير الحر، بغض النظر عن العواقب المترتبة على الآخرين. مما لا شك فيه أنها يمكن أن تأخذ شكلًا كهذا. فكر في فلسفة الهيبيين «تصرف على سجيتك» في أواخر ستينيات القرن العشرين التي مجّدت التحرر من جميع القيود الاجتماعية – باستثناء معايير الثقافة المضادة الهيبية. ربما تكمن أيضًا دوافع أخرى وراء الحاجة إلى تأكيد الذات. فقد يكون الشعور الذي يتوق المرء للتعبير عنه اشمئزازًا من قصف المدنيين. وبالتالي، فإن الاحتياجات التعبيرية ليست بالضرورة علامة على عدم المسؤولية الاجتماعية. ليست هذه فكرة عديمة الأهمية، إذ ما من أحد سيتعاطف مع كل دافع تعبيري غريب أو يعتبره مبرَّرًا أخلاقيًا. على أي حال، جُل ما يهم هنا هو وجود حاجة تعبيرية. وتنطبق الحجة على مظاهرها كافة، بغض النظر عن طريقة حكمنا عليها.

بكبح تعقيد العالم الحقيقي، تمكِّن التجارب المخبرية المرء من عزل الظاهرة المعنية. غير أنها، بسبب بساطتها تحديدًا، تترك المجال مفتوحًا بشأن معرفة أتؤدي الظاهرة دورًا مهمًا في المواقف اليومية أم لا. وهكذا، تشير تجارب آش وملغرام إلى أن الحاجة إلى الاستقلالية مهمة في جو المختبر المثالي. وهي لا تثبت أهميتها في أنواع مواقف الاختيار التي يواجهها المرء في الحياة العادية. لحسن الحظ، تقدم مجموعة من الدراسات السريرية أدلة داعمة. وهي إلى جانب الأدلة التجريبية، تشير إلى عمومية وعالمية حاجة الفرد إلى تأكيد الذات.

يشمل علماء النفس السريري الذين عرّفوا الحاجة شخصيات مثل سيغموند فرويد وغوردون ألبورت وإريك فروم وأبراهام ماسلو.[25] تشير ملاحظاتهم إلى أن الناس منذ سن

مبكرة يستمدون الرضا من اتخاذ قراراتهم، والتعبير عن أفكارهم بحرية، وتوجيه مصائرهم. وقد بيّنوا أن عملية نضج الفرد تتسم بصراع لاكتشاف الهوية المستقلة وتأسيسها، لإحباط سيطرة المجتمع على قرارات الفرد. على الرغم من اختلاف هؤلاء الأطباء السريريين على التفاصيل النظرية، إنهم متفقون على أن الحاجة إلى الاستقلال تنبثق من دافع عميق الجذور. بالإضافة إلى أنهم متفقون على أن المطالب الاجتماعية تجبر الفرد بشكل متكرر على كبت هذه الحاجة.

لقد كرّس الباحثون جهدًا جليلاً لفهم التبعات الشخصية لكبت الذات. في كتاب قلق في الحضارة، يناقش فرويد أنه بينما يجعل تخلي الفرد ما نعرفه كحضارة ممكنًا، إنه يؤدي أيضًا إلى ظهور مشاكل نفسية متنوعة.[26] على خطى فرويد، عزا باحثون آخرون مشاعر الإهانة والغضب والحنق والأنواع المتنوعة للقلق والوساوس والرهاب إلى «استبداد ما يجب فعله» – أي كبت الفردية تحت وطأة الانسجام مع الآخرين.[27] رغم ذلك، لقد حدّد آخرون ارتباطًا بين كبت الذات والمرض الجسدي.[28] ومع أن منهجيات هؤلاء الباحثين واستنتاجاتهم ما تزال مثيرة للجدل، إنهم يدعون جوهريًا أن تزييف التفضيلات يساهم في حدوث اضطرابات جسدية كقرحات المعدة وارتفاع ضغط الدم.

يبدو أن الدافع لتأكيد الذات الصريح يختلف اختلافًا كبيرًا بين الأفراد. فبعض الأشخاص يتمسكون بمواقفهم مهما كانت التبعات مدمرة. خذ بعين الاعتبار سقراط ومنصور الحلاج وجوردانو برونو، الذين رفضوا التخلي عن آرائهم الفاسدة ظاهريًا، حتى عند مواجهة الموت. عبر التاريخ، تمسّك عدد لا يحصى من الشخصيات الأقل شهرة بقضاياهم تحت التعذيب، لأن الكثيرين منهم آثروا الموت من أجل الحرية على العيش دونها. وإلى جانب هؤلاء الأشخاص العازمين والمستقلين بإصرار، جموعٌ مهووسة بتلبية التوقعات الاجتماعية وإرضاء السلطة.

تمجد كل ثقافة الشخصيات التاريخية التي قاست من أجل التمسك بمعتقداتها أو مقاومة التبعية أو معارضة السلطة. يتناول أحد الموضوعات المتكررة في ملاحم الروائي

التركي يشار كمال الخارج عن القانون الذي يبجله الفلاحون كمقاتل مقدام يحارب ظروف القمع التي لا يستطيعون مقاومتها.[29] بالمثل، يجسد بطل أفلام الويسترن الهوليودية نمطيًا رجلًا حر الإرادة ينأى بنفسه عن الرعاع ويأبى تجرع مرار الظلم. من الأسباب الأساسية التي تجعلنا نعتبر الاستقلال الراسخ سمة بطولية هو أنه الاستثناء في تاريخ البشرية وليس القاعدة. وثمة سبب آخر هو أننا جميعًا نتماهى بدرجة ما مع الاستقلال الشخصي.

قد تبدو الاختلافات في الشخصية واضحة، لذا يشك بعض طلاب السلوك البشري في أن الحاجة إلى تأكيد الذات تختلف اختلافًا كبيرًا بين الأفراد. ويؤكدون على أن المحدد الرئيسي لكل سلوك بشري هو الدوافع الاجتماعية. يضطر الناس إلى اتخاذ خيارات مختلفة لأنهم يصادفون قوائم مختلفة بالمكافآت والعقوبات؛ ثبِّت هذه القوائم، وسيتصرفون بشكل متماثل.[30] باتباع هذا المنطق، يُقدِم الأبطال على القيام بأعمال بطولية لأنهم يحظون بفرص غير متاحة للآخرين. ويخوضون مخاطر جسيمة لأن فرصهم في تحقيق الشهرة مثلًا مرتفعة ارتفاعًا نادرًا.

لا شك في أن المكافآت والعقوبات الاجتماعية تأخذ قسطًا كبيرًا من القصة. غير أنه نادرًا ما يستتبع ذلك أن الحاجة إلى تأكيد الذات لا يمكن أن تشكل دافعًا إضافيًا. كما لا يستتبع ذلك أن الحاجة، على فرض أنها موجودة، يجب أن تكون ذاتها لدى الجميع. ولمّا كانت سمات مثل الذكاء والجدارة بالثقة يمكن أن تتفاوت بين الأفراد، فيمكن للحاجة إلى تأكيد الذات أن تتفاوت أيضًا. في تجارب آش وملغرام، من الواضح أن الخاضعين للتجربة الذين يواجهون ضغوطًا اجتماعية مماثلة يتفاوتون في استعدادهم للامتثال للأغلبية. قد توجد فوارق أيضًا لدى الفرد الواحد حسب السياق. فالراهبة التي تفضل الموت على أن تترك دينها قد تزيف، من قبيل الدماثة، كرهها لإحدى اللوحات. من الجلي أن بعض التنازلات التعبيرية تشكل تهديدات خطيرة على فردية الشخص واحترامه لذاته في حين أن بعضها الآخر يكون محض مصدر للإزعاج.

لا يوجد تفسير سهل يوضح التفاوت في حاجة البشر إلى ترسيخ الاستقلالية وإظهار الإخلاص. لا بد أن علم الوراثة يؤدي دورًا ما، فالأطفال الذين يترعرعون في نفس البيئة الاجتماعية يمكنهم تطوير شخصيات مختلفة جدًا. مع ذلك، لا يعد دور التربية غير مهم. فخلال التنشئة يتعلم الأطفال اعتبار بعض التكيفات مهينة. يتعلم الكثيرون مثلًا عدم التنازل عن شرف عائلتهم وأن يكونوا مخلصين لبلدهم مهما كلف الثمن. لو كانت شخصية الإنسان غير قابلة للتغيير، لما كرّس الآباء والمعلمون وقتًا طويلًا لزرع الشرف والولاء في نفوس الشباب. ولما حاولت المجتمعات غرس قيم في أفرادها لمواجهة المتطلبات الخارجية.[31] من هذه المعايير مثلًا، المعيار الكونفوشيوسي للإخلاص وهو أن يكون المرء قادرًا على القول: «إذا ألقيتُ نظرة إلى داخلي ووجدت أنني محق، فسأمضي قدمًا، حتى لو بلغ عدد أولئك الذين يعارضونني عشرات الآلاف». ولأولئك المخلصين لهذا المعيار، وعد كونفوشيوس بمكافأة لا تقدر بثمن هي: راحة البال.[32]

يمكن إضافة المزيد عن محددات الحاجة إلى الاستقلالية في اتخاذ القرارات. ومع ذلك، من أجل أغراضنا، يكفي إدراك أنه في أي سياق، لدى كل شخص حاجة ما إلى تأكيد الذات. وقد تدفع الضغوطات الاجتماعية المرء إلى إساءة تجسيد بعض المشاعر من باب الحصافة والتعقل. سأنتقل الآن إلى الحسابات الأساسية.

اختيار تفضيل علني

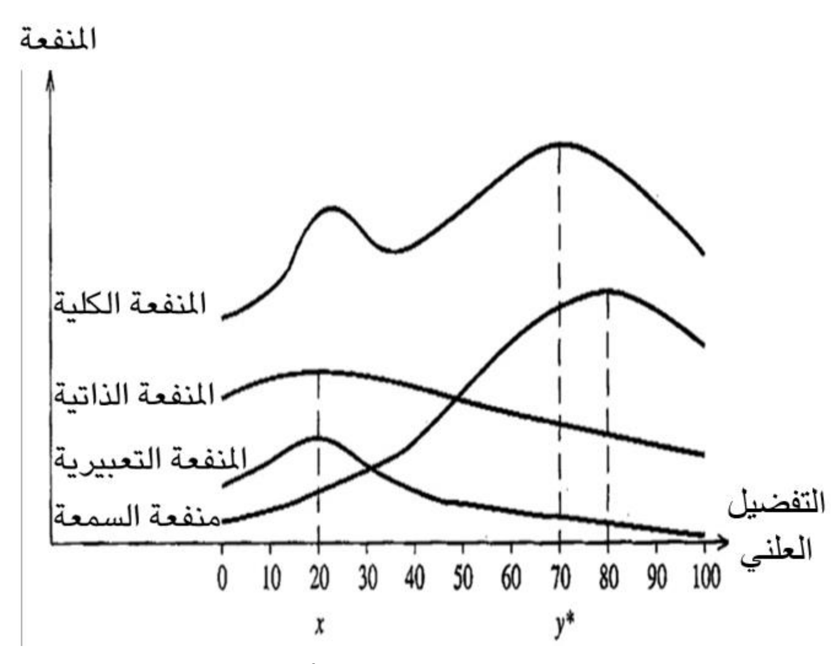
خلاصة الحجة حتى الآن هو أن اختيار تفضيل علني يؤدي إلى ظهور ثلاثة مكاسب مختلفة: المنفعة الذاتية، والمنفعة المتعلقة بالسمعة، والمنفعة التعبيرية. تولد هذه المكاسب مفاضلات لأفلام وودي آلن اللطيف الكوميدية التي تُصنع ببراعة. يشعر بطل أفلام آلن النمطي بالتفوق لأنه يحاول بوعي ذاتي التصرف ضد أهدافه، غير أنه يشعر بالدونية لأن الآخرين يبدون أكثر تكيفًا من الناحية الاجتماعية.

تكمن مهمتنا الآن في إضفاء الخصوصية على المفاضلات. بعبارة أبسط، لتكن مصادر المنفعة جمعية. هذا يعني أن المنفعة الكلية للفرد من تفضيل علني معين يساوي منفعته الذاتية من قرار المجتمع بالإضافة إلى منفعته المتعلقة بالسمعة من ردود الفعل الاجتماعية المتولدة بالإضافة إلى المنفعة التعبيرية التي يستمدها من تأكيد الذات.[33]

يُعرَّف تفضيل الفرد الخفي، x، على أنه الخيار بين 0 و100 الذي يعظم منفعته الذاتية. ولأن منفعته التعبيرية تتعاظم حين يكون صادقًا كل الصدق بشأنه مطالبه، فإن التفضيل العلني الذي يعظّم منفعته التعبيرية يكون مطابقًا لـ x. يمكن ملاحظة هذا في الشكل 2.2، حيث تصل كلتا المنفعتين إلى الحد الأقصى لهما عند 20. لاحظ أن دالة المنفعة الذاتية الموضحة هنا تبدو مختلفة عن تلك الموجودة في الشكل 2.1. وذلك لأن قرار المجتمع سيظل ضمن نطاق ضيق بغض النظر عن التفضيل الذي يختار الفرد التعبير عنه. ومع ذلك، تظل المنفعة الذاتية عند أقصى قيمة لها وهي 20، ما يعني أن الفرد بإمكانه جعل قرار المجتمع أقرب ما يكون إلى تفضيله الخفي بتعيين $y = x$.

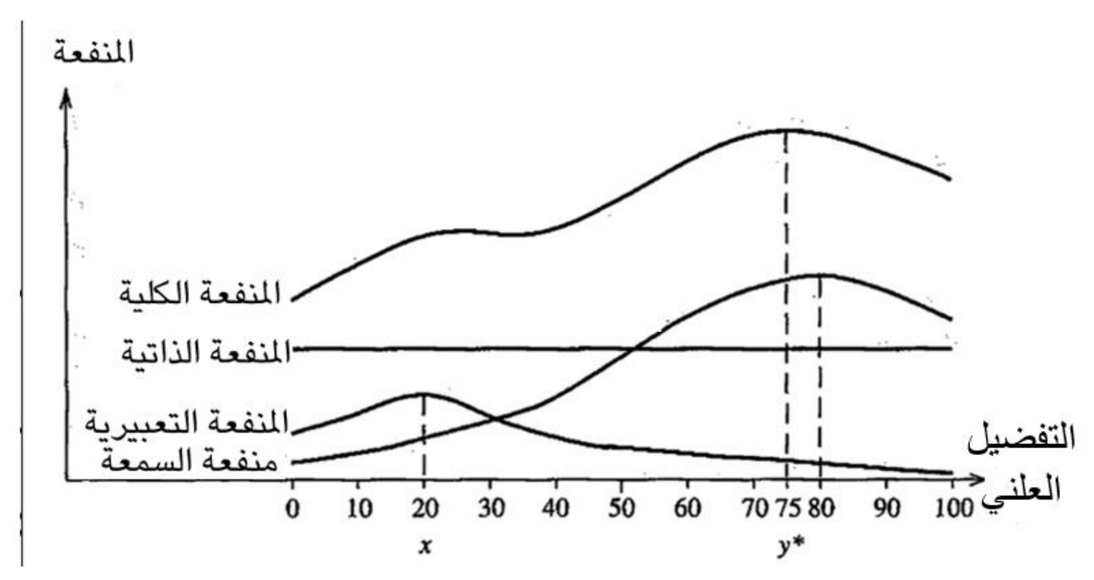
إن التفضيل العلني الذي تصل فيه منفعة السمعة إلى حدها الأقصى هو 80. ليس مستغربًا أن يختلف الشكل عن 20، لأن مصادر منفعة السمعة تختلف عن المصادر التي تحدد ترتيب الفرد الخفي لخيارات المجتمع.[34]

يوضح الشكل 2.2 أن تفضيل الفرد العلني الأمثل، الذي يعود عليه بأعلى منفعة كلية، هو $y^* = 70$. وهو ينطوي على تحريف لـ 50 وحدة. من خلال التظاهر بتأييد 70، إنه يحقق منفعة أعلى للسمعة مما لو كان صادقًا كليًا ويدعم 20. لكن منفعة السمعة المضافة تكلف ثمنًا باهظًا: إذ تظل كل من المنفعة الذاتية والمنفعة التعبيرية أقل من الحد الأقصى لهما.



الشكل 2.2 المنفعة الكلية ومكوناتها. يعرض المحور الأفقي خيارات الفرد التعبيرية. سيعظّم الفرد مجموع أشكال المنفعة الثلاثة باختيار تفضيل علني هو 70.

كما لوحظ سابقًا، في مجموعة صنع القرار التي تضم العديد من الأفراد، يؤثر الفرد على النتيجة تأثيرًا ضئيلًا بشكل عام. إلا أنه قد تحدث كلمة فرد يحظى بمكانة تأثيرًا كبيرًا. على سبيل المثال، يمكن لرئيس الوزراء الهيمنة على الملايين بإصدار تصريح، وقد يكون وقع تفضيله العلني كبيرًا. مع ذلك، بالنسبة للفرد العادي، يكون قرار المجتمع ثابتًا بشكل جوهري. كما هو موضح في الشكل 3.2، يجعل القرار الثابت دالة المنفعة الذاتية شبه منبسطة. مع دالتَي المنفعة التعبيرية والمتعلقة بالسمعة نفسهما كما في الشكل السابق، انتقل التفضيل العلني الأمثل إلى 75، الذي يتضمن تحريفًا لــ 55 وحدة. لاحظ أنه حتى عندما يفقد الفرد الأمل بالتأثير على قرار المجتمع، فإن تفضيله الخفي قد يؤثر على تفضيله العلني.



الشكل 2.3 حالة يكون فيها قرار المجتمع عمليًا خارج سيطرة الفرد. بتثبيت منفعته الذاتية، إنه يختار تفضيلًا علنيًا بناء على مفاضلة ثنائية بين منفعته التعبيرية ومنفعته المتعلقة بالسمعة.

يفترض الإطار المحدَّد أن البشر قادرون على ترتيب العواقب لخيارات تفضيلهم العلني على عدة أبعاد. ويمكنهم وضع تقديرات للاحتمالات المستقبلية والحكم على مدى «قرب» خيار ما من خيارهم المثالي. من الاعتراضات المحتملة أن البشر يفتقرون إلى الموارد المعرفية لجعل الفروق الدقيقة موضحة في الأشكال. هذه بالتأكيد نقطة صالحة. ومع ذلك، إن الغرض من النموذج هو إلقاء الضوء على جانب من جوانب الواقع، وليس إعادة إنتاجه. وجوهر الإطار هو أن الناس يختارون تفضيلاتهم العلنية بناء على المكافآت والعقوبات المتوقعة. فنحن جميعًا قادرون على التمييز بين التحديق الغاضب والأوستراكية الاجتماعية، وبين حرية اللباس والأمر بالحجاب. يعرض الإطار المطروح توًّا العناصر الأساسية للعملية التي نوازن من خلالها بين هذه الفروق للوصول إلى خيار تعبيري. يشكل هذا الإطار إحدى اللبنات الأساسية لنموذج التفضيل المزدوج الذي سأستخدمه لاستكشاف الآثار الاجتماعية لتزييف التفضيل.

إمكانية تزييف التفضيلات

لقد حان الوقت لتناول مسألة كيفية تحكمنا في تفضيلاتنا العلنية. هل القيام بتزييف التفضيلات بسيط من الناحية العملية كاختيار نقطة على مستقيم الأعداد؟ وهل في مقدورنا حقًا طرح أيما تفضيل نريد؟

تعد إدارة التفضيلات العلنية للفرد فنًا يبرع فيه البعض أكثر من الآخرين. فقد يتعين على مواطن يحاول نقل الانطباع بأنه يدعم مرشحًا معينًا أن يقول ذلك بنبرة صوت مناسبة وينفذ إجراءات تنسجم مع هذا الإعلان، كالاعتراض عند الإشادة بأحد المرشحين الخصوم. مع ذلك، إن الإيماءات وحركات الجسد اللاإرادية قد تجرّد هذه الجهود من المصداقية.[35] فطرف العين، وحركات الرأس، وتعبيرات الوجه يمكن أن تفضح نفاقه. قد يلاحظ المراقبون في لغة جسده تلميحات خفية بأنه يشعر بعدم الارتياح بإعلانه. وقد يكون بوسعهم معرفة أنه يخفي شيئًا ما، حتى لو لم يستطيعوا تحديد ما هو بالضبط. ونيته في التعبير عن توجه سياسي معين قد تكدّرها أيضًا أخطاء في الكلام. فالتلعثم والتأتأة والزلات النحوية والجمل غير المكتملة قد تشي بالتردد أو الارتباك أو الالتباس اللفظي. يوضح مقال غوفمان الشهير، تقديم الذات في الحياة اليومية، أن إدارة الانطباع مهارة موزعة بشكل متفاوت على الناس. فهم يختلفون في تحكمهم في لغة الجسد.[36]

إن السياسيين الناجحين، هم كالممثلين والفنانين الترفيهيين الناجحين، أشخاصٌ يتمتعون على الدوام بموهبة فذة في إدارة الانطباعات. لكن مهاراتهم لا يستخدمونها دائمًا؛ فعندما يظنون أنهم بعيدون عن أنظار العامة، إنهم يسترخون ويخففون حذرهم. لذلك، إنهم بين الحين والآخر يعطون انطباعات يندمون عليها لاحقًا. في يونيو عام 1990، خلال خطاب ألقاه ميخائيل غورباتشوف، جلس روبرت دول، زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ الأمريكي، بين الحضور غير مدرك أن الحكومة السوفيتية قد طلبت من محطة تلفزيونية بث الخطاب على الهواء مباشرة. في خضم الخطاب، شرع غورباتشوف في انتقاد إسرائيل على إعادة توطين اليهود السوفييت في الأراضي المحتلة. التقطت إحدى عدسات الكاميرا

دول وهو يهز رأسه موافقًا. وبحسب ما ورد أعرب دول عن أسفه لهز رأسه خشية أن يكون قد أضر بعلاقاته المتوترة مسبقًا مع الجماعات اليهودية الأمريكية.[37]

يعد تورّد الخدين تعبيرًا لاإراديًا يكشف عن المشاعر التي يحاول الشخص إخفاءها. وهو يحدث عند إدراك أن صورة المرء أو ذاته يُقلَّل من قيمتها. فإما أن ندرك أننا أفشينا بمشاعر كنا نفضل أن نبقيها مكبوتة – فنشعر بالخزي؛ وإما أن نتمنى أننا قد استجمعنا الشجاعة للتعبير عن مشاعرنا الحقيقية – فنشعر بالذنب. في كلتا الحالتين، نختبر انزعاجًا لا يمكن السيطرة عليه، هو تورد الوجه الذي يتحول إلى معرفة شائعة. يحدث تورد الخدين بعد الطفولة، ويبلغ ذروته في مرحلة المراهقة، التي تعد فترة التكيف مع عالم البالغين؛ بعدها، يتراجع مع تقدم السن، ما يشير إلى أن التحكم العاطفي يتحسن بالتجربة الاجتماعية.[38] في إطارنا، يمكن تفسير التورد على أنه علامة على فشل المرء في التوسط بشكل مرضٍ بين شؤونه التعبيرية والمتعلقة بالسمعة.

قد يكون لدى الشخص البارع في إدارة الانطباعات عدة تفضيلات علنية بشأن إحدى القضايا، كل منها مصمم لجمهور مختلف. في عام 1989، اعترف مواطن سوفييتي بارتداء «ستة أقنعة» في ظل القمع الشيوعي: «قناع لزوجتي؛ وقناع أقل صراحة لأولادي، تحسبًا من أن يتفوهوا بما يسمعونه في المنزل؛ وقناع للأصدقاء المقربين؛ وقناع للمعارف؛ وواحد للزملاء في العمل؛ وآخر أرتديه على الملأ».[39] كانت هذه الأقنعة بترتيب تنازلي من حيث الانفتاح والصدق. إذ بإمكانه الانفتاح على أصدقائه المقربين بأمان أكبر من الانفتاح على الغرباء. علاوة على ذلك، من الصعب نسبيًا خداع الأشخاص الذين يتعامل معهم بانتظام. كونهم معتادين على مراوغات لغة جسده، يمكنهم ملاحظة علامات المراوغة التي لن ينتبه لها الغرباء، أو يعرفوا كيفية تفسيرها حتى.

من الناحية العملية إذن، قد تتفاوت «علنية» تفضيل ما على طول طيف مستمر. على إحدى النهايتين يقع شكلها الخفي، المعروف حرفيًا لشخص واحد. وعلى النهاية الأخرى

يقع شكلها الأكثر عمومية الذي يظهر في حضور الغرباء. خلال هذا الكتاب، عندما نأتي على ذكر تفضيل علني لفرد ما دون تمييز، فإننا نقصد المتغير على القطب الثاني.

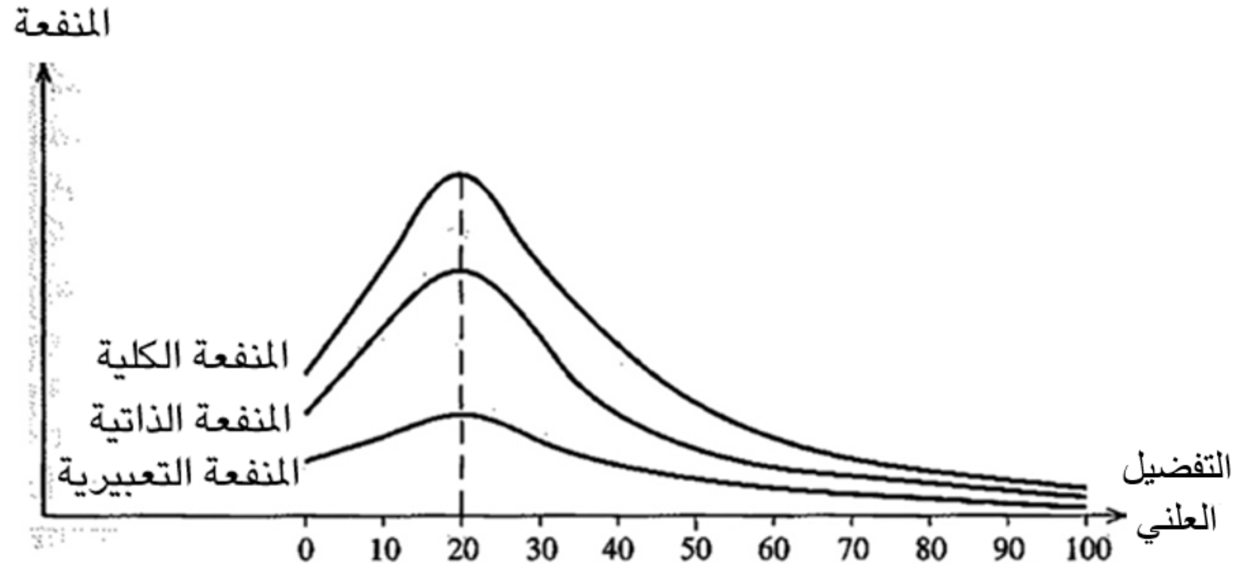
على الرغم من أن محاولة تزييف التفضيل لا ينتج عنها دائمًا الأثر المنشود، ما تزال الفكرة أنها تصرف ينفَّذ ببراعة وعلى نطاق واسع في مجموعة من السياقات المهمة اجتماعيًا. فلطالما كانت أداة لا غنى عنها للنجاح الشخصي. تقول بإيجاز حكمة تعود إلى القرن السادس عشر: *Nescit vivere qui nescit dissimulare* – من لا يعرف كيف ينافق، لن يعرف كيف يحيا.[40]

الخيار الشخصي مقابل الجماعي

مع تكشف الحجة، سنواجه تبعات مختلفة لميزة لم تؤدِ أي دور رئيسي حتى الآن: وهي القيود المفروضة على قدرة الفرد على تلقي المعلومات وتخزينها واستردادها ومعالجتها.[41] من التبعات ذات الصلة هنا هي عدم قدرة الجميع على صياغة رأي نامٍّ عن ثقافة لكل قضية إنسانية. للضرورة البيولوجية، يجب علينا جميعًا التركيز على الأمور ذات الصلة المباشرة برفاهيتنا وفي حدود قدرتنا على التحكم بها، وإرجاء القضايا الأخرى إلى أحكام الآخرين وخياراتهم.

مع تكريس كل واحد منا لاهتمامه لمجموعة فرعية صغيرة من القضايا السائدة، فإن معظم القضايا لا تحظى باهتمام سوى عدد قليل جدًا من الأشخاص. يبت شخص واحد بشأن العديد من القضايا، في حين لا يتخذ آخرون موقفًا ولا يعاقبون الشخص الذي فعل ذلك. كمثال على ذلك، إني أقرر بنفسي عمومًا ما سأتناوله على الإفطار. ولا أحد سيعاقبني إذا اخترت الحبوب أو يبارك لي إذا تناولت كوبًا من العصير. فاختياراتي مجردة جوهريًا من عواقب السمعة.

لقد حددنا للتو السمة المميزة للخيار الشخصي تمامًا. يظهر أحدها في الشكل 2.4، حيث تفتقر المنفعة الكلية للفرد إلى عنصر السمعة. لاحظ أنه في هذه الحالة الخاصة يتطابق تفضيله العلني الأمثل مع تفضيله الخفي.



الشكل 2.4 خيار شخصي تمامًا. لا أحد سوى الفرد نفسه يعبأ بالنتيجة، لذا فإن منفعته الكلية ليس لها أي مكون يتعلق بالسمعة، وتفضيله العلني الأمثل يساوي تفضيله الخفي.

انطلاقًا من افتراض أن أي قضية يمكن أن تستحوذ على اهتمام واسع النطاق، لقد وجدنا أن العديد من القضايا لا تنجح في ذلك. فالمجتمع غير قادر، على الرغم من الميول التدخلية لأفراده، على تنظيم كل شيء، لذا إنه يتيح بفعالية لكل واحد منا مجالاً لصنع القرار الشخصي – وهو مجال نكون فيه أحرارًا للقيام بما يحلو لنا. من التجسيدات الرسمية لهذا الانتقال في السلطة هو الحق في الخصوصية. فداخل منازلنا، نحن عمومًا أحرار في اتخاذ قراراتنا، مسترشدين بمعرفتنا وتوقعاتنا وأولوياتنا. أما خارجها، فتصبح حرياتنا محدودة أكثر.

تناولت سابقًا قضية يكون فيها تأثير الفرد الواحد على قرار المجموعة ضئيلاً. تقدم مثل هذه القضية للفرد مفاضلة مزدوجة بين السمعة وتأكيد الذات، كما في الشكل 2.3. يمكن وصف الخيار المقابل بأنه خيار جماعي تمامًا.

تمثل الخيارات الشخصية تمامًا والخيارات الجماعية تمامًا النقيضين. في الأولى، تكون منفعة السمعة غائبة؛ وفي الثانية، تكون المنفعة الذاتية ثابتة بشكل أساسي. تقع العديد من القضايا بين هذين النقيضين. إذا هزأ الجيران من رغبتي في إقامة سور عالٍ حول فناء منزلي ودفعني عداؤهم الصريح إلى إعادة النظر في خطتي، فإن خياري سينطوي بشكل فعال على موازنة للعديد من التفضيلات، مستحقًا تسمية «جماعي». مع ذلك، إن خياري ليس جماعيًا تمامًا، لأن تفضيلي العلني سيكون حاسمًا في النتيجة. وبناء السور أم لا يعتمد كليًا على أفعالي. ففي بعض القرارات الجماعية بالمعنى الموضح توًّا، ترجح منفعة السمعة بكثير على مصادر المنفعة الأخرى. على سبيل المثال، خيار المرء بشأن ما سيرتديه للحفلة الراقصة.

يعتقد الكثيرون في مجال الاقتصاد، وهو الفرع الذي طور أكثر النظريات صرامة للاختيار الفردي، أن منفعة السمعة ليست ذات أهمية وخسارة احترام الذات ليس احتمالاً حرجًا. وهم يفترضون أن المنفعة الذاتية تساوي المنفعة الكلية. وفقًا لذلك، إن العديد من الكتب الدراسية الرائدة في الاقتصاد تعلمنا تصور صانع القرار على أنه «صاحب السيادة» – متحرر من الحاجة إلى استيعاب رغبات الآخرين.[42] للأسباب التي سبق ذكرها، يقدم افتراض السيادة في بعض السياقات مقاربة معقولة للواقع. ومع ذلك، إن العديد من الخيارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاديين تعد بشكل أكثر منطقية خيارات شخصية بمشاركة اجتماعية، أو ببساطة، شبه شخصية. فبعض من الرضا الناجم عن شراء سيارة أو منزل يأخذ شكل مكانة اجتماعية.[43]

إذن، من الخطأ التعامل مع جميع خيارات السوق على أنها شخصية تمامًا. إلا أنه خطأ جسيم بشكل خاص نقل افتراض السيادة إلى مجالات النشاط التي تكون فيها اعتبارات السمعة دائمًا تقريبًا مهمة للغاية. تشمل هذه المجالات السياسة، حيث يكون للناس مصلحة دائمة في تفضيلات بعضهم. تقدم القضايا المهمة سياسيًا مفاضلات للأفراد بين السلام

الخارجي والداخلي. لذلك، كثيرًا ما تجبر هذه الأمور الناس على الاختيار بين سمعتهم وشخصيتهم.

ثمة بالطبع سياقات يتم فيها التعامل مع مثل هذه المفاضلات بالتزام الصمت – كما هو الحال عندما يمتنع الأمريكي عن اتخاذ موقف بشأن السماح للمثليين جنسيًا بالخدمة في الجيش. للصمت ميزتان محتملتان وعيبان محتملان. على الجانب الإيجابي، فإنه يوفر على المرء عقوبة إزاء اتخاذ موقف مسيء للآخرين، وقد يخفف التبعة الداخلية المترتبة عن تزييف التفضيل. على الجانب السلبي، يفرّط المرء بالمكافآت المتاحة، ويظل تفضيله الخفي طي الكتمان. في بعض القضايا المثيرة للجدل، قد يتجاوز مجموع هذه المكاسب المختلفة المكسب النهائي للتعبير عن تفضيل ما.

تتيح بعض السياقات خيارًا آخر: وهو التخلي عن مجموعة صنع القرار التي تعرض على المرء خيارات صعبة. يمارس أحيانًا خيار «الخروج» أفراد المجموعة غير الراضين عن الطريقة التي تسير بها الأمور، لكنهم عاجزون عن إحداث تغيير.[44] فمالك المنزل الفزع من ارتفاع معدل الجريمة في حيه قد يحزم أمتعته ويرحل. غير أن الخروج قد يكون مكلفًا جدًا في مجموعة واسعة من السياقات. قد لا يستطيع صاحب المتجر التنزاني الفرار من الأوضاع المحلية التي يعتبرها قمعية. فمهاراته لن تكون ذات قيمة تذكر في أي مكان آخر، وقد لا ترغب أي دولة أخرى في احتوائه. وبالمثل، إن دافع الضرائب الأمريكي الذي يعتبر معظم الإنفاق الحكومي تبذيرًا، لا يمكنه إعفاء نفسه من واجب دفع الضرائب، من دون التعرض لخطر السجن. أيًا كانت الأغراض، ليس الخروج دائمًا خيارًا ناجعًا. وغالبًا ما تقتصر خياراتنا على التعبير عن تفضيل ما أو التزام الصمت.

الذات المنقسمة

يصور النموذج الآنف الفرد على أنه يحظى بمصادر متعددة للسعادة: الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. تُدرس هذه المصادر الثلاثة ضمن تخصصات منفصلة تختلف في

مفاهيمها عن الفرد. الإنسان الاقتصادي هو آلة ذاتية التحكم لحساب المنفعة، محصن ضد الضغط الاجتماعي وغريب على الاضطرابات الداخلية. أما الإنسان الاجتماعي، الذي تكون هويته نتاجًا للمؤثرات الاجتماعية، فتحكمه المطالب الاجتماعية. وثمة مفهوم شائع للإنسان النفسي كروح اندفاعية ومعذَّبة، يكافح، ونادرًا ما يتكلل كفاحه بالنجاح، للهروب من إملاءات ضميره.

على الرغم من بساطة هذه البنى، إنها تقدم رؤى قيمة حول السلوك البشري. غير أن ما تحجبه بقدر الذي تنيره. كما سنرى، توفر بنية أكثر تجميعًا– يجبرنا منافسوها أحاديو التخصص على تجاهلها– نظرة ثاقبة على الظواهر.

إن فكرة «الذات المنقسمة» –ذات لها احتياجات داخلية متعددة، وربما تنافسية– ليست بالجديدة في حد ذاتها. فهي تعود على الأقل إلى «أجزاء الروح الثلاثة» لأفلاطون، التي تتمثل أهدافها في الحكمة، والتميز الاجتماعي، وإشباع الرغبة.[45] وميز آدم سميث في باكورة أعماله بين مصلحة الفرد الخاصة ومصلحته كفرد في المجتمع.[46] يعتمد «الأمر المطلق» لكانط على الفصل بين الفاعل والحَكَم على الأفعال.[47] وثمة نموذج آخر أثار الكثير من الجدل هو ثالوث فرويد الهو والأنا والأنا العليا.[48] أخيرًا، طور جون إلستر وتوماس شيلينغ نموذجًا يضم ذوات متعاقبة تمثل اهتمامات الفرد في أوقات مختلفة.[49] ليس إشكاليًا وجود العديد من النماذج لمفهوم الذات المنقسمة. فكل منها يخدم غرضًا، تمامًا كما نستفيد عند تقسيم المجتمع حسب العمر في بعض الدراسات، وحسب المهنة في دراسات أخرى.

إن البنية ثلاثية التقسيم المطروحة هنا لا تبطل المنهجيات التي تفترض وجود ذات أحادية التقسيم. لكنها تحد من مجالاتها المفيدة. فحيث تكون اعتبارات السمعة غير مهمة، يتصرف الفرد ثلاثي التقسيم، كما قلنا، كالفرد أحادي التقسيم في كتاب الاقتصاد النموذجي: الإنسان الاقتصادي. على الرغم من ذلك، ينبغي أن أشير إلى أن الإنسان الاقتصادي، كونه بلا عاطفة، لن يكون لديه أي سبب للاعتراف للكاهن أو طلب المساعدة من طبيب نفسي. أما الفرد ثلاثي التقسيم فقد يكون لديه، لأن خياراته يمكن أن تمنحه ضميرًا

معذَّبًا. قد يواصل الصوت الداخلي في تأنيبه لرضوخه للضغط الاجتماعي أو لتضحيته بمبدأ سامٍ في سبيل الراحة المادية. وحتى لو اقتنع بمرور الوقت بأنه قد اتخذ الخيار الأفضل، سيذوق شعورًا بالذنب والمرارة الدائمين.

تخيل أن نظامًا استبداديًا يطلب من فردنا توريط أعز أصدقائه في إحدى الجرائم المدبَّرة. فإذا امتثل، سيُسمح له بالعيش في سلام. وإذا لم يمتثل، فسيُقتل. يقرر فردنا توريط صديقه الذي يموت بعد ذلك ميتة شنيعة. ليس صعبًا تخيل أن القرار سيقض مضجعه طيلة حياته. هذا المثال خارج عن المألوف باعتراف الجميع. إلا أن حياتنا اليومية مليئة بالخيارات التي تولد توترات داخلية دائمة.[50] ونحن نرى هذه التوترات علامة على الحياة الطبيعية، شريطة أن تظل ضمن الحدود.

يعد اختيار تفضيل علني فعلًا قد يتيح خيارًا بين السلام الداخلي والخارجي. جسّد الرومي، المتصوف الأناضولي من القرن الثالث عشر، هذا التصور تجسيدًا بارعًا. إذ قال إن كل روح ينبغي أن تقرر إما البقاء على الضفة الآمنة للتنبؤات اليومية والعادات والقوانين الدينية، وإما الاستجابة لنداء صوتها الداخلي والغوص في الأعماق.[51]

تتمثل مهمة الفصول الثلاثة القادمة في وضع المعضلة التي طرحها الرومي في سياق اجتماعي. عندما يتعين على عدة أرواح الاختيار بين السلام الداخلي والخارجي، كيف تؤثر قراراتهم في بعضهم بعضًا؟

الفصل الثالث

رأيٌ خفي، ورأيٌ علني

يشكل النشاط قضية سياسية إن كان مسألة تحظى باهتمام اجتماعي، أو لا قضية إذا اعتبر على نطاق واسع مسألة اختيار شخصي. تعتبر التجارب العلمية على الحيوانات حاليًا قضية سياسية، وهي قضية تضع العلماء في مواجهة لوبي حقوق الحيوان. وقد تتحول إلى لا قضية إذا اختفى الاهتمام العلني في تنظيم المختبر.

المقصود بهذا التمييز هو الإشارة إلى رؤية سياسية تبرز تطفل الناس. فقول إن التجارب على الفئران تشكل قضية سياسية يعني ملاحظة أن إحدى المجموعات تحاول السيطرة على قرارات مجموعة أخرى. في هذا التوضيح البسيط، يكون لوبي حقوق الحيوان في موقف هجومي، والعلماء في موقف دفاعي؛ فالأول يرغب في تقييد الحريات العلمية العرفية، واللاحقون يرغبون في حمايتها. توجد أيضًا قضايا ينطوي الخلاف فيها على التفاصيل فحسب. فقد ينقسم مجتمع متفق على بناء محطة سكة حديد حول مسألة الموقع، حيث تحاول الفصائل المتنافسة السيطرة على القرار الجماعي.

يمكن تحقيق هذه السيطرة من خلال الإقناع أو من خلال الضغط الاجتماعي. قد يقنع أولئك الذين يريدون ب الآخرين بأن ب سيخدمهم على أفضل وجه؛ أو قد يعاقبون مؤيدي المواقع الأخرى ويكافئون مؤيدي ب. يشكل الإقناع، من بين هاتين الأداتين السياسيين، التفضيلات العلنية بطريقة غير مباشرة، من خلال التفضيلات الخفية؛ بينما ينجز الضغط الاجتماعي نفس المهمة بشكل مباشر.

نبدأ هنا في استكشاف محددات وتأثيرات الضغط الاجتماعي. وسأبين في الفصل 11 أن الإقناع والضغط الاجتماعي ليسا أداتين قابلتين للفصل بدقة؛ قد تظهر الأولى كنتاج

ثانوي للأخيرة. لكن هدفي المباشر هو التوسع في مفهوم السياسة المضمن في مثالي لمحطة السكة الحديد.

القضايا واللا قضايا

ثمة عدد لا نهائي من الاهتمامات الإنسانية المرشحة لتصبح قضايا سياسية. ولكن القليل منها يصبح فعلًا. يركز الحوار السياسي على بعض الاهتمامات في كل مرة، ويعامل الباقي على أنها لا قضايا. من الواضح أن أجندة المجتمع السياسية لديها «قدرة تحمل» محدودة.[1]

والسبب الجذري هو عامل قدمته ولكن لم أناقشه بعد: قيود العقل البشري. على الرغم من أن الشخص قد يخفف من هذه القيود من خلال التعامل مع القضايا تباعًا، لكن المشكلة في النهاية غير قابلة للحل، فساعات اليوم ثابتة. على أي حال، تتعارض السياسة مع النشاط الإنتاجي المباشر، وهذا أحد الأسباب التي تجعل معظم الناس يكرسون وقتًا قليلًا لها. يلاحظ جيوفاني سارتوري أن المجتمعات المسيسة للغاية متخلفة اقتصاديًا؛ إذ يجلب «التضخم السياسي» «الضمور الاقتصادي». تطلبت المدن الديمقراطية في اليونان القديمة من مواطنيها إعطاء الكثير من أنفسهم للسياسة فلم يتبقَ سوى وقت قليل لإنتاج الثروة.[2]

يجب أن يشترك أكثر من شخص في اهتمام معين لإدراجه في أجندة المجتمع السياسية. تلقى بعض الاهتمامات المدرجة في الأجندة اهتمامًا واسع النطاق. وباعتبارها قضايا رئيسية، تحظى باهتمام منتظم من وسائل الإعلام، وتشغل الحكومة، وتهيمن على المحادثات الاجتماعية، وتصبح بؤرة للبحث الأكاديمي. خلال النصف القرن الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، كان التنافس بين القوى العظمى قضية من هذا القبيل.

ونظرًا للقيود المفروضة على القدرة الاستيعابية لأجندة المجتمع، لا بد من أن يولد ظهور قضايا جديدة تغييرًا. يلاحظ إدوارد كارمينز وجيمس ستيمسون في هذا الصدد أنه «يمكن الاعتماد على بيئة حكومية معقدة مفروضة على نظام اجتماعي متفاوت لإثارة قضايا جديدة بكثرة»، تمامًا كما ينتج التباين الجيني الطبيعي «وفرة من الاختلافات في الأنواع».[3]

في الواقع، ينتج عن تعقيد النظام الاجتماعي تيار مستمر من التطلعات والحساسيات والشكاوى الجديدة. في نظريته عن «عملية التحضر»، يوثق نوربرت إلياس كيف أدى التعقيد المتزايد للتفاعلات البشرية، بمرور الوقت، إلى تغيير حدود السلوك البشري السليم. أدت الضغوط الاجتماعية والمخاوف الفردية إلى تغيير الشخصية، وخلقت قواعد سلوك جديدة. ومع بدء كل تغيير، دخلت قضية جديدة في الأجندة الاجتماعية، ما أدى عمومًا إلى إزاحة قضية أخرى.[4]

قد تلعب المصادفات دورًا في تحديد الاهتمامات التي ستصبح قضايا سياسية علنية. لنفترض أن عشرة آلاف من سكان القاهرة شعروا، من خلال تجارب منفصلة، أن قانون البناء البلدي يحتاج إلى تشديد. ولكونهم منتشرين في جميع أنحاء المدينة، لا يعلمون عددهم الكبير. وبالتالي، يفشلون في تشكيل لوبي، ويظل القانون لا قضية. ثم يلفت زلزال الانتباه إلى معايير البناء. وتدخل فكرة الإصلاح في الحوار العلني، ما يتيح لمؤيدي القانون الأكثر صرامة التعرف على بعضهم البعض وتنسيق جهودهم. وبفضل الحملة الناشئة، تزداد أهمية معايير البناء في الأجندة السياسية، ما يشغل الانتباه عن القضايا القديمة.

إذا كانت إحدى نتائج قيود الفكر هي محدودية أجندة المجتمع السياسية، فإن الأخرى هي احتمال عدم اتساق مواقف الفرد من القضايا. قد يعتبر الشخص الإنفاق الحكومي مرتفعًا للغاية وجميع التخفيضات المقترحة غير حكيمة، أو يعتقد في الوقت نفسه أن النساء متساويات تمامًا مع الرجال وأنهن بحاجة إلى حماية خاصة.[5] هذه التناقضات شائعة لأن القيود المعرفية تمنعنا من دمج المتغيرات والعلاقات العديدة التي تمس سعادتنا في نموذج وحيد شامل. لا مفر من تجاهل الترابطات العديدة بين القضايا السياسية، والتعامل مع الظواهر وثيقة صلة بأنها غير مترابطة.

مفارقة المشاركة السياسية

قبل المضي قدمًا، يجب أن نواجه المفارقة القائلة بأن الناس يتحملون تكاليف السياسة حتى عندما تكون مكاسبهم الشخصية المتوقعة ضئيلة جدًا. ولا يعد غريبًا أن نجد الناس يكرسون وقتهم ويتبرعون بأموالهم لقضايا –مثل تشديد قانون البناء– تعود فوائدها بشكل رئيسي للآخرين وبنسبة صغيرة جدًا لأنفسهم. حتى في المجموعات الكبيرة مثل الأمة الحديثة، يسعى الأفراد إلى دعم قضايا تهدف إلى خدمة المجموعة ككل، غالبًا بالتضحية لأنفسهم.

يزعم مانكور أولسون أن المشاركة السياسية في مجموعات كبيرة تعزى عمومًا إلى وجود «حوافز انتقائية» – مكافآت وعقوبات لا تعمل عشوائيًا على المجتمع بأكمله، وإنما انتقائيًا لصالح المشاركين.[6] يؤكد تفسير آخر لجورج ستيغلر على عدم تجانس المشاركين المحتملين في الحركة. إذ ينضم الأشخاص ذوو الاحتياجات الفردية إلى الحركة للحصول على صوت في تشكيل مطالبها. فمثلًا، يساهم منتج للبيجامات في حركة تسعى إلى فرض تعريفة استيراد على الملابس لضمان إدراج البيجامات ضمن العناصر المحمية.[7]

يفترض كل من هذين التفسيرين، مثل العديد من التفسيرات الأخرى، وجود مشاركة سياسية – وهذا بالضبط ما يحتاج إلى توضيح.[8] لا يمكن أن تكون هناك حوافز أولسونية حتى يكون الشخص ناشط بالفعل. وبالمثل، فإن القلق الستيغلري بشأن أجندة الحركة لا يكون منطقيًا إلا إذا كانت الحركة موجودة بالفعل.

يكون خطر الخسارة الشخصية أكبر بالنسبة لأول شخص يتبنى مسألة أو يفرض حافزًا انتقائيًا مقارنةً بالمساهم في مسألة على طريق النجاح فعلًا. لذلك تضاعف صعوبة تفسير نشأة حركة سياسية. ولكن هناك عامل مخفف في تحليلات أولسون وستيغلر: افتراض مسبق بأن المستفيدين المحتملين من الحركة يمكنهم التواصل بسهولة، إن لم يكن بدون تكلفة. قد يتشاور المنتجون الذين يسعون إلى فرض تعريفة جمركية مع بعضهم البعض حول كيفية التنظيم، وتقسيم الرسوم، وتسوية النزاعات. وفي ظل هذه الظروف المواتية، لا يحتاج المشاركون المحتملون إلى الالتزام بالمسألة حتى يتأكدوا من المشاركة الواسعة. قد يضيعون الوقت في مناقشات تهدف إلى صياغة اتفاق مبدئي، ولكن لا حاجة

إلى تخصيص موارد إضافية من قبل أي شخص يعمل بمفرده. باختصار، رغم أن الاتصال المفتوح لا يضمن المشاركة السياسية، لكنه يخفف على الأقل من صعوبات البدء فيها.

تكمن محاولة منفصلة لحل المفارقة في إدراك أن الناس ليسوا أنانيين تمامًا. إذ يظهر المشاركون في تجارب مختبرية مختلفة استعدادًا لتحمل التكاليف الشخصية من أجل الفائدة الأوسع للمجتمع. من الواضح أن «الانتفاع المجاني»، الامتناع عن المشاركة في الأنشطة التي تعود فوائدها بشكل كبير على الآخرين، يتم تجنبه أحيانًا. استنتج بعض المحللين أن أصول مجموعات ضغط معينة تكمن في الإيثار.[9] لكن النتيجة لا تثبت أن الانتفاع المجاني غير شائع ولا أن الإيثار دافع قوي كفايةً لتنشيط جميع مجموعات الضغط القابلة للاستمرار. على أي حال، تشير الأبحاث الأخرى إلى أن الإيثاريين يميلون إلى أن يصبحوا أقل إيثارًا بمجرد اكتشافهم الانتفاع المجاني من قبل الآخرين. وبنفس القدر من الأهمية، يبدو أن الإيثار يتضاءل عندما يتعذر على المساهمين المحتملين في جهد جماعي التواصل مع بعضهم البعض.[10]

تتذرع محاولة وثيقة الصلة لحل هذه المفارقة بمفهوم الالتزام الأخلاقي. يقول بعض المراقبين إن الناس يشعرون بأنهم مضطرون للقيام بحصتهم العادلة لتحقيق النتائج المرغوبة بشكل مشترك.[11] ومع ذلك، يفشل هؤلاء المراقبون في شرح سبب تحمل الشخص لمخاطر شخصية كبيرة عندما يكون واضحًا أن قلة من الآخرين يؤدون حصصهم العادلة.[12]

ما زال هناك تفسير آخر يعتمد على الوهم الإدراكي. يقترح أن الحركات تبدأ بواسطة أشخاص يبالغون في تقدير سلطاتهم السياسية الشخصية.[13] ويتعثر هذا التفسير في مواجهة الأدلة التي تشير إلى أن القادة السياسيين غالبًا ما يندهشون لرؤية جهودهم تؤتي ثمارها. يجب تأجيل الدراسة الجدية للأدلة إلى فصل لاحق، ولكن سيقدم جزء موجز قريبًا.

تواجه كل هذه التفسيرات، باستثناء التفسير القائم على الالتزام الأخلاقي، صعوبةً في السياقات التي تتضمن عقبات أمام التواصل المفتوح بين المشاركين المحتملين. تكمن بعض هذه العقبات في التكاليف المرتبطة بالكشف عن تفضيل غير شعبي. إذا دفعت هذه

التكاليف المتعاطفين مع قضية إلى الامتناع عن الإعلان عن رغباتهم، فإن إمكانية النجاح ستبدو أقل مما هي عليه في الواقع – وليست أكثر، كما يؤكد تفسير الوهم الإدراكي؛ فتزييف التفضيل سيجعل العمل السياسي يبدو عديم الجدوى، إن لم يكن أحمقًا. والعقبات التي تحول دون الاتصال المفتوح تحد أيضًا من أهمية تفسيرات أولسون وستيغلر. فإن كنت لا تعرف من يشاركك أهدافك، لا يمكنك حتى البدء في التفاوض بشأن المشاركة المشتركة أو تنقيح مطالبك الجماعية.

تأمل في القضية المناهضة للشيوعية في تشيكوسلوفاكيا قبل ثورة 1989. واجه التشيكوسلوفاكيون الذين أعربوا عن دعمهم لتغيير النظام المضايقة والنبذ والسجن. وبالتالي، عارض عدد قليل جدًا النظام الشيوعي علنًا. وعلاوةً على ذلك، وجد أعضاء المعارضة العلنية صعوبةً في التواصل فيما بينهم وتجنيد مؤيدين إضافيين. في ظل هذه الظروف، بدت احتمالات الإطاحة بالنظام ضئيلة. لذلك، يتطلب وجود أي معارضين من الأساس توضيحًا. لماذا تحمل فاتسلاف هافل العبء الهائل لبدء حركة معارضة؟ لماذا اختار المشقة بينما كان بإمكانه ككاتب موهوب أن يحقق الراحة والاحترام كمدافع عن الشيوعية؟

لا يمكن أن يعكس اختيار هافل تأثير الحوافز الانتقائية الأولسونية. فلحين الثورة، عملت هذه الحوافز ضد الانشقاق وليس من أجله. ولا يمكن تفسير الخيار برغبة ستيغليرية في تشكيل نتائج المعارضة، فلم يكن واضحًا أنه سيحقق أي نجاحات في حياة هافل. يثير تفسير الإيثار التساؤل عن سبب رغبة أي شخص في تحمل خطر العقاب رغم أنه من غير المرجح أن تحقق التضحية منافع اجتماعية. قبل عام 1989، كانت محاولة سحق الشيوعية من خلال المعارضة الداخلية المفتوحة تبدو كمحاولة تسوية جبال الكاربات بمطرقة. وإذا كان الوهم المعرفي عاملاً، فإن دوره لم يكن بالضرورة معززًا لجاذبية الانشقاق. فكما هو موثق في الفصل 16، لحين الثورة ظل هافل متشائمًا بشأن فرص التغيير السياسي الهادف. أخيرًا، يطرح تفسير الالتزام الأخلاقي تساؤلًا عن سبب استمرار هافل في القيام «بحصته العادلة» بينما لم يقم سوى قلة من الآخرين بدورهم.

الشروحات الموضحة ليست بلا جدوى. فهي تلقي الضوء على المشاركة السياسية، التي قد تكون مدفوعة بعوامل متعددة. ولكنها تترك، مجتمعة حتى، مفارقة المشاركة السياسية دون حل.

الحاجات التعبيرية والنشاط السياسي

تتطلب النظرية الكاملة للعمل الجماعي الاعتراف بأن بعض الناس لديهم رغبات شديدة غير عادية في مسائل معينة، مقترنة بحاجات تعبيرية كبيرة على نحو استثنائي. بالنسبة لمعظم الناس، يعتبر هؤلاء الأفراد غير حساسين لحوافز السمعة السائدة، لأنهم يحصلون على رضا كبير غير عادي من التعبير الصادق عن ذاتهم. إنهم يميلون إلى التعبير عن آرائهم حتى لو تعرضوا لخطر العقاب الشديد، بغض النظر عما إذا كان الكلام الصادق يمكن أن يحدث فرقًا. قد تكون أهدافهم أنانية أو إيثارية، طيبة أو شريرة، محافظة أو ثورية. إن خصائص الأهداف أقل أهمية من حقيقة كونها معقودة بشدة ومعبر عنها بإخلاص.

يمكن وصف هؤلاء الأفراد الاستثنائيين الذين يتعهدون بتنشيط حركة ما بأنهم نشطاء. إنهم، اعتمادًا على السياق، يشكلون الخلايا، ويوزعون المنشورات، ويعربون عن مطالب جديدة، ويختلقون الشعارات، ويؤسسون هياكل قيادية، والأهم، يحاولون جذب الآخرين إلى الحركة من خلال وعود بالدعم المعنوي والاجتماعي والمادي. إن غير النشطاء الأكثر عددًا عمومًا حساسون جدًا تجاه حوافز السمعة للمشاركة في عملية التنشيط. فهم أتباع سيشاركون فقط إذا خفض الآخرون تكلفة المشاركة أو زادوا فوائدها. وبالتالي، إن دعم النشطاء غير مشروط، في حين أن دعم غير النشطاء مشروط بشروط سياسية سائدة.

من بين مئات آلاف التشيكوسلوفاكيين الذين شاركوا في المظاهرات التي أنهت نصف قرن من الشيوعية، لم يكن للغالبية سجل سابق في المعارضة المناهضة للشيوعية. وحمل العديد بطاقات عضوية في الحزب الشيوعي. بالنسبة للنظام السياسي في البلاد، شكلوا جماهير من غير النشطاء. كانت هناك أقلية صغيرة، بمن فيها هافل، قد عارضت في

مناسبات سابقة. إنهم النشطاء الذين شكلوا الطليعة المعارضة للنظام، والذين لم يستسلموا لمطالب النظام حتى تحت الضغط الشديد. وكان هناك أيضًا نشطاء داخل المؤسسة: مسؤولون، مثل زعيم الحزب غوستاف هوسيك، الذين لم يكونوا لينقلبوا عن الحكم الشيوعي حتى لو غيرت الأغلبية الساحقة موقفها.

يلاحظ راسل نيومان بصورة صحيحة أن الناشط في قضية ما قد يكون غير ناشط في قضية أخرى.[14] لكن تمييزه بين النشطاء وغير النشطاء يختلف عن تمييزي. يعتمد نيومان على الاختلافات في المعرفة، بدلًا من الحاجة التعبيرية. من وجهة نظره، يتخصص الناس في الأمور التي تؤثر بشكل مباشر وكبير على سعادتهم. يتبع الأمريكيون الأتراك السياسة الأمريكية تجاه تركيا، ويتتبع المحاسبون التطورات المتعلقة بالتشريعات الضريبية، حيث تعمل كل مجموعة كنواة ناشطة في اهتمامها المفضلة. النشطاء عمومًا أكثر اطلاعًا من غير النشطاء فيما يتعلق بقضايا تخصصهم. ومع ذلك، لا يصبح جميع الأشخاص المطلعين نشطاء، لأنهم إذا تصرفوا بناءً على معلوماتهم المتفوقة، ستعود الفوائد في الغالب على الآخرين. إذ امتنع العديد من التشيكوسلوفاكيين، رغم أنهم لم يحتاجوا أي تعليم حول إخفاقات نظامهم، لسنوات عن تقديم الدعم الشعبي للمعارضة. المعرفة وحدها لا تفسر سبب استسلامهم في حين كان هافل متحديًا.

قد لا نفهم بالضبط أبدًا لما طالب هافل نفسه بالكثير بينما فضل معظم أبناء وطنه الخيار الآمن. هذا لا يقلل من أهمية الحاجة التعبيرية لحل مفارقة المشاركة السياسية. ولا يجعل فكرة الحاجة التعبيرية أقل توافقًا مع التحليل العلمي. فبينما لا نفهم تمامًا سبب اختلاف الأذواق في السيارات، لا نترك الاختلافات خارج تفسيراتنا لأنماط الاستهلاك الأساسية. وفي أي حال، تدعم العديد من التجارب المضبوطة، بما فيها بعض التجارب التي شملتها الدراسة الاستقصائية في الفصل 2، تباين تأكيدات الذات في أي سياق معين.

مجموعات الضغط

للتأثير على قرارات المجتمع الفعلية، يجب على النشطاء القيام بأكثر من مجرد تلبية رغباتهم التعبيرية. يجب أن يكسبوا، من خلال العمل بالتعاون مع النشطاء المشابهين لهم فكريًا، دعم أعداد كافية من غير النشطاء. وتسمى الجماعة الناتجة عن ذلك، المكونة من نشطاء وغير نشطاء يعلنون دعمهم لقضية معينة، مجموعة الضغط .

يشمل مصطلح مجموعة الضغط، على سبيل المثال لا الحصر، مفهوم «مجموعة المصالح الخاصة» أو «الفصيل». عرّف جيمس ماديسون، أحد مؤسسي الولايات المتحدة، الفصيل بأنه «عدد من المواطنين، سواء كانوا يمثلون الأغلبية أو الأقلية من الكل، المتحدين والمدفوعين بدافع مشترك من العاطفة، أو المصلحة، المعاكسة لحقوق المواطنين الآخرين، أو للمصالح الدائمة والشاملة للمجتمع».[15] بالمقارنة، إن جهود مجموعة الضغط لا تتعارض بالضرورة، سواء بالنية أو بالتأثير الفعلي، مع المصلحة العامة. وهناك تمييز حاسم آخر يتعلق بدوافع الأعضاء الفردية. في حين يشترك أعضاء الفصيل في مصلحة مشتركة، لا يجب ذلك على أعضاء مجموعة الضغط. ويمكن أن يمقت بعض، أو حتى كل، الأعضاء غير النشطاء داخل مجموعة الضغط سرًا الأهداف التي يدعمونها علنًا، ويكون وجودهم في المجموعة مدفوعًا فقط بمكافآت تزييف التفضيل.

حتى القضايا أحادية الأبعاد قد تولد مجموعات ضغط متميزة عديدة. يمكن أن يضم الطيف من 0 حتى 100، لنقل، إحدى عشرة مجموعة، كل منها في نقطة مختلفة. ومع ذلك، تتمتع خيارات قليلة عادةً بتأييد مجموعة الضغط، مجرد اثنتين غالبًا. ثمة ميل لأن تتحول القضايا إلى خيارات ثنائية تخفي التعقيد والدقة والغموض. فمن الممكن أن يكون المرء مؤمنًا أو غير مؤمن، مؤيدًا أو معارضًا للمساواة، ثوريًا ملتزمًا أو مدافعًا عن الوضع الراهن.

خذ مثلًا النزاع حول أجل الإجهاض، الذي وُصف بأنه «صراع المطلقات».[16] لا يُظهر أي من طرفي النقاش استعدادًا كبيرًا لتقديم تنازلات. فيساوي الجانب المؤيد للحياة جميع عمليات الإجهاض تقريبًا بالقتل؛ ويصر الجانب المؤيد للاختيار على أن أي قيد من شأنه أن ينتهك الحقوق الأساسية للمرأة. يدرك معظم الناس أن المسألة تقبل أكثر من إجابتين. ويشعر

الكثير أنه يمكن، وربما يتم في نهاية المطاف، حلها عن طريق التوصل إلى حل وسط – السماح ببعض عمليات الإجهاض وحظر أخرى. ومع ذلك، هيمنت الجماعات المطلقة على النقاش إلى حد شبه استبعاد أصوات الاعتدال.

إذن، من الناحية العملية، إن المنافسة السياسية تحد من درجة التعددية السياسية. أحد أسباب ذلك هو أن حجم المجموعة يحدد نجاحها السياسي. والآخر هو أن صورة مجموعة الضغط المنقسمة أو المشوشة يمكن أن تؤدي إلى عدم الفعالية السياسية. وثمة سبب آخر هو أن قيدونا الإدراكية تجعل مناقشة كل الاحتمالات وصولاً إلى أدق التفاصيل غير مجدية، [17]لجميع هذه الأسباب، غالبًا ما يحجب النشطاء ذوي الاهتمامات المتماثلة اختلافاتهم ويركزون على أهدافهم المشتركة. بمجرد تشكيل فئة من مجموعات الضغط، يمكن للنشطاء إما الانضمام إلى إحدى هذه المجموعات أو تطوير مجموعة جديدة. يعد المسار الأخير محفوفًا بالريبة، ولو لمجرد أن أعضاء المجموعة الجديدة الذين يحتمل أن يكونوا أكثر حماسًا قد يمتنعون عن الالتزام حتى تثبت صلاحيتها. إن التحفظ على الانضمام إلى مجموعات الضغط الجديدة يمنح المجموعات الموجودة ميزة على الوافدين الجدد، ما يمنع في كثير من الأحيان تكوين مجموعات جديدة قوية محتملة.

لا تقول حجتي إن فئة مجموعات الضغط ثابتة في أي قضية راسخة. فبسبب عدم تجانس أعضائها، على وجه التحديد، تكون مجموعة الضغط معرضة للنزاع الداخلي، وقد تضم صفوف حركة المقاومة الوطنية الصناعيين الأغنياء والمزارعين الفقراء، والتجار الأحرار والحمائيين، والمثقفين والأميين. يمكن لهذا التنوع أن يغذي محاولات تغيير أو توسيع أهداف الحركة، ويمكن أن يؤدي الانقسام الناتج إلى الانشقاقات، ويعجل حتى انهيار المجموعة. ومع ذلك، غالبًا ما تبدي فئة مجموعات الضغط متانة. يعود ذلك جزئيًا إلى أن تصورات مطالب المجموعة مقاومة للتغيير. في العديد من السياقات، ثمة سبب آخر وهو اتخاذ قادة المجموعة إجراءات لمعاقبة أعضائها المنحرفين.

سأصور القوى المعارضة لانتشار وإعادة توجيه المجموعات من خلال افتراض وجود مجموعتي ضغط ذات مواقع ثابتة عند 0 و100. إن كون المجموعتين تقعان في طرفي طيف الخيارات ليس حاسمًا للحجة، ولكنه يبسط العرض. المهم هو أن مجموعتي الضغط لا تغطيان سوى بعض المواقف التي قد يفضلها أفراد المجتمع بشكل خاص. فيما يتعلق بالقضايا الحساسة التي تتضمن تفضيلات خفية متنوعة، فإنها تجعل التزييف الواسع النطاق للتفضيلات محتملًا للغاية.

ليس بالضرورة أن تكون مجموعة الضغط منظمة، إذا قصدنا بذلك وجود عنوان، ومجموعة من اللوائح، وتسلسل رسمي للقيادة. يشمل هذا المصطلح جمعيات تتراوح بين حشود الاحتجاج العفوي إلى اللوبيات الصناعية الراسخة التي يوجهها محترفون مدفوعو الأجر.[18] لم يكن للمعارضة التي أطاحت بالشيوعية في تشيكوسلوفاكيا مقرًا رسميًا. ولم يكن للمنتدى المدني، الجمعية التي مثلتها في المفاوضات التي أدت إلى نقل السلطة، ضباط منتخبين أو معينين. استمد زعيم منتدى المنتدى المدني، هافل، سلطته ببساطة من سنوات الانشقاق الواضح.

لدينا الآن جميع العناصر السياسية الفاعلة. وثمة مجموعتا ضغط متنافستان. تتميز كل منهما بنواة داخلية من النشطاء، وبقدر نجاحها، حلقة خارجية من غير النشطاء. يحدد النشطاء تفضيلات علنية ثابتة تتفق إلى حد ما مع تفضيلاتهم الخفية؛ وتعتمد تفضيلات غير النشطاء العلنية على حوافز السمعة السائدة. مهمتنا التالية هي استكشاف لما يجب أن تضيف مجموعة الضغط إلى نواة نشطائها حلقة من غير النشطاء.

الرأي العلني والخفي

في كتاب الأمير، يوجه مكيافيلي لورنزو دي ميديشي بأنه يجب «ألا يسمح لنفسه بأن يكرهه الشعب أبدًا»، خشية أن يرفضوا حكمه.[19] وبعد قرنين، أكد هيوم نفس النقطة: «تقوم الحكومة على الرأي فقط؛ وينطبق هذا المبدأ على أكثر الحكومات الاستبدادية والعسكرية،

بالإضافة إلى الحكومات الأكثر حرية وشعبية».[20] صاغ الكتاب اللاحقون مصطلحات مثل الرأي العلني والمشاعر الجماهيرية ومناخ الرأي لوصف ما حدده مكيافيلي وهيوم كمصدر مطلق للقوة السياسية.

بالنسبة لأغراضنا، لا يعد أي من هذه المصطلحات محدد بشكل كافٍ. خذ أكثر المصطلحات استخدامًا، الرأي العلني. قد تعني كلمة «عام» إما «مفتوح» أو «جماعي». ونظرًا لأني استخدمته حصريًا في المعنى الأول، سيكون محيرًا أن أبدأ في استخدامه أيضًا في المعنى الثاني. أما بالنسبة لكلمة «رأي»، فقد تشير في كل من الخطاب العلمي والأكاديمي إما إلى «التفضيل» أو «الاعتقاد». دعوني أعرف، إذن، الرأي العلني على أنه توزيع التفضيلات العلنية والرأي الخفية على أنه توزيع مقابل للتفضيلات الخفية.[21]

إن التمييز بين نوعي الرأي هو أمر أساسي وذو أهمية واضحة، ومن المدهش ألا يتم تضمينه في المصطلحات العلمية ولا الخطاب العلني. تقدم إليزابيث نويل نويمان سببًا محتملًا لذلك. فهي تقول إن المفكرين الاجتماعيين المعاصرين يميلون إلى تجنب هذا التمييز، خوفًا من الاقتراب من حقائق تتعارض مع «صورة الذات للإنسان الحديث».[22] على وجه الخصوص، إنهم يخشون الاعتراف بالأهمية الكبيرة للمخاوف الفردية بوصفها أداة لصياغة القرارات الديمقراطية. في الواقع، إن الاعتراف بعالمية تزييف التفضيل من شأنه أن يثير تساؤلات خطيرة بشأن بعض الفضائل المزعومة للديمقراطية، ربما على حساب الجماعات التي تستفيد من الترتيبات الاجتماعية القائمة.

ستحظى عيوب الديمقراطية بالاهتمام في الفصل 5. دعوني هنا أقترح سببًا آخر لاستمرار الالتباس المصطلحي: إخفاقات أدبيات سيكولوجية الحشود في أواخر القرن التاسع عشر. روجت هذه الأدبيات، التي تضم أعمال جوستاف لوبون،[23] لفكرة أن الجماعات غير عقلانية، وطفولية، وغير حضارية ومتهورة. وفقًا للأدبيات، عندما يُجمع الأشخاص المثقفون والمتعلمون معًا في حشد، يتخلصون من حواسهم النقدية ويفقدون ضبطهم الأخلاقي؛ وخوفًا من الوقوف وحدهم، يشاركون في نوبات عنف وحالات من الذعر وموجات

حماس.[24] بالتركيز على السلوك الجماعي الجامح، أغفلت سيكولوجية الحشود توضيح أن الهياج غير شائع. وبالتأكيد على الإثارة، أغفلت استكشاف سبب وكيفية تغير شخصية الجماعات. سمحت هذه الإغفالات، خاصةً في أوقات الهدوء السياسي، برفض سيكولوجية الحشود باعتبارها خياليًا.

كان العيب الأساسي في سيكولوجية الحشود هو ميلها إلى التبسيط المفرط للشخصية البشرية. لقد فشلت في إبراز التوترات التي يتحملها الأفراد في التوفيق بين احتياجاتهم للتأكيد الشخصي واحتياجاتهم للموافقة الاجتماعية. لو قدرت هذه التوترات، لكانت سيكولوجية الحشود قد ولّدت نظرية أكثر منطقية تستوعب فئة أوسع من الحالات الاجتماعية. وفي هذه العملية، كان بإمكانها تطوير التمييز بين الرأي الخفي والرأي العلني.

مصدر السلطة السياسية: الرأي العلني

فلنعد إلى ساحتنا السياسية المنمقة. تذكروا أنها تتميز بمجموعتي ضغط، إحداهما تدعم القيمة 0 والأخرى تدعم القيمة 100، وبحر من غير النشطاء ذوي تفضيلات خفية موزعة بين 0 و100. إذا كانت القضية المطروحة حساسة بدرجة كفاية، فإن مزايا السمعة للانضمام إلى إحدى مجموعات الضغط ستفوق، بالنسبة لجميع غير النشطاء، التكلفة النفسية لأي تزييف مضمن للتفضيلات.[25] وهذا، أولًا، لأن مجموعات الضغط ستفرض عقوبات كبيرة على أي شخص يتحدى مواقفها، وثانيًا، بحكم التعريف، لأن الشخص غير النشط بالنسبة لأي قضية معينة هو شخص تكون احتياجاته التعبيرية المهمة ضعيفة نسبيًا. لتبسيط الأمور، أفترض أن جميع غير النشطاء يجدون أنه من المفيد شخصيًا الانضمام إلى إحدى مجموعات الضغط.

في بيئة سياسية مستقطبة، قد لا يتمكن الأفراد من وضع أنفسهم على أرضية محايدة حتى لو حاولوا ذلك. قد ينظر كل طرف إلى إعلان الحياد أو الاعتدال كتعاون مع العدو، ما يترك المعتدلين عُرضة للهجوم من جهتين في آن واحد. مرةً أخرى، تنطبق مسألة الإجهاض

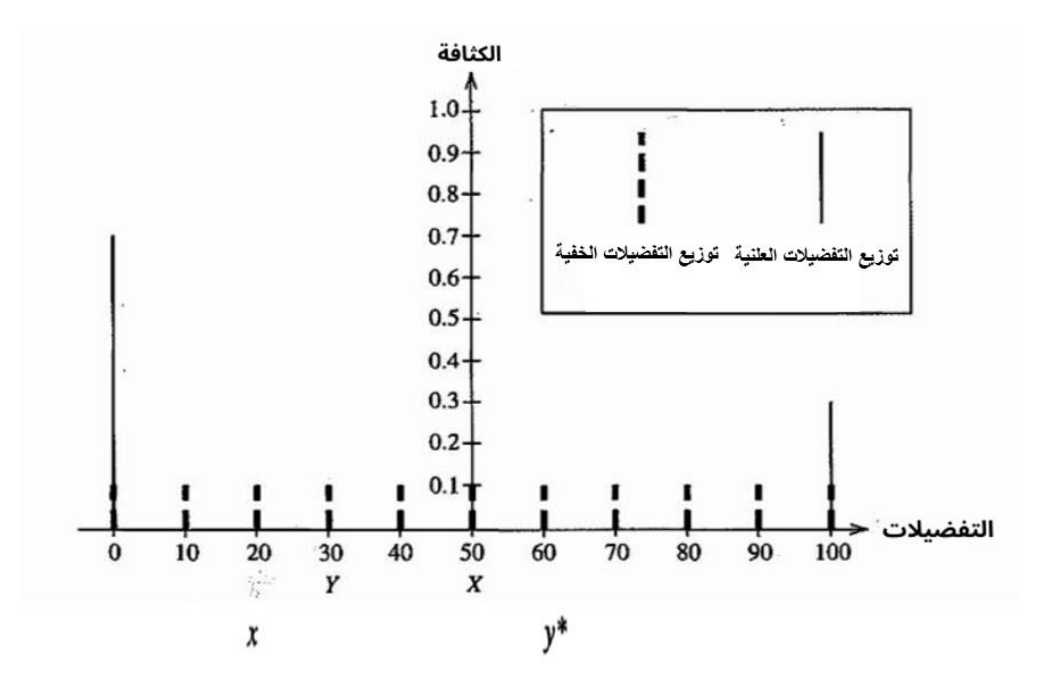
على ذلك. يصنف كل من اللوبي المؤيد للاختيار واللوبي المؤيد للحياة التوفيقيين كأعداء. من حيث النموذج المطور، كلاهما يعامل الأشخاص ذوي التفضيلات العلنية المتوسطة ($0 < y < 100$) كما لو كانوا في المعسكر المنافس. وبالتالي، يساعد هذا التصنيف في الحفاظ على الاستقطاب. ويساعد في الحفاظ على الرأي العلني ثنائي النمط، مع تركيز التفضيلات العلنية عند 0 و100.

قد يكون لبعض التفضيلات العلنية التي تدخل في التوزيع تأثيرًا أكبر على القرار الجماعي للمجتمع من غيرها. إذا انضم كولونيل وفلاح إلى حركة تهدف إلى الإطاحة بالحكومة، فإن انتقال الأول سيلفت الانتباه أكبر ويؤخذ بجدية أكثر. ومن ثم سيكون له وزن أكبر في الرأي العلني. ولكن لتبسيط عرض الأفكار الرئيسية، سأتجاهل عمومًا الاختلافات في التأثيرات الشخصية.[26]

هناك تعريفان آخران ضروريان. لنفترض أن Y هو المتوسط الحسابي لجميع التفضيلات العلنية وأن X هو المتوسط المقابل لجميع التفضيلات الخفية. مثل التوزيعات المستخلصان منها، سيختلف X وY عادةً. تخيل أن التفضيلات الخفية للأشخاص موزعة بالتساوي عبر الخانات العشرية بين 0 و100، كما هو موضح في الشكل 3.1. من الواضح أن X يساوي 50. ومع ذلك، قد يكون Y أقل أو أعلى، وذلك لأن الضغوط لصالح 0 قد تكون أقوى أو أضعف من الضغوط لصالح 100. في الشكل، $Y = (0.7 \times 0) + (0.3 \times 100) = 30$.

كما ذكرت سابقًا، إن الرأي العلني، وليس الرأي الخفي، هو الذي يدعم السلطة السياسية. قد يكون الرأي الخفي معارض للغاية لنظام أو سياسة أو مؤسسة دون إثارة احتجاج علني من أجل التغيير. استمرت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية لعقود على الرغم من احتقارها على نطاق واسع. لقد ظلت في السلطة طالما ظل الرأي العلني في صالحها بأغلبية ساحقة، وانهارت فوريًا عندما جمعت حشود الشوارع الشجاعة للثورة ضدها. كمثال آخر، عززت الحكومة الأمريكية منذ عام 1970 تقريبًا، رغم المعارضة الشديدة

المستمرة للرأي الخفي، حصص التوظيف والقبول الجامعي القائمة على العرق. كما سيوضح في الفصل 9، انتشرت الحصص واستمرت بسبب رأي علني مؤيد للغاية. ليس القصد أن الرأي الخفي غير مهم في السياسة. بل على العكس، يعد عاملاً محدداً مهمًا للاستقرار السياسي. ما أريد طرحه هنا هو أن الرأي الخفي المؤيد للقضية السياسية ليس ضروريًا أو كافيًا لنجاحها.



الشكل 3.1 قد يؤدي ضغط السمعة إلى استقطاب الرأي العلني حتى لو لم يكن الرأي الخفي مستقطبًا. هنا، يفضل الاستقطاب 0 على 100 بهامش 7 إلى 3.

لتصوير العلاقة بين الرأي العلني والسلطة السياسية، يمكننا افتراض أن النتيجة الموضوعية للمنافسة السياسية مرتبطة مباشرة بـY. وعلى هذا النحو، تعني قيمة Y المنخفضة قرارًا يصب في مصلحة الموقف 0، بينما تعني قيمة Y المرتفعة قرارًا أقرب إلى القيمة 100. لا داعٍ لأن نهتم بالطبيعة الدقيقة لهذه العلاقة. يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة، بما في ذلك أخذ الأغلبية للكل والتوافق التناسبي الصارم. قد تمضي الحكومة التي تتعرض لضغوط لإضفاء الشرعية على عقار جديد إلى تشريعه بالكامل لمجرد أن عدد المؤيدين العوام يفوق عدد المعارضين. ثم، بالنسبة للجدل حول الميزانية، قد تختار حلاً توافقيًا تناسبيًا

تقريبًا. النقطة المهمة هي أن المجموعة قد تتمتع بتعدد الدعم دون أن تتمكن من فرض إرادتها الكاملة على المجتمع الأوسع. قد يكون حجم تعددها أيضًا ذو صلة بقوتها. كلما كانت تعددية المجموعة أصغر، كانت تفويضها أضعف، وبالتالي كانت أقل فعالية في تنفيذ إرادتها المعلنة. هذا هو المعنى العملي لرؤى مكيافيلي وهيوم.

المقصود هو أن لدى مجموعات الضغط دافعًا لتوسيع دعمها قدر الإمكان. وهذا قد يبدو متناقضًا مع «مبدأ الحجم»، الذي يؤكد أن الائتلافات التوزيعية (مثل الكارتلات الصناعية والتحالفات التشريعية) تفضل أن تصبح حصرية بعد بلوغها حجم معين.[27] في الواقع، لا تناقض في هذا. قد تمثل مجموعة الضغط مصالح كارتل يسعى للاحتفاظ باللوائح الأساسية لبقائه. بينما يبقى الكارتل حصريًا، تظل مجموعة الضغط مفتوحة لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك المتضررين من حواجز المنافسة. إذا كانت الحواجز تفيد أقلية صغيرة فقط، فإن نجاح المجموعة النهائي سيعتمد على مواقف غير المستفيدين.

من الجدير بالتكرار أن مروجي السياسة لا يمكنهم حتى الاعتماد على دعم المستفيدين المحتملين من السياسة. وقد تؤدي الضغوط الاجتماعية السلبية إلى انضمام المؤسسين الطبيعيين لهذه الجماعة إلى المعارضة.

يمكن القول إن السلطة السياسية متجذرة في المؤسسات الاجتماعية والأيديولوجية. لنأخذ العامل الأخير أولًا، لا أقصد أن الأيديولوجية غير مهمة سياسيًا. سأحاجج لاحقًا بأنها تمارس سيطرة هائلة على المعتقدات والتصورات. ومع ذلك، سأظهر أيضًا أن النجاح الأيديولوجي ليس شرطًا مسبقًا للنجاح السياسي. أما بالنسبة للمؤسسات، سأحاجج أنها تستمد دعمها من الرأي العلني. وسأقر أن بعض المؤسسات تعقد عملية التوافق بين الرأي العلني ونتائج السياسات. لكن من الأفضل تأجيل التعقيدات حتى الفصل 17. في الوقت الحالي، دعونا نتعامل مع عملية التوافق على أنها مثالية. الخطوة المنطقية التالية هي استكشاف تكوين الرأي العلني.

الفصل الرابع
ديناميات الرأي العلني

بغياب تزييف التفضيل، يعكس الرأي العلني الرأي الخفي دائمًا. وفي الواقع، كما رأينا سالفًا، يتوافق أي عدد من الآراء العلنية المميزة مع رأي خفي مُعطى. ويبحث هذا الفصل في الكيفية التي يتأسس بها بديل محدد. ونظرًا إلى أن تباين الرأي العلني يرتبط بتباين الضغوطات الاجتماعية، فسأبدأ بنقاط تمهيدية عن اعتماد الضغوطات على الأعداد.

تعتمد بعض الضغوطات، من منظور الفرد المتلقي، على الحجم العددي للجماعة المقدمة. فبالنسبة إلى شخص يتعرض للضرب لارتكابه فعلًا معارضًا، لا يهم إذا كان من يعتدي عليه فرد واحد أو خمسة. وبنفس الكيفية، إذا أشادت منظمة بشجاعة هذا الفرد من خلال جائزة نقدية، فلا يهم بالنسبة إليه ما إذا تصرفت تلك المنظمة بالنيابة عن خمسة أفراد أو خمسة آلاف فرد. ومن ناحية أخرى، تعتمد بعض المكافئات والعقوبات بصورة حاسمة على حجم المنظمة المقدمة. فإذا كان هذا الفرد المعارض مادة للسخرية وللاستهزاء في نكتة ما، فمن المهم بالنسبة إليه المدى الذي تنتشر به تلك النكتة. وإذا حصل على قلادة، فستعتمد الفوائد التي تعود عليه بها تلك القلادة على عدد الأفراد الذين يعتبرونها شرفًا.

وعلى غرار تأثيرات الضغط الاجتماعي على الفرد المتلقي، تعتمد التكاليف التي تتحملها الجماعة المقدمة على الأعداد. إذ تزداد تكلفة مكافئة الأعضاء نقديًا بزيادة عدد الأعضاء، بنفس الكيفية التي تنمو بها تكلفة العقاب الجسدي لغير الأعضاء مع زيادة عدد غير الأعضاء. إذن من شأن مضايقة الجماعة لأي شخص يأبى أن ينتمي إليها، بالنسبة للجماعات الصغيرة، أمرًا باهظ التكلفة، كما الحال حين تحاول جماعة كبيرة أن تشتري ولاء كل فرد مجند لها.[1] ولذا فإن الجماعات التي تقتصر حوافزها على المكافئات المالية لا يمكن لها أن تصمد عند بلوغها أحجامًا محددة؛ ورغم ذلك فالحوافز التي تعتمد على الأرقام التي

تعتمد عليها جماعات الضغط في نموها لا تتطلب نفقات نقدية أو استعمال القوة الجسدية. فالضغوطات التي تسيل من الرأي العلني تغطي تكاليفها في كثير من الأحوال، بمعنى أنها تكون ذاتية الإنتاج. والتلميح الحاسم هنا هو أن جماعات الضغط تعتمد على الحوافز الناتجة عن الرأي العلني في حد ذاته حتى تجعل الرأي العلني يخدم أهدافها الأساسية.

الرابط بين الرأي العلني والضغوطات الاجتماعية

من بين الأسباب التي تجعل الرأي العلني مصدرًا للضغط الاجتماعي هو أن الأفراد الذين يحاولون تحسين مصداقية تفضيلاتهم العلنية المختارة يبدون الموافقة تجاه من لديهم نفس الاختيارات والتفضيلات، ويبدون الرفض تجاه من لديهم اختيارات أخرى. فحين يتعلق الأمر بالإجهاض، على سبيل المثال، يومئ الأفراد الذين يصفون أنفسهم بأنهم مؤيدون للاختيار بالموافقة على الأقوال المؤيدة للاختيار من جانب الآخرين، ويواجهون الأقوال المؤيدة للحياة بالاستهجان.

يشعر الناس بأنهم مجبرون على دعم إعلانات تأييدهم بأفعال صلبة تحديدًا لأن تزييف التفضيل أمر شائع ومن المفهوم أنه كذلك. إذ بوسع أي فرد أن يعبر عن رؤية سياسية محددة، ولذا فإن مجرد التعبير اللفظي عن تأييد الاختيار لا يحمل في حد ذاته أهمية كبيرة. وحتى يُعد المرء صادقًا في كلامه، بصرف النظر عما إذا كان كذلك، لا بد من أن يصاحب كلام المرء أفعال صلبة. والإيماء بالموافقة والعبوس هما فعلين يهدفان إلى بناء المصداقية، حتى وإن كانت نتائجهما طفيفة. ومن الأفعال الأكثر فعالية مقاطعة السياسيين، والإشادة بمقالة افتتاحية، والمشاركة في احتجاج، والتبرع لقضية سياسية. وحتى لو اضطلع الأفراد بتلك الأفعال لتحسين سمعتهم، فإن تلك الأفعال تساهم في تشكيل الضغوطات الاجتماعية التي تؤثر على التفضيل العلني لاختيارات الآخرين.

وبوسعنا أن نعزز تلك النقاط من خلال تنويعات من المثل القديم، «حين تكون في روما، افعل ما يفعله الرومان». ويفترض هذا المثل أنه، حتى يحظى الفرد بالموافقة الاجتماعية عليه أن يتصرف بما يتوافق مع المعايير السائدة. وككل الأمثلة، فإن له حدود. فقد يرغب بندقي يمر عبر روما بأن يتصرف على سجيته البندقية، ولكنه يدرك أنه إذا لم يراعي التقاليد الرومانية فقد يسخر منه الناس. ولذا فإن من الأدق أن نقول: «حين تكون في روما، *تظاهر* بفعل ما يفعله الرومان». وفي بعض السياقات، قد يتمكن الفرد من التظاهر بكونه رومانيًا بشكل تلقائي. فعلى غرار الرومان، سيمشي البندقي منتصبًا، ولن يمشي على أطرافه الأربعة. ولكن في سياقات أخرى، قد يتطلب التماهي مع الرومان جهودًا في إدارة الانطباعات، مع كل التوترات الداخلية المترتبة على ذلك. وتشمل تلك الجهود إبداء الاحترام لمن يقلد الرومان وإظهار الاحتقار لمن يبدو أجنبيًا. وفي الواقع، سيتبع البندقي المثال القائل: «حين تكون في روما، *كافئ* من يبدو رومانيًا، و*عاقب* من لا يبدو رومانيًا».[2] وبمكافأة من يبدو رومانيًا ومعاقبة من يبدو غير روماني يحظى الفرد بمصداقية أكبر مما كان سيحظى بها من مجرد إعلانه عن رومانيته. وفي تلك العملية، يعتبر المرء فعل ما يفعله الرومان قمة في الحكمة والتعقل، وما يفعله البندقيون قمة في التهور والطيش.

وفي فترة التفتيش الإسباني، مال المارانوس إلى إبعاد أنفسهم عن اليهود غير المتحولين. فقد شعروا أن من شأن مصاحبة اليهود المتدينين غير المتخفيين أن يثير الشكوك حول تحولهم الظاهر إلى المسيحية. وذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك بالمشاركة في اضطهاد اليهود المتدينين. ومن اللافت أن أول مفتش عام وخليفته المباشر كانا ذوي أصول يهودية.[3] وقد يكمن سبب اضطهاد المتحولين لغير المتحولين في الكراهية. ولكن قد يكون الدافع وراء ذلك أيضًا، أو بدلًا من ذلك، هو الرغبة في إظهار مصداقية التفضيل العلني المختار – أي أن يعلن المرء عن صدقه بالإشارة.

وإذا سلمنا بأن مثل تلك الإشارات قد تحقق غايتها، فهل يعني ذلك أنها شرط للمرء كي يبدو صادقًا؟ فلنفترض أن الأفراد *أ*، ب، ج أعلنوا عن دعمهم لحقوق الإجهاض. فهل

سيبدو أ منافقًا إذا أغفل عن توبيخ معارضي تلك الحقوق؟ وهل سيبدو ب بدوره مشبوهًا فيه إذا امتنع عن مهاجمة أ؟ وهل سيفقد ج بدوره كل ما يملك من مصداقية إذا لم ينتقد كلًا من أ وب؟ الإجابة على كل تلك الأسئلة هي «ليس بالضرورة». فمن ناحية، الانقلاب على الآخرين ليس الطريقة الوحيدة لتأسيس المصداقية. ومن ناحية أخرى، من غير العملي أن يضطلع كل عضو في الجماعة بالمشاركة في عقاب كل خصم مشتبه فيه في أغلب الأحوال. وفي العادة، بوسع الأفراد أن يبينوا صدقهم من خلال الاستجابة إلى جزء من المخالفات التي يتوقع منهم أن يلاحظوها على نحو معقول.

وبصفة عامة، من غير العملي أو الضروري من الناحية المنطقية أن يساهم كل عضو في جماعة ضغط في كل أشكال المكافأة والعقاب المختلفة. إذ تتبنى الجماعات عادةً درجة من درجات تقسيم العمل، ولن يكون أفرادها محل شك إذا ارتأوا التخصص في جزء فرعي من وظائف الجماعة. فلن يفقد معارض للإجهاض يبدي احتجاجه أمام عيادات الإجهاض وينادي بشعارات مؤيدة للحياة مصداقيته إذا أغفل عن توبيخ رجل لا يبدو عليه الحماس خلال إلقاء خطاب مؤيد للحياة. فطالما كان سلوك الفرد يمتثل للأجندة المؤيدة للحياة بصفة عامة، فسيعامله أفراد الجماعة بحسن ظن حين يتخذ موقفًا سلبيًا. وقد تُفسر سلبية الفرد تجاه غياب حماس فرد آخر بأن تلك المخالفة غابت عن ذهنه أو أن هذا الفرد كان مرهقًا بصورة غير عادية.

وثمة سياقات تتعرض فيها المواقف السياسية للأفراد للمراقبة بسهولة. فحين يجري مجلس التشريع تصويتًا برفع الأيادي أمام كاميرات التلفاز، على سبيل المثال، من السهل للغاية أن تحدد موقف كل مشرع. وفي سياقات أخرى، تطرح عملية التحديد بعض المشاكل. فعقب حدوث أعمال شغب، قد لا تتمكن الحكومة من إنشاء قائمة يُعتمد عليها من المشاركين. فقد تعلم فقط أن معظم المشاغبين أتوا من مجاورة محددة أو أن معظمهم ينتمون إلى عشيرة محددة. ويؤدي التصرف بناءً على تلك المعلومات إلى معاقبة جماعة بأكملها، مع إدراك أن بعض المشاغبين سيفلتون من العقاب، وأن بعض المُعاقبين لم يشاركوا في أعمال شغب.

وبالرغم من أوجه عدم الإنصاف تلك، من شأن مثل هذا العقاب الجماعي أن يؤدي دوره كرادع للمعارضة المستقبلية. إذ يخلق العلم بأن الحكومة ستعاقب مثيري المتاعب حوافز لدى الأفراد من المواطنين لكبح الميول المتمردة للآخرين.[4]

توازن

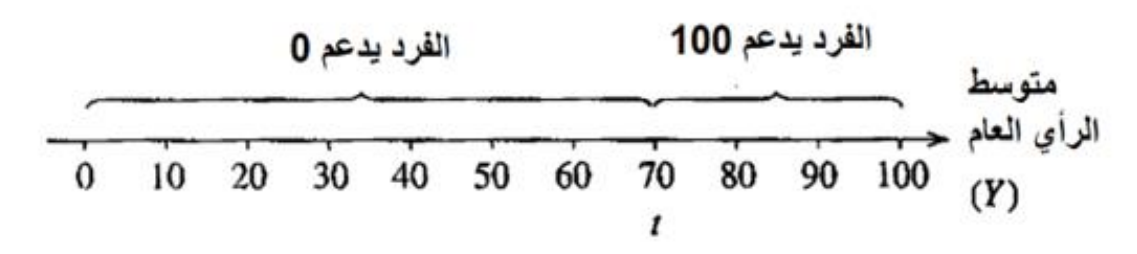
إذن فالجماعة الضاغطة تعود على أعضائها بالنفع وتفرض تكاليف على غير الأعضاء. وهي تفعل ذلك جزئيًا من خلال جهود أعضائها في إبراز مدى ولائهم وصدقهم. وبأخذ كل تلك العوامل في عين الاعتبار، فإن ذلك يعني أن حوافز الانضمام إلى جماعة ضاغطة تزداد كلما توسعت تلك الجماعة.

ومن النتائج الأخرى لذلك هو أنه، حين تتصارع جماعتين على الرأي العلني، فلن تكون الجماعة الفائزة بالضرورة تلك التي تحظى بنواة من النشطاء الأكثر ثراءً وقوة وأفضل تنظيمًا. إذ من شأن قلة عدد أفراد الجماعة أن يغلب الأفضلية التي تحظى بها الجماعة من خلال نواتها الأكثر كفاءة. وفي مقابل ذلك، بوسع الجماعة ذات النواة الأضعف أن تعوض ذلك بعدد أعضاء أكبر نسبيًا.[5]

تذكر أنه، في مجتمع كبير، تتسم قدرة الفرد على التأثير في قرار جمعي بأنها شبه معدومة. إذن فمنفعته الذاتية ثابتة عمليًا، ويختار الفرد تفضيلاً علنيًا على أساس مفاضلة بين المنفعة التعبيرية ومنفعة السمعة. ويعتمد الشكل الأخير من المنفعة على الرأي العلني. فمثلاً، تزداد منفعة سمعة الفرد الذي يفضل الموقف 0 على 100 كلما مال الرأي العلني إلى جهة الموقف 0. وحتى تظل الأمور بسيطة، دعوني أتعامل مع منفعة السمعة كدالة في متوسط كل التفضيلات العلنية، عوضًا عن كونها دالة في التوزيع الكلي. وسأشير إلى هذا المتوسط، أو الرمز Y من الفصل الثالث، بمصطلح *متوسط الرأي العلني*، أو الرأي العلني فقط، نظرًا إلى أنني أتكلم هنا بوضوح عن المتوسط لا التوزيع. ونحن نعلم من الفصل الثاني

أن المنفعة التعبيرية للفرد تبلغ ذروتها حين يتوافق تفضيله العلني مع تفضيله الخفي، وتقل كلما ابتعد هذين التفضيلين عن بعضهما. وتذكر أيضًا أنه إذا كانت المسألة حساسة بما فيه الكفاية، فسيجبر الضغط الاجتماعي السائد كل الأفراد على أن ينضموا إلى جماعة من الجماعتين.

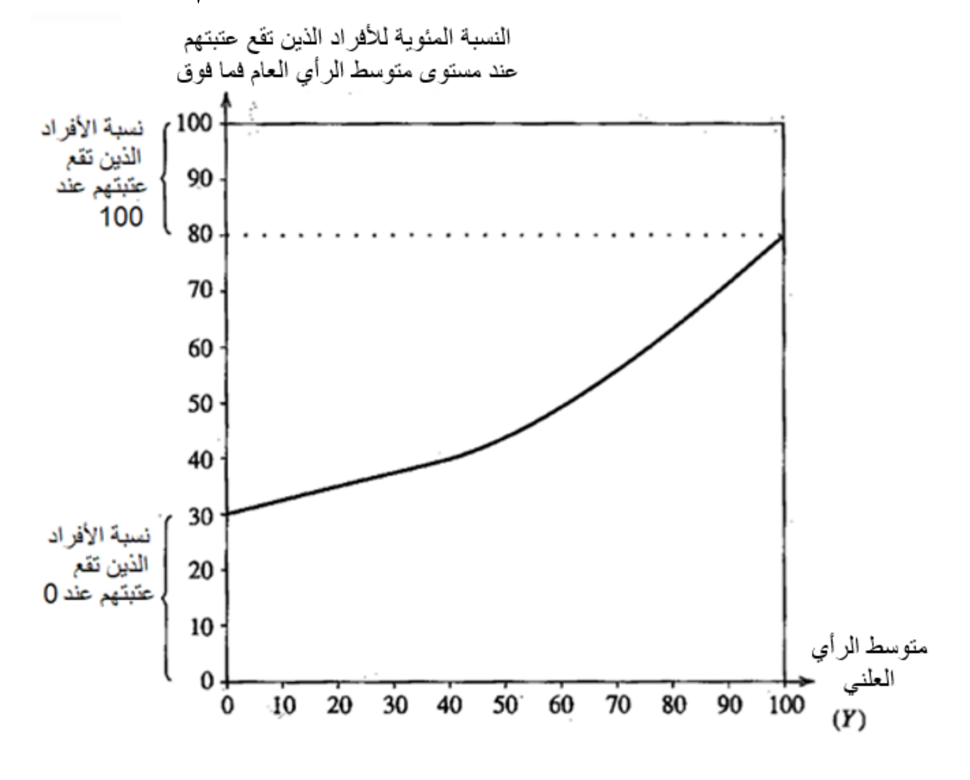
وفي إزاء تلك الخلفية، فكر في قرار إعلان الفرد لتفضيله العلني في مسألة تتسم بحساسية بالغة. إذ يتصادف أن تفضيله الخفي $x = 20$. ولذا، بوجود اختيار بين 0 و100، سيفضل الفرد الاختيار الأول. وإذا كانت الضغوط من كلا الجماعتين متساوية، فمن الواضح أنه سيختار 0 كتفضيله العلني. فلنبدأ إذن عند موقع مساواة، ودعنا نرجح كفة ميزان الضغوط لصالح الموقف 100 بشكل تدريجي متزايد. وستضعف الأفضلية التي يحظى بها الفرد بتأييده للموقف 0 تدريجيًا، وقد نبلغ نقطة يكون الفرد فيها محايدًا تجاه تأييد 0 وتأييد 100. وإذا ذهبنا لنقطة أبعد من ذلك قليلاً، فسيكون من الأفضل للفرد أن يؤيد 100. وتُعرف نقطة التحول، التي يُرمز لها بـ t، بأنها *عتبة الفرد السياسية* في المسألة قيد النظر. وبعبارة أكثر دقة، إن الرأي العلني هو الذي يجعل الفرد محايدًا تجاه الاختيارين المتاحين. إذا كان $Y < t$ فسيؤيد 0، وإذا كان $Y > t$ فسيؤيد 100. أما إذا كان $Y = t$ فمن الأجدر به أن يرمي عملة معدنية ويختار على أساسها. ولتبسيط هذا التمثيل دون أي عواقب بالغة، دعنا نفترض أنه في حالة الحياد سيختار الجميع 100.



شكل 4.1 عتبة الفرد السياسية. إذا كان الرأي العلني متحيزًا بما فيه الكفاية للموقف 100، فسيدعم الفرد الموقف 100 علنًا.

يظهر الشكل 4.1 أن عتبة الفرد تبلغ 70. ومن شأن عوامل متعددة أن تحرك تلك العتبة. إذا ثبتنا جميع العوامل الأخرى، فسيؤدي ارتفاع التفضيل الخفي إلى خفض الضرر التعبيري الناتج عن تأييد الموقف 100، ما يخفض قيمة العتبة. وبنفس الكيفية، ستنخفض العتبة إذا أضحت الجماعة المروجة للموقف 100 أكثر كفاءة في تحويل دعمها العددي إلى ضغط اجتماعي. وفي مقابل ذلك، إذا ارتفعت احتياجات الفرد التعبيرية، فسترتفع عتبته، نظرًا إلى أنه يتطلب ضغوطًا أقوى لموازنة الأفضلية التعبيرية لتأييد 0.

يختلف الأفراد في تكوينهم النفسي، وفي أي مسألة معطاة، قد تختلف تفضيلاتهم الشخصية. وعلى غرار ذلك، تختلف عتباتهم السياسية أيضًا. ويُظهر الشكل 4.2 توزيعًا محتملاً للعتبات. ويمثل المنحنى الموضح بالشكل *التوزيع التراكمي للعتبات*. ويمكن إيجاده من خلال تتبع نسبة المجتمع المئوية التي تتسم بعتبة مساوية أو أقل لكل مستوى من Y من 0 إلى 100. وفي المنحنى الموضح، 30 في المائة من العتبات تقع عند الصفر، و80 في المائة منها تحت 100، وبطبيعة الحال، 100 في المائة منها عند 100 أو أقل. ونظرًا إلى أن التوزيع التراكمي سيحدد مدى انتشار تزييف التفضيل، فسأشير إليه باسم *منحنى الانتشار*.



شكل 4.2 منحنى الانتشار. تقع نصف كل التوزيعات إما عند 0 أو 100، والنصف الباقي موزع بين الطرفين.

عند أي نقطة زمنية محددة، يدلي كل فرد في المجتمع ببعض التوقعات بشأن متوسط الرأي العلني في الفترة المستقبلية المباشرة. دعنا نفترض أن *الرأي العلني المتوقع*، Y^e، متساوٍ بالنسبة إلى جميع الأفراد. وبمعلومية Y^e، ينتج عن منحنى الانتشار السائد الرأي العلني المحقق. وبوسعنا أن نرى ذلك في اللوحة أ من الشكل 4.3 الذي يحتوي على نفس منحنى الانتشار في الشكل السابق. ويمثل المحور الأفقي السفلي الرأي العلني المتوقع، بينما يسجل المحور الرأسي الأيسر الرأي العلني المحقق.

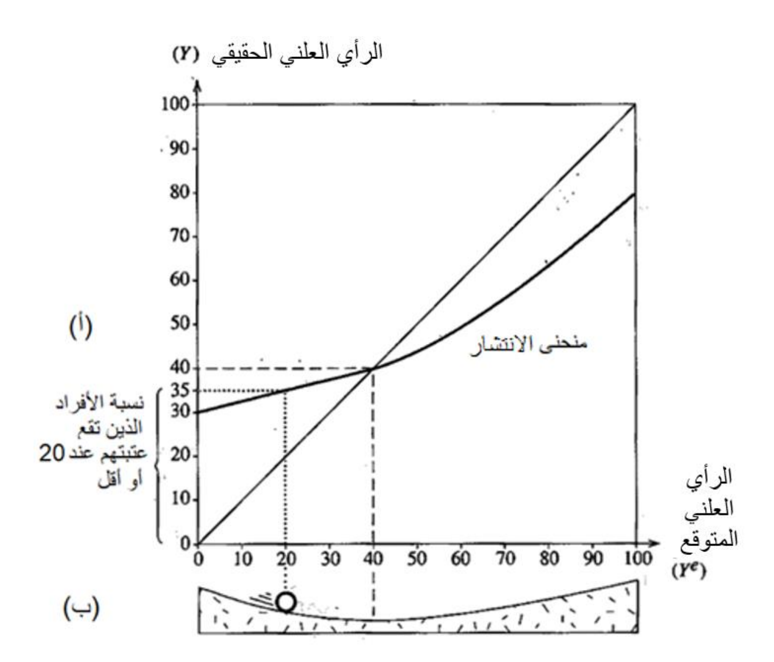
ومع التركيز على الشكل 4.3، تخيل أن الرأي العلني المتوقع يبدأ بطريقة ما عند 30. يشير منحنى الانتشار إلى أن 35 في المائة من السكان لديهم عتبة عند 20 أو أقل. إذن فهذا الجزء من السكان سيعلن عن تأييده للموقف 100، وسيعلن 65 في المائة من السكان المتبقين عن تأييدهم للموقف 0. وبذلك حقق توقع مقداره 20 رأيًا علنيًا يبلغ مقداره 35. وحين يتبين أن هذا التوقع أقل من الحقيقي، تتكيف التوقعات الأولية في اتجاه الزيادة.

وطبقًا لهذا الشكل فإن *أي* توقع أقل من 40 سيقل عن النتيجة المحققة المناظرة وسيولد تكيفات أخرى. وحتى يكون هذا التوقع محققًا لذاته، يجب أن يرتفع الرأي العلني المتوقع إلى 40. ويظهر الشكل أن الخط $Y^e = 40$ يقع فقط في تقاطع منحنى الانتشار مع القطر. ولذا فهناك توقع وحيد محقق لذاته، أو نقطة *توازن* فريدة.[7] ويتوافق الرأي العلني الحقيقي مع التوقعات التي أنتجته فقط حين يسند الأفراد تفضيلاتهم العلنية على توقع للرأي العلني يبلغ مقداره 40.

تستعين اللوحة ب من الشكل 4.3 بتعبير مجازي طبوغرافي لتصوير تحركات الرأي العلني. وهي تصور واديًا تقع أدنى نقطة فيه عند 40. إذا وضعت الكرة في 40، فستظل ساكنة إلى الأبد. وإذا وضعتها في أي مكان آخر، فستتدحرج في اتجاه المستوى 40.

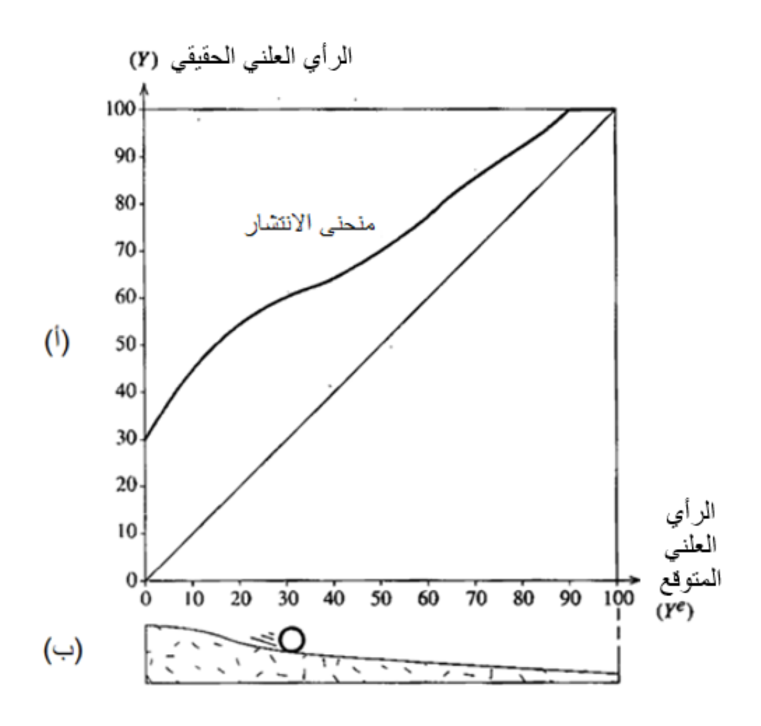
ويُدعى التوازن المبين في الشكل 4.3 *توازنًا داخليًا* – أي أنه يقع داخل طيف التوقعات الممكنة. ولذا فهو يتسم بمعارضة مفتوحة: إذ أن 40 في المائة يؤيدون 100 في العلن، في حين أن 60 في المائة يؤيدون 0. ويُدعى التوازن الذي يقع عند الأطراف، مثل تلك الموضحة في الشكل 4.4، *توازن زاوي*. وهنا يتقاطع منحنى العتبة مع القطر عند 100، ما يعني أن التوقع الوحيد المستدام ذاتيًا هو دعم كلي للموقف 100. تذكر أن الناشط هو شخص لا يعتمد تفضيله العلني على الرأي العلني. إذن وبعبارة أدق، ينطوي تأسيس توازن زاوي على هلاك نواة من نوى النشطاء. وإذا ظل أحد النشطاء الشجعان في صفوف المعارضة، فستقترب نقطة التوازن بدرجة كبيرة من أحد الأطراف، لكنها لن تصل إليه. وتُدعى تلك الحالة *توازن شبه زاوي*.

إن حالات التوازن الزاوي وشبه الزاوي ليست نادرة الحدوث. فقد حوّل التفتيش إسبانيا إلى بلد يعلن كل فرد فيه تقريبًا عن انضمامه إلى المسيحية، في حين اقتصرت مواضع الجدل على خلافات بشأن التفاصيل الدقيقة في الأرثوذكسية الكاثوليكية. وفي تشيكوسلوفاكيا فيما قبل 1989، تحقق توازن شبه زاوي في مسألة مشروعية النظام السائد. ولم يتجرأ إلا عدد ضئيل جدًا من الناس على تحدي الاحتكار الشيوعي للسلطة. وباعتبار تفضيل الموقف 0 يمثل دعم الاحتكار وتفضيل الموقف 100 يمثل معارضته، بوسعنا أن نقول إن الرأي العلني في حالة اتزان بالقرب من النقطة صفر.



شكل 4.3 الرأي العلني المتوقع وحركته. يتسم التوقع البالغ 40 فقط بكونه ذاتي التحقق والتكرار. في حين أن أي توقعات أخرى سينتج عنها تصحيحات في اتجاه 40.

كان توكفيل، أحد أكثر الملاحظين فطنة في القرن التاسع عشر في أمريكا، مهتمًا للغاية بشيوع التوازنات الزاوية في الولايات المتحدة. وقال في كتابه: «في الوقت الحاضر، يعجز أعتى الملوك في أوروبا من منع بعض الآراء المحددة المعادية لسلطتهم من الانتشار في الخباء في أرجاء ممالكهم وحتى في بلاطهم. ولكن الحال ليس كذلك في أمريكا؛ إذ أنه طالما ظلت الأغلبية مترددة، فسيستمر النقاش؛ ولكن حالما تعلن الأغلبية عن قرارها على نحو لا رجعة فيه، يصمت الجميع، ويتحد *كلٌ من الأصدقاء والأعداء في الموافقة على صلاحية هذا القرار*».[8] وما يجعل تلك الفقرة ذات أهمية لا يكمن فقط في وصفها للتوازنات الزاوية. فهي تبين كذلك دور تزييف التفضيل في استدامة وحدة ظاهرية.



شكل 4.4 توازن زاوي فريد. أي توقعات أدنى من 100 ستحفز تصحيحات ذاتية صاعدة.

توازنات متعددة

لا يوجد سبب يقضي بأن يكون للرأي العلني نقطة توازن وحيدة. فبوسع منحنى الانتشار أن يتقاطع مع القطر عدة مرات، وفي تلك الحالة سيكون لدينا توازنات *متعددة*. ويبين الشكل 4.5 حالة تنطوي على ثلاثة نقاط توازن. ومن بين تلك التوازنات الثلاثة، يتسم التوازن عند النقطة 20 والنقطة 100 بأنهما مستقران، أي أن أي توقعات في المناطق المجاورة لهما تولد تصحيحات في اتجاههما. ومن اليسير لنا أن نلاحظ استقرار تلك التوازنات في اللوحة ب، حيث تناظر النقطتان 20 و100 أدنى نقطتين في واديين محليين. في حين أن التوازن الواقع في المنتصف عند النقطة 60 غير *مستقر*، بمعنى أن أي توقعات في المناطق المجاورة له ستولد تصحيحات في عكس اتجاهه. فإذا تصادف أن الرأي العلني المتوقع يقع عند 60 فمن المؤكد أن الرأي العلني سيثبت عند تلك النقطة. ولكن أي توقع مخالف لذلك ولو بدرجة طفيفة سيحفز تصحيحات نحو نقطة توازن مستقرة. ويمثل

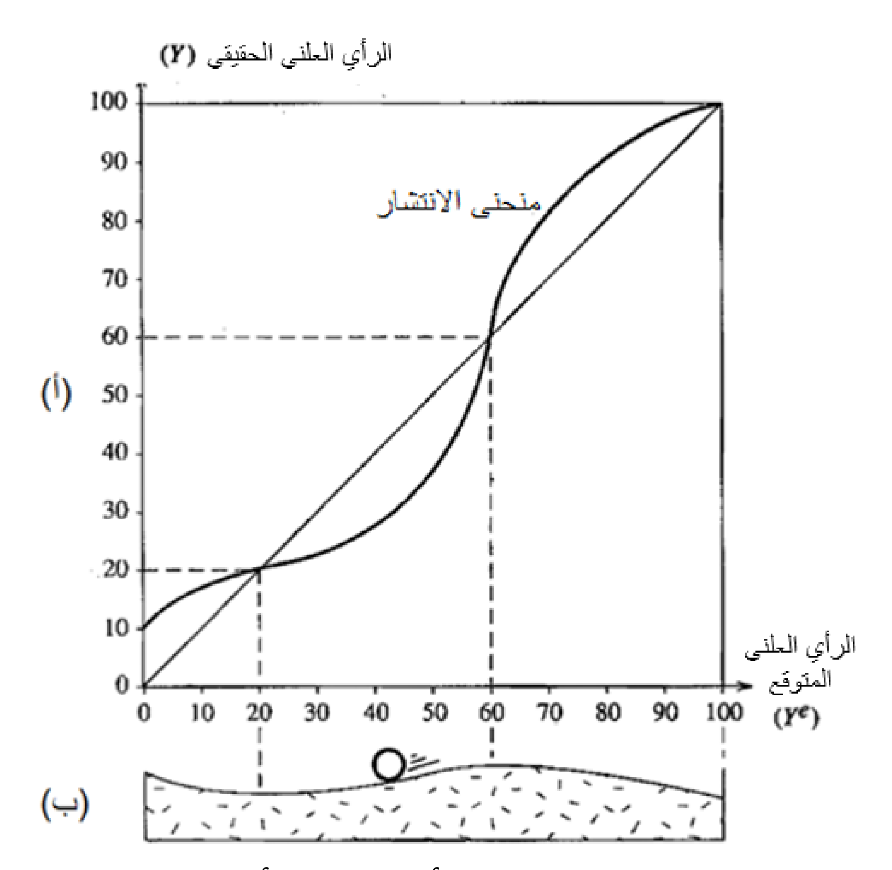
التوازن غير المستقر لدينة قمة تلة، بما أنه من الممكن نظريًا ولكن من المستحيل عمليًا أن تظل كرة ثابتة على قمة تلة، فمن شأن نفحة من الهواء أن تدفعها بعيدًا.[9] وبنفس الكيفية، من الممكن نظريًا ولكن من المستحيل عمليًا أن يظل الرأي العلني مستقرًا عند نقطة توازن غير مستقرة.

تظهر نظرة سريعة على الأشكال من 4.3 إلى 4.5 أن التوازن يكون مستقرًا إذا تقاطع منحنى الانتشار مع القطر من الأعلى، وغير مستقر إذا تقاطع مع القطر من الأسفل. وحين يتقاطع منحنى الانتشار مع القطر في أكثر من نقطة، فلا بد من وجود نقاط توازن مستقرة وغير مستقرة على نحو تبادلي. وذلك شبيه بقولنا إنه إذا كان لدينا قمتين، فلا بد من وجود وادٍ يفصل بينهما، وإذا كان لدينا واديين فلا بد من وجود قمة تفصل بينهما.

ومن بين كل العلوم الاجتماعية، قدّم الاقتصاد الإسهام الأكبر في تحليل التوازنات الاجتماعية. ولكنه لم يشرع في التعامل مع التوازنات المتعددة باعتبارها جديرة بالدراسة إلا حديثًا. ورغم ذلك لا تزال الكثير من التنظيرات الاقتصادية تبدأ ببحث عن افتراضات تضمن وحدانية التوازن. ولكن في الواقع، لا يوجد أساس تجريبي لاستبعاد التوازنات المتعددة. وحتى في المجالات التي تقع داخل أضيق تصورات الاقتصاد، مثل الإنتاج والمقايضة، لا يوجد ما يضمن وحدانية التوازن إلا أشد الافتراضات بعدًا عن الواقع. ولذا فإن تعدد التوازنات، التي لا يمكن التعامل معها كحالة نادرة أو شاذة يمكن إهمالها لمصلحة الجدوى أو المنفعة، هي ظاهرة شائعة تستحق اهتمامًا جادًا.[10] وبجانب اهتمامات الاقتصاد المحورية، مثل تحديد الرأي العلني، يصعب تبرير الإصرار على الوحدانية.

لماذا إذن يصر العديد من الاقتصاديين، من بينهم بعض عمالقة القرن الذي نحن فيه، على فكرة الوحدانية؟ تكمن الإجابة جزئيًا في تشديد المجال على «الأناقة» النظرية. ومن الأسباب الأكثر جوهرية ضعف الأطروحات الأساسية للاقتصاد الليبرالي الحديث، وبعض أساليبه التحليلية البسيطة، في مواجهة التعقيدات التي يولدها التعدد. وكما سيبين الفصل 17، لا تُعد النتائج الاجتماعية الدائمة مثالية بالضرورة في وجود توازنات متعددة. وبخلاف

ما تتشبث به سلسلة طويلة من الاقتصاديين، «ما هو موجود» ليس بالضرورة «ما هو أفضل». كما لا يمكن توقع النتائج من خصائص تعداد من السكان صانعي القرار. ويبين الشكل 4.5 أن من شأن مجموعة واحدة من خصائص السكان أن تثمر عن نتائج مختلفة للغاية.[11]



شكل 4.5 حالة تنطوي على 3 توازنات. أي توقعات أدنى من 60 ستولد تصحيحات في اتجاه 20، وأي توقعات أعلى من 60 ستولد تصحيحات نحو 100.

في النقاش الذي خضناه حتى الآن، ينطبق مصطلح التوازن بصفة خاصة على الرأي العلني، لا على النظام الاجتماعي بأكمله. وستبين الفصول اللاحقة أن الرأي العلني المستقر يطلق العنان لقوى طويلة المدى تؤثر على التفضيلات الخفية الكامنة. ومن شأن النتائج المترتبة على ذلك في النهاية أن تعزز التوازن الحاكم. ومن ناحية أخرى، من شأنها أن تحركه أو تدمره. والتوازنات التي تقع ضمن نطاق اهتمامنا حاليًا يمكن تصنيفها على أنها *مؤقتة*، على نقيض من التوازنات الدائمة.

توقعات وركوب الأمواج

مهما كان عدد التوازنات القائمة، لا يمكن لأكثر من توازن واحد أن يكون قائمًا في نفس الوقت. إذ تحدد التوقعات عن الرأي العلني أي توازن يقع عليه الاختيار. فلنعد إلى الشكل 4.5 الذي يحتوي على توازنين مستقرين، 20 و100. هنا سيتحرك الرأي العلني تجاه نقطة من نقطتي التوازن أو أخرى، وذلك يعتمد على ما إذا كان التوقع المبدئي أقل أو أعلى من 60. وللتوقع المبدئي أهمية حرجة لأن تأسيس تصورات الأفراد الأولية عن الحوافز التي تمس بسمعتهم هو ما يحدد الكيفية التي ستتطور بها تلك التصورات. وحين يبلغ التصور المبدئي 61، تغدو الحوافز التي تمس بالسمعة مواتية بما فيه الكفاية لدعم 100 للدرجة التي تجعل أكثر من 61 في المائة من السكان يدعمونه بالفعل. وتجعل الاختيارات الحوافز أكثر ملائمة لدعم الموقف 100، ما يجعل نسبة الداعمين الحقيقية أكثر من ذلك. ويحرض كل فرد يمتطي تلك *الموجة التصاعدية* أفرادًا آخرين لركوب تلك الموجة، حتى يحظى هذا الموقف بدعم جميع الأفراد.[12] وسيولد توقعًا أقل بدرجة طفيفة، 59 بدلًا من 61، نتيجة مختلفة تمامًا. ذلك أن نسبة أقل من 59 ستدعم 100 فعليًا، ما ينشط بدوره موجة *تنازلية* في اتجاه 20.

وحتى تتشكل الموجة وتبدأ في الحركة، من الضروري، إن لم يكن كافيًا، أن تعتمد اختيارات الأفراد على بعضها بعضًا. ولا بد من أن يكون مجتمع الأفراد القائمون بالاختيارات متباينًا، بمعنى أنه يستلزم كميات متباينة من الضغط لإثارة استجابة محددة، على أقل تقدير. ذلك أنه، إذا كان الجميع يتأثرون بنفس الكمية من الضغط، لبدل جميع الأفراد موقفهم بصورة جماعية في نفس الوقت.[13] وشرط التباين هنا محقق بصورة واضحة في السياق الحالي، وذلك لأن أفراد المجتمع يتباينون في تفضيلاتهم الخفية، وحاجاتهم التعبيرية، ومخاوفهم من الرفض. وتلمح تلك التباينات بوجود توزيع للعتبات السياسية.

ومع وجود صناع قرار متباينين، بوسع الموجة أن تستمر في التقدم طالما ظلت التغيرات في الضغط الاجتماعي التي أحدثها الركاب الجدد تستمر في أن تحرض فردًا آخر على الأقل على ركوب الموجة. ولا يوجد سبب، بالطبع، يجبر تلك الموجة على أن تستمر حتى يلحق الجميع بركبها. فعند نقطة ما، قد يفشل الضغط الاجتماعي الإضافي الذي ولده آخر الراكبين في تحفيز من يأتي بعده. وفي الشكل 4.5، تتوقف الموجة التنازلية قبل وصولها إلى الصفر.

من شأن الموجة أن تكمل مسارها بسرعة فائقة. ففي 1975، قبل أن تعلن إنديرا غاندي عن حالة طوارئ في جميع أنحاء الهند، ظهرت علامات الضعف على حكومتها. وعجت الشوارع بالمحرضين المعادين للحكومة العازمين بثقة على ألا يستسلموا. وفي ظل تلك الأجواء، سأل قائد المعارضة جيه. ب. نارايان جمهورًا صاخبًا من الطلاب عما إذا كانوا يفضلون الذهاب إلى الفصل أو السجن. فهتفوا جميعًا بصوت واحد «السجن!». ثم جاء إعلان الطوارئ واعتقال قادة المعارضة. ومع تلاشي آمال الثورة، عاد الملايين من الطلاب في هدوء إلى فصولهم في غضون أسابيع.[14] ومن الواضح أن الطوارئ عدلت ديناميات الرأي العلني من خلال التظاهر بأن حكومة غاندي ستتمكن، رغم كل شيء، من التمسك بالسلطة واستعادة التأييد الشعبي. استجاب بعض الطلاب المحتجين بالانسحاب من الشوارع، ما حفز المزيد منهم على الانسحاب. وفي خلال تلك العملية تلاشت الاحتجاجات.

تبين الدور الحرج الذي تلعبه التوقعات من خلال تجارب ممنهجة. واستكشفت إحدى التجارب التي أجرتها كاثرين مارش في إنجلترا هذا الدور فيما يخص الرأي العلني عن الإجهاض.[15] ففي مجموعة من المحادثات، أدلت كاثرين لمجموعتين من المشاركين، غير واعين بأنهم مشاركين في تجربة، بمعلومات عن اتجاه الرأي العلني. وأخبرت المجموعة الأولى أن الرأي العلني أضحى متسامحًا بشكل متزايد مع الإجهاض، وأخبرت المجموعة الأخرى أن الرأي العلني أضحى متشددًا بشكل متزايد تجاه الإجهاض. وحين سألت عن تفضيلات المشاركين في تجربتها، وجدت أن عدد من عبروا عن اعتراضهم على تشديد القيود على الإجهاض في المجموعة الأولى أعلى بنسبة 12 في المائة من المجموعة الثانية. وقبل مجيئهم

إلى المقابلة، كان معظم المشاركين في تجربة مارش على علم بأن الموقف المتسامح أكثر شعبية من الموقف المتشدد، وذلك يرجع بلا شك إلى التغطية الإعلامية الواسعة. ورغم ذلك لم يكن لأحد معلومات كافية عن اتجاه الرأي العلني، وقد يكمن سبب ذلك في أن الإعلام لم يقدم تغطية كافية لمعلومات الاتجاهات. وتلمح مارش إلى أن المشاركين، نظرًا لجهلهم عن الاتجاه وحرصهم على معرفة المزيد عنه، تجاوبوا مع انطباعات المحاور. وتقترح حجتها أنه حين يشعر الناس بأن الرأي العلني يتحرك، فإن من شأن توقعاتهم المتحركة أن تجعلهم يكيفون تفضيلاتهم العلنية. وفي ذات الوقت، إذا توقع الناس أنهم سيكونون ضمن الأقلية، فقد يرتأوا البقاء هناك إلى أجل غير مسمى.

ويتماشى هذا التفسير مع الحجة المقدمة هنا. فمجرد كون الناس يتوقعون أن موقفًا ما سيكون ضمن الأقلية لا يدفعهم بالضرورة إلى الاندفاع بعيدًا عنه. ففي الشكل 4.5، حين يبلغ الرأي العلني المتوقع 20 فإن واحد من أصل خمسة من الناس سيظل ضمن الأقلية، دون تبديلات لاحقة؛ إذ لا ينضم أفراد الأقلية إلى الأغلبية حين يتأكدوا من وضعهم كأقلية، لأن هذا التأكيد لا يقدم معلومات جديدة. وفي المقابل، إذا كان الرأي العلني المتوقع 30، فإن التحقق اللاحق سيكون أصغر، ما يلمح إلى وجود معلومات جديدة. وعلى غرار ما حدث في تجربة مارش فإن بعض الناس سيبدلون موقفهم.

قوة الأحداث الصغيرة

حتى وإن كان بإمكان الاختلافات الطفيفة في التوقعات أن تؤثر في تحقيق الرأي العلني، فمن المهم أن نعلم محددات تلك التوقعات. فحين تطرح مسألة نفسها، ما الذي يؤسس التوقع المبدئي؟

في العادة، تلعب جموع من العوامل أدوارًا مختلفة، ومن بينها عوامل قد تبدو بلا أهمية. لنقل إن ناشطة تدافع عن الموقف 0 أصيبت بالإنفلونزا، ما اضطرها إلى الانسحاب من نقاش تلفزيوني. ويحظى ناشط آخر يدافع عن الموقف 100 بترقية؛ ما يعزز من ثقته بنفسه ويؤهله لترك انطباع رائع بشكل غير عادي. وبالصدفة، يجمع مؤتمر مخطط له منذ وقت طويل مئات المحترفين الذين يميلون إلى دعم الموقف 100؛ ويمنح الصحفيين عن غير قصد قدرًا أكبر من التغطية للآراء المنحازة للموقف 100 على نحو غير متناسب. ويتجسد التأثير المشترك لكل تلك الأحداث العارضة في انحياز التصورات المبدئية للرأي العلني، ومعها التوقعات، لصالح 100.

ولن يجذب أي من تلك الأحداث اهتمام علماء الاجتماع الذين يحاولون تفسير سبب اندفاع الرأي العلني للأعلى لا الأسفل بأثر رجعي. فالظروف التي حددت توقيت المؤتمر ومزاج المحاور أو صحته هي عوامل قد يغفل عنها حتى محقق متدرب. وتلك هي *أحداث صغيرة*، أي أحداث لا تترك خلفها أي سجلات يمكن استعادتها عمليًا.[16] واعتمادًا على السياق، يركز المحللون على ظواهر يمكن رصدها بسهولة مثل الاتجاهات الديموغرافية، والتكاليف الاقتصادية للاختيارات المتاحة وفوائدها، ونقاط القوة التي تظهرها جماعات الضغط المعنية. وتلك الظواهر هي ذات صلة وأهمية بلا شك. ولكنها ليست عوامل حاسمة دائمًا. ففي وجود توازنات متعددة، من شأن حدث بلا أهمية ذاتية في حد ذاته أن يترك أثرًا بالغًا في مسار الرأي العلني. وتحديدًا، من شأنه أن يحدد أي موجة من الموجتين أو أكثر ستندفع للأمام.

وفي العلوم الاجتماعية، قلما يقدر أحدهم حقيقة أن من شأن الأحداث الصغيرة أن يكون لها تأثيرات كبيرة. والسبب الأكثر وضوحًا هو أن معظم الأحداث الصغيرة لا تتسبب في نتائج طويلة المدى. ذلك أن توقيت الترقية أو توقيت مرض أحد ما ليس له تأثير سياسي في الظروف العادية. ويكمن سبب أقل وضوحًا في الميل إلى الاعتقاد بأن نتائج التفاعلات الإنسانية الممكنة فريدة. فحين يكون هناك توازن واحد فقط، من شأن التغيرات الطفيفة في

التوقعات أن تعدل سرعة وصول النظام إلى وضع الاستقرار، ولكن ليس النتيجة النهائية. فنظرًا إلى أن كل المسارات تصل إلى نفس المكان، فمن شأن الأحداث الصغيرة أن تطيل أو تقصر الرحلة ولكنها لن تؤثر على الوجهة النهائية. ولكن الأمور تختلف في وجود توازنات متعددة. فحين تكون هناك وجهتان أو أكثر، من شأن الأحداث الصغيرة أن تؤثر في كلٍ من سرعة التكيف *والوجهة النهائية*. ولكن من الأسباب الأخرى التي تجعل الناس يستخفون بالأحداث الصغيرة هو تعارض المفهوم مع «الإرشادية التمثيلية»، وهي اختصار عقلي نستخدمه جميعًا في محاولة التكيف مع حدودنا الذهنية. تدفعنا الإرشادية التمثيلية إلى توقع كون الأسباب مشابهة لآثارها، مثلما نعتبر أن السبب في حرب مدمرة هو كساد اقتصادي.[17] وبالاستناد إلى قانون التمثيل، فالحدث الصغير غير ممثل لنتيجة كبيرة، ولذا فلا يمكن الربط بين الاثنين بعلاقة سببية. فلا يمكن لاغتيال رئيس أمريكي أن يكون من تدبير قاتل مختل وحده؛ بل لا بد من أن هناك مؤامرة شريرة نسقها عدو قوي، ذلك أن الحدث الكبير وحده هو الذي يمثل نتيجة كبيرة. وبمنطلق التعريف، القوة الكبيرة مرئية، في حين أن الحدث الصغير خفي.[18]

لعبة التوقعات

إذا كان من الشائع الاستهانة بأهمية الأحداث الصغيرة، فمن الصعب القول إن العناصر السياسية الفاعلة تتصرف كما لو كانت الأحداث الصغيرة بلا أهمية سياسية. وعلمًا بأن من شأن التوقعات أن تغذي نفسها وأن تتسبب في نتائج حقيقية، يضطلع السياسيون، ورجال الدولة، والجهات الضاغطة بحملات تسعى إلى تشكيل التصورات عن موقف الرأي العلني والاتجاه الذي يسلكه.

دعت جماعة أصولية أمريكية نفسها منذ عهد طويل «الأغلبية الأخلاقية». وقد واجهها النسويون المعارضون لأهدافها بإنشاء «صندوق تبرعات للأغلبية النسوية». ويحمل كل لقب من ألقاب الجماعات تلك في طياته زعمًا بشأن تفضيلات الأمريكيين. إذ يؤكد الأول أن الأمريكيين يدعمون الأهداف الأخلاقية للأصوليين، في خفاء على أقل تقدير؛ في حين يؤكد الأخير أن الأمريكيين يميلون إلى دعم أهداف النسويين المنظمين. ومما لا شك فيه أنه من الممكن أن يكون كلا الزعمين صحيحًا في نفس الوقت. ذلك أن حدود الإدراك البشري تسمح بالتعايش السلمي لمعتقدات متناقضة، بحيث يمكن لشخص ما أن يفضل كلًا من «القيم العائلية» التقليدية كما يفهمها الأصوليون، و«تحرير المرأة» كما تفهمها النسوية المنظمة. وفي الواقع، لا تحظى أي أجندة من أجندات الجماعتين واسعة النطاق بدعم يقترب حتى من دعم الأغلبية. فمهما كان مدى عدم الاتساق الإدراكي، يمثل كل زعم بدعم الأغلبية نوعًا من المبالغة. ورغم ذلك، تمضي الجماعتين في الترويج لهذا الزعم بشكل متكرر، لأن المروجين على علم بأنه، في المسائل القادرة على توليد تزييف للتفضيل على نطاق واسع، من شأن حتى أكثر المزاعم تطرفًا أن تغدو محققة لذاتها. وبالفعل، يفهم النشطاء على كلا الجانبين أن بوسعهم تعويض أعدادهم الضئيلة ونقاط الضعف التنظيمية لديهم بمجرد تحويل التوقعات لصالحهم.

وتأخذ جهود تحريف التصورات عن الرأي العلني أشكالًا إضافية. إذ تركز جماعات الضغط على الاستطلاعات التي تظهر شعبية موقفهم، وتحاول التشكيك في الاستطلاعات التي لا تصب في صالحهم. وهم يتلاعبون بالاستبيانات من خلال اختيار وصياغة الأسئلة. ويضخمون من معدلات المشاركة في تجمعاتهم، واستقبال المكالمات، والإضرابات، والمقاطعات. ويسعون من خلال أدوات مثل الكتب المدرسية، ومقالات الآراء، والاحتجاجات الجماعية إلى جعل مواقفهم مقبولة باعتبارها «طبيعية»، أي مواقف يعتبرها الأشخاص المحترمون عقلانية، ونافعة، وناجعة.[19] وتساهم تلك الجهود أيضًا، كما سنرى لاحقًا، في

تشكيل المعتقدات والتفضيلات الخفية. ورغم ذلك، فالهدف المباشر عادةً هو التحكم في التصورات عن الرأي العلني السائد.

ويبدو أن النشطاء السياسيين لديهم فهم بسيط عن تزييف التفضيل، وعملية ركوب الأمواج، وإمكانية وجود أكثر من موجة، وطرق التأثير في الموجة التي يقع عليها الاختيار. ولا يعني ذلك أن بوسعهم صياغة نظرية متماسكة للعملية السياسية. فإذا سُئلوا عن تفسير السبب في الفرق الكبير الذي تحدثه المزاعم المبالغ فيها، فمن المرجح أن إجاباتهم لن ترقى إلى مستوى المعايير العلمية المعمول بها. ولكن بإمكان الفرد أن يكون له الحدس الصحيح دون أن يكون قادرًا على توفير تفسير شامل وسليم منطقيًا. فرغم كل شيء، يأخذ البناؤون الجاذبية في اعتبارهم حتى دون تعرضهم للفيزياء الرسمية.

ومن خلال تفسيراتهم وتوقعاتهم، يساهم الباحثون في التلاعب بالتوقعات، عن غير قصد في كثير من الأحيان. فبوسع كتاب عن النمو الاقتصادي الياباني أن يؤثر في التصورات عن الرأي العلني فيما يخص التجارة الحرة. وبوسع أطروحة عن جرائم الشارع أن تحرف الشعبية المتصورة لجريمة الإعدام. وما يدعم القوة المحتملة للبحث الأكاديمي هو حقيقة أن جماعات الضغط المهددة باكتشافات محددة تفوض بإجراء دراسات مضادة. ويكمن سبب ذلك جزئيًا في التحكم بالرأي الخفي؛ ولكن من الأسباب الأكثر إلحاحًا هو التحكم في الرأي العلني.

جهل تعددي: الرأي العلني

حين تتعرض أجندة جماعة ما للطعن، فستواجه جهودها لتشكيل التوقعات عن الرأي العلني عادةً بعض التحديات. فقد تبطل جهود الجماعات المنافسة تلك الجهود. وفي المثال السابق، تبطل مبالغات النسويين بعض مبالغات الأصوليين، والعكس بالعكس. ولكن الجهود

الموازية لا تحبط كل جهود التأثير في التوقعات. فمن شأن الظروف العارضة، أو الفرق بين موارد الجماعات المنافسة، أن تترك بعض الجهود دون عرقلة.

ما مدى الفعالية الممكنة لمثل تلك الجهود التي لا يقابلها رد فعل مضاد؟ هل تتسم التوقعات عن الرأي العلني بكونها مرنة بما فيه الكفاية لتستحق عناء محاولة تشكيلها؟

حتى نحظى بإجابة، علينا أولاً أن نستكشف تشكيل التوقعات الفردية. فكر في شخص يريد أن يجس نبض الرأي العلني فيما يخص الإجهاض. وهو يستخلص بعض المعلومات من الأقوال العلنية لجهات اتصاله المباشرة. ولكن الأشخاص الذين يتبادل معهم الآراء السياسية يميلون إلى أن يكون لديهم خلفيات وشواغل مشابهة لما لديه، ولذا فإن آرائهم غير ممثلة للرأي العلني الأوسع. وحين يشعر الفرد بالتحيزات القائمة، يشرع في البحث عن معلومات ذات طبيعة أكثر تمثيلاً. ثم يجذب نظره استطلاع ما: فأثناء استماعه لحوار إذاعي عن حقوق النساء، يسمع أن «وحدهم الرجعيون من يرفضون حق المرأة في الاختيار»؛ وفي أحد الأفلام التي يشاهدها، يُصور معارض الإجهاض على أنه شرير. وبتجميع تلك القصاصات من المعلومات، يستنبط الفرد أن الرأي العلني متعاطف مع حقوق الإجهاض.

ومن غير المرجح لهذا الفرد أن يستعين بالمعلومات التي في حوزته بطريقة ترضي عالم إحصاء. إذ يظهر البحث النفسي أن الأشخاص يسيئون إيلاء الأهمية للمعلومات بشكل روتيني، ما ينتج عنه أخطاء منهجية حين يحاول الأفراد تحديد خصائص مجموعات سكانية استنادًا إلى معلومات مجزأة. ويخالف حتى الأشخاص الذين درسوا الإحصاءات الرسمية المبادئ الإحصائية الأساسية في جميع سياقات الحياة. فرغم إدراكهم التام لحقيقة أن العينات الصغيرة لا يمكن الاعتماد عليها مثل العينات الكبيرة، فهم في بعض الأحيان ينسبون أهمية غير مستحقة للمعلومات المستمدة من عينات ضئيلة. ورغم إدراكهم التام لمفهوم الانحياز الاستعياني، فهم يعجزون في أحيان كثيرة عن تقدير التحيزات الناتجة عن إجراء استعيان محدد. وفي إحدى التجارب المهمة، حصلت مجموعة من الطلاب على متوسط تقييمات مساق ما يلخص آراء دزينات من الطلاب السابقين. وسمعت مجموعة ثانية

تقييمات طلاب سابقين لنفس المساق على نفس المقياس وقدموا تعليقات متسقة مع تقييماتهم. وكان للتقييمات الشخصية الملموسة التي سمعتها المجموعة الثانية تأثير أكبر على اختياراتهم للمساق من التأثير الذي أحدثه المتوسط المجرد من عينة كبيرة على اختيارات المجموعة الأولى.[20]

وتشير تجارب أخرى أنه في محاولة قياس الرأي العلني، يميل الناس إلى إيلاء أهمية مفرطة للبيانات الملموسة الشخصية الحية المتجسدة في جهات اتصالهم المباشرة.[21] وبقدر ما يُعد هذا التحيز مهمًا، فستعجز نشاطات جماعات الضغط المنافسة عن مجانسة التوقعات الفردية للرأي العلني. وستغدو التباينات واضحة بصفة خاصة حين تكون الجماعات متشابهة في الحجم، وذلك لأن بالإمكان المضي في المزاعم المنافسة عن الرأي العلني أو اتجاهه دون استنزاف المصداقية. وتعزز التباينات التوقعية كلًا من الإلحاح والفعالية الممكنة للبروباغندا التي تخص حال الرأي العلني. وأينما تجد توقعات تبين وجود اختلافات ملموسة، فستجد العديد من الناس الذين يمكن مفاجأتهم؛ والرسالة التي تفاجئ الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب بوسعها أن تنشط موجة تغير الرأي العلني بشكل جذري.

ومتى تبدأ الموجة في الحركة، لا يسع الناس إلا أن يلاحظوا أن الرأي العلني يتغير. وفي سبيل تحقيق مصلحتهم الخاصة، يغدو الناس أكثر يقظة للإشارات الصادرة من المجتمع الأوسع، وقد تتسبب ردود أفعالهم في تعجيل الموجة. ولذا فمن شأن الموجة التي تنشأ عقب فترة من التخبط بشأن الرأي العلني أن تأخذ مجراها بسرعة شديدة. فكر في إيران في شتاء 1978–79. فحين ازدهرت المعارضة المعادية للشاه، أضحى التحول في الرأي العلني ملحوظًا بدرجة متزايدة. وفي خلال تلك العملية، أضحى زعم الشام بأن المحتجين يمثلون هامشًا صغيرًا غير مقنعًا بشكل واضح. وأدرك حتى كل فرد في حاشية الشاه، الذين كانوا يتفاعلون بصفة أساسية مع الموالين الآخرين، ما كان يحدث. وفي المراحل الأولية من الانتفاضة، لم يكن الاتجاه بنفس الوضوح.

يستعين علماء النفس الاجتماعيين بمصطلح *الجهل التعددي* لوصف المفاهيم المغلوطة عن توزيعات التفضيلات.[22] وفي سياقنا هذا، تعني زيادة إمكانية الجهل التعددي إدراك أنه، حين يحاول الناس تقدير الرأي العلني، فهم يستعينون باختصارات عقلية تخالف المبادئ الإحصائية الأساسية. ولا يعني شيوع تلك الأحكام الخاطئة بالطبع أن تقديرات الأفراد مستقلة عن الاتجاهات الحقيقية. إذ تميل التحولات الكبيرة في الرأي العلني إلى أن تكون ملاحظة على نطاق واسع، وتجعل الأحداث المفاجئة الناس أكثر انفتاحًا للمؤشرات الواسعة للرأي العلني.

جهل تعددي: الرأي الخفي

ينطبق مصطلح الجهل التعددي عادةً على الرأي الخفي عوضًا عن الرأي العلني. وثمة أدبيات ضخمة تستكشف التصورات الفردية للرأي الخفي. وهي تجد أن الناس عادةً ما يخطئون الحكم على الرأي الخفي بدرجة كبيرة – وهو اكتشاف له تبعات خاصة بمسألة طُرحت في الفصل الثاني، وهي إمكانية تزييف التفضيل. دعنا نعد أولًا إلى الأدلة.

كشفت مجموعة من الدراسات عن نزعة لدى الأمريكان البيض في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين إلى المبالغة في تقدير دعم البيض للفصل العنصري الإجباري. فطبقًا لدراسة، أيد 18 في المائة من البيض الفصل العنصري، ولكن 47 في المائة منهم ظنوا أن معظم الناس يؤيدون ذلك.[23] وقد نكب هذا التصور الخاطئ بكل الفئات الاجتماعية، والفئات العمرية، والمناطق. وظهرت نتيجة متعلقة بذلك بشأن الآراء حول ما إذا كان «للبيض الحق في طرد الزنوج من أحياءهم إذا أرادوا ذلك». وكان لتصور وجود أغلبية بيضاء مؤيدة للفصل تأثيرًا ضئيلًا على إجابات البيض المؤيدين لفرض الفصل العنصري أو البيض

المؤيدين لفرض إلغاء الفصل العنصري. ولكن، من بين من لم يكن يؤيد أي خيار من الخيارين السابقين، فقد عزز التصور استعدادًا لتبني الفصل العنصري داخليًا.

ولتفسير تلك النتائج، لنقل إن 0 يمثل تفضيلًا لصالح الفصل العنصري، و100 يمثل تفضيلًا لصالح إلغاء الفصل العنصري، والقيم التي تحوم حول 50 تمثل موقفًا محايدًا. من شأن الاعتقاد بأن مؤيدي الفصل العنصري يمثلون أغلبية أن يخلق ضغطًا اجتماعيًا لصالح الفصل العنصري، وبالتالي، حافزًا متعلقًا بالسمعة لدعم الموقف 0. ولكن بالنسبة لمن له تفضيل خفي فوق الصفر، ثمة حافز مضاد: وهو خسارة المنفعة التعبيرية. وتلك الخسارة أقل بالنسبة لمن لديه تفضيل شخصي عند 50 ممن يفضل 100 سرًا. ولذا فإن الضغط المؤيد للفصل العنصري الذي يجعل الأول يؤيد العنصرية قد يفشل في استمالة الأخير.

والاكتشاف الرئيسي هو أنه، رغم أن عدد البيض المؤيدين لفرض الفصل العنصري كان ضئيلًا، فقد كان الكثير على استعداد لتأييده على اعتقاد خاطئ بأن معظم البيض كانوا مؤيدين للفصل العنصري. ولم يكن هذا الاكتشاف ليفاجئ غونار ميردال، مؤلف الأعمال الكبيرة عن علاقات العرق الأمريكية. فقد علق على استعداد البيض لتوظيف السود قائلًا: «من خلال تواصلي مع رجال الأعمال في مجالات عديدة –من مصرفيين، ورجال تأمين، ورجال صناعة، ومديري المحلات التجارية– قيل لي مرارًا وتكرارًا أنهم لا يجدون أي غضاضة من توظيف الزنوج، وأنا أعتقد أنهم يقولون الحقيقة. وما يمنعهم من ذلك هو الاعتبارات التي عليهم أن يتخذوها بشأن توجهات الزبائن وزملاء العمل».[24] تشمل تلك الفقرة نقطتين محوريتين. أولًا، لا تنطوي العنصرية من جانب أصحاب الأعمال على مشاعر خفي بقدر ما ترتبط بالسلوك العلني. وثانيًا، يمارس أصحاب الأعمال غير العنصريين في حد ذاتهم التمييز ضد السود تحت وطأة الضغط المتصور من الزبائن. ولذا فإن التمييز الذي يمارسه أصحاب الأعمال في أغلب الأحيان هو من تجليات تزييف التفضيل. ورغم ذلك فقد يكون الزبائن العنصريين ظاهريًا بدورهم مشاركين أيضًا في تزييف التفضيل. ومن المحتمل

أن مطالبهم العنصرية لا تعكس تحيزاتهم الشخصية الخفية بل سعيهم لاحتواء التحيزات الظاهرية للآخرين ببساطة.

يلمح التفسير الآنف ذكره أن بعض العنصرية الملحوظة على الأقل تنطوي على تزييف التفضيل في استجابة لتزييف التفضيل من جانب آخرين. ويقودنا هذا إلى السؤال عما إذا كان يمكن لتزييف التفضيل أن يتسم بالمصداقية. فلنأخذ موظفًا أبيض وزبون أبيض. إذا تصرف كلاهما بشكل عنصري، هل سيعلم كل منهما أن الآخر يتقمص الأدوار وحسب؟ تذكر أن الحركات الجسدية اللاإرادية قد تفصح عن مشاعر يحاول الفرد أن يخفيها.

وإذا كان بالإمكان رصد تلك الحركات دون بذل أي عناء، وإذا كشفت تلك الحركات عن المشاعر الحقيقية التي يخفيها الشخص تمامًا، فمن المستحيل أن يختلق أحدهم العنصرية. فعلى غرار بينوكيو الذي تكبر أنفه كلما كذب، يصدر الشخص الخالي من المشاعر العنصرية إشارات لاإرادية تدل على نزعته غير العنصرية في كل تصرف عنصري منافق. وعلاوةً على ذلك، على غرار الجنية الزرقاء التي تعلم تمامًا السبب في تضخم أنف بينوكيو، بوسع جمهور المستمع لهذا العنصري الزائف أن يحدد بكل سهولة المشاعر الخفية غير العنصرية التي يحاول هذا الشخص أن يخفيها. ورغم ذلك فإن بينوكيو والجنية الزرقاء شخصيتين خياليتين من نسخ مخيلة راوي قصص بارع. ذلك أنه نادرًا ما تكون علامات النفاق واضحة بقدر وضوح أنف متضخمة. وحتى إن لُوحظت، فهي لا تفسح المجال للتفسير السهل دائمًا.

في ألمانيا النازية، اعتمد المسؤولون الذين يحاولون التحقق من ولاء الفرد على أقاويله المعلنة من ناحية، وعلى إشارات مثل أسلوبه في التحية، واستعداده للتبرع للحزب، وسلوك أطفاله من ناحية أخرى. ومع شعورهم بأن النظام يبث الخوف في نفوس الناس، اعتبر المسؤولون الرأي العلني مؤشرًا لا يعتمد عليه للرأي الخفي. ورغم ذلك فهم لم يكونوا على الأرجح بارعين للغاية في تحديد أعوانهم المنافقين. فلا بد من أن حالات عديدة من تزييف التفضيل مرت دون اكتشاف. وعلى نفس المنوال، من المؤكد أن بعض المتهمين بالعداوة

السرية للنازيين كانوا من المؤمنين الحقيقيين. فرغم أن التقييمات العلمية لنجاح الأشخاص في اكتشاف الخداع تظهر أن الدقة أفضل بدرجة كبيرة من الحظ، فهي تظل نسبة نجاح متواضعة بالمعايير المطلقة.[26] ولذا فإن تزييف التفضيل لا يكشف عن نفسه دائمًا.

ولا يجادل أحد بأن النفاق لا يتسم بالشفافية أبدًا. فنحن نفهم جميعًا أن الشخص الذي يقدم محفظته للصوص المسلحين يفعل ذلك بدافع الخوف عوضًا عن الكرم. ولكن ليس بوسعنا أن نتيقن بنفس الدرجة من صدق تفضيل من المحتمل له أن يكون بدافع المصلحة الذاتية. فحين ترتدي طالبة مسلمة غطاء الرأس، هل هي تستجيب للضغط الاجتماعي، أم أنها تتصرف بناءً على رغبة أنثوية في الاحتشام، أم مزيج من كليهما؟ لا يمكن استبعاد أي احتمال من تلك الاحتمالات مسبقًا. حتى وإن كان لدينا معلومات مستفيضة بشأن شخصيتها، وقناعاتها الدينية، والظروف السياسية في مجتمعها، فلا يسعنا أن نحدد دوافعها على وجه اليقين. فهناك فرق بين التعرف على الضغوطات الاجتماعية الفاعلة، وبين تحديد نفوذها الدقيق على اختيارات شخص محدد.

ورغم كل ذلك، فنحن نستخلص استنتاجات في حالات مثل هذه بشكل روتيني. هل تتسلل أي تحيزات منهجية إلى استنتاجاتنا؟ وتحديدًا، هل أخطاء التفسير التي نرتكبها منحازة لصالح العوامل الظرفية التي تولد تزييف التفضيل أم منحازة ضدها؟ تشير الأدلة إلى أننا نميل إلى الاستهانة بتأثير الضغوطات الاجتماعية على التفضيلات العلنية. فنحن نخلط بين التفضيلات العلنية والتفضيلات الكامنة الخفية في أحيان كثيرة بسبب استبعادنا لقوة الضغط.

في تجربة كاشفة، أحيطت مجموعة من العلماء علمًا بتجربة ميلغرام، بما فيها حقيقة أن 65 في المائة من «المعلمين» أطاعوا الأوامر بإيصال صدمات في نطاق الموت «XXX». ثم عُرض على المشاركين وصفًا لمعلمين من الذين أوصلوا أقوى صدمة ممكنة، وطُلب منهم أن يقيموهم من حيث بعض السمات مثل الدفء، واللطف، والامتثال. ومالت التقييمات إلى أن تكون بعيدة كل البعد عن الإطراء لهؤلاء «المعلمين». ولم تمنعهم معرفة أن إيصال الصدمة

كان الاستجابة النموذجية بين المشاركين من إحالة تصرف هؤلاء «المعلمين» إلى عيوب في الشخصية.[27] وفي تجربة مشابهة، تعرض المشاركون إلى إعادة تجسيد لتجربة ميلغرام، وشاهدوا أحد «المعلمين» يطيع الأوامر لدرجة إيصال الصدمة القصوى. وحين طُلب منهم أن يتنبؤوا بالكيفية التي سيتصرف بها بقية «المعلمين»، استهانوا بدرجة شديدة بفعالية الضغوطات التي شهدوها للتو. وقد أخطأوا حتى في التقدير حين حصلوا بذات أنفسهم على فرصة للعب دور «المعلم». ولم تمنعهم تلك التجربة من إحالة أفعال «المعلمين» اللاحقة إلى عيوب في الشخصية.[28]

تُعرف النزعة الإنسانية إلى الاستهانة بالمحددات الخارجية لاختيارات الإنسان، والمبالغة في تقدير المحددات الداخلية بـــ*خطأ الإحالة الأساسي*.[29] ويستدعي مبدأ الإحالة المعياري الصحيح حذرًا في نسب فعل ما إلى نزعة الفاعل الشخصية طالما أن هذا الفعل نمطي.[30] فمثلًا، إذا صوتت لجنة بالإجماع على إعادة انتخاب رئيسهم الحالي، فلا يسع المرء أن يستنبط الكثير من تلك المعلومة وحدها عن ميول أعضاء اللجنة بمفردهم. إذ لا يمكن تبرير مثل تلك الاستنباطات إلا إذا كانت الضغوطات الفاعلة خلال التصويت مفهومة جيدًا. فإذا عُرف أن الرئيس الحالي لديه بعض المنافسين، وأن التصويت كان من خلال اقتراع سري، فمن المعقول أن نستنبط أن أعضاء اللجنة اعتبروا الرئيس الحالي أصلح شخص لتلك الوظيفة. أما إذا كان التصويت من خلال رفع الأيادي، وإذا كانت هناك علامات تشير إلى أن معارضي هذا الرئيس قد يتعرضون للإقصاء، فلا يجدر بنا استنباط أي شيء عن أي مشاعر شخصية يكن بها أي مصوت. ورغم ذلك تظهر الأبحاث أن الأشخاص يميلون إلى عدم التمييز بين تلك المواقف بشكل سليم. وتقدم نزعة إساءة تفسير القوة الفاعلة في تجربة ميلغرام برهانًا لا مثيل له في الوضوح.

قد رأينا سالفًا أن بإمكان الجهل التعددي أن يكون قائمًا فيما يخص الرأي العلني. وهنا نرى أن بإمكانه أن يكون قائمًا فيما يخص الرأي الخفي أيضًا. تظهر التجارب المعملية أننا نستنبط سمات شخصية من تصرفات مدفوعة بعوامل ظرفية بصفة شائعة. أو بعبارة

أخرى، نحن نخلط بين التفضيلات العلنية والتفضيلات الخفية باستمرار. ولا يمكن إنكار أننا نتمكن في بعض الأحيان من إدراك تزييف التفضيلات، ومن إدراك مدى انتشاره بوجه عام. ولكن النقطة التي أرمي إليها هو أن السبل التي نستعين بها في تحديد حالات محددة بعينها من تزييف التفضيل أبعد ما تكون عن الكمال. وبالمثل، لا يصبح المرء خبيرًا في اكتشاف تزييف التفضيل بمجرد معرفة أن الأشخاص يحرفون رغباتهم الخاصة بصفة شائعة.

ومن العواقب المهمة لنزعتنا إلى الخلط بين التفضيلات العلنية الخفية هو مضاعفة قوة الأحداث الصغيرة وبالتالي التأثير المحتمل للنشاطات السياسية التي تشكل توقعات الفرد. وطالما بالغنا في تقدير صدق الرأي العلني فسنبالغ في تقدير ديمومته، وسنتكيف على نحو أيسر لتحولاته الظاهرية. ولذا، قد يكون الرأي العلني حساسًا للغاية تجاه العلامات التي تدل على كونه في حالة تغير مستمر. فمن شأن احتجاج صغير أو مؤتمر لا يجذب إلا قليلًا من الاهتمام في العادة أن يولدا تحولات كبيرة في تصورات الأشخاص، ما ينشط موجة تبلغ ذروتها في رأي علني مختلف جذريًا.

قد رأينا أن الجهل التعددي ممكن فيما يتعلق بكلٍ من الرأي العلني والخفي. وعلاوةً على ذلك، من شأن كل نوع من الجعل التعددي أن يكون له آثار جسيمة. فلا يلزم أن تكون التوقعات التي تشكل تفضيلاتنا العلنية دقيقة، وقد تكون أحكامنا الخاطئة ذات تبعات حاسمة لمسار الرأي العلني. وبالإضافة إلى ذلك، قد نستهين بدرجة كبيرة بمساهمة تزييف التفضيل في استمرارية الرأي العلني. ولتلك الاستنتاجات انعكاسات على كفاءة الحوكمة بصفة عامة، والديمقراطية بصفة خفية. وتحديد تلك الانعكاسات هو من بين أهداف الفصل القادم.

الفصل الخامس

المصادر المؤسسية لتزوير التفضيل

حتى هذه المرحلة، لم يضف الجدال أي دور رسمي للإطار المؤسسي الذي يجري ضمنه اعتماد الخيارات الشخصية والجماعية. في أثناء استكشافي عملية الاختيار التعبيري الفردي، لم أُعر اهتمامًا للاختلافات في التعريفات التي تضعها الأنظمة السياسية للحقوق الفردية. كما أنني، في تحليلي تكوين الرأي العلني، لم أفرق بين الأنظمة من ناحية الضوابط التي تفرضها على عملية الاختيار الجماعي. قد يبدو إهمال المؤسسات السياسية غريبًا، لوجود اختلافات واضحة بين الأنظمة السياسية الديمقراطية مثل كندا وفنلندا والهند ما بعد الاستقلال من جهة، والأنظمة الاستبدادية مثل ألمانيا النازية وإيران قبل الثورة وبعدها وكوريا الشمالية من جهة أخرى. فقط في المجموعة الأولى يحصل المحكومون على فرص دورية لاستبدال حكامهم عبر الوسائل السلمية والتعبير عن تفضيلاتهم بحرية.[1]

للتمييز بين الأنظمة الديمقراطية والسلطوية أساس سليم في الواقع. ومع ذلك، لا يتطلب أطرًا متعددة للتحليل، بل يتطلب ببساطة الاعتراف بأن الأنظمة يمكنها تقييد العملية الأساسية لتكوين الرأي العلني وممارسته. على سبيل القياس، يُطبق نموذج العرض والطلب للاقتصاد تطبيقًا مثمرًا في كل من الأسواق الحرة والمنظمة.

مثلما توجد قواسم مشتركة أساسية بين بورصة نيويورك وسوق المخدرات غير المشروعة من ناحية تسيير العمل، توجد قواسم مشتركة أساسية بين عملية الاختيار الجماعي في ديمقراطية دستورية وتلك في نظام أوتوقراطي لا يرحم. في جميع الأنظمة السياسية، تعتمد سلطة الحكم وسن القوانين وتفسير القرارات على الرأي العلني. وعلى القدر نفسه من الأهمية، لا يوجد ما يمنع تشويه الرأي العلني من طريق تزوير التفضيلات. هذا لا يعني أن المجتمعات الديمقراطية ليست أفضل حالًا من تلك السلطوية. بل نقترح، بدلاً

من ذلك، أن الديمقراطيات لا تستجيب دائمًا للرأي الخفي وأن الخيارات التي تقدمها للمواطنين لا تمُارَس دائمًا.

قيود تعبيرية

قد تكون العقوبات التي يتكبدها الأشخاص بسبب تفضيلاتهم العلنية ماديةً أو اقتصاديةً أو اجتماعية. والأنظمة غير الديمقراطية عادةً ما تلجأ إلى الأشكال الثلاثة. تشهد السجون السياسية في إيران، ومعسكرات إعادة التأهيل في الصين، وأرخبيل الغولاغ، على العقوبات القاسية التي تفرضها الأنظمة الاستبدادية بحق المعارضين. تحظر الديمقراطيات الجديرة باسم «ديمقراطية» العقوبات المادية وتقيد نطاق العقوبات الاقتصادية. في نظام ديمقراطي سليم، لا يُسجن أحد لمجرد تعبيره عن أفكاره الراديكالية.

على أي حال، حتى الأنظمة الديمقراطية تمارس التمييز ضد من يرفض تكريم الرموز والمثل الشعبية. فضغوط المدافعين عن تشريع الهيروين لا تقابل بالترحاب ذاته في أروقة الحكومة الأمريكية مقارنةً بجماعات الضغط من أجل الإعانات الزراعية. وحاجز رفيع فقط يحول بين مؤيدي تجارة المخدرات الحرة –أو المستبدين الثقافيين، أو الشيوعيين، أو أنصار الفصل العنصري– وممارسات الوصم والسخرية والنبذ.

وعليه، فإن منع نظام ما من معاقبة الناس بسبب تفضيلاتهم العلنية لا يجعله ديمقراطيًا، فالديمقراطية تكتفي بتقييد قائمة العقوبات المحتملة. والتجسيد الرسمي لهذا التقييد هو بند «حرية التعبير» في الدستور الديمقراطي. عندما يتعدى البند كونه مجرد واجهة زائفة، لا تمُنع الحكومة من معاقبة الأشخاص جسديًا بسبب آرائهم السياسية فحسب، بل تتحمل أيضًا مسؤولية ضمان حق التعبير عن جميع الآراء، بما فيها المضللة والصادمة والمؤلمة والوقحة. تسمح الحكومة الأمريكية، تحت رقابة الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، للحزب النازي الأمريكي بنشر أدب عنصري لدرجة الوقاحة. حتى أنها تدافع عن المتظاهرين

النازيين ضد هجمات المواطنين الغاضبين. ومع ذلك، عانى النازيون العلنيون من عقوبات صارمة، فمعظم شرائح المجتمع يعاملهم بازدراء، ويُثقلون بعبء الرأي العلني المعادي.

عبر التاريخ، تمتع أصحاب النفوذ بالسلطة القانونية لاضطهاد الأقليات السياسية الصامدة. من حيث المبدأ، تدمج الديمقراطية حكم الأغلبية مع التسامح تجاه الحقوق التعبيرية للأقليات السياسية. هذه الحقوق، المنصوص عليها في القانون، يجري تأكيدها من طريق معايير التعددية السياسية. ولكن لا يوجد قانون بشري ثابت، وفي فترات الخطر غير المعتادة، قد تبدو التعددية رفاهية غير ضرورية. على أي حال، حتى أكثر النظم القانونية ليبراليةً يسمح باستثناءات في حرية التعبير. في الولايات المتحدة، تعترف المحاكم بمبدأ «الخطر المحدق الواضح»، الذي يحظر التعبير لو شكل خطرًا جسيمًا ووشيكًا. صاغ هذا المبدأ القاضي أوليفر ويندل هولمز في رأي عام 1919 يؤيد إدانة اشتراكي متهم بتشجيع التهرب من التجنيد في أثناء الحرب العالمية الأولى. جادل هولمز بأن التعبير أو السلوك المسموح بهما في وقت السلم لا يحتاجان إلى الحماية في وقت الحرب. وهكذا رأى أن الحقوق التعبيرية ليست مطلقةً بل مرتبطةً بالظروف السائدة.[2] قد يختلف المدافعون عن هذا المبدأ بطبيعة الحال حول آثاره العملية، وحتى علماء الدستور يختلفون حول ما يمكن اعتباره تهديدًا خطيرًا وفوريًا.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، جرى استخدام مبدأ «الخطر المحدق الواضح» لتبرير المكارثية، الدافع لقمع الشيوعية من طريق تحقيقات مثيرة. تظهر استطلاعات الرأي في تلك الفترة أن المكارثية حظيت بقبول كبير. في عام 1954، قبِل 27% فقط من الأمريكيين تحدث شيوعي في مجتمعهم. ونحو ثلاثة أرباعهم أيدوا إزالة الكتب التي كتبها الشيوعيون من المكتبات العامة، ونصفهم دعم زج الشيوعيين في السجن.[3]

تراجع التعصب تجاه اليساريين عمومًا، والشيوعيين خصوصًا، منذ خمسينيات القرن الماضي، حاله حال الخطر الملموس المتمثل في استيلاء الشيوعيين على السلطة. بين عامي 1954 و1973، ارتفعت نسبة الأمريكيين المتقبلين لتحدث شيوعي في مجتمعهم من

27% إلى 53%.[4] لكن الحرية الفكرية ما زالت، من الناحية العملية، مرفوضةً. فمنذ أواخر السبعينيات، أيد 4% فقط من السكان عدم التدخل في فصول بروفسور «يُشتبه بنشره أفكارًا خاطئةً»؛ بينما دعم ما يصل إلى 77% «إرسال شخص للتحقق». وافق أربعة أخماسهم على نشر الصحف آرائها «فقط إن لم تحرّف الصحيفة الحقائق أو تكذب».[5] تتفق هذه الأرقام مع عشرات الاستطلاعات العلمية الأخرى التي أجريت على مدى عقود عديدة.

ومع ذلك، فإن حقوق التحدث والكتابة والتجمع والعبادة بحرية والحماية من القيود التعسفية، كلها متأصلة بعمق في الروح السياسية الأمريكية. يعتز الأمريكيون بمُثل التسامح، ويراه معظمهم على أنه شرط لا غنى عنه من شروط الديمقراطية. بناءً على ذلك، حظيت حرية التعبير نظريًا بدعم ساحق. ما يقارب تسعة من كل عشرة «يؤمنون» بحرية التعبير للجميع، بغض النظر عن وجهات نظرهم. والنسبة ذاتها تقريبًا تدعم «إتاحة فرصة الاستماع إلى أولئك الكارهين أسلوب حياتنا».[6]

تولي هذه النتائج المتعلقة بحرية التعبير نظريًا أهميةً خاصةً للأرقام السابقة حول المواقف الشعبية تجاه قضايا محددة؛ باحتضانها حرية التعبير وتمجيدها، تقود الولايات المتحدة أسرة الأمم. تحتل الحريات التعبيرية مكانةً أقل بروزًا في التسلسل الهرمي للقيم في أوروبا الغربية، وفي العديد من الدول الأخرى، لم تحظ بأي اعتماد عمومًا. كشفت الدراسات الاستقصائية التي أجريت في روسيا السوفيتية والأرجنتين وليبيا، من بين أماكن أخرى، عن عدم تسامح واسع النطاق، مع رفض الأغلبية حتى مبدأ حرية التعبير.[7] إذا أخذنا بالاعتبار في سياق الممارسة العملية مطالبة الأمريكيين أنفسهم بفرض قيود على نطاق المعارضة ومحتواها، سنرى بأريحية أن التسامح المطلق ليس العرف المتبع في أي مكان كان.

لذا فإن الضغوط الاجتماعية الهادفة إلى تنظيم التعبير، حتى في المجتمعات التي تعتز بفكرة الحرية الفردية، مناسبة للتمتع بمساندة الجماهير الطوعية ومشاركتها النشطة. تقدم الديمقراطيات في عصرنا أمثلة كثيرة. ومن الجدير بالذكر أن العديد من الحملات الجارية لتنظيم الخطاب العلني تقودها مجموعات تعرف نفسها على أنها ليبرالية

اجتماعيًا.[8] تروج هذه المجموعات بنشاط، باسم هدف أسمى، للتعدي على حريات الآخرين، حتى مع احتجاجها على الجهود المبذولة للحد من حرياتها. من بين المدافعين عن حرية عرض الفن الفاحش، من النوع الذي اشتُهر على يد روبرت مابلثورب، النسويات الراغبات في أن يعرّف القانون المواد الإباحية على أنها عنف ضد المرأة.[9] والحملة لفرض قواعد الكلام «الصائبة سياسيًا» في الجامعات الأمريكية تتزعمها مجموعات تعتبر نفسها مضطهدةً بسبب المعايير التعبيرية التقليدية. وتحظى الحالة الأخيرة باهتمام تفصيلي في الفصول المقبلة.

إن حقيقة قمع الديمقراطيات المعاصرة التعبير الفردي لم تكن لتفاجئ الفلاسفة الاجتماعيين العظماء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. لاحظ توكفيل أن الديمقراطية الأمريكية، في حمايتها المواطنين من استبداد الحكومة، أخضعتهم إلى أسوأ أشكال الاستبداد، وهو عبء الامتثالية. عظيمة جدًا قوة الرأي العلني الأمريكي، في رأيه، لدرجة أن الأمريكيين يحملون هذا العبء بسهولة، حتى مع تمجيدهم الحرية والاستقلالية وعدم الامتثالية.[10] على المنوال ذاته، رأى جون ستيوارت ميل أن الاضطهاد الحكومي عمومًا أخف عبئًا من طغيان الأصدقاء والجيران والمواطنين.[11]

مثل غيرهم من الشخصيات البارزة في عصرهم، انتقد هؤلاء المفكرون أيضًا ديمقراطيات العصور القديمة. لقد فهموا جيدًا كيف أفضت القوة الشعبية في الديمقراطيات الهيلينية غالبًا إلى القمع الفردي؛ هذا ما لم يستوعبه المثاليون الرومانسيون في العالم القديم.

في دول المدن في القرن الخامس في حوض بحر إيجة، شارك المواطنون العاديون روتينيًا في صنع القرارات ذات المصلحة العامة، وعليه امتلكوا قوةً جماعيةً هائلة، قوة استخدموها في بعض الأحيان لتقييد الحريات الفردية؛ صوتوا مثلًا من وقت لآخر لنفي مروجي وجهات النظر غير الشعبية. عرفت هذه الممارسة بالأوستراكية أو النفي التعسفي. من الممارسات العقابية الأخرى: *graphe paranomon*، أي الدعوى ضد (مشاريع القوانين)

المخالفة للقوانين، وهو إجراء يستخدم لمقاضاة الأشخاص الذين يُعتقد أنهم قدموا «مقترحات غير قانونية».[12] وعليه، لم تكن ديمقراطيات العصور القديمة ملاذًا للخطاب الحر. لقد فرضت تكاليف على المواطنين المشككين في الحكمة التقليدية أو المتحدين الآراء الشعبية. في ظل هذه الظروف، كان الرأي العلني بلا شك عاملاً مهمًا في التعبير السياسي الفردي، ولا بد أن تزوير التفضيلات كان شائعًا.

إن أكبر فضائل الديمقراطية تقييدها وسائل الحكومة للتحكم في التعبير الفردي. ومع ذلك، لا يمكن لأي ديمقراطية أن تضمن ممارسة الحريات التعبيرية. وكما أن الحق في الاستثمار لا يضمن ازدهارًا استثماريًا، لا يجعل الحق في التعبير المواطنين منفتحين بالوتيرة نفسها أو صادقين تمامًا. في تطبيقاتها، افتقرت الديمقراطية دائمًا إلى المثالية. والسبب الأساسي هو عدم التزام أحد التزامًا مطلقًا بحرية التعبير. في الممارسة العملية، حتى الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم متسامحين مستعدون لضبط التعبير العلني، وعليه الرأي العلني، عندما يتناسب هذا مع أهدافهم السياسية الخفية. غالبًا ما يحققون أهدافهم من طريق أفعال تجعل التعبير عن بعض الآراء يعود بفائدة شخصية عليهم، والتعبير عن أخرى غير مواتٍ لهم.

التجاوب الرسمي مع الرأي العلني

إن لم يقدر أي نظام سياسي على منع تشويه الرأي العلني، فهل يكمن الاختلاف الجوهري بين الأنظمة الديمقراطية والسلطوية في استجابتها للرأي العلني؟ يعتقد الفكر العلني أن الحكومات المنتخبة متجاوبة مع الرأي العلني في حين أن الطغاة ليسوا كذلك. مثل هذا التفكير يخلط بين الرأيين العلني والخفي. تختلف الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية في استجابتها للرأي الخفي وليس العلني. جميع الحكومات، بما فيها الاستبدادية، حساسة تجاه الرأي العلني.

سعيًا منها للبقاء في السلطة، تحاول الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا تجنب الدوس على الرأي العلني. والحكومات التي تتجاهله تثير حتمًا انتقادات مجموعات الضغط القوية، ما يضر بفرص إعادة انتخابها. بطبيعة الحال، تتخذ الحكومة في بعض الأحيان خطوات بناءً على تقديرات خاطئة فتثير ضجة حولها. وعادةً ما تتراجع عنها بسرعة. عام 1986 مثلًا، اقترح رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك رفع الرسوم الجامعية لتبلغ نحو 125 دولارًا، وإدخال دبلوم يعكس الأداء، والسماح للجامعات بقبول الطلاب على أساس الجدارة. لكنه سحب مقترحاته الرئيسية فوريًا بعد تظاهر الطلاب في عشرات المدن.[13] قبل ست سنوات في الولايات المتحدة، عندما أصبح رونالد ريغان رئيسًا، روج معاونوه لسياسة بيئية من شأنها توسيع عمليات الحفر والتعدين في الحدائق الوطنية. لكن ريغان ترك بنود أجندته الرئيسية دون تنفيذ بعد أن أثار اللوبي المحافظ على البيئة عاصفةً ضده.[14] أمكن كل من ريغان وشيراك الصمود. لكنهما اختارا المساومة ومن ثم الحد من الضرر الذي قد يلحق بشعبيتهما.

بالمقارنة مع نظيراتها الديمقراطية، تتمتع الحكومات الاستبدادية بفرص أكبر لخنق المعارضة. والتاريخ حافل بأمثلة ديكتاتوريات أسكتت ناخبيها بالقوة الغاشمة. هل يعني هذا أن الحكومات الاستبدادية محصنة ضد الضغوط الاجتماعية؟ هل خيارات سياستهم مستقلة عن الرأي العلني؟ بقدر ما تنجح الإجراءات القاسية التي تتخذها الحكومة الاستبدادية، يجري إسكات معارضيها. وعليه، فهي تحكم بموافقة الرأي العلني، وتقدر على تنفيذ أجندتها لأن الاعتراضات تظل سرية. ومع ذلك فإن معارضة حكومة غير ديمقراطية لا يجب أن تظل مخفيةً إلى الأبد. من طريق عمليات ستُبيّن لاحقًا، قد ينقلب الرأي العلني ضد الحكومة أو ضد سياساتها. في الحالة الأولى، نحصل على ثورة. عندما انقلبت الحشود الغاضبة في براغ على الحكم الشيوعي، انهار نظام تشيكوسلوفاكيا الشيوعي في غضون أيام. وبالمثل، عندما اندلعت احتجاجات ضخمة مناهضة للحكومة في جميع أنحاء إيران، تلاشت قوة الشاه. يلعب الرأي العلني المعاكس دورًا مقيدًا بنفس القدر فيما يتعلق بسياسات

معينة. في بولندا تحت حكم الشيوعيين، وفي مصر في عهد السادات ومبارك، اضطرت حكومات قوية اسميًا بسبب الاضطرابات الشعبية إلى إلغاء الزيادات في أسعار المواد الغذائية. حتى الأنظمة «الديكتاتورية» يجب أن تحافظ على ولاء المجموعات القوية المحتملة.[15]

في جميع أنواع الأنظمة، يؤثر الرأي العلني في السياسات الخاضعة رسميًا لسيطرة الحكومة. وينوه بمدى خفة الخطوات التي يجب أن تخطيها الحكومة للبقاء في السلطة. إن أي حكومة ديمقراطية تتعارض مع الرأي العلني في مجموعة من القضايا ذات الأهمية الكافية ستخلق الانطباع بأنها فقدت تفويضها للحكم، ما يرفع الأصوات المطالبة باستقالتها. وفي حال كانت الحكومة غير ديمقراطية، قد تكون نتيجة الرأي العلني غير المواتي تمردًا أو انقلابًا هادفًا إلى إحباط تمرد محتمل.

التجاوب الرسمي مع الرأي الخفي

من أي ناحية تختلف الديمقراطيات وغير الديمقراطيات في استجابتها للرأي الخفي؟ بقدر ما تمتلك الأولى وسائل أقل لتقييد التعبير، تغدو الحوافز التي تخلقها لتزوير التفضيلات أضعف. وهنا يتبع استنتاجان؛ أولاً، تميل الديمقراطيات إلى تزوير التفضيلات بنسبة أقل من الديكتاتوريات. وثانيًا، إذا التزمت حكومة ديمقراطية وأخرى ديكتاتورية بالرأي العلني بدقة، فإن السياسات التي تنفذها الأولى ستميل إلى التقيد تقيدًا أوثق بالرأي الخفي. من المؤكد أن الاختلافات هي اختلافات في الدرجة. فحتى في ديمقراطية ملتزمة بالحريات الشخصية، قد تؤدي الضغوط الاجتماعية الخارجة عن سيطرة الحكومة إلى إحداث فجوة كبيرة بين الرأيين العلني والخفي.

لأن تزوير التفضيل يؤدي دورًا حاسمًا في جميع الأنظمة السياسية، يمكن تطبيق الإطار الموضح في الفصول السابقة تطبيقًا مفيدًا على عملية الاختيار الجماعي في كل من الديمقراطيات والأوتقراطيات. تذكر أن الرأي العلني قد يحقق إما توازنًا داخليًا، يستلزم

خلافًا مفتوحًا، أو توازنًا ركنيًا، يتميز بالإجماع العلني. لا يستبعد أي نظام سياسي احتمالية التوازن الركني في أي قضية معينة. ولا نظام يمكنه ضمان توازن ركني. لكن احتمالية التوازنات الركنية أكبر في الديكتاتوريات مقارنةً بالديمقراطيات، على الأقل فيما يتعلق بالقضايا التي تعتبرها الحكومة حساسة.

هناك ميزتان لحقيقة أن النموذج قيد الدراسة يمكنه استيعاب مجموعة متنوعة من الأنظمة السياسية. أولاً، يوفر أساسًا لمقارنة الأنظمة من ناحية صدق الآراء العلنية لكل منها، وشرح أي اختلافات ملحوظة. في الفصول اللاحقة، سيتم استخدام النموذج لشرح سبب اختلاف الرأي العلني في أوروبا الشرقية الشيوعية اختلافًا ملحوظًا عنه في المجتمعات الغربية المحكومة ديمقراطيًا. الميزة الثانية للإطار المشترك هي إمكانية انطوائه على تغييرات في النظام. لاحقًا، سيُصوّر التحول المفاجئ لأوروبا الشرقية إلى ديمقراطية تعددية على أنه إعادة تنظيم واسعة النطاق للرأي العلني.

الاقتراع السري

إن اختلاف الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية في الدرجة وليس النوع يستند إلى ملاحظة أن تزوير التفضيل ظاهرة عالمية تنتج في كل أنواع الأنظمة خيارات سياسية تتعارض مع الرأي الخفي. قد يشير أحد المشككين إلى أن كل ديمقراطية جيدة الأداء تلجأ إلى آلية لمنح الرأي الخفي قولًا مباشرًا في اختيار كبار المسؤولين الحكوميين: انتخابات دورية بالاقتراع السري. في الواقع، يمكن في نظام ديمقراطي إقصاء المسؤولين غير المحبوبين من مناصبهم بالتصويت في الانتخابات الأولى. قد يحدث الإقصاء حتى لو فضّل الرأي العلني الوضع السياسي الراهن. إذا كان الناخبون يخشون إلى حد ما انتقاد الحكومة الحالية علنًا، فيمكنهم منحها موافقتهم العلنية، والانقلاب ضدها في خصوصية حجرة التصويت. مثل هذا الاحتمال يجعل الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا حساسة لاستطلاعات الرأي السرية وغيرها من مؤشرات الرأي الخفي.

تتماشى الفكرة القائلة إن الاقتراع السري يمنح الرأي الخفي دورًا سياسيًا مع حقيقة أن التقلبات الحكومية في الديمقراطيات تميل إلى كونها أحداثًا أقل أهميةً من الانفجارات الاجتماعية التي تنهي الأنظمة الاستبدادية. في أعقاب انتخابات ديمقراطية ولّت قيادةً جديدةً السلطة، لم تكن الحكومة المنتهية ولايتها محتقرةً عمومًا كما كانت الحكومة التشيكوسلوفاكية برئاسة هوساك. كما أن التغييرات اللاحقة في الاتجاه ليست بأهمية تلك التي قد تتبع الثورة. عادةً ما تتبع الانتخابات البريطانية التي تفوز بها المعارضة تغييرات في السياسة الاقتصادية؛ لكن هذه تُعد ثانويةً مقارنة بالتحول الهائل الذي بدأته أول حكومة في تشيكوسلوفاكيا ما بعد الشيوعية.

ومع ذلك، سيكون خاطئًا استنتاج أن الحكومة المنتخبة ديمقراطيًا تكون أكثر استجابة للرأي الخفي كلما اختلف مع العلني. لا تحسم الانتخابات قضايا محددة بل تختار صناع القرار. على حد تعبير روبرت دال، «كل ما تكشفه الانتخابات هو تفضيلات بعض المواطنين الأولية من قائمة المرشحين المتقدمين لمنصب»، لأن أغلبية تفضيلات المرشحين الأولية لا تعني ضمنًا أغلبية التفضيلات الأولية في أي قضية معينة.[16] وهكذا يستطيع حزب حاكم العمل ضد الرأي العلني في العديد من القضايا والبقاء على سكة الانتصار في الانتخابات المقبلة. تخيل مجتمعًا يهتم بأربع قضايا. حتى لو كانت سياسات الحكومة تتعارض مع الرأي الخفي في الثلاثة الأولى، يبقى فوزها بإعادة الانتخاب ممكنًا بسبب موقفها من الرابع.

من المرجح أن تحافظ الأحزاب السياسية التي تسيء إلى الرأي الخفي في عدد كبير من القضايا على قوتها السياسية أو تزيد منها، طالما أن النظام السياسي يحد من خيارات الناخبين. تدور المعارك الانتخابية عمومًا حول نطاقات ضيقة من القضايا، مع تجسيم الاختلافات في التفاصيل لتبدو كأنها اختلافات كبيرة في الفلسفة. في معظم القضايا التي تهم المواطنين، يتخذ المنافسون المواقف ذاتها، غالبًا من طريق الموافقة ضمنيًا على التركيز على الأمور التافهة. بالتبعية، قد يجد الناخبون المستاؤون من موقف الحزب الحالي بشأن

قضايا معينة أن برامج المنافسين غير جذابة بنفس القدر. قد تقتصر خياراتهم الواقعية على المرشحين الملتزمين بالمناصب الشعبية العامة.

إن السيطرة التي تمارسها مجموعات الضغط القوية على عملية ترشيح الحزب تضمن تشابه المرشحين. سرعان ما يتعرض المرشحون المحتملون الذين يتحدون مجموعات الضغط الرئيسية لانتقادات، ما يضر بفرصهم في الفوز. لهذا السبب، يميل المرشحون الجادون إلى الالتزام بمواقف تتوافق مع الرأي العلني في العديد من القضايا الرئيسية، لا سيما تلك التي تثير القليل من الجدل العلني. في الولايات المتحدة، لا يجرؤ أي مرشح موثوق لمنصب وطني رفيع على معارضة التحويلات الحكومية للمتقاعدين؛ أبعد ما يذهب إليه المرشح الجاد هو اقتراح إبطاء نموها أو قصر الإعانات على فاحشي الثراء.[17] وما يستحق التكرار هو تمتع مجموعة الضغط بنفوذ سياسي إلى حد تسيطر فيه على الرأي العلني. أنصار الاحتفاظ بالاستحقاقات التقاعدية عند المستويات الحالية يشكلون جماعة ضغط مؤثرة لأن قضيتهم تحظى بتأييد شعبي قوي. فيما يتعلق بالقضايا التي ينقسم الرأي العلني حولها انقسامًا متساوٍ إلى حد ما، لا توجد جماعة ضغط قوية بما يكفي للقضاء على الاختلافات بين المرشحين. وهكذا يجد المرء في قضية الإجهاض المتنازع عليها بشدة العديد من المرشحين المؤيدين للاختيار والعديد من المؤيدين للحياة.

أحد الموضوعات البارزة في كتاب توكفيل الشهير عن الثورة الفرنسية هو فشل المجالس المنتخبة لفرنسا ما بعد الثورة في التعبير عن الرأي الخفي، ناهيك عن فشل تنفيذ تعليماته. يقول توكفيل: «إن «التصويت الحر» الذي جرى التباهي به كثيرًا في المسائل الضريبية، لم يعد يعني أكثر من موافقة عديمة المعنى من تجمعات رُوّضت لتكون مطيعة وصامتة.[18] لفهم ملاحظته، يحتاج المرء إلى الاعتراف بأن المواطنين الفرنسيين لم يصوتوا بصورة مباشرة على الضرائب أو على أي قضية أخرى في هذا الصدد. ذهبوا إلى صناديق الاقتراع لاختيار الممثلين المخولين للتصويت على القضايا الراهنة. لكن النواب المنتخبين أدلوا بأصواتهم علانيةً، لذلك جاءت جماعات الضغط للسيطرة على قراراتهم.

توضح ملاحظة توكفيل مشكلةً إضافيةً في الادعاء بأن الانتخابات الديمقراطية تمنح الآراء الخفية دورًا مهمًا في صنع القرار الاجتماعي. نادرًا ما تلجأ الهيئات التشريعية المنتخبة من خلال الأصوات المدلى بها سرًا إلى الاقتراع السري. في الهيئات التشريعية الديمقراطية، يميل التصويت إلى أن يكون بالتزكية أو بنداء الأسماء أو برفع الأيدي. كل إجراء من هذا القبيل يجبر المشرعين الأفراد على إعلان مواقفهم أمام الرأي العلني بالكامل، ما يجعلهم عرضة لأعمال انتقامية. والواقع أن المشرعين الذين يصوتون ضد مشروع قانون تدعمه جماعات الضغط القوية يعرفون أنهم سيدفعون ثمناً باهظاً مقابل إظهارهم الاستقلالية. ينطبق النمط نفسه على المجالس والهيئات واللجان التي تدير المؤسسات والوكالات والمدارس والجمعيات والمؤسسات والمنظمات الأخرى أو تشرف عليها. حتى لو انتُخب بعضها بالاقتراع السري –يُنتخب العديد منها بالاقتراع المفتوح أو يتم تعيينهم ببساطة– تصل هذه الهيئات إلى معظم قراراتها من طريق التصويت المفتوح. وعليه، لا تعكس إجراءاتها تفضيلات أعضائها الخفية فحسب، بل الضغوط الاجتماعية السائدة أيضًا.

ندرة الاقتراع السري

تمثل ندرة الاقتراع السري لغزًا؛ فمن حقيقة ميل التصويت الانتخابي إلى السرية، نعلم أن تزوير التفضيل يحمل قدرًا من الأهمية. لماذا إذن يكون التصويت عمومًا في الهيئات التشريعية والمجالس الأخرى مفتوحًا؟ بالنظر إلى أن الغرض الظاهري من التصويت هو معرفة ما يريده الناخبون، فلماذا لا يصر أعضاء المجالس على السرية بطبيعة الحال؟

من الواضح أن الاقتراع المفتوح في بعض الأحيان أرخص وأسرع. يمكن للجنة التي تحصل على أصوات متكررة أن توفر الوقت من طريق الاعتماد على رفع الأيدي. لكن مسألة التكلفة النسبية بالكاد تفسر سبب اعتبار الاقتراع المفتوح القاعدة المتبعة في الهيئات التشريعية الوطنية. والكثير من القضايا التي تصوت البرلمانات عليها ذات أهمية كافية لتبرير أي نفقات إضافية للاقتراع السري. وفي مثل هذه القضايا المهمة على وجه التحديد،

من المحتمل أن يؤدي تزوير التفضيل إلى تشويه عملية فرز الأصوات. على أي حال، في عصر الإلكترونيات الحالي، فإن الاقتراع السري ليس بالضرورة أكثر تكلفة من الاقتراع المفتوح. بل قد يكون من الأوفر أن يدلي المشرعون بأصوات مجهولة بضغطة زر.

التفسير المحتمل لندرة الاقتراع السري هو تفضيل مجموعات الضغط القوية الاقتراع المفتوح. وباعتبارهم مستفيدين من تزوير التفضيل اللاحق، فإنهم سيخسرون الكثير من التغييرات الإجرائية التي تسمح للأفراد بالتصويت دون خوف من الانتقام.

وبالمنطق نفسه، يكون الإصرار على الاقتراع السري واجبًا على الجماعات التي تعاني قضاياها تزوير التفضيل، على الأقل فيما يتعلق بقضايا الحيوانات الأليفة الخاصة بها. إن الصراعات حول إجراءات التصويت ليست بغريبة. قررت لجنة الوشاح الأزرق، التي شكلها الكونغرس الأمريكي عقب انتخابات عام 1988 لاقتراح تخفيضات الميزانية، أن تجتمع خلف أبواب مغلقة، ظاهريًا لمنع مداولاتها من خلق الفوضى في الأسواق المالية، ولكن في الواقع لعزل نفسها عن الضغوط السياسية. طعنت العديد من المؤسسات الإخبارية وإحدى جماعات مناصرة المستهلك في القرار، وبهدف إرضاء العديد من جماعات الضغط، أمر قاضي اللجنة بالتشاور علنًا.[19] يحق للكونغرس إعفاء لجنة من متطلبات الاجتماعات المفتوحة في القانون الفيدرالي. على أي حال، لم يتحرك أي عضو في الكونغرس لمنح اللجنة إعفاء، رغم اعتراف البعض سابقًا بتهديد الاجتماعات المفتوحة دعم التخفيضات الكبيرة في الميزانية. شرعت اللجنة في عقد جلسات مفتوحة، ولم تتوصل إلى قرارات تُذكر.

ثمة مبررات متينة للإبقاء على اجتماعات السياسة مفتوحة. فالانفتاح يخدم بتثقيف المواطنين.[20] في محاولة لإغلاق اجتماعاتها، اقترحت اللجنة، أن الهدف التعليمي قد يأتي بعكس المراد. فالقضايا المدافَع عنها في جلسة مغلقة ربما تغدو مكبوتةً في جلسة مفتوحة. من الأسباب المنطقية ذات الصلة للانفتاح سماحه للمواطنين بمراقبة ممثليهم. ولكن في ظل ضغوط اجتماعية تجعل التعبير عن بعض المواقف طائشًا، فقد يواجه الممثل الذي يصوت علانيةً صعوبات أكبر في خدمة ناخبيه مقارنةً بحالة توفر التصويت بالاقتراع السري.

على أي حال، لا توجد علاقة ضرورية بين المشاورات المفتوحة والتصويت المفتوح. يمكن للجنة مناقشة قضية ما علنًا ومن ثم التصويت بالاقتراع السري. ومع ذلك، إذا كانت القضية حساسة، فقد يمتنع الأعضاء عن اقتراح تصويت سري. حتى لو افترضنا جدلًا أن شخصًا ما قد اتخذ الخطوة الأولى اللازمة، يبقى الحصول على تأييد الأغلبية شديد الصعوبة، لأن التصويت على إجراء الاقتراع سيكون مفتوحًا.[21] قد يخفي الأفراد الذين يفضلون الاقتراع السري ميولهم خوفًا من الكشف عن استعدادهم للاعتراض على القضية نفسها. وباختصار، فإن الضغوط التي تولد صورًا خاطئة حول جوهر القضية ستولدها أيضًا حول مسألة إجراءات التصويت. لذا فإن القضايا الحساسة –تلك التي قد يُحدث فيها شكل الاقتراع فرقًا كبيرًا– نادرًا ما يتم البت فيها بالاقتراع السري.

تضم الصورة المعبرة عن «الجمهوريات الشعبية» والمتشكلة في القرن العشرين المجلس التشريعي يقر مشروع قانون برفع الأيدي بالإجماع. لا بد أن العديد من المشرعين الأفراد في الاتحاد السوفيتي والصين وأماكن أخرى قد ظنوا أن الاقتراع السري سيغير أنماط التصويت في القضايا الحرجة. ومع ذلك، قلة قليلة من الأشخاص طعنت في إجراءات التصويت المعمول بها، خاصةً أن احتمالية النجاح كانت ضئيلة والمخاطر الشخصية للمطالبة بالتغيير كانت هائلة. أما في تجمعات الديمقراطيات الحديثة، المخاطرة أقل بكثير. لن يُحكم على أي عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي بالأشغال الشاقة لمطالبته بإجراء تصويت سري على الضمان الاجتماعي. ومع ذلك، لا ينبغي للمرء الاعتقاد بأن التكلفة المحتملة ستكون ضئيلة. فهذا من شأنه توجيه هجمات مكثفة من جماعات ضغط المسنين ضد السيناتور. وعليه، فإن إمكانية إجراء اقتراع سري لا يضمن استخدامه.

في القضايا التي يحدث فيها انقسام في الرأي العلني، تكون الصراعات حول إجراءات التصويت أكثر شيوعًا نسبيًا، حتى في الأنظمة غير الديمقراطية. والسبب هو أن الأشخاص المتعاطفين بالفعل مع الأقلية، باقتراحهم تصويتًا سريًا، لا يجازفون بخسارة الكثير، وربما يحصدون مكاسب أكبر.

في عام 1986، كان البرلمان الإيراني مسرحًا لنقاش حاد حول مشروع قانون لتشريع مصادرة الأراضي بعد الثورة. شعر المعارضون الصريحون لمشروع القانون أن النواب كانوا مترددين في الكشف عن هويتهم كمدافعين عن الأغنياء؛ لتسهيل التصويت بالرفض، طالبوا بالاقتراع السري. رفض رئيس مجلس النواب هذا الطلب، وهو مؤيد لمشروع القانون، وأصر على تحديد النواب تفضيلاتهم شفويًا. نجح تكتيكه، إذ رفض نواب كثر، ممن أعربوا عن تحفظات جادة في جلسات خاصة، اعتبارهم معارضين. مُرر مشروع القانون في تصويت متقارب النتيجة.[22]

في العديد من الديمقراطيات، غالبًا ما تنطوي النضالات النقابية على خلافات حول إجراءات التصويت. في الولايات المتحدة مثلًا، اعتبرت النقابات الساعية إلى الحصول على اعتراف أن بطاقات التفويض –البطاقات التي يوقعها الموظفون كإظهار للدعم– توفر مؤشرات موثوقة لمشاعر الموظف. يميل أرباب العمل إلى تفضيل انتخابات التمثيل السرية، على أساس تأثر الموظفين الذين يُطلب منهم التوقيع على البطاقات بضغط الأقران. كثيرًا ما تخسر النقابات انتخابات التمثيل في الوحدات التي تتمتع فيها بأغلبية البطاقة.[23]

في كل من المثالين السابقين، يقف أفراد بالفعل في الصف المرجح خسارته في تصويت مفتوح. وفي مطالبتهم باقتراع سري، لا يكشفون عن أي معلومات جديدة حول تفضيلاتهم الخفية. من جهة أخرى، في حالة تكتل الرأي العلني باتجاه معين، يغدو عدد هؤلاء الأفراد قليلًا. من الواضح أيضًا أن تغيير إجراءات التصويت لن يخدم سوى المعارضة. لذلك يُشتبه في امتلاك المطالبين باقتراع سري آراءً معارضة. تكشف مطالبهم عن معلومات جديدة حول تفضيلاتهم الخفية، ما يعرضهم للانتقام.

أيد جون ستيوارت ميل الاقتراع السري في سياقات شعر فيها الناخبون بأنهم مستعبدون بسبب «سلطان القلة المؤذي على الكثرة».[24] بالنظر إلى أنه صنف الضغوط الاجتماعية على أنها مصدر رهيب للاستبداد،[25] فقد يتوقع المرء أنه دافع عن استخدام أوسع للاقتراع السري. في الواقع، أكد أن للتصويت المفتوح بعض الفضائل الغالبة، على الأقل في

الديمقراطيات التمثيلية. واقترح أن الانفتاح يشجع على الإيثار، مع إبقاء أصوات «الحقد» و«الانتقاد» و«التنافس الشخصي» و«التحيزات الطبقية أو الطائفية» تحت المراقبة. يعزز الانفتاح أيضًا الجدية، لأن من عليهم حسب حساب لأصواتهم يفكرون مليًا فيما يفعلونه. أخيرًا، يسهم في النمو الفكري: يحاول الأفراد التحدث بمسؤولية، لذلك يرتقي الخطاب العلني ويصبح المواطنون أكثر دراية.[26]

عند تقديم هذه المقترحات، يستهين ميل إلى حد كبير باضطرابات التصويت التي تحدث في ظل الاقتراع المفتوح.[27] تُظهر تجربة اللجنة المعنية بالميزانية الأمريكية أن الخوف من تنفير جماعات الضغط القوية يمكن أن يطغى بسهولة على الخوف من الفشل الجوهري. تكمن الأدلة المؤكدة في تجربة ميلغرام، التي توضح بجلاء أن مراقبة الآخرين لن تمنع المرء بالضرورة من القيام بأعمال وحشية؛ تكشف التجربة عن استعداد أكبر عند «معلمي» ميلغرام لتطبيق العقوبات بوجود شخصية سلطوية قريبة. أما بالنسبة إلى الادعاء بأن التصويت المفتوح يجعل الناس يفكرون في خياراتهم البديلة بعناية، فإن مثل هذه الفائدة قد يفوقها التدهور المعرفي المستحث. كما أن الضغوط التي تشوه الرأي العلني تشوه الخطاب العلني، وهو مصدر مهم للمعلومات الشخصية. سيجري التوسع في النقطة الأخيرة لاحقًا، بدءًا من الفصل العاشر.

مبدأ التسامح وانتهاكه المتكرر

لن يخدم الاقتراع السري أي هدف لو كان الجميع على استعداد لتحمل كل فكرة هجومية. في ظل هذه الظروف من التسامح النموذجي، لن يسعى أحد أبدًا إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد الآخرين بسبب آرائهم السياسية. بوضع هذا في الحسبان، فإن إظهار التسامح هو الاعتراض على فكرة دون الاعتراض على التعبير عنها. علاوةً على ذلك، يجب أن تكون مستعدًا للعيش مع التوترات الداخلية المترتبة على ذلك. لن يستهجن الأفراد المتسامحون تمامًا حتى المتحدث الذي يروج لأشنع الأفكار. قد يعبرون بالطبع عن تحفظاتهم ويقدمون

خيارات بديلة. التسامح ليس لامبالاة أو استهانة أو استحاء. وما يتطلبه هو قبول مبدأ أن لا غايةً سياسية، مهما كانت نبيلة، تبرر قمع فكرة.[28]

ما من أحد متسامح كليًا. يُظهر معظم الناس استعدادًا لفرض رقابة على الآراء المألوفة حتى داخل مجتمعاتهم. لا ينبغي أن يكون هذا مفاجئًا، لأن التسامح، كما اعترف واضعو الدستور الأمريكي، ليس تصرفًا طبيعيًا أو فطريًا. في قرننا هذا، وصف أورتيغا إي غاسيت التسامح بأنه قيمة مزروعة، قيمة ليست متأصلة أو غريزية في شخصية الإنسان. إنه حجر الزاوية في نظرة ليبرالية للعالم تنادي بـ«الإصرار على العيش مع عدو، بل أكثر من ذلك، مع عدو ضعيف».[29]

شرحًا لبصيرة أورتيغا إي غاسيت، لاحظ مؤلفان لدراسة حول التسامح أن «الأشخاص الذين يعتقدون أنهم يعرفون «الحقيقة» في قضية معينة ... قد يجدون صعوبة في فهم سبب التزامهم بالسماح لشخص لديه وجهة نظر معاكسة (وعليه خاطئة وضوحًا) بالتمتع بفرصة متساوية من حرية التعبير».[30] إذا علم المرء أن «العنصريين» أو «قتلة الأطفال الذين لم يولدوا بعد» أو «الوثنيين» سيتفوهون بعبارات خاطئة ومهينة وغير أخلاقية، فلماذا نسمح لهم بنشر آرائهم؟ علاوةً على ذلك، لماذا يجب توفير منصة للجماعات الخطرة التي، إذا أتيحت لها الفرصة، ستحرم الآخرين من حقهم في حرية التعبير؟ عندما يواجهون مثل هذه الأسئلة فيما يتعلق بمجموعات يعتبرونها هم أنفسهم تهديدًا، حتى مواطنو البلدان ذات التقاليد الديمقراطية الطويلة يخونون نيتهم الحد من الحريات التعبيرية.

بالنظر إلى نزعة عدم التسامح في شخصية الإنسان، تختفي معظم الحيرة حول حقيقة شيوع أعمال عدم التسامح عبر التاريخ. والمحير حقًا هو تحول التسامح إلى نموذج سياسي مؤيَّد على نطاق واسع، على الأقل من الناحية النظرية. ناهيك أيضًا عن تبني المؤسسات الديمقراطية والمحافظة عليها.

في الفصل الثالث، نوهت بعدم وجود سبب مبدأي يجعل الناس يمتنعون عن تحويل كل همّ بشري، مهما كان تافهًا أو شخصيًا، إلى قضية سياسية. السبب وراء تسييس جزء

ضئيل جدًا من المخاوف في الواقع هو تقييد حدود الإدراك تقييدًا كبيرًا عدد المسائل التي يمكن أن يوليها المرء انتباهًا. هنا تكمن البيّنة التي أقدمها الآن، والتي تفسر ظهور التسامح في القرون القليلة الماضية كمثل أعلى، وإن تعرض كثيرًا للتهديد. زاد تعقيد المجتمعات زيادةً كبيرةً وثروات الأفراد باتت أكثر اتكاليةً على بعضها. ومن ثم، إن الدوافع اليوم للتحكم في تعابير بعضنا باتت أكثر مما كانت عليه عند أسلافنا منذ آلاف السنين. إضافةً إلى ما سبق، يمكننا توقع تأثرنا بتعبيرات المزيد من الغرباء. لكن هذا الزيادة في الاتكالية الاجتماعية المتبادلة لم يقابله تحسن متناسب في قدراتنا المعرفية. نحن لسنا أكثر ذكاءً من أسلافنا الذين اعتمدوا على الصيد والجمع، ونجد أنفسنا قادرين على المراقبة والتأثير في جزء صغير فقط من السلوكيات المتعلقة بسعادتنا. سواء أحببنا ذلك أم لا، علينا أن نحصر سلطتنا وفضولنا ونشاطنا في عدد قليل من الأمور التي قد تهمنا.

إذن، يرقى مبدأ التسامح إلى الاعتراف بالكلفة الباهظة التي تكلفها السيطرة على الرأي العلني في كل سياق ممكن. يتوافق هذا التفسير مع الملاحظة الشائعة بأن المدن، التي يظل سكانها جاهلين ببعضهم، تُظهر تسامحًا أكبر من البلدات الصغيرة، حيث يعرف كل شخص هناك الجميع.

أكرر أننا لم نفقد الرغبة في جعل غاياتنا غايات الآخرين. وبنفس القدر من الأهمية، فإن سلطاتنا المعرفية ليست مقيدة لدرجة تجعلنا نتخلى عن كل نشاط سياسي. توضح هذه الملاحظات لماذا ينتهي المطاف بالعديد من المسائل في المجال السياسي، رغم إمكانية التعامل معها على أنها مسائل شخصية، وتوضح أيضًا لماذا لا نعاني أي نقص في القضايا السياسية. التسامح ليس القاعدة المتبعة في القضايا المسيسة: عادةً ما يفرض الناس تكاليف على المعارضين العلنيين.

يوفق التفسير السابق بين الدعم الكبير الذي تتمتع به حرية التعبير تجريديًا مع نتائج الاستطلاع التي وجدت استعدادًا عند أغلبية كبيرة لتقييد الحريات التعبيرية، بمساعدة الحكومة إذا لزم الأمر، لأي شخص يهدد قيمها أو أهدافها أو مؤسساتها العزيزة. يتقبل

الناس مبدأ التسامح لأنه يبرر أنماط سلوك لا مفر منها ويضفي الشرعية عليها. في الوقت نفسه، يصبح تسامحهم عدم تسامح بسهولة كلما شعروا بالحاجة إلى التحكم في تعبيرات الآخرين.

لأن التسامح على وجه التحديد ليس سمةً إنسانيةً فطرية، تتطلب الديمقراطية ضمانات قانونية للحريات التعبيرية، مثل حظر الأعمال الانتقامية الجسدية ضد الأقليات السياسية، على أقل تقدير. ولكن لماذا يجب قبول حظر عام؟ إذا كان من الغريزي إسكات أصحاب الآراء «الخطرة»، فلماذا يمنحهم المرء حرية التعبير؟ قد تحظى الحريات التعبيرية بالاعتراف عندما ترى أعدادٌ كبيرة أن الحرب الأيديولوجية ستؤدي إلى دمار كبير دون أي ضمانة بإزالة الخلافات الضارة. وعليه، يمكن أن تولد حالة الجمود بين الخصوم المتكافئين حمايةً تعبيريةً كبديل عن الصراع الكارثي المحتمل.[31]

يتوافق مثل هذا التفسير مع تاريخ المستعمرات الأمريكية. كان الدين أكثر القضايا إثارةً للانقسام في المستعمرات. وكل مستعمرة روجت لأرثوذكسية معينة وقاتلت الأرثوذكسيات الأخرى. كتب مؤرخ يصف إنجلترا الجديدة في القرن السابع عشر:

> أولئك الذين لم يوافقوا على مُثُل الصالحين ... تمتعوا بكل الحرية ... للابتعاد عن إنجلترا الجديدة. إذا جاؤوا، فمن المتوقع أن يحتفظوا بآرائهم لأنفسهم؛ إذا ناقشوها علنًا أو حاولوا التصرف على أساسها، يُرسلون إلى المنفى؛ إذا عادوا، طُردوا مرة أخرى. إذا استمروا في العودة، كما فعل أربعة من الكويكرز، شُنقوا في بوسطن كومون. ومن وجهة النظر البيوريتانية، كان هذا خلاصًا جيدًا».[32]

كان الدافع وراء عدم التسامح الاستعماري هو الرأي القائل بأن التنوع الديني يشكل تهديدًا، وأن «الدين السيئ» لشخص ما سوف يضعف «الدين الصالح» لدى شخص آخر. لم يرغب معظم المستعمرين الأفراد طبعًا بالتنازل عن معتقداتهم الدينية فقط في سبيل مصلحة الوحدة الدينية. نشأت حالة توازن تشبثت فيها المجتمعات بشرائعها الخاصة في

الأرثوذكسية. من خلال مراقبة التوازن القائم، أدرك المستعمرون البارزون أن مجتمعاتهم الخاصة قد تخسر صراعًا على الأرثوذكسية الصحيحة وأن الحرب الوحيدة التي قد ينتصرون فيها ستكون مكلفةً للغاية. من منطلق المصلحة الذاتية، قرروا قبول الوضع الراهن، مؤيدين فعليًا الحق في الاختلاف حول الفضائل النسبية للأرثوذكسيات المتنافسة. ولتحقيق الاستقرار في نظام «عش ودع غيرك يعش»، وافقوا على فصل الكنيسة عن الدولة. وأملوا أن يؤدي هذا الفصل إلى منع المسؤولين الحكوميين من تحويل سلطاتهم ضد أرثوذكسيات معينة.[33]

من ناحية الرسوم التخطيطية في الفصل الرابع، فإن الجمود السياسي يمثل توازنًا داخليًا، والتجانس الديني يميز توازنًا ركنيًا. استشعر المستعمرون وجود توازنات متعددة، وشعروا أن توازنًا واحدًا أو أكثر من شأنه إلحاق الضرر بأديانهم. اتفقوا على ضمانات دستورية كوسيلة لعرقلة المسارات المؤدية إلى توازن غير مرغوب. وفي مقابل هذا الضمان، وافقوا على تعطيل المسارات المؤدية إلى التوازن المفضل لهم.

هشاشة الديمقراطية

ثمة طريقتان لإدامة الحقوق الديمقراطية الراسخة. يمكن للمرء ابتكار مؤسسات تحمي الحق في الكلام، أو تلقين الأفراد احترام التنوع التعبيري. يتبع دستور الولايات المتحدة الاستراتيجية الأولى. إن التعامل مع التعصب على أنه أمر لا يمكن القضاء عليه يمنح الفرد مجموعة واسعة من الحريات التعبيرية. في الوقت نفسه، يقلل من احتمالية استبداد الحكومة من طريق فصل السلطات بين الفروع التشريعية والقضائية والتنفيذية للحكومة. توقع صائغو الدستور أن يدفع الحكم الأخير القادة إلى مراقبة عدم التسامح عند بعضهم. كتب ماديسون: «إن الضامن الكبير ضد الحشد التدريجي للسلطات المتعددة في نفس الدائرة، يتمثل في إعطاء أولئك الذين يديرون كل دائرة، الوسائل الدستورية اللازمة،

والدوافع الشخصية، لمقاومة تجاوزات الآخرين ... يجب أن يُصنع الطموح لمواجهة الطموح».[34]

نجحت الإستراتيجية المؤسسية لصائغي الدستور في حماية الحريات الدينية. كما حمت الحقوق التعبيرية للأقليات في السياقات غير الدينية. من المؤكد أن الدستور الأصلي لم يوفر الحماية لجميع الأقليات، والأكثر مأساوية أن إضفاءه الشرعية على العبودية حرم السود من الحريات الأساسية. لكن الحقوق التعبيرية للأقليات المتنوعة تمتعت بالحماية، مع دعم الحكومة حتى لحقوق المنشقين المحتقرين على نطاق واسع. من الأمثلة الحديثة على ذلك امتداد الحماية الرسمية لتشمل حارقي الأعلام والمتظاهرين النازيين.

ومع ذلك، ثمة فرق بين الحق وممارسته. إن ضغط الرأي العلني قد يجعل الأقليات تمتنع عن ممارسة حقوقها الدستورية في المعارضة. من الناحية العملية، لا تضمن الضوابط والتوازنات المؤسسية حتى ممارسة الأغلبيات حقوقها التعبيرية. حتى دون إكراه الحكومة، قد تخضع الأغلبية لرغبات الأقليات الصاخبة. والحماية ضد طغيان الحكومة لا تمنع المجتمعات من استبداد نفسها بقوة الرأي العلني.

على أي حال، فإن الحماية الديمقراطية ضد طغيان الحكومة ليست دائمةً أبدًا. كما ذكرنا سابقًا، في الظروف التي تنطوي على تهديد استثنائي، من الممكن تقييدها، بل وحتى إزالتها. ويترتب على ذلك أن قدرًا من الاتفاق على الأساسيات سيسهل ظهور الحقوق الديمقراطية والحفاظ عليها. يجد جيوفاني سارتوري، في هذا الخصوص، «دليلًا دامغًا على أن فشل الديمقراطية في خلق إجماع أساسي بمرور الوقت، يعني تأديتها دور ديمقراطية صعبة وهشة».[35] وحيثما ينقص مثل هذا الإجماع، فإن الديمقراطية قد تكون متحيزةً وعرضةً للانهيار. لو كان الإسلام الوهابي، الطائفة المتشددة في شبه الجزيرة العربية الحديثة، إحدى الديانات السائدة في المستعمرات الأمريكية، لما كان صائغو الدستور على الأرجح حريصين على توسيع الحرية الدينية لتشمل جميع الأمريكيين. رغم أن إثبات هذا غير ممكن أبدًا، لكن اختلاف معاملة الوهابيين الأمريكيين عن معاملة المشيخية مثلًا، يبقى

أمرًا محتملًا. ولن يواجه الأمريكيون مشكلةً كبيرةً في تبرير ازدواجية المعايير. تذكر كيف تلقت المكارثية، بعد قرنين من الزمان، دعمًا واسعًا بذريعة وجود خطر وشيك على الحريات الأساسية.

تبنت تركيا شكلاً ديمقراطيًا للحكم عام 1946، جزئيًا بهدف الانضمام إلى التحالف العسكري الغربي والحصول على الحماية من التوسع السوفيتي. كانت الديمقراطية التركية شكلاً مقيدًا من الديمقراطية، إذ واجهت القضايا السياسية «المتطرفة»، لا سيما الشيوعية والأصولية الإسلامية والانفصالية الكردية، قمعًا حكوميًا. لقد سوّغ معظم الأتراك، بمن فيهم العديد من المستَغربين، هذه القيود بحجة أنهم غير ملزمين بتسهيل إلغاء حرياتهم. في الجزائر، أدى التفكير المماثل إلى إلغاء الجيش أول انتخابات ديمقراطية في البلاد في يناير 1992. كان متوقعًا فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي وعدت بدولة إسلامية في غضون سنة، فوزًا ساحقًا.[36] مع أن جزءًا من الجبهة روج لحرية التعبير، إلا أن فصيلاً متشددًا دعم قمع التعبير «غير الإسلامي». جعلت المخاوف بشأن الفصيل المتشدد العديد من دعاة الديمقراطية يرحبون بالتدخل العسكري غير الديمقراطي الواضح.

تتطلب الديمقراطية المستقرة اتفاقًا عامًا على الأساسيات لأن مثل هذا الإجماع يعطي الناس الأمن لمنح الآخرين الحريات التعبيرية. ولكن حتى مع وجود اتفاق واسع على الأساسيات، كما هو الحال عندما ترفض الغالبية العظمى الشيوعية رفضًا قاطعًا، يُحتمل تحول القضايا الأقل أهمية إلى بؤرة عدم تسامح واسعة النطاق. قد تم بالفعل تقديم بعض الأدلة من الولايات المتحدة. والمستقبل ينتظرنا بالكثير.

حتى الآن، طورت إطار عمل للبحث في تأثير تزوير التفضيل. بادئًا باستقصاء تزوير التفضيل نفسه، واصلت بعدها لفحص العملية الاجتماعية حيث يخلق أفراد المجتمع معًا الضغوط التي تشكل الرأي العلني. لقد أوضحت احتمالية وجود العديد من الآراء العلنية القائمة على الاكتفاء الذاتي، وأن لا حاجة إلى كون الرأي المتبنى منها الأقرب إلى الرأي الخفي الأساسي. أظهر هذا الفصل أن التفاوتات بين الرأي العلني والخفي لا تقتصر على الأنظمة

غير الديمقراطية. ينتقل الكتاب الآن إلى الآثار طويلة المدى لتزوير التفضيلات. والفصول القادمة ستدرس آثاره في وتيرة التغيير الاجتماعي واتجاهه وفي خلق المعرفة وتدميرها.

الجزء الثاني

تثبيط التغيير

الفصل السادس

المحافظة الجمعية

تتبنى المجتمعات بشكل روتيني قوانين، وتشريعات، وسياسات يمكنها الاحتفاظ بها إلى أجل مسمى. ولأجل ذلك، ففي أي وقت كان، يتضمن النظام الاجتماعي العديد من القرارات الموروثة من الماضي. وينطبق هذا التوصيف على كل من المجتمعات التي تعد خاملةً، والتي تعتبر استثنائيةً في ديناميكيتها. بل ينطبق حتى على المجتمعات التي تدعو لمفهوم «الثورة الدائمة». لا يترك أي مجتمع كل ترتيباته الاجتماعية مفتوحةً للتغيير.[1]

تعكس بعض الاستمراريات الاجتماعية المشهودة حقيقة أن مقياس الاستقرار الاجتماعي لا غنى عنه. لو كان النظام الاجتماعي شديد الميوعة، بحيث يمكن تغيير أي قرار أو اتفاق على الفور، فسيعيش الناس حالة عدم يقين كبيرة تجاه المستقبل، وستتأثر حوافزهم للتعلم، والابتكار، والاستثمار. وتساعد بعض الاستمراريات في حماية مرجوات ضرورية، ولذلك، يُسمح بها، إن لم يكن يُسعى لتحقيقها عمدًا. لنأخذ القانون الذي يحدد للرئيس الأمريكي أربع سنوات في الحكم. فعلى الرغم من أن هذا القانون يصعب إقالة الرئيس الذي يثبت عدم كفاءته، إلا أنه يقدر للحماية التي يوفرها للمرجوات الخاصة بالحكومة الأمريكية.

تظهر استمراريات أخرى من العقبات التي تعوق تطبيق التغيير. يتكون أحد المعوقات، المبحوث فيه في كتاب ألبرت هيرشمان *خروج بريطانيا، والصوت، والولاء* من القرارات الفردية «بالخروج»: تستمر العناصر المهددة للوضع الراهن إذ يختار الأشخاص القادرون على إحداث الفارق التخلي عن مجموعة صنع القرار ذات الصلة.[2] وتكمن آلية أخرى شبيهة في قلب كتاب مانكور أولسون عن أنماط النمو الاقتصادي، *صعود وهبوط*

الأمم: تواظب الخيارات غير الشعبية لأن الكثرة التي تؤيد التغيير أقل تنظيمًا من القلة المعارضة له.[3]

وهنا أجادل بأن تزييف التفضيلات سبب مكمل، ولكنه أكثر بدائيةً، لاستمرار الخيارات الاجتماعية غير المرغوبة. إن الخروج عند هيرشمان شكلٌ من أشكال التماهي العلني مع التغيير، مثله مثل «صوته»، الذي يعرفه بأنه احتجاج صريح. وغالبًا ما يكون تزييف التفضيلات أرخص من الهروب، وهو يتجنب المخاطر الكامنة في الاحتجاج العلني. لذلك، في كثير من الأحيان، يكون هو الاستجابة الأولية لمن ضاقوا بالوضع الراهن. أما بالنسبة لنظرية أولسون، فهي تطرح معارضةً محتملةً يمكن تحديدها للوضع الراهن، ومع ذلك فإن تزييف التفضيلات قد يجعل الجميع، بمن فيهم الذين يدعمون التغيير بشكل خاص، يستخفون بقيمة عدم الرضى الشعبي. مثل هذه المعلومات المضللة عقبة أساسية أمام التغيير أكثر من نقاط الضعف التنظيمية للمصلحين المعروفين أصلًا. فهي تحجب، بل تخفي، كلًا من الرغبة بالإصلاح وإمكانيته.

كما في الآليات التي درسها أولسون وهيرشمان، تشكل الآلية الموصوفة أدناه وسيلة *محافظة جمعية*، لتمييزها عن *المحافظة الشخصية*. تتضمن المحافظة الجمعية مقاومةً للتغير من جهة المجتمع؛ بينما المحافظة الفردية توجه مضاد للإصلاح من جهة الأفراد. وليست الأخيرة شرطًا للسابقة. قد يظهر مجتمع ما تعلقًا محافظًا بالوضع الراهن حتى لو لم يكن أي من أفراده متآلفًا مع الوضع الراهن كما هو.

يركز هذا الفصل على استكشاف آلية عامة، بناءً على الأفكار التي قدمت في الفصل 4. الأمثلة الملموسة تقدم بحدها الأدنى، لأن الفصول الثلاثة القادمة تعرض دراسات حالات مفصلة.

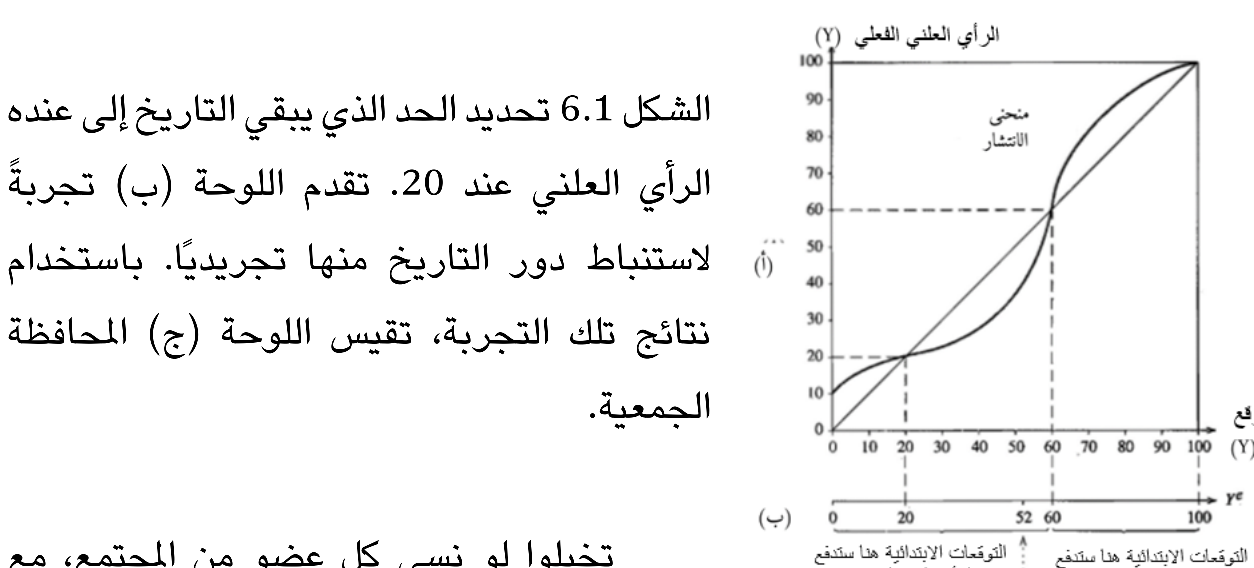
دور التاريخ في استمرار الرأي العلني

لنعد إلى الساحة السياسية الممثلة في اللوحة العلوية من الشكل 4.5، ويعاد تمثيلها هنا في اللوحة (أ) من الشكل 6.1. تذكروا أن لدينا جماعتي ضغط تحاولان سحب الرأي العلني باتجاه 0 وباتجاه 100. يسجل منحنى الانتشار على شكل S، لكل توقع ممكن للرأي العلني الوسطي، النسبة المئوية من المجتمع التي ستدعم فعليًا الموقف 100. ويقطع القطر من الأعلى عند قيمتين للرأي العلني، وهذا التقاطع يمثل حالة التوازن المستقر. تسحب التوقعات الأدنى من 60 الرأي العلني نحو 20، والأعلى من 60 تدفعه نحو 100.

عند أي توازن محدد، يكون الرأي العلني ذاتي التوليد لأن الجميع، فترةً تلو الفترة، يتخذ الخيارات نفسها. وليس هذا مؤشرًا على المحافظة الشخصية. يظهر السلوك الفردي استمرارًا لأن التوقعات والتحققات السابقة للرأي العلني تحكم الحوافز الحالية للسمعة، لا لأن شخصًا ما أو مجموعةً ما يعلق أو تعلق أهميةً خاصةً على الوضع الراهن. في التوازن، يتطابق الرأي العلني المتوقع مع أحدث تحقق. ويفكر الفرد كما يلي: «توقعت بالأمس أن يعبر 20 بالمئة من المجتمع عن تفضيلهم 100 والبقية عن تفضيلهم 0. تحققت توقعاتي. على الأرجح أن تصلح القسمة نفسها اليوم، لذا يجب ألا أغير تفضيلي العام». وهذه الطريقة بالتفكير تترك التفضيلات العلنية الفردية، وبالتالي الرأي العلني، بدون تغيير.

باختصار، يظهر الرأي العلني استمرارًا لأن تحققه في الماضي القريب المباشر يشكل توقعاته الحالية. لو اختلف الماضي القريب، لشكل الأفراد توقعات أخرى، ولربما اختلفت اختياراتهم. ولا يعني هذا أن *مغناطيسية التاريخ القريب* هي العامل الوحيد في استمرار الرأي العلني. فمن العوامل الأخرى ذات الصلة *مغناطيسية التوازن السائد* – أي قدرة التوازن الحالي على إعادة تشكيل توقعات الرأي العلني على شاكلته نفسه. حتى لو نُسي التاريخ، يمكن للتوازن نفسه أن يتشكل ثم يستمر حتى أجل غير مسمى.

للتمييز بين العاملين وتثقيلهما، من المفيد إجراء تجربة فكرية سريعة يتخذ فيها الأفراد خيارات معبرة *بدون* الاسترشاد بالتاريخ. بمقارنة النتيجة التجريبية مع النتيجة الحاصلة عندما يستخدم الأفراد معلومات تاريخية، سيمكننا أن نعرف أثر الرأي العلني الماضي، وأن نكممه حتى، على الرأي العلني الحالي. ستضبط التجربة دور تزييف التفضيلات كعائق للتغيير بشكل دقيق. وستمهد أيضًا الأرضية لحجتي اللاحقة بأن تزييف التفضيلات ينتج تحولات تؤدي إلى الاستقرار السياسي في الرأي الخفي.



الشكل 6.1 تحديد الحد الذي يبقي التاريخ إلى عنده الرأي العلني عند 20. تقدم اللوحة (ب) تجربةً لاستنباط دور التاريخ منها تجريديًا. باستخدام نتائج تلك التجربة، تقيس اللوحة (ج) المحافظة الجمعية.

تخيلوا لو نسي كل عضو من المجتمع، مع استقرار الرأي العلني عند 20، فجأةً كل التوقعات الماضية وتحققات الرأي العلني. قبل فقدان الذاكرة، كانت توقعات الناس ذاتية التحقيق وبالتالي ذاتية التوليد. الآن وبعد أن أفرغت ذواكرهم، لم يعد لديهم سبب للتمسك بأي توقع محدد. فإذا عاملوا كل تحققات الرأي العلني على أنها متساوية الرجحان،[4] فسيكون هناك احتمال مقداره 60 بالمئة بأن تشكل توقعًا دون 60، وفي هذه الحالة سيستقر الرأي العلني عند 20، كما تشير له اللوحة (ب) في الشكل 6.1. وهناك احتمال بنسبة 40 بالمئة بأن تشكل توقعًا فوق 60، وفي هذه الحالة سيذهب الرأي العلني إلى 100. إذا كررت هذه التجربة العديد من المرات، فأين *بالمتوسط* سيكون الرأي العام؟

تتطلب الإجابة تثقيل النتيجتين المحتملتين باحتمال كل منهما: (60 بالمئة × 20) + (40 بالمئة × 100) = 52.

لننتقل الآن إلى اللوحة (ج)، حيث يستخدم هذا الحساب لتكميم دور التاريخ في إبقاء الرأي العلني عند 20. إذا ظل منحنى الانتشار ثابتًا بعد تحقيق التوازن، فسيظل الرأي العلني عند 20 إلى أجل غير مسمى. وفي أي فترة لاحقة، سيذكر الناس أن توقعهم السابق كان ذاتي التحقيق، وستبقي قراراتهم اللاحقة الرأي العلني دون أن يمس. أي أن الرأي العلني، فترةً تلو فترة، سيكون 20. وكما تشير اللوحة (ج)، فإن توازن 20 يختلف بمقدار 32 وحدة عن التحقق الوسطي للرأي العلني عند فرض شرط فقدان الذاكرة. ولأن الرأي العلني يمكن أن يأخذ قيمًا بين 0 و100، فإن هذه المسافة توافق 32 بالمئة من المجال الكامل للرأي العلني.

يقدم رقم 32 بالمئة قياسًا للمحافظة الجمعية – أي مقياسًا لقبضة التاريخ.[5] ويشير إلى أن الرأي العلني يدين بنسبة 32 بالمئة من استمراره إلى مغناطيسية التاريخ الحديث، ونسبة 68 بالمئة المتبقية إلى مغناطيسية التوازن السائد. إن مصدر المغناطيسية الأخيرة هو أن التوقعات الابتدائية دون 60 تنتج، أيًا تكن محتويات ذواكر الناس، انزياحات باتجاه 20.

حدود مقياس المحافظة الجمعية الذي قدمته للتو من 0 إلى 100 بالمئة. وعند أي رأي عام محقق، كلما ارتفعت درجة المحافظة الجمعية، يزداد مقدار مرجعية استمرارها إلى التاريخ.

ولإتمام التمرين، سأكمم الآن المحافظة الجمعية المتأصلة في التوازن المستقر الآخر في الشكل 6.1. دون فقدان الذاكرة، يظل الرأي العلني عند 100 إلى أجل غير مسمى. ولكن مع فقدان الذاكرة، يذهب الرأي العلني، لأسباب سبق بيانها، بالمتوسط إلى 52. الفرق بين الرقمين هو 100 – 52 = 48. وبالمنطق الذي استنتجناه سابقًا، فإن درجة المحافظة الجمعية المتأصلة في استمرار الرأي العلني هي 48 بالمئة. وهناك سببان لكون درجة المحافظة الجمعية أعلى في هذه الحالة من سابقتها. أولًا، 100 أبعد عن 52 من بعد 20 عن

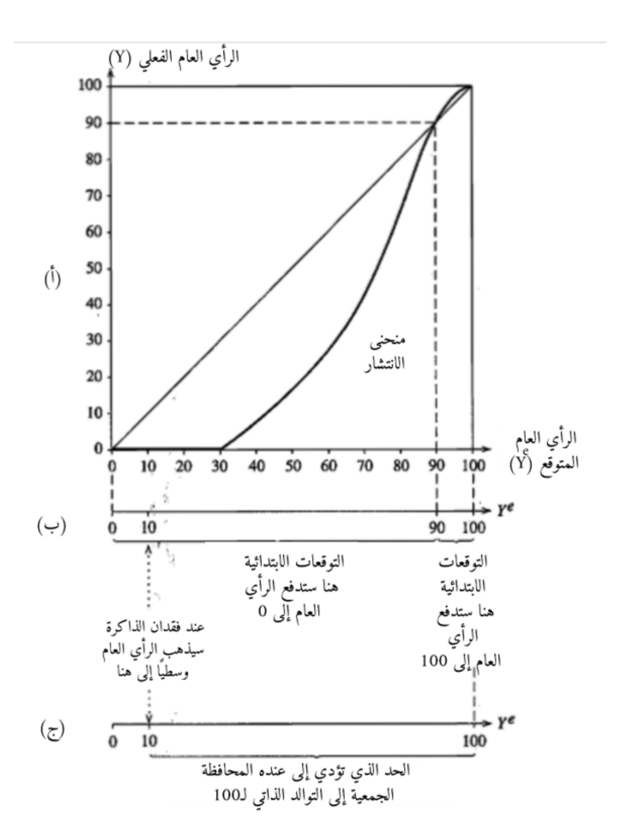
52. وهذا يعني ضمنًا أن ذواكر الناس عن الرأي العلني تملك تأثيرًا أكبر على خياراتهم للتفضيل العلني. وثانيًا، فإن 100 تجذب مجالًا أضيق من التوقعات مما تجذبه 20، ما يعني ضمنًا أنه في غياب التاريخ تكون احتمالات اختيارها أقل نسبيًا.

أظهر الفصل 4 أنه في وجود عدة توازنات قد تحدد أحداث صغيرة أي توازن يجري اختياره. تقول وجهة نظر جديدة أن الأحداث الصغيرة المسؤولة عن تحقيق توازن ما بعينه لا يلغى أثرها بفعل المتوسطات مع مرور الزمن. وبالضبط لأن التاريخ يساهم *بالفعل* في استمرار الرأي العلني، فما أن يزيح حدث ما الرأي العلني تجاه توازن ما أو آخر، لا يلغى أثره بالضرورة بالأحداث اللاحقة. افترضوا أن شيئًا ما، بعد استقرار الرأي العلني عند 20، يخلص انطباعًا بأن الرأي العلني قفز إلى 30. وفقًا للشكل 6.1، فإن تحولًا في التوقعات كهذا سيحفز تعديلات عكسية تجاه 20. لذا فسيكون الاضطراب ذاتي التصحيح، ولذلك فستحتفظ الأحداث المسؤولة عن تحقيق التوازن أثرها إلى أجل غير مسمى.[6]

الرأي العلني المستقر في وجه الرأي الخفي المتغير

حتى الآن لم نقل شيئًا عن التغيرات في التفضيلات الخفية. سندرس محددات هذه التغييرات فيما بعد. ما يحتاج استدراكًا هنا هو نكتة قدمنا لها في الفصل 4: التحولات في التفضيلات الخفية تغير العتبات الفردية و، بالتالي، منحنى انتشار المجتمع.

مع استقرار الرأي العلني عند 100، فلينتقل الرأي الخفي بشكل دراماتيكي نحو 0. فسيتحرك منحنى الانتشار بذلك نحو الأسفل، كما هو مبين في اللوحة (أ) في الشكل 6.2. ما يزال هناك توازنان مستقران. ولكن الأدنى منهما هبط من 20 إلى 0، وازدادت مغناطيسيته. في هذه الحالة، كما تشير اللوحة (ب)، سيقود أي توقع حتى 90 الرأي العلني الوسطي نحو 0. ولكن الرأي العلني نفسه لن يتحرك بالضرورة، إذ يظل الرأي العلني المحقق، وقيمته 100، محققًا للتوازن.



الشكل 6.2، مع كون الرأي العلني عند 100، ينحاز الرأي الخفي نحو 0، ما يدفع منحنى الانتشار إلى الأسفل. ويبقى الرأي العلني عند 100، وذلك تحت تأثير التاريخ إلى حد كبير.

إذا صادف أن تغير الرأي العلني المتوقع، فقد يكون هناك بعض الانشقاقات. ولكن المنشقين سرعان ما سيعودون إلى الجماعة طالما بقي الرأي العلني المتوقع فوق 90. فقط إذا ظهر اعتقاد بأن أكثر من 10 بالمئة قد انشقوا أصلًا سيتحول عدد كافٍ من الناس فعليًا لتفعيل موجة انحدار باتجاه الأسفل نحو التوازن الجديد. ولكن تشكيل اعتقاد من هذا النوع قد يحجب حتى أجل غير مسمى، لأن الأفراد يفضلون ألا يكونوا أول من يتحدى الوضع الراهن. فتحت حوافز السمعة السائدة، لن يتحول الناس خوفًا من عدم تحول الآخرين، والآخرون لن يفعلوا خوفًا من عدم تحول *الأولين*.

لذا فقد يكون للرأي العلني حياة أطول من الظروف التي أنشأته. عندما تجعل ظروف جديدة قرارًا كان شعبيًا يومًا يبدو وكأنه كان خطأً، أو عندما تصبح بنية كانت تؤدي وظيفتها فيما سبق عاطلةً بشكل جلي، فإن الرأي العلني لن يتأقلم بالضرورة. وهذا الانصياع المجمد في مواجهة تزايد المعارضة الخفية يعني ضمنًا ازدياد المحافظة الجمعية، كما يتضح من التجربة المبتكرة أعلاه. وفي ظل سيناريو فقدان الذاكرة، يذهب الرأي العلني في المتوسط إلى (90 بالمئة × 0) + (10 بالمئة × 100) = 10. أما دون فقدان الذاكرة، فيظل الرأي العلني عند 100. الفرق بين الرقمين، فيما يخص مجال الرأي العلني، 90 بالمئة. وهذا يفوق رقم 48 بالمئة الذي وجدناه للتوازن الأعلى في الشكل 6.1. وهناك سببان لكون درجة

المحافظة الجمعية الآن أعلى. أولاً، بديل الوضع الراهن أقل نسبيًا: 0، في مقابل 20. وثانيًا، مجال أعرض نسبيًا للتوقعات يبعد الرأي العلني عن 100.

أظهرت هذه التمارين أن مساهمات التاريخ لاستمرار الرأي العلني قد تختلف. ولكن في كل حالة كان التاريخ فيها مهمًا، كان السبب نفسه. يحافظ الأفراد على الرأي العلني المحقق في محاولة للتحلي بالحصافة – وذلك في محاولة اختيار تفضيلاتهم العلنية على أساس حوافز السمعة المستمدة من تاريخ الرأي العلني، ولو بشكل جزئي على الأقل.

دوامة الحصافة

في تعليق خفيف الظل على الأكاديميا، اقترح فرانسيس كورنفورد مرةً أن «لا شيء يُفعل أبدًا حتى يقتنع كل فرد بأنه يجب أن يفعل، وبعد أن يقتنع لفترة طويلة إلى درجة أن الوقت حان لفعل شيء آخر».[7] الآلية التي نوقشت للتو سبب محتمل لفشل تجسد التغييرات المرغوبة من قبل الكثيرين على أرض الواقع. عندما يخفي عدد كبير من الناس شكوكهم تجاه الوضع الراهن، فقد يعتبر الأفراد أنهم متفردون في خيبات أملهم. وقد يعتقدون أنهم على شقاق مع بقية المجتمع وبالتالي أن صدقهم لن يجلب سوى المشاكل. وعن طريق تزييف التفضيلات، قد يبقون على بنىً كان يمكنهم، لو عملوا معًا، أن يغيروها بسهولة.

قد يكون الشقاق المتصور شقاقًا زائفًا، بالطبع، لا شقاقًا حقيقيًا قائمًا على خلاف أصيل. يذكر جيري هارفي في هذا الشأن أن المنظمات تعاني من عدم قدرتها على إدارة خلافاتها الداخلية أقل مما تعانيه من فشلها في إدارة توافقاتها.[8] وتنطبق ملاحظاته أيضًا على جموع أكبر بكثير. إذ يمكن لأمم بأسرها أن تعذب نفسها بفشلها في إدراك توافقاتها الواسعة على الإصلاح والعمل وفقًا لها.

وقد وصفت العملية التي يحافظ فيها الإصلاحيون القادرون على إحداث التغيير على الوضع الراهن بشكل مشترك بأنها «دوامة الصمت»[9]. ويجسد هذا المفهوم الدور الحاسم للترابطات المتشابكة بين القرارات الفردية. ومع ذلك، فهي غير كافية، إن لم تكن مضللةً.

ففي السياقات الفعلية، لا ينزلق الأشخاص المترددون في الإعلان عن خيبات أملهم في الصمت فحسب. فلو توقفوا جميعًا عن الكلام، سينتهي بهم المطاف إلى كشف تفضيلاتهم الخفية. بل ليجعلوا جهودهم في تزييف التفضيلات مقنعةً، يميلون لأخذ خطوات ليؤكدوا دعمهم للوضع الراهن – كما يحدث عندما توقع مواطنة سوفييتية مناهضة للشيوعية رسالةً تدين منشقًا يعجبها. قد تؤدي أعمال التأكيد الحصيفة على المستوى الشخصي من هذا النوع إلى جهل تعددي واسع النطاق فيما يخص الرأي الخفي. لذلك فإن مصطلح دوامة الحصافة هو البديل الأفضل عن دوامة الصمت. فهو يستوعب الفكرة القائلة بأن الأفراد يمكن أن يتجاوزوا حدود الرقابة الذاتية في محاولتهم للهروب من دفع ثمن الصدق المكلف.

المحافظة الجمعية عبر الأجيال

في الرسوم أعلاه كان عدد السكان ثابتًا. ولكن في الحقيقة العملية تجدد المجتمعات أنفسها من خلال الولادات والوفيات. وقد تختلف المجموعات الجديدة عن سابقتها فيما يخص تفضيلاتهم الشخصية. ولرؤية مضامين ذلك على المحافظة، لنعد التفكير في شكلي هذا الفصل، ولنفكر بالتحول المرسوم في منحنى الانتشار على أنه ناتج عن استبدال جيل جديد ذي تفضيلات خفية أدنى عمومًا بالجيل القديم. وفقًا للشكل 6.2، إذا بدأ الجيل الجديد عملية الاختيار الجمعي من الصفر، فإن الرأي العلني سيذهب إلى 0 باحتمال 90 بالمئة وإلى 100 باحتمال 10 بالمئة فقط.

ولكن، في الممارسة العملية، لا يتمتع أي جيل برفاهية إعادة بدء العملية السياسية. بل يدخل أفراده ميدان السياسة في أوقات مختلفة، ويواجه كل منهم مجموعة قضايا كان الرأي العلني تجاهها قد تشكل بالفعل. تخيلوا، إذن، أن أفراد الجيل الجديد جميعهم وصلوا بعد أن استقر الرأي العلني عند 100. فسيشكلون منحنى الانتشار الموجود في الشكل 6.2. سيجد كل منهم أن الأفضل له شخصيًا دعم 100، حتى لو أراد العديد منهم دعم 0. وفي هذه العملية، سيعيدون تشكيل الرأي العلني الذي وصل إليه سابقوهم.

هناك درسان إضافيان هنا. أولًا، قد يستمر جيل بالتأثير على الرأي العلني لوقت طويل بعد انقضاء أيامه. وثانيًا، قد يحمل رأي عام محقق إلى المستقبل بواسطة أجيال لم تكن مسؤولةً عن بدايته.

المحافظة، التقليدية، الاستمرار، الجمود

كما في التغيير، فإن غياب التغيير أيضًا شائع بشدة إلى درجة أن مصطلحات عديدة وضعت لتصف معانيه. ولكن يكثر أن تستخدم هذه المصطلحات بشكل غير دقيق، وغالبًا ما تكون بأكثر من معنى واحد. وهذا التساهل الاصطلاحي يشكل سببًا ونتيجةً في الوقت نفسه لعدم تقدم تفكيرنا تجاه التطور الاجتماعي. فالخلط المعنوي يؤخر التقدم الفكري. ستحضرنا بضع تعريفات للتهذيبات اللاحقة.

أستخدم مصطلح *المحافظة* للإشارة إلى الارتباط السببي للقرار بالوضع الراهن. أما في الاستخدام اليومي فيشيع ارتباط المصطلح بمبدأ سياسة حرية التصرف وأجندة «اليمين» السياسي. أما هنا، فلا يفترض هذا الارتباط. المجتمع المحافظ هو المجتمع الذي يحافظ، وما يحافظ عليه يعتمد على حيثيات إرثه الاجتماعي. فعندما ينقلب مجتمع على ديكتاتوريته الشيوعية التي حكمته لوقت طويل، يصبح أقل محافظةً، لا أكثر. وقد أقام فريدريك هايك حجةً مماثلةً مرةً عندما هوجم لانتمائه للتيار المحافظ بسبب دعوته للحريات الأساسية. في منشور بعنوان «لماذا لست محافظًا»، لاحظ أن سياسة تدخل الدولة، صلب ما ينتقد عليه في أعماله الجدلية، هي العلامة المميزة للحكومة الحديثة. وينتج عن ذلك، كما أتبع، أن نعت المحافظ أجدر بمنتقديه.[10]

وكما هو حال المحافظة، فإن *التقليدية* تستلزم علاقةً سببية. ولكن هناك فرقًا: فالمحافظة تحمل معنى التعلق بالوضع الراهن، أي الالتزام بتقاليد *أي* بنية اجتماعية يعتقد أنها موجودة. أما التقليدية فلا تستلزم المحافظة، لأن غرض التعلق قد يكون بنيةً لم تعد موجودة. في الواقع، قد تكون بنيةً فقط تُصور أنها وجدت. عندما تحظر باكستان الفائدة

في جهد منها لإعادة تأسيس العلاقات الاقتصادية التي يعتقد أنها كانت قائمةً بين أوائل المسلمين في شبه الجزيرة العربية في القرن السابع، فإنها تكون تقليديةً لا محافظةً. فهي لا تحاول المحافظة على مؤسسة موجودة، بل تحاول إعادة إحياء مؤسسة يفترض أنها كانت موجودة في الماضي البعيد.

استخدمت مصطلحي *الاتصال* و*الاستمرارية* بمعنى وصفي بالكامل للإشارة إلى الوجود غير المنقطع. ووفقًا لذلك، فإن جملة «كانت الانتخابات ميزةً مستمرةً للسياسة البريطانية» لا تمثل أكثر من ملاحظة. وهناك مصطلحات أخرى تصف الانقطاع عن الماضي. وهي تشمل *التغيير*، و*الانزياح*، و*التأقلم*، و*التحول*، و*الإصلاح*، و*الثورة*. وآخر مصطلحين ينضويان على معلومات عن حجم التغيير وسرعته.

ومن المصطلحات التي لم يتسنَ لي استخدامها بعد، *الجمود*، وهو يحمل أهميةً مقارنة: فهو ينضوي على بطء التغيير أو عدم اكتماله، نسبةً إلى معيار ما. وأن تصف مجتمعًا بأنه جامد أي أن تدعي أنه كان ليتغير أكثر لو خضع لظروف مثالية أو عادية، أو أنه يتغير بشكل أبطأ من المجتمعات الأخرى. ويحيط مصطلح *المرونة* بالمعنى المضاد.

ولنرى كيف تكمل المصطلحات الآنفة بعضها بعضًا، لنأخذ الرسم التوضيحي التالي. يستورد البلدان (أ) و(ب) ضوابط لحماية صناعاتهما المحلية. والإضعاف الناتج للضغوط التنافسية يزيد من عدم كفاءة صناعاتهما. تستجيب (أ) بأن تزيل الضوابط، ولكن (ب) تستمر على ضوابطها لفترة أطول. بالتعريف، فإن (ب) تظهر جمودًا بالمقارنة مع (أ). ولكن، دون معلومات إضافية، لا يمكننا أن نقول شيئًا عن السببية. فقد يكون الأمر أن ضوابط (ب) تتمتع بالدعم الكامل للرأي الخفي وأن الإبقاء عليها لا يعكس التعلق بالوضع الراهن بذاته. في هذه الحالة فإن استمرار ضوابط (ب) لن يعد من مظاهر المحافظة.

يجدر الإقرار بأن المفهوم الحالي للمحافظة يعتمد فقط على تفضيلات وخيارات صانع القرار ذي الصلة. ولا تدخل تفضيلات الغرباء في الصورة. لو كانت (ب) تظهر محافظةً، فلن يكون لذلك أي صلة بتفضيلات الأشخاص المنتمين لمجتمعات أخرى.

استمرار عدم الكفاءة

في أجزاء معينة من العلوم الاجتماعية، يعتبر استمرار بنية اجتماعية ما دليلًا بديهيًا على «كفاءتها». وباستخدام المصطلح بالمعنى الذي وضعه باريتو، فإن مصطلح *الكفاءة* يشير إلى انعدام فرص إفادة مجموعة جزئية من المجتمع دون إيذاء مجموعة أخرى.[11] يقيم المحللون الذين يساوون بين الاستمرار والكفاءة حجتهم على ادعاءين. عندما تكون بنية غير محققة للكفاءة، وفق قولهم، نادرًا ما يظل ذلك سرًا. ووجود أدلة على عدم الكفاءة يؤدي إلى تغييرات سريعة في الخيارات الفردية التي تؤدي إلى استدامته.[12] بتعبير آخر، كل قرار يستحق اتخاذه يتخذ دونما تأخير؛ ولا تظل فرصة للتحسن الاجتماعي وقتًا طويلًا دونما استغلال.

وليس هذا التفاؤل جديدًا ولا محصورًا بالدارسين. إذ يجد له أصداءً في الخطاب في مبادئ مثل «الحق سينتصر» و«انتصار الشر لا يدوم طويلًا». وقد عرف مسلمو العصور الوسطى الفكرة بمقولة نسبت إلى النبي محمد: «لا تجتمع أمتي على ضلالة».[13] ومن جهتهم، أشاد الأوروبيون بالمثل القائل «*Vox populi vox Dei* » – أي صوت الشعب هو صوت الله.[14] ولكن ادعاء الكفاءة الضمني في هذه الأمثال لم يحظَ قط بإجماع القبول. إذ تحمل بعض الأمثال القديمة تشاؤمًا تجاه حكمة القرارات الجمعية. ومنها « *Vox populi vox diabloi* » –أي صوت الشعب هو صوت الشيطان– و«*Vox populi vox stultorum* » – أي صوت الشعب هو صوت الحماقة.[15]

ولا يقترح النموذج المدروس هنا أن الرأي العلني –صوت الشعب– يولد عدم الكفاءة بالضرورة. ففي وجود عدة نتائج مجدية قد يكون التوازن المختار فعلًا توازنًا لا بديل مفضلًا اجتماعيًا له. ولكن لا شيء يمنع اختيار توازن دون المثالي، وقد يحتمل عدم الكفاءة المحقق الدوام حتى أجل غير مسمى. ومن بين التوازنين المستقرين في الشكل 6.2، قد ينتج التوازن الذي عند 0 نتيجةً مفضلةً اجتماعيةً على بديلتها. بالتأكيد، قد يكون الحال أن الأفراد الذين

يفضلون 0 قد يعوضون الجميع ويظلون في المقدمة. ولكن حتى تحت هذا الشرط، يمكن أن تظل 100 توازنًا حتى أجل غير مسمى.

بالمبدأ، قد يتمكن خيار غير كفوء من الاستدامة بسبب عجز الناس في السعي وراء مصالحهم الشخصية – كأن يكون العجز، مثلًا، نتيجة قيود مؤسسية. ولكن، أظهر هذا الفصل أن سبب استدامة عدم الكفاءة قد يكون أيضًا *إتقان* الناس للسعي وراء مصالحهم. عندما يكون عدم الكفاءة مدعومًا بتزييف للتفضيلات، فإن مصدر المشكلة لا يكون عدم قدرة تعظيم المنفعة الشخصية. بل قدرة الفرد على تلبية حاجاته. النكتة أنه عندما تجمع العديد من الجهود الفردية الموجهة لخدمة الذات لتشكيل رأي علني، فإن المنافع الفردية الناتجة قد لا ترقى لمستوى إمكاناتها الكامنة. وسيستفاض في هذا الموضوع في الفصل 17.

إذا كان أحد أهداف الأبحاث الدراسية إيجاد علاقات سببية بين المتغيرات التي قد تبدو دونها غير مرتبطة، فإن من أهدافها الأخرى تأكيد أن الروابط المعروفة تظهر في سياقات زمنية، وجغرافية، ووظيفية متنوعة. وبهذه الروح، سأستعرض الآن، من خلال ثلاث دراسات حالات تظهر كل واحدة منها في فصل خاص، عمومية النظرية التي رسمتها.

الفصل السابع

مُعاندة الشيوعية

وصلت الأحزاب الشيوعية إلى السلطة في روسيا، وبعد ذلك في أوروبا الشرقية وغيرها من الدول، ووعدت بأن «الاشتراكية العلمية» ستؤدي دورًا رياديًا يؤدي إلى أبعاد جديدة من الحرية، وأنها ستقضي على الاستغلال، وتمنح السلطة السياسية للجماهير، وترفع مستويات المعيشة إلى مستويات غير مسبوقة — إنما في غضون ذلك راح كيان الدولة يتلاشى. لم تُترجم تلك الوعود على أرض الواقع. إذ في ظلّ حُكم تلك الأحزاب، أصبحت الشيوعية رمزًا للقمع، والرقابة، والتسلّط العسكري، والتعقيدات الإدارية، والتخلف الاقتصادي.

دفعت إخفاقات الشيوعية عددًا من مواطني الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية إلى انتقاد السياسات والمؤسسات الرسمية. وعبّر أولئك المنشقون، وهو الاسم الذي عُرِفوا به في الغرب، عن إحباطهم من خلال المنشورات السرية التي تولّوا نشرها بأنفسهم (*ساميزدات*) والكتابات المنشورة في الخارج (*تاميزدات*)[1]. بالنظر إلى الفجوة بين خطابات الشيوعية وإنجازاتها في الواقع، يمكن للمرء بسهولةٍ تفهّم وجود معارَضة لها. إنما ما يصعُب تفهّمه هو ندرة وجود المعارضة على نطاق أوسع قبل انهيار احتكار الحزب الشيوعي للسياسة في عام 1989.

والانتفاضات التي قُمعت في السنوات قبل عام 1989 –وخصوصًا في برلين الشرقية في عام 1953، وهنغاريا في عام 1956، وتشيكوسلوفاكيا في عام 1968– ليست سوى استثناءاتٍ تثبت القاعدة. فعلى مدار عقود طويلة، أظهر معظم أبناء المجتمعات الشيوعية تسامحًا ملحوظًا مع الاستبداد وغياب الكفاءة. فقد ظلوا مُذعنين مستسلمين للأوضاع الراهنة، بل ومؤيدين لها في الظاهر.

تُعزى هذه الاستكانة بجزءٍ منها إلى العقوبات التي كالتها المؤسسة الشيوعية لمعارضيها. ففي ذروة حُكم الشيوعية، تعرّض أولئك الذين ينتقدون القيادة السياسية أو يؤيدون الإصلاح للمضايقة، وتخفيض الرتبة، والسَجن.

ولحقت بالملايين ممّن اشتُبه بكونهم معارضين أهوالٌ أسوأ من ذلك.

يُذكر منها معسكرات العمل القسري المذكورة في رواية *أرخبيل غولاغ*، والمحاكمات الصورية التي عقدها ستالين، وعمليات التصفية التي نفذها زعماءٌ ظلمة بحجة الحتمية التاريخية. أعلن أحد منظري الشيوعية قائلًا: «لا يمكننا أن نكون على صوابٍ إلا مع الحزب وفي صفّه»، «لأن التاريخ لم يُنتِج سبيلًا آخر ليكون المرء على الحق»[2]. وقد أفضت هذه العقلية إلى تبرير الجرائم الفظيعة بحقّ المخالفين.

مصادر استقرار النظام الشيوعي

ومع ذلك، فإن القوة الغاشمة لم تكن سوى وجه واحد من أوجه معاندة الشيوعية.

عزّز النظام وأدوات العنف التي وظّفها من نفسه باستشراء ثقافة الكذب. فعادةً ما احتفى الأفراد بمتحدثين لا يحبونهم، وانضموا إلى منظمات عارضوا رسالتها، وقاطعوا المعارضين الذين احترموهم، ونفّذوا الأوامر التي اعتبروها سخيفة، أو مُجحِفةً، أو همجية، وغير ذلك من مظاهر التأييد أو المتابعة. في أوائل عام 1970، كتب ألكسندر سولجنيتسين ما يلي: «لقد أُدمجت الكذبة في نظام الدولة باعتبارها الرابط الحيوي الذي يُبقي كل شيءٍ مترابطًا، مع وجود مليارات وسائل التثبيت الصغيرة، والتي تكبّل العشرات منها كل إنسان».[3] ثم تساءل قائلًا: «ما معنى *ألا تكذب*؟» إنه يعني «*ألّا تقول ما لا تفكر فيه*، ويشمل هذا ألّا تهمس، ولا تتكلم، ولا ترفع يدك، ولا تُدلي بصوتك، ولا تتظاهر بالابتسام، ولا تفرض حضورك، ولا تتخذ موقفًا، ولا تهلل».[4]

في مقال بعنوان «قوة المستضعفين» نُشر سرًا في عام 1979، تحدث فاتسلاف هافيل عن بائع خضروات يضع في نافذة المحلّ، بين أكداس البصل والجزر، شعار «يا عمال العالم، اتحدوا!» وتساءل هافيل، ما هو دافع بائع الخضار؟

هل هو متحمس حقًا لفكرة اتحاد عمال العالم؟ وهل دفعت به الحماسة المفرطة لشعورٍ لا يمكن كبتُه لكي يعرّف الزبائن بأفكاره السياسية؟ هل قضى ولو دقيقةً واحدةً في التفكير عن كيفية حدوث مثل هذا الاتحاد، ولو حصل ماذا سيعني ذلك؟

تستحق إجابة هافيل أن تُورَد بكاملها:

لا تفكر الغالبية العظمى من أصحاب المحلات أبدًا في الشعارات التي يضعونها على نوافذ المحلات، بل ولا يستخدمونها للتعبير عن آرائهم الحقيقية. إنمّا جاء هذا الملصق إلى بائع الخضار من الشركة مع البصل والجزر.

ووضعها جميعًا في نافذة العرض بحُكم العُرف المتبّع على هذا النحو منذ سنوات، لأن الجميع يفعل ذلك، ولأن الحال ينبغي أن يكون كذلك. وإذا رفض البائع، سيحدث ما لا يُحمد عقباه. فقد يتعرض للتوبيخ بسبب غياب «الزينة» المناسبة من نافذة المحل؛ وقد يتهمه شخص ما بالخيانة. يضع ذلك البائع الشعارَ لأنه ينبغي على المرء فعل ذلك إذا أراد أن يحيا بسلام.[5]

لا يعرض بائع الخضروات في هذا المثال الشعارَ إياه ليعبرّ عن مثالٍ اشتراكي أعلى، إنما إشارةً إلى استعداده للتوافق مع الوضع السياسي الراهن. لو أن البائع أزال الشعارَ –أو، معاذ الله، استبدَله بشعار «يا عمال العالم، كُلوا البصل والجزر!»– فهو يعرّض نفسه لتهمة التخريب.

إن الحركة الاحترازية من طرف بائع الخضار لها نتيجة غير مقصودة: تعزيز فكرة أن المجتمع يدعم الحزب، على الأقل في العلن. في الواقع، يصبح إذعانُ البائع عاملاً مساهمًا في رغبة غيره من بائعي الخضار بتأييد اتحاد عمال العالم. إضافة إلى ذلك، فإنه يشكّل ضغطًا

على الفلاحين، وعمال المناجم، والفنانين، والكتّاب، والموظفين للاستمرار في فعل وقول الأشياء المتوقعة منهم أيضًا.

غالبًا ما اتخذت الجهود المبذولة لإثبات ولاء الفرد للوضع السياسي الراهن أشكالًا أكثر مأساوية من عرض الشعار الماركسي البالي.

فلْنأخذ حالة آنا أخماتوفا، التي ألفت في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين قصائد شجيّة عن الحب والدين. ولأنها إنسانة حرة، لقيت أخماتوفا أشدّ الاستنكار بوصفها «برجوازية وأرستقراطية»، ومُنعت من النشر، وتعرضت لضائقة مالية. وعندما لم يثنها ذلك عن موقفها، أُلقي القبض على ابنها، وتعرّض للتعذيب، وأُجبر على الاعتراف بأن والدته أمرته باغتيال مسؤول حكومي. فوهنت عزيمتها، وعبرت عن تراجعها عن موقفها بأبيات شعرية:

حيثما حلّ ستالين، حلّت معه الحرية

والسلام وبهاءُ الأرض.[6]

تحمّل عدد لا يحصى من مثقفي الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية العقوبات بسبب رفضهم خطَّ مسيرتهم المهنية بتبنّي مواقف التبرير للشيوعية.

إنما اضطرّ معظم الناجين للإذعان للمطالب المفروضة عليهم. يستذكر الشاعر ألكسندر فات كيف استجاب لحالة الاضطهاد: «تصرفت بجُبن. أدليت بأكاذيب. كنت أعرف أنهم سيقبضون عليّ، وأن [عائلتي] ستلقى الويل. كنت أرتجف من رأسي إلى أخمص قدميّ. نعم، لقد تظاهرت بأنني استعدت إيماني بالشيوعية».[7]

لم تأتِ الضغوط التي مورست على المثقفين من طرف الحزب الشيوعي فحسب. بل اشترك في ممارسة تلك الضغوط مثقفون آخرون، سعيًا منهم للحفاظ على علاقة طيبة مع النظام؛ فامتنعوا عن الدفاع عن زملائهم المدانين بشكل رسمي، بل وشاركوا في تشويه سمعتهم.

انخرط العشرات من الكتاب المشهورين في الحملة التي شُنّت على بوريس باسترناك، المُدْرج على القائمة السوداء لكتابته *الدكتور جيفاغو*، وهي الرواية التي كان سيفخر واحدهم بها لو أنه مَن كتبها. عندما وجّه اتحاد الكتاب إدانةً إلى باسترناك بوصفه عدوًا للاتحاد

السوفييتي، جاء التصويت بالإجماع –رغم أن قلة من الكتاب تعمّدوا الذهاب إلى دورة المياه أثناء الاقتراع المفتوح. أصبح من المعروف الآن أن العديد من المثقفين السوفييت تألّموا في صمت بسبب مشاركتهم، الفعّالة أو السلبية، في حملة اعتبروها مشينةً. تُعتبر مشاركتهم شاهدًا على سطوة الضغوط التي أسهموا جميعًا في خلقها واستدامتها.[8]

في عام 1977، أنشأت مجموعة من المثقفين التشيكوسلوفاكيين رابطةً فضفاضة، حملت اسم الميثاق 77، مكرسة للحقوق الأساسية التي وافقت تشيكوسلوفاكيا على احترامها من خلال توقيعها على اتفاقية هلسنكي للعام 1975. شنّت الحكومة حملة قمعٍ بحقّ الرابطة واعتقلت قادتها.[9] خلال الحملة، شجب الملايين الميثاقَ 77 بإصدار بيانات إدانة، وإرسال رسائل كراهية لتُنشر في الصحف، وقاطعوا الموقعين على الميثاق. تورّط العديد من المواطنين في خيانة الذات، بهدف إقناع النظام بحقيقة ولائهم له.

من المحتمل أن بعض المشاركين في هذه الحملة قد اعتبروا الميثاق 77 منظمة خطيرةً مصمِّمة على تشويه صورة تشيكوسلوفاكيا.

وبالمثل، قد يكون رأيُ بعض نقاد باسترناك أن انشغال الروائي بالحديث عن عيوب بواكير التاريخ السوفييتي أمرٌ يعوزه حسّ المسؤولية. وقد يكون لدى البعض الآخر دوافع أخرى غير الرغبة في إرضاء النظام الشيوعي، كالغيرة أو التنافُس المهني مثلًا. إنمّا مع كلّ ما ذُكر، فقد تنكّر أفراد المجتمعات التي حكمتها الأحزاب الشيوعية لبعضهم البعض حتى في غياب الدوافع الشخصية.

أدرك مواطنو المجتمعات الشيوعية أنه في حال تعرّضهم لغضب السلطات، فلا يمكنهم الاعتماد على الأصدقاء، ولا حتى المقرّبين منهم والذين يتبنّون وجهات نظر مماثلة في السرّ. في عقد الثمانينيات من القرن العشرين والذي اتّسم بالانفتاح النسبيّ في بولندا، لم تتلقّ معلّمة مدرسة انتقدت مديرتها في اجتماع هيئة التدريس أيّ دعم من زملائها. بالرغم من ذلك، تناهى إلى مسمعها فيما بعد أنّهم «في غاية السعادة لأن المديرة سمعت الحقيقة». وفقًا للمعلمة، فلو أنّها قد أعربت عن تلك الانتقادات في وقت سابق، لكانت قد طُردت من المدرسة

تحت سيلٍ من الانتقادات العلنية من زملائها. لربما كانوا سيواصلون دعم موقفها في السرّ، لكن أمام مديرة المدرسة، كانوا سيصرون على ضرورة «تأديبها».[10]

في معرض وصفه لأوضاع الاتحاد السوفييتي تحت حكم ستالين، يذكر لشك كولاكفسكي أن أحد الشروط المشتركة للبقاء تمثّل في الوشاية. إذ حاز الأشخاص على الحقّ في أن يُتركوا وشأنهم والانضمام إلى الطبقة الحاكمة ذات الحظوة عبر التجسس على جيرانهم، وأصدقائهم، وزملائهم في العمل وتدمير حياتهم. وهكذا «أصبحت الجماهير شريكة في الجريمة من أجل تحسين أوضاعهم الشخصية».[11] في وقت لاحق، أصبح هناك 20,000 ضابط شرطة سري تقريبًا و150,000 مخبر يتلقون مرتبات من وزارة الداخلية التشيكوسلوفاكية. بالإضافة إلى ذلك، تجسس مئات الآلاف من الأشخاص بشكل منتظم على معارفهم بدون مقابل. وبشكل إجمالي، عمِل لدى النظام ما يصل إلى نسبة 5% من المواطنين كمخبرين بأجر أو بدون أجر.[12] في ألمانيا الشرقية، وُجد 300,000 شخص يعملون مخبرين للشرطة السرية؛ وفي أي وقتٍ من الأوقات، تجسّس واحد من كل خمسين ألمانيًا شرقيًا مقابل أجر.[13] لكن هذه الأرقام هي أبعد ما تكون عن التحديد الدقيق لمدى التعاون مع النظام. بشكل من الأشكال، شارك الجميع تقريبًا في معاقبة المواطنين المستهدفين.

بالعودة إلى قصة بائع الخضار، يقول هافل «لنفترض أن شيئًا ما في بائع الخضار يدفعه للتهور، فيتوقف عن وضع الشعارات». وأن بائع الخضار «يمتنع عن التصويت في الانتخابات التي يعرف أنها مهزلة»؛ وأنه «يبدأ في التعبير عمّا يفكر فيه بصراحة في الاجتماعات السياسية»؛ بل إنه «يجد القوة في نفسه للتعبير عن التضامن مع أولئك الذين يمُلي عليه ضميره دعمهم». باختصار، إنه «يحاول أن *يعيش على هدي الحقيقة*؟»[14]

فيما يلي العواقب المحتملة:

سيُعفى [بائع الخضار] من منصبه كمدير للمحل ويُنقل للعمل في المستودع. سيتعرض راتبه للتخفيض. وتتبخر آماله في قضاء عطلة في بلغاريا. ستتعرض فُرص حصول أبنائه

على التعليم العالي للخطر. سوف يعرّضه رؤساؤه للمضايقة، وسوف يتساءل عنه زملاؤه في العمل. ومع ذلك، فإن معظم الذين ينفّذون هذه العقوبات لا يطبّقونها وفقًا لأي قناعة داخلية حقيقية، إنما بسبب ضغط الظروف؛ وهي نفس الظروف التي ضغطت فيما مضى على بائع الخضار لوضع الشعارات الرسمية. فهُم يضطهدون بائع الخضار إما لأن ذلك متوقّعٌ منهم، أو لإثبات ولائهم، أو ببساطة باعتبار ذلك جزءًا من الصورة العامة التي ينتمي إليها الوعي بأن هذه هي الطريقة المثلى للتعامل مع هكذا مواقف؛ وأن هذه هي الطريقة التي تسير بها الأمور دائمًا، لا سيّما إذا رغب المرء ألا يضع نفسه في دائرة الشكوك.[15]

تكمن براعة هذه العِبرة التي يسوقها هافيل في قدرتها على تمييز الضغوط التي استلزمت بقاء الأفراد مخلصين لأنظمتهم الاستبدادية غير الكفؤة. حظي القمع الحكومي بقبول المواطنين العاديين. بل في الواقع، اتخذ ذلك القمع من تواطؤهم ركيزة له. من خلال تزوير تفضيلاتهم والاشتراك في تأديب المعارضين، أسهم المواطنون بصورة جماعية في استدامة نظامٍ اعتبره الكثيرون مثيرًا للاشمئزاز. على حد تعبير هافيل نفسه، فإن «خط المواجهة» الحاسمة لم يتمثّل في الحزب مقابل الشعب، ولكن «كل شخص مقابل نفسه»، لأن الجميع كانوا «ضحايا للنظام ومؤيدين له» في الآن نفسه.[16]

وجدت ملاحظة هافل تعبيرًا عمليًا في لافتة عُلّقت، بعد سقوط جدار برلين، فوق المذبح في كنيسة في ألمانيا الشرقية: «أنا قابيل وهابيل».[17] من نافل القول إن الصراع الشخصي المُضمَر متجذّرٌ في التعارُض بين الحاجة إلى تأكيد الذات والحاجة إلى القبول الاجتماعي. في ظل حُكم الشيوعية، كان مواطنو أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي يميلون إلى اختيار حلّ هذا التعارُض لصالح القبول الاجتماعي. ففي تجنبهم خوض المعارك المفتوحة مع أنظمتهم القمعية، أذعنوا للصراع مع أنفسهم بصمت. حقق معظمهم درجةً نسبيةً من الأمان الخارجي، بَيد أن ذلك جاء على حساب السلام الداخلي في ذواتهم.

مِن ثمّ، شكّل الكذب مصدرًا مهمًّا لاستقرار النظام الشيوعي على مدار عقود طويلة. إذ لو لم تعمِد الأنظمة الشيوعية ضمن الكتلة السوفييتية إلى تزييف التفضيل على نطاقٍ واسع،

لَكانت ستواجه معارضة جدّية متواصلةً، ولَافتقرت إلى السلطة اللازمة لمقاومة مدّ الإصلاحات السياسية والاجتماعية.

الخوف، وجهل الأكثرية، والعجز

تعمّد مواطنو الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية تزييف تفضيلاتهم، ومردّ ذلك من جهةٍ للحصول على الفوائد المادية، وخوفًا من العقاب من جهة أخرى.

حتى ستينيات القرن العشرين، ضمّت الأشكال الشائعة للعقاب: الإعدام، والتعذيب، والسجن، وإيذاء أقارب المرء المستهدف.[18] كما أمكَن معاقبة الشخص لارتكابه مخالفاتٍ تافهة، كعدم حضور فعاليةٍ ينظّمها الحزب. يذكر أحد علماء الاجتماع البولنديين مديرَ مؤسسةٍ احتفظ بسجلٍّ لجميع الأشخاص الذين تغيّبوا عن فعالياتٍ نظّمها الحزب، ثم حرمهم من مكافآت العمل.[19] حتى إيماءات الشخص، أو نبرة صوته، أو ربطة العنق التي يختارها أمكَن اعتبارها علاماتٍ على عدم الولاء. وذكر الشاعر تشيسلاف ميلوش أن المرء قد يواجه المتاعب بسبب «ابتسامة تظهر في اللحظة غير المناسبة»، أو «نظرة ليست كما هو مطلوب».[20]

في نسخةٍ صادرةٍ في عام 1949 من مجلة *أوكتابير* السوفييتية وردت التعليمات التالية:

يجب ألا يكتفي المرء بمجرد الانتباه إلى ما يُقال، لأن القولَ قد ينسجم انسجامًا تامًا مع برنامج الحزب. بل يجب على المرء أن ينتبه أيضًا إلى *أسلوب* الكلام – إلى صِدقه، على سبيل المثال، في حالة مديرة المدرسة التي تتلو قصيدةً تعتبرها السلطاتُ مُريبةً، أو أَمارات السرور التي قد تفضحُ سريرةَ الناقد الذي يخوض في تفاصيل مسرحيةٍ يزعم شجبَها.[21]

لا يعني ذلك أن الناس كانوا متجرّدين تمامًا أمام الكبوات المؤسفة في السلوك. فقد أمكنهم التكفير عن المخالفات غير المقصودة من خلال استمرارهم في إظهار الولاء. على سبيل المثال، كلّما سنحت لهم الفرصة نوّهوا إلى إنجازات الاتحاد السوفييتي، وتأبّطوا كتب الماركسية الكلاسيكية تحت أذرعهم، ودندنوا بالأغاني الثورية، واستفاضوا في الحديث عن إخفاقات الرأسمالية.[22]

ابتداءً من عقد الستينيات، انخفضت درجة القمع. وقلّت نسبة الأشخاص الذين واجهوا عقوبة الإعدام أو تعرّضوا للتعذيب، وأصبح من القليل النادر معاقبتهم لمجرد الإتيان بسلوك اعتُبر غير لائق. وهكذا، يتعرّض بائع الخضروات المتمرّد في مثال هافيل لقاءَ عصيانه لخفضِ رتبته الوظيفية، والمضايقة، والمرور بضائقة مالية؛ إنمّا لا يجد نفسه قابعًا في زنزانة. ولكن حتى هذه العقوبات المخففة كانت كافية لثني معظم المواطنين عن المعارضة العلنية.[23] أطلقت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية على نفسها تسمية «الديمقراطيات الشعبية». وعلى الأقل من ناحية المظهر، فقد استوفت جميعها الشروط الأساسية للديمقراطية التمثيلية، كاختيار المشرّعين عبر الانتخابات بالتصويت السري. وعادةً ما أُدرِج مرشح واحد فقط في بطاقة الاقتراع. لكن حظي الناخبون بخيار شطب الاسم المطبوع، لذلك على الأقل من حيث المبدأ يمكن لأغلبية من الناخبين الدفع لعقْد انتخابات جديدة. أما من الناحية العملية، فقد ندُرت الأصوات السلبية، لأن الناخبين حاولوا تجنب إثارة الشكوك. لم يمارس معظم المواطنين حقهم القانوني في التصويت خلف ستار، خشية أن يفسر مراقبو الانتخاباتِ الاقتراعَ السري على أنه دليلٌ على المعارضة.[24] بدافع الخوف، مال المواطنون إلى التصويت في العلن، مما صعّب على غيرهم من المواطنين المستائين من النظام التصويتَ سرًا.

وكنتيجة ثانوية لهذا النكوص عن رفع الصوت بالمعارضة نشأ جهل الأكثرية عن نطاق الآراء الشخصية. فالكثيرون ممّن عارضوا الشيوعية لم يكونوا على دراية عن مدى مشاركة الألوف غيرهم لاستيائهم. لقد تمكنوا من استشفاف الإحباط المكبوت لدى أقاربهم المؤيدين وأصدقائهم المقربين؛ وتمكنوا من ملاحظة الصعوبات في حياة أبناء وطنهم؛ وأدركوا بداهةً أن الانتفاضات الجماهيرية في الماضي لم تكن لتحدث في غياب السخط العلني. ومع ذلك، فقد افتقر أولئك المعارضون إلى معلومات موثوقة عن عدد المواطنين الذين رغبوا في التغيير السياسي الجذري –ناهيك عن معرفة مقدار استعداد الآخرين للتجاوب معهم. استغلت الصحافة التي تسيطر عليها الحكومة جهلَ المواطنين وراحت تردد حديثها عن «وحدة

المجتمع الاشتراكي»، «وتضامُن أفراد المجتمع في دعم الحزب». وبقدر ما دفعت هذه الدعاية المعارضين المحتملين إلى قراءةٍ ناقصةٍ عن مدى انتشار السخط، فقد أضعفت عزيمتهم لمواجهة الوضع الراهن.

وهكذا فقد غذّى جهل الأكثرية الشعورَ السائد بالعجز. فقد أوهم الأفرادَ أنهم لا يقدرون على فعل شيء لتغيير حكومتهم أو سياساتها، وأن محاولات الإصلاح لا جدوى منها، وأن مسار العمل الحصيف الوحيد هو التعاون مع الحزب. وثبت وجود هذا التصوّر بالعجز من خلال الاستقصاء المنهجي. ففي عام 1985، وجدت دراسة استقصائية في هنغاريا، التي كانت في ذلك الوقت واحدةً من أكثر دولتين تابعتين للاتحاد السوفييتي انفتاحًا، وجدت أن نسبة 10% فحسب من السكان يشعرون بأنهم قادرون على فعل شيءٍ لمعارضة قرار يضرّ بمصالحهم. تُقارن تلك النسبة بنسبة 46% في هولندا و75% في الولايات المتحدة.[25]

روح المعارضة

وتعليقًا على الشعور العلني بالعجز، يعلّق ميلوش بأن ثقافة الكذب الناجمة قد أنتجت توترات داخلية مأساويةً: «لو افترضنا أن الجحيم تضمن لنزلائها أماكنَ إقامة فخمةً، وملابسَ فاخرة، وأطايب الأطعمة، وجميع وسائل الترفيه الممكنة، لكن عليهم أن يتنشّقوا أنسام الجحيم إلى الأبد، لكان ذلك عقابًا كافيًا بحدّ ذاته».[26]

وتتعزّز حقيقةُ هذا الانطباع عن المعاناة الصامتة بملاحظة النشوة العارمة التي اتّسمت بها انتفاضات عام 1989. وقد كانت تلك الحماسةُ تعبيرًا عن الارتياح الذي شعر به الملايين الذين تمكنوا أخيرًا، بعد عقود من الإذعان، من التنفيس عن إحباطاتهم المتراكمة. ويمكن استخدام نفس هذه القراءة لفهم الحماسة الحاصلة في الانتفاضات السابقة. فخلال ربيع براغ في عام 1968، أشاد الشاعر ياروسلاف سيفرت بتجربة الانتقال الديمقراطي الجارية (التي سرعان ما تعرضت للسحق) من أجل تخليص أمته من ضغوط الكذب. لقد بثّت

الإصلاحاتُ في رَوعه الأملَ بأن تنزعَ أمته قناعَ التظاهُر بالرضا وتبدأ في العيش في كَنَف الحقيقة:

«لذلك، أريد أن أؤمن حقًّا أن الوقت قد حان أخيرًا لتسمية الأشياء بمسمّياتها الصحيحة، فالقتل هو القتل!»[27]

قد يظنّ ظانٌّ أن المنشقين الذين تحدّوا الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي كانوا من أنصار فريدريك هايك وميلتون فريدمان بالنظر إلى حقيقة أن حكومات ما بعد الشيوعية لم تحفل كثيرًا بإلزام نفسها بالتحرير الاقتصادي. إنما في الواقع، لم يتعاطف سوى نفرٌ قليلٌ من المعارضين مع الرأسمالية، وبالنسبة لهم جاءت القضايا الاقتصادية في منزلة فرعية. تركّز اعتراضهم الرئيسي على القيود المفروضة على التعبير الشخصي، فأصرّ المنشقون على حق المرء في التعبير عن رأيه، واختلافه مع إجماع اللحظة الراهنة، وانتقاده للمؤسسات الرسمية. وتبعًا ذلك، تميّزت جمعياتهم بتقصّدها ألا تحملَ طابعًا أيديولوجيًا معينًا: فقد ظلت مفتوحة للمواطنين الذين يعتنقون وجهات نظر سياسية متنوعة. في عام 1986، وصف هافل الميثاق 77 بأنه «جنين التسامح الاجتماعي الحقّ». وقال إنه ظاهرة سيستحيل محوها من الذاكرة الوطنية بغض النظر عن مآلات الأحداث اللاحقة: «سيحافظ الميثاق على مكانته في الذاكرة الوطنية بوصفه تحديًا يمكنه، في أي زمنٍ وفي أي وضع جديد، أن يشكّل ركيزةً للتفاعل معه والاستلهام منه».[28]

لم تتأتّ أهمية الميثاق 77، وغيره من الجمعيات في أماكن أخرى، من حجمه، ولا من ابتكار أو خصوصية برنامجه. بل تكمن أهميته في تهديده لوحدة الرأي العلني الظاهرية.[29] من خلال التعبير عن معارضتهم للوضع الراهن، عكّر المنشقون صفوَ الانسجام ووحدة المجتمع الشيوعي الظاهرة للعيان. لقد أماطوا اللثامَ عن وجود السخط الاجتماعي. وأشاروا إلى أن الاستقرار السياسي للشيوعية مستمد جزئيًا من نَزعة المحافظة الجماعية. عبر اضطلاعهم بدور القدوة في سلوكهم، ومن خلال الدعوات المستمرة إلى الصدق والتسامح، أصّل المنشقّون في المواطنين الرغبةَ في التفكير بصوت عالٍ والاحتجاج بشكلٍ جدي، وبالتالي

نجحوا في تقويض الحوافز الأساسية لاستمرارِ تزوير التفضيل على نطاقٍ واسع. وفي نهاية المطاف، كشفوا هشاشة الوضع الراهن. أثبت المنشقون أن الساخطين لم يكونوا عاجزين عن فعل شيءٍ بشأن أوضاعهم، وأنهم بصورة جماعية لديهم القدرة على تحقيق الحرية والكرامة.

ينبغي ملاحظة الاختلاف الجوهري بين مساعي الجماعات المعارِضة وتلك التي يبذلها الإصلاحيون العاملون *داخل* الهيئات الشيوعية الرسمية. اعترض الإصلاحيون الرسميون على سياسات معينة، لكنهم لم يتحدّوا النظام نفسه. كما أنهم لم يستكشفوا أسباب ظهور المشكلات واستمرارها، فما بالك بإعلانهم عن ذلك. فلْنأخذ نيكيتا خروتشوف على سبيل المثال، الذي وجّه في خطابه في عام 1956 أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي إدانةً غير مسبوقة لحملة الإرهاب التي شنّها ستالين. بَيد أن خروتشوف لم يبحث في العوامل التي سمحت لستالين بالبقاء على رأس السلطة في العالم الشيوعي حتى وفاته. ولم يسأل لماذا لم تُواجَه جرائم ستالين سوى بالقليل من المعارضة العلنية، أو لماذا رضخَ الملايين لحقيقة وقوعهم ضحايا. وعلى النقيض من ذلك تمامًا، ركّز المنشقون في السنوات اللاحقة على الخلل الأكثر فداحةً في النظام الشيوعي، ألا وهو ثقافة الكذب.

لسنواتٍ تبنّى العشرات من الكتاب المعارضين، بمن فيهم هافيل وسولجنيتسين، الرأيَ القائل إن الشيوعية ستنهار على الفور إذا توقف مواطنوهم عن تزييف ميولهم السياسية، وقد أثبت ربيع براغ صحّة هذه التصّور. وعندما خلع مواطنو تشيكوسلوفاكيا أقنعة الإذعان ودعوا إلى التغيير، استلزم الأمر تدخلًا مسلحًا من حلف وارسو لاستعادة سيطرة الشيوعية المتشددة.

وجاء الإثبات الآخر في عام 1989، عندما انهارت جميع الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية تحت ضغط الشارع في ظلّ غياب التدخل السوفييتي. وبصورة ملموسةٍ، جاءت هذه الثورات التي عصفت بالمنطقة بعد سنوات قليلة فحسب من دخول الاتحاد السوفييتي في عصر *غلاسنوت* (الانفتاح العام). ساد تصوّر علني عن صلابة النظام الشيوعي، إلا أن

النظامَ انهار فجأةً عندما رفع ملايين المواطنين، الذين أذعنوا لفترة طويلة، رأسَهم بالدفاع عن معتقداتهم الخفية.

لكن يتوجب عليّ مقاطعة القصة ههنا. في الفصل 16 سنتعرّض بالتفسير للانتفاضات التي أسقطت الشيوعية.

وللبسْط في دور تزوير التفضيل في تعزيز نزعة المحافظة الجماعية، سأنتقل الآن إلى مكان آخر من العالم: الهند.

الفصل الثامن
ثَباتُ النظام الطبقي المُنذر بالسوء

في 27 مارس من عام 1991، شُنقت فتاة في سنّ السادسة عشرة مع عشيقها ذي العشرين عامًا وعُلّقا من شجرة بانيان في ميهرانا، وهي قرية تقع قريبًا من نيودلهي. كانت الفتاة هندوسية من الطبقة العليا، وعشيقها من طبقة (مَن يُحظَر مسُّهم) «المنبوذين». تمثّلت جريمتهما في تحدي أحد الأركان الرئيسية في النظام الطبقي في الهند، ألا وهو حظر العلاقات بين أفراد الطبقات المختلفة. شهِد جميع سكان ميهرانا، البالغ عددهم ثلاثة آلاف نسمة، عملية الإعدام التي نُفِّذت وفقًا لقرار اتّخذه مجلس القرية بالإجماع.[1]

يُعتبر النظام الطبقي على نطاق واسع النموذجَ الخالص للتصلّب الثقافي. فهو يقسّم المجتمعَ الهندي إلى وحدات متراتبة وفقًا للوظيفة، أي طبقات، ويتحدّد انتماء الفرد إليها في المقام الأول بالوراثة. دامَ هذا النظام لأكثر من ألفي سنة، ولم يتأثّر بالحركات المناهِضة للهندوسية، أو الغزو الأجنبي، أو تغلغُل الأديان المنادية بالمساواة نسبيًا، بما فيها الإسلام والمسيحية. في العصر الحديث، لقي النظام الطبقي الانتقادَ من مجموعات مختلفة، وأصبح الآن التمييز ضد الطبقاتِ الخاضعة بحُكم العرف أمرًا مخالفًا للقانون.

بالإضافة لذلك، فقد تخلخلت بعض الأعراف الطبقية الصارمة نظرًا لتأثير موجات التحضُّر والتصنيع. بالرغم من هذا، فمن الناحية العملية، ما تزال التحالفات الطبقية عامِلًا مؤثرًا بشِدّة ضمن الحياة الاجتماعية والسياسية الهندية،[2] كما يتضح من عمليات الإعدام الغوغائي في ميهرانا.

ما يهمني هنا هو القدرة الاستثنائية لهذا النظام الطبقي على البقاء، والتي يميل البعض إلى عزْوها إما إلى المزايا الاقتصادية للأعراف الطبقية أو إلى جشع الطبقات ذات الامتيازات؛ بعد تحديد أوجه القصور في هذه التفسيرات، سأطرح وجهة نظري، ومفادُها أن جميع أفراد

هذه الطبقات قد أسهموا في استمرارية النظام، وفي كثير من الأحيان من خلال تزوير التفضيل.

النظام الطبقي

توجد ألوف الطبقات في الهند، والتي تُعرف على المستوى المحلي باسم *جاتي*. يتراوح عدد أفراد كلٍّ منها من بضع مئات إلى عدة ملايين؛ وتزاول معظم الطوائف وظيفةً واحدة، وينقسم العديد منها إلى طبقات فرعية متخصصة. بُحكم التقاليد، تنقسم الطبقات إلى خمس مجموعات، تُعرف أربعٌ منها باسم *فارنا*. حسب تسلسل المكانة من الأعلى للأدنى، فإن طبقة فارنا تضمّ *البراهمة* (العلماء-الكهنة)، وتضمّ طبقة *الكشاتريا* (الحكام-المحاربين)، وتضمّ طبقة *الفايشيا* (المزارعين والتجار)، وتضمّ طبقة *الشودرا* (الحرفيين والخدم). وتضم المجموعة الأخيرة، التي تُعتبر «خارج حدود المجتمع الجدير بالاحترام»، تضمّ مَن يُطلَق عليهم تسمية (مَن يُحظَر مسّهم)، أي المنبوذين. في أوائل القرن العشرين، صُنِّف خُمس الشعب الهندي على الأقل ضمن طبقة المنبوذين.[3]

وفقًا للعُرف، فالانتماء الطبقي لا يقتصر على تحديد الدور الاجتماعي. بل يحدد كذلك حقوقَ الفرد وواجباته في مجالات شتّى، بما في ذلك أساليب النظافة، والملبس، والآداب الاجتماعية، والعبادة، والسياسة، والمِلكية، والدفن. نظرًا لتزاوج أفراد معظم الطبقات فيما بينهم، كما هو الحال غالبًا لدى طبقاتها الفرعية، فإن أصل المرء يحتّم اختياره لشريك الزواج. وبُحكم العادة، لا يجوز لأي شخص أن يتناول طعامًا يحضّره شخصٌ ينتمي إلى طبقة أدنى.[4]

وتحمّلت طبقة المنبوذين الوطأةَ الأشدّ لنظام الفروق الطبقية هذا. نظرًا لمزاولةِ هؤلاء أعمالاً غير مرغوب فيها إلى حدٍّ كبير، كالكنس وتنظيف المراحيض، فإن المنبوذين يُعتبرون «أنجاس» ويُحظَر عليهم الاتصال بالطبقات «الأنقى». تبعًا لذلك، فهُم غالبًا ما يقطنون في أحياء منعزلة، ويُحرَمون من الدخول إلى الفنادق، والمقاهي، والمعابد. وإلى عهدٍ قريب، توجّب عليهم أخذ الحيطة لئلّا تسقطَ ظِلالُهم على أيٍّ من هنود الطبقة العليا، مغبّة تعرّض

أولئك للتدنيس.[5] وفي بعض المناطق، قُيِّد حقهم في المرور على الطريق لدرجةٍ أنه عند رؤيتهم فردًا من طبقة البراهمة يمشي في الطريق، توجّب عليهم تغيير الطريق والسير في الحقول، حتى لو اضطروا للخوض في الماء.[6]

لا تزولُ وصمة الانتماء لطبقة المنبوذين بالضرورة عندما يغيرّ أحد أفرادها وظيفته أو يتخلّى عن الهندوسية. أثناء الحرب العالمية الثانية، غالبًا ما تناول الجنود الهندوس من طبقات *فارنا* الأربع طعامَهم معًا ومع أتباع الديانات الأخرى، بَيد أنّهم لم يجلسوا مع جنودٍ من طبقة المنبوذين. واضطرت المحاكم أن تبتّ قضائيًا في حقوق الرعية المسيحيين الذين أرادوا الإبقاء على جدار أقيمَ لفصل المصلين المسيحيين المنبوذين عن باقي المصلين.[7] وما يزال بعض مسلمي الطبقة العليا يرفض الجلوس على مائدة طعامٍ واحدةٍ مع مسلمين من طبقة المنبوذين.[8]

أسباب مرونة النظام الطبقي

يمكن تسويد مجلّدات عن المصاعب والإهانات التي عانى منها المنبوذون. إنما ينصبّ اهتمامي هنا على تفسير الاستمرارية الملحوظة للنظام الطبقي ومقاومته الاستثنائية للتأثيرات الخارجية.

يقول أحد التفسيرات الشائعة إن النظام اتّسم بكفاءته الاقتصادية، إذ وفّر مستوىً معيشيًا مرتفعًا وضمِن للجميع عملاً ما. من المؤكد أنه بمعايير ذلك الزمان، تُعتَبر الهند مكانًا مزدهرًا خلال أول ألفٍ وخمسمئة سنةٍ من عُمر النظام الطبقي.[9] إنمّا لا يتّضح من ذلك إسهامُ تقسيم العمل على أساس الطبقة الاجتماعية في هذا النجاح الاقتصادي؛ رغم أن بعض أوجه تقسيم العمل قد تكون قد عززت الكفاءة الاقتصادية، على الأقل لفترة من الوقت، فليس ثمة أساسٍ تجريبي يدفعنا للاعتقاد بأن جميعها، أو حتى معظمها، كانت مُجديةً من الناحية الاقتصادية. كما أن المشقّة التي فُرضت على الطبقات الدنيا لم تُسهِم في التقدم الاقتصادي للهند. فما هي الفوائد الاقتصادية التي يمكن جنيها مِن قواعد السير في الطريق والتي

أجبرت أولاد طبقة المنبوذين على قضاء ساعاتٍ لمشي مسافة قصيرةٍ إلى المدرسة، بسبب البراهمة الذين كان عليهم تجنّبهم طوال الطريق؟[10]

على أي حال، إذا نسبنا الفضل إلى تقسيم العمل على أساس الطبقة في تقدّم الهند الاقتصادي، فلا يمكننا إعفاؤه من المسؤولية عن تأخّر الأمّة الملازِم لذلك. كما ذكر العديد من الكتّاب، يُعزى الفقر المستمر في الهند جزئيًا، إن لم نقل إلى حد كبير، إلى التصلّب الطبقي الذي أعاق صعود الرأسمالية الفردانية وأعاق تبنّي التقنيات الحديثة. وهو ما عبرّ عنه ماكس فيبر بقوله: «بكل تأكيد، لا يمكن لأيّ قانون طقوسيّ قد يؤدي بموجبه كلّ تغيير في المهنة، وكل تغيير في أسلوب العمل، إلى تدهور الطقوس ذاتها لا يمكنه توليد ثورات اقتصادية وتقنية من داخله، أو حتى تسهيل ظهورِ أوّل بذرةٍ للرأسمالية في وسطه».[11]

شاطَر العديد من زعماء الهند الحديثة فيبر الرأي. إذ عزا نهرو تخلف الهند الاقتصادي إلى «الصلابة والإقصاء المتزايديتن والمتأصّلَتين في البنية الاجتماعية الهندية ممثّلَتين بشكل رئيسي في النظام الطبقي». بل وذهب إلى اعتبار سقوط الهند في أيدي البريطانيين وسقوطها قبل ذلك في أيدي المسلمين على أنها نتائج حتمية للنظام الطبقي.[12]

إذا صحت وجهة نظر نهرو جزئيًا، ينبغي على المرء أن يرفض الحجة الوظيفية باعتبارها قاصرةً – فهي ترى أن النظام الطبقي استدامَ بسبب فوائده الاجتماعية. فمهما يكن مِن أمر، لو كانت آثار النظام الطبقي الإيجابية هي العامل الوحيد ذي الصِلة، لَكان انهيار النظام محتومًا، أو على الأقل لَخضَع إلى إصلاحات جذرية، بمجرّد أن فاقت آثارُه السلبية آثارَه الإيجابية.

إنّما هناك اعتراضٌ على التفسير الوظيفي أكثر أهميّة.

مع التسليم أن الهند قد ازدهرت في المرحلة الأولى من عُمر النظام الطبقي، فمِن غير الواضح لماذا اعتبرَت الطبقاتُ الدنيا ذلك السبب كافيًا للحفاظ على الوضع الراهن. لماذا يدعم المنبوذون نظامًا حكم عليهم بالفقر، والقهر، والإذلال؟ في واقع الحال، سعى العديد من المنبوذين للهروب من مصيرهم عن طريق التحوّل إلى الإسلام أو المسيحية. وبصورةٍ ذات

دلالة، اجتذبت هاتان الديانتان أتباعَهما بشكل غير متناسب من أدنى مستوىً في السلم الاجتماعي. ومع هذا، وكما أوضحنا سابقًا، لم ينجح الإسلام ولا المسيحية في إلغاء أهمية الطبقة. إذ أبقيتا على الطبقة بوصفها مرجعيةً اجتماعية، وراعتَا معظمَ الفروق الطبقية.[13] بالرغم من كل ذلك، فإن ذهول بعض دارسي من النظام الطبقي لم يكن بسبب صلابته، بل نظرًا لمرونته في مواجهة الظروف المتغيرة. يلاحظ هؤلاء أن حدوثَ تغيير رئيسيّ في الثروات الاقتصادية للطبقة يغيّر في نهاية المطافِ مكانتَها الاجتماعية. علاوةً على ذلك، تظهر طبقاتٌ جديدة من حين لآخر نتيجةً لانقسامٍ واندماج الطبقات القائمة. إنمّا لا تنفي مثل هذه الملاحظات مرونةَ النظام الطبقي بشكل عام. باعتباره مؤسسةً، أظهر النظام قدرًا كبيرًا من الاستقرار. يقول أحد دارسي الطبقات الاجتماعية: «يتغير النمط، لكنّ المبادئ التي تحكمه، والهياكل التي تدعم النمط إذا جازَ التعبير، ثابتةٌ بشكل استثنائي بالنسبة لمؤسسة بشرية».[14]

دور تزوير التفضيل في استقرار النظام الطبقي

تُعتبر نشأة النظام الطبقي تربةً خصبةً للتكهنات، مع أننا نعلم أن تأسيسه لم يكتمل بطرُق سلمية. والجزء الأكثر غموضًا هو أنه بمجرد رسوخ النظام، استمرّ وجوده دون اللجوء المُفرط لاستخدام القوة، وهو الأمر اللافت للنظر. ويعزو تفسيري الخاص لهذه الاستدامةِ دورًا رئيسيًا لظاهرة تزوير التفضيل.

اعتمدت الطبقات المتشكّلة في أي منطقة ما على بعضها البعض من الناحية الاقتصادية. إذ اعتمد عمال تنظيف المراحيض للحصول على طعامهم على الفلاحين، الذين عملوا في أراضي ملّاك الأراضي، الذين وظّفوا الخدم والحرفيين، وهكذا. ومؤدّى هذا الاعتماد المتبادل أنه إذا انفصلت طبقة ما عن المجتمع، فإنها تعرّض وجودَها للخطر وتضر بمصالح الطبقات

الأخرى. بالنتيجة، ولّد الاعتماد المتبادل ضغوطًا لإبقاء الأفراد ملتزمين بالنظام الطبقي، خشيةَ انفراط عقْد النظام في حال قررت إحدى طبقاته الانسحاب.

ومثّلت المقاطعةُ مصدرًا خطيرًا من مصادر الضغط. وعادةً ما يلقى الشخص الذي يسعى للهروب من مأزقه الوراثي مصيرَ المقاطعة من حياة المجتمع، ويفقد على الأقل مؤقتًا حقوقَ وامتيازات طبقته. ويصبح منبوذًا *خارج الطبقة*، بالمعنى الحرفي للكلمة.

غالبًا ما لا تميّز التعليقات على النظام الطبقي بين المنبوذين untouchables (مَن يُحظَر مسُّهم) والمنبوذين outcastes(الذين تعرضوا للمقاطعة)، ولكن يوجدُ فرق شاسعٌ بينهما: فالنبذ في حالة مَن يُحظَر مسّهم أمرٌ وراثي، في حين يصبح المرء منبوذًا خارج الطبقة عبر طرده من الطبقة التي وُلِد فيها.[16] إجمالًا، جاء المنبوذون خارج الطبقةِ من طبقة المنبوذين ممّن يُحظَر مسّهم، وطبقة *فايشيا*، وطبقة *شودرا*، الذين امتلكوا دوافعَ أقوى لرفض النظام الطبقي، لكن كان بينهم كذلك أفرادٌ مِن طبقات *البراهمة والكشاتريا*.[17]

عمومًا، لا يتلقى المنبوذُ خارج طبقته أي مساعدة من طبقته الأصلية.

يتحدث فيديادر سوراجبراساد نيبول عن رجل أعمال أجنبي تنبّه لذكاءِ خادمِه الشاب من طبقة المنبوذين، فقرر أن يرعى تعليمه ويوظفه في عملٍ أفضل. بعد سنوات، عندما عاد رجل الأعمال إلى الهند، اكتشفَ أن خادمه السابق قد عاد إلى تنظيف المراحيض. «قاطعته جماعتُه بسبب ابتعاده عنها؛ ولم يُسمَح له الانضمام لرفاق التدخين مساءً. ولم يكن أمامه مجموعة أخرى يمكنه الانضمام إليها، ولم يجد امرأةً يتزوجها. بلغت به العزلةُ حدًا لا يُطاق، فعاد إلى عمله السابق».[18]

لماذا ينخرطُ عمال تنظيف المراحيض في مقاطعةِ زميلهم الباحث عن حياة أفضل؟ إذا أُخذ في الحسبان أن الانشقاقات الناجحة ستُفضي إلى تقويض النظام الطبقي، فقد يظنّ المرء أنها تشجع كذلك السلوكَ المعادي للطبقة. وهكذا فمعاقبة المخالفين هي طريقة فعالة لإعادة تأكيد ولاء الفرد للنظام القائم. من خلال مقاطعتهم لزميلٍ حصل على وظيفة أفضل، يتمكن عمال تنظيف المراحيض من حماية سمعتهم الشخصية والجماعية. ويمكنهم إثباتُ

استعدادَهم للعيش وفقًا للقواعد الاجتماعية السائدة أمامَ كامل المجتمع، بما في ذلك المجموعات في أعلى الهرمية الاجتماعية.

لم تقتصر التجاوزات التي يعاقب عليها أفراد الطبقة بعضَهم بعضًا على تبديل المهنة. إذ تعرّض الأفراد الذين يخالفون قواعد آداب السلوك بين الطبقات للتوبيخ مِن الغرباء من خارج الطبقة، ومن أقرانهم في الطبقة كذلك. وفي حال استمرت مخالفاتُهم، فقد يتعرّضون للنبذ أيضًا.[19] ويُطبِّق هذا النبذ، كما هو الحال مع القضايا التي تضمّ انتهاكاتٍ في حالة العمل، يطبّقه جزئيًا أفرادُ الطبقة الدنيا ممّن يسعون لإثبات ولائهم للوضع الراهن.

من الأساس، لماذا يُعتبر هذا الدليل ضروريًا؟ ما الذي يدفع الهنودَ، لا سيّما أولئك المحرومين اجتماعيًا، لمحاولة تحقيق الأمان الشخصي عبر إجراءاتٍ تهدف إلى الإضرار بمصالح أقرانهم من ذوي الطموح؟ حتى عهدٍ قريب، وُلد الهنود في مجتمع نظرَ فيه الرأي العلني على نطاقٍ واسع للنظام الطبقي بعين الرضا؛ وبالإضافة إلى ذلك، افترُض في هكذا مجتمع أن يشاركوا في سلوكياتٍ داعمة للوضع الراهن. في ظلِّ هذه الظروف، لم يكن للفرد الهندي من خيار سوى تلبية متطلبات النظام أو التعرّض للنبذ. اختار معظمُ الهنود مُمالأة النظام الطبقي، حتى لو اعتبروه مسيئًا في سرّهم.

يُرينا هذا التفسير كيف تُعيد العقوبات الطبقية إنتاج نفسها، إنما لا يشرح كيفية نشوء العقوبات ذاتِها. في مرحلة ما في الماضي، لا بُدّ وأنّ الطبقات العليا قد حظيت بسلطةٍ هائلةٍ لترسيخ النظام الطبقي. ولكن بمجرد تشكيل النظام، راح يُعيد إنتاج نفسه، جيلًا بعد جيل؛ وانضمت الطبقات العليا إلى الحملات ضد منتهكي القواعد، إنمّا لم تكن رأس الحربة فيها على الدوام. عبر مشاركتها في معاقبة متحدّي النظام، أدّت الطبقات الدنيا دورًا رئيسيًا في مساندة النظام.

المحدّدات الاجتماعية للسلبية الفردية

إن العقوبات التي تُنزِلها الطبقات بأفرادِها المتمردين، بالإضافة إلى تلك التي تفرضها الطبقاتُ الأخرى، تلجُم آمالَ الفرد الهندي بالانفصال عن النظام الحالي. فالعقوبات تُولّد الخضوع. بالتالي، يُذعن الهندي الساخطُ لأشخاص يمقتهم، ويلتزم بمهنة أجداده رغم أنه يرى نفسه مؤهلاً للحصول على عملٍ أفضل، ويتّبع قواعدَ غذائية لا يفهم هدفها، بل ويعاقِب الأشخاص الذين يحظون الشجاعة للتحدي علنًا ما يرفضه هو في السر فحسب. وقُصارى القول، إنه يلتزم بنظام موروث يتعارض مع رغباته الحقيقية.

وتتمثّل الحصيلة الثانية لتزوير التفضيل هذا في ترسيخ العوائق الاجتماعية أمام المقاومة. وكما هو حالُ بائع الخضروات في مثال هافل الذي سبق ذِكره، يصبح الفرد الهندي جزءًا فاعلاً من آلةِ الرأي العلني الذي يجرّم المعارضة العلنية، ومُقترِفًا للضغوط المتسبّبة بتكبيل حرياته المدنية. ويسهم في استدامة الظروف المواتية للمحافظة الجماعية فيما يخصّ الوضع الاجتماعي الراهن.

تنطوي انتهاكات القيود المهنية للنظام الطبقي على فوائدَ محتملة للأشخاص الذين يتخلون عن وظائفهم المعهودة، وكذلك للمستفيدين من خدماتهم المحظورة. فلْنفترض أن مالك أرضٍ استبدل موظفًا غير منتِجٍ من طبقة شودرا بعامل تنظيف مراحيض يعمل بجدٍّ أكثر مقابل أجرٍ أقل. يُفيد هذا التغيير كلًّا مِن المنبوذ، الذي سيحصل على وظيفة أفضل، ومالك الأرض، الذي يرفع مستوى أرباح مزرعته. يشير هذا المثالُ إلى وجود تحالفاتٍ قابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية يمكنها أن تنفصلَ عن النظام الطبقي لإنشاء مستعمراتٍ مكتفية ذاتيًا تكون أكثر إنتاجية وأكثر مساواةً. لكنّ تكوينها يستلزم عملًا جماعيًا داخل الطبقاتِ وعبرها، وقد يُحبَط أحدهما بسبب مشكلة الانتفاع بلا مقابل. إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المجتمع في أغلب الأحيان سينبذ أي شخص يتخلى عن النظام الطبقي، فمن المرجح أن يؤجّلَ العضو المحتمل في مستعمرةٍ مناهضة للنظام الطبقي مشاركتَه حتى تثبت احتمالية نجاحها. ولأنّ غيره من الأعضاء المحتملين يفكّرون بنفس الطريقة، لن تُبصرَ المستعمرةُ النور.[20]

ثمّة عقبة أساسية في طريق تكوين المستعمرات المناهضة للنظام الطبقي وهي أن النظام الطبقي يعاقب على مجرّد التعبير عن السخط والاستياء. نظرًا لخطورة التعبير عن حقيقة المواقف، يُخفي الناس رغبتهم في تقويض النظام، ربما باستثناء أمامَ أفراد عائلتهم والأصدقاء الموثوق بهم. يُخفي مالك الأرض استعدادَه لتوظيف شخصٍ من طبقة المنبوذين، ويمتنع المنبوذ عن الإعلان عن استعداده للعمل في الأرض. يعتّم تزوير التفضيل هذا على المعرفة بوجود تحالفات مناهضةٍ للنظام الطبقي ذاتِ جدوى من الناحية الاقتصادية. نتيجة لذلك، يرى المحبَطون أن النظام قدرًا لا مَحيد عنه، غير مدركين لقوّتهم الجماعية لاستهلال الإصلاحات.

في بعض قرى الهند توجد مجالس تنسّق العقوبات ضد منتهكي القواعد، وتحكُم في النزاعات الناشبة ضمن الطبقات المحلية أو بينها. على الرغم من تنوّع هذه المجالس في الحجم والتنظيم، فإنها في غالب الأحيان تَحول دون الاستفساراتِ عن الأساس المنطقي لأحكام النظام الطبقي.

في اجتماعات هذه المجالس، لا يُرحَّب بالاعتراضات أو الإقرار بالاختلاف، ومردّ ذلك ظاهريًا لتعزيز صورة الانسجام. بشكل عامٍ، تحدث تسوية النزاعات من طرف زعماء الطبقات عبر الصفقات التي تُبرَم وراء الكواليس. في حال عُقد التصويت، فإنه يكون برفع الأيدي، وعادةً ما يكون الحُكم بالإجماع.[21] لم يسمع مجلس قرية ميهرانا أي احتجاجات خلال اجتماعه الذي استغرق طوال الليل وحكَم على العشيقين بالإعدام شنقًا. وهكذا تساهم المجالس القروية في صعوبة تحديد تحالفات قابلةٍ للتطبيق مناهِضة للنظام الطبقي. فهي تعزّز التصور السائدَ بأن محاولات الانفصال محكومٌ عليها بالفشل.

«ما إن تظهر الطبقات للوجود، فهي سرعان ما تتحجّر في قالبها وتُديم نفسها، حتى بعدما تختفي الظروف الاجتماعية التي أوجدتها». هذا ما كتبه جوزيف شومبيتر في معرض رفضه للتفسيرات اللا تاريخية للهياكل الطبقية قيدَ الملاحظة.[22] يُضفي التفسير السابقُ للاستمرارية الاستثنائية للنظام الطبقي في الهند يضفي دورًا مركزيًا على الماضي. فهو

يشير إلى أن التوقعات الضاربة بجذورها في التاريخ قد أدّت دورًا رئيسيًا في الحفاظ على ولاء الهنود للنظام.

لو كان التاريخ الهندي مختلفًا عما كان عليه، لَاختلفت التصورات والتوقعات الهندية الناجمة عنه؛ وبالتالي، لَاختلفت الخيارات الهندية المستتبعة فيما يتعلق بالتوظيف، والزواج، والارتباط الاجتماعي. مِن ثَمّ، نشأت الاستمرارية الاستثنائية للنظام الطبقي، على الأقل بصورةٍ جزئية، من المحافظة الجماعية.

توظّف حركةُ مناهضة النظام الطبقي الحالية في الهند أطروحةً تآمُرية: مفادُها أنّ نشأة النظام واستمراريته هما ببساطة ثمرةُ سطوةِ ومكانة البراهمة. بحسب هذا الرأي، أدخل البراهمة مجتمعَ الطبقات بقوّة إلى مجتمع كان خاليًا من الطبقات فيما سبق، كوسيلةٍ لاستغلال السكان الأصليين المغلوبين. ثم رسّخوا امتيازاتهم عبر وضْع قوانينَ لصالحهم وتسميم العقل الهندي بتبريراتٍ للفروق الوراثية.[23]

لا ينفي تفسيري الذي أتبنّاه دورَ البراهمة في فرْض حالةِ عدم المساواة والمحافظة عليها. ومع ذلك، فإن تفسيري يؤكّد على إسهام الطبقات المسحوقة في استمرارية النظام من خلال استعدادها لتأييد القوانين الطبقية ومعاقبة أقرانهم المتمردين عليها. ثمّة شيء من الصحّة في وجهة النظر القائلة بأن عقلية الهنود، بما فيها عقليات الطبقات الدنيا، قد كُبّلت بأيديولوجية تبجّل الفروقات الوراثية. كما سيتّضح عندما نعيد النظرَ في نظام الطبقات في الفصل 12، فإن الهندوسية قد عزّزت الاستقرار الاجتماعي في الهند من خلال إضعافِ مقاومة الأفراد الهنود الداخلية أمام التمييز.

يُصنَّف العديد من البراهمة ضمن المستفيدين من مختلَف المعتقدات الهندوسية. ومع هذا، فإن هذه الملاحظة في حدّ ذاتها لا تسلّط الضوء على كيفية انتشار أو استمرارية النظام الطبقي. لماذا يقبل الناس في أسفل السلم الطبقي معتقداتٍ تبرر تبعيّتهم؟ الإجابة، التي

نترك تفاصيلها لموضعٍ لاحق من الكتاب، هي أن تزوير التفضيل لا يشوّه الرأي العلني بشأن النظام الطبقي فحسب، بل يزيّف كذلك تطوّر المعتقدات المتعلقة بالطبقة.

من الحديث عن ماضي الهند، سأنتقلُ الآن عبر الكرة الأرضية مكانًا، وزمانًا إلى السياسة الأمريكية في الوقت الحاضر. ستوضح آخر حالةٍ أتناولها بالدراسة أن النظرية قيد الإنشاء تصلُح لفهم جميع المجتمعات، وليس فقط المجتمعات «المتخلّفة» التي تفتقر إلى الأعراف الديمقراطية أو المجتمعات «التقليدية» التي ترفع مِن شأن الامتثال والخضوع.

الفصل التاسع

الانتشار غير المرغوب للتمييز الإيجابي

في عام 1990، نشرت صحيفة *نيويورك تايمز* سلسلة مقالاتٍ تناولت أسباب «إخفاق السياسة الأمريكية في توليد الأفكار وبذل روح القيادة اللازمة لتوجيه دفّة الولايات المتحدة في عالم يتغيّر بوتيرة متسارِعة». استُهلّت المقالات بإيراد اقتباسات تشير إلى فقدان أمريكا قدرَتها على مناقشة القضايا الملحّة بلْه حلّها. ونوّه العديد من المعلقين إلى عدم مبادرةِ المسؤولين الحكوميين أو المشرّعين إلى تقديم مقترحات جريئة للبتّ في مشكلة الفقر المزمن، أو المعايير التعليمية المتدهورة، أو عجز الميزانية، ومردّ ذلك في الأساس إلى خشيتهم من تنفير جماعات الناخبين الميّالة للاعتراض. وتسري طرفةٌ في أروقة الكونغرس تقول: «يمُكن اعتبار الضمان الاجتماعي السكةَ الحديدية الثالثة في السياسة الأمريكية؛ جازف بلَمْسها، تلقَ حتفك». واشتكى عضو متقاعدٌ في مجلس الشيوخ من «السياسيين المذبذبين» – ويقصد بذلك المسؤولين الذين يضيعون أوقاتهم في محاولة معرفة اتجاه رياح المكاسب السياسية بدلًا من العمل على حلّ المشكلات الاجتماعية.[1] إنما لم تذهب المقالات إلى حدّ الادعاء بأن السياسيين يفتقرون إلى الإبداع. بيدَ أنها ذكرت أن المسؤولين لا يكشفون عن أفكارهم، إلا لأصدقائهم المقرّبين.

ليست *التايمز* أول صحيفةٍ تعلّق على الدجل المتأصّل في السياسة الأمريكية. ويُضاف إلى ذلك شكوى السياسيين من ذوي القناعات المتباينة من مغبّة معالجة المشاكل الحرجة بطريقة صادقة.[2] وللاستجابة لمثل هذه شكاوى، قررت مكتبة كينيدي في بوسطن منحَ أول جائزة الشخصية الشجاعة لأيمّا مسؤولٍ حكومي يتصرف وفقًا لما يُمليه عليه ضميره. وفي افتتاحية رئيسية، كتب أحد المحررين: «دعونا نفكّر في الموضوع. هل ندَر الضمير الحيّ في واشنطن لدرجة أن تصرّف المرء وفقًا لما يمُليه عليه الضمير أصبح سلوكًا يستحق جائزة الشجاعة؟»[3]

قد تبدو هذه الصورة من الامتثال المتعنّت مبالغًا فيها. فالصحف الأمريكية لا تتوانى عن عرض مجموعة متنوعة من الآراء، ويمكن القول إن جميع وجهات النظر الإصلاحية تستطيع أن تجد منبرًا إعلاميًا لها. إنما تُثبت مثل هذه الملاحظات وجود معارضة صريحة للوضع الراهن.

يمُكن أن يلحقَ الانقسام بالرأي العلني، إنمّا تفضّل الأغلبية الساحقة الوضعَ الراهن، ويُنظَر للقلة من الشخصيات المعارضة باعتبارها ضالة، أو انتهازية، أو شريرة. إذا كان لدى الملايين تحفّظاتٍ بشأن سياسةٍ ما، فلا يجرؤ سوى المئات على التعبير عن اعتراضهم عليها علنًا، وهكذا يمكن للمرء أن يخلص إلى نتيجة منطقية مفادها أن النقاش السياسي لا يتّسم بالحرية.

تزوير التفضيل وأثره في العلاقات بين المجموعات العرقية

يشيع تزوير التفضيل بصورة خاصة في المجال السياسي المتّصل بعلاقات المجموعات العرقية. ومبعث التزوير في هذه المسألة هو الخوف من الوصم بالعنصرية أو، كما في حالة الأمريكان السود، اعتبارُ الفرد محرّضًا على العنصرية. تؤدي العنصرية إلى مآلات مروعة، إذ على الأفراد الذين تتلبّس بهم تهمة العنصرية أن يتوقعوا تعرّضهم للإهانات الاجتماعية، والهجوم من الصحافة، وحتى تدمير حياتهم المهنية. كما يمُكن اتهام المرء بدوافعَ عنصرية شريرة ضمن مجموعة واسعة من السياقات. ففي القضايا المتنوّعة كالاغتصاب، ومعايير البث، وتقليل عجز الميزانية، قد يُتهم المرء بالعنصرية لاتخاذه موقفًا يُنظر إليه على أنه مُجحِف بحقّ الأقليات، لا سيّما السود. وهكذا، يُشير شيلبي ستيل إلى أن العِرق يصنع «فجوة كبيرة بين الذات العلنية والذات الخفية». «فعلى المستوى العلني، عادةً ما نلتزم بالحكمة التي نُلقّنها والتي تمنحنا "الوجه العرقي" الأكثر مُلاءمةً؛ أمّا على المستوى الخاص، تسوؤنا الأفكارُ والمشاعر غير الخاضعة للرقابة التي تخطُر لنا بصورة عفوية».[4]

رغم سجلّ الولايات المتحدة الحافِل في التمييز المؤسسي ضد السود، فإن أقلية صغيرة من البيض ما تزال ملتزمة بتحقيق هدف سيادة البيض. تُظهر بوضوحٍ استطلاعاتُ الرأي التي تضمن سرية المشتركين أن جميع الأمريكيين تقريبًا يقرّون الآن بمبدأ الحقوق المتساوية للسود. بحلول عام 1972، أيدت نسبة 96% من جميع البيض تكافؤ الفرص في العمل، بعد أن كانت النسبة 42% في عام 1944. واتبعت جميع المواقف تجاه الزواج بين الأعراق، والاختلاط الاجتماعي بين الأعراق، والتدريس المشترك، وتكافؤ فرص السكن اتبعت اتجاهاتِ قبولٍ مماثلة.[5]

ولم يقتصر التحوّل الجذري على المواقف. إذ بين الأعوام 1970 و1990، تضاعفت نسبة الزواج بين السود والبيض ثلاث مرات.[6] وفي أوائل عام 1998، حصدت العديد من البرامج التلفزيونية بمضيفيها السود تصنيفاتٍ عالية ضمن مجتمعات بيضاء إلى حد كبير. وفي العقدين الماضيين، هزم المرشحون السود لرئاسة البلدية منافسيهم البيض بدعمِ الأغلبية البيضاء في عدة مدن ذات غالبية سكان بيضاء، بما فيها سياتل، ولوس أنجلوس، وكانساس سيتي، وشارلوت.[7] تكمن دلالةُ الملاحظتين الأخيرتين في أنهما تُعطيان صورةً عن الاختيارات التي تُتخذ ضمن *المجال الشخصي*. مهما كانت الضغوط ضد التعبيرات العنصرية العلنية، ففي اختياره برنامجًا تلفزيونيًا في بيته، أو في تصويته خلف ستارة مقصورة الانتخابات، يمكن للمرء أن يعبرّ عن أي تحيز دون الخشية من التعرض للعقاب. إذا كان لدى أغلبية من البيض القابلية لدعم مرشح أسود بدلًا من آخر أبيض، وإذا كانوا يشاهدون برنامجًا تلفزيونيًا يستضيفه مقدّم أسود رغم إمكانهم مشاهدة شيء آخر، فمن الواضح أن العنصرية لم تعد في العنفوان الذي كانت عليه من قبل. رغم عدم القضاء التامّ على العنصرية البيضاء، يتّضح أنها لم تعد عقبةً كأداءَ أمام تطوّر مجموعات السود. تشير الإحصاءات إلى أن أعدادًا غفيرةً من البيض الآن لديها الاستعداد لاحترام مبدأ المساواة في المعاملة بالقول والعمل.

لا تُفضي المساواة في معاملة الأفراد بالضرورة إلى تكافؤ النتائج على مستوى المجموعات العرقية. إذ يرفض معظم الأمريكيين المحاصصة العرقية، والجداول الزمنية، والمبادئ

التوجيهية المفروضة تحت بند «التمييز الإيجابي» يرفضونها وسيلةً لدفع السود نحو التكافؤ مع البيض في مجالات التعليم، والتوظيف، والثروة، والمكانة. في عام 1976، اعتقدت نسبة 10% من البيض على مستوى البلاد، ونسبة 37% من السود، اعتقدوا أنه على كلية الطب خفض معاييرها لقبول طالب أسود «قد لا يكون لديه المؤهلات المناسبة، إنمّا تُتوسّم فيه إمكانات واعدةٌ للدراسة».[8]

في عام 1984، أيدت نسبة 9% من عينة من البيض، مقابل نسبة 49% من عينة للسود، أيدتا «إعطاء السود أفضلية في وظائف تفضيلاً على البيض المؤهلين بشكل مماثلٍ، بسبب التمييز العنصري الواقع سابقًا ضد السود».[9] وفي عام 1992، أظهرت نسبة 16% فحسب من العينة على مستوى البلاد استعدادَها للتصويت للمرشحين الذين أيّدوا «إعطاء السود أفضلية في وظائف على حساب البيض المؤهلين بشكل مماثلٍ، بسبب التمييز العنصري الواقع سابقًا ضد السود»؛ وبلغت نسبة أولئك الذين قد يصوّتون لهؤلاء المرشحين 70%.[10]

كما هو الحال مع أي قضية، فإن الإجابات تتحدّد بشكلٍ كبير تبعًا لكيفية صياغة الأسئلة. يرتفع معدل الموافقة بشكل ملحوظ عندما يُطرح التمييز الإيجابي باعتباره طريقة لتجنب «المحاصصة الصارمة». ومع ذلك، فإن معدل القبول يبقى شديد الانخفاض عندما يُوصف التمييز الإيجابي على أنه تعويض أو علاج لمظالم عرقية من الماضي، أو باعتباره وسيلةً لتحقيق التوازن العرقي في النتائج.

في الأوساط الآمنة، يذكر العديد من البيض بأنهم لا يتحملون المسؤولية ولا يقع عليهم اللوم بسبب مظالم الماضي أو الفروقات الحالية. فهم يقولون: «نحن لم نستعبد أحدًا، ولم نفعل شيئًا لكبت أحد». ثم إنّه على مدى جيل واحد على الأقل، حظيَ السودُ بفرصٍ ممتازة لتحسين أوضاعهم. لهذا، فإن تخصيص الأماكن للسود ترقى إلى ممارسةِ «تمييز عنصري عكسي».[11]

ورغم أن مثل هذه الحجة تضع الرأي الشخصي في معارضة صريحة للتمييز الإيجابي، فإن قلة من الأمريكيين يعبّرون عن تذمّرهم هذا في العلن. فطلاب الجامعات الذين يسيّرون التظاهرات ضد التشرد لا ينظّمون مسيراتٍ للاحتجاج على الممارسات المنطلقة من أساسٍ

عرقي والتي يعتبرها الكثيرون تهديدًا لتقدّمهم.[12] وعمال المصانع الذين يُضربون للحصول على أجور أفضل لا يفعلون شيئًا لإلغاء المحاصصة العرقية التي يمقتونها.[13] وحتى أواخر عام 1994، لم يتخذ السياسيون الذين تابعوا استطلاعات الرأي بشكل حثيث أي خطواتٍ ملموسة لإنهاء السياسات العرقية التي أدركوا أنها لا تحظى بشعبية واسعة. لم يتضمن «العقد مع أمريكا» للحزب الجمهوري، الذي سهّلت وُعودُه الجريئة فوزَ الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفي للعام 1994، لم يتضمّن أي أحكام تتعلق بالتمييز الإيجابي.

أجرى بول سنايدرمان وتوماس بيازا استقصاءً دقيقًا للمواقف الأمريكية بخصوص المسائل العرقية. في المقام الأول، وجدا أنه رغم عدم اختفاء التحيز ضد السود، فإن ذلك التحيّز لم يعُد يدفع أعدادًا كبيرة من البيض لمعارضة السياسات الحكومية لمساعدة السود؛ ثانيًا، وجدا أن البيض يعارضون بأغلبية ساحقة السياساتِ التي تجعل سواد البشرةِ مصدرًا للحصول على الامتيازات.[14] يمكننا الاستفادةُ بجلاءٍ من اثنتين من تجاربهما.

ففي إحدى التجارب، سُئلت عينة عشوائية من المستجيبين البيض عن استحقاق الشخص الذي فقد عملَه الحصولَ على مساعدة حكومية في العثور على عملٍ آخر. خلال هذا الإجراء، يتعرف المستجيبون على عِرق العامل المفصول، وجنسه، وحالته الزوجية، ومدى الاعتماد عليه.

تُظهر النتائج دعمًا أكبر، وليس أقل، للمساعدة الحكومية للعمال السودِ المفصولين أكثر من العمّال البيض. والأمر الأكثر أهميةً أنّه في حالة العامل الأسود يَظهر أن الدعم لتلقيه المساعدة يرتفع بشكل ملحوظ عندما يُوصف العامل بأنه يمكن الاعتماد عليه.[15]

في التجربة الأخرى، سُئلت نصف عينة من البيض عن وجهة نظرهم في التمييز الإيجابي، ثم عن تصوّرهم عن السود؛ وطُرحت الأسئلة بالترتيب المعاكس على النصف الآخر من العيّنة. فاتضح أن مجرد ذِكر التمييز الإيجابي يشجّع على كراهية المستفيدين منه.

من بين الذين سُئلوا عن العمل الإيجابي أولًا، وصفت نسبة 46% السودَ بأنه «يعوزهم حسّ المسؤولية»، مقابل نسبة 23% ممن لم يسمعوا بالقضية قبل ذلك. بصورة مماثلة، وَصفت

نسبة 31% من المجموعة الأولى السود بأنهم «كسالى» مقابل نسبة 20% في المجموعة الثانية.[16] تُثير نتائج التجربة الثانية الدهشة بصورة خاصةٍ نظرًا لندرة المعارضة العلنية للتمييز الإيجابي. فتكشف هذه النتائج أن التمييز الإيجابي هو مصدر شعورٍ واسعٍ بالاستياء لدى البيض.

الأدلة المستقاة من الانتخابات

يمكن استقاء المزيد من الأدلة من السياسات الانتخابية على انتشار تزوير التفضيل. إذ بين الأعوام 1968 و1988، تحرك مجموع الناخبين الأمريكيين باضطرادٍ «تجاه اليسار» في مختلف القضايا الاجتماعية، بما في ذلك الإجهاض، وحقوق المثليين، والبيئة .[17] بالرغم من ذلك، خسرَ الحزب الديمقراطي، الذي دافع عن المواقف اليسارية بشأن هذه القضايا، في خمسة من الانتخابات الرئاسية الست التي عُقدت في تلك الفترة، وخسر بعضَها بفارقٍ كبير. وبهدف البحث عن تفسير لذلك، لاحظ توماس وماري إيدسول أن الجمهوريين قد استفادوا من الاستياء غير المعبّر عنه من ازدواجية المعايير العرقية، بما في ذلك التمييز الإيجابي. داعبت شعاراتُ حملة الحزب الجمهوري التي تناولت مسيئي استخدام الضمان الاجتماعي، والجريمة، والانحطاط الحضري، والمحاصصة داعبت مشاعرَ العنصرية الخفية، واستندت كذلك –بشكل أشد أهمية– إلى المخاوف بشأن الجهود الرامية إلى إعفاء السود من المعايير المطبّقة على باقي أفراد المجتمع. وبدهاءٍ مكّنت تلك الشعارات الجمهوريين من ملامسة وتر هذه المخاوف الحساس دون الاضطرار إلى معارضة المعايير المزدوجة بصورة علنية.[18]

يُظهِر الإعلان التلفزيوني الأكثر شهرة لحملة بوش الأب للعام 1988 يُظهِر ويلي هورتون، وهو قاتل أسود اغتصب امرأة بيضاء وطعن صديقها أثناء إجازة تغيّب من السجن. وقد عبرّ الإعلانُ بصورة مرئية عن القلق الكامن في أذهان أعدادٍ كبيرة من الناخبين، والأهم من ذلك، الخوف المتأصّل بسبب ارتفاع معدل السلوك الإجرامي في أوساط شباب الذكور السود. بتلميحه أن مشاكل السود هي جرّاء ما اقترفت أيديهم، يقدّم الإعلانُ البيضَ في دور الضحية

بدلًا من دور الجاني. وهكذا يؤنب الإعلان بصورة ضمنية عزوَ التباينات العرقية إلى العنصرية البيضاء، ويشكّك في إنصاف الامتيازات الممنوحة للسود. سمح الإعلان لبوش بتقديم نفسه على أنّه سريع الاستجابة لمخاوف الناخبين غير المُعلن عنها فيما يتعلّق بالسياسات العرقية، ولكن دون أن يتورّط في نقاشٍ علني صريح. وعلى هذا الأساس، مثّل الإعلان من فوره استجابةً انتهازية لتزوير التفضيل ومظهرًا بارزًا له.

لم يتّخذ الرئيس بوش الذي ربح الانتخابات بسهولة أيّة خطوات جريئة في السنوات الأربع التالية لفوزه. بعد أن وصف تشريعَ الحقوق المدنية المقترح بأنه «قانون محاصصة»، فقد وقّع عليه في نهاية المطاف ليصبح قانونًا بعد تعديله لحظر المحاصصة الرسمية مع الإبقاء على الأحكام التي من شأنها أن تشجع المحاصصة غير الرسمية.[19] وأظهر بوش في بداية فترته الرئاسية حذرًا مماثلًا عندما أعلن مساعدُ وزير التعليم، مايكل ويليامز، أن جميع المنح الدراسية المخصصة حصريًا لطلاب الأقليات تعتبر غير قانونية. إذ يحظر قانون الحقوق المدنية للعام 1964 على متلقّي المساعدات الفيدرالية من ربط المساعدة المالية بالعِرق، ويمدّد قانون استعادة الحقوق المدنية للعام 1987 الحظرَ ليشمل التعليم العالي الخاص. وهكذا كان لدى بوش أساس قانوني ليدعم موقف ويليامز، وهو أسود. إنما سرعان ما رضخ بوش، عندما شنّت مجموعات الحقوق المدنية حملة معارضة شرسة.[20]

في الوقت الذي كان بوش يتأرجح بموافقه، ويقدم التنازلات، ويُؤثر السلامة، راحت الانتخابات المحلية تقدم الأدلة على انتشار تزوير التفضيل فيما يتعلق بالمسائل العرقية. ففي انتخابات مجلس شيوخ الولايات المتحدة للعام 1990 في ولاية لويزيانا، كان من المتوقع أن يحقق المرشح في المنصب انتصارًا ساحقًا على ديفيد دوك، الزعيم الأكبر السابق لجماعة كو كلوكس كلان الذي بنى برنامجه صراحةً على معارضة التمييز الإيجابي. توقعت استطلاعات الرأي أن دوك لن يحصل على نسبةٍ أكبر من 25% من الأصوات.

ومع ذلك، فقد حصل على نسبة 44%، بما في ذلك 60% من أصوات البيض،[21] مما يشي بأن العديد من الناخبين لن يعترفوا بدعمهم لدوك حتى لمستطلِع رأي مجهول. بلا شكّ ضمّ

مؤيدو دوك السريين بعض العنصريين الحقيقيين. إنما يصعب تصديق أن جميعهم كانوا متعصبين. فلا بُدّ أن غالبيتهم كانوا مواطنين غير عنصريين انجذبوا إلى رسالته المناهضة للتمييز الإيجابي.

يعضدُ هذا التفسيرَ انتخاباتٌ أخرى لم تفلح فيها استطلاعات الرأي بالحصول على نتائج مُرضية بشكل كبير. فعشية انتخابات عام 1989 في نيويورك، أشارت استطلاعات الرأي إلى أن ديفيد دينكينز، وهو مرشح أسود، متقدّم ما بين 14 و18 نقطة على رودولف جولياني، وهو مرشح أبيض. وأظهرت استطلاعات الرأي أن دينكينز سيفوز بفارق 6 إلى 10 نقاط. في حين كان هامش فوزه الفعلي نقطتين فحسب.[22] لم يتخذ أي من المرشحين مواقف مثيرةً للجدل بشأن المسائل العرقية ولم يلجأ لرمزية عنصرية، إلا أنه كان مفهومٌ ضمنًا أن دينكينز سيعمل على ترسيخ التمييز الإيجابي بقوة أكبر. كما اختلف المرشحان في أوجه أخرى، بالطبع، لذلك كان من الممكن أن يقدّم مؤيدو جولياني أي سببٍ من الأسباب المفهومة اجتماعيًا لتبرير اختيارهم. لكن العنصرية هي السبب *الأكثر وضوحًا* لفهم معارضةِ ناخبٍ أبيض لمرشح أسود. وببساطة، ربمّا خدع أنصار جولياني مستطلعي الرأي لتجنّب إعطاء الانطباع بأنهم متحيزون.

وخلاصة القول حتى هذه النقطة، يعارض الأمريكيون البيض بأغلبية ساحقة الامتيازات المقصورة على السود. لكنهم يُظهرون حذرًا شديدًا في التعبير عن ذلك علنًا، خوفًا من وصفهم بالعنصرية. وبفعلهم ذلك، يوسّعون الهوّة بين الرأي العلني والرأي الخفي حيالَ مجموعة من القضايا التي تتطرّق للعرق، بما في ذلك التمييز الإيجابي.

أصول وآثار التمييز الإيجابي

رغم انبثاق التمييز الإيجابي عن حركة الحقوق المدنية، فإنه لم يكن ضمن الأهداف الأصلية للحركة. ففي عام 1963، تعاضَد الملايين من الأمريكيين جنبًا إلى جنب –من السود والبيض– بهدف إنهاء الممارسات التي جعلت البشرة البيضاء مصدرًا للامتيازات. في خطابه

التاريخي، أعلن مارتن لوثر كينغ قائلًا: «يراودني حلم بأنه ذاتَ يومٍ سيعيش أطفالي الأربعة الصغار في أمة لا يُحكم عليهم فيها بسبب لون بشرتهم، إنما بناءً على جوهر شخصيتهم».[23] ومصداقًا لحلم كينغ، قوّض قانونُ الحقوق المدنية للعام 1964 الأسس القانونية للعنصرية البيضاء، وألزم الولايات المتحدة بمبدأ «تكافؤ الفرص». إنما في غضون سنوات قليلة، تحوّلت أجندة الحقوق المدنية إلى حملة لتحقيق «تكافؤ النتائج» بدون تأخير ومن خلال التمييز الإيجابي. بغضّ النظر عن النوايا، فقد عزز النهجُ الجديد الوعيَ الصارخ بالفروق على أساس لون البشرة: إذ لا يمكن للشركة التي يتحتم عليها توظيف قوة عاملة متوازنة عرقيًا لا يمكنها أن تحكم على المتقدمين بناءً على «جوهر شخصيتهم» فحسب.

ما هي تأثيرات التمييز الإيجابي العِرقي؟ بلغت استفادةُ السود المتعلمين وميسوري الحال درجة عاليةً.[24] بحلول منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين، ضاهت النِسب المئوية لخريجي المدارس الثانوية من السود الذين التحقوا بالجامعات ضاهت النسب المئوية لدى البيض، وتجاوزتها في بعض السنوات.[25] كما ارتفعت نِسب توظيف السود بصورة كبيرة في الحكومة وفي الشركات التي تراقبها لجنة تكافؤ فرص العمل.[26] واستمرت المكاسبُ في التوظيف، أو على الأقل حافظت على ثباتها، حتى في الفترات الرئاسية لإدارات عُرفت بتحفظاتها على ممارسات التوظيف المبنية على الفروق العِرقية. وقد صاحب تلك الممارسات تحسينات في الأجور. إذ ارتفعت عائدات تعليم السود مقارنة بالبيض، وفي بعض المجالات راح السود يحصلون على رواتب أعلى. في بدايات عام 1973، تقاضى الرجال السود الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 عامًا من حاملي الشهادات جامعية أجورًا أعلى بنسبة 9% من أقرانهم البيض.[27] في نفس السنة، حصل الأساتذة السود من ذوي الخبرة على رواتب أكثر من أساتذة بيض من ذوي الخبرات المماثلة.[28]

واستفاد المحاضِرون السود كما لم يستفد غيرهم من معارك رفع الأجور بين الجامعات التي تسعى إلى تحقيق أهداف التمييز الإيجابي.

ثمّة خلاف بخصوص الأثر الذي خلّفته المبادئ التوجيهية والجداول الزمنية لسياسة التمييز الإيجابي في نِسبة المكاسب الموثّقة. إذ من المحتمل أن تكون بعض المكاسب قد تحقّقت حتى في ظل الإجراءات التي لا تأخذ بعين الاعتبار الفروقات العِرقية. والأمر ذو الدلالة هو أنّ تمثيل السود في المدارس المرموقة، والمناصب الحكومية العليا، والمهن الأكثر تحقيقًا للربح، والقيادة العسكرية كان في طور الزيادة الفعلية بحلول عام 1970، عندما بدأ تطبيق برامج التمييز الإيجابي على نطاق واسع.[29] ومع ذلك، لا يمُكن نكران حقيقة أن التمييز الإيجابي قد ساعد أفراد الطبقة الوسطى من السود على النموّ والنجاح.

كما يتّضح بجلاءٍ أن مستويات معيشة الفقراء من السود قد تدهورت مقارنةً بفقراء البيض، ومقارنة بالأثرياء السود، وحتى بالمعنى المُطلق. بين الأعوام 1973 و1987، أصبحت عائلات السود في الفئة الخُمسية الأغنى في توزيع الدخل أكثر ثراءً بنسبة 33% بالقيمة الثابتة للدولار، مقابل زيادة بلغت نسبة 25% لدى العائلات في الفئة الخُمسية الأغنى للبيض. خلال نفس الفترة، مُنيت العائلات السوداء في الفئة الخُمسية الأفقر بخسارةٍ بلغت نسبة 18%، مقارنةً بخسارةٍ أقل بلغت نسبتها 7% لدى أفقر العائلات البيضاء. بالنسبة لتوزيع البيض الإجمالي، انخفضت نسبة الفئة الخُمسية الأفقر مقارنةً بالفئة الخُمسية الأغنى من 14% إلى 11%؛ وانخفضت النسبة المناظِرة لها لدى السود أكثر من ذلك، من نسبة 10% إلى 6%.[30]

يُعزى السبب الرئيسي لاعتماد برامج التمييز الإيجابي إلى فقر السود. ومن حيث استجابتها لمكافحة الفقر، تشير هذه الأرقام إلى فشل تلك البرامج. فعلى الرغم من حصول السود الأقل احتياجًا إلى مساعدات خاصة على مكاسب واضحة، فإن أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة قد تعرّضوا لخسائر لا تُخطِئها العين.

وتَظهر الخسائر في الإحصاءات المتعلقة بالفقر، والبطالة، وظروف الأسرة، والجريمة. بعد عقدين من انتشار التمييز العِرقي الإيجابي، كان ثلث السود تقريبًا، مقارنةٌ بعُشر البيض، يعيشون تحت خط الفقر الرسمي. وبلغ معدل البطالة بين السود أكثر من ضعف معدل

البطالة لدى البيض. وتضاعف احتمال مولد الطفل الأسود لأسرةٍ فقيرة ثلاث مرات. وكان أكثر من نصف الأطفال السود يعيشون في أسر ذات عائل واحد، مقابل نسبة السُدس لدى الأطفال البيض. وكان الرجل الأسود أكثر عرضة للقتل بست مرات من الرجل الأبيض، ومن المرجح أن يكون قاتله أسود.

والأمر الأهم من ذلك هو أنه منذ عام 1973، اتسعت رُقعة هذه التفاوتات العرقية أو بقيت ثابتة.[31]

تشير مثل هذه الإحصاءات القاتمة إلى أن التمييز الإيجابي قد لا يكون الاستجابةَ الأكثر فعالية لمحاربة فقر السود. وفي واقع الحال، يؤكد عدد من العلماء البارزين، بمن فيهم بعض السود، أن التمييز الإيجابي هو علاج أكثر ملاءمةً لأمراض الماضي أكثر من أمراض الحاضر. من بعض هؤلاء يُذكر ستيفن كارتر، وريتشارد إبستين، ونيثان غليزر، وغلين لوري، وتوماس سوويل، وشيلبي ستيل، ووليام جوليوس ويلسون.[32] ولا ينكر هؤلاء المعارضون أن العديد من الأفراد السود قد استفادوا من نظام المحاصصة العِرقية القائم. إلا أنهم يدركون أن المكاسب قد وقعت بصورةٍ غير متكافئة في حِجر السود من ميسوري الحال بالفعل. كما يشددون على أن تلك الفوائد قد صاحبتها تكاليف اجتماعية، ونفسية، واقتصادية باهظة. تضع المعايير المزدوجة جميعَ السود في موضع الاتهام، بمن فيهم أولئك الذين يحسّنون أوضاعهم بناءً على مؤهلاتهم الخاصة. في المقابل، مجرد معرفة أن بعض الأماكن محجوزة للأقليات يثني السود عن محاولة التقدّم إليها. وهكذا فالقرارات التي تُتخذ لتلبية أهداف التمييز الإيجابي تُفضي إلى أوجه قصور تقلل من القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي، مع عواقبَ سلبية تلحق بجميع الفئات. يَعتبر غيرُ السود ممّن تعثّرت حياتهم المهنية لإفساح المجال أمام السود الأقل تأهيلًا، والكثير غيرهم مِمّن يشتبهون في أنهم قد تعرّضوا للمعاناة، يعتبرون أنفسهم ضحايا «للتمييز العنصري العكسي»؛ ويُذكي استياؤهم نيرانَ التفرقة العرقية. بالنتيجة، بسبب تصعيب عملية فصل، أو خفض رتب، أو عدم ترقية السود، لئلا يتعرّض المرء للمقاضاة بسبب التمييز الوظيفي، فإن التمييز الإيجابي يولّد ظاهرة التضخّم

التعليمي أو الاهتمام بالمؤهلات الدراسية –ويُعنى بذلك الميل إلى تعليق أهمية كبيرة على المؤهلات التي يمكن لأطراف ثالثة فهمها بسهولة، مثل الدرجات التعليمية والخبرة الرسمية. تفضّل ظاهرة التضخّم التعليمي السودَ الأكثر قدرةً والأكثر تعليمًا؛ وتؤذي هذه الظاهرةُ الأشخاصَ عديمي الخبرة، وذوي المستوى التعليمي الأدنى، والشباب، خاصة وأن التمييز الإيجابي قد امتد ليشملَ مجموعات أخرى ذات مؤهلات متفوّقة بشكل عام، مثل النساء البيض.

شيطنة المعارضين

كما هو الحال مع أي سياسة اجتماعية، قد يختلف المحللون المنفتحون بشأن حجم التكاليف المترتبة عليها والفوائد المختلفة المرجوة منها، وبالتأكيد ثمة فسحةٌ للاختلاف بخصوص التمييز الإيجابي. في غالب الأحيان تشمل المبررات المستشهد بها استمرارَ العنصرية البيضاء، وفوائد وجود النماذج من الشخصيات السوداء، والحق في التعويض عن الظلم الذي لحق بأسلاف المرء، ومزايا التنوع العرقي في المدارس وفي بيئة العمل.[33] وتتمثّل النقطة الحاسمة ههنا في أن بعض المفكرين الجادين يعتبرون أن هذه المزايا مغمورةٌ بالتكاليف المترتّبة على التمييز الإيجابي.

ومع ذلك، فمنذ بداية تطبيقها، اعتُبرت سياسة التمييز الإيجابي بوصفها فوق النقد. وعادةً ما يتعرّض الأشخاص الذين يعبرون عن تحفّظاتهم عليها لتشويه سمعتهم على أنهم أعداء للمساواة العرقية ممّن لا يهتمون سوى بمصالحهم الذاتية. يُطلَق على النقاد السود وصفَ الخونة لعِرقهم، في حين يُوصم النقاد البيض بأنهم مؤيّدون لسيادة البيض.

تبلور نمط الترهيب في عام 1965 عندما تعرض دانيال باتريك موينيهان، مساعد وزير العمل آنذاك، لانتقادات شديدة بسبب ورقة سياسة عامة بعنوان، *العائلة الزنجية: دفاعًا عن العمل الوطني*.[34]

ذهبت الورقة، والتي تُعرف الآن باسم «تقرير موينيهان»، إلى أنه للقضاء على الفقر في مجتمعات السود، ينبغي عليهم أولاً اكتساب نفس الفرص المتاحة للبيض وثانيًا الوصول لنفس الموارد للاستفادة من تلكم الفرص. ومع ذلك، ذكر التقرير أن تفكك الأسر السوداء بسبب الطلاق، والانفصال، وهجر أحد الوالدين يحرم الأطفالَ السود من الثقة بالنفس، والانضباط، والعادات التي تُعدّ من العوامل الحاسمة لتحقيق الإنجاز. عزا موينيهان ارتفاعَ معدلات تفكك الأسرة إلى أجيال من العبودية والتمييز: عبْر استنزاف قوته الاقتصادية، أدى الاضطهاد إلى تقويض مكانة الرجل الأسود داخل أسرته. وأشار موينيهان إلى أنه ابتداءً منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، بلغت نسبة العائلات السوداء التي تُعيلها الإناث الرُبع تقريبًا، وقريبًا منها كانت نسبة المواليد السود غير الشرعيين. واتّسم الأداء المدرسي للأطفال الذين ولدوا في هذه الظروف بالضعف، ثم فشلوا في الحصول على وظائف، وفي نهاية الأمر يُنجبون أجيالاً جديدة من الأطفال المحرومين اجتماعيًا. وخلص موينيهان إلى أن «التعقيد الراهن لهذه الحالة المَرضية قادرٌ على إدامة نفسه دونما تدخُّلٍ من العالم الأبيض». وهكذا، فإن برامج القضاء على فقر السود محكومةٌ بالفشل ما لم «تُصمم بحيث يكون لها تأثير، مباشر أو غير مباشر، على تعزيز استقرار وموارد الأسرة الزنجية الأمريكية».[35]

في عزوه تفكك الأسرة السوداء إلى العبودية، كان موينيهان يردد أطروحة وضَعها إدوارد فرانكلين فريجر.[36] إنما دحضت الأبحاث اللاحقة مصداقيةَ أطروحة فريجر. إذ أصبح معروفًا لدينا الآن أن معظم العبيد نشأوا في أُسرٍ مكوّنة من أبوين، وأن العبيد الذين حُرموا من عائلاتهم عادةً ما انخرطوا في علاقات زواجٍ متينة بمجرد تحريرهم.[37] لكن بغضّ النظر عن تصوّراته المغلوطة، لم يكن موينيهان متحدثًا عن مشكلة غير موجودة. ففي الوقت الذي كُتب فيه تقريره، كانت الأسرة التي تُعيلها امرأة قد أصبحت بالفعل سمةً بارزة لمجتمع السود. وفقًا لذلك، جاء رد فعل العديد من الزعماء السود إيجابيًا على التقرير.

ومع هذا، فقد شعر غيرهم من الزعماء السود بأن المطالبة بإحداث تغييرٍ في سلوك السود من شأنه أن يُضعف التزامَ الأمة بالمساواة العرقية.

وهكذا ردّوا بغضب، ووصفوا موينيهان بأنه «عنصري متستّر». ووصف أحد النقاد التقرير بأنه «تملّص أكاديمي هائلٌ من المسؤولية بهدف إرضاء ضمير البيض»، مضيفًا أنّ التقرير يوفر «الحافِز لعنصرية جديدة».[38] وشدّد ناقدٌ آخر على أن المطالبة بتعديلات في سلوك السود مجرّد ذريعة لتجنُّب تغيير «النظام الرأسمالي» المسؤول عن فقر السود.[39] مع احتدام الجدل، تراجع معظم الزعماء السود الذين أيّدوا فرضية التقرير عن مواقفهم السابقة. وصرّح أحدهم أن أمريكا «لا يمكنها مناقشة الحالة المَرضية لمجتمع الزنوج دون مناقشة أمراض مجتمع البيض التي تسمح لتلك الأمراض بالظهور». وانطلاقًا من مخالفته لفكرة تفكُّك الأسرة السوداء، أكد هذا المراقب أن مجتمع البيض لم يُتح لها قط فرصةَ الازدهار أصلًا.[40]

خوفًا من تشويه سمعتهم بتهمة العنصرية، انخرط البيض «التقدميون» في حملة النقد تلك. واستنكر عالِم نفسٍ أبيض موينيهان لتصويره السود على أنهم همج: «فالرسالة الضمنية هي أن الزنوج يتقبّلون المُجون، والمواليد غير الشرعيين، والعائلات ذات المُعيل الواحد، والاعتماد على نظام الضمانات الاجتماعي، وجميع ما يُفترض أنه لازم ذلك... والمثال الأفضل على الإطلاق عن "الهمجي" هو تلك الأم المنفلتة التي أنجبت حفنةً من الأشقياء غير الشرعيين».[41] مع تصاعد الضغوط، سعت الإدارة الأمريكية إلى النأي بنفسها عن أطروحة موينيهان. وادّعى وزير العمل بأن التقرير قد يكون مجرّد تعبيرٍ عن تركيز مُغرِق في التفاصيل بشأن تدهور الحياة الأسرية لدى السود. حتى أن الوزير قد نفى أن يكون التقرير وثيقة رسميةً صادرة عن وزارته.[42] في معرض تناوُله لمحنته، كتب ميونيهان فيما بعد قائلًا: «وُجدت حالةٌ من الجُبن على نطاقٍ واسعٍ في أوساط البيض، باستثناء عدد قليل من الشخصيات الأكاديمية. وثبت أن البعض لم يكن ليتوانى عن تبنّي أيّ تزييف للحقيقة إذا بدا لهم أن معارضته قد تُجابَه باستنكارِ تفكير القطيع في اللحظة الراهنة».[43]

وهكذا وُضع تقرير موينيهان جانبًا، رغم تفاقُم المشاكل التي تناولها. إذا كانت نسبة الأُسر السوداء تعولها نساءٌ الرُبع في عام 1960، فقد تجاوزت النصف في عام 1990. [44] ثم

أصبح عددٌ أكبر من الأطفال يولدون لأبوين مراهقَين غير قادرين أو غير راغبين في توفير الرعاية المناسبة لهم. ومصداقًا لأطروحة موينيهان، فشل هؤلاء الأطفال عمومًا في تطوير المهارات اللازمة للنجاح في الحياة.[45] فانحرفوا باتجاه الجريمة بأعداد كبيرة. وبدأت الأنشطة التجارية تغادر أحياءهم. وراحت العائلات التي كان لديها القدرة على الانتقال، بما في ذلك العائلات السوداء، تفرّ إلى الضواحي. أصبح «الشاب الأسود» مصدرَ خوف متزايد، ما أسفر عن عواقب وخيمة على الأغلبية السوداء الملتزمة بالقانون. وجُسّدت تلك العواقب في مثال سائق سيارة الأجرة الذي يرفض التوقف لرجل أسود خوفًا من التعرض للسرقة – أو حتى التوقف لامرأة سوداء، خوفًا من أن تطلب توصيلها إلى منطقة موبوءة بالعصابات. تشير الأنماط الملحوظة لتجنّب دخول أحياء السود إلى أن أمراض المجتمع الأسود مفهومة على نطاق واسع. وفي حقيقة الأمر، تُثير هذه الأمراض الاجتماعية استياءً شديدًا لدى البيض والسود على حدٍ سواء.

في عام 1984، عندما أطلق بيرنارد غويتز النارَ على أربعة مراهقين سود عرّضوه للمضايقة ليسرقوا ماله في قطار أنفاق في نيويورك، أيد سكان نيويورك من جميع الخلفيات العرقية تصرفه –رغم أن نسبة تعاطف السود قد انخفضت بشكل ملحوظ عندما اتّضح أن غويتز قد أطلق رصاصًا إضافيًا بعد سقوط اللصوص أرضًا.[46] إنما لم تتوان والدة أحد الجرحى عن التصريح أن ابنها قد لقي جزاءه؛ إذ إنّ زوجها، والد ابنها، قد قُتل فيما مضى خلال محاولته منعَ مجرمٍ من سرقة سيارته الأجرة.[47] وعندما برأت هيئة المحلفين غويتز من تهمة إطلاق النار، حظيَ الحكم بقبول نسبة 90% من سكان المدينة البيض، و83% من ذوي الأصول اللاتينية، و52% من السود.[48]

بعد فترة قصيرة من حادثة غويتز، كتبت صحفيّة معلّقة أن طلقات غويتز أطلقت مشاعرَ الغضب واليأس «المدفونة منذ زمن طويل».[49] وما تعنيه هو أن سكان نيويورك قد انفجروا بإداناتهم لجرائم الشوارع، وليس أنهم أصبحوا دون سابق إنذارٍ مستعدين للتعبير عن آرائهم حيال جميع المسائل العرقية. وفي الواقع، بعد عدة سنوات خلال جلسات مجلس

الشيوخ لتصديق تعيين كلارنس توماس، القاضي الأسود المُرشّح للمحكمة العليا، لاحظت نفس الصحفيّة أن الصراحة نادرة في الأمور المتعلقة بالعرق. وكانت تلك الصحفية قد ألقت كلمةً عن جلسات الاستماع أمام فصل جامعي. وسبّبت صراحتها في الموضوع للطلاب حالةَ توتر واضحة.

قالوا لها لاحقًا: «في حقيقة الأمر، لم نشعر بفسحة حرية لإبداء آرائنا علنًا، ولم نتوقع حقًا سماع رأيٍ كهذا».[50]

لم تكن سوى قلة من أولئك الطلاب على اطلاعٍ بحادثة موينيهان التي وقعت قبل أن يولدوا. بيد أن تحفّظهم في الكلام كان عبارةً عن استجابة شرطيّة ناجمة عن الضغوط الاجتماعية والتوقعات التي أسهمت الحادثة في تشكيلها.

لم تخلُ السنوات التي انقضت منذ تقرير موينيهان من التحديات التي واجهت الأجندة الموضوعة لتحسين مستويات معيشة السود.

فقد اعترض عددٌ من المفكرين، بمن فيهم أولئك الذين وردت أسماؤهم سابقًا، على تلك الأجندة علنًا، مشيرين إلى التكاليف المترتبة على بعض السياسات المتبعة، واقترحوا إحداثَ تحول في التركيز، إلّم نقُلْ تطبيق نهج جديد تمام.

تعرّض أغلبهم للهجوم بوصفهم أعداءَ للعدالة العرقية، وقد عملتْ كل واقعةٍ من الإدانات بمثابة التذكير لغيرهم من المعارضين المحتمَلين بالثمن الباهظ للمعارضة العلنية.

في منتصف السبعينيات، وجد عالم الاجتماع جيمس كولمان واثنان من زملائه أن برامج إلغاء الفصل العنصري المصممة لتحقيق التوازن العرقي في المدارس الحضرية كانت تتسبب في هجرة البيض، وبالتالي ألحقت الضررَ بمصالح الفقراء السود على المدى البعيد. إنما سرعان ما وجّه رئيس الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع اللوم للباحثين. ونظمت الجمعية جلسة عامة في مؤتمرها للعام 1976، بدعوى مناقشة بحث كولمان، ولكن على ما يبدو لطرح أسئلة حول دوافعه كذلك. غصّ الجدارُ خلف المنصة التي تحدث منها كولمان

والمشاركون الآخرون غصّ بملصقاتٍ تربط اسم كولمان بالصليب النازي المعقوف والصفات القبيحة.[51]

بعد عقد ونصف، حدثت واقعة تشويه أخرى، كالكثير مثلها، عندما نشرت صحيفة *فيلادلفيا إنكوايرر* افتتاحيةً تدعو إلى تشجيع النساء السود الفقيرات على استخدام غرسات منع الحمل طويلة الأجل: «يكمن السبب الرئيسي الذي يجعل نسبةً كبيرة من أطفال السود تعيش في حالة الفقر في أن معظم الأشخاص الذين ينجبون عددًا كبيرًا من الأطفال هم الأقل قدرة على إعالتهم... ثمة طرق عديدة لمعالجة هذا الوضع... لماذا لا نبذل جهدًا أكبر لتقليل عدد الأطفال الذين يولدون في مثل هذه الظروف، بغض النظر عن عِرقهم؟». أحدثت هذه الافتتاحية ضجة. كتب صحفي عاملٌ في جريدة أخرى في فيلادلفيا قائلًا: «لو أنّ هتلر نفسه قد كتب هذه الافتتاحية، لما تمهّل لحظةً للتفكير بين الجملة والأخرى». سرعان ما أقرّ محررو *ذي إنكوايرر* بمسؤوليتهم، واعترفوا بأنهم تصرّفوا «تصرفًا يعوزه الذوق وجاء بنتائج عكسية».[52]

لاقى المعارضون السود لبرامج التمييز الإيجابي انتهاكاتٍ مماثلة.[53] يُذكر منهم سوويل، الذي كان معارضًا للمعايير العرقية المزدوجة منذ وقت طرحها، والذي عُومِل بوصفه رجلًا مختلًا عازمًا على تدمير عِرقه. ووصف رئيس الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين آراءَ لوري بأنها «خيانة».[54] أما ويلسون، الذي سعى لإعادة دراسة الأمراض التي حددها موينيهان ضمن حقل أبحاث الفقر، والذي يدعم سياسات محاربة الفقر بغض النظر عن الفروق العرقية، فقد تعرّض لشجب رابطة علماء الاجتماع السود.[55]

هناك العديد من السود الذين يتفقون مع المعارضين السود والمُعجبين بشجاعتهم، إنما في ظلّ الظروف السائدة، لا ينبري سوى القليل منهم للدفاع عنهم. يسجل ستيفن كارتر المعارِض للتمييز الإيجابي ملاحظته التالية:

> يكتم العديد من المتخصصين السود حقيقة آرائهم العلنية، رغم تعبيرهم بشكل غير علني عن نفس الآراء التي عبرّ عنها المعارضون البارزون علنًا. بصورة مفهومةٍ،

يُحجم المعارضون في السرّ هؤلاء عن «الإساءة إلى حساسيات وتطلّعات» غيرهم من السود، ومبعث ذلك أحيانًا لِعلمهم بسوء مآلات الاستعلان بمعارضتهم؛ إنما بظني، فهُم يفعلون ذلك في كثير من الأحيان لعدم رغبتهم في مواجهة الهجمات الشخصية والقدح في ولائهم، وهو ما تهيّجه غالبًا المعارضةُ العلنية.[56]

وبشكل عام، فالبيض نفسهم ليسوا مستعدين للدفاع عن المنتقدين السود للأجندة العرقية التقليدية. في واقع الأمر، يُعطي الكثيرون المؤسسة الاجتماعية السوداء الحقّ بالنيابة عن جميع الأمريكيين لتعريف الفرد الأسود الجديد بالاحترام وتمييزه عن المنحرف الخطير الذي يُصار إلى التشهير به وإسكاته.

يمتد هذا الحقّ إلى البيض الموصومين بكونهم عنصريين أشرار. في كتابه عن سياسات العرق في نيويورك، يشير جيم سليبر إلى أن النشطاء البيض «الليبراليين» في المدينة يميلون إلى تقديم دعم غير مشروط للزعماء والناشطين السود في نزاعاتهم مع المديرين، والمدرّسين، والعاملين في مجال الرعاية الاجتماعية من البيض. على سبيل المثال، عندما هاجم النشطاء السود مديري مشاريع الإسكان العامة في المدينة من البيض، افترض النشطاء البيض أن المديرين أولئك لا بُدّ متلبّسين بالعنصرية. وكان المصدر الأكثر إثارةً للخلاف في سكن المشاريع هو فحص مقدمي الطلبات، ومتابعة المستأجرين لمعرفة مدى التزامهم بالسلوك المدني الملائم. نظرًا لوجود نِسب غير متكافئة من العائلات السوداء وذات الأصول اللاتينية ممن تضمّ أفرادًا لهم سجلّات جنائية، كانت احتماليةُ أن تحرِم هذه الممارسةُ السكنَ لعائلة من الأقليات أعلى منها ممّا قد تواجهه عائلةٌ بيضاء. على هذا الأساس، أطلق زعماءُ مجتمعات الأقليات حملةً ضد مديري إسكان المشاريع. وسرعان ما طُرِد المديرون من مناصبهم بدعم من النشطاء البيض، وحلّ نظام المحاصصة العرقية محلّ معايير الاختيار القائمة على السلوك. ثم تدهورت الظروف المعيشية في إسكان المشاريع بسرعة، مما أفضى إلى نزوح العائلات المتّسمة بالمسؤولية الاجتماعية، وهو ما ألحق أضرارًا بالغةً بالعائلات غير القادرة على الانتقال.[57]

تماسك أجندة الحقوق المدنية

ادعى الناشطون الذين حاربوا معايير الاختيار القائمة على السلوك في مشاريع الإسكان في نيويورك أنهم ناطقون باسم جميع الأقليات. بالرغم من ذلك، فضّل العديد من سكّان المشاريع من السود تطبيقَ المعايير السلوكية. ولا تُعتبر هذه حالة الانقسام الوحيدة بين زعماء السود وعوام السود. ففي مختلف القضايا، تكشف استطلاعات الرأي السريّة عن اختلافات حادة بين تصورات ومواقف المسؤولين السود المنتخبين وموظفي منظمات الحقوق المدنية من جهة، ووجهات نظر المواطنين السود العاديين من جهةٍ أخرى.

على سبيل المثال، في استطلاع في عام 1985، أفادت نسبة 74% من زعماء السود أنهم تعرضوا للتمييز الوظيفي، مقابل نسبة 40% من عينة عشوائية من السود. فيما يتعلق بالتمييز الإيجابي، كانت الفجوة أوسع. في حين أيدت نسبة 78% من الزعماء إعطاء السود معاملة تفضيلية، *عارضت* نفس النسبة المئوية من العينة العشوائية هذا التوجّه. والقضية الأخرى التي نجم عنها اختلافات ملحوظة كانت متعلّقة بحقوق غير السود في امتلاك متاجر في أحياء السود.

في طرف الزعماء، اعتبرت نسبة 44% أن هذه المتاجر يجب أن تكون للسود، في حين أفادت النسبة المتبقية 56% أن الإثنية لا ينبغي أن تُأخذ في الحسبان؛ بالنسبة لعيّنة السود المستطلَعة آراؤهم على مستوى البلاد، فقد جاءت النسب المقابلة 9% و90%.[58]

ومع ذلك، ما يزال الرأي العلني الأسود داعمًا بشدّة لقيادات المجتمع الأسود الوطنية. ويمكن تفسير هذا جزئيًا بامتناع الأفراد السود عن إشهار خلافاتهم مع قادتهم، لا سيما فيما يتعلّق بالقضايا الرئيسية مثل التمييز الإيجابي. وخوفًا من اتهامهم بالخيانة، فهُم يلتزمون الصمت ويصادقون حتى على الأهداف المرسومة بالفعل.

وتترسّخ مخاوفهم مرة تِلو الأخرى عندما يتعرّض المعارضون السود للهجوم.

يُفسّر تزويرُ التفضيل الناجم عن الخوف نُدرة معارضة السود العلنية. ومع هذا، فإنه لا يفسّر أسباب فوز الزعماء السود التقليديين مرارًا وتكرارًا في الانتخابات بالاقتراع السري. أقترحُ لهذه الأُحجية تفسيرًا من أربعة أجزاء.

أولًا، يشكل الناخبون الذين يتفقون مع الأجندة السوداء الرسمية الأغلبيةَ في بعض منظمات السود وبعض مناطق التصويت ذات غالبية السود. ثانيًا، يمثل المرشحون طيفًا واسعًا من المواقف، ويمكن أن يختلف الناخبون مع المرشح الذي يختارونه في بعض الجزئيات. إذ يمكن للمواطن المعارض لموقف المرشح من التمييز الإيجابي أن يدعمه بسبب مواقفه من قضايا أخرى. ثالثًا، يحظى السود في مواقع النفوذ بالإعجاب حتى من لدن الناخبين الذين يختلفون معهم في قضايا رئيسية. وهذا يعطي ميزة للسياسيين السود في مناصبهم الحالية والذين يميلون إلى دعم التمييز الإيجابي. رابعًا وأخيرًا، وهو الأمر الذي قد يشكّل بيضة القبّان، نظرًا لتأييد غالبية المرشحين للمناصب العُليا في منظمات الحقوق المدنية الرئيسية وفي مناطق أغلبية السود أجندةَ السود التقليدية، نادرًا ما يُتاح للناخبين هامشٌ كبيرٌ للاختيار فيما يتعلق بالتمييز الإيجابي.[59]

مثل نظرائهم من السياسيين السود، يتخذ السياسيون البيض مواقفَ بشأن العديد من القضايا. إذ يمكنهم أن يتعارضوا مع الرأي الخفي حيال بعض القضايا ومع ذلك يفوزون في الانتخابات. والتمييز الإيجابي من أحد الأمثلة الواضحة على هذا. ولم يثنِ رفضُ معظم الأمريكيين للتمييز الإيجابي على المستوى الشخصي السياسيين البيض عن بذل جهود واضحة للحفاظ على برامج التمييز الإيجابي وتعزيزها. وعادة ما دعم منافسوهم التمييزَ الإيجابي بشكل مماثل، لذلك تحددت نتائج الانتخابات وفقًا لمعايير أخرى.إنما في المقام الأول لماذا كان أمرًا استثنائيًا بالنسبة للسياسيين اتخاذ مواقف واضحة ضد التمييز الإيجابي؟ إذا تمكن دوك من الفوز بثلاثة أصوات من أصل خمسة للبيض بسبب انتقاده نظام المحاصصة العرقية، فمن المحتمل أن يحصد المرشحون الآخرون نفس النسبة. مع تسليمنا أن اقتصاد لويزيانا كان متعثّرًا في الوقت الذي ترشح فيه دوك لمجلس الشيوخ، إلا

أن الركود كان قد عصف بأماكن أخرى أيضًا. إضافةً إلى ذلك، فإن ماضي دوك المتبني لسيادة البيض قد شوّه مصداقيته باعتباره نصيرًا للمساواة العرقية. يمكن لمرشحٍ ذي خلفية أقل هجوميةً أن يعمل بشكل أفضل في مواجهة التمييز الإيجابي.

السبب في قلة عدد السياسيين الذين عارضوا التمييز الإيجابي علنًا وبشكل صريح هو خشيتهم من تعريض أنفسهم لتهمة العنصرية. فمهما كانت التهمة عاريةً عن الصحة، يمكنها أن تؤدي إلى عدة عواقب سلبية. إذ سيعمد الناخبون الحريصون على الحفاظ على سمعة مناهضةٍ للعنصرية إلى سحب دعمهم لأولئك السياسيين. وسيواجه السياسي قيد الاتهام صعوبةً في جمع الأموال. كما أن جهوده لنفي التهمة عن نفسه ستؤثر بشكلٍ سلبي على الأنشطة اللازمة لتحسين حظوظه في الانتخابات.

لقد افتتحتُ هذا الفصل بالإشارة إلى أن السياسيين الأمريكيين نادرًا ما يتحدثون بصراحة عن المشكلات الاجتماعية الكبرى. هذا التحفظ في الكلام هو عرَض وسببٌ في الآن نفسه لفشلٍ على مستوى أكثر عمومية: فهو نمطٌ من التذبذب الذي ألمّ بشخصية المواطنين الأمريكيين ككلّ. ثمة فرق جوهري بين معارضة سياسة خاطئةٍ ضمن إجاباتٍ في استطلاع رأي، بعد الاطمئنان إلى معرفة أن إجابات الفرد ستصبح إحصائية مجهولة، ومعارضة تلك السياسة بقوة في المناسبات الاجتماعية، أو في الفصل الدراسي، أو في العمل، أو في كتابات المرء. في الأماكن ذات الضغوط الاجتماعية الشديدة، قد تتبنى الأغلبيةُ الحاسمة سياساتٍ مرفوضة في استطلاعات الرأي. والسياسيون عُرضةٌ بشكل خاص للضغوط الاجتماعية، وهذا أحد أسباب ندرة القيادة الجريئة الخلّاقة.

لوم الضحية؟

في كل من الحالات التوضيحية التي تناولناها عن المحافظة الجمعية –الشيوعية، ونظام الطبقات، والتمييز الإيجابي– يُكرّس المجتمعُ بُنيةً مكروهةً وممقوتةً على نطاق واسع. على الرغم من أن تلك البنية لا تحظى بشعبية في النطاق الخاص، فهي ما تزال قائمةً لأن الأفراد

ذوي التوجه الإصلاحي يُحجِمون عن الاستعلان بآرائهم، وبالتالي تترسّخ الحوافز الاجتماعية لتزوير التفضيل هذا. بقدر ما يؤذي التمييزُ الإيجابي السودَ كمجموعة، فإن الأفراد السود الذين يدعمون الأجندة الرسمية يتحمّلون بعض المسؤولية. وبقدر ما يعاني المجتمع الأمريكي، فإن أيّ أمريكي يشارك في تزوير التفضيل يتحمل نصيبًا من اللوم.

هل يندرج تفسيري هذا ضمن «لوم الضحية»؟ إذا كان هذا يعني أن الضحايا أنفسهم يساهمون في وقوعهم ضحايا، فإن الجواب هو بالتأكيد نعم. فضحايا السياسات القمعية، والخاطئة، وغير المُجدية ضالِعون في إدامة بؤسهم كلما أخفوا قناعاتهم، أو تستّروا عليها، أو كذبوا بشأنها. وكونهم يواجهون ضغوطًا شديدة للانصياع لا يسلبهم الإرادةَ الحرة. فهم ليسوا عبارةً عن كيانات مستسلمة مكبّلة بأغلال نظامٍ صنعه الآخرون وحافظوا على وجوده. قد يكون هذه النظام القمعي قد تأسس في وقت سابق، ربما قبل ولادتهم؛ إنما في مرحلة معينة، قد بدأوا هم أنفسهم، أو سيبدؤون، بالمشاركة في استدامته.

إن الضغوط التي تثقل كاهل ضحايا سياسةٍ معيّنةً تحظى بخاصية الدوام، جزئيًا على الأقل، بسبب اختياراتهم الخاصة.

ومع ذلك، إذا أُخِذ «لوم الضحية» بمعنى أن الضحية مذنبةٌ بشكل لا لبس فيه جرّاء تورّطها في تزوير التفضيل، فإن الإجابة هي لا. إذ ما مِن عيب أخلاقي في تفادي التعرّض للعزلة الاجتماعية، والحرمان المادي، والضرر البدني –مع إقرارنا بأن الأشخاص الذين يتحملون مثل هذه العقوبات بمَحض إرادتهم يستحقون تقديرًا خاصًا. كما أنه ليس من علامات القصور العقلي إدراكُ المرءِ أن عقوبات المجاهرة بالرأي تفوق المكاسب المحتملة. فعادةً ما يستند انصياع الضحية إلى فهمه الثاقبِ لحالة عجزه باعتباره فردًا، وإدراكه لمزايا الانسجام الاجتماعي. فهو سجينُ وضعٍ قمعي بقدر ما هو عنصرٌ فاعلٌ فيه، لأنه لا يستطيع تصحيحه منفردًا.

ونقيضُ «لوم الضحية» هو نظرية المؤامرة، وهو تفسير ينحى باللوم على مجموعة ما تستفيد من معاناة الضحية. من نافل القول إننا سنجد في العديد من السياقات والظروف

مجموعاتٍ منظمة تسعى لمنع التغييرات الضارة بمصالحها الضيقة. في النموذج المعمم الذي أقترحه، تؤدّي هذا الدور القيادة الناشطة لمجموعة الضغط المهيمنة؛ وفي الحالات التوضيحية الثلاث التي بيّنتها، أدّى هذا الدور كلٌّ مِن الحزب الشيوعي، ومجلس القرية، ولوبي الحقوق المدنية. ومع ذلك، فإن أفعال الناشطين تفسّر أنماطَ الاستقرار إلى حد معين فحسب. فلو دافع جميع المؤمنين بالإصلاح عن معتقداتهم، فإن دوافعهم لدعم الوضع الراهن ستضعف بشكل ملموس، وسينتج عن ذلك بعض التغيير بكل بالتأكيد.

ترسم نظريات المؤامرة خطًا فاصلًا بين الضحايا والجناة، والضعفاء والأقوياء. إنما وفقًا للتفسيرات التي قدّمتها هنا، تتسم هذه الفئات بالتداخُل. فالفرد من طبقة المنبوذين الذي ينقلب على فرد آخر من طبقته ممن يسعى لحياة أفضل، والمواطن التشيكي الساخط على الوضع والذي يرمي المعارضين بالنقائص، والمواطن في نيويورك الذي يختار البقاء صامتًا عندما يُشيطن ممثلوه المنتخبون معارِضًا لحقوق المجموعة، يشتركون جميعهم في شيء مهم. فجميعهم ضحايا وجناةٌ في الوقت نفسه.

في سياق الأمثلة التي نظرنا فيها، يمكن ملاحظة أن البنى غير المرغوب فيها لم تدم إلى الأبد: فقد سقطت الشيوعية، ويُعتبر نظام الطبقات الآن مخالفًا للقانون، وفي الولايات المتحدة ثمة رغبة متزايدة في مساءلة الافتراضات القديمة المتعلقة بالتفاوتات العرقية.

لا شيء من هذا ينفي أن النزعةَ المحافظة الجمعية تزيدُ من حدّة المعاناة وتؤدي إلى تفاقم الإخفاقات. إذ تضاعفت نسبة الأطفال السود المولودين لأُسر وحيدة المُعيل خلال ربع قرن منذ رفض تقرير موينيهان باعتباره عملَ شخصٍ عنصري شرير. حتى لو انصبّ التركيز الآن على التحول من امتيازات السود إلى سياسات تعزيز الأسرة، فسنظل متأخرين ربع قرن عن المرحلة التي كان حريًّا بنا فيها الانخراط في تقديم حلولٍ للفقر واسع النطاق. وبتعبير موينيهان نفسه، ستظل هناك «لحظة ضائعة».

ضمن الإطار نفسه، ستتناول الفصول القادمة العمليةَ الاجتماعية التي يمكن من خلالها إيقاف ضياع اللحظات. إنما علينا أولًا أن ننتقل إلى عالم الفرد الداخلي، أن نلِج إلى عالم

القيم، والتصورات، والمعتقدات الشخصية. حتى هذه النقطة، لقد تعامَلنا مع هذا العالم على أنه ثابت، وبالتالي على أنّ التفضيلات الخفية أمرٌ مُسلّم به. وهكذا فالمهمة التالية هي استنطاق ديناميات عالم الفرد الداخلي.

الجزء الثالث

المعرفة المشوهة

الفصل العاشر

الحوار العلني والمعرفة الخفية

صور مفكر القرن السابع عشر لايبنيز الإنسان على أنه «وحدة بلا نوافذ» – كائن ذو شخصية مغلقة وثابتة.[1] لم تعد الاستعارة اللايبنيزية تستخدم كثيرًا اليوم، لكن أثبتت البنية التحليلية التي تمثلها مرونة عالية. عززت مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الفكرية الحديثة هذه البنية. فضمن التيار الرئيسي لهذه المدرسة، تعتبر التفضيلات منيعةً أمام الضغوط والاتجاهات والنتائج الاجتماعية.[2]

حتى الآن، لم يعارض شيء في هذا الكتاب تقليد الوحدة. من حيث المبدأ، يمكن لتزييف التفضيل أن يغير مظهر شخصية المرء دون تعديل جوهرها. ولكن عمليًا، يؤثر تزييف التفضيلات على التفضيلات الخفية. فهو يشوه الحوار العلني – مجموعة التأكيدات والحجج والآراء في المجال العلني. وبدوره، يغير تشويه الحوار العلني المعرفة الخفية – المفاهيم التي يحملها الأفراد في رؤوسهم. وينتهي تحول المعرفة الخفية بإعادة تشكيل التفضيلات الخفية.

التحدي التالي للكتاب هو شرح سلسلة التأثيرات هذه. يقدم هذا الفصل تحقيقًا حول مصادر المعرفة الخفية. وهو فصل تحضيري، إذ لا يقدم دورًا لتزييف التفضيل، إلا في النهاية. ستستخدم العمليات المحددة هنا في الفصل التالي لاستكشاف كيفية تأثير تزييف التفضيل على ديناميكيات بناء المعرفة واستخدامها وتعزيزها.

يجب أن أعترف فورًا بأن كل فرد لديه جوهر ثابت أساسي. نولد جميعًا مع دوافع للتنفس والأكل. ولكن يصح القول بنفس القدر إن الإجراءات التي نلبي من خلالها دوافعنا البيولوجية غالبًا ما تستند، جزئيًا على الأقل، إلى المعرفة المكتسبة. إننا نسعى إلى الحصول على لحوم خالية من الدهون لأنه يقال إن الدهون المشبعة تسبب أمراض القلب. ونضع ثقتنا في السوق لأن الخبراء يعتبرونها الآلية الأفضل لتوفير اللحوم. يمكن تمييز عنصرين

للمعرفة الخفية، وهما العنصر الفطري الثابت والعنصر المكتسب المتغير.[3] لفهم العنصر الأخير، يجب أن نلقي نظرة على العالم المصغر الصامت الذي نسميه العقل.

الإرشاديات والنماذج

العقل البشري قادر على تحقيق مآثر إدراكية ومفاهيمية لا مثيل لها حتى بواسطة أقوى الحواسيب. ومع ذلك، تتلاشى كفاءته مقارنةً بتعقيدات البيئة المادية والاجتماعية. إذ يمكن للعقل تلقي وتخزين واسترجاع ومعالجة جزء فقط من المعلومات المفيدة المحتملة.[4]

رغم شدة حدود العقل، لكنها لا تعطل الإنسان. فنحن كأفراد، نتغلب على تلك الحدود بواسطة وسائل متعددة تساعد على الحفاظ على الموارد المعرفية.

أولًا، نتخذ اختصارات في استنتاج العلاقات السببية وفي تقدير الأحجام والتكرارات والاحتمالات. فمثلًا، عند تقييم التفسيرات المحتملة للركود الاقتصادي العالمي، نستبعد عادةً تلك التفسيرات التي تبدو غير ممثلة لحدث كبير، كفشل بنك محلي. إن مبدأ التبسيط الأساسي هو أحد الاختصارات العقلية العديدة، أو الإرشاديات الحكمية، التي نستخدمها للتأثير على تقديراتنا واستنتاجاتنا. تخدمنا هذه الإرشاديات جيدًا في سياقات عديدة، رغم أنها تؤدي في سياقات أخرى إلى أخطاء مكلفة.[5]

في التعامل مع قيودنا المعرفية، نعتمد، ثانيًا، على نماذج ترتب وتبسط ملاحظاتنا. يعامل النموذج بعض أجزاء المعلومات وبعض أبعاد السببية على أنها مميزة، ويطمس البقية. إنه لا يوفر الحقيقة الكاملة بل نسخة مقتطعة تحجب الدقة والتنوع والتعقيد. دُرست النماذج تحت مسميات مثل الأطر، والمخططات، والأنماط، والنظريات والنماذج الفكرية، ووجهات النظر العالمية، والأيديولوجيات والعقليات.[6] بعض هذه المفاهيم أوسع من بعضها الآخر؛ فالعقلية، مثلًا، هي مجموعة من النماذج الفرعية المترابطة. وعلاوةً على ذلك، فإن بعض النماذج لا واعية، أي لا يمكن الوصول إليها للاستبطان. فلا نستطيع دائمًا تحديد سبب إعجابنا بشخص ما.[7]

لا يلزم أن تكون النماذج التي يطبقها الفرد على أي قضية متناسقة فيما بينها. قد يؤيد الشخص نماذج متضاربة، مثل، نموذج «الحكومة الكبيرة» الذي يبرر خفض الضرائب إلى جانب نموذج «الأزمة التعليمية» الذي يدعو إلى المزيد من الخدمات الحكومية. يفسر استخدامنا لنماذج متعددة لماذا يجد باحثو الرأي أن التغييرات التي تبدو تافهة في صيغة السؤال تؤثر على التعبير عن المواقف الفردية.[8] يمكن أن تحدث صيغة السؤال فرقًا بتحفيز نموذج معين بدلًا من الآخر. يستخدم أخصائيو علم النفس المعرفي مصطلح تأثير التأطير لوصف التناقضات السلوكية الناتجة.[9] وحتى النسخة نفسها من السؤال يمكن أن تثير ردودًا مختلفة عندما تطرح في أوقات مختلفة، لأن الاعتبارات التي تتصدر ذهن المستجيب قابلة للتغيير.

لضمان التوافق بين نماذجهم، يتعين على الناس توحيدها في نموذج شامل متسق. بالطبع، سترهق هذه المهمة قدراتهم المعرفية، ما يحول دون تحقيق الهدف الأساسي لاستخدام نماذج عديدة. إن الجانب السلبي لاستخدام نماذج عديدة غير متكاملة هو أن التناقضات الحتمية تفرض تكاليف. ومع ذلك، تكون هذه التكاليف طفيفة عادةً. لن يدرك الناس التكاليف حتى، بشرط أن تسفر النماذج عن خيارات مرضية بشكل معقول وتولد توقعات دقيقة إلى حد ما.

ما أصل النماذج التي يحملها الأفراد في عقولهم؟ أحد المصادر هو التجربة الشخصية. ومع ذلك، يمكن أن يكون التعلم عن طريق التجربة والخطأ بطيئًا، ويحتمل أن يكون مكلفًا للغاية. يمكن أن يدمر أول سماد يجربه المزارع محاصيله، ويتركه مفلسًا. على أي حال، إن فهم حتى جزء ضئيل من الواقع يمكن أن يفوق قدرات الفرد الواحد المعرفية. كتب توكفيل «لو اضطر الإنسان إلى أن يبرهن لنفسه جميع الحقائق التي يستخدمها يوميًا، لما انتهى أبدًا. سيستنزف قواه في الإثباتات التحضيرية دون أي تقدم فيها».[10] من الناحية العملية، نستمد جزء يسير من نماذجنا من الجهد الشخصي وحده.[11]

سياسة الإقناع: مناشدات العقل

تعتمد معظم نماذجنا، جزئيًا على الأقل، على المعرفة التي يوفرها الآخرون. في مجموعة واسعة من السياقات، نعتمد بشدة على الحوار العلني لنقرر ما هو عادل، وصحيح، وجيد، وطبيعي، وآمن واقتصادي. وإدراكًا لحاجتنا الماسة إلى المعرفة الجاهزة، فإن المجموعات الساعية إلى أجندات معينة تملأ الحوار العلني بملاحظات وحجج مفيدة لقضاياها الخفية. ينتهي بهم الأمر بتنظيم معرفتنا الخفية، وبالتالي تفضيلاتنا الخفية أيضًا.

نادرًا ما تعترف المجموعات التي تطالب بشدة بالتحكم في تصرفاتنا بأنها مدفوعة بالمصلحة الذاتية. فهي لا تقول صراحةً: «فضيلة برنامجنا أنه يمنحنا امتيازات». وتزعم عادةً أنها تروج بعض المفاهيم المتعلقة بالصالح العام. وتقول: «رغم أننا قد نستفيد نحن أنفسنا، لكن المكاسب الكبرى ستعود على المجتمع الأوسع». وعندما يكون من الواضح أنها هي نفسها المستفيد الرئيسي، تستند مطالبها إلى مفاهيم العدالة السائدة .

تقترن محاولات الإقناع هذه غالبًا بجهود لتسفيه المواقف المنافسة. تكشف المجموعات التحريفات في الحجج المعارضة وتتجاهل كل ما هو صحيح. وتنسب الدوافع الأنانية إلى مروجي الحجج المنافسة، كما هو الحال عندما يُتهم البيروقراطيون المطالبون بمزيد من التنظيم بالرغبة في ملء جيوبهم. تقترح المجموعات بشكل متكرر «نحن نسعى لتحقيق الصالح العام، لكن منافسينا مدفوعون بالجشع»، و«نحن نثقف، بينما ينخرط الآخرون في الدعاية».

غالبًا ما تنطوي الرسائل الهادفة إلى الإقناع على تشويه متعمد.[12] تبالغ شركات الطيران عادةً في قدرات طائراتها وتضخم مخاطر الحرب. وتجادل المصالح الزراعية بأن الإعانات الزراعية ضرورية لحماية «المزرعة الأسرية المهددة بالانقراض»، رغم أن المكاسب تذهب غالبًا إلى الشركات المملوكة بواسطة سكان المدن إلى حد كبير. هذه الادعاءات الخادعة شائعة لأنها فعالة. وهي فعالة تحديدًا بسبب قيود العقل البشري.

أنشئ الرابط بين الخداع المتعمد والقيود المعرفية منذ خمسة قرون بواسطة مكيافيلي. فكتب: «الرجال بسيطون جدًا ومستعدون جدًا لاتباع احتياجات اللحظة، لذلك سيجد المخادع دائمًا من يخدعه». وبعد أن لاحظ أنه يمكن جعل الناس يؤمنون بقضايا ضارة بمصالحهم، مضى إلى تقديم المشورة للحكام المرتقبين: «من الجيد أن تبدو رحيمًا، وجدير بالثقة، وإنساني، ومتدين وصادق، وأن تكون كذلك أيضًا، ولكن دائمًا مع عقل مستعد جدًا للتحول إلى العكس عندما تبرز مناسبة لا يجب أن تكون فيها كذلك».[13] وهكذا فهم مكيافيلي أنه من الأسهل حشد الناس وراء قضية مفيدة اجتماعيًا بدلًا من قضية ضارة اجتماعيًا. لكنه أدرك أيضًا أنه يمكن جذب الناس إلى قضايا تتعارض مع مصالحهم الشخصية.[14]

قد يضيف المرء إلى رؤى مكيافيلي أن رصيد المعرفة الخفية السائد يجعل نشر بعض الأفكار أسهل من غيرها. فإذا علمت أنه كانت هناك عدة محاولات فاشلة للإصلاح، يحتمل أن يبدو لي الاقتراح القائل إن أحدث محاولة مصيرها الفشل معقولًا. وبقدر ما تدعم الأساطير والحكمة الشعبية والأمثال وأشكال التعميم الأخرى الاقتراح تُعزز مصداقيته. يقدم التعبير الفرنسي القديم بقدر ما تتغير الأشياء، بقدر ما تبقى كما هي (*Plus ça change, plus c'est la même chose*)[15] دعمًا عامًا لأي مطالبة تتعلق بعدم جدوى الإصلاح.[16]

تبقى النقطة هي أننا نخدع بسهولة. قد تعمل النكتة على تقوية الأكذوبة، كحين إثارتها السخرية من خطة عملية حقًا للإصلاح. أيضًا، نظرًا لأن تصوراتنا المسبقة قد تكون معيبة، فقد يكون الادعاء المقبول بسهولة خاطئًا تمامًا.

ليس بالضرورة أن يكون دعاة الادعاء الكاذب على دراية بزيفه. إذ يضمن قصورهم المعرفي احتواء فهمهم على العديد من التشوهات. حتى لو حاولوا بجد قول الحقيقة فقط، لا يمكنهم دائمًا تجنب تضليل مستمعيهم. وعلاوةً على ذلك، قد ينشرون الأكاذيب عمدًا حتى دون رغبة في الاحتيال. فكر في عضو من جماعة الضغط تؤمن بصدق بفوائد بعض الدعم. إدراكًا منها للقيود الذهنية لمستمعيها، تستنتج أن بعض الحقائق قد تحول دون تأييدهم للدعم. وبتجاهل أو تشويه هذه الحقائق، تحمي مستمعيها من استخدام هذه المعلومات

بطريقة غير صحيحة. لطالما احتضنت الفلسفة السياسية تقليدًا أبويًا يدعم «الأكاذيب النبيلة» – الأكاذيب الملفقة لمصلحة الجمهور.[17]

إحدى أدوات الأبوية الأخرى هي الرقابة، حيث تفرض العديد من الحكومات، بتحريض من جماعات الضغط، رقابة على المطبوعات، وذلك غالبًا لحماية الجماهير من المعلومات الضارة أو للحفاظ على الحوار العلني «متوازنًا». ومهما كانت التبريرات، فإن الهدف النهائي من الرقابة هو قمع المعلومات المتعارضة مع بعض الأجندات العزيزة على الرقيب.[18]

يصوغ الإعلان التجاري تفضيلاتنا الاستهلاكية تمامًا كما يصوغ الإقناع السياسي تفضيلاتنا السياسية. ومع ذلك، ثمة فرق مهم. يكون مشتري السيارة المعلن عنها ببراعة في وضع يسمح له بتقييم أدائها. علاوةً على ذلك، إذا حدث خطأ ما، يكون لديه حافز كبير لتحديد السبب. على النقيض من ذلك، لا يمكنه بسهولة تحديد آثار الرسوم الجمركية على المنسوجات مثلًا. على أي حال، نظرًا لأن أي فوائد من تغيير النظام التجاري ستعود في المقام الأول على الآخرين، وبما أن تأثيره على قرار النظام ضئيل، فلن يكون لديه حافز كبير لإجراء تحقيق مكلف. ونتيجةً لذلك، يكون الفرد أكثر اعتمادًا على المجتمع في السياقات السياسية منه في مجال الاستهلاك العادي. وهذا الاعتماد الأكبر يعني زيادة التعرض للخداع.[19]

يُدعم منطق هذه الحجة بمؤشرات على أن الناس عمومًا جاهلون جدًا بالقضايا السياسية. فعلى حد تعبير راسل نيومان، ثمة دليل دامغ على أن «حتى الحقائق الأساسية للتاريخ السياسي، والبنية الأساسية للمؤسسات السياسية، والشخصيات والأحداث السياسية الحالية تفلت من علم الغالبية العظمى من الناخبين».[20] يعد هذا الاكتشاف الآن أحد أكثر اكتشافات العلوم الاجتماعية قبولًا، لكن المراقبين المتمرسين يبدون دهشة من النتائج الملموسة. لا يعرف سوى ثلث الأمريكيين البالغين مصطلح «دولة الرفاهية». وفي ذروة التنافس السوفيتي الأمريكي، كان يمكن لأكثر من النصف بقليل أن يشرحوا الحرب

الباردة.[21] سأل أحد الاستطلاعات عينة من الأمريكيين ما إذا كانت دستور الولايات المتحدة يحتوي على عبارة «من كل حسب قدرته إلى كل حسب حاجته». فأجاب ما لا يقل عن 45 في المئة بالإيجاب.[22]

لا يمنع الجهل واسع الانتشار حول قضية معينة وجود بعض الأفراد المطلعين. غالبًا ما يكون النشطاء داخل مجموعات الضغط على دراية كبيرة بقضاياهم المفضلة. وهؤلاء الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية تقديم المعلومات لغير المطلعين. لكن الشخص صاحب المعرفة الكبيرة في سياق معين يميل إلى الاعتماد على المجتمع في سياقات أخرى مختلفة. لا يمكن لأحد أن يكون ناشطًا واسع المعرفة بأكثر من جزء صغير من القضايا المدرجة في الأجندة السياسية للمجتمع.[23]

إرشادية الإثبات الاجتماعي

ما يمنح الشخص المطلع سلطة هائلة محتملة على عقول غير المطلعين هو أن الانتفاع المجاني من معرفة الآخرين يعتبر وسيلة أساسية لتجاوز قيود الفرد المعرفية. فإذا كان آخرون قد استقصوا قضية بعمق ويمكن الاعتماد على تقييماتهم، يمكن للشخص التخلص من عناء التفكير بالاستفادة من فهمهم الظاهري.[24] لذلك نستشير وكلاء السفر في التخطيط للعطلات ونستفيد من آراء الخبراء في تقييم مزايا البرامج السياسية المتنافسة. وفي سعينا للحصول على التوجيه من الخبراء نسلمهم بفعالية السيطرة على أفكارنا.[25]

ما الذي يجعلنا نثق بشخص ما كالخبير؟ عندما يدّعي المتحدث التلفزيوني أن سوق الأسهم سترتفع، نولي اهتمامًا لأنه يبدو أن الآخرين يعتبرون هذا الشخص مرجعًا في هذا المجال. فرغم كل شيء، نستنتج، إذا لم يكن المعلق يعرف شيئًا، فلماذا دعوه للحديث على التلفزيون؟ إذن، الثقة بخبير تعني السماح لأنفسنا بالاسترشاد بواسطة إسناد المجتمع الجماعي للخبرة. من الشائع أيضًا الاعتماد على حكم المجتمع الجماعي بشأن جوهر قضية

ما، بدلًا من حكمه المتعلق بالخبراء المعنيين. غالبًا ما نضع ثقتنا في أجندة سياسية بسبب شعبيتها الواضحة.

في كلتا الحالتين، نعتمد على إرشادية خاصة، وهي إرشادية الإثبات الاجتماعي[26]. إذا كان فكر عدد كبير من الناس بطريقة معينة، فيجب أن يعرفوا شيئًا لا نعرفه نحن أنفسنا – كما يقول المثل «رأسان أفضل من رأس واحد». يصبح أساس حكمنا هو أن «الجميع يعرف» ما هو الأفضل أو الصحيح. وفي الواقع، نؤمن بتفسير، أو تأكيد، أو تنبؤ أو تقييم لأن معظم الآخرين يؤمنون به.

لا تقتصر استخدامات الإثبات الاجتماعي على المسائل التي لا نجربها أو نفكر فيها بأنفسنا. حتى عندما نمتلك معرفة مستقلة، فإن حقيقة أن تصوراتنا مشتركة تؤكد لنا صحتها. هذا ما أدركه جيمس ماديسون، الذي كتب: «إن قوة الرأي في كل فرد، وتأثيره العملي على سلوكه، يعتمدان كثيرًا على العدد الذي يفترض أنه يضمر نفس الرأي. إن عقل الإنسان، مثل الإنسان نفسه، خجول وحذر، عند تركه وحده؛ ويكتسب الحزم والثقة، بما يتناسب مع العدد الذي يتشارك معه في الرأي».[27] عزا ماديسون، بشكل ملحوظ، التوافق إلى كل من «الإنسان» و«عقل الإنسان». يتجلى امتثال الإنسان في تزييف التفضيل؛ ويتجلى امتثال العقل في الاعتماد السائد على الإثبات الاجتماعي.

مثل الإرشاديات الأخرى، تخدمنا إرشادية الإثبات الاجتماعي بشكل مثير للإعجاب في سياقات متنوعة. تحمل النظرة الشائعة عادةً قدرًا كبيرًا من الحقيقة. لذلك، كقاعدة عامة، نرتكب أخطاء أقل بقبول اعتقاد سائد بدلًا من رفضه. ومن خلال الإثبات الاجتماعي يمكننا تسوية القرارات المعقدة دون الحاجة إلى التفكير بعمق. مع ذلك، فإن الإثبات الاجتماعي ليس أداة خالية من المخاطر لاقتصاد الجهد العقلي. إذا حصل اعتقاد خاطئ على مكانة في أذهان الناس، فقد يؤدي استخدام الإثبات الاجتماعي إلى انتشاره وتعزيزه.

سياسة الإقناع: مناشدات الإثبات الاجتماعي

إدراكًا منها لإمكانية تحويل المعرفة الخفية، وبالتالي الرأي الخفي، لصالح أجنداتها فحسب من خلال الإثبات الاجتماعي، تفعل الجماعات كل ما في وسعها لجعل مواقفها تبدو شائعة. تشير عبارة «الطريقة الأمريكية (the American way)»، عند نطقها نيابةً عن أجندة معينة، إلى أن معظم الأمريكيين، أو على الأقل معظم الأمريكيين «المحترمين»، يتفقون على ما هو مناسب. وبالطبع، قد يحمل الادعاء المتجسد في مثل هذه العبارة الكثير من المبالغة. وتشمل وسائل المبالغة الأخرى الخوض في استطلاعات الرأي المتحيزة والمبالغة في حجم التبيان. تشكل كل هذه الأساليب مناشدة مباشرة إلى الإثبات الاجتماعي.

توجه الجماعات مناشدات غير مباشرة إلى الإثبات الاجتماعي من خلال السعي إلى ترسيخ مواقفها في حكمة الشخصيات المحترمة على نطاق واسع، بما فيها الشخصيات المتوفاة. فالمراجع الميتة ملائمة بصفة خاصة للتذرع بها، لأنه يمكن تنقيح تعاليمها أو إعادة تفسيرها دون تحديات من المراجع نفسها.[28] فبعد قرون من النبي محمد، نسب إليه القادة المسلمون أقوالًا وأفعالًا تتعلق بمشاكل نشأت بعد فترة طويلة من عصره.[29] لا تنطوي إعادة كتابة التاريخ دائمًا على تلفيق صريح. غالبًا ما يتم ذلك عن طريق تحديد فريق جديد من الأبطال والأشرار وإعادة تركيز الانتباه على مجموعة جديدة من الأحداث.

في حين تهدف الحجج الجوهرية إلى التأثير على كيفية تفكير الناس في قضايا اليوم، فإن المناشدات المباشرة أو غير المباشرة إلى الإثبات الاجتماعي تهدف إلى جعل الناس يقبلون مواقف معينة بلا تمحيص. تعتمد فعاليتها، كما ذكرت، على درجة اعتماد الناس على الإثبات الاجتماعي. وبقدر ما يحاول الأشخاص الانتفاع المجاني من أفكار الآخرين، يمكن للمرء تعزيز شعبية الموقف بتوفير انتفاع مريح له. عمومًا، يعد توفير هذا الانتفاع في الواقع ضروري للنجاح السياسي. فإذا سعت مجموعة ما لإقناع الآخرين من خلال مناشدات العقل، فإن مقدمي الانتفاع المجاني فيها سيقبلون انتفاع الآخرين.

لذا فإن مناشدات العقل والإثبات الاجتماعي ليستا فئتين متنافيتين للإقناع. في الواقع، كقاعدة عامة يتم اللجوء إليهما معًا. فأحد أعضاء جماعة الضغط الذي يجادل بأن

ناخبيه يستحقون إعانة سيدعي في نفس الوقت أن معظم أفراد المجتمع يشعرون بنفس الشعور. حتى في المنح الدراسية، حيث يُفترض أن تستند مصادقة الأفكار فقط إلى المنطق والأدلة، تكون مناشدة الإثبات الاجتماعي شائعة. يستشهد الكتاب الأكاديميون بانتظام بالعلماء العظماء لتعزيز مصداقية افتراضاتهم واستنتاجاتهم. سُئل كاتب المقالات في القرن السادس عشر مونتين ذات مرة عن سبب احتواء كتاباته على الكثير من الاقتباسات من النجوم البارزين القدامى. فأجاب: «إنه حقًا من أجل الرأي العلني، أظهر بهذا المظهر المستعار».[30] يستمد العلماء أيضًا الدعم من الاتفاقيات المفترضة في تخصصاتهم. إذ تمتلئ العديد من الكتابات الأكاديمية بعبارات مثل «الافتراض القياسي» و«كما هو معروف».[31]

تعزز آثار مناشدة العقل والإثبات الاجتماعي بعضها البعض. فمعرفة أن الرأي شائع يبرر الجهد الذي قد يكرسه المرء لفهم أسبابه المنطقية. وعلى العكس من ذلك، فإن التبريرات المقنعة للرأي تعزز مصداقية الادعاءات المشتركة على نطاق واسع.

التكرار كإثبات اجتماعي

يعرف أي شخص مطلع على الحملات السياسية أنها مكررة للغاية. يكرر المشاركون في الحملة نفس النقاط في كل فرصة، وذلك جزئيًا للوصول إلى أشخاص جدد، ولكن أيضًا لجعل رسائل الحملة مقبولة كحقائق مثبتة. ومثل السياسيين، يستخدم المعلنون عن السلع الاستهلاكية التكرار كأداة للإقناع الجماعي. يعرضوننا لنفس الشعارات والحيل ونقاط البيع مرارًا وتكرارًا. ففي الاستطلاعات حول المواقف تجاه الإعلانات، يكون التكرار مصدرًا قياسيًا للشكاوى. ومع ذلك، فإن الإعلانات المتكررة شائعة، لأنه من الواضح أن الألفة تعزز الانجذاب والإعجاب. فالمتسوقة التي تنوي شراء منظف ستميل لا إراديًا نحو العلامة التجارية المألوفة، ومن المرجح أن تأتي ألفتها من الإعلانات.[32] يستخدم العلماء أيضًا التكرار كوسيلة لزيادة مصداقيتهم. فمن خلال تقديم نفس النقطة في عدة أشكال مختلفة، غالبًا داخل نفس مجموعة العمل، يحاول الكاتب إعطاءها الصلاحية بقوة التكرار. فقد نالت العديد من

الأكاذيب مكانة الحقيقة المؤكدة من خلال التكرار المستمر. ويُعرف هذا الخطأ بمصطلح «المجادلة إلى حد الغثيان».[33]

من وجهة نظر منطقية، لا ينبغي للتكرار المجرد أن يعزز جاذبية الاختيار. إذا كنت تعلم بالفعل أنني أعتبر الإنفاق الدفاعي مرتفعًا جدًا، فإن تكرار هذه النقطة لن يمنحك أي معلومات جديدة؛ وبالتالي، لا ينبغي أن يؤثر على حكمك. في الواقع، نمنح روتينيًا قيمة إعلامية لمثل هذا التكرار، فنحن نساوي التعرضات المتعددة لاعتقاد واحد باتفاق مجموعة، ونستبدل التكرار بالإثبات الاجتماعي. لهذا السبب يعد التكرار وسيلة شائعة للإقناع.

تتجذر القيمة الإعلامية للتكرار في أحد الأساليب الإرشادية التي نستخدمها للتغلب على قيودنا المعرفية: إرشادية التوافر. يستخدم الشخص هذه الإرشادية «كلما قدر التكرار أو الاحتمال بسهولة تبادر الأمثلة أو الارتباطات إلى الذهن».[34] فمثلًا، قد يقدر نسبة هواة جمع الطوابع في عموم السكان من خلال استحضار هواة جمع الطوابع بين معارفه. بالنسبة لنا، تكمن أهمية الإرشادية في الارتباط الذي تصوغه بين التكرار والصلاحية المتصورة. كلما تعرض الشخص إلى وجهة نظر معينة، زادت سهولة استعادتها من الذاكرة، وبالتالي زادت صحتها المتصورة.

تكمن بعض الأدلة على قوة التكرار في الدراسات التي وجدت صلة واضحة بين القضايا التي تغطيها وسائل الإعلام على نطاق واسع وما يعتبره الناس مهمًا.[35] ويأتي دليل إضافي من التجارب النفسية. في إحدى التجارب، تعرضت مجموعة من الأشخاص لستين جملة معقولة، كل منها صحيحة أو خاطئة.[36] فيما يلي مثالين: «في الولايات المتحدة، يفوق عدد المطلقين عدد الأرامل» (والتي كانت خاطئة في وقت التجربة)، و«في الملايو، إذا دخل الرجل إلى السجن لكونه مخمورًا، تدخل زوجته السجن أيضًا» (والتي كانت صحيحة). بعد سماع العبارات، طُلب من الأشخاص تقييم صحة كل منهم على مقياس من سبع درجات، وبعد أسبوعين، ومرةً أخرى بعد أسبوعين، تعرض المشاركون لمجموعات إضافية من ستين جملة، تضمنت كل منها عشرين من القائمة الأصلية. كما في الجلسة الأولى، طُلب من

المشاركين تقييم صحة كل عبارة. تُظهر مقارنة التقييمات من الجلسات الثلاث أن الأشخاص تعاملوا مع التعرض كمعيار للصلاحية. بالنسبة للعبارات المكررة، سواء كانت صحيحة أو خاطئة، كان متوسط التصنيف أعلى بشكل ملحوظ في الجلستين الثانية والثالثة منه في الأولى. وعلاوةً على ذلك، تلقت العبارات المتكررة تقييمات أعلى بشكل ملحوظ من العبارات الجديدة.

وسعت متغيرات هذه التجربة من عمومية استنتاجها الرئيسي. يبدو أن التكرار يعزز الصلاحية المتصورة حتى عندما يتعرف الأشخاص على جميع العبارات قبل بدء التجربة وحتى في الجلسات التي لا تحتوي عبارات جديدة.[37] وهكذا تؤكد التجربة أنه إذا سمع الناس وجه نظر في أغلب الأحيان لدرجة كافية فقد يصدقونها. تزداد احتمالية الإقناع من خلال التكرار، بالطبع، فيما يتعلق بالمسائل التي لم تحلل بعمق.

المعرفة الصلبة واللينة

وبالتالي، تعتمد معرفتنا حول العالم جزئيًا فقط على الملاحظة الشخصية والاستدلال والتحليل. للحفاظ على الموارد المعرفية، نعتمد أيضًا على الإثبات الاجتماعي. ومع ذلك، يمكن أن تكون المعتقدات التي نتبناها من خلال الإثبات الاجتماعي متحيزة إلى حد كبير، ولو لمجرد أننا لا نفرق كما ينبغي بين الإجماع الحقيقي والتعرض المتكرر لمصدر واحد للمعلومات.

لإيضاح كيفية مساهمة الإثبات الاجتماعي في المعرفة الخفية، يمكن للمرء أن يميز بين المعرفة الخفية الصلبة واللينة، أو ببساطة المعرفة الصلبة والمعرفة اللينة. ترتكز المعرفة الصلبة على الحقائق الجوهرية والتفكير المنهجي. على النقيض منها، ترتكز المعرفة اللينة على شكل واحد أو أكثر من أشكال الإثبات الاجتماعي. قد يكون أي من نوعي المعرفة خاطئًا بالطبع. مثلما يمكن أن يُساء فهم أسباب ظاهرة اجتماعية، فإن تصورات الرأي العلني قد تكون مغلوطة إلى حد كبير. وعلاوةً على ذلك، في الممارسة العملية، تشكل «الصلابة»

و«الليونة» استمرارية. عادةً ما تستند المعتقدات المتعلقة بالظواهر الاجتماعية إلى كل من الملاحظة الشخصية وتصورات ما يعتقده الآخرون. ومع ذلك، سيثبت التمايز فائدته.

لتوضيح الفرق بين المعرفة الصلبة واللينة، لنفترض أننا سألنا ثلاثة أفراد عن آرائهم بشأن اتفاقية التجارة الحرة التي يتم التفاوض عليها مع دولة أخرى.[38] الشخص الأول هو منظرة اقتصادية. بالاعتماد على سنوات من التفكير، تقول إن إزالة الحواجز التجارية ستؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد على نحو مفيد للطرفين. يعمل الشخص الثاني في مصنع نسيج. وهو يفتقر إلى نظرية متماسكة للتجارة الدولية، ومع ذلك، لعلمه أن الأجور منخفضة في الدولة الأخرى، يعتقد أن إلغاء قيود الاستيراد سيضر بصناعة النسيج المحلية. وخوفًا من فقدان وظيفته، يعتقد أن المعاهدة ستضر بالمصلحة الوطنية. الشخص الأخير في عينتنا هو طبيب. لتجنبه الاقتصاد في الكلية، لا يملك وجهة نظر متماسكة بشأن ما قد تجلبه المعاهدة. ولا يمكنه تحديد الطرق التي يمكن أن تؤثر بها التجارة على سعادته. لكن المعاهدة هي مصدر جدل مفتوح، لذلك يشعر أنه سيكون لها بعض التأثير. لتقييم طبيعة التأثير، يبحث في ذاكرته عن التفضيلات التي تعرض لها. معظم تلك التي يتذكرها إيجابية، لذلك يستنتج أن «التجارة الحرة ستكون شيئًا جيدًا».

تختلف أفكار الثلاثي اختلافًا كبيرًا في المحتوى الجوهري. إذا طُلب من الباحثة تبرير إيمانها بالاتفاقية، يمكنها التحدث لساعات عن مزايا التجارة الحرة. بينما لا يملك عامل النسيج نظرية مماثلة. لكن يمكنه القول، بناءً على تفكيره الخفي، أن المدن التي تضم مصانع نسيج ستتدهور. أما بالنسبة للطبيب، فإذا طُلب منه تبرير اعتقاده، سيعجز عن التذكر في البداية، لأن سبب دعمه للاتفاقية هو ببساطة شعبيتها الظاهرة. إذا ضغط عليه للحصول على تفسير، فسيقول شيئًا مثل «التجارة تجعل البلد غنيًا. الجميع يعرف هذا».

يعتبر كل من الباحثة والطبيب الاتفاقية مفيدة، الأولى على أساس المعرفة الصلبة، والأخير على أساس المعرفة اللينة. يُدعم اعتقاد الباحثة من خلال نموذج مفصل وأدلة علمية. من جانبه، يثق الطبيب ببساطة في الحكم الجماعي الظاهر لمجتمعه. ومع ذلك، يشعر بأنه

مضطر للحصول على وجهة نظر خاصة به، لذلك عندما يُطلب منه تبرير دعمه، يقدم تفسيرًا سطحيًا. وبالتالي، قد يحسب أن رأيه في المعاهدة نابع من تفكيره الخفي وأن تفكيره سبق هذا الرأي. في الواقع، جاء رأيه أولًا، وكان التبرير فكرة لاحقة. لا يمكن أن يكون قد أصبح مؤيدًا للاتفاق بفضل مجهوده العقلي، لأنه لا يعرف شيئًا تقريبًا عن التجارة.

يمكن تشبيه وهم طبيبنا بوهم زائر المتحف العرضي الذي يصل أمام لوحة تكعيبية تحمل توقيع «بيكاسو». لإدراكه شهرة بيكاسو، يحسب الزائر أنه ينظر إلى تحفة فنية. يصرخ «استثنائية!». ثم يسأله رفيقه ما الذي يعجبه في اللوحة. يجيب: «إنها إبداعية، والألوان دقيقة». في الواقع، إنه معجب بها لأن معظم النقاد التمييزيين يعتبرون بيكاسو عبقريًا. يلاحظ أولًا أن اللوحة لفنان مشهور، ثم يقرر الإعجاب باللوحة، وأخيرًا، عندما يُطلب منه تبرير ذوقه، يخترع تفسيرًا مناسبًا لأي لوحة في المتحف تقريبًا. لنفترض أننا استبدلنا التوقيع على اللوحة بـ «ر. بارني» ووضعت ضمن أعمال فنانين محليين غير معروفين. ربما كان زائرنا سيرفض اللوحة المتطابقة باعتبارها غير خيالية.

إن القراء الذين اعتادوا التفكير في أننا نتصرف دائمًا لأسباب نفهمها ويمكننا التعبير عنها قد يجدون صعوبة في استيعاب فكرة أن التفضيلات الخفية قد تسبق أسباب امتلاكها. إكرامًا لهؤلاء المشككين، إليكم توضيح آخر.

يمثل برج إيفل الآن باريس، تمامًا كما يمثل الكولوسيوم روما. يعجب جميع أنواع الناس بأناقته المعدنية وارتفاعه المهيب. ومع ذلك، لم يعتبر البرج جميلًا دائمًا. عندما بدأ بناؤه في عام 1887، شعر كبار الفنانين والمثقفين في فرنسا بالاستياء من عدم جدواه ومن شبح وجوده المحتوم في جميع أنحاء باريس. بعد الكفاح لوقف بنائه، استمروا في إغداقه بالازدراء. وكان من بين منتقدي البرج الكاتب غي دو موباسان، الذي كان يقول للناس إنه يتناول غداءه في مطعمه حتى لو كان الطعام بلا طعم. كان يشرح «إنه المكان الوحيد في باريس حيث يمكنني التأكد من عدم رؤيته».[39] والآن، بعد قرن من بناء البرج، لا يمكننا حتى

التفكير في أسباب اعتباره قبيحًا. إذا كان يحظى بإعجاب عالمي، فجزء من السبب هو أننا تعلمنا جميعًا منذ سن مبكرة أنه من عجائب الدنيا.

بالعودة إلى السياسة، نملك جميعًا آراء حول قضايا اجتماعية نجهلها، فبعضنا الذي لا يعرف الكثير عن الاقتصاد الدولي لديهم آراء حول التشريعات التجارية؛ وأولئك الذين لا يملكون خبرة عسكرية لديهم آراء بشأن شراء الطائرات. وقد يكون لدى الكثير منا آراء حول قضايا وهمية. في عام 1984، أجرى باحثون في جامعة سينسيناتي دراسة استقصائية تضمنت، من بين أسئلة عديدة حول قضايا حقيقية، أسئلة حول قانون التجارة الزراعية لعام 1984، وقانون الرقابة النقدية لعام 1984، وقانون الشؤون العامة لعام 1975 – وكلها وهمية. والمثير للدهشة أن أكثر من نصف المشاركين قدموا آراءً حول الإجرائين الوهميين الأول والثاني، وأكثر من 40 في المئة حول الثالث.[40] يمكن بسهولة تصور المعايير التي استند إليها المشاركون ذوو الآراء بناءً على إجاباتهم: «تخفيض السيطرة النقدية يخفض التضخم، لذلك يجب أن يكون جيدًا»؛ أو «السيطرة النقدية ستجمد الأجور، وكلما قلت الأجور، كان ذلك أفضل».

يؤكد استطلاع سينسيناتي سهولة تكوين آراء الناس حول قضايا غير مألوفة. أجرى أخصائيون نفسيون تجارب تكميلية حول قدرة الناس على تبرير الآراء المتكونة تحت الجهل. في إحدى هذه التجارب، أُعطي المشاركون الحل الصحيح المزعوم لمشكلة صعبة وطُلب منهم تبريره. وطُلب منهم أيضًا تقييم ثقتهم في صحة تفسيراتهم. لم يواجه متلقو الحلول غير الصحيحة صعوبة في تقديم تفسير أكثر من أولئك الذين حصلوا على الحل الصحيح بالفعل. ولم تكن معدلات ثقتهم أقل بكثير.[41]

يتمثل أحد الآثار الحاسمة لذلك في أن أضعف اقتراح متعلق بمزايا الخيار السياسي قد يكون أساسًا لاعتماده بثقة. فإذا كانت آراء الآخرين معروفة، سيكون ذلك أفضل. وبافتراضنا أنه لدى الآخرين أسبابًا لاتخاذ مواقفهم، سنستوعب أي رأي يبدو مهيمنًا. إذا نشأت الحاجة لتبرير رأي مستعار، فسنفعل ذلك بسهولة. غالبًا ما تأتي مبرراتنا من

الشعارات والتعميمات والتأكيدات التي تقدمها وسائل الإعلام. لا تساعد وسائل الإعلام على تشكيل مواقفنا حيال قضايا اليوم فحسب، تساعد أيضًا في تشكيل التفسيرات الضحلة التي نواجه بها تحديات آرائنا.[42]

تعزز النتيجة التي مفادها أننا مستعدون لتطوير آراء حول قضايا نادرًا ما نفهمها وجهة نظري القائلة بأن حملات الإقناع ليس بالضرورة أن تقتصر على الجدل الجوهري. قد تكون استطلاعات الرأي، وتصريحات السلطات الظاهرية، والدعاية المتكررة، وغيرها من وسائل الإثبات الاجتماعي فعالة حتى في غياب المنطق السليم والأدلة السليمة، وذلك لأنه لا يلزمنا فهم سبب كون شيء مثاليًا لنتقبله على أنه كذلك. قد لا نرغب حتى في معرفة السبب، لأن قيودنا المعرفية تفرض علينا التفكير بشكل انتقائي. وعادةً ما نحتاج فقط إلى بضع نقاط بسيطة لتبرير أنفسنا عندما نواجه موقف محرج. على الرغم من كونها غير معقدة، فقد تبدو مبرراتنا مثقفة، على الأقل للناس غير المطلعين مثلنا.

يجب عدم الخلط بين ليونة أو صلابة الاعتقاد وقوته، هي تأثيره المحتمل على السلوك. قد يولد الاعتقاد المعتمد فقط على الإثبات الاجتماعي –شديد الليونة– عواطف جامحة، كما هو الحال عندما تشارك طالبة بحماس في حركة ثورية لم تقرأ برنامجها مطلقًا. وبالمثل، فإن الاعتقاد المتكون من خلال تجربة شخصية واسعة –الصلب للغاية– قد يثير إجراءات قليلة. فليس بالضرورة أن يتصرف المعلم الذي يؤمن بأن المدارس في حالة تدهور بناءً على هذه المعلومات؛ فقد يخشى الاعتراضات وقد يختار الصمت.

سيكتسب تباين قوة المعتقدات أهمية في الفصل التالي. في الوقت الحالي، سأستمر في استكشاف الآثار المترتبة على التباين في الصلابة النسبية.

المثابرة على الاعتقاد

في خمسينيات القرن الماضي، عرف دانيال ليرنر التحديث بأنه عملية يصبح الأفراد بموجبها متكيفين فعالين مع التغييرات.[43] فبينما يرى فلاح العصور الوسطى المستقبل الاجتماعي

مقدر مسبقًا، يرى الحضري الحديث المستقبل الاجتماعي قابلاً للتلاعب. يرفض الأول الابتكار بالقول «لقد فعلنا ذلك دائمًا بالطريقة القديمة»؛ بينما من المرجح أن يسأل الأخير: «هل سيعمل؟» ويجرب الطريقة الجديدة دون تردد. يقترح ليرنر أن الشخص المحدّث منفتح على طرق التفكير الجديدة ومستعد للتخلص من العادات التي باتت غير فعالة.

قد يتناقض اقتراح ليرنر مع نظرية التكيف التي طورها رونالد هاينر.[44] يلاحظ هاينر، مشيرًا إلى أن السلوك البشري «تحكمه القاعدة»، أن الفرد لن يعدّل الروتين إلا عندما يتأكد بما فيه الكفاية من أن البيئة قد تغيرت. وبطبيعة الحال، يختلف تعقيد البيئة المعنية من سياق إلى آخر. كلما كانت البيئة أكثر تعقيدًا، كانت معرفة الفرد المعنية أقل ملاءمة، وبالتالي، قلت ثقته في العلامات التي تدل على أن روتينه قد عفا عليه الزمن. هذه الحجة لها تأثير بعيد المدى: فكلما كانت البيئة أكثر تعقيدًا، كان السلوك الفردي أقل حساسية للصدمات البيئية الفعلية.

لو كنا قادرين على معالجة كميات لا نهائية من المعلومات، سنستجيب بشكل موثوق لأدنى اضطراب بيئي. وفي البيئات المتغيرة باستمرار، ستكون سلوكياتنا في حالة تغيير دائم. تؤكد نظرية هاينر على أننا لا نستجيب لكل اضطراب، لأن قيودنا المعرفية تمنعنا في كثير من الأحيان من تحديد أفضل استجابة. وعلاوةً على ذلك، بينما تعزز زيادة المعرفة مرونتنا في مواجهة التغييرات البيئية، يكون للتعقيد المتزايد تأثير معاكس.

في ضوء نظرية هاينر، دعوني أعود إلى اقتراح ليرنر. بقدر ما يُغذى التحديث بزيادة المعرفة، ينبغي أن نصبح أكثر انفتاحًا على الابتكار. لكن التعقيد المتزايد للحضارة الحديثة لا بد من يكون له تأثير عكسي. إذن، من حيث المبدأ، يمكن أن يكون تأثير التحديث على المرونة العقلية إيجابيًا في بعض السياقات وسلبيًا في سياقات أخرى. في مجال الاستهلاك العادي، يبدو أننا نظهر مرونة أكثر من أسلافنا. ومع ذلك، تشير الملاحظة العرضية أيضًا إلى أننا لسنا مرنين في المجال السياسي بنفس القدر. فجميعنا يملك معارف تبدو معتقداتهم السياسية منيعة ضد إخفاقات برامجهم المفضلة.

إن الحقائق والحجج الجوهرية المتعارضة مع الاعتقادات القائمة تكون ذات صلة، بالطبع، فقط حتى المدى الذي تصبح فيه الاعتقادات صلبة. لن يؤثر فشل البرنامج على ما أعتقده إذا كانت معرفتي ذات الصلة مبنية بالكامل على الإثبات اجتماعي. لنفترض أنني أعتبر برنامجًا ما مثاليًا لأن هذا هو الحكم الشائع. لن يتغير اعتقادي لمجرد نتيجة علمية معاكسة. فبما أنني تجاهلت الأدبيات العلمية ذات الصلة، فإن النتيجة لن تلفت انتباهي حتى. ما قد يكون ذا صلة هو التغيير الملحوظ في طبيعة الإثبات الاجتماعي.

يمكن أن تختلف عملية تقييم الإثبات الاجتماعي في مستويات التعقيد. إذا كانت تقديراتي تأتي من استطلاعات الرأي، فقد يكفي استطلاع واحد لإقناعي بأن طبيعة الإثبات الاجتماعي تتغير. يتوافق هذا مع التقلبات الشائعة للمواقف السياسية الفردية.[45] لكن استطلاعات الرأي ليست المصدر الوحيد للمعلومات حول الرأي العلني، فعندما تأتي التقديرات غالبًا من التفاعلات الاجتماعية، قد يتم تجاهل أو التغاضي عن علامات التحول في الرأي العلني. ولنفس السبب الذي يجعل التعقيد البيئي يضفي عدم المرونة على المعرفة الصلبة، فإن تعقيدات الإثبات الاجتماعي قد تجعل المعرفة اللينة غير مرنة.

دعوني أعود إلى مثال الاتفاقية. تخيل أن ينزلق البلد إلى الركود بعد إزالة الحواجز التجارية. تظل الخبيرة الاقتصادية متمسكة بنموذجها من المنافسة، مقتنعةً كما كانت دائمًا بأن التجارة مفيدة اجتماعيًا. ورغم كل شيء، تقول، يتأثر النشاط الاقتصادي أيضًا بعوامل مستبعدة من نموذج الأسواق التنافسية. أما دعم الطبيب، فقد استند إلى الإثبات الاجتماعي. بعد رفع الحواجز التجارية، يظل متيقظًا لمؤشرات الحكم الجماعي. ويصادف أنه لا يتابع استطلاعات الرأي الرسمية؛ فتأتي تقديراته من تعليقات معارفه العابرة. يبدو أن هؤلاء يتحولون ضد التجارة الحرة، لكنه ليس متأكد تمامًا. لذلك يظل لفترة متمسكًا بفكرة أن التجارة الحرة مفيدة. وحين تتضاعف علامات التحول في الإثبات الاجتماع يغير رأيه.

يُظهر كلا الشخصين ما يسميه الأخصائيون النفسيون «المثابرة على الاعتقاد».[46] لا تؤثر البيانات التي كانت لها تأثير قبل تشكيل معتقداتهما عليهما عندما تصل لهما لاحقًا.

ويعود أساس المثابرة على الاعتقاد إلى أن معتقداتنا تحكم ما نلاحظه في المقام الأول. نحن ندرك بشكل انتقائي، ونلاحظ الحقائق المتوافقة مع معتقداتنا بسهولة أكبر نسبيًا. يضفي هذا التحيز مقاومة على معتقداتنا من خلال حمايتها من الأدلة المعارضة.

يأتي التأكيد العلمي للمثابرة على الاعتقاد من مجموعة تجارب واسعة. في إحدى التجارب، تم تغيير صورة بطريق تدريجيًا إلى صورة رجل، أو العكس، من خلال صور متتابعة.[47] أولئك الذين رأوا التتابع من البطريق إلى الإنسان، اعتبروا معظم الصور «بطريق»؛ بينما مال الأشخاص الذين رأوا التتابع في الاتجاه المعاكس إلى اعتبار معظم الصور «رجل». اعتبرت الصور الوسطى تمثل ما بدأ التتابع به. إذا رأى المشاهد بطريقًا أول مرة، استمر في رؤية البطريق حتى أصبحت السمات البشرية مهيمنة.

عرضت تجربة أخرى دراستين عن عقوبة الإعدام لطلاب الجامعات الذين اعتقدوا بقوة إما أن عقوبة الإعدام تردع الجريمة أو لا تردعها.[48] أيدت إحدى الدراسات الموقف الإيجابي، بينما أيدت الأخرى الموقف السلبي. عندما سئل الطلاب لاحقًا، صنفوا النتائج والإجراءات التي أكدت معتقداتهم السابقة على أنها أكثر إقناعًا. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت آراء الطلاب أكثر استقطابًا من قبل. أصبح مؤيدو عقوبة الإعدام أكثر اقتناعًا بأن هذه العقوبة تردع الجريمة؛ وأصبح المعارضون أكثر اقتناعًا بأنه لا تردعها.

تظهر التجربة الأخيرة بوضوح أن الناس يتعاملون مع المعلومات بشكل غير متماثل. لو كان المشاركون منفتحين ومتجاوبين بنفس القدر تجاه جميع المعلومات، لكانوا جميعًا أقل ثقة بمعتقداتهم السابقة، وليس أكثر ثقة. إحدى مزايا هذه التجربة هي أنها تؤكد أهمية الإدراك الانتقائي. وإذا كان عدم الإحساس بالإشارات غير الموثوقة هو المصدر الوحيد للمقاومة العقلية، فقد يظل المشاركون متعلقين بمعتقداتهم دون أن يزيدوا من ثقتهم فيها. إن ارتفاع مستويات الثقة يشير إلى أن المشاركين لاحظوا مزيدًا من الأدلة المؤيدة لمعتقداتهم مقارنةً مع الأدلة المعاكسة.

غالبًا ما يؤيد طلاب نفس الظاهرة تفسيرات مختلفة جذريًا. فبينما يرى بعض الاقتصاديين نموًا متناغمًا وأسواقًا فعالة، مثلًا، يلاحظ آخرون ازدياد الفقر وأزمات التراكم. قد تكون هذه الصراعات مدفوعة بأجندات سياسية غير متوافقة. لكنها قد تظهر حتى في غياب التباين التحفيزي لأن تصوراتنا المسبقة، كما توحي التجارب أعلاه، تنظم ما نراه. قد تبدو نفس الاتجاهات مختلفة جوهريًا لباحث متدرب في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد مقارنةً بباحث مدرب في الاقتصاد الماركسي. سيلاحظ الأول الأمور الحاسمة التي يتجاهلها تعليم الآخر. ويكتشف أحدهما نمطًا حتى في حالة غيابه؛ ويهمل الآخر النمط حتى عندما يكون أقوى.[49]

رفضت مقدمة هذا الفصل الاستعارة اللايبنيزية للوحدة بلا النوافذ باعتبارها معيبة بشدة. بعد أن رأينا أن للشخصية البشرية نوافذ، يجب أن ندرك الآن أنه يمكن فتح بعض هذه النوافذ في في أي وقت. تضيق النوافذ المغلقة مجال رؤية الفرد، فتبعد أحداثًا وأنماطًا وظواهر معينة عن نظره. وبالتالي، تتمتع معتقداته ببعض الحماية من الأدلة المعاكسة.

وهم الاستقلالية الفردية

كما ذكرت سابقًا، لا تؤدي أعمال تزييف التفضيل بالضرورة إلى إغفال الشخص لمصلحته الشخصية. ويمكن أن تظل معرفته الخفية، وبالتالي تفضيلاته الخفية، سليمة. ومع ذلك، سيكون من الخطأ استنتاج أن الفرد، في جوهره، كيان مستقل. في مجموعة واسعة من السياقات، تعتمد مصلحة الشخص الذاتية المتصورة على المعلومات المستمدة من الحوار العلني. لذلك، فإن ما يعتبره مصلحته الشخصية قد يكون في الواقع مصلحة للآخرين.

بقدر ما تعتمد المعرفة الخفية على الحوار العلني، يمكن أن تظهر حساسية تجاه أي شيء يؤثر على جوهر أو تكوين الحوار العلني. قد تشوه النماذج الخاطئة أو الروايات المغلوطة للرأي العلني معرفة الفرد الشخصية. ويمكن أن يشوهها أيضًا تزييف التفضيل من جانب الأفراد الآخرين الذين يحاولون تجنب العقوبات الاجتماعية. تغير بعض أشكال تزييف

التفضيل الحوار العلني، وتؤثر جميعها على الرأي العلني. لذلك، يمكن أن يشوه تزييف التفضيل أي معرفة خفية، سواء كانت صلبة أم لينة. إن تحديد العمليات التي تحدث بها التشوهات هو التحدي الذي يواجه الفصل التالي.

لئلا يبدو هذا عملية تافهة، يجب أن أكرر أن الفكر الاجتماعي المعاصر يضم تقاليد تنكر تأثير المجتمع على التصرفات الفردية. يميل الاقتصاد الكلاسيكي الحديث إلى اعتبار التفضيلات مستقلة. وبالتالي تفترض النظريات السياسية في التقاليد الكلاسيكية الجديدة أن الأحزاب تتنافس من خلال تكييف أجندتها مع تفضيلات الناخبين الثابتة. في الواقع، بالطبع، تحاول الأحزاب أيضًا تشكيل ما يريده الناخبون. لن تفعل ذلك لو كان الناخبون وحدات بلا نوافذ.

من الادعاءات المرتبطة بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد أن تفضيلات الناس المستقلة ظاهريًا تعكس مصالحهم الاقتصادية «الموضوعية». ومع ذلك، تُظهر الدراسات أن مقاييس المصلحة الذاتية هي مؤشرات ضعيفة لتفضيلات السياسة.[50] وجدوا، مثلًا، أن الشباب وكبار السن الأمريكيين يدعمون بشكل متساوٍ تقريبًا الإعانات المالية للمتقاعدين.[51] وجدت أبحاث ذات صلة أن الأيديولوجيا تعتبر عاملًا غير قابل للاختزال في الخيارات السياسية.[52] بناءً على استنتاجات هذا الفصل، ستوضح الحجة في الفصل التالي لماذا يمكن للأيديولوجيا أن تغمر أي مقياس «موضوعي» للمصلحة الذاتية.

ثمة تقليد آخر يتعامل مع المفاهيم الشخصية للمصلحة الذاتية على أنها غير قابلة للتغيير وهو الأدب المستوحى من الماركسية، الذي يسعى إلى دحض إمكانية استعباد الجماعات المضطهدة عقليًا من قبل مضطهديها. يلاحظ جيمس سكوت، أحد المساهمين في هذا الأدب، أن المضطهدين يقومون بأدوارهم المسندة إليهم دون إغفال مصلحتهم الطاغية، وهي الإطاحة بالنظام المضطهد. ويكتب: «هناك فرصة ضئيلة، لأن التمثيل بقناع سيؤثر بشكل ملحوظ على وجه الممثل. وإذا حدث ذلك، فهناك فرصة أفضل لأن ينمو الوجه خلف القناع، كرد فعل، ليبدو أقل شبهًا بالقناع بدلًا من أن يشبهه أكثر».[53] تعتمد حجة سكوت

على نظرية رد الفعل، التي تنص على أنه في ظل التهديدات المادية القوية، يتعايش الاتفاق العلني مع رد الفعل سري – رغبة غير معبر عنها في التمرد.[54] في تطبيق نظرية رد الفعل على السياسة، يخلط سكوت بين مقاومة المضطهد والاستقلالية المعرفية عن أيديولوجية المضطهد. يمكن للمرء أن يحتقر المضطهد، ومع ذلك، يفشل، بسبب الظروف الاجتماعية التي خلقها المضطهد على وجه التحديد، في تطوير نظرة عالمية خاصة به في الأساس. فإظهار أن المضطهَدين لا يقبلون كل عنصر من عناصر النظرة العالمية للمضطهِد لا يثبت أنهم ما زالوا غير متأثرين عقليًا.

على أي حال، إن القوى التي تنظم معتقدات المجموعة المضطهدة ليست أبدًا مادية فحسب. وكما سيظهر الفصل التالي، إنها تتخذ غالبًا شكل ضغوط اجتماعية تنتهك الشروط الصارمة لرد الفعل العكسي.

الفصل الحادي عشر

اللامعقول واللامطروق

يقدم الباحث الإسلامي محمد أركون تمييزين اصطلاحيين في توصيف الخطاب العلني في العالم الإسلامي. الأول بين *المعقول* و*اللامعقول*، والثاني بين *المطروق* و*اللامطروق*. وهو يجادل، ملاحظًا أن الأجيال الماضية من المسلمين كانت تتعامل مع التنوير الأوروبي على أنه لامعقول، بأن الأجيال الحالية لا يمكن حتى أن تتصور تطبيق منهجيات النقد التاريخي على النصوص المقدسة والتقاليد المتبعة. ويكمل مؤكدًا: «إن صحوة الإسلام تحدث على أساس كبير من اللامطروق المتراكم على مدى قرون». وهنا يكمن «واحد من الأسباب العميقة، ولكن السرية، للعديد من المشاكل الحالية».[1] أشار آخرون عديدون إلى الطبيعة الفقيرة للفكر الإسلامي المعاصر، مرجعين ذلك إلى اختناق النشاط الفكري للمسلمين منذ نحو القرن العاشر وما بعد.[2]

الاعتقاد اللامعقول هو الفكرة التي لا يمكن للمرء الاعتراف بها، ولا حتى يمكنه تصنيفها بأنها تستحق التفكير، دون أن يثير تساؤلات عن تحضره، أو أخلاقيته، أو ولائه، أو عملانيته، أو صحة عقله. أما الاعتقاد اللامطروق فهو فكرة لم يفكر بها أحد حتى. ويقوم تفسير أركون للتاريخ الإسلامي على فكرة أن الاعتقاد الذي يعامل على أنه لامعقول يختفي في النهاية من الوعي البشري، وأنه ينتقل من عالم المطروق إلى عالم اللامطروق.

لا أسعى لا إلى تحدي أطروحة أركون عن الإسلام ولا إلى الترويج لها. بل إن هدف هذا الفصل هو استكشاف *العملية* المتضمنة في ادعائه التاريخي الكاسح. وعلى الخصوص، فإنني أريد أن أقترح، بناءً على الفصل السابق، وبالعمل ضمن الإطار المطور آنفًا لتشكيل الرأي العلني، الطريقة التي يمكن من خلالها للامعقول أن يصبح لامطروقًا. إن أهمية العملية التي ستُشرح تتجاوز، بالطبع، عالم الإسلام. سلطت الفصول السابقة عن الطبقية،

والشيوعية، والعمل الإيجابي الضوء على بعض المحرمات التعبيرية للمجتمعات الأخرى. وستعيد الفصول القادمة النظر في هذه الحالات الثلاث لإظهار أن المحظورات المحددة جميعها قد حرفت وقيدت الفهم الفردي وأثرت عليه سلبًا.

توفر اصطلاحات أركون بيانًا موجزًا لحجة هذا الفصل الرئيسية. فمن خلال نقل المعتقدات من مجال المعقول إلى مجال اللامعقول، تؤدي الضغوط الاجتماعية إلى سحب هذه المعتقدات من الخطاب العلني. إن ما أعقب ذلك من إعادة تشكيل للخطاب العلني يشوه المعرفة الخفية. وعلى وجه الخصوص، فإن ذلك يجعل الناس باستمرار أقل وعيًا تجاه سلبيات التفضيلات العلنية وأكثر وعيًا بازدياد للمزايا. ونتيجةً لذلك، فإن الرأي الخفي يتحرك ضد البدائل غير المفضلة لدى العامة. وبعد أن قلل شعبيتها العلنية، ينتهي تزييف التفضيلات بالتالي إلى خفض شعبيتها الخفية أيضًا.

الخطاب العلني وتزييف المعرفة

افترضت، عند تطوير فكرة تزييف التفضيلات، أن التفضيلات، سواء كانت خفية أم علنية، تتخذ شكل أرقام تمثل خيارات اجتماعية محددة. وسأستمر في استغلال هذا التخيل الملائم، ولكن يجب الإقرار بأن اختيار تفضيل عام ينطوي عمومًا على إيصال شكل من أشكال المعرفة. وقد يتضمن هذا الإيصال صياغة فلسفةٍ، أو تفسير حدث، أو رفض ادعاء، أو اختيار كلمة، من بين احتمالات أخرى. تتحدث أستاذة جامعية عن فضائل التجارة الحرة، دون أن تصرح عن مشاعرها تجاه التعريفات الجمركية.

بقدر ما يحمل *الخطاب العلني* معلومات عن التفضيلات العلنية، فإن لدى جماعات الضغط دافعًا لتنظيمه بالقوانين. فهم، في الحقيقة، يكافئون التعبير عن أفكار معينة بينما يفرضون العقوبات على التعبير عن أفكار أخرى. ولديهم الحصانة في تحديد الوقائع التي يمكن التصريح بها، والكلمات التي يمكن استخدامها، والحجج التي يمكن تقديمها. وتمامًا كما أن الضغوط ضد التعبير عن تفضيلات معينة تنتج تزييفًا للتفضيلات، فإن الضغوط

المضادة للتعبير عن أفكار محددة تولد *تزييفًا للمعرفة*. وإن لتزييف المعرفة، عند اتخاذه وسيلةً لتزييف التفضيلات، له أثر غير مقصود: فهو يغير تركيب الخطاب العلني، فيجعل الرسائل المفضلة أكثر شيوعًا وغير المفضلة أقل شيوعًا. ومن الآثار المباشرة لذلك تشويه الرأي العلني، ومن النتائج على المدى الأبعد تشويه المعرفة الخفية والرأي الخفي.

ولتفحص الأثرين الأخيرين، لنتصور مجتمعًا متفقًا على هدف ما. وقد حددت طريقتان *أ* وب كوسيلتين لتحقيق الهدف. ولكن هناك اختلافًا على مزايا هذين الخيارين، ويستمر الطرفان المتنازعان مدةً من الزمن في مناظرة علنية محتدمة. وفي أحد الأيام، يصبح من غير المقبول اجتماعيًا الدعوة إلى ب، ويبدأ الناس الذين ما يزالون متحزبين لهذا الخيار بادعاء دعمهم لـ *أ*. مع ازدياد اتجاه الرأي العلني شيئًا فشيئًا نحو *أ*، يستمر الأفراد المتعاطفون حقيقةً مع *أ* في التعبير عن آرائهم بحرية. ولكن الناس الذين يتظاهرون وحسب بمناصرة *أ* يتوقفون عن التصريح بأفكارهم الصادقة، وإلا سيتهمون بالتعاطف مع ب. لا يعلنون عما يريبهم في *أ*. ولا هم يصرحون بتبريراتهم لـ ب، إلا للسخرية منها أو تسفيهها.

دعوني الآن أتفحص عواقب المعرفة الخفية اللينة. وسيتبع ذلك اختبار للآثار المترتبة على المعرفة الصلبة.

كيف يعيد تشويه الخطاب العلني تشكيل المعرفة اللينة

لا تعتمد المعرفة اللينة، إذ تخضع لقيود الإثبات الاجتماعي، على مادة الخطاب العلني. لو كان معظم الناس يدافعون عن *أ* ويعارضون ب، فإن الرأي العلني يظهر وكأنه يفضل *أ*، وهذا كل ما يهم. لا يهم ما إذا كانت الحجج المؤيدة للخيار *أ* مقنعةً أو دقيقة. المهم لدى الإثبات الاجتماعي هو فقط أن يظهر بأن *أ* مدعوم على نطاق أوسع. ومع ميل الخطاب العلني لصالح *أ*، كذلك يفعل الإثبات الاجتماعي. وفي خلال تلك العملية، تصير المعرفة اللينة أكثر تأييدًا للخيار *أ*، ما يؤدي إلى تقليص الفجوة بين الرأي العلني والخفي.

من الممكن، طبعًا، أن تؤدي المثابرة على الاعتقاد إلى إبطاء التكيف. فقد يحتاج الشخص المعتاد على رؤية الرأي العلني منقسمًا بالتساوي بين أ وب إلى بعض الوقت حتى يدرك وجود انحياز تجاه أ. ولكن ينبغي تمييز هذا الشكل من المثابرة عن ذلك الشكل المدفوع بتصورات مسبقة موضوعية. فإن عقل الشخص الذي تجنب إيلاء تفكير جاد لقضية لا يؤوي أي معرفة ذات صلة سوى شيء من إدراك الرأي العلني. ونظرًا لكونه غير مثقل بالتصورات المسبقة الموضوعية، فيمكن لفهمه أن يتطور مع التغيرات في الرأي العلني، بشرط أن تكون التغييرات ملحوظة.

على أي حال، فإن المثابرة على المعتقدات لا تؤثر سوى على سرعة التكيف. طالما بقي الرأي العلني منحازًا بشكل كبير لصالح أ، فإن كل المعرفة اللينة ستُتم في نهاية الأمر تحولها. ومن ذلك الحين، أيضًا، لن يعود تزييف التفضيلات عاملًا في الخيارات التعبيرية للأفراد المعتمدين على الإثبات الاجتماعي. وجميعهم سيدعم أ عن قناعة بدلًا من دعمه عن اضطرار.

قد يكون دعمهم مبنيًا على معلومات معيبة بالفعل، ولكن يمكن لهذا الحال أن يستمر أجل غير مسمى. حتى لو أدرك المفكرون في القضية –أولئك الذين يمتلكون معرفةً صلبة– عيوب أ، فلن يتحرك الرأي العلني بالضرورة. قد يبقي تزييف التفضيلات أولئك الذين يحتمل أن يبدلوا قناعاتهم موالين أمام العامة للخيار أ.

الأثر على المعرفة الصلبة

بالالتفات إلى المعرفة الصلبة، علينا أن نتذكر أن الأفكار الموضوعية التي تبنى عليها لا تختفي ببساطة عندما تحرض الضغوط الاجتماعية تزييف المعرفة على نطاق واسع. فالإيرانية اللاأدرية لا تنسى فضائل العلمانية عندما تجبرها الظروف على إعلان تأييدها الشفوي للحكم الثيوقراطي. قد تبقيها المثابرة بالمعتقدات مرتبطةً بمعتقدات مناقضة للتفضيل العلني الذي تتبناه. ولكن المثابرة على الاعتقاد لا تعزل، بأي شكل من الأشكال، المعرفة الصلبة عن تحيزات الخطاب العلني. فهناك عاملان متقابلان متوازنان.

أولًا، لا يشرح أي نظام اعتقادي كل حقيقة قد يدعى إلى توضيحها أو تفسيرها. فكل نموذج يقبض على جزء فقط من الحقيقة، لذا فإنه سيثبت عدم كفاءته عندما يوضع في مواجهة حقائق معينة. وكما يشير فلاسفة العلوم، حتى «قوانين الطبيعة» تنتهك بعض جوانب الحقيقة. وفيما يخص النماذج الاجتماعية، فإن الشواذ –الملاحظات التي تترك دون تفسير– أكثر وفرة منها في القوانين الطبيعية. ومع ذلك فإن الحالات الشاذة لا تجذب الانتباه بالضرورة. لا يقابل المؤمن بمعتقد غير قابل للتشكيك في السياق العلني أي شيء يذكره بمكامن ضعف معتقده. فهو يرى أن الخطاب العلني محمل بالحقائق والحجج المتسقة مع معتقده. في المقابل، فإن المؤمن بمعتقد يتحدى الخطاب العلني يتذكر دائمًا عيوب تفكيره. ولذلك فهو يشعر بالضغط لمراجعة معتقداته. على الأقل، يجد نفسه في قبضة الشك والارتباك.

العامل الثاني الموازن هو خطأ الإحالة الأساسي، والذي قدمناه في الفصل 4. تذكروا أن هذه المغالطة تؤدي إلى ميل الناس للاستهانة بمدى قدرة الضغوط الاجتماعية على تحديد الخيارات الفردية والمبالغة في تقدير أهمية النزعات الفردية. ولهذه المغالطة جذور في استكشافيتين حكميتين ناقشناهما مسبقًا، وهما التمثيل والتوافر. الفاعلون أسباب أكثر تمثيلًا لخياراتهم من الضغوط الاجتماعية، لأنهم يؤدون الفعل بأنفسهم. والبيانات الخاصة بمصادر الضغوط الاجتماعية غالبًا ما لا تكون بارزةً، وبالتالي، *غير متوافرة*.

بقدر ما يدفع خطأ الإحالة الأساسي باستكشافية التوافر، فإن على الفاعلين ألا يخضعوا له بسهولة مراقبيهم. ففي النهاية، لا يرى الفاعلون أنفسهم، ويتركز اهتمامهم على فرصهم وقيودهم الخفية. وتؤكد الأدلة التجريبية هذا المنطق. فالفاعلون أكثر ميلًا من المراقبين لإسناد خياراتهم إلى عوامل كيفية.[3] ولكن حتى الفاعلون يعطون وزنًا مفرطًا لعوامل النزعة. فعند تفسير أفعالهم، يتجاهلون باستمرار أهمية الضغوط الخفية التي يبتدعها المجربون.[4]

ولهذه النتيجة البحثية دلالات حاسمة. ففي التفسير اللاحق للتفضيل العلني، قد يستهين مزيف التفضيل في تقييم الدرجة التي يختلف بها التفضيل العلني عن تفضيله الخفي. وهذا لأن معتقداته قد تتكيف دون وعي مع المعتقدات التي كان عليه التعبير عنها على الملأ. وقد يستهين المزيف، علاوةً على ذلك، في هذه العملية بتقييم التنافر الحاصل بين الخطاب العلني وأفكاره الأصلية. الأمر كما لو أن حرباءً أدركت أنها تحولت إلى اللون الأخضر لتندمج مع أوراق الشجر المحيطة بها، ولكنها أخطأت في إدراك مقدار تغير لونها فعليًا.

تتغير السرعة التي تتحول بها المعرفة الصلبة من سياق إلى آخر. فعندما تكون التجربة الشخصية المستمرة أو التأمل المتراكم مصدرًا مهمًا للمعلومات، تكون المعرفة الصلبة مقاومةً بشكل خاص للرسائل المتناقضة المحتواة في الخطاب العلني. ولكن، حتى حينذاك، سيظل هناك أثر ما. قد يشعر المرء بأن التخطيط المركزي غير حيوي ويحتفظ بهذا التصور في وجه عقود من الدعاية المعادية للسوق، ولكن يخسر القدرة على تعلم المزيد عن أوجه قصور التخطيط. إضافةً إلى ذلك، قد يُعتنق المعتقد الصلب بدرجات متغيرة من الثقة. ومن الأرجح أن يؤجج الشكوك، بقدر ما يناقض الخطاب العلني.

لذا يؤثر تشويه الخطاب العلني على كل من المعرفة الصلبة واللينة، ولكن من خلال آليات مختلفة. فالمعرفة اللينة تتغير بسهولة لأن لا شيء يحد حركتها سوى صعوبات التحقق من مسار الخطاب العلني. وبكل الأحوال، فإن العوائق الإدراكية أو التصورية تفقد أهميتها عندما يتحول الرأي العلني على نطاق واسع. وعلى عكس المعرفة اللينة، لا تتحرك المعرفة الصلبة بالضرورة مع التحولات المتصورة للرأي العلني. إذ لن يفقد شخص ذو معلومات تفضل برنامجًا معينًا إيمانه بذلك البرنامج لمجرد أن الرأي العلني يفضل الآن خيارًا بديلًا. ولكن قد تهتز ثقته بالبرنامج، وقد لا يكون قادرًا على اكتشاف تبريرات جديدة لرفض البديل.[5]

يسمح لنا الإدراك بأن درجات الصلابة والليونة متفاوتة ولا يمكن تحديد أحد المفهومين بشكل مطلق بأن نصقل الاستنتاجات السابقة. فقد تؤثر الضغوط الاجتماعية ضد

حرية التعبير على أي معتقد محدد، رغم أن أثر التكيف وسرعته يتناسبان عكسًا مع صلابة المعتقد. المعرفة شديدة الليونة هي الأسرع تغيرًا والأشمل تغيرًا؛ بينما تحتفظ المعرفة الخفية شديدة الصلابة بأكبر مقدار من المثابرة. ولكن يبقى الأثر الصافي للقيود التعبيرية أن تتحول المعرفة الخفية ضد الأفكار التي يحف التعبير عنها بالمخاطر. فهو، بمعنىً آخر، تخفيف أثر اللامعقول.

تخفيف التنافر المعرفي؟

في الحجة الواردة أعلاه لا ترتبط التغيرات في المعرفة الخفية بالدافع الشخصي. فقد حظرت المعتقدات استجابةً لتحولات في جسم المعلومات العلنية، وليس بسبب قرار الأفراد بأن يغيروا آراءهم. يمكن مقابلة هذه الآلية غير المدفوعة للتكيف بالآلية المدفوعة التي أوردها ليون فستنغر في عمله الكلاسيكي عن «التنافر المعرفي».[6] إن افتراض فستنغر الرئيسي هو أن الناس يسعون نحو التوافق المعرفي. ويكون الشخص الذي يمتلك سلوكيات لا تتوافق مع بعضها في حالة تنافر معرفي. وبما أن التنافر مزعج، يحاول الشخص تخفيفه، ويحاول أيضًا أن يتجنب المواقف التي قد تستحضره. في الواقع، فهو يكيف معتقداته عمدًا في محاولة لإبقاء التوترات التي تخلقها في حدها الأدنى.

إن تزييف التفضيلات شكل من أشكال عدم الانسجام الشخصي، ويولي فستنغر الكثير من الاهتمام للجهود التي يتخذها الناس لتجاوز التنافر الناتج. وتظهر تجاربه أنه عندما يستوعب شخص ضغطًا اجتماعيًا بهدف الحصول على مكافأة كبيرة أو تجنب عقاب شديد، فإن تفضيله الخفي لا يتغير سوى قليلًا، إن تغير إطلاقًا. ولكن عندما يكون الحافز بالكاد كافيًا لجعله يذعن، فإن تفضيله الخفي يخضع لتحول عظيم. وإليكم تفسير فستنغر نفسه: يختلف قدر التنافر الناتج عن صراع بين نفس الإنسان الداخلية والخارجية بتناسب عكسي مع حوافز المرء التي تدفعه لاستيعاب الطلبات الخارجية.[7] إذا دافعت إيرانية عن الحكم الإسلامي تحت تهديد السجن، يمكنها بسهولة تبرير إذعانها كثمن منخفض تدفعه

لقاء تجنب مشقة عظيمة. ولكن لو كان دافعها بدل ذلك أن تكسب قبول أقرانها، فقد تشعر بضغط كبير لإيجاد تبرير مرضٍ. ماذا لو كانت صريحةً، ولم يفعل أقرانها شيئًا سوى العبوس في وجهها؟ إذن، فإن تنافرها يكون أكبر من الحالة السابقة. ولذلك، وفق منطق فستنغر، ستحاول أكثر أن تكيف تفضيلها الخفي حسب تفضيلها العلني المختار.

دعوني أوضح هذا التفسير على ضوء نظريتي الخاصة. إذا كان جعل إيرانية تدعم الحكم الإسلامي أمرًا يتطلب تهديدًا قاسيًا، فإن من الأسباب المحتملة لذلك أنها مقتنعة بأن الحكومة العلمانية أفضل. يمكن للمرء، إذن، أن يتوقع أن تحمي المثابرة على الاعتقاد قناعاتها عن الحجج العلنية الداعمة للحكم الإسلامي و، من ثم، أن يستمر عدم الانسجام بين تفضيلاتها الخفية والعلنية. إذا خضعت بدل ذلك لضغط معتدل، فإن السبب قد يكون أن تحفظاتها صغرى أو أنها، إذا كانت كبرى، مبنية على فهم سطحي. وفي كلتا الحالتين، فإن مقاومتها للأفكار الجديدة على الأرجح منخفضة. النقطة الحاسمة هي أن الفروقات في التغيرات السلوكية هي أميل لأن تعكس اختلافات في المقاومة المعرفية، لا فروقات في الدوافع.

ومن نتائج فستنغر الأخرى أن الناس يبحثون عن المعلومات التي تخفف التنافر ويتجنبون المعلومات التي يرجح أن تزيد التنافر.[8] وتفسيره أن الانخفاض الناتج في التنافر متعمد. وبحسب وجهة نظره، فإن الإيرانية التي تتظاهر بموافقة الحكم الإسلامي ستولي اهتمامًا خاصًا للدعاية الرسمية وستتجنب الاستماع إلى الإذاعات الأجنبية الناقدة. ومن خلال تعرض انتقائي كهذا للمعلومات، ستتمكن من غسيل دماغها، وبذلك توافق بين تفضيلها الخفي وتفضيلها العلني.

ومن جديد، فإن هناك تفسيرًا بديلًا. فإن من يريد الناس أن يظنوا بأنها تدعم الحكم الإسلامي يعلم بأن عليها لكي تبدو مقنعةً أن تدعم موقفها المختار بأسباب عقلانية ملائمة. والدعاية الرسمية تحمل حججًا ملائمة وشعارات وفيرة؛ على عكس الإذاعات الأجنبية. لذا فقد تعرض نفسها عن وعي للأولى كي تسيطر بشكل أفضل على صورتها العلنية. ومن

الفوائد المكملة للتعرض الانتقائي أنه يشير إلى أنها حصيفة في نزعتها. تخاطر الإيرانية المؤيدة ظاهريًا للإسلاميين عند ضبطها وهي تستمع إلى إذاعة صوت أمريكا، بينما يمكن أن تستمع إلى إذاعة طهران، بأن توصف بأنها منافقة. فمن خلال الاستماع إلى إذاعة طهران عندما يكون الآخرون على مرمى السمع، تتمكن من إظهار تفضيلها العلني المختار بشكل أكثر مصداقية.

في تفسيري الخاص، إذن، يعكس التعرض الانتقائي سعيًا للسلام الخارجي لا السلام الداخلي. وهو يتبع لتبرير موقف المرء العلني *للآخرين لا لنفسه*. وهو بذاته شكل من أشكال تزييف التفضيلات.

عندما تقبل ظاهرة تفسيرين، لا يكون من الضروري أن يكون أحدها خاطئًا. فإن تفسير فستنغر وتفسيري ليسا متناقضين فيما بينهما بشكل لا يمكن التوفيق معه بينهما. قد تستمع الإيرانية إلى إذاعات مناصرة للحكومة للحصول على معارف مريحة ولترسل إشارات بأن موقفها مقبول اجتماعيًا. ولكن إذا كانت حجتي صحيحةً، فإن الشخص الذي يستمع إلى راديو طهران في حضور الآخرين سيستمع سرًا، كلما أتيحت له الفرصة، إلى صوت أمريكا. وإذا كان فستنغر محقًا، فلن يحدث هذا، لأن ذلك سيقضي على الغاية من الاستماع إلى راديو طهران.

قد أضيف أن نظرية التنافر المعرفي هذه تتعارض مع الحقيقة الصريحة بأن المعتقدات المتناقضة قد تتعايش في عقل شخص حتى أجل غير مسمى. وكما ناقشنا مسبقًا، فإننا ببساطة غير قادرين على أن نجمع في نموذج متكامل كل المتغيرات والعلاقات العديدة التي تؤثر على سعادتنا. علينا جميعًا تجزئة الحقيقة إلى العديد من النماذج المستقلة. وهذه الملاحظة تمثل أحجيةً في ظل إطار فستنغر. إذا كنا لا نرتاح للاحتفاظ بأفكار متناقضة، فما الذي يفسر أننا لا نتمكن إلا من التخلص من *بعض* تناقضاتنا؟

إليكم إجابةً محتملةً: عندما تغير معتقدات المرء هذه السعادة لا من خلال جهوده الخاصة، بل، من خلال *عملية اجتماعية* يكون فيها مجرد واحد من بين العديد من المشاركين.

إذا كان الخطاب العلني يعامل قضيتين على أنهما غير متصلتين، فالأحرى به فعل الشيء نفسه، لأنه لا يمكن أن يستكشف كل الروابط الممكنة. قد يظل فعلاً غير مدرك لوجود ارتباطات مهمة دون أن يشعر بأي اضطراب.

في مصفوفة واسعة من السياقات تكون الروابط التي يضعها الناس بين الأحداث، والنتائج، والظواهر، محكومةً بشكل كبير بالخطاب العلني. وعندما يكون الخطاب العلني نفسه غير متجانس –كما هو الحال عندما يروج الدقة الحرفية للإنجيل بينما يحتفي بالقوة التفسيرية لعلم الأحياء المعاصر– قد لا يلاحظ الناس التناقض أصلاً. ولكن العديد منهم سيلاحظ، مع ذلك، إذا بدأ التناقض يسترعي اهتمامًا عامًا.

من اللامعقول إلى اللامطروق

في الحجة المقدمة حتى الآن، يمكن للضغوط الاجتماعية أن تحجب صياغة الأفكار وتغذي الشكوك تجاه صلاحيتها ولكن، بفرض أن بعض الناس يحتفظون بهذه الأفكار لأسباب موضوعية، دون أن تؤدي إلى انقراضها. وينتج عن ذلك أنه لو أصلح تكوين المجتمع، لن تموت الأفكار أبدًا. في الحقيقة، بالطبع، يتغير التكوين من خلال الولادات والوفيات. الخطوة التالية أن نكتشف كيف يؤثر تشويه الخطاب العلني على سيادة أفكار لفترات طويلة بما يكفي لتجدد السكان بالكامل. وتنضوي هذه الخطوة على تحديد *آلية تكاملية للتحول الأيديولوجي* لمكاملة *الآلية التكاملية لتحويل الأفراد* المعروضة مسبقًا.

عندما يموت الناس يأخذون معهم معرفتهم الخفية، بما فيها أفكارهم المناقضة للخطاب العلني. وكما هو حال جيناتهم، فإن أفكارهم المعبر عنها تعيش في خلفهم؛ بينما قد تموت معتقداتهم. سيشكل النسل رؤاهم عن العالم من خلال التجربة، والتجريب، والدراسة، وأشكال مختلفة من الإثبات الاجتماعي. وأينما ظهر الإثبات الاجتماعي، فإن الرؤى العالمية للنسل ستتحمل تأثير المحظورات التي كانت سائدة خلال فترة حياة جيل الآباء. إن الفكرة القائلة إن كل جيل يساعد في تشكيل معرفة الجيل التالي ليست جديدةً،

بالطبع. وتكمن أهمية الحجة التالية في تركيزها على القيود التعبيرية المدفوعة اجتماعيًا كمحدد أكبر لمحتوى نقل المعرفة بين الأجيال.

من المفيد التمييز بين القضايا المطروحة عندما يكون الرأي العلني منقسمًا وتلك المطروحة عندما لا يكون كذلك. فعندما ينقسم الرأي العلني، يمتاز الخطاب العلني بوجود مناظرات حقيقية. لذا لا يمكن لليافعين ألا يلاحظوا وجود قضية غير محسومة. وسيوليها البعض اهتمامًا من باب أنها تؤثر على سعادتهم، بينما يفعل ذلك آخرون من باب الفضول. ومهما كانت دوافعهم للتفكير بالمسألة، فإن أفراد الجيل الجديد هؤلاء سيختبرون ما يسمعونه حسب تجاربهم الخاصة. وقد يكون لجزء منهم تجارب تبعد أفكارهم عن التيار السائد في الخطاب العلني – كما يحدث عندما يكتشف عامل أمريكي مسرح فضائل الاشتراكية. بينما يكون لآخرين ممن يفكرون بالقضية المثيرة للجدل تجارب داعمة لوجهة النظر السائدة.

لذلك، فمن الأرجح على جماعة تعرضت للطيف الكامل من وجهات النظر أن تظهر تنوعًا معتبرًا في أفكارها. ولكن الخطاب العلني المنقسم ليس حياديًا في تأثيره على العقول الشابة. فالأفكار التي تنطبع في أذهان الشباب تؤثر على كيفية تفسيرهم لتجاربهم اللاحقة، ومن الأرجح أن تكون هذه الأفكار هي التي تفرض أكبر قبول اجتماعي. لذا ففي حين أن الخطاب العلني ليس المحدد الوحيد لما يفكر به الشباب، فإن دوره مهم. بقدر ما يفضل الخطاب العلني خيارًا اجتماعيًا ما، فإن أفكار الشباب ستعكس الانحياز. قد تنتج تجاربهم الحياتية، بالطبع، انحيازًا معاكسًا. ولكن طالما لم يكن قويًا فإن أفكارهم ستميل للاتساق مع الأفكار السائدة لجيل آبائهم. في أي حال، لن يتأمل كل أفراد جماعة شابة في كل قضية جدلية مطروحة. فبعضهم لن يهتم كثيرًا، مفضلين أن يركبوا موجة الإثبات الاجتماعي. وسيميل غير المفكرين هؤلاء إلى استيعاب وجهة النظر السائدة في الخطاب العلني.

إذن، فحتى عند انقسامه، يترك الخطاب العلني لجيل ما أثرًا على المعرفة الخفية – وبالتالي على التفضيلات الخفية أيضًا– للجيل الذي يليه. سواءً كان الشباب يعتمدون على

الإثبات الاجتماعي أو على محتوى الحجج السائدة، فإنهم متأثرون بالخطاب العلني، رغم أن بعضهم يتبنى بعض الآراء الأقلية. بالطبع، ليس من الضروري على الخطاب الذي يشكل وجهة النظر العالمية للجيل الشاب أن يعكس القناعات الحقيقية للجيل الأكبر.

ألتفت الآن إلى الحالة المتطرفة التي يكون فيها الرأي العلني غير منقسم. لنفرض أن الجيل الأكبر وصل إلى توافق في السياق العلني، ولكن ليس في الخفي، على مزايا خيار اجتماعي محدد. يتكون الخطاب العلني بالتالي من مبررات لم يحتج عليها أحد لخيار لا يعارضه أحد في السياق العلني. ليس الشباب أكثر عدةً من أي جيل آخر حتى يفكروا بجدية في كل مسألة محتملة. وبسبب محدودية إدراكهم، عليهم أن يفكروا بانتقائية، معتمدين بشكل كبير على الإثبات الاجتماعي. لذلك سيعاملون معظم المسائل التي لم يرثوا فيها خلافًا عامًا على أنها محسومة، ليحتفظوا بقواهم العقلية بشكل أساسي للمسائل التي تبدو جدليةً. وفي خلال هذه العملية، سيعاملون العديد من قضايا الأمس على أنها ليست قضايا أصلًا. وفي الأماكن التي رأى فيها آباؤهم مسائل تقتضي النقاش، فإنهم يرون حلولًا مبررةً بالكامل وحسب.

إن نتيجةً كهذه تكون أكثر ترجيحًا بكثير في المسائل التي لا تساعد فيها الخبرة الشخصية كثيرًا في التمييز بين الخيارات المتاحة. فوضع حظر غير معترض عليه على عملية طبية ما لن يثير اهتمام غير العلماء. حتى الباحثون الطبيون قد يمتنعون من دراسة عملانية الحظر ويلتفتوا إلى مسائل أخرى. في المقابل، في القضايا التي توفر فيها الخبرة الشخصية إشارات موثوقة، قد يعيد الشباب ببساطة اكتشاف خيارات كان آباؤهم قد تغاضوا عنها. فالأفراد الذين ولدوا في مجتمع يتبنى العيش في العراء سيعيدون بسرعة اكتشاف فوائد المأوى.

لذلك فإن اللامعقول لجيل ما لا يدخل بشكل تلقائي إلى لامطروق الجيل الذي يخلفه. فالناس قادرون قطعًا على إعادة اكتشاف الخيارات الاجتماعية واكتشاف الأخطاء في الحجج المقبولة على نطاق واسع. ومع ذلك فإن حدود إدراك الإنسان تلفت انتباهه بعيدًا عن

المسائل غير الخاضعة للنقاش. ولذلك، فإن أرجحية دخول الأفكار غير المعبر عنها إلى النظرة العالمية للأجيال اللاحقة أقل من أرجحية دخول الأفكار المعبر عنها بشكل مفتوح على الملأ.

يمكن أن تكون العملية التي يدخل فيها اللامعقول عالم اللامطروق من جيل إلى آخر مصدرًا متينًا للمثابرة الاجتماعية. وبجعل الناس أقل وعيًا بتبريرات التغيير مع الزمن، يمكن للعملية أن تخمد الدعم الخفي للإصلاح. يمكن أن يحدث التحول دون أي تخطيط، مع أن الإملاء المتعمد قد يكون عاملًا مكملًا قويًا. فبمجرد صمت مجتمع عن تحفظاته تجاه وضع قائم ما، يمكنه أن يبقي خلَفه غير واعين بالأفكار التي ينبغي إصلاحها. ويصبح الوضع القائم، الذي كان مستمرًا لخوف الناس من تحديه، مثابرًا لأن بدائله لم تعد معروفة.

يقول مايكل بولانيي، فيما كتبه عن القوة الاجتماعية للأفكار التي تشكل افتراضات ضمنية: «إن نقل المعرفة من جيل إلى آخر يجب أن يكون ضمنيًا في جله».[9] لا جيل، حوفق شرح بولانيي، ناهيك عن كل عضو فيه، يمكنه اختبار كل المعرفة التي يتعرض لها. على كل جيل أن يأخذ بالكثير من المسلمات. إن *أهمية* الفكر الضمني مستقلة عن تزييف التفضيلات. حتى الأشخاص الذين كان أسلافهم محايدين تمامًا يقبلون الكثير دون تمحيص. ولكن *حدود* الفكر الضمني لا تعتمد على تزييف التفضيلات. عندما لا تعود البنى الاجتماعية ذات العيوب المعروفة تلقى أي تحدٍ، فإن منافعها المزعومة تصبح مقبولةً بصفتها بديهيةً يستدل عليها بذاتها.

تظهر الأبحاث السلوكية أن المجتمع يطبق تأثيرًا أكبر على *ما يفكر به الشباب* مما يفعل على *ما يفكر به هو*. من خلال العائلة، ومكان العمل، ووسائل الإعلام، يظهر أن المجتمع يلعب دورًا محوريًا في تحديد المكان الذي يرسم عنده الشباب الحدود بين المطروق واللامطروق. يمارس المجتمع تحكمًا أقل على التصورات التي يطورها الشباب على المسائل التي يولونها اهتمامًا جادًا.[10] تظهر الأبحاث الإدراكية ذات الصلة أن الأجيال الشابة غالبًا ما تولد وجهات نظر جديدة تجاه المسائل التي تختار التطرق إليها، وجزء من ذلك يعود إلى أنهم يجمعون الأفكار الموجودة بطرق جديدة وجزء آخر لأن هذه الأفكار تتفاعل مع التجارب

الشخصية.[11] ليست المسألة في أن الشباب قادرون على التفكير المستقل، بل فقط أن بإمكانهم التحرر من بعض أنماط التفكير التي ورثوها.

يمكن القول إن الأفكار ذات النتائج العظيمة لا تضيع بالكامل أبدًا في الخطاب العلني، وإن الناس ذوي الشجاعة غير العادية والبصيرة فوق العادية دائمًا ما يجدون مستمعين يستبعد أن يؤذوهم. فعلًا، إن الأفكار التي تخفى عن عامة الجمهور قد تعيش إلى أجل غير مسمى في جماعات صغيرة. ولكن هذا بالكاد ينفي الحجة العلنية. من الصعب الوصول إلى فهم عميق في السر. تكتسب الأفكار وضوحًا ودقةً عندما يعبر عنها علنًا وتناقش على نطاق واسع.

من الاعتراضات الأخرى المحتملة أن الأفكار اللامعقولة قد تعيش في الكتب والسجلات الدائمة الأخرى ويعاد اكتشافها في النهاية. مثلًا، يمكن ملاحظة فكرة لم يعبر عنها منذ زمن ثم يعاد تقديمها إلى الخطاب العلني من قبل باحث ما في تاريخ الفكر الاجتماعي. أجل هذا صحيح، ولكن اكتشافًا مثمرًا كهذا أبعد منالًا من ملاحظة فكرة موجودة بشكل روتيني في المنشورات المعاصرة ويعبر عنها بصراحة في الحديث اليومي. وتظل النقطة أن الأفكار المحجوبة عن الرأي العلني أقل احتمالًا للبقاء في الوعي البشري من الأفكار التي ما يزال يعبر عنها بشكل حر.

الفجوة الأيديولوجية بين الأجيال

إذا كان أحد الأنماط الشائعة في الانتقال بين الأجيال تأثير الجيل الأكبر على أفكار الجيل الشاب، فإن نمطًا آخر هو اختلاف رؤية الجيل الأكبر والجيل الشاب في كيفية رؤية الأشياء. فبينما يترقب الشباب الأيام المشرقة التي تنتظرهم، يحن الجيل الأكبر إلى «أيام زمان الحلوة». وبينما يعتنق الشباب الابتكارات بحماسة، يقاوم الأكبر سنًا الجدة ويعيبون التجريب. تقسم بين الأجيال، فعليًا، *فجوة أيديولوجية بين الأجيال*.

في إطار بحثنا هنا، تحتمل هذه الفجوة التفسير التالي. في قضية ينقسم فيها الرأي العلني إلى حد ما، يأخذ الوافدون الجدد إلى المجتمع التفكير على عاتقهم، ويخرج بعضهم بأفكار جديدة. يرى بقية الشباب أن هذه الأفكار منطقية، في حين أن الأكبر سنًا، بسبب تصوراتهم المسبقة، يميلون إلى الاحتفاظ بتشككهم. لذا فإن الجيلين يتباعدان عقليًا.

سوف تتلاشى أي فجوة بين الأجيال إذ يؤدي التجدد السكاني إلى تقليص نسبة شريحة المجتمع المرتبطة بالمعتقدات القديمة. وفي أثناء هذه العملية، سيتحول الرأي الخفي، ما قد يؤدي إلى حدوث تغيير في الرأي العلني. وكما نوضح لاحقًا، قد ينطوي التحول الأخير على قفزات مفاجئة. ويكفي هنا أن نلاحظ أنه بمجرد حظي الأفكار الجديدة بقبول واسع، فإنها تلقى مقاومة. فبينما يجد أحد الأجيال أن قبولها صعب، قد يجدها الجيل صعبة الرفض. بالطبع، فإن هذه الحجة لا تنطبق سوى على القضايا التي تكون فيها التفضيلات الخفية ذات جذور متأصلة في المعرفة الصلبة. بينما في القضايا التي يعتمد فيها معظم الناس على الإثبات المجتمعي، يمكن أن تحدث تحولات كبيرة في كل من الرأي الخفي والعلني في خلال فترات صغيرة من الزمن. تعتمد التحولات الكبرى في النزعات على تجديد السكان بقدر ما تكون المعرفة الخفية صلبة.

وبهذا المنطق، يجب أن يكون تجدد السكان الوسيلة الأساسية للثورات في العلوم. ففي النهاية، العلم أكثر استهلاكًا للتفكير من أي نشاط بشري آخر. في الحقيقة، يجادل مؤرخ العلوم توماس كون بأن الثورات العلمية قام بها الجيل الجديد من العلماء الأقل ارتباطًا بالنماذج القديمة لفروعهم.[12] النموذج العلمي هو جسم المشاهدات، والمفاهيم، والأساليب، والمسائل المحلولة التي يعاملها أعضاء المجتمع العلمي في سياق البحث المعتاد على أنها مسلمات. ينطبع في أذهان العلماء نموذج من خلال التدريب، ويصبح التزامهم أكثر صلابةً عندما تزداد كفاءتهم في تطبيقه على أسئلة جديدة. وفي خلال ذلك يفقدون القدرة على رؤية مظاهر قصور نموذجهم. وما لا يقل عن ذلك أهمية أنهم يفقدون القدرة على تقدير قوة نموذج جديد ما. أما تابعوهم فيتعرضون للنموذج الجديد قبل أن تتقولب عقولهم وفق

القديم، ولذلك فهم يعانون من صعوبات أقل في تقدير تفوقه. وبينما يحتلون مناصب تأثير، يهجر المجتمع العلمي فعليًا النموذج القديم لصالح الجديد.

تبدو نظرية كوبرنيكوس عن الكون الآن منطقية حتى بالنسبة للأطفال. ولكنها كانت تبدو فكرةً مبدعةً لعلماء الفلك المتدربين على رؤية الكواكب تدور حول الأرض وليس الشمس. لذلك احتاجت نظرية مركزية الشمس لكوبرنيكوس أربعة عقود لتحتل مكانًا راسخًا في علم الفلك. انتصرت في النهاية، ولكن ليس بسبب اكتشاف الأدلة التجريبية غير القابلة للجدل. بل، لأن علماء الفلك الشباب الذين علموا بشأنها في بداية مسيرتهم المهنية وجدوها قابلةً للتصديق، وخضع علم الفلك لثورة إذ ارتقوا إلى مناصب علية.[13]

التحول الأيديولوجي وتبدد المحافظة الجمعية

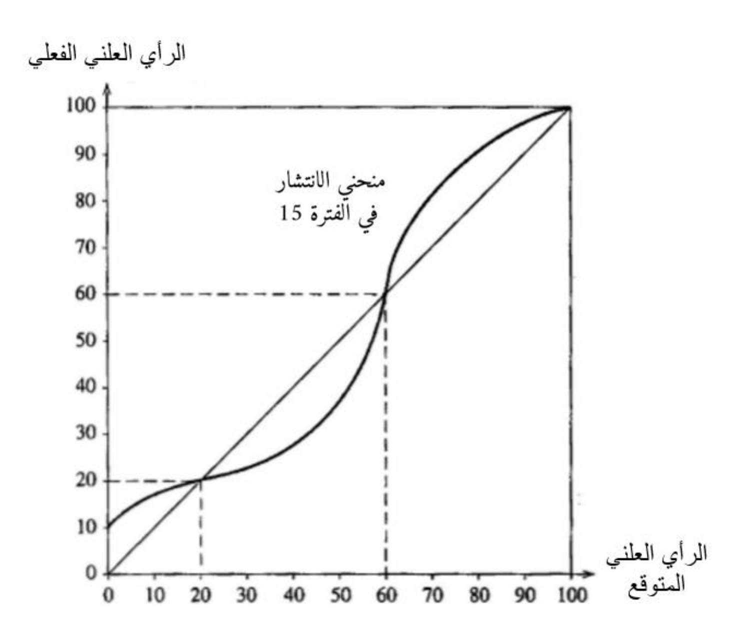
أعود الآن إلى العملية التي يصبح فيها اللامعقول لامطروقًا. كما ناقشنا سابقًا، فإن من النتائج المباشرة لانقراض فكرة ما هي تحول في التوزع المرتبط بها للتفضيلات الخفية. ما هو تأثير التحول على المحافظة الجماعية التي يظهرها المجتمع؟ وماذا يعني ذلك بالنسبة للاستقرار السياسي؟

للإجابة عن هذين السؤالين علينا أن نعيد التفكير في إطار العمل الرسمي الذي قدمناه آخر مرة في الفصل 6. نظرًا لأن الناس يشتقون المنفعة من عدم الانحياز، فإن التغييرات في تفضيلاتهم الخفية تحول المفاضلات التي يواجهونها في اختيار تفضيلاتهم العلنية. لنتذكر أن الرأي العلني المتوقع الذي لا يبالي عنده الفرد بين دعم 0 ودعم 100 هو عتبة ذلك الفرد. تتغير العتبة بتناسب عكسي مع التفضيل الخفي الضمني.[14] يعيد الشكل 11.1 عرض جزء من الشكل 6.1، سوى أن منحنى الانتشار هنا تابع للوقت، لاستيعاب التغيرات في العتبات الفردية. إذا أدى تلاشي الأفكار المفضلة للخيار 0 إلى تخفيض العتبة الفردية، فإن منحني الانتشار سيتحرك صعودًا، وربما يغير مجموعة التوازن.

تتركنا هذه الملاحظة في مأزق. إذا كان التوازن عرضةً للتكيف البشري، فهل يظل المفهوم مفيدًا وذا مغزى؟ الإجابة نعم قطعًا. أولًا، ليست التفضيلات الخفية بالضرورة في حركة دائمة. ففي أي قضية معينة، قد تكون هناك فترات زمنية طويلة تظل التفضيلات ثابتةً خلالها، ربما لأن الناس يركزون على قضايا أخرى. وثانيًا، حتى عندما تتحرك التفضيلات الخفية، فإن التفضيلات العلنية، ويتبعها الرأي العلني، قد تظل ثابتةً بلا تغيير. وأخيرًا، إن التفضيلات الخفية في أي نقطة محددة من الزمن ثابتة، إذن يمكن أن نتكلم عن حالات توازن مشروطة بالتفضيلات الخفية السائدة.

وفقًا للشكل 11.1، هناك في الفترة 15 توازنان مستقران. لنأخذ الحالة الأبسط أولًا، لنتصور أن الرأي العلني استقر عند 100 – أي الجميع يدعم 100 ويرفض 0 على العلن. مع توفير الخطاب العلني الكثير من التبريرات للخيار 100 وعدم تقديمه تبريرات للخيار 0، فإن الرأي الخفي يتحرك مع الزمن لصالح 100، ويحدث ذلك جزئيًا من خلال التحولات الفردية وجزئيًا من خلال الاستبدال الطبيعي. وفي خلال ذلك، يتحرك منحني الانتشار إلى الأعلى. بحلول الفترة 25، يكون قد اتخذ، مثلًا، الشكل الظاهر في الشكل 11.2.

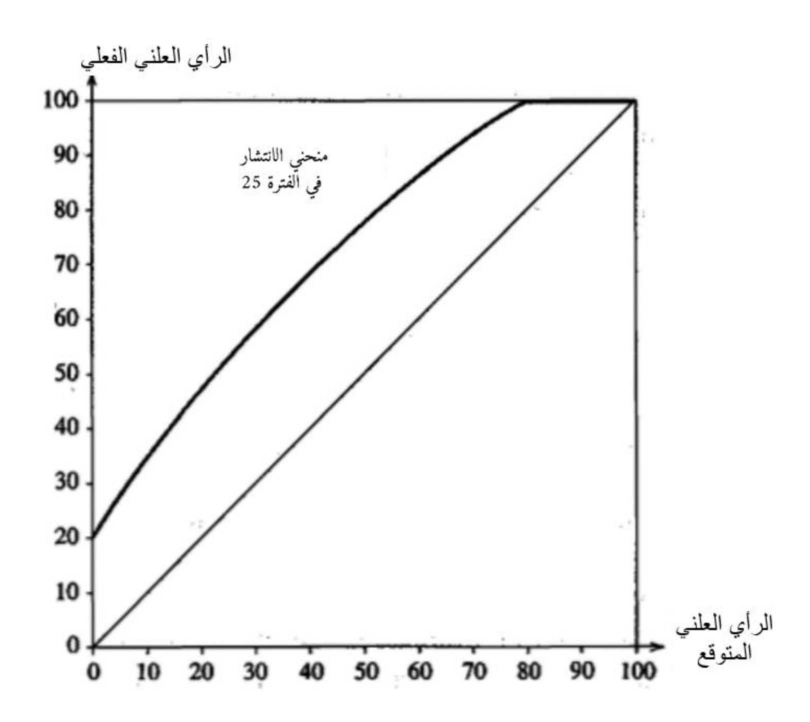
بقي الرأي العلني عند 100 بين الفترتين 15 و25. وتحتوي مجموعة التوازنات الآن فقط 100. بفضل هذه الفرادة، فإن مثابرة الرأي العلني لم تعد الآن تدين بشيء لجاذبية التاريخ الحديث. إذا كان للناس أن ينسوا ما كان الرأي العلني، فإن خياراتهم التالية ستستعيد حتمًا التوازن الذي كان مسبقًا. وفي الفترة 15، على النقيض، فقد أدى التاريخ دورًا في مثابرة الرأي العلني. فلو لم يعرف أحد ما كان عليه الرأي العلني قبل فترة واحدة، فإن أي توقع دون 60 سيسحب الرأي العلني نحو 20.



الشكل 11.1 حالات التوازن في الفترة 15. كل التوقعات دون 60 تقود الرأي العلني نحو 20، وكل ما فوق 60 يقود الرأي العلني نحو 100.

قدم الفصل 6 مقياسًا للمحافظة الجمعية لتكميم دور التاريخ في المحافظة على الوضع القائم. وقد أظهر أيضًا أنه في الشكل الذي أعيد تصميمه هنا في الشكل 11.1 فإن درجة المحافظة الجمعية المتأصلة في مثابرة 100 موجبة. يخفض الانتقال المسجل في الشكل 11.2 درجة المحافظة الجمعية إلى 0. [15] ويعكس هذا الانخفاض حقيقة أنه عندما لا يكون للتوازن الحالي منافس، فإنه بالضرورة الوجهة النهائية لجميع التعديلات المتوقعة. ولا يمكن للتاريخ أن يهم الرأي العلني إذا لم يكن هناك سوى توازن واحد فقط.

الذي يبدو ظاهريًا أن لا شيء تغير بين الفترتين 15 و25. فهما يشتركان في نفس الإجماع العلني. ولكن، تحت القشور السطحية، يظهر أن الإجماع يتمتع بدعم خفي أكبر في الفترة 25 مما يتمتع به في الفترة 15. اقترب الرأي الخفي من الرأي العلني، لذا فإن التوتر في الوضع القائم الآن أقل. وقد اختفى التوازن المستقر غير المختار الذي كان في الشكل 11.1، بعد أن كان بديلًا للإجماع العلني المحقق، وبالتالي فإن الوضع القائم صار حصينًا أمام صدمات التوقعات.



الشكل 11.2 حالات التوازن في الفترة 25. انتقل منحني الانتشار إلى الأعلى، تاركًا 100 لتكون التوازن الوحيد. لم يعد التاريخ عاملًا في مثابرة 100، لأن لا بديل بقي عنها.

لاحظ والتر باغوت مرةً أن ما يستخدم يقوي وما لا يستخدم يضعف.[16] وتنطبق فرضيته بشكل جيد على الحالة المدروسة. فمن بين التوازنين المستقرين في الفترة 15، المستخدمة، وهي عند 100، تصير باستمرار أقل عرضةً للإزاحة، وغير المستخدمة تختفي في النهاية. ومع ذلك فإن فرضية باغوت لا يجب أن يفهم منها أنها مبدأ عام. إذا لم يكن التوازن الحالي في الفترة 15 عند النقطة 100 بل كان عند 20، فمن الممكن أن تختفي جميع التوازنات في النهاية.

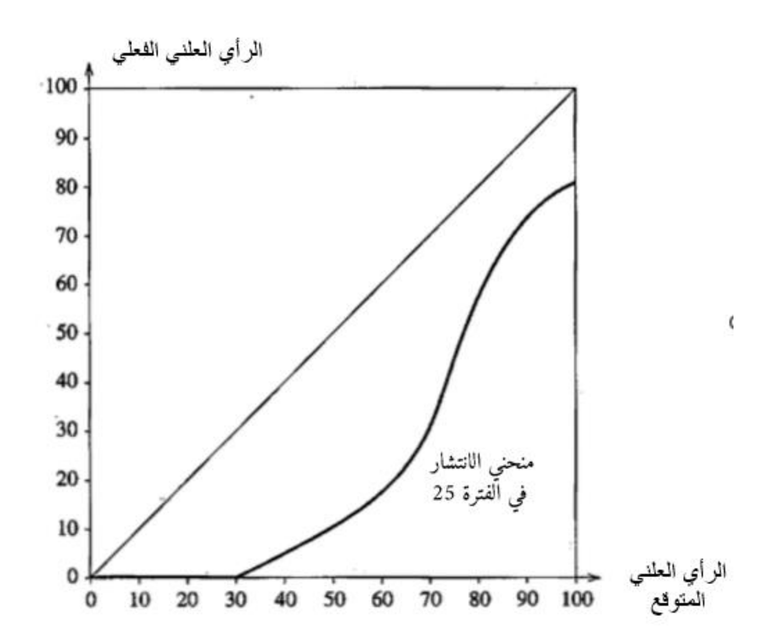
يمكن الحصول على مثل هذه النتيجة إذا دفع التوازن عند 20 التفضيلات الخفية بقوة كافية نحو الصفر. ثم يسحب منحنى الانتشار نحو الأسفل، كما في الشكل 11.3. ونرى هنا أن التوازن الداخلي عند 20 قد أفسح المجال لتوازن طرفي عند 0، واختفت التوازنات الأخرى الموجودة مسبقًا. وكما في الحالة السابقة، فإن التوازن الجديد حصين أمام اضطراب التوقع. وبالتالي، فإن تاريخ الرأي العلني لم يعد جوهريًا في مثابرته.

ولكن لم قد تسحب التفضيلات الخفية نحو 0، بدلًا من 20؟ عندما يقف الرأي العلني عند 20، فإن للخيار 0 أربعة أضعاف عدد المروجين الذي يمتلكه الخيار 100. ونتيجةً لذلك، فإن الناس يسمعون تبريرات لصالح 0 أربع مرات أكثر. وبقدر ما يعتمدون على الإثبات الاجتماعي، فإن تفضيلاتهم الخفية تسحب باتجاه 0.

ولكن، في المسائل التي تكون المعرفة فيها صلبة، فإن الرأي العلني المنقسم قد يعيد إنتاج نفسه. وهذا لأن الإدراك الانتقائي يمكنه أن يبقي اهتمام الناس متركزًا على الحجج التي تعزز ميولهم السائدة. فيصبح الناس الميالون أصلًا باتجاه 0 أكثر اقتناعًا بأفضلية 0؛ والميالون نحو 100، أقل اقتناعًا. وفي خلال هذه العملية، تصبح التفضيلات الخفية أكثر استقطابًا بازدياد، ما قد يبقي على التوازن الداخلي للخيار 20 مترابطًا. إذن، فتحت شروط خاصة، فإن فرضية باغوت تنطبق أيضًا على حالة التوازن الداخلي.

يدعى المصطلح العلني للتعديلات التي تعزز الميول، أو الاتجاه، أو النتيجة *التغذية الراجعة الإيجابية*.[17] في السياق الحالي، فإن أداة التغذية الراجعة الإيجابية هي تعديلات التفضيلات الخفية. يمكن لهذه التعديلات إما أن تقوي التوازن القائم أو تستعيض عنه ببديل أكثر تطرفًا. وبكلتا الحالين، فإن لها تأثيرًا بعيد المدى على الكفاءة الاجتماعية: إذ يصبح القرار غير الفعال فعالًا إذا دعمه ما يكفي من الناس علنًا لفترة زمنية طويلة بما يكفي.

لنتخيل قانونًا قليل الكفاءة بحد كبير عند تبنيه، إلى درجة أنه يضر الناس الذين يعارضونه على الصعيد الخفي أكثر مما ينفع من يدعمونه على الصعيد الخفي. إذا أبقي على هذا النظام مع ذلك، فقد يكتشف حتى خصومه على الصعيد الخفي مزاياه. لذلك، فكمراقبين، يمكننا أن ننظر إلى العملية الديناميكية بأكملها، من تقديم النظام إلى الأجندة العلنية، مرورًا بتحقيق الإجماع العلني وتبني النظام، حتى تحقيق الإجماع الخفي، ونستنتج أنه قد أتى بنتيجة عالية الكفاءة. ومع ذلك فإن التغذية الراجعة الإيجابية التي حسنت كفاءة النظام استغرقت عدة سنوات، وفي خلال مساره لم تكن الفائدة الصافية المدركة من النظام دائمًا موجبة.



الشكل 11.3 حالات التوازن في الفترة 25. تحرك منحني الانتشار نحو الأسفل، محطمًا كل التوازنات الموجودة مسبقًا. هناك الآن توازن وحيد عند 0، لذا لن يشكل التاريخ عاملًا في استقرار الرأي العلني.

في ضوء الاتجاه العلني للمساواة بين «ما هو موجود» و«ما هو أفضل»، فإن هذه نتيجة مهمة. ومن المهم أيضًا أن الكفاءة، بقدر ما يتحقق منها، لا ينبغي بالضرورة أن تنتج عن موازنة دقيقة للمصالح الخفية الموجودة مسبقًا. قد تكون الكفاءة نتيجة تعديلات تقود الرأي الخفي إلى التوافق مع خيار كان غير فعال في الأصل.

اللامطروق والتوازن الاجتماعي

أظهرت سابقًا أن تزييف التفضيلات قد يؤدي إلى مثابرة خيار غير كفوء. وقد أظهر هذا الفصل أن تزييف التفضيلات قد يفسر أيضًا التعديلات المعرفية التي ستخفي عدم الكفاءة. وتساهم كل من هاتين العمليتين في الاستقرار الاجتماعي، الأولى من خلال إعاقة تحقيق الأهداف الإصلاحية، والثانية عن طريق دفع هذه الأهداف إلى اللامطروق. بصفته مثبطًا للتغيير، يعمل تزييف التفضيلات على جعل الوضع القائم مقبولًا في السياق العلني من

خلال عصا العقوبات وجزرة القبول المجتمعي. وبصفته مشوهًا للمعرفة، فإنه يجعل الوضع القائم مقبولًا في السياق الخفي.

يوجد من النظريات ما يعزو القضايا الرائجة إلى حاجات الأفراد للاعتماد على بعضهم للمعلومات. على سبيل المثال، يفسر كل من سوشيل بيكتشانداني، وديفيد هيرشلايفر، وإيفو ويلش الصيحات، والأزياء، والتقاليد من خلال «السلاسل المعلوماتية» التي تظهر عندما يحاكي الناس الأخرين لتجنب مشقة دراسة خياراتهم.[18] بينما تعزو نظريات أخرى القضايا الرائجة إلى العقوبات على المنحرفين. وهكذا يعزو جورج آكرلوف التقاليد الاجتماعية إلى خسائر السمعة التي تفرض على منتهكي النظم السلوكية الناشئة.[19] إن النظرية المطروحة هنا تكامل بين المقاربتين. وبالتحديد، فإنها تسمح بوجود قضايا رائجة متعلقة ببعضها على مستويين، الخفي والعلني. يوفر التكامل العديد من البصائر الجديدة في الديناميكيات الاجتماعية، بعضها سنطوره في الفصول النظرية اللاحقة.

ولكن أولًا عليّ أن أختبر حجة هذا الفصل فيما يخص الحالات الشارحة المقدمة في الفصول 7 حتى 9: الطبقات، والشيوعية، والعمل الإيجابي. وفي كل من هذه القضايا وجدنا أن تزييف التفضيلات عامل في مثابرة الترتيبات الاجتماعية المبغوضة في السياق الخفي. ما ترك خارج الصورة كان تطور المتغيرات الخفية. هل هناك دليل على أن المظاهر المحددة لتزييف التفضيلات قد شوهت المعرفة الخفية والرأي الخفي؟ وما الذي تفسره الحجة المقدمة للتو مما لم تفسره الحجج الأخرى ذات الصلة؟

الفصل الثاني عشر
الخضوع في الأخلاق الطبقية

من أهم عقائد الفكر الهندوسي عقيدة الكارما. بحسب هذه العقيدة، تؤثر أفعال المرء في حيواته المستقبلية أو تناسخاته. إذا قبل الإنسان مكانته الحالية في الهرمية الاجتماعية وأدى واجباته، فسينتقل إلى الطبقة الأعلى في الحياة التالية. أما إذا أخفق في تأدية واجباته، فستنزل رتبته. بناءً على هذا، فإن إهانة المنبوذين عقوبة لهم على خطاياهم في الحيوات السابقة. وإذا أراد المنبوذ أن ترتفع مكانته في الحياة التالية، فلا بد أن يتصرف بما يوافق أحكام النظام الكوني. هكذا تتجنب الكارما مفهوم «مصادفة الولادة»، وهي أن تكون أفضليات الناس وقيودهم الاجتماعية مرتبطة بشيء ليس تحت سلطتهم. تفسّر الكارما وتبرر المكانات المنخفضة والمرتفعة بأنها نتيجة مستحقة للسلوك في الحيوات السابقة.[1]

في الفصل 8، ذكرت أن استمرار النظام الطبقي مدين بدين كبير لتزييف التفضيل من جهة الطبقات الدنيا في المجتمع الهندي. لكن مناقشتي لم تهتم بالعواقب الأيديولوجية لتزييف التفضيل. هنا سأستطلع أثر تزييف التفضيل في الانتشار والثبات البارز للأفكار التي يقوم عليها النظام الطبقي. سيقدم هذا الفصل أول تطبيق للنظرية المذكورة في الفصل 11.

ليس هدفي هنا طبعًا ذكر كل تفصيل في النظام الطبقي. بل أريد أن أقدم رواية قصيرة ومتسقة داخليًّا لأهم صفات النظام الطبقي وأشدها إثارة.

تزييف التفضيل والرؤية الكونية لدى المنبوذين

لقد قيل إن عقيدة الكارما لا يؤمن بها أحد إيمانًا جادًّا–ولا بأي عقيدة أخرى من الأيديولوجيا الهندوسية. حسب هذا الرأي، يتظاهر الهنود تظاهرًا بقبول العقائد الهندوسية، أما السادة فلأجل الحفاظ على أفضلياتهم، وأما المسودون فمن أجل اجتناب المشكلات. يقول رافيندرا خاري إن معظم المنبوذين يبدون «جهلة وجُفاة وسلبيين» بالاختيار. اقتبس خاري من منبوذ يقول: «قد أكلّمك لكن لن أُعلِمك، وقد أُعلمك دون أن أخبرك برأيي. قد أُعلمك أشياء صحيحة أو خاطئة حتى أتأكد من صدق نيّتك». يقول خاري إن المنبوذين يشاركون مع من يثقون به من الناس شكوكًا كثيرة في النظام الطبقي الهندي.[2] بطريقة مشابهة، لاحظت جوان منشر أن كثيرًا من المنبوذين يعتقدون بتفسيرات غير دينية لمكانتهم المنخفضة، وإن كانوا يرون خطرًا في التعبير عن هذه التفسيرات خارج مجتمعاتهم.[3] ذكر مارك يورغنسمير أن المنبوذين، في البيئات الآمنة على الأقل، يعزون قيودهم الاجتماعية إلى سوء الحظ، ويبلغ بعضهم أن يقول إنهم لا يعبؤون بالمكانة الاجتماعية حقًّا، فهم في الحقيقة براهمانيون متنكرون.[4] ويُظهر ميسور ناراسيمهاشار سرينيفاس أن بعض القواعد يُلتزم بها بصرامة في العلن لكنها كثيرًا ما تُخالف في السر في المنازل. توجَد عظام الدجاج في حاويات قمامة بيوت الطبقات النباتية.[5]

بسبب اعتقادي أن تزييف التفضيل عنصر محوري في بقاء النظام الطبقي، لم يكن لي أن أصرف النظر عن هذه الملاحظات دون نظر جاد. لكن تحديد التباينات بين السلوك الهندي العلني والفكر الهندي الخفي ليس إثباتًا أن الأيديولوجية الهندوسية مجرد زيف. قد يرفض المرء جزءًا من الأيديولوجية الهندوسية دون رفض بقيتها. هذا المنبوذ الذي يعتقد أنه براهماني متسترّ يؤمن بالتناسخ وبتوارث النجاسة، وبالهرمية الطبقية. لا شك أن اعتقاد المرء بأنه كان ينبغي أن يكون في مكانة أعلى في الهرم الاجتماعي يختلف عن رفضه للهرمية

في نفسها. وفي جميع الأحوال، فإن شكوكية بعض الهنود لا تمنع الالتزام الصادق من غيرهم.

قليل من الكتاب الذين يرون الخطاب الهندي العلني غير ممثل للفكر الهندي الفعلي بشأن الطبقات، يبلغ بهم الأمر أن يقولوا إن الأيديولوجية الهندوسية ليس لها نفوذ وأثر كبير على معتقدات ووجهات نظر الطبقات الدنيا. يدرك خاري أن المنبوذين لا يرفضون الرؤية الكونية الطبقية رفضًا تامًّا. ويلاحظ أن كثيرًا منهم يقبلون النظام الطبقي بوصفه المبدأ الأساسي في التنظيم الاجتماعي، ويعزو إلى هذه الحقيقة سيادة الأيديولوجية الهندوسية في الخطاب الهندي العلني.[6] يجد يورغنسمير أن ثلث الطبقات الدنيا تقريبًا تقبل أن مكانة الإنسان الحالية نتيجة لسلوكه في الحيوات السابقة.[7]

تشير أوصاف أخرى للعرقيات الهندية، وبعض السير الذاتية، إلى أن نفوذ الأيديولوجية الهندوسية أشد اتساعًا. تظهر هذه المصادر أن معظم المنبوذين يقبلون بصورة أو بأخرى، فكرة حركة الفرد بالتناسخ. تكشف هذه المصادر أيضًا عن أن المنبوذين يقبلون مفهوم النجاسة الطقوسية، التي هي العنصر المعرّف لدنوّهم اجتماعيًّا. يرتّب المنبوذون أنفسهم على مقياس للنجاسة، فيجعلون بذلك قاع الهرم الهندوسي صورة مصغرة عن الهرم كلّه.[8] كتب أحد المراقبين في القرن التاسع عشر عن طبقتين من المنبوذين: «إذا لمس أحد أفراد البوليا بالخطأ أحد أفراد الباريار، فلا بد أن يمر بطقوس كثيرة وغسولٍ كثيرة حتى يتطهر من النجاسة».[9] استمع كذلك إلى هزاري، المؤلف المنبوذ لسيرته الذاتية المفيدة: «نرى أن منبوذي البنجاب أدنى منّا نحن منبوذي المحافظات المتحدة؛ نحن لا نتزوج منهم، ولا نشرب معهم من الآنية نفسها».[10]

الأدلة موجودة إذن، على أن الأيديولوجية الهندوسية أسهمت في قبول المنبوذين لحرماناتهم على أنها عدل، وعلى أنها جعلت كثيرًا منهم يرى في وجوده البائس شيئًا طبيعيًّا، وسهّلت تواطؤهم مع نظام يذلهم. لقد أصاب ماكس فيبر حين لاحظ أن

الأيديولوجية الهندوسية كانت نظامًا أخلاقيًّا للخضوع، نظامًا أخلاقيًّا يحافظ على تواطؤ المُخضَعين.[11] هنا مرة أخرى يقول هزاري: «فلسفتنا في الحياة أن الله خلقنا وأنه سيرزقنا ما يلبي حاجاتنا حسب إرادته. أقدارنا، الحسنة والقبيحة، هي إرادة الله، ولقد عُلّمنا دائمًا أن حظنا في الحياة أفضل من حظ معظم الناس».[12]

كيف نفهم حقيقة أن المنبوذين اقتنعوا بعناصر أساسية في أيديولوجية تقدّس إهانتهم؟ على مر قرون طويلة، عامل الخطاب الهندي العلني الأفكار المعادية للطبقية على أنها شيء لامعقول. دفع هذا الحال أنصار المساواة إلى تزييف تفضيلاتهم، فأخفوا عن الآخرين شكوكهم بشأن العقائد الهندوسية. لا بد أن أصحاب المكانة المنخفضة المولودين في هذه الظروف كانوا يواجهون صعوبة في التعرف على الأفكار الاجتماعية والمثل غير المبنية على الطبقية. هذا اللامعقول ظلّ لامطروقًا، خارج مفهوم المنبوذين وتخيلهم. كان تصورهم عن المفاهيم الاجتماعية دائرًا على فكرة الطبقة. فلمّا كانوا معتادين على رؤية المجتمع مقسمًا إلى طبقات مرتبة، كان من الطبيعي في نظريهم تقسيم مجتمعاتهم إلى وحدات مرتبة أيضًا.

انتشار أخلاق الطبقية

تفسّر الحجة السابقة كيف ترسخت في ذهن الهنود ذوي المكانة المنخفضة الأيديولوجية السائدة في مجتمعهم، لكنها لا تفسر كيف سادت هذه الأيديولوجية أولًا. لا يعرف أحد متى وكيف نشأ نظام المعتقدات الهندوسي. المعلوم أن هذه المعتقدات تكوّنت قبل زمن طويل جدًّا. ورد مفهوم الطبقية في المجتمع الهندي في نصوص قديمة، بدءًا من ريغ فادا، الذي كُتب نحو 1000 قبل الميلاد. ذكر مؤرخون جاؤوا بعد هذا بكثير، بين القرنين العاشر والثالث عشر للميلاد، عن مجموعات «غير محسوبة على أي طبقة أو صنعة»، كان الناس يتجنبون ملامسة هذه المجموعات.[13] وفي القرن السادس عشر، لاحظ التجار البرتغاليون أن الهنود

يجمّعون أنفسهم في طبقات (كاستاس[14].(لكننا لا نملك أي وثائق عن رأي الأجيال الغابرة من الهنود بالأمر. لدينا بعض الأدلة غير المباشرة، من الإثنوغرافيات (أوصاف الأعراق) التي جُمعت في السنوات الأولى من الحكم البريطاني. تدل هذه الأدلة على أن الهنود على مختلف مسالكهم في الحياة يقرّون بالمفاهيم المعروفة بالهندوسية.[15]

بالنظر إلى البيانات المتاحة، لا بد أن يكون التنظير عن تطور الفكر الهندي تخمينًا. لن نعرف أبدًا على وجه اليقين كيف اكتسبت العقائد الهندية قبولًا واسعًا، ولن نعرف معناها لدى الأجيال الغابرة. ما يلي رواية معقولة لانتشار الأيديولوجية الهندية واكتسابها قوتها.

فلنعد في الزمن ألفيتين من الأعوام، إلى زمن كان فيه نظام الطبقات في مراحل تشكّله. كما لاحظنا، حاربت مجموعات متنوعة القيود المفروضة عليها. ومن الواضح أن الأنظمة الاجتماعية الأقرب إلى المساواة كانت تتمتع بدعم شعبي كبير أول الأمر. لو اختلفت التوقعات بشأن الرأي العلني حينها، لربما كان المجتمع الهندي ليسلك طريقًا تطورية مختلفة جذريًا عن التي سلكها. بالتحديد، لو اعتُقد أن نظامًا اجتماعيًا بديلًا يكتسب مزيدًا من الشعبية، لربما كان النظام الطبقي أُلغي ورُمي. لكن بسبب أحداث ضاعت في التاريخ، أدت التوقعات إلى اكتساب النظام الطبقي لقوته. لم تكن المعارضة الخفية لتختفي بين ليلة وضحاها، لذا فيمكننا أن نستنتج أن المحافظة الجمعية بقيت عاملًا كبيرًا في بقاء النظام في الفترة الأولى.

بعد مدة من الزمن، نلاحظ معاقبة معارضي النظام البارزين، وحتى الذين يشككون في حكمته أو عدله. أدى خوف العقوبة إلى إخفاء معظم المعارضين لتفضيلاتهم ومعتقداتهم الخفية. هكذا تشوّه الرأي العلني وقُطع النقاش العلني. نمت أجيال جديدة من الهنود، تسمع كثيرًا مما يدعم هذا النظام، وقليلًا جدًّا، إن وُجد، مما يعارضه. مع مرور الزمن، ازداد مسوّغ النظام تفصيلًا ودقّة، من خلال جهود أهل الطبقات العليا لتسويغ

أفضلياتهم، وأشياء أخرى. بالتكرار الذي لا ينقطع لهذه الحجج، أصبحت جزءًا من الحكمة الهندية المتعارفة.

لا شك أن الأجيال الماضية من الهنود اشتملت على أناس مستقلين في تفكيرهم. قد تكون الشكوك بصحّة النظرة الهندوسية للنظام الكوني راودت بعض هؤلاء المستقلين. على سبيل المثال، لا شك أنه قد مر على الهند من لا يقبل عقيدة الكارما. لكن عندما شعر هؤلاء المشككون أنهم قد يتأذون من الإفصاح عن آرائهم، تجنبوا بالعموم المضي ليلقوا مقتضيات هرطقاتهم. ربما رأى المحبون للمطالعة والثقافة منهم إمكانية وأفضلية في زيادة المساواة الاجتماعية. لكن لتجنب الخزي، كانوا يمسكون حججهم واستدلالاتهم عن الآخرين. كل هذه الأفعال التي جاءت من حذر فردي، كانت تسهم في بقاء الخطاب العلني خاليًا من الأفكار المعادية لنظام الطبقية. نتج عن هذا أثر غير مقصود، هو أن معظم الهنود استمروا في رؤية صلاح نظامهم الموروث على أنه أمر بديهي.

يبدو أن مفهوم المنبوذية نشأ بعد أن ترسّخ نظام الطبقية. لا يذكر نص ريغا فيدا هذا المفهوم. ورد أقدم ذكر للمنبوذية في أحكام مانو، التي تطورت بين القرن الثاني قبل الميلاد والقرن الثالث بعد الميلاد. لكن المفهوم أُدمج بالأيديولوجية الهندوسية، ونُسي تأخّر ظهوره بعد ذلك.[16] الأرجح أن كبت الخطابات النقدية لعب دورًا أساسيًّا في هذا النسيان الجمعي.

فلنستمر في رحلتنا عبر الزمن. حين نصل إلى نطلع العصر الاستعماري، نجد أن النظام الطبقي يتمتع بدعم صادق كبير. يلتزم بعض المنبوذين بالأعراف الطبقية خوفًا، لكن كثيرًا منهم يلتزم بها قناعةً. هذه الفئة الأخيرة لا تدخل المعابد، وتستعمل آبارًا خاصة، لأنها ببساطة تجد هذا السلوك طبيعيًّا. ليس عند أصحاب هذه الفئة أي طريقة ليعرفوا سبب التزامهم بالنظام الطبقي، وهم لا يستطيعون تقدير أن هذا النظام يسوّغ المظالم التي رفض أسلافهم الغابرون منحها الشرعية.

هذا الجهل، في طرحي، نتيجة لتشويه الخطاب العلني، الذي يرافق تزييف التفضيل. لعب أهل الطبقات الدنيا دورًا أساسيًّا في هذا التشويه، ومن ثم في تلقينهم للعقيدة الهندوسية. حين تجنب هؤلاء الإفصاح عن اعتراضاتهم على الأيديولوجية الهندوسية، قوّوا الوضع القائم، وبهذا جرّدوا أنفسهم من الحقائق والحجج الأساسية التي تعرّفهم أن حالهم في الحياة غير مقبولة.

النظريات المطروحة للنظام الطبقي

لوضع هذه الأطروحة في سياقها، من المفيد أن نراجع أشهَر البدائل في أدبيات الباحثين. في نطاق الاقتصاد النيوكلاسيكي، يُنسَب التمييز العرقي كثيرًا للذوق الغريزي في التمييز. لذا ففي مقالة مؤثرة عن التمييز في الولايات المتحدة، ينسب غاري بيكر الاختلافات المناطقية في العنصرية الظاهرة إلى الاختلافات في الذوق.[17] الأذواق خارجية التكوّن بالنسبة إلى إطار بيكر، وهو ما يطرح سؤالًا عن سبب اختلاف الرغبة في التمييز اختلافًا نظاميًّا عبر المناطق. لماذا، إذا أردنا صياغة السؤال في سياق النظام الطبقي، يُعامل صنّاع الجلود على أنهم دُون في الهند، لكن مكانتهم صالحة ولا بأس بها في مصر مثلًا؟ ولماذا ظهر على عمّال الجلود في الهند «ذوق» يجعلهم مستغَلين؟ هل ظهور هذا الذوق في مجتمع مقسم إلى طبقات مجرد مصادفة؟ أي نظرية تعامل الأذواق على أنها خارجية التكون عاجزة عن إجابة هذه الأسئلة الأساسية.

يقدم لويس دامونت نظرية أساسها المنهجي هو الجمعية، وليس الفردانية. في حين يعامل بيكر الفرد على أنه نقطة مستقلة عن محيطها، يعامله دامونت على أنه أسير عاجز في ثقافته. لكن ما يثير الفضول هو أن كلا النظريتين مشتركتان في العيوب نفسها: كلاهما تتخذ من النزعات و«الأذواق» مُعطًى بدئيًّا لا حاجة إلى تفسيره. يرى دامونت أن الثقافة

الهندية تُخضع هوية الفرد لمصالح المجتمع الأوسع، لتحوّله إلى «إنسان جمعي».[18] لكن هذا يتجاهل تفسير السلوك الاجتماعي بين الهنود الذي يتفوقون فيه على غير الهنود. غياب الاهتمام بـتفسير الفروق الثقافية أمر يتشارك فيه معظم الأنثروبولوجيين المعاصرين الآخرين، الذين يبدو أنهم يكتفون بـوصف هذه الفروق بالتفصيل الدقيق.[19]

يرى الكتاب أصحاب الاتجاه الماركسي بالعموم أن النظام الطبقي يقوم على القوة الاقتصادية والنفوذ الأيديولوجي للبراهمانيين. يجادل هؤلاء الكتاب أن الهندي ابن الطبقة الدنيئة يلتزم بالأعراف الطبقية لأن البراهماني جعله مستضعَفًا اقتصاديًّا، وأنشأ «أسطورة» عن قداسته وعصمته، ثم في النهاية غسل دماغه ليؤمن بعقيدة الكارما.[20] خلافًا لبيكر، يقبل الكتاب الماركسيون تنوع التفضيلات؛ وخلافًا لدامونت، يحاولون تفسير أنماط التفضيل الملاحظة. لكن هذه الأطروحة عاجزة في أساسها، لأن الإكراه في نفسه لا يستطيع أن يجعل الناس يقبلون نظامًا يضطهدهم. الإكراه ببساطة يسهّل القناعة بكتم الشك والخلاف. من العيوب الكبيرة الأخرى في الأطروحة الماركسية، هي أنها تصوّر الهنود المحرومين بصورة الساذج العاجز المتلقي السلبي لعقيدة لا تخدم إلا سادته. في الحقيقة، كما دلّلت، يتحمل المحرومون مسؤولية كبيرة في تشكيل ونشر المعتقدات التي تضطهدهم.

تخالف الأطروحة الماركسية آراء ماركس بشأن أصول المعتقدات التي تخدم السائدين اقتصاديًّا. لم يطور ماركس نظرية متماسكة، لكن الفقرات المبعثرة في كتاباته تدل على أنه نسب إلى المضطهَدين الدافع والقدرة على اختراع هذه الأيديولوجيات. أما الدافع فهو يعكس رغبة في السلام الداخلي. عندما يلفّق المضطهَدون نظريات تشير إلى حتمية وعدالة قدَرهم، هم يساوون بين الاحتمال والواقع، ويحررون أنفسهم من واجب تحسين حالهم. بعبارة أخرى، يخفف المضطهَدون بهذا تنافرهم المعرفي. وأما القدرة على تشكيل معتقدات تنفع أصحاب الأفضليات، فهي قائمة على وهم ذهني: النزعة إلى الاقتناع بأن ما يصدق على الإنسان يصدق على جماعته أيضًا. يعمّم الفرد المضطهَد عجزه أمام النظام الاجتماعي على

طبقته كلها.[21] حسب ماركس، يزرع المنبوذون «الأفيون» الذي ينوّمهم، أما أتباع ماركس فيرون أن البراهمانيين يجبرون المنبوذين على هذا الأفيون.

تشارك نظريتي نظرية ماركس في أن المضطهَدين يلعبون دورًا فاعلًا في تلقين أنفسهم العقائد التي تبرر اضطهادهم. لكنني أرى أن هذا التلقين عملية جماعية، وليست مجموعة من التأقلمات المعرفية المنفصلة. الرواية التي أقدمها هنا تفسر تشكيل ملايين المنبوذين للتبرير نفسه لمعاناتهم. يكاد ينعدم احتمال أن يطور ملايين المنبوذين عقيدة الكارما إذا كان كل واحد منهم يفكر تفكيرًا مستقلًّا. شكّل المنبوذون فهمًا مشتركًا لوضعهم المأساوي، والسبب هو أنهم شكّلوا الرؤى الكونية فيما بينهم في أفعال تزييف معرفي يعتمد بعضها على بعض، أفعال كانت استجابة لدوافع أُنتجت جماعيًّا، تدفع إلى تزييف التفضيل على نحو يدعم الوضع الاجتماعي القائم.

منذ القرن التاسع عشر لم تزل الحملة مستمرة لتطهير العقول الهندية من مفهوم الطبقات، وفي منتصف هذا القرن أصبح التمييز ضد أصحاب الطبقات المتدنية ممنوعًا بالقانون. كان من شأن هذه الحملة أن قادتها يأتون من الطبقات العليا ومن المنبوذين أصحاب الثقافة العالية. من وجهة نظر النظرية المقدمة هنا، لا غرابة في ذلك. لما كان أعضاء هاتين الفئتين أصحاب أولى التعرّضات للقيم الأجنبية، كانوا أول من يطوّر أفكارًا تناقض الأيديولوجية الهندوسية. وليس من الصعب أن نفهم لماذا دخل «سؤال النظام الطبقي» إلى الأجندة السياسية في الهند في القرن التاسع عشر. إن سقوط الهند في يد البريطانيين، الذي رافقه انخفاض ضخم في تكاليف التواصل والنقل، عرّف أعدادًا متزايدة من الهنود على عقائد المساواة المنتشرة في أوروبا. نتيجة لذلك، دخلت أفكار جديدة إلى الخطاب الهندي العلني. بدأت أفكار الكارما والنجاسة تُناقش نقاشًا أقرب إلى الانفتاح من ذي قبل، لترمي بعض أقدم يقينيات الهندوسية في سلّة التشكيك.[22]

أنتجت حركة الإصلاح، التي نشأت من محاولة لإضعاف دور الطبقة في الحياة الهندية، نظامًا للحصص لدعم القطاعات الأشد حرمانًا في المجتمع الهندي. صُنِّفت مئات الطبقات الفرعية على أنها «مُخطّطة»، وأُعطيت معاملة خاصة في المدارس والوظائف. هذه الحصص المقررة أعطت كثيرًا من الطبقات الفرعية المحرومة مصلحة عميقة في استمرار وضعهم «المتقهقر»، وهكذا دعمت شكلًا جديدًا من الوعي الطبقي. لن أحلل هذا التحول في دور الطبقة بأي تفصيل. لكنني سأوليه اهتمامًا موجزًا بعد ذكر تحول مشابه في السياق الأمريكي. لكن فلنعد أولًا إلى حالة الشيوعية.

الفصل الثالث عشر
نقاط الشيوعية العمياء

بالمقارنة بالنظام الطبقي، تُعد الشيوعية إضافة حديثة لمحفظة مؤسساتنا الاجتماعية. إذ يُقاس تاريخها بالعقود لا الألفيات. ورغم ذلك فقد كان لها نفوذ بالغ على الأنماط الاجتماعية للفكر. وسأجادل هنا بأن المحرك الأساسي لهذا النفوذ الأيديولوجي هو تزييف التفضيل.

قد رأينا في الفصل السابع الدور الحرج الذي يلعبه تزييف التفضيل في استدامة الديكتاتوريات الشيوعية في أوروبا الشرقية. وما أهملناه في نقاشنا السابق هو أثر تزييف التفضيل على نمط الفكر في أوروبا الشرقية. وفيما يلي سأقدم دليلًا على أن تزييف التفضيل قد أفقر الحوار العلني في البلدان ذات الحكم الشيوعي، وسأبين أن هذا الإفقار قد شوه، وحرّف، وأربك أفكار مواطني الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، ما جعل معظم الأفراد، من بينهم العديد من المعارضين، عاجزين عن التعرف على عيوب الشيوعية الجوهرية.

ظهرت سمات هذا الفصل قبل عقود من انهيار الشيوعية في بعض التأويلات المشهورة للمجتمع السوفيتي، ومن بينها *أصول الشمولية* لحنة آرنت و*1984* لجورج أورويل.[1] وأكد عليها ألكسندر سولجنيتسين في منتصف سبعينيات القرن العشرين: «لعقود، حين كنا صامتين، فقدت أفكارنا التواصل مع بعضها بعضًا، ولم تتعلم أبدًا أن تعرف بعضها بعضًا، وتوقفت عن تدقيق وتصحيح بعضها بعضًا. في حين أن الصور النمطية للفكر المطلوب... شلّت عقولنا ولم تفلت عقول من ضررها إلا القليل».[2] وتنبأ سولجنيتسين بأنه، حين يعود الصدق، فلن يتمكن الناس من مواصلة حياتهم كما لو لم يعيشوا في كذبة. ولن يكون بمقدورهم أن «يستيقظوا فجأة» و«يتخلصوا من الآثار التراكمية لكل تلك الجلسات التلقينية».[3] وبعدها بعقد ونصف، في الأيام الأخيرة للاتحاد السوفيتي،

ظل سولجنيتسين مقتنعًا أن الشيوعية قد لوثت العقل السوفيتي: «بعد سبعين سنة من البروباغندا، غُرست في أدمغتنا فكرة أن على المرء أن يخشى من الملكية الخاصة وأن يتجنب العمل المأجور كما لو كانا من أعمال الشيطان».[4]

تنطوي أطروحة سولجنيتسين على زعمين منفصلين. أولًا، أن تشويه الحوار العلني أدى إلى شلل القدرات الحركة للأفراد المواطنين، ما جعلهم يقبلون الأكاذيب كما لو كانت حقائق لا يمكن التشكيك فيها، والشعارات الفارغة كما لو كانت حكمة بالغة. وثانيًا، سيظل المواطنون متقلصين ومشوشين فكريًا حتى بعد استعادة حرياتهم التعبيرية. وسأجادل هنا بأن سولجنيتسين كان محقًا في كلا الأمرين.

البروباغندا الشيوعية

رغم وصول الأحزاب الشيوعية في روسيا وأوروبا الشرقية إلى السلطة بالقوة، فقد كان اعتمادهم على الإكراه ظاهرة انتقالية. فقد تنبأ منظرو الحركة بأن الشيوعية ستلقى قبولًا جماعيًا في النهاية، وذلك حين يؤمن الجميع صدقًا بفضائلها التي لا تضاهى. وحينها سيغدو الرأي العلني داعمًا للشيوعية بنفس درجة الدعم العلني لها، ما يجعل الاستخدام المستمر للقوة غير ضروري. وفي كتابات لينين قبل الهيمنة البلشفية، تنبأ لينين بأن المجتمع الاشتراكي سيتكمن في النهاية من التخلي عن قوات الشرطة لديه.[5] وستتحقق تلك الحالة الهانئة حين يكتشف الناس عدل النظام الجديد وكفاءته من خلال التجربة الشخصية. واستمدت نبوءة لينين قوتها من تصور ماركس عن التاريخ: «إن وعي المرء لا يحدد وجوده، بل بالعكس، فوجوده الاجتماعي هو ما يحدد وعيه».[6]

ورغم ذلك فإن الأحزاب الحاكمة التي تدعي ولاءها لتعاليم ماركس لم تبد أي إيمان بمقولته المشهورة تلك. فحين استولوا على السلطة في بلدان تفتقر إلى «الشروط

الموضوعية» للاشتراكية، من وجهة نظر ماركسية، اضطلعوا بتعليم الجماهير عن «مصالحهم الموضوعية». وبإدانتهم الأفكار المعادية للشيوعية باعتبارها «وعيًا زائفًا»، أسسوا آلات إعلامية ضخمة لنشر المواقف «الصحيحة» إزاء كل مشكلة اجتماعية يمكن تصورها.

وبتغير الأهداف وفشل التنبؤات، تحولت المواقف الصحيحة أيدولوجيًا، وغالبًا ما كان يصاحب ذلك إعادة كتابة للتاريخ. وبناءً على ذلك، حين تحول الأبطال الشيوعيين إلى أشرار، وحين شكّل الاتحاد السوفيتي تحالفات جديدة، خضعت الموسوعة السوفيتية العظمى إلى عدة تنقيحات. فحين استغنى ستالين عن لافرينتي بيريا، رئيس الشرطة الخاص به، أمر أصحاب الموسوعة باستبدال القيد الطويل عنه بمعلومات شاملة عن مضيق بيرينغ. وبنهاية الحكم الشيوعي، في نادرة شعبية روسية مشهورة، سُئل مقدم برامج حوارية عما إذا كان بإمكان المرء أن يتنبأ بالمستقبل. فرد قائلًا: «إن ذلك سهل للغاية، فقد أخبرنا ماركس بما سيكون المستقبل عليه بالفعل. ولكن المشكلة تكمن في الماضي. فهو يتغير باستمرار».[7]

وتأتي حالة تثقيفية أخرى من تشيكوسلوفاكيا. ففي 1948، خاطب زعيم الحزب كليمينت غوتوالد حشدًا ضخمًا في براغ، ويحيط به رفيقه فلاديمير كليمينتيس. وسرعان ما زينت صورة هذين الرجلين الواقفين معًا الملصقات والكتب المدرسية. وبعدها بأربعة أعوام، أُدين كليمينتيس بالخيانة وأُعدم. وأنتج مسؤولو الحزب على الحال «صورًا» جديدة لخطاب غوتوالد يقف فيها وحيدًا. واستبدل كليمينتيس حيث كان واقفًا بجدار فارغ.[8] وبإقصاء كليمينتيس من التاريخ، أعفا الحزب الشيوعي نفسه من تفسير الكيفية التي صعد بها «خائن» إلى رأس الحزب. وبذلك كان بإمكان الحزب أن يستمر في ادعاءه أنه كليّ المعرفة ومعصوم من الخطأ.

تشويه الرأي العام

كانت البروباغندا مصحوبة بجهود لتنظيم الحوار العلني. وتحت وطأة الشيوعية، على حد ملاحظة عالم اجتماع مجري، «دُمرت الشبكات الاجتماعية التقليدية، والشبكات المحلية، والمهنية، والثقافية، والدينية، والعائلية –إلى درجة ما– بالسيف والنار».[9] وقد عرقل التفتيت المترتب على ذلك انتشار المعلومات عن إخفاقات الشيوعية. والرقابة كانت عقبة مكملة لها. فقد تعرض البحث العلمي إلى تنظيم مشدد، مع فرض العقوبات على الباحثين الذين ينحرفون عن الثوابت الرسمية. فمثلًا، أُعتقل العديد من الاقتصاديين لكتابتهم عن فضائل الأسواق الحرة. ومُنع الصحفيون أيضًا من التعليق على الامتيازات الرسمية، ورداءة البضائع المحلية، والتجليات المحلية «للشرور الرأسمالية» مثل الديون، والتلوث، والجريمة. ولم يكن يحق للصحفيين أو المؤلفين الآخرين أن يتناقشوا بخصوص الرقابة في حد ذاتها. ومن دافع الخوف، التزمت الأغلبية الساحقة بمواضيع آمنة – مثل إخفاقات الرأسمالية. وهكذا، في المناخ المتراخي نسبيًا في عام 1986، وصف الكاتب السوفيتي التشويه المترتب للحوار العام:

> تخيلوا يا رفاقي أنكم بُعثتم في مهمة استطلاعية. وبعد تنفيذكم للمهمة، تعودون وتبلغون بوجود مائة دبابة للعدو. فيُقال لكم: «إنه هذا عدد كبير للغاية. فلتبلغوا بوجود 20 دبابة فقط. فإن ذلك أكثر قبولًا». ذلك كان الوضع في أدبياتنا حتى وقت قريب. وخلال السنة والنصف الماضيين، انكشف هذا الشر على نطاق لم نتخيله أبدًا.[10]

تحدى المواطنون العاديون أيضًا الأرثوذكسية الحاكمة على مسؤوليتهم الخاصة. ذلك أن من شأن انحرافهم عن حدود الحوار المسموح به أن يكون سببًا في الحكم عليهم بالأعمال الشاقة، أو وضعهم في مصحة عقلية، أو حتى إعدامهم. وكان من الخطر أن تشكك في حكمة السياسة المختارة أو أن تعلن جهلك بمسوغاتها، ذلك أن أي تلميح بالانحراف عن الأرثوذكسية يمكن اعتباره نوعًا من الانشقاق. وقد يجعل حتى اختيار الكلمات المرء مشتبهًا فيه. ولتجنب

المتاعب، استعمل الناس عبارات ملطفة مصممة لإخفاء إخفاقات الشيوعية. وتحول بذلك التمييز الصارخ إلى «النهج الطبقي لإنفاذ القانون»؛ وتحولت الحرية الدينية إلى «الرجعية الدينية»، وحرية التجمع إلى «نشاط معادٍ للدولة». وكما كتب معارض تشيكوسلوفاكي في 1979، «تغلغلت اللغة الرسمية حتى بلغت أكثر المناطق رتابة في الحياة اليومية: ... فالحادثة التي تقع في محطة طاقة نووية تُدعى (انقطاع عن العمل)، وحين يتجرع أمين حزب المقاطعة الكحول حتى يموت، فهو قد (ضحى بحياته من أجل نصرة قضية الاشتراكية)».[11]

ولم يكن للمواطنين حتى أن يثبتوا خطأ الأيدولوجية الشيوعية من خلال الكدح والدهاء. ففي 1969، حصل مواطن سوفيتي يُدعى أيفان خودينكو على قطعة أرض في كازاخستان ليستغلها في زراعة البرسيم الحجازي مع الاستعانة بعمالة جيدة الأجر. وحققت تلك التجربة نجاحًا اقتصاديًا هائلًا. ورغم ذلك اُعتبرت تلك المزرعة إخفاقًا رأسماليًا وأُغلقت، واُعتقل خودينكو في 1973. ومات في السجن بعد محاكمته بفترة قصيرة.[12]

ولا يعني ذلك أن الحكم الشيوعي تخلص من كل أشكال الاحتجاج العلني. فقد تلقت الجرائد شكاوٍ عديدة عن المساكن المتهالكة، وعن قبور الشعراء المشهورين المهملة، وعن إهمال صيانة ملاعب الأحياء. ورغم ذلك فقد مال المحتجون إلى البقاء داخل منطقة قبول محددة من قبل الحزب. وامتنعوا بصفة عامة عن التحقق بشكل عميق للغاية في المشاكل، وتجنبوا مواجهة الشيوعية في حد ذاتها. فالمدرس الذي يكتب رسائل غاضبة عن آلة معطوبة كان يتجنب إلقاء اللوم على النظام الذي ينتج تلك الآلات عديمة النفع. ولن يوقع هذا المدرس أبدًا على أي خطاب يعبر عن تضامنه مع الانشقاقيين أو الانضمام إلى مظاهرة للدفاع عن الحريات التعبيرية.[13] وكقاعدة عامة، مالت الخطابات إلى استهداف الموظفين ذوي الدرجات المتوسطة، مع تجنب الاحتكاك بالقيادات العليا.[14] وعكس هذا النمط بالطبع زعم الحزب بكونه يسترشد بحقيقة سامية. ونظرًا إلى أن الحزب كان يستمد شرعيته من هذا الزعم، فقد كان أي فرد يطعن في القيادة العليا معرضًا لوصمه عدوًا للشيوعية العالمية.[15] وتحت تلك

الظروف، تقيد القراء بالتعبير عن مظالم محددة، ولم يجرؤ أحد أن يغامر بالتعميم أو اتهام الشيوعية في حد ذاتها إلا نادرًا.

وفي المناسبات النادرة التي تحدى فيها المواطنون المناصب الرسمية بشكل مباشر، بذلوا جهدًا كبيرًا في الظهور بموقف متعاطف مع أهداف الشيوعية الأشمل. ومن هذا المنطلق، صاغ الناس حججهم بمصطلحات رسمية واستندوا في أساسها إلى الفلسفة الماركسية. هكذا كان الحال مع نيكولاي إيفانوفيتش فافيلوف، عالم الجينات السوفيتي الذي وقع في ورطة في ثلاثينيات القرن العشرين حين تحدى الفكرة المعتمدة من الحزب التي تذهب إلى أن النباتات بوسعها أن تورث الصفات التي تكتسبها من خلال الرعاية. وحين دحض فافيلوف هذا الزعم من خلال التجارب، سعى خصومه إلى تكذيب نتائجه من خلال التشكيك في مصداقيته الماركسية. واتهموه بتوظيف مجربين غير جديرين بالثقة سياسيًا، واتهموه أيضًا بإسناد حججه إلى داروين عوضًا عن آباء الشيوعية. ومن الجدير بالذكر أن فافيلوف لم يشكك في صلاحية الحزب للحكم على البحث البيولوجي، ولم يطعن في مصداقية ماركس أو إنجلز فيما يخص الجينات، رغم كونه علمًا أُسس بعد موتهما. وبإصراره على أنه استمد أبلغ إلهاماته من ماركس، وضح فافيلوف وجهة نظره من خلال نثر بعض التعبيرات الماركسية الطنانة في مقالاته. ورغم ذلك فقد أخفق. ففي ذات الوقت الذي حظيت فيه أعماله بتقدير عالمي، هلك فافيلوف في السجن.[16]

استدخال الأيدولوجية الشيوعية

تزخر الأدبيات عن تاريخ الكتلة السوفيتية بأمثلة مشابهة لتلك الأهوال الفكرية. ونحن نعلم أن تلك الأهوال لم تمنع مواطني البلدان الشيوعية من إدراك أوجه قصور الشيوعية. فقد مال الناس الذين عانوا يوميًا من البضائع الرديئة، وحالات العجز، والطوابير إلى إدراك أن تلك

من أعراض الفشل. ويتجلى رد الفعل الشعبي في النكات المنتشرة في كل مكان عن أداء الشيوعية الاقتصادي. ففي إحدى النكات يسأل أحدهم مقدم برامج إذاعية عما إذا كان بإمكان الاشتراكية أن تجعل الصحراء الكبرى تزدهر. فرد قائلًا: «أجل. ولكن الرمال ستشح بعد الخطة الخمسية الأولى». وفي نكتة أخرى يستفسر أمريكي من عامل روماني عن طبيعة الحياة في ظل الاشتراكية. فرد عليه قائلًا: «إنها بخير، فنحن نعيش هناك كلنا كما لو كنا على متن سفينة». فاستعجب الأمريكي وسأله: «ماذا تقصد بذلك؟»، فوضح له العامل الروماني قائلًا: «بوسعنا رؤية منظورات بعيدة المدى وآفاق بعيدة. ولكن في نفس الوقت، يمرض الجميع، ولا يمكن لأحد أن يغادر السفينة».[17]

ولكن ثمة أدلة تشير إلى أن الوعي بالإخفاقات المتأصلة في الشيوعية لم ينعكس على اعتراف واضح بعدم قابلية النظام الاشتراكي للتنفيذ. وحتى بعد 1985، حين اعترف غورباتشوف علنًا بالحاجة إلى إصلاحات جادة، ظلت قطاعات كبيرة من المواطنين متفانية في الدفاع عن الأهداف الشيوعية، وأبدت جهلًا بنظام السوق الحر. وفي مقالة كانت موضع نقاش واسع في 1988، جادل عالم اجتماع روسي بأن سبعة عقود من الهيكلة البيروقراطية قد قمعت الإبداع الفردي، ما أعاد توجيه نظام القيم السوفيتي «بعيدًا عن التحول الثوري وإلى الجمود المحافظ». فقد سحقت الشيوعية الخصال الشخصية التي علقت حركة الإصلاح الناشئة آمالها عليها.[18] وفي منتصف عام 1989، اعترف مراقب سوفيتي آخر قائلًا: «حاولت لثلاثة أعوام أن أبحث عن وجود دعم جماهيري *للبيريسترويكا*، والآن أظن أن بوسعي أن أقول إنه غير موجود». وألقى باللوم جزئيًا على الأخلاق السوفيتية التي تساوي بين العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية.[19] وبمشاركة تصوراته، شكك العديد من المصلحين الديمقراطيين في حكمة تشجيع التحرير السياسي قبل التحرير الاقتصادي. وجادلوا بأنه إذا حصل المواطنون على القوة السياسية لمنعوا الإصلاحات الهيكلية.[20]

وتدعم الذكريات الشخصية من جانب المراقبين ذوي المعرفة وجهة النظر التي تقول إن مواطني الكتلة السوفيتية طوروا إيمانًا بالشيوعية حتى بعد معاناتهم من عواقبها

الأليمة. وتذكر ديتليف بولاك، عالم الاجتماع الذي تتبع الجمعيات التي تعرضت للمضايقة في ألمانيا الشرقية، أن أفراد تلك الجمعيات كانوا يميلون إلى عدم معاداتهم للشيوعية. فعلى ما يبدو أن الجميع اعتبروا أنفسهم جنود مشاة للشيوعية «الحقيقية».[21] وتندرج الأدلة على استدخال الأيدولوجية الشيوعية تحت فئتين: استطلاعات الرأي، وتاريخ التصحيح الاشتراكي.

استطلاعات الرأي

كان قادة الكتلة السوفيتية على دراية بدور تزييف التفضيل في استدامة أنظمتهم. وبناءً على ذلك، أجروا استطلاعات دورية للحصول على معلومات تخص الأحكام الشخصية لجماعات مختلفة. وكقاعدة عامة، أبقوا النتائج سرًا – ما كان علامة مؤكدة على أن النتائج كانت تناقض التصريحات التي تزعم بوجود وحدة اشتراكية. وكانت أي معلومات مسموح بنشرها «مراجعة مسبقًا مع وجود تفسير مناسب لها» لمنعها من تقوية شوكة المعارضين المحتملين.[22] ومنذ سقوط الشيوعية، رُفعت السرية عن العديد من استطلاعات الرأي السرية سابقًا. وللمرء أن يتوقع أنها تؤكد وجود استياء واسع. ولكنها تكشف أيضًا عن دعم واسع لمثاليات الاشتراكية.

ومنذ عام 1970 فصاعدًا، أجرى المعهد المركزي لتنمية الشباب في لايبزغ استطلاعات بالنيابة عن قيادة ألمانيا الشرقية. وسجل المشاركون في تلك الاستطلاعات آرائهم دون ذكر أسماء، ودون وجود مسؤولين في الغرف التي ملأوا فيها نماذج الاختيارات المتعددة. وتشير تلك الاستطلاعات إلى أنه، حتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، كان شبان ألمانيا الشرقية مؤيدين إلى حد كبير للأهداف الرسمية. وفي 1983، وافق 46 في المائة من عينة من طلاب مدرسة التجارة على العبارة القائلة «أنا مواطن مخلص للجمهورية الألمانية الديمقراطية»،

في حين أن 45 في المائة وافقوا عليها مع بعض التحفظات، ورفضها 9 في المائة فقط. وفي 1984، وافق 50 في المائة على أن «الاشتراكية ستنتصر في كل أنحاء العالم»، في حين وافق 42 في المائة على ذلك مع بعد التحفظات، وعارضه 8 في المائة فقط. ولم تظهر استطلاعات الرأي بين 1970 و1985 تباينًا كبيرًا.[23] ورغم أن هؤلاء الطلاب لم يمثلوا الجزء الأكبر من السكان، فمن الجدير بالذكر أنه بعد 1985 سجلت الاستطلاعات انخفاضًا حادًا في كلٍ من تعلقهم بالنظام وإيمانهم بالاشتراكية. وسأقدم النتائج الحديثة لاحقًا في إطار تفسير انهيار الشيوعية الأوروبية الشرقية.

وعلى مر السنين، أجرت معاهد الرأي التابعة للدولة في المجر وتشيكوسلوفاكيا استطلاعات لتحديد التصورات الشعبية عن النجاح الاقتصادي للاشتراكية بالمقارنة بالرأسمالية الغربية، من بين أمور أخرى. وذلك يشير إلى أن الأوروبيين الشرقيين كانوا يميلون إلى اعتبار الاشتراكية أكثر نجاحًا بالمقارنة من الناحية الاقتصادية.[24] ففي 1983، على سبيل المثال، كان عدد المجريين الذين اعتبروا النظام الاشتراكي الاقتصادي فاشلاً بصفة عامة أكبر من عدد من اعتبروه ناجحًا بفارق 18 في المائة. وفي المقابل، فاقت الآراء السلبية تجاه الرأسمالية الآراء الإيجابية بفارق أوسع بكثير، نحو 75 نقطة مئوية.[25] وفي تشيكوسلوفاكيا، اعتقد 50 في المائة من عينة واسعة أن مستويات المعيشة في المستقبل ستكون أفضل في المجتمعات الاشتراكية بالمقارنة بالغرب الرأسمالي، في حين اعتقد 18 في المائة فقط بالرأي المعاكس.[26] وعلى غرار إحصائيات ألمانيا الشرقية، تكشف إحصائيات المجر وتشيكوسلوفاكيا هبوطًا في تعلق المواطنين بالاشتراكية في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين.

وفي الاتحاد السوفيتي، أجرت صحيفة *برافدا* استفتاءً سريًا في منتصف ستينيات القرن العشرين ضد معارضة يوري زوكوف، محرر معروف بآرائه المتشددة. وتأكيدًا على شكوك زوكوف، كشف الاستفتاء عن وجود انقسام بين قراء الصحيفة فيما يتعلق بمعتقداتهم وتفضيلاهم. ولكن ما أثار دهشته هو أن الاستفتاء أظهر أنه كاتب مشهور

للغاية، ما عزز سلطته في مجلس إدارة *برافدا*.[27] ورغم أن تلك النتائج مفتوحة لتأويلات متنافسة،[28] فهي تشير إلى أن السياسات الرسمية كان تحظى بدعم خفي ملحوظ. وكشف استطلاع سوفيتي آخر، أُجري بين 1967 و1974، اعتقادًا واسع الانتشار بأن مستويات المعيشة في تشيكوسلوفاكيا أعلى من نظيراتها في أمريكا، والسويد، وألمانيا الغربية.[29]

وتتوافق نتائج الاستطلاعات الرسمية مثل هذه بصفة عامة مع الاستفتاءات التي أجرتها المنظمات الغربية في السبعينيات وأوائل الثمانينيات على المسافرين من شرق أوروبا. وأظهرت تلك الدراسات، بثبات مدهش ولكل أمة، أن في انتخابات حرة تضم طيفًا واسعًا من الخيارات، بما فيها الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب المسيحي الديمقراطي، سيحصل الحزب الشيوعي على عُشر عدد الأصوات على أقصى تقدير. وبالرغم من ذلك، فسوف يفوز الاشتراكيون بالانتخابات في جميع الأحوال.[30] وتكشف تلك الاستطلاعات عن استياء واسع النطاق من المؤسسة الشيوعية الشاغلة. ولكنها تظهر أيضًا أن ذلك الاستياء كان مصحوبًا بقبول واسع النطاق للمثاليات الرسمية.

وفي بولندا والمجر، اللذين كانا بمثابة أقمار استطلاع صناعية سوفيتية حيث ازدهرت المعارضة العلنية بفعل الثمانينيات، تمكن الباحثون المستقلون من إجراء عدد من الاستطلاعات غير الرسمية. وتؤكد تلك الاستطلاعات أن المبادئ الاشتراكية كانت تحظى بقبول عام. فطبقًا لاستطلاع بولندي من 1984، على سبيل المثال، رضي 16 في المائة فقط من عينة من العمال بالاشتراكية في الهيئة التي كانت عليها في بولندا. ورغم ذلك، استجاب 28 في المائة فقط بشكل سلبي للسؤال: «هل تظن أن من الأحرى للعالم أن يتطور نحو شكل آخر من أشكال الاشتراكية؟»، واعتبر 11 في المائة فقط «الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج» سمة ضرورية لوجود نظام اجتماعي اقتصادي جيد، في مقابل 60 في المائة ممن حبذوا «ملكية اشتراكية لوسائل الإنتاج».[31] وعلى نفس المنوال، كشف استطلاع في عام 1985 على المجريين عن استياء واسع النطاق من شتى السياسات المحددة. فقد وصف 63 في المائة الإسكان بأنه سيء، واستاء 61 في المائة من المعاملة التي تلقاها كبار السن. وفي ذات الوقت،

حين سُئلوا «إلى أي مدى تعتبر نفسك واثقًا في أن الحكومة المجرية تقود البلد في الاتجاه الصحيح؟»، أجاب 88 في المائة بأنهم واثقين «تمامًا» أو «إلى حد كبير». وعلاوةً على ذلك، مال المشاركون إلى اعتبار إنجازات المجر الاقتصادية متفوقة على نظيراتها في البلدان المجاورة، ولا سيما فيما يتعلق بمعدل التوظيف.[32]

ومنذ منتصف الثمانينيات، وفي التسعينيات بالأخص، أضحى إجراء الاستطلاعات في أمم أوروبا الشرقية سعيًا مزدهرًا. فقد وجدت معظم الاستطلاعات العلمية أن التوجهات في حالة تغير مستمر، ولكن يظل هناك تعلق لا تخطئه العين بالمثاليات الاشتراكية. وبعد بضعة أشهر من انهيار الشيوعية في ألمانيا الشرقية، سأل معهد ألينزباخ عينة من الألمان الشرقيين عما إذا أظهرت أزمة البلد الحالية إخفاقًا للاشتراكية أم عدم كفاءة من جانب السياسيين. ونسب 20 في المائة فقط الأزمة إلى الاشتراكية في حد ذاتها، في حين ألقى 67 في المائة اللوم على عدم الكفاءة الفردية. وفي المقابل، أدلت عينة مشابهة في ألمانيا الغربية بإجابات مقسمة بالتساوي تقريبًا بين الخيارين.[33] ولمقارنة مشابهة أخرى، حين أعطى الباحثون المشاركين خيارًا بين الحرية والمساواة، اختار 43 في المائة من الألمان الشرقيين المساواة، في مقابل 24 في المائة من الألمان الغربيين.[34]

ومع انهيار الشيوعية، أضحت الأغلبيات الكبيرة تتقبل تدريجيًا الضرورة الملحة لإصلاحات هيكلية. ورغم ذلك فمن الاكتشافات السائدة في العديد من الاستطلاعات أن المشاركين يعتبرون الغرب ثريًا ولكنه غير متحضر واستغلالي. وفي 1990 وجدت منظمة استفتاء خاصة في براغ أن 10 في المائة فقط من العينة التشيكوسلوفاكية كانوا يحبذون اقتصاد سوق حر على الطراز الأمريكي، ولكن 36 في المائة فضلوا دولة رفاهية على الطراز السويدي.[35] وحصل الباحثون على نتائج مشابهة في المجر وبولندا.[36]

والعنصر المحوري في التحولات الجارية من الاشتراكية إلى الرأسمالية هو الخصخصة، وهو هدف يتبناه معظم قادة ما بعد الشيوعية. ومع حصول الخصخصة على دعم من قطاع مؤثر في الحوار العلني، أضحى عدد متزايد من المواطنين يعتبرونه أمرًا لا

غنى عنه. ورغم ذلك فالأغلبية لا يعرفون على وجه التحديد ما تعنيه كلمة الخصخصة. فقد وجدت شركة استفتاء خاصة في بودابيست أن معظم المجريين يعتبرون الخصخصة فكرة جيدة، ورغم ذلك فنصفهم يفتقرون إلى فهم بسيط لتلك العملية.[37] وبالمثل، حظي مفهوم لامعقول سابقًا في روسيا مثل الأسعار المتناسبة مع السوق بقبول ملحوظ. ولكن عددًا قليلاً من الروس كان يفهم الكيفية التي ترتبط بها الأسعار بالطوابير وحالات العجز.[38]

ولمحاولة فهم النتائج، علينا أولًا أن نعيد النظر في الفرق بين المعرفة الصلبة والمعرفة اللينة. وباختصار، تعتمد المعرفة الصلبة على معلومات موضوعية، في حين أن المعرفة اللينة تعتمد على الإثبات الاجتماعي. إذ تقع حالات العجز، ومشاكل الجودة، والقمع السياسي داخل نطاق التجربة الفردية. ولذا فكلها مصادر معرفة صلبة. فالبولندي الذي يقف في طابور لحم في يوم مثلج يميل إلى الاستياء من تلك المشقة حتى وإن لم يبد أحد آخر منزعجًا. ولذا، في مجتمع قمعي فاشل اقتصاديًا، قد ينشأ استياء واسع على المستوى الخفي حتى وإن ظل الحوار العلني داعمًا للوضع الراهن. وبقدر ما يمكن للمواطنين أن يحصلوا على معلومات تخص الأوضاع الأفضل في الخارج، كما صار ممكنًا لشعوب الكتلة السوفيتية بصفة متزايدة في السبعينيات والثمانينيات، سيصل الاستياء إلى مستويات أعلى من الشدة. ولكن إدراك إخفاقات النظام لديك شيء، وإدراك المشاكل الكامنة وراءه شيء آخر. فلم يكن للروسي الذين عرف أن النرويجيين يعيشون حياة أفضل منه الوقت أو التعليم الملائم لتحديد الأسباب بمفرده. ولذا فهو يستمد معلوماته من الإثبات الاجتماعي. وأيًا تكن طبيعة هذا الإثبات الاجتماعي، فسيمثل تفسيره الخفي نوعًا من المعرفة اللينة. وإذا تبدل حال الحوار العلني، فمن شأن هذا التفسير أن يتغير بسرعة شديدة.

وحتى عصر غورباتشوف، برأ الحوار العلني في البلدان الشيوعية الاشتراكية من مسؤوليتها تجاه المشاكل المحسوسة. فقد نسب المصاعب إلى أخطاء في التطبيق عوضًا عن نسبها إلى المبادئ البسيطة. وبناء على ذلك، تمسك معظم مواطني تلك البلدان بإيمانهم بالاشتراكية. ومع قدوم *الغلاسنوست*، أضحت الانتقادات التي قُمعت لفترة طويلة مُعلنة

بصراحة، ما دفع الحوار العلني في اتجاه مؤيد للسوق. وفي ذات الوقت، بدأت الاستفتاءات تسجل صعودًا في الآراء المؤيدة للسوق. وكان كشف تلك الاستفتاءات لحقيقة أن تلك الآراء كانت تستند على جهل جماهيري متسقًا مع حقيقة أن مسائل السياسة الاقتصادية الواسعة تقع خارج نطاق الفهم العميق للشخص العادي.

إصلاح الشيوعية

تتسق الاستطلاعات الآنف ذكرها مع الأطروحة التي تقول إن تشويه الحوار العلني من خلال جهود تزييف التفضيل جعلت من الصعب على الأوروبيين الشرقيين أن يفهموا الأسباب الجذرية التي أدت إلى الإخفاقات الشيوعية. وتأتي أدلة منهجية أخرى من تاريخ حركات الإصلاح داخل الكتلة السوفيتية.

حين كشف خروتشوف عن فداحة جرائم ستالين، برزت فرصة لمناقشة الأفكار التي كانت قبل ذلك لامعقولة. ولكن البيروقراطيين المرتبكين لم يكونوا على استعداد لاستغلالها. فبالرغم من كم المعاناة التي واجهوها، لم يكن بوسعهم أن يحددوا التدابير التي من شأنها أن تمنع تكرار الاستبداد. وبالتمييز بين الشيوعية اللينينية والستالينية، جادلوا بأن العودة إلى اللينينية النقية ستكون بمثابة ترياق للحكم الاستبدادي. وقد كافحوا لأعوام طويلة في محاولتهم لإسعاف هذا النظام قبل أن يدركوا أخطائه المميتة.[39]

أظهرت الحركات الإصلاحية داخل الأقمار الصناعية الاستطلاعية للاتحاد السوفيتي نفس النمط. فلم يحاول أحد أن يطيح بهياكل السيادة المهيمنة أو أن يعدل النظام الاجتماعي بشكل جذري. وأدان إمر ناجي، قائد ثورة المجر الفاشلة في 1956، الحكم الشيوعي المطلق باعتباره غير ديمقراطي. ولكنه ظل متشبثًا «بالاشتراكية العلمية» كعقيدة للتحرير، دون أن يلاحظ أن الاضطهاد كان النتيجة المنطقية الوحيدة للتظاهر بالمعرفة الكلية والعصمة من

الخطأ اللذين يتسم بهما مبدأ الحتمية التاريخية الماركسية.[40] وعلى نفس المنوال، كان ربيع براغ في عام 1968 متأصلاً في أوهام عن إمكانية إضفاء «وجه بشري» على الشيوعية دون تفتيت الاحتكار الشيوعي للسلطة.[41] ولم تظهر حركات تحاول تغيير النظام الاجتماعي من خارج المؤسسة السياسية قبل حلول السبعينيات. وأوضح أحد رواد المعارضة الأوائل، آدم ميشنيك البولندي، كما فعل هافل في تشيكوسلوفاكيا، أن أي محاولات لإضفاء طابع بشري على الاشتراكية محكوم عليها بالفشل، وأن أي تغير له معنى لا بد من أن يأتي من خارج هياكل السلطة الرسمية.[42] ولكن لعقد واحد على أقل تقدير، عُوملت آراء ميشنيك على نطاق واسع باعتبارها آراء تخريبية. وظل معظم البيروقراطيين، والباحثين، والصحفيين، ومسؤولي الحزب ملتزمين بإنقاذ النظام الاجتماعي القائم. وقد شرع حتى غورباتشوف، الذي أطلقت أفعاله العنان للقوى التي أطلقت رصاصة الرحمة على الشيوعية، في أن يجعل النظام القديم يعمل بشكل أفضل.[43]

وإذا كانت هناك أي مسألة كبرى كان القادة بعد ستالين على استعداد بالسماح بقدر من الحرية التعبيرية تجاهها، فهي الاقتصاد. فرغم استمرارهم في التبشير بتفوق التخطيط المركزي والتنبؤ بهلاك الرأسمالية الوشيك، فقد أقروا بوجود مشاكل اقتصادية محددة، وشجعوا المقترحات البناءة للإصلاح. ولكن لعدة أعوام، ظلت التجارب «التصحيحية» متمسكة بمبادئ الشيوعية الأساسية. وظل التخطيط المركزي قائمًا باعتباره أمرًا لا غنى عنه، مع تقديم بعض التنازلات الطفيفة لآليات السوق. وظلت الآثار الضارة للاحتكار، مثل النفايات والركود، يُنظر إليها باعتبارها حكرًا على الرأسمالية. ولم تعد الخصخصة مشكلة إلا نادرًا، وحين أُعتبرت كذلك كان التركيز مقتصرًا على أشكال الملكية التعاونية، كما في «الشركات العمالية» اليوغوسلافية. وتعرضت الأسواق السوداء لهجوم مستمر، ولكن مصادرها لم تتعرض للتحقيق إلا نادرًا.[44]

وكانت الماركسية نقطة بداية كل تلك النقاشات. فقد استلهمت أفكارها من «البلشفيين الليبراليين» مثل لينين وبوخارين، ولم يكن آدم سميث أو أتباعه مصدر إلهام إلا نادرًا. وقد

وصف ناقد للفكر التصحيحي الإصلاحيين بأنهم «سجناء حوارهم».[45] وحدد نقاد آخرون أربعة مجموعات من التصحيحيين: أولئك الذين يبحثون عن «طريق ثالث» بين الاشتراكية والرأسمالية، والماركسيين الأصوليين الذين يعتنقون الكتابات الأولى لماركس، و«التكنوقراطيين» الذي يريدون درجة أكبر من التصرف الحكومي، ومعادي البيروقراطيين الذين يعتقدون أن من اللازم طرد البيروقراطيين من مناصبهم واستبدالهم بمن هم أفضل.[46] ومن الجدير بالذكر أنه لم تفكر أي جماعة من تلك الجماعات أن تستبدل يد التخطيط المركزي المرئية بيد السوق الخفية.

حظي بعض التصحيحيون بالمواساة حين شهدوا الاتساع المستمر للحكومات في الغرب الصناعي. واتخذوا من ذلك برهانًا على حتمية المركزية الاقتصادية. وتكلم أكثر التصحيحيين جرأة عن «اشتراكية السوق»، وهو نظام يتمسك بنقاط القوى التي تتسم بها كلٌ من الرأسمالية والشيوعية مع تجنب نقاط الضعف. وفي رواية استرجاعية لإصلاح الشيوعية، وصف جينوس كورناي المصلحين في الخمسينيات والستينيات، بما فيهم نفسه شخصيًا، بأنهم «سذج». واعترف في 1986 بأنه من مدعاة السخرية أن تظن أن قدرًا ضئيلًا من اللامركزية سيحقق الوئام بين نظام السيطرة وعملية السوق، مع ضمان الكفاءة والنمو والعدالة في ذات الوقت.[47]

ولم تلق المسائل الاقتصادية اهتمامًا كبيرًا من جانب الكثير من المعارضين. فمثلًا، ابتعد هافل عن النقاشات التي تخص اللامركزية، ورغم ذلك فقد أشار إلى أنه لم يعتبر رأسمالية السوق حلًا. ومال المعارضون الذين علقوا على الاقتصاد إلى الكشف عن تعلقهم بالماركسية الأرثوذكسية. ففي 1968 كتب المعارض الروسي أندريه ساخاروف أن «الاشتراكية رفعت معنى العمل إلى قمم عمل أخلاقي». وأكد على أن «بعض السخافات (في تطور الاشتراكية) لم تكن جانبًا متأصلًا في مسار تطور الاشتراكية، بل حادثًا مأساويًا».[48]

وليس المغزى هنا هو الاستخفاف بإنجازات الشيوعيين الإصلاحيين: فمن خلال آثار انتقاداتهم، وخيبات الأمل التي تلت إصلاحاتهم الخجولة، مُهدت الطرق أمام تحولات

التسعينيات. ولا أزعم أيضًا أن الأفراد المصلحين كان بإمكانهم رؤية أخطاء الشيوعية المميتة. فقد أعاقتهم تحيزات الحوار العلني كالآخرين. وكما أدرك عالم اجتماع مجري في الثمانينيات، من المستحيل أن يكون هناك وجود «لمجتمع ثانٍ» غير ملوث «بالمجتمع الأول» الذي تبنى الشيوعية الرسمية. فمع الاستثناء المحتمل لبعض المعارضين المنفيين، كان المجتمع «الثاني» مأهولًا بنفس سكان المجتمع «الأول».[49] فما تعلموه من المصادر الرسمية قد شوّه ما يرونه وما يفهمونه.

التناقضات الداخلية للفكر الشعبي

من هذا المنطلق، تدعم كلٌّ من الملاحظات الشخصية واستطلاعات الرأي والكتابات التصحيحية الرأي الذي مفاده أن مواطني الكتلة السوفيتية، رغم إدراكهم بإخفاقات الشيوعية المحددة، كانوا يميلون إلى التمسك بإيمانهم بالشيوعية في حد ذاتها. ومن الواضح أن الأيدولوجية الشيوعية أضعفت قدرتهم على النظر في الشيوعية بعين ناقدة. ولكن التلقين الرسمي يقدم تفسيرًا جزئيًا فقط. إذ يكمن جزء آخر في تشويهات الحوار العلني المُولدة من خلال تزييف التفضيل من جانب المواطنين في حد ذاتهم.

وتتوافق تلك الأطروحة مع حقيقة أن التصورات خضعت لتغيرات جسيمة في جميع أنحاء الكتلة السوفيتية خلال أواخر الثمانينيات، حين أضحت الملاحظات والتحليلات والمقترحات التي كانت لامعقولة سابقًا مُعبرًا عنها بوتيرة متصاعدة. وإذا كانت البروباغندا الرسمية العامل الوحيد في تشكيل المعتقدات الفردية، لكان من المحتمل وقوع تحولات في الاتحاد السوفيتي، وبولندا والمجر، حيث أضحى القادة أكثر تعاطفًا مع الإصلاح، ولكن ليس في ألمانيا الشرقية، أو تشيكوسلوفاكيا، أو رومانيا، أو بلغاريا، حيث ظلت الأجندة الرسمية كما هي دون تغير حتى خريف 1989.

ويمكن الطعن في الأدلة التي جمعتها على أساس أن مواطني الكتلة السوفيتية شاركوا بشكل منتظم، وعلى مسؤوليتهم الشخصية، في اقتصاد سري معقد يعمل طبقًا للمبادئ الرأسمالية. وبالفعل، لم يحصل العمال على سراويل الجينز الزرقاء الخاصة بهم إلا من خلال السوق الحر الذي كان بإمكانهم الوصول إليه – وهو السوق *السوداء*؛ وقد لجأ مديرو الشركات بصفة مستمرة إلى الموردين غير المصرح بهم من أجل الحصول على قطع الغيار التي يحتاجونها من أجل الوفاء بحصص الإنتاج المُلزم بها. ومن خلال تلك الملاحظات، للمرء أن يستنتج أن أفضليات حريات السوق كانت مفهومة على نطاق واسع. ومع تعزيز مبدأ أن «الأفعال تتكلم أكثر من الكلمات»، للمرء أن يجادل بأن التصرف الفردي يكشف ما يخفيه الحوار العلني من مفاهيم.

ورغم ذلك كان بإمكان مواطني الكتلة السوفيتية أن يشاركوا في هذا الاقتصاد السري دون أن يكونوا أنصارًا للتحرير الاقتصادي. فكما لاحظ فلاديمير شلابينتوخ، لم يتحول العمال والمديرون الذين تاجروا في السوق السوداء بشكل تلقائي إلى أشخاص يثقون في الشركات الحرة.[50] ويطرح فكرة أن ذلك كان بسبب أن عقل المواطن كان منقسمًا إلى طبقتين، الأولى طبقة «براغماتية» والأخرى «أيدولوجية». وتحتوي الطبقة الأولى على المعلومات العملية اللازمة لإنجاز الأمور، وهي مستمدة في معظمها من الخبرة؛ فهي تصور التنافس السوقي على أنه مريح ومربح. والأخرى تتكون من معلومات مجردة، ومستمدة في معظمها من الحوار العام؛ وهي تصور المنافسة على أنها مسرفة وشريرة. ولا تتفاعل طبقة من الطبقتين مع أخرى إلا في حالات نادرة، ما أدى إلى استدامة تلك التناقضات.

إن انفصال الفكر الماركسي المجرد من مشاكل البقاء اليومية عزز التضاربات العقلية من خلال تشجيع الأفراد على تقسيم المعلومات الواردة إلى شقين. إذ تدخل الشعارات، والخطابات الرسمية، والتنبؤات الماركسية داخل الطبقة النظرية في وعي الشعب؛ في حين تتجه الأدلة على عدم الكفاءة البيروقراطية والرؤى حول استخدامات الأسواق إلى الطبقة البراغماتية. ولكن لم *ظل* الفكر الماركسي منعزلًا عن مشاغل الوجود اليومي؟ إن نفس العامل

الذي جعل مواطني الكتلة السوفيتية يخبئون معارضتهم للحكم الشيوعي هو ما جعل مواجهة الأيدولوجية الشيوعية مع إخفاقات الشيوعية العملية أمرًا محفوفًا بالمخاطر. إذ لا يسع عامل قوي الملاحظة، إلا على مسؤوليته الخاصة، أن يشير إلى حقيقة أن «دولة العمال» قدمت له مستوى أدنى من المعيشة مما يتمتع به العمال في الدول «المحكومة من قبل البرجوازيين». ولا يسعه أيضًا أن يلفت الانتباه إلى حقيقة أن حالات العجز أقل شيوعًا بدرجة كبيرة في اقتصادات الأسواق من الاقتصادات المخططة. ولذا فقد احتفظ بأفكاره لنفسه، وشارك حتى في نشر الخرافات، والتحريفات، والمغالطات الرسمية. وفي خضم هذه العملية، امتنع عن إعطاء رفاقه من المواطنين أسبابًا تجعلهم يعيدون النظر في أحكامهم النظرية.

وإذا صح تفسيري، فمن شأن سيطرة الرؤية الكونية الرسمية على عقل الفرد أن تضعف مع السماح بالتعبير عن أفكار متناقضة مع الثوابت الرسمية بأمان بصفة متزايدة. ومع تعرض الجمهور للتناقضات بين الثوابت الرسمية وحقائق الحياة اليومية، كان من المفترض للشكوك حول الفكر الماركسي أن تنمو. فقد أضحى بوسع الأفراد المعتادين على الفصل بين التنبؤات الماركسية وتجاربهم الخاصة أن يروا عيوب تصوراتهم الراسخة. وبالفعل، كما سيوثق الفصل السادس عشر، انخفض معدل قبول الأيدولوجية الرسمية عقب منتصف الثمانينيات.

إذا فشل مواطنو الكتلة السوفيتية في الربط بين مصاعبهم والأيدولوجية الرسمية، فقد أدركوا على أقل تقدير أن بالإمكان تجنب أوجه الحرمان التي يعانون منها. ولا يوجد سبب بديهي لما فعلوه، لأن بوسعنا أن نقنع أنفسنا بحتمية نطاق واسع من المصاعب، بل وأن نقنع أنفسنا بأنها أمور مرغوب فيها أيضًا. ويقدم منبوذو الهند مثالًا واضحًا على ذلك: فقد تعلموا أن يقبلوا مكانتهم الوضيعة باعتبارها عادلة. إذن لماذا لم تتعلم شعوب الكتلة السوفيتية أن تتقبل الوقوف في طوابير السرائر باعتباره مقتضى ثابتًا للوجود الحديث؟ ما الذي يجعل حالتي الطبقية في الهند والشيوعية في الاتحاد السوفيتي مختلفين؟

يكمن فرق أساسي في الفترات الزمنية التي دام فيها النظامين: وهي ألفيات في حالة النظام الطبقي، وأقل من قرن في حالة الشيوعية. إذا دامت الشيوعية لفترة أطول، فمن الممكن أن يجد المواطنون السوفييت والشرق أوروبيون طوابيرهم أقل إشكالية. ويكمن فرق حاسم آخر في مدى الانفتاح على المعلومات الخارجية. فقد جعلت ثورتي النقل والمعلومات في القرن الأخير إبقاء المجتمعات في حالة جهل بالأحوال والاتجاهات في الخارج أمرًا صعبًا. فبوسع الأمم المعدمة أو المُساء حكمها أن تقارن مستويات المعيشة بها بمستويات معيشة الأمم الأخرى بكل سهولة. ولم تكن تلك الحالة حين ترسخت أخلاق الطبقية في عقول الهنود المحرومين. فلم يكن للمنبوذين الأوائل أي تعرض يُذكر لنظريات غير الهنود الكونية. فلم يدركوا، على سبيل المثال، أن مفهوم النجاسة الطقسية لا وجود له لدى شعوب حوض البحر المتوسط التوحيدية. وبالمقارنة، كان كل بولندي يقف في طابور اللحم يحظى ببعض سبل الوصول إلى معلومات عن أحوال الغرب الاقتصادية، وذلك بفضل وسائل الإعلام الحديثة. وعملت مثل تلك المعلومات على إبقاء آمال البولنديين بأن الطوابير أمر يمكن تجنبه حية. وكان من شأن تلك المعلومات أيضًا أن تضعف الثقة في الشيوعية كنظام اقتصادي، ولكن تشويه الحوار العلني، مصحوبًا بنزعة لفصل التوجيهات الأيدولوجية عن التجربة اليومية، أبقى معظم الأفراد في حالة من الارتباك.

ويمكن القول إن المعلومات من الخارج لم تقدم صورة سلبية عن الشيوعية باستمرار. فبالفعل، كانت بعض الأصوات الغربية تنتقد اقتصادات السوق الحر في الغرب بشدة، وتشيد بالاقتصادات الموجهة في الكتلة السوفيتية.[51] ولكن، بشكل إجمالي، ساهمت الأصوات الأجنبية في تصحيح تحيزات الحوار العلني المحلي.

تفسيرات بديلة لاستقرار الشيوعية

لوضع الحجة التي بدأتها في الفصل السابع ومددتها هنا في منظورها الصحيح، فمن المفيد أن أقارنها بتفسيرين شائعين لاستقرار النظام الشيوعي.

أولًا، النظرية القائلة إن الشيوعية استمرت بفعل التهديد بالقوة واستعمالها تسقط الضوء على السبب في أن شعوب العالم الشيوعي المضطهدة ظلت خانعة وخاملة بصفة عامة لعقود. ولكنها لا توفر أي نظرة ثاقبة على تأثير الماركسية الأيديولوجي. فمن شأن القوة الغاشمة أن تجبر الأفراد على *التصرف* ضد مصالحهم الخاصة، ولكن ليس بوسعها أن تشكل الكيفية التي *يفكرون* بها. وتكمن مشكلة أخرى في هذا التفسير هو أن الجيش لعب دورًا هامشيًا في الإطاحة بالنظم الشيوعية في أوروبا الشرقية. فمع الاستثناء الجزئي للديكتاتورية الرومانية، لقيت تلك الأنظمة حتفها على يد انتفاضات شعبية بلا تدخل عسكري يذكر. إذا كانت القوة العسكرية بالفعل العامل الوحيد المساهم في استقرار النظام الشيوعي لتطلب تدميره قوة عسكرية متفوقة عليه.

يحتج التفسير الثاني لصمود الشيوعية بامتيازات المسؤولين. إذ تآمر المسؤولون لمنع الإصلاحات بدافع خوفهم من فقدان امتيازاتهم، حتى مع إدراكهم للتكاليف الاجتماعية المريرة التي ينطوي عليها حفظ الوضع الراهن. ويلاحظ يان فينيتسكي، أحد مؤيدي هذا المنظور، أن أي شخص يسعى إلى تحقيق أي إصلاحات كان معرضًا للإزالة من منصبه. وطبقًا لرواية فينيتسكي، إذن، من شأن أقلية ذات موضع استراتيجي أن تتمكن من منع التغيرات التي من شأنها أن تحظى بشعبية، وذلك بمقتضى قدرتها المجردة على معاقبة أي مصلح محتمل. ويزعم أن إحدى فضائل هذا التفسير أنها تعتمد على حوافز قابلة للتحديد اقتصاديًا، والأخرى هو أنه يتجنب الاعتماد على العوامل الأيدولوجية.[52]

يصف كورناي هذا النوع من التفسيرات التي يقدمها فينيتسكي بأنها مبسطة للغاية. ويلاحظ بشكل صحيح أن من الخطأ افتراض وجود جماعتين تستبعد إحداهما الأخرى،

إحداهما تتمتع بالامتيازات ولذا فهي معارضة للحريات الفردية، والأخرى معدومة ولذا فهي متعاطفة مع الحرية. فلم تكن البيروقراطية متجانسة أو أحادية. فمن المحتمل أن البيروقراطيين كانوا يعتزون بسلطتهم الخاصة، ولكن لم يكن لديهم أدنى نصيب في سلطة البيروقراطيين الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من أن لديهم رغبة كمواطنين في خيارات أوسع من السلع الاستهلاكية، وأن يكون لهم رأي في تعليم أطفالهم، وأن يكون لهم حرية السفر. وقد شكل غير البيروقراطيين مجموعة أقل تجانسًا من المجموعة السالفة. فلم يولي الكثير منهم قيمة كبيرة للحريات الفردية، ولم يكن لديهم خلافات جذرية مع نظام القيادة. وهنا يستند كورناي إلى دراسة من عام 1982 وجدت أن عينة من المجريين يولون قيمة أقل بكثير للحريات الفردية مما توليها عينة مشابهة من الأمريكيين. ويمضي كورناي في اقتراح سلسلة من التفسيرات الممكنة. فمن المحتمل أن أعوامًا من القيادة المركزية تركت الشعوب خائفة من الحرية. أو أن الأشخاص الذين حُرموا من الحرية تعلموا أن يقللوا من قيمة الحرية لديهم في محاولة منهم لتكييف طموحاتهم مع إمكانياتهم. أو ربما أن تحيزات المدارس ووسائل الإعلام الجماهيرية تركت بصمتها على عقول الأفراد.[53]

ويعيد أول اقتراح من اقتراحات كورناي تأكيد ما يلزم علينا تفسيره. ومما لا شك فيه أن الاقتراح الثاني والثالث يشكلون جزءًا من الصورة، ولكنهما ليسا آثارًا منطقية لنظرية عامة في حجة كورناي. وقد ربط هذا الفصل تأثير الشيوعية الأيديولوجي بتزييف التفضيل، وهي الظاهرة نفسها المسؤولة عن صمود الشيوعية. وكانت التحيزات القائمة في التعليم والإعلام من بين تجليات تزييف التفضيل. وكانت الإمكانيات التي كيّف الأفراد طموحاتهم معها ناتجة عن ملايين التفضيلات العلنية التي اختيرت كاستجابة لحوافز سياسية تم إنتاجها بشكل مشترك.

الفصل الرابع عشر
الطيف غير الآفل لعنصرية البيض

رأينا في الفصل التاسع أن الفوارق العرقية في الولايات المتحدة قد ولّدت شبكة من برامج التمييز الإيجابي. وبالترويج لهذه البرامج كأدوات لتعزيز فرص الأفراد المحرومين لكن المؤهلين، أفرزت نظامًا مكروهًا سرًا للحصص العرقية. مع ذلك، واجهت معارضة علنية ضئيلة، لأن الإفصاح عن المخاوف يعني استدعاء الاستهجان. وإدراكًا منهم للمخاطر، نزع الأمريكيون إلى إخفاء تحفظاتهم خلف غطاء الموافقة العلنية.

استكمالاً للحجة السابقة، يقترح هذا الفصل أنه على الرغم من المعارضة الشرسة التي سجلتها استطلاعات الرأي مجهولة المصدر، فإن تزوير التفضيلات حول التمييز الإيجابي قد أحدث ارتباكًا وجهلاً واسعَي النطاق بشأن عواقبه. على وجه الخصوص، نادرًا ما يدرك الأمريكيون تبعات التمييز الإيجابي. فكثير منهم لديهم مفاهيم خاطئة عن ميزاته وعن المستفيدين منه والخاسرين. وقلة هم الذين يدركون كيف صرف التركيز على التمييز الإيجابي الانتباه عن الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة السائدة، على حساب الأمريكيين المحرومين حقًا، السود منهم وغير السود. والبعض فقط يدركون كيف تغذي المعايير المزدوجة القبلية، وفي نهاية المطاف، تهدد بقاء الأمة الأمريكية. لقد أحدث تزوير التفضيلات بشأن المسائل العرقية مثل هذه الآثار من خلال تضييق الخطاب العلني ذي الصلة وتحريفه، من ضمن ذلك النقاشات التي تُعقد في الكونغرس والمحاكم والجامعات ووسائل الإعلام.

يركز الفصل على قطاع محدد من المجتمع الأمريكي هو: التعليم العالي. فقد أصبح تصور عنصرية البيض الدائمة عاملاً ملحًّا في صنع القرار الجامعي، وحفّز هذا التصور السياسات المراعية للون في ما يتعلق بالقبولات، وتوظيف أعضاء الهيئة التدريسية، والحياة في الحرم الجامعي، والبحث، والمناهج الدراسية. وأنا أناقش أن ردود المثقفين الأمريكيين السائدة على إخفاقات التمييز الإيجابي تحمل أوجه تشابه مع ردود المثقفين السوفييت

والأوروبيين الشرقيين على إخفاقات الشيوعية. على سبيل المثال، نشأت «التعددية الثقافية» الجديدة كمحاولة لإنقاذ الأجندة العرقية الحالية دون مواجهة الأوهام التي تدعمها.

إن التطورات التي سأناقشها بالغة الأهمية لأن الجامعة، على الأقل من حيث المبدأ، تُلزم بالنقاش المفتوح والصريح، من ضمن ذلك استكشاف وجهات النظر غير الشائعة أو غير الملائمة. فإذا ما اختُزل النقاش أو شُوِّه داخل الأوساط الأكاديمية، من غير المرجح أن يحافظ على مصداقيته في قطاعات المجتمع الأخرى. فالنقاش الأكاديمي يغذي الخطاب العلني. وبالتالي إن إفقار هذا النقاش له عواقب وخيمة محتملة على طريقة تفكير الأمريكيين العاديين وتصرفهم. وسأبدأ بالقبولات.

القبولات الواعية باللون

منذ التزام إدارات الجامعات بالتمييز الإيجابي في القبولات، تباهت بنفسها لتعزيز «تنوع» هيئاتها الطلابية. والتزمت الصمت بشكل أساسي بشأن التبعات التعليمية للتمييز الإيجابي. وبإبقاء على التركيز على التمثيل العددي، تجنبوا مناقشة الضرر الذي طال الملتحقين عن طريق التمييز الإيجابي الذين تم إغراؤهم بكليات لم يكونوا متهيئين للانضمام إليها.

ومع ذلك، لا تروي البيانات المتعلقة بمعدلات التخرج قصة نجاح. ففي جامعة كاليفورنيا في بيركلي مثلًا، تخرج 38 في المائة فقط من السود المقبولين كطلاب مستجدين في عام 1983 بحلول عام 1988، مقارنة بـ 72 في المائة من البيض.[1] ينشأ الاختلاف مباشرة من نظام القبول متعدد المسارات في بيركلي. إذ تقوم بيركلي بتقييم المتقدمين إليها وفقًا لمؤشر أكاديمي يشمل التقديرات والتكريمات واختبار الأهلية الدراسية (سات)، الذي أعيدت تسميته حديثًا ليصبح اختبار التقييم الدراسي. في عام 1986، احتاج البيض إلى ما لا يقل عن 7,000 من أصل 8,000 للحصول على فرصة للقبول بنسبة 50 في المائة، بينما كان السود بحاجة إلى 4,800 فقط.[2] مثل هذه الفروق الشاسعة في مؤهلات القبول ليست

غير مألوفة في القبولات الجامعية، لكن قلة من الأمريكيين يدركون كم من المعايير يجب تغييرها لهندسة الصفوف «المتنوعة» على نحو ملائم.[3]

على غرار برامج الدراسة لغير الخريجين، تطبق كليات الدراسات العليا معايير مختلفة اختلافًا شاسعًا على المجموعات الإثنية المختلفة. من القضايا التي حظيت بالشهرة هي قضية آلان باكي، وهو متقدم أبيض كان عليه الذهاب إلى المحكمة العليا كي يُسمح له بالالتحاق بكلية الطب بجامعة كاليفورنيا في ديفيس، بعد خمس سنوات من تقديم طلبه الأولي. يعرف كل شخص مطلع على القضية أن باكي لديه مؤهلات أعلى من هؤلاء المقبولين من الأقليات بشكل خاص. ولم يكن مدى التباين مفهومًا على نطاق واسع. حصل باكي على 96 بالمائة في القسم الشفهي من اختبار القبولات في كلية الطب، وعلى 94 في المائة في القسم الكمي، و97 في المائة في القسم العلمي، و72 في المائة في قسم المعلومات العامة. وقد كانت *المعدلات* المقابلة للطلاب «المقبولين بشكل خاص» 46 و24 و35 و33 في المائة.[4]

يؤكد بعض المعلمين أن مثل هذه الفروق المؤلمة تعكس التحيزات الثقافية للاختبارات القياسية. وهم يشيرون إلى أن الاختبارات تبرز التجارب الثقافية التي يكون غير البيض أقل إلمامًا بها من البيض.[5] يتعارض هذا الادعاء مع الحقيقة بأن الأمريكيين الآسيويين كمجموعة يقدمون أداءً أفضل من البيض. مع ذلك، لقد غذى الجهود للقضاء على التحيزات الثقافية المفترضة لاختبار الأهلية الدراسية. حتى الآن، باءت بالفشل جميع المحاولات لابتكار نسخة محايدة ثقافيًا يبلي فيها السود بلاءً حسنًا كالبيض.

يقول تفسير بديل للفجوة الإحصائية بين درجات السود والبيض إن المتقدمين للكليات من السود هم عمومًا أقل تحضيرًا. ينسجم هذا الاستنتاج مع ظروف الأحياء التي يعيش فيها العديد من المتقدمين السود، والمنازل التي يترعرعون فيها، والمدارس التي يرتادونها. ومع ذلك، فإن مثل هذا الاستنتاج يرقى إلى مستوى اعتراف بعدم كفاية عنصرية البيض *المعاصرة* كتفسير للفوارق العرقية. بدلاً من ذلك، انجذب المعلمون المقتنعون بالقوة الشاملة للعنصرية إلى وجهة النظر القائلة بأن الاختبارات القياسية لا تقيس سوى مجموعة

فرعية من الأهليات التي تحدد النجاح في الحياة، على وجه الخصوص تلك التي يقدرها البيض.[6]

وعليه، ظل تركيز النقاش على تبرير معايير قبول أدنى للأقليات المحمية. وقد أولي اهتمام ضئيل لتبعات إلحاق الطلاب ضعيفي التحضير بالكليات شديدة الحرص على نجاحهم. بالنظر إلى معدل تخرج السود، إن هذا الإهمال صادم للغاية. يكمن أحد أسباب الإهمال في أن إدارات الكليات كانت عازفة بشكل فاضح عن نشر معلومات مضرة ببرامجها للتمييز الإيجابي، خشية اتهامها بإثارة الشكوك حول كفاءة الأقليات ذات الأداء المتدني. والسبب الثاني هو أن بعض الإداريين قد روجوا للأكاذيب، مثلما حين وصفت *النشرة الإخبارية للتمييز الإيجابي* لجامعة هارفارد الفكرة القائلة «التمييز الإيجابي يعني تطبيق معيار مزدوج» بأنها «أسطورة».[7] والسبب الثالث هو أن الإدارات قد اتخذت، كما سأشرح الآن، خطوات مختلفة لتثبيط النقاش المفتوح في الأوساط الجامعية الأوسع.

دعنا نعترف لوهلة بوجود أسباب وجيهة لتخصيص حصص قبول للمجموعات ذات الأداء المتدني. ما هي المعايير اللازمة لتحديد المستويات الملائمة؟ على أي مجموعات مرتفعة التحصيل يجب أن يقع العبء؟ علاوة على ذلك، إذا كان من المعقول تغيير المعايير من أجل السود لأن أداءهم أضعف من البيض، فهل يُعقل أيضًا تغييرها من أجل المسيحيين والمسلمين لأن أداءهم أضعف من اليهود؟ أيًّا كان رأي المرء بشرعية الحصص الإثنية، إن الإجابات على مثل هذه الأسئلة ليست واضحة. مع ذلك، لم تناقَش بصراحة وصدق، إذا لم يكن هناك سبب آخر، فهو أن العديد من الجامعات تعتقد رسميًا أن التمييز الإيجابي يتفادى المعايير المتعددة. وثمة عاقبة وخيمة هي انتشار الجهل بشأن الممارسات المستمرة.

في أحد الأعوام الأخيرة، وصل تمثيل البيض في فصل المستجدين في بيركلي، التي تعد الحرم الجامعي الرئيسي لنظام جامعة كاليفورنيا الحكومية، إلى 30 بالمائة، على الرغم من أن البيض كانوا يمثلون 52 بالمائة من خريجي المدارس الثانوية بالولاية. من أسباب انخفاض هذا التمثيل هو الضغط الناجم عن المعايير الخفية للأقليات «الأقل تمثيلاً». وثمة

سبب آخر هو أن الأمريكيين الآسيويين، الذين تتجاوز مؤهلاتهم الأكاديمية عمومًا مؤهلات البيض والذين ينحدرون غالبًا من عائلات ناجحة اقتصاديًا، قد تفادوا الضغط من خلال برنامج جديد للتمييز الإيجابي «قائم على الطبقة» يفضلهم بشدة على الآخرين – بغرابة، على اعتبار أنهم «محرومون من الناحية الاجتماعية والاقتصادية». إذ شكل الأمريكيون الآسيويون، الذين يمثلون 14 بالمائة من خريجي المدارس الثانوية في كاليفورنيا، 35 في المائة من الطلاب المستجدين في بيركلي.[8]

هل يُستحسن أن تقوم جامعة حكومية باستثناء المتقدمين الأمريكيين الآسيويين من عبء التمييز الإيجابي، ما يجعله يقع بالكامل على عاتق البيض؟ نادرًا ما تناقَش أسئلة من هذا النوع. وكنت قد ذكرت سابقًا السبب بأن البيض لا ينزعون إلى الشكوى علنًا من التبعات التي يمتعضون منها سرًا، خشية اتهامهم بالعنصرية. من الأسباب المساهمة هو أن ندرة الخطاب الصريح حول التمييز الإيجابي تبقيهم، كالآخرين، مشوَّشين بشأن تأثيراته وجاهلين بها.

قواعد الكلام

لطالما كان المسوغ للتمييز الإيجابي العنصري في القبولات الجامعية هو تمتع معظم المتقدمين السود بمؤهلات ضعيفة نسبيًا، وهي سمة تُعزى إلى عنصرية البيض، في الماضي والحاضر. تتحمل عنصرية البيض أيضًا المسؤولية عن أداء الطلاب الجامعيين السود الضعيف عمومًا. إذ يقال إنها تجعل الجو الاجتماعي في الحرم الجامعي غير مضياف للأقليات ما يعيق عملية تعلمهم.

بناءً على هذا التصور، وضعت مئات الكليات قواعد للكلام تجعل قول أو فعل أشياء مزعجة «لأقليات» محددة –تعد النساء والمثليون جنسيًا والمجموعات الإثنية مضطهَدين– جريمة من المحتمل أن يعاقب عليها القانون. وبالغت جامعة كونيتيكت في ذلك بحظر «الضحكات غير اللائقة».[9] تُخضع الكليات أيضًا طلابها لجلسات «الحساسية» حيث

يتعلمون، بالإضافة إلى قواعد الأدب غير القابلة للاعتراض، الأفكار التي يجب أن يحتفظوا بها لأنفسهم، وأجندات الحرم الجامعي التي لا يجب مخالفتها، والمفردات التي يجب تجنبها، والتعابير الملطفة التي يجب استخدامها غالبًا – باختصار، ليصبحوا «صائبين سياسيًا».[10] يتضمن برنامج الحساسية في جامعة هارفارد أسبوع توعية AWARE سنويًا، إذ تشير AWARE إلى العمل النشط ضد العنصرية والاستعراقية (Actively Working Against Racism and Ethnocentrism). يقوم المنظمون له بتعيين «معلمين للعلاقات بين الأعراق» في كل منزل من منازل هارفارد. إذ يقوم المعلمون «برفع الوعي» و«مراقبة الجو العرقي» و«الإبلاغ عن الانتهاكات».[11]

كادت المضايقات الإثنية والتنابز بالألقاب أن تغيب عن المشهد الجامعي قبل فترة طويلة من فرض قواعد الكلام. يمكننا العثور على أمثلة معاصرة للاستفزازات المتعمدة ضد السود، لكنها ليست شائعة. فلم نشهد، إذن، انتشار إجراءات ضد الخطاب العنصري؟ لا تحمي هذه الإجراءات الطلاب المقبولين بشكل خاص من الكلمات المهينة العنصرية فحسب، بل أيضًا من الحقائق المزعجة حول خلفياتهم الثقافية والأسباب الحقيقية لإخفاقاتهم الأكاديمية والتبعات الاجتماعية للمعايير المزدوجة. إنها تمنع نقل الشكوك حول فعالية برامج التمييز الإيجابي. ووجودها في حد ذاته يعني أن العنصرية ما تزال تشكل تهديدًا يشل السود، ما يسوّغ أجندة الحرم الجامعي المرمزة بالألوان.

أيًا كان الغرض من قواعد الكلام، فإن أحد آثارها هو جعل الطلاب، ناهيك عن أعضاء هيئة التدريس والإداريين، يترددون في التحدث بحرية في القضايا المتعلقة بالعرق، وأكثر تخوفًا من استخدام كلمة أو الإفصاح عن فكرة يمكن تفسيرها كعلامة على التعصب الأعمى. ومن المفارقات أن هذا الجبن قد يؤدي إلى اشتداد التوترات العرقية. حتى قبل وضع القواعد، اعتاد غير السود على أخذ حذرهم عند تفاعلهم مع السود، خشية أن يجدوا أنفسهم متورطين في «حادثة عنصرية».[12]

ليس من الضروري أن يكون الطلاب المقبولون بموجب برامج التمييز الإيجابي كاذبين أو مبالغين حين يزعمون أنهم تعرضوا للإساءة من التصريحات التي تنتقد التمييز الإيجابي. تحديدًا، نظرًا لوصولهم إلى الحرم الجامعي بمؤهلات أكاديمية ضعيفة نسبيًا، يواجه الكثيرون صعوبة في مجاراة المقررات الدراسية. وبالتالي، تتولد لديهم مخاوف بشأن قدراتهم، ويصبحون حساسين لما يذكرهم بعجزهم. أنا لا أقصد، إذن، أن المدافعين عن لوائح الكلام تحفزهم الأسباب الاستراتيجية وحسب، دون إيلاء اهتمام حقيقي بالطالب المحروم. أنا أقترح، في المقام الأول، أن حساسية بعض طلاب الأقليات هي نتيجة ثانوية لالتحاقهم بجامعات ذات معايير عالية بشكل غير لائق، وثانيًا، أن الوظيفة الرئيسية لقواعد الكلام هي إسكات المعارضة في الحرم الجامعي.[13]

يُعرِّف *قاموس أكسفورد* العنصرية على أنها «النظرية القائلة إن الخصائص والقدرات البشرية المميزة يحددها العرق». حسب هذا التعريف، ليس من الضروري أن تكون العنصرية أحادية اللون. تستند قواعد الكلام في الحرم الجامعي على وجهة نظر مفادها أن التهديدات على الوئام بين الأعراق وتقدم الأسود لا تنشأ إلا من عنصرية البيض. مع ذلك، ثمة علامات عديدة على عنصرية السود في أحرام الجامعات في الوقت الحالي: كموائد السود، ومهاجع السود، وأماكن دراسة السود، وصحف السود، وحتى حفلات تخرج السود – وكلها تستند إلى فكرة أن لون البشرة سبب مشروع للاستبعاد. حتى أن مبان بأكملها أُعلن حظر دخولها على غير السود.[14] من التفسيرات المحتملة لمثل هذه الأعمال الانفصالية أنها ردود دفاعية على تجارب النبذ والترهيب. في الواقع، ثمة ما هو أكثر من عنصرية البيض الفجة. فالكليات التي اندمجت عرقيًا منذ فترة طويلة تظهر الآن علامات البلقنة. وفي الجامعات في جميع أنحاء البلاد، يتعرض الطلاب السود الذين يعاشرون البيض بانتظام للإبعاد من مجتمع السود الأوسع.

على الرغم من المخاوف بشأن الخطاب العنصري، لم يُبذل أي جهد تقريبًا لضبط الأوصاف المهينة للبيض. وفي ظل الظروف الحالية في الجامعات الأمريكية، يمكن التفوه

بالكثير من العبارات المسيئة إلى البيض، دون مخافة من العقاب. فمثلًا، يمكن لزعماء الحرم الجامعي السود إدانة جميع البيض بالعنصرية دون إثارة أي نقد إداري. تطال المعايير المزدوجة السرقة والتخريب وحتى العنف. ففي حين أن التدخل في حدث يرعاه نادٍ أسود سيؤدي بالتأكيد إلى وقوع منفِّذيه في المشاكل، عادةً ما يفلت بأفعالهم المخربون لأحداث الحرم الجامعي المضرة بحساسيات السود.[15] ولما قامت مجموعة من «الطلاب السود واللاتينيين القلقين» بسرقة أربعة عشر ألف نسخة من صحيفة *ديلي بنسلفانيا* اعتراضًا على ما اعتبروه «عنصرية فاضحة ومبطنة» في الصحيفة، ردت إدارة جامعة بنسلفانيا بلوم شرطة الحرم الجامعي على اعتقالهم بعض المخربين. ورفضت الكلية تأديب الطلاب بوصف السرقة «كشكل من أشكال الاحتجاج».[16]

على غرار المعايير المزدوجة في القبولات الجامعية، سُوِّغت تلك الموجودة في الكلام والسلوك باسم الانسجام والاندماج العرقي. مع ذلك، من المحتمل أنها تروج إجمالًا للخلاف والفصل العنصري. ومهما كانت الفوائد العائدة على الطلاب السود، إن إنشاء سكن طلابي للسود يقلل الاتصال بين الأعراق. ويقسم الحياة في الحرم الجامعي إلى مناطق مغلقة عرقيًا، ما يجعل تكوين الصداقات بين السود والبيض واكتشاف اهتماماتهم المشتركة كبشر أمرًا صعبًا. كما تنتج آثار مماثلة عن منح الطلاب السود امتيازاتٍ تعبيرية وسلوكية يُمنع أقرانهم البيض من الحصول عليها.

يمكن القول إن شريحة صغيرة، لكنها صريحة، من المؤسسة السوداء لم تعبأ إطلاقًا بعمى الألوان في المقام الأول. ويمكن ملاحظة أن بعض القادة السود، من ضمنهم بعض الأكاديميين، لديهم مصلحة شخصية في زيادة الأهمية الاجتماعية للعرق. ثمة قدر من الحقيقة في كل حجة من هذه الحجج، إلا أن المناهضين للاندماج ما كانوا ليستطيعوا تجاوز الحد لولا رغبة الإداريين في الاستجابة لمعظم مطالبهم. فبينما اعتاد الإداريون على إعطاء السود أشياء لا يمنحونها للطلاب البيض أبدًا، لا أحد سيسمح للبيض بعقد حفل تخرج منغلق عرقيًا.

من أسباب هذه المعايير المزدوجة خشية الإداريين الجامعيين من إغضاب النشطاء السود وحلفائهم. وثمة سبب آخر هو أن الكثيرين قد أصبحوا متعامين عن حقائق معينة في الحياة الجامعية. فبعد أن سمعوا باستمرار أن مصدر التوترات في الحرم الجامعي هو عنصرية البيض، لا يمكنهم أن يتخيلوا أن مشكلة أكثر خطورة الآن قد تكون عنصرية السود المؤسسية. كما أنهم لا ينزعون إلى إدراك أن التمييز الإيجابي قد حفز نزعة السود الانفصالية والعداء العرقي. فعندما تقبل الجامعة أعدادًا كبيرة من الطلاب غير المؤهلين أكاديميًا (سواء كانوا رياضيين أو أطفالًا خريجين أو أقليات عرقية)، إنهم سيشكلون ثقافتهم الفرعية. وسيتبع ذلك حدوث التوترات. وبنفس القدر الذي تكون فيه المشاكل غير قابلة للنقاش بصراحة وصدق، إنها على الأرجح تستمر وتتفشّى وتتفاقم.

التعدد الثقافي الجديد

لقد هيأت الغمامات الأيديولوجية المروجين للتمييز الإيجابي للاعتقاد بأن مناهج الكلية مشبعة بالعنصرية بحيث تشكل عائقًا كبيرًا آخر أمام الأداء الأكاديمي للسود. في الماضي، عمدت أقسام كبيرة من العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى تشويه الثقافات غير الأوروبية. لكن الحال لم يعد كذلك في العقود الأخيرة. مع ذلك، لقد توصل العديد من الأكاديميين إلى الاعتقاد بأن منهج الكلية التقليدي يروج «لمنظور أوروبي التمركز» يشوه ثقافات المضطهَدين ويهمشّها ويواريها. وهذا، في اعتقادهم، يقلل من احترام الذات لدى الطلاب من الأقليات، ويقوّض قدرتهم المتراجعة مسبقًا على النجاح الأكاديمي. كان قرار المحكمة العليا لعام 1954، *براون ضد مجلس التعليم*، الذي مهد الطريق للاندماج العرقي في التعليم، مبنيًا على الرأي القائل بأن الطلاب السود يشعرون بالدونية إذا لم يتلقوا نفس تعليم البيض. أما الآن، فيسود الاعتقاد بأنهم يشعرون بالدونية إذا *تلقوا* التعليم الذي يتلقاه البيض تقليديًا.[17]

لذا تجري جهود حثيثة لإضفاء طابع «متعدد الثقافات» على المناهج الجامعية. يشمل دليل عام 1993 لمجلس التعليم الأمريكي أكثر من ألفي مشروع للمناهج الدراسية وبرامج تطوير أعضاء هيئة التدريس وخطط اختيار الطلاب التي تهدف إلى إدخال «التنوع» على الحياة الفكرية في حرم الجامعات.[18] تتضمن أهداف الإصلاح الرئيسية العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلا أن الرياضيات والعلوم الطبيعية تتعرض للهجوم أيضًا. وقد ظهرت نصوص وأدلة حول «الرياضيات الإثنية».[19] كما قد يتوقع المرء، إن الدافع لإعادة صياغة المنهج يتواكب مع الجهود المبذولة لإفساح المجال لمزيد من أعضاء هيئة التدريس من الأقليات، لا سيما الذين يعتبرون الاستغلال والقمع المحركين الرئيسيين للتاريخ.

إذا كان أحد الأهداف المعلنة للتعدد الثقافي الجديد هو التوازن والدقة الفكرية، ثمة هدف آخر، ليس بالضرورة منسجمًا مع الأول، هو جعل الطلاب من الأقليات يشعرون بالرضا عن أنفسهم. وبناءً على ذلك، تُكرَّس الجهود لاستبدال المواد الدراسية المسيئة للأقليات بأخرى تبث فيهم الفخر الإثني. تشمل النصوص المقبولة تلك التي ترسخ أصول الإنجازات الأفريقية المعروفة حتى الآن على أنها أوراسية والتي تنسب المشاكل الإنسانية الحالية، وخاصة تلك المتعلقة بالأقليات المضطهَدة، إلى الإمبريالية الأوروبية الأمريكية. فبالإضافة إلى إصلاح نفسيات الأقليات المتعبة، تهدف هذه النصوص إلى تنمية وعي عام بالاختلافات التي لا يمكن محوها بين الثقافات التي تقوم عليها الولايات المتحدة. ولم يعد أحد يؤيد الكتاب الكلاسيكيين أمثال دانتي وشكسبير وجيفرسون. فبوصمهم «ذكورًا بيض ميتين»، إنهم متهمون بارتكاب «جرائم ثقافية»، على وجه التحديد، لإبدائهم ازدراءً للتنوع الثقافي.[20]

ثمة بلا شك مبررات مقنعة للتدريس حول الثقافات الأخرى وحول مصادر الصراع بين الجماعات. وإذا لم يكن هناك شيء آخر، فإن التكافل المتنامي بين المجتمعات يجعل الاطلاع على قيم وحساسيات جماعات أخرى غير جماعة الفرد أمرًا متعاظم الأهمية. ولكن على الرغم من التسمية المطلقة عليها، إن حركة التعدد الثقافي لا تهدف إلى تعزيز التفاهم بين الثقافات بقدر ما تهدف إلى تقديم علاج للأقليات وتعزيز التصور القائل بأن عنصرية

البيض، إلى جانب التحيز الجنسي والانحياز الجنسي المغاير، ما تزال مشكلة مروعة. كما يقول أحد المعلقين، إن التعدد الثقافي الجديد لا يطلع الطلاب على الإنجازات العظيمة للثقافات غير الأوروبية، مثل *مقدمة* ابن خلدون أو *تعاليم* كونفوشيوس، ولا يركز على جعل الطلاب يستوعبون الظواهر العالمية الكبرى في عصرنا، مثل عودة صعود شرق آسيا وانتشار الأصولية الدينية. من الناحية العملية، إنه يُعلِّم الطلاب رؤية تاريخ العالم والحضارة الحديثة من منظور التمييز والقمع والإمبريالية، ويكيّفهم لإهمال عوامل أخرى عديدة غالبًا ما تكون أساسية.[21]

لقد خلق حماس الحركة عقلية غير متسامحة تذكرنا بالمكارثية في خمسينيات القرن العشرين. في دليل تعليمي وزعته المؤسسة الأمريكية لعلم الاجتماع، يؤكد أستاذ من جامعة برانديز أن «كون الطالب الأبيض عنصريًا أم لا ليس قابلًا للنقاش... فهو كذلك باختصار».[22] إن الاعتقاد أن تأكيدًا ما «ليس قابلًا للنقاش» يعني القول إن المعارضين الذين يعبرون عن رأيهم يستحقون العقاب والذم. فأعضاء هيئة التدريس الذين أعربوا عن مخاوفهم بشأن الإصلاحات المقترحة باسم التعدد الثقافي يعرفون هذا من تجربتهم: إذ اتُّهم العديد منهم بالعنصرية، وتعرض بعضهم لإجراءات تأديبية. في جامعة سانتا مونيكا، مثلًا، انتقدت كلية العلوم الاجتماعية الاقتصادي يوجين بوخولز لاقتراحه أن الدراسات القائمة على الإثنية والنوع الاجتماعي «تحرف عن المسار الطلاب الذين يمكن أن يكتسبوا لولا ذلك تخصصات أو مهارات مفيدة».[23]

كما تعرّض الأساتذة للمضايقة بسبب تدريس فصول أو إجراء أبحاث تتعارض مع الأولويات الجديدة. فقد أجبرت اتهامات «بعدم الحساسية العرقية» طالت كلًا من رينولدز فارلي من جامعة ميشيغان وستيفان ثيرنستروم من جامعة هارفارد على إيقاف فصول حول التاريخ الاجتماعي الأمريكي.[24] وشهدت كريستي فارنهام بوب من جامعة ولاية أيوا، التي درّست تاريخ السود منذ عام 1978، إيقاع الفوضى في فصولها الدراسية بشكل متكرر في السنوات الأخيرة.[25] أما ليندا غوتفريدسون من جامعة ديلاوير، التي لفتت الأنظار إلى

انتشار معايير العرق، وهي ممارسة تقوم بموجبها الحكومة برفع درجات الأقليات في اختبارات التوظيف التي يتم إبلاغ أرباب العمل بها، فشهدت الجامعة تقطع التمويل الخارجي عنها وتلغي الائتمان الذي قدمه أحد فصولها الدراسية لتخصص علم الاجتماع. ندد بها بعض زملائها من هيئة التدريس واصفين إياها بالـ«عنصرية»، وشهدت فصولها وقوع اعتصامات. كما سُرِّحت من عملها، على الرغم من أن القرار قد نُقض في مرحلة الاستئناف.[26]

بالإمكان ضرب المزيد من الأمثلة، لكن قائمة شاملة منها لن تعكس مدى خطورة تحريف الخطاب الفكري واقتطاعه. فمقابل كل فصل تم إيقافه، ثمة العديد من الفصول الأخرى التي لم تصمَّم مطلقًا. وثمة أيضًا مقالات حُجبت عن المنهج الدراسي، وأفكار استُبعدت من المحاضرات، وأسئلة بحثية لم تُتابَع. ليس بإمكان المرء تحديد كل هذه العواقب. مع ذلك، لا شك في أن تزوير التفضيلات بشأن التمييز الإيجابي قد رافقه إسكات للخطاب النقدي حول عناصر الأجندة العرقية القائمة، كالتعدد الثقافي.

يقول آلان بلوم إن الجامعة قد بُثَّت روحها حين ألزم سقراط نفسه بالاستقصاء متحررًا من أغلال الرأي العلني والثقافة الشعبية. وتماشيًا مع بعثة سقراط، سعت الجامعات الأمريكية في الماضي إلى غرس الانفتاح على النقاش، من ضمن ذلك التعايش مع الآراء المزعجة، في أعضاء هيئة التدريس والطلاب على حد سواء. ولم يكن الانسجام مع الرأي العلني من أهداف الجامعات، حتى وإن كانت من الناحية العملية تخفق في بعض الأحيان في مقاومة التعديات على حريّاتها الفكرية.[27] كما ولم تتضمن أهدافها جعل الطلاب «يشعرون بالرضا عن أنفسهم». صحيح أن المستشارين كانوا حاضرين دائمًا لمساعدة الطلاب على التعامل مع مشاكلهم الشخصية. لكن هذا مختلف تمامًا عن استخدام المنهج الدراسي كأداة للعلاج النفسي. وهو مختلف أيضًا عن توقع أن يتجنب الأساتذة موضوعات ويراقبوا ذاتيًا أفكارًا قد يجدها بعض المستمعين مزعجة.

لأن التعدد الثقافي الجديد نتاج عقلية مشوشة، كان هو ذاته مصدرًا للتشويش. فهو يعيق كلًا من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بحرمانهم من الاطلاع على الحقائق والحجج ذات الصلة بالمشكلات الاجتماعية الملحة وبالحد أيضًا مما قد يستكشفونه دونما عقاب.

المعرفة المرمزة باللون

بالإضافة إلى تنظيم الخطاب الفكري، يسعى التعدد الثقافي الجديد إلى منح الأقليات تمثيلًا أكبر بين أعضاء هيئة التدريس. يقول المدافعون عن هذا الهدف الأخير إنه سيعزز الإنصاف، ويُشعر الطلاب من الأقليات بالراحة، ويضمن التعامل مع قضايا الأقليات «بشكل صحيح».

ترِد هذه المزاعم في صُلب مقال نُشر في *مجلة القانون لجامعة بنسلفانيا* وفيه يقترح ريتشارد ديلغادو أن يتم تفضيل معرفة الأقليات المرتبطة بالعرق على معرفة البيض. كما يشير ديلغادو إلى أن معرفة البيض تكون على الأغلب غير مرضية، لأنهم لم يتعرضوا للاضطهاد العنصري.[28] فهل الغاية النهائية هي حرمان الباحثين البيض من التعبير؟ لا يعترض ديلغادو على قيام «الباحثين البيض الحساسين» بتقديم «مقالات عرضية ومقترحات مفيدة»، لكنهم لا يجب أن يتخذوا البحث المرتبط بالعرق مهنةً. «لقد حان الوقت للمؤلفين الليبراليين البيض الذين يكتبون في مجال الحقوق المدنية لإعادة توجيه جهودهم وتشجيع زملائهم على القيام بذلك أيضًا». إذ ينبغي لهم «التنحي» وترك أماكنهم «ليشغلها الكتّاب الموهوبون والمعلّقون المبدعون من الأقليات».[29]

أعقب هذا المقال منشورات أخرى على نفس المنوال. فقد جادلت ماري ماتسودا من جامعة هاواي بأن «الأبارتايد في المعرفة المشروعة» يمكن القضاء عليه «ببذل جهد متعمد لشراء وطلب وقراءة واقتباس ومناقشة وتدريس» المعرفة التي ينتجها «الملونون والنساء والفقراء والمثليون والمثليات والأمريكيون الأصليون وغيرهم من المضطهدين». ما الذي يجب القيام به على وجه التحديد؟ «عند شراء عشرين كتابًا، يجب التيقن من أن بعضها قد كتبها نسوة بيض، ونسوة ملونات، ورجال ملونون». ويجب على الناشرين والمكتبات المساعدة

بفرض «حصص» التنوع. ويجب ألا يقرأ القراء سوى الأعمال التي تحتوي على اقتباسات متنوعة بشكل ملائم.[30]

في القرن التاسع عشر، لم يتمكن ويليام ساندرز سكاربورو، وهو باحث أسود ضليع في اللغة اليونانية واللاتينية، من العثور على وظيفة أكاديمية. حتى أن جامعة هوارد ذات الأغلبية السوداء لم توظّفه، إذ رأت أن «كرسي اللغات الكلاسيكية لا يمكن أن يشغله إلا قوقازي».[31] يكمن في مطالب ديلغادو وماتسودا والمؤيدين لهما، افتراض مشابه، تحديدًا، أن كل أقلية هي بطبيعتها المؤهل الأمثل لمعالجة قضاياها الخفية. بناء على هذا الرأي، يكون الأستاذ الأسود المؤهل الأمثل لدراسة الفقر الذي يطال السود من الأستاذ الأبيض، حتى لو نشأ الأخير معدمًا بينما ترعرع الأول ثريًا. على أساس مثل هذا المعيار القائم على العرق، بات المتخصصون البيض في العلاقات العرقية والتاريخ الأفريقي تحت الضغط لإيجاد مساعٍ جديدة لأنفسهم. على سبيل المثال، قال العديد من أنصار المركزية الأفريقية المعترفين بأنفسهم للمؤرخ غاري ناش من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس أن السود وحدهم هم من يجب أن يتكلموا عن قضايا السود.[32]

قبضة اللامعقول

يبدو أن بعض الباحثين البيض ذوي البصيرة النافذة في المسائل العرقية قد قبلوا وجهة النظر القائلة بأن إثنيتهم تشكل عائقًا مهنيًا. وأعلن ناقد أدبي أن لونه الأبيض يجرده من الأهلية لتقييم أشكال معينة من «كتابات السود». فبحجة أن السود لا يفكرون أو يعانون بنفس طريقة البيض، أكد أن البيض يجب أن يقرأوا مثل هذه الأدبيات دون أن يتساءلوا عن افتراضاتها أو استنتاجاتها. وقد أجاب طالب متميز في قانون العلاقات العرقية عن تساؤلات حول مؤهلات البيض في المجال بالقول إنه «لا يتوهم عبور فجوة لا يمكن عبورها».[33]

أما الوجه الآخر لهذه العملة، فهو أن الباحثين البيض يمنحون السود سلطة استثنائية في المسائل العرقية. بعد أن أصبح ستيفن كارتر أستاذًا في القانون، أرسل له باحث أبيض

لم يلتقِ به قط مسودة لمقال ينتقد عمله في القانون الدستوري. أشارت المسودة إلى أن عمل كارتر قد أظهر عدم حساسية تجاه «تجارب السود». حين علم الأستاذ الأبيض أن كارتر أسود، بدلًا من الدفاع عن ادعائه، قام ببساطة بإسقاطه من المقال. يقول كارتر «من وجهة نظره، لقد قدم سوادي حصانة من التهمة بشكل واضح؛ فربما اعتقد أن لدي منظورًا استثنائيًا لا يعرفه بشأن المسائل العرقية، أو ربما قرر أنه سيكون ظالمًا وعنصريًا إن وجّه، بصفته أستاذًا أبيض، مثل هذا الاتهام لشخص أسود».[34]

يفترض التفكير الجديد بشأن العرق وجود صلة بين استحقاق فكرة ما وهوية صاحبها. فهو يتعامل مع البياض كعقبة كؤود لإنتاج عمل يمكن الاعتماد عليه في المسائل العرقية والسواد كعلامة للفضيلة الفكرية المتأصلة. على الرغم من مداهنة التفكير الجديد لرؤية مارتن لوثر كينغ، إنه يخلّد نوع الوعي العرقي الذي وجده كينغ شديد الغدر. في الواقع، ليس من غير المعتاد أن يلحظ الدخلاء أشياء يفوّتها المطلعون عادة. فعقول الدخلاء لم تكيّفها الحساسيات المحلية. كما أنهم أكثر تحررًا من الضغوط التي تجعل المطلعين ينخرطون في تزوير التفضيلات. وهكذا كانت الرواية الأكثر توغلًا في الشيوعية السوفيتية، *1984*، من تأليف رجل إنجليزي لم تطأ قدمه يومًا بلدًا شيوعيًا. وما هو أكثر صلة بشواغلنا الحالية، أن بعض الافتراضات والحجج الرئيسية للبحث المعاصر حول العرق تُنسب إلى *المعضلة الأمريكية*، وهو بحث أجراه السويدي غونار ميردال.[35]

لا شك أن المتخصصين في العلاقات العرقية ليسوا متحدين وراء المعايير الناشئة الواعية بالعرق. إذ تتناهى إلى مسامعنا الاعتراضات. لكن، مثلما فشل المنشقون عن الشيوعية عمومًا في تحديد الأسباب الجذرية لإخفاقات نظامهم، ومثلما ينقلب الهنود ضد معايير طبقية معينة دون أن يفقدوا بالضرورة الإيمان بالهندوسية، فإن المفكرين الذين يعترضون على الأبحاث الواعية بالعرق لا يرفضون دائمًا الأجندة السياسية التي تولّدها. كما أنهم لا يعتقدون أن الجهود المبذولة لفرض خط للّون على المعرفة استجابةٌ منطقية لوجهة النظر القائلة بأن عنصرية البيض تجتاح كل جانب من جوانب المجتمع الأمريكي.

يقدم عمل الباحث القانوني راندال كينيدي مثالاً منوِّرًا. فقد كتب كينيدي نقدًا لاذعًا لدعوة ديلغادو وماتسودا للحصول على معرفة مرمزة باللون. مع ذلك، في نهاية الجدال الطويل الذي يسم أجندة ديلغادو/ماتسودا بأنها عنصرية بالكامل، إنه يطالب بتمييز إيجابي محدود، حيث يدخل «اتخاذ القرار الواعي بالعرق» بعض المجالات ولكن دون أن يفقد «مكانته كطريقة منحرفة في الحكم على الأشخاص أو العمل الذي ينتجونه».[36]

لم يضع كينيدي حدودًا للوعي العرقي المشروع أو يقترح كيفية الحفاظ على الحدود الموضوعة. وبغض النظر عن القوى الاجتماعية التي تحول دون احتواء التمييز الإيجابي، ما زال مقتنعًا أن بالإمكان إبقاؤه ضمن الحدود التي يختارها المخططون الاجتماعيون. وما هو أكثر انكشافًا، إخفاقه في إدراك أن أجندة ديلغادو/ماتسودا تتماشى مع مبدأ التمييز الإيجابي، كما هو مفهوم الآن. إذا كان من المقبول جعل متقدم أبيض لكلية الطب يفسح المجال لزيادة عدد الأطباء السود، فلمَ لا ترفض مراجعة القانون المقالات التي ألفها البيض لإفساح المجال لمزيد من المقالات التي كتبها السود؟ ليس واضحًا سبب إعفاء الباحثين من المعايير المزدوجة التي يفرضونها على المهن الأخرى. إذا انطوت الإجابة على أن المعرفة مهمة للسماح بتلطيف المعايير، فهناك وجهة النظر القائلة بأن خفض المعايير للأطباء من الأقليات غير المؤهلة يمكن أن ينتج عنه تشخيصات خاطئة قاتلة. ليس واضحًا أيضًا سبب إصرار الجامعة، التي تهدف إلى إنشاء هيئة تدريس «متوازنة عرقيًا»، على إجراءات متعامية عن اللون في اختيار المنشورات العلمية. إذا كان ضروريًا اطْلاع الطلاب على هيئة تدريس متنوعة تنوعًا مناسبًا، فلا بد من أن هناك فوائد مماثلة لاطْلاع القراء على مجموعة متنوعة من المؤلفين.

يستند التمييز الإيجابي العرقي إلى الرأي القائل بأن الاختلافات العرقية تنشأ إلى حد كبير، إن لم يكن حصرًا، من عنصرية البيض وأن الحل المناسب هو المزايا التعويضية للسود. إن مقترحات ديلغادو وماتسودا لا تنجم عن هذا التفكير، لكنها تنسجم جوهريًا مع المنطق الكامن وراء المعايير المزدوجة في القبولات والتوظيف وقواعد الكلام والتعدد الثقافي

الجديد. ضمنيًا، ثمة شدٌّ بين معارضة كينيدي لهذه المقترحات والتزامه الدائم بالوعي العرقي الذي تمخضت المقترحات عنه. فعليًا، ما يزال كينيدي أسير الأيديولوجية التي يجد تطبيقاتها المتطرفة مسيئة وخطيرة.

لقد استهل الإصلاح الشيوعي أفرادٌ مدركون لمواطن ضعف الشيوعية ولكنهم كانوا شديدي الارتباط بالافتراضات القديمة لتوليد استجابات مجدية. يظهر عديدون من أكثر النقاد جرأة وبصيرة للأجندة العرقية الحالية ارتباطًا مشابهًا بالأفكار القديمة. إذ إن أفكارهم خالية من اللامعقول، أي الروابط والنتائج والاستنتاجات الأكثر خطورة.

ضرب جيمس كولمان مثالًا شخصيًا لكيفية توجيه الضغوط الاجتماعية لأفكار المرء بشأن القضايا المتعلقة بالعرق بعيدًا عن اللامعقول.[37] في منتصف سبعينيات القرن العشرين، كان يدير مشروعًا بحثيًا حول عدم المساواة في الفرص التعليمية – وهو المشروع الذي انتهى بتجربته المقيتة المذكورة في الفصل التاسع. كانت إحدى النتائج التي توصل إليها أن إنجازات الطلاب الشفوية تعتمد على درجات معلميهم في اختبارات المفردات، وأنه على مستوى المجموعة كان المدرسون السود الذين تدربوا في مدارس منفصلة عرقيًا يتمتعون بمهارات لفظية متدنية نسبيًا. أثارت هذه النتائج مجتمعة احتمال أن يكون الطلاب، البيض والسود على حد سواء، الذين يدرسهم مدرسون سود، في وضع غير موات كمجموعة مقارنة بأقرانهم الذين يدرسهم مدرسون بيض. لكن كولمان يقول إنه في ذلك الوقت لم يوجد الرابط. لم يكن السبب في أنه خائف من الجدل. فقد تأتّى إغفاله عن تأكيدين شائعين كان قد قبل بصلاحيتهما دونما تفكير: الأول، أن الطلاب السود بحاجة إلى نماذج من عرقهم للاحتذاء بها، والثاني، أنهم يبلون بلاء حسنًا حين يدرسهم معلمون يمكنهم تلبية هذه الحاجة.

كتب كولمان في معرض استذكاره عن هذا الإخفاق:

أعتقد أن باحثًا محايدًا يهتم بإيجاد الحقائق ذات الصلة بقضايا السياسة المطروحة (أحدها كان إلغاء الفصل العنصري في كادر المدرسة) كان ليواصل طرح السؤال

الذي لم نطرحه نحن. يمكن لأحدهم القول إننا بعدم طرحه، قد ضحّينا بفرص العديد من الأطفال التعليمية، معظمهم من السود، للحفاظ على وظائف المعلمين السود. ويمكن لأحدهم المجادلة بأنه من خلال عدم طرح السؤال، شجعنا الإهمال المستمر لذلك النوع من برامج إعادة التدريب الخاصة بالمهارات –ليس بالنسبة للمدرسين السود فحسب، وإنما المعلمين كافة– الذي كان من المحتمل أن يعود بالنفع الكثير على النتائج التعليمية.[38]

بعبارة أخرى، لم يفكر كولمان وزملاؤه حتى في احتمال أن يكون أداء الطلاب السود أفضل في ظل وجود مدرسين بيض، لأن تضميناته المحتملة كانت ببساطة لامعقولة. كان لهذا الإخفاق تأثير غير مقصود بتثبيط إجراءات لتحسين مهارات المعلمين.

أصوات تصحيحية من الخارج

تتجاوز العواقب السلبية الناجمة عن إفقار الخطاب الأكاديمي التبعات المعينة التي حددها كولمان. فالإفقار يبقي على وجود أجندة اجتماعية تحرم السود من المساعدة التي يكونون في أمس الحاجة إليها. بتركيز الانتباه على الاختلافات الإحصائية في القبولات الجامعية والتوظيف وتكرار القول بأن العنصرية هي التفسير الشامل لكل شيء مزعج، إن هذه الأجندة تحجب الأسباب الدفينة للتفاوتات. فهي تفشل في تثقيف الأمريكيين السود وغير السود الواقعين ضحايا للعنف وتفكك الأسرة والتعليم المتدني والبطالة، حول الروابط بين هذه المشاكل. ومن خلال الترويج للرأي القائل إن النظام الاجتماعي والاقتصادي بأكمله يظل عنصريًا حتى النخاع، يسهل انتشار نظريات المؤامرة، مثل النظرية القائلة بأن فيروس الإيدز «صُنِّع عمدًا في المختبر لإصابة السود» – وهو ادعاء اعتبره 29 بالمائة من عينة من سكان نيويورك السود الذين شملهم الاستطلاع في عام 1990 صحيحًا أو يحتمل الصحة.[39]

لا شيء في هذا الفصل يتعارض مع رسوخ المعارضة الخفية للتمييز الإيجابي. فكما أشير في الفصل التاسع، إن المبرر لمثل هذه المعارضة يستند بشكل تقليدي إلى اثنين من

القناعات الأخلاقية: أولاً، لا تتحمل الأجيال الحالية من البيض أي مسؤولية عن المظالم التي ارتكبتها الأجيال السابقة من البيض ضد الأجيال السابقة من السود، وثانيًا، يحق للسود الأحياء الحصول على فرص متكافئة ولكن ليس امتيازات خاصة. يمكن لأحدهم أن يعارض التمييز الإيجابي بناء على هذه الأسس، دون أن يعي الكثير بآثاره على مستقبل البلاد. في الواقع، بينما يدرك معظم الأمريكيين أن السياسات الواعية بالعرق قد ولّدت الاستياء وبددت بعض النوايا الحسنة بين الأعراق التي ظهرت في ستينيات القرن العشرين، قلة هم الذين يدركون أنه بتأجيج القبلية ستزرع هذه السياسات بذور صراع داخلي حاد. كما لا يستوعب الأمريكيون عمومًا كيف أن مسألة العرق تغذي الشلل السياسي بإخضاع مقترحات الإصلاح بشأن قضايا مثل الجريمة والإنفاق الحكومي للتهمة المهلكة بالتحيز العنصري. ويمكن للجميع تقريبًا ملاحظة أنه بعد ربع قرن من العمل بالتمييز الإيجابي، تفتقر نسبة كبيرة من الأقلية السوداء إلى المهارات اللازمة للمنافسة في اقتصاد عالمي قائم على المعرفة. وقلة يرون أن التركيز على تكييف الطلاب ذوي المؤهلات الضعيفة، مقارنة بتوفير تعليم أفضل لهم، قد ساعد في خفض المعايير في جميع مناحي النظام التعليمي، على حساب الجماعات الإثنية كلها. ويكشف ذلك أنه على الرغم من الإحصائيات التي تبين أن الإنجازات الأكاديمية لطلاب المدارس الثانوية الأمريكية متأخرة عن إنجازات نظرائهم في كل دولة صناعية كبرى أخرى،[40] ما يزال معظم الآباء الأمريكيين راضين عن المعايير التعليمية الحالية.[41]

عند مناقشة الشيوعية، جادلت بأن انتقادات الغرب للشيوعية قد قوّضت سطوة الأيديولوجية الشيوعية على عقول الأفراد، لا سيما بعد أن أصبح طرح النقاط التي تضر بالمواقف الرسمية خلال الخطاب العلني المحلي آمنًا. ولم تكن الأجندة العرقية للولايات المتحدة بمنأى عن الانتقاد الأجنبي. فالعديد من المعلقين اليابانيين، مثلًا، يقولون منذ سنوات إنها محكوم عليها بالفشل. علاوة على ذلك، كانوا يشيرون إلى أن الأجندة تضر بالاقتصاد الأمريكي، حتى أنهم توقعوا أن الخصم الاقتصادي الرئيسي لليابان في القرن الحادي والعشرين سيكون الصين أو أوروبا، وليس أمريكا. يجادل العديد من المراقبين اليابانيين

بأن الولايات المتحدة تفشل فشلاً ذريعًا في التعليم الجماعي، لا سيما عندما يتعلق الأمر بنقل مهارات قابلة للتسويق إلى أقلياتها الإثنية. حتى أن كبار رجال الدولة اليابانيين قد عبروا عن آراء مشابهة، أحيانًا بشكل صريح وفظٍّ وغير دبلوماسي.[42]

كل زلة كان لها جعجعتها في الإعلام الأمريكي، واستخدم المعلقون إما الحماقة وإما النزعات العنصرية بحق ضمن المجتمع الياباني كذريعة لرفض الرسالة المبطنة، تحديدًا، أن الولايات المتحدة لم تتكيف بعد مع متطلبات اقتصاد عالمي غزير المعرفة ومتغير بشكل متزايد. لم يدافع سوى عدد قليل من المعلقين عن وجهة النظر اليابانية، أو حتى اعترفوا بأنها تستحق النقاش. يعود السبب جزئيًا إلى أن الكتّاب الذين يظهرون تسامحًا تجاه منتقدي الأجندة العرقية الراسخة يخاطرون بأن يصبحوا موسومين بالعنصرية. والجزء الآخر، أقل وضوحًا، هو أن الخطاب العلني السائد في الولايات المتحدة يميل إلى فصل المسائل العرقية عن قضايا الأداء الاقتصادي القومي، وبالتالي إبقاء معظم الأمريكيين جاهلين بشأن الروابط المتشابكة. فعادة ما تستمر النقاشات حول العدالة العرقية دون اعتبار لمسائل التنافسية الدولية.

لقد أدى تزوير التفضيلات بشكل مباشر وغير مباشر إلى إعاقة الرأي الياباني الناقد من تصحيح التشوهات في الخطاب العلني الأمريكي. ثمة درس مهم هنا. لن تلقى المعارضة من خارج المجتمع آذان صاغية على الأغلب، حتى تحظى بدعم صريح من جماعة ناقدة من الأفراد المطلعين في الداخل. ففي الاتحاد السوفيتي، لم تصبح وجهات النظر الغربية المناهضة للعقيدة الشيوعية جزءًا من الخطاب العلني السوفيتي، إلا بعد أن شعر المواطنون السوفييت بأنهم يستطيعون التعبير عن وجهات نظر مماثلة دونما عقاب. كان الاتساع اللاحق للخطاب العلني السوفييتي مدفوعًا بسنوات من الركود الاقتصادي الذي جعل القيادة العليا تقر بالحاجة إلى تغيير جذري. إن الولايات المتحدة بعيدة كل البعد عن أزمة كهذه؛ وعلى الرغم من مشاكلها، ما يزال اقتصادها قويًا جدًا من نواحٍ عديدة. وبالتالي، فإن قلة من الأمريكيين متكدرون بما يكفي للتوجه إلى الخارج من أجل التشخيص والعلاج.

مواطن الضعف في التفسيرات البديلة

يمكن مقارنة التفسير بأكمله من خلال إيجاد أوجه الاختلاف بينه وبين بدائله. يستند أحد التفسيرات الشائعة إلى «الذنْب الأبيض». ففي ستينيات القرن العشرين، اقترح شيلبي ستيل، أن الشعور بالذنب «قد غيّر طبيعة عبء الرجل الأبيض من إدارة الأفراد الأدنى إلى رفع الأفراد المكافئين». ورغبة منهم في الخلاص، وجّه البيض السياسات الاجتماعية «نحو التعويض عن الاضطهاد الذي لحق بالسود بدلًا من بذل المزيد من العمل الدنيوي المجد للنهوض بالسود وتنميتهم». يستطرد ستيل قائلًا إن مصدر الذنب الأبيض هو «*المعرفة* بالميزة غير المشروعة». وقد جمعت حركة الحقوق المدنية هذه المعرفة مع الامتنان الذي يشعر به البيض لبياضهم، ما جعل البياض مصدرًا للكرب. ونتج عن السعي من أجل الخلاص السريع منح السود القدرة على انتزاع استحقاقات تتجاوز العدالة. باختصار، لقد غذى الذنب الأبيض «القوة السوداء».[43]

وفقًا لهذا التفسير، إن التمييز الإيجابي نتاج تبادل بسيط أعطى من خلاله البيض للسود امتيازات خاصة مقابل الخلاص. للتفسير عيبان، أولهما يتعلق بحجم الامتيازات. فهل يمكن أن يكون ذنب شخص أبيض من كاليفورنيا بفظاعة تجعله يستحق الرفض من جامعة بيركلي من أجل قبول شخص آخر أقل تحضيرًا؟ على الأغلب، لا. وإذا استمر في دعم التمييز الإيجابي، فقد يتمثل السبب في أنه يخشى التنفيس عن إحباطه على العلن. كما قد يكون تزوير التفضيلات من جانب *الآخرين* قد جعله جاهلًا بمدى تغيير بيركلي معاييرها لصالح التنوع العرقي. تكمن المشكلة الأخرى في التفسير المتمركز حول الذنب في أنه يبالغ في تبسيط التبادل الحاصل بوضع السود والبيض على طرفين متقابلين من طاولة المساومة. يطالب السود بالاستحقاقات وتقديم الفداء، بينما يطالب البيض بعكس ذلك. في الواقع، يطالب البيض جزئيًا بتقديم الامتيازات للسود، في حين يرى بعض السود أن الاستحقاقات

الخاصة علامة على الدونية. إن مصادر القوة السوداء أعقد مما يجعلها تفسير «الذنب الأبيض» تبدو عليه.

يركز التفسير الشائع الثاني لاستمرار التمييز الإيجابي على المصالح المكتسبة. يلاحظ أحد المؤلفين أن هناك بعض السود الذين «طوروا مصلحة يمكن التنبؤ بها في توسيع حدود العنصرية سعيًا وراء استثناءات أخلاقية وعملية من الالتزام الاجتماعي».[44] يشمل هؤلاء البيروقراطيين والأساتذة ورجال الأعمال والطلاب الذين ترتبط مناصبهم وثرواتهم ببرامج خاصة للأقليات. تقول الحجة إن مثل هذه المجموعات تجني فوائد كبيرة لأنفسها، وتوزع تكاليف ضئيلة على بقية المجتمع. وهي تفسر دفاع المستفيدين من التمييز الإيجابي عن الوضع الراهن. لكنها تفشل في توضيح سبب تلقي التمييز الإيجابي دعمًا عامًا من العديد من البيض الذين يتحملون عبئه. ولا تفسر تفشي الجهل بشأن التبعات والفوائد المختلفة.

يركز التفسير الثالث، المرتبط بالثاني، على الاختلافات بين الجماعات في القدرة على العمل الجماعي.[45] نظرًا لأعدادهم الصغيرة، يكون الأفراد السود في المنظمات التي تمارس التمييز الإيجابي قادرين على تنظيم قضيتهم والمطالبة بتحقيقها بسهولة أكبر من أقرانهم البيض الأكثر عددًا. هذا التفسير معقول للغاية. مع ذلك، إنه لا يفسر لم ما يزال الرأي العلني مؤيدًا للتمييز الإيجابي. فأن يظل الخاسرون بسبب التمييز الإيجابي غير منظمين شيء، أما أن يشاركوا في قضية يعارضونها سرًا فهذا شيء آخر. كما لا يذكر التفسير شيئًا عن عيوب المعرفة الخفية حول عواقب الأجندة العرقية الحالية.

أخيرًا، ثمة تفسير يؤكد على مقتضيات تماسك الائتلاف السياسي السائد المكون من منظمات الحقوق المدنية، والنسويات، والناشطين المثليين، والاشتراكيين، والمدافعين عن البيئة. وفقًا لهذا التفسير، تدعم النسويات البيض البرامج الواعية بالعرق مقابل دعم السود لقضايا ذات أهمية خاصة بالنسبة للنسويات، كالإجهاض مثلًا. الاسم العلني لمثل هذا التداول في الأصوات هو المقايضة السياسية.[46] تشكل هذه الظاهرة بلا شك جزءًا من التفسير، إلا أنه يجب إدراك أن المقايضة السياسية الناجحة دائمًا ما تتضمن تزويرًا في التفضيلات. فالنسوية

التي تخرج في مسيرة ضد العنصرية لا ترتدي شارة تكشف اعتراضها على الوعي باللون. بل على العكس، إنها تشارك في الترويج للأجندة الواعية باللون. قد تعكس مشاركتها إما انتهازية وإما قناعة. وفي كلتا الحالتين، تؤثر مشاركتها في إمالة الخطاب العلني لصالح الوعي بالألوان. ولأن الخطاب العلني يؤثر في وجهات النظر العالمية لأعضاء الائتلاف الكبير –ناهيك عن وجهات النظر لغير الأعضاء– فإن تزوير التفضيلات الذي يحدث بغرض المقايضة السياسية قد يحول الأشخاص الذين ليس لديهم مصلحة في التمييز الإيجابي العرقي إلى مؤمنين حقيقيين بمزاياه. فالجامعات تضم أفرادًا من إثنيات مختلفة يؤمنون بالاستقامة الأخلاقية للأجندة العرقية الراسخة. لكن التفسير المتمحور حول الائتلاف، في حد ذاته، لا يفسر هذه الحقيقة.

هل الآثار الأيديولوجية لتزوير التفضيلات خبيثة بالضرورة؟

إن الموضوع المشترك بين الفصول القليلة السابقة هو أن تزوير التفضيلات يعزز الأساطير ويقويها ويحافظ عليها. تنشأ الأساطير لأن المفاهيم المسبقة التي تتحكم في تفسيراتنا تستند جزئيًا إلى الإثبات الاجتماعي. يشوّه تزوير التفضيلات الإثبات الاجتماعي بإزالة الحقائق والحجج، التي تعتبرها الجماعات النافذة ممنوعة الذكر، من الخطاب العلني. على هذا النحو، إنه يؤثر تأثيرًا عميقًا على تطور المعرفة الخفية. ويضفي مصداقية على الأساطير بحمايتها من الفضيحة التصحيحية.

على غرار الجَمَال، يمكن القول إن الحقيقة في عين الناظر – مع التابوهات التعبيرية أو من دونها. فإذا أصبحت كل المعرفة الخفية علنية، ستظل النماذج العقلية التي يفسر الأفراد من خلالها العالم مختلفة، حتى لو كان ذلك بسبب الاختلافات في التجربة الشخصية فحسب. وبالتالي، من الناحية العملية، لا يمكن للمرء تحديد مجموعة من المعتقدات التي سيقر الجميع بأنها صحيحة في ظل حرية التعبير المطلقة. ضمنيًا، قد تكون الأيديولوجية

المتشكلة نتيجة تشوهات الخطاب العلني أقرب إلى إحساس المراقب بالواقع من أي معتقدات قد يطورها في ظل حرية التعبير المثالية.

مع ذلك، لا شيء في حجتي يفترض مسبقًا أن شخصًا ما لديه قدرة لا نهائية على التمييز بين الحقيقة والخيال، وبين الحدس السليم والتحيز المموه، وبين الصواب والخطأ. لا يمكن حتى للمتخصصين المطلعين تحديد كل حقيقة ذات صلة بالظروف الحالية والمستقبلية أو توقع تأثير كل سياسة. بالإضافة إلى ذلك، مهما كانوا يهدفون إلى الموضوعية، ستؤثر مصالحهم المتصورة في تفسيراتهم حتمًا. وأنا أطرح هذا كطريقة للاعتراف بأن التطورات المستقبلية قد تدحض بعض آرائي. فمثلًا، قد تثبت التطورات غير المتوقعة حتى الآن أن السياسات الواعية بالعرق نعمة على الأقليات المعوزة. وقد يبتكر شخص ما شكلًا صالحًا اقتصاديًا للاشتراكية بوجه إنساني. وقد تحول التطورات التكنولوجية التي ما تزال غير ممكنة التخيل نظام الطبقات في الهند إلى مصدر للأفضلية الاقتصادية. فتاريخ البشرية حافل بالسياسات التي أثبتت فائدتها بسبب التطورات التي لم يتوقعها أحد.

على أي حال، يمكن إدراك دور تزوير التفضيلات في نشر الأيديولوجية دون الحاجة إلى إصدار حكم على الأيديولوجية. على العكس من ذلك، يمكن مدح أيديولوجية ما أو انتقادها دون إغفال اعتمادها على تزوير التفضيلات. بغض النظر عن رأينا بالتمييز الإيجابي، يمكننا جميعًا إدراك أن الأمريكيين مذعورون من اتهامهم بالعنصرية وأن تشوهات الخطاب العلني الناتجة قد قيدت أنماط التفكير الأمريكية بشأن مجموعة من القضايا.

لتأكيد نقطة سبق ذكرها، إن الخطاب العلني ليس المحدد الوحيد للفكر البشري. وإذا كان كذلك، فإن المعرفة الخفية بالقضايا الاجتماعية المعقدة ستصبح مستقرة للغاية. ففور ظهور اعتقاد ما وانتشاره، إنه يكتسب سريعًا قبولًا بالإجماع ويصل إلى مكانة الحقيقة التي لا نقاش فيها. بعدها، تصبح المعرفة الخفية غير قابلة للتغيير. والتجربة المباشرة هي أحد العناصر التي تتدخل في عملية الاستقرار هذه. ثمة عنصر آخر هو استحالة إخماد الفضول

والعفوية الفردية. حتى في المجتمعات المنظمة بصرامة، ثمة دائمًا أشخاص يسرحون بعقولهم على الرغم من المخاطر. بعضهم يكتشف طرقًا غير تقليدية للنظر إلى العالم، بينما يجرؤ عدد أقل على مشاركة اكتشافاتهم مع الآخرين.

يترك المفكرون غير التقليديين، الموصومون عادة بأنهم مثيرون للمشاكل أو زنادقة، الخيارات التي رفضها الرأي السائد مفتوحة، ما يمنحها فرصة لتجريبها أو إعادة تجريبها إذا تحول الرأي العلني بطريقة ما. علاوة على ذلك، باكتشاف عيوب الوضع الراهن ونشرها، إن هؤلاء المفكرين يبطئون استيعاب معتقداته الداعمة. كما سنرى لاحقًا، إنهم يبقون الوضع الراهن عرضة للانتقاد بشكل فعال، ويعتبرون التغيير الاجتماعي وارد الحدوث. في أوروبا الشرقية، قام بهذه الوظائف المنشقون الذين مهدوا الطريق لانفجار عام 1989 – وهو حدث سنتحدث عنه في الفصل السادس عشر.

الجزء الرابع

توليد المفاجأة

الفصل الخامس عشر

ثورات سياسية غير متوقعة

حيثما يدين الوضع الراهن باستقراره لتزوير التفضيل، ثمة أشخاص، وربما آخرون يمكن حثهم بسهولة، ينتظرون الفرصة للتحرك في سبيل التغيير. قد يؤدي حدث مُنوِّر أو تحول واضح في الضغوط الاجتماعية إلى تضخم المعارضة العلنية. إن تفضيلات الأفراد العلنية مترابطة، ويُحتمل كون القفزة في المعارضة العلنية ذاتية التضخيم. في ظل الظروف المناسبة، ستحفز كل قفزة قفزات إضافية.

إن احتمالية التغيير ليست مرصودةً بوضوح تام. لا يمكننا أبدًا تنبؤ كيف سيفسر حدث معين بدقة؛ هل ستغير تكنولوجيا جديدة توازن القوة السياسية؟ أو ما هو المطلوب لتحويل الرأي العلني ضد الوضع الراهن؟ تنوّه هذه القيود التنبؤية بأن التحولات في الرأي العلني، خاصةً التحولات الكبيرة، قد تفاجئ الجميع. ومع ذلك، يظل تفسير تحول غير متوقع في الرأي العلني أمرًا سهلاً. سيؤدي هذا التحول إلى إبراز مظالم مكتومة منذ قِدم، ولفت الانتباه إلى العوامل التي جعلت الناس تكفّ عن دعم الوضع الراهن.

تقدم حالة إيران مثالاً على ثورة غير متوقعة لم نعد اليوم، بعد وقوعها، نواجه صعوبةً تُذكر في شرحها. لم تتوقع أجهزة الاستخبارات الرئيسية في الحرب الباردة-حتى وكالة المخابرات المركزية أو جهاز المخابرات السوفيتي-انهيار الملكية الإيرانية في شتاء 1978-1979، بل توقعوا جميعًا، لحين اندلاع الثورة، تغلب الشاه على العاصفة المحدقة به. بصرف النظر عن التصورات المتعلقة بالماضي، فإن الثورة فاجئت حتى آية الله الخميني، رجل الدين الشرس الذي أدى، من منفاه، دور العقل المدبر لعملية التعبئة الجماعية الهادفة إلى تسليمه قيادة إيران. على أي حال، يبدو الاضطراب غير مفاجئ على الإطلاق عندما ندركه متأخرين. ولّدت الثورة كمًا كبيرًا من التفسيرات، بما فيها تلك التي تركزت على خيبات الأمل، وفشل الحوكمة، والصراعات الطبقية، والاستغلال الأجنبي، والتشدد الإسلامي. تبدو

معقولةً، كما يبدو بعض التفسيرات، حقيقة أن لا شيء يبيّن ضرورة الفصل بين الإدراك المتأخر والبصيرة. نحن نرى هذه الثورة اليوم كنتاج حتمي لا مفر منه لقوى اجتماعية مؤثرة، فلماذا فاجئت الكثير من قادتها وأطرافها وضحاياها ومراقبيها؟ يهدف هذا الفصل إلى تطوير إطار عام للإجابة على مثل هذا السؤال.

ثورة سياسية

يطرح نموذج التفضيل المزدوج في هذا الكتاب قضيةً محددةً مسبقًا، فيها صراع سياسي بين مجموعتي ضغط. بالنسبة إلى الفصلين الحالي والتالي، تتمحور القضية حول شرعية النظام السياسي الحالي. ومجموعتا الضغط تتمثلان في الحكومة، التي تعترف بحقها في الحكم، والمعارضة، غير المعترفة به. في هذا السياق بالذات، فإن Y، مقياسنا للرأي العلني، يمثل حجم المعارضة العلنية للحكومة. كالعادة، يُعبر عنه كنسبة مئوية من السكان.

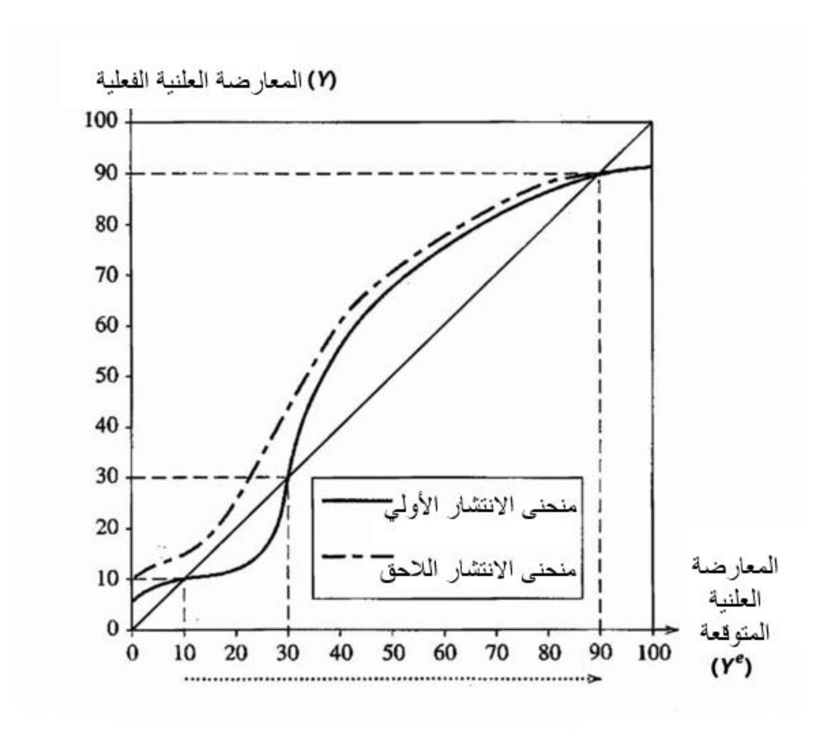
في بداية قصتنا، يعادل Y الصفر تقريبًا، ما يعكس إجماع الرأي العلني تقريبًا على دعم الحكومة. ستتخذ الثورة شكل قفزة مفاجئة وكبيرة في Y تجعل استمرار الحكومة في السلطة أمرًا مستحيلًا. من خلال هذا التعريف، تستلزم الثورة تحولًا في السلطة السياسية مدعومًا على المستوى الشعبي. إن إحداث هذا التحول تغييرًا له معنى في حياة الناس جانب غير أساسي؛ كل ما يهم اتسام التحول بالسرعة والشمولية.

لأسباب لا تحتاج إلى تكرار، يعتمد تفضيل الفرد العلني على Y^e، المستوى المتوقع للمعارضة العلنية، وعلى x، تفضيل الفرد الخفي. بالنظر إلى تغير حافز الفرد لدعم المعارضة تغيرًا طرديًا مع Y^e وعكسيًا مع x، ثمة قيمة حاسمة لـ Y^e سوف يتخلى عندها الفرد عن الحكومة لصالح المعارضة. يمكن تسمية هذه القيمة الحاسمة الآن عتبةً ثورية.

سيميل الأفراد بـتفضيلاتهم الخفية المختلفة إلى امتلاك عتبات ثورية مختلفة. يرتبط أي توزيع معين من العتبات بمنحنى انتشار يعطي تطبيقًا مناسبًا لكل توقع محتمل لحجم المعارضة العلنية. للتوضيح، تأمل المنحنى المستمر في الشكل (15.1). يقطع هذا المنحنى

القطر من أعلى عند 10 و90، وهذه قيم تعبر عن مستويات معارضة علنية. تمثل القيمة الأولى نقطة انطلاقنا؛ في البداية، يدعم 10٪ من السكان علنًا المعارضة بينما تدعم نسبة 90٪ المتبقية الحكومة.

لا تظل التفضيلات الخفية التي تؤثر في مستويات العتبات الفردية ثابتةً بالضرورة مع مرور الوقت. إذا ارتفعت، ما يعني زيادةً في تعاطف الأفراد مع المعارضة، فسوف تهبط العتبات الثورية. قد تهبط العتبات لأسباب أخرى أيضًا، كما هو الحال لو قلّت كفاءة الحكومة في تقديم حوافز انتقائية، أو باتت المعارضة أكثر كفاءة. سوف تحصل النتيجة ذاتها إذا طوّر الأفراد المتعاطفون سرًا مع المعارضة احتياجات تعبيريةً أكبر.



الشكل 15.1 هبوط في العتبات الفردية يدفع منحنى الانتشار إلى الأعلى، ما تسبب في اختفاء التوازن القائم. مع انتقال الرأي العلني انتقالاً سريعًا من 10 إلى 90.

سيرفع هبوط في العتبات الفردية منحنى الانتشار. يتضح مثل هذا التحول في الخط المنحني المتقطع في الشكل 15.1. يدمر التحول التوازن القائم، تاركًا مستوى الـ 90 كتوازن

وحيد. ينتقل الرأي العلني انتقالاً سريعًا من 10 إلى 90، ما يعني أن نسبة 80٪ من السكان تتخلى عن الحكومة لصالح المعارضة. يمثل هذا النمو المتفجر في حجم المعارضة العلنية ثورة.

أحداث صغيرة، نتائج كبيرة

يمكن إجراء التحليل من خلال الرسوم البيانية،[1] وإعداد النقاط الرئيسية ممكن على أي حال بطريقة أبسط عبر أمثلة رقمية منمقة. تخيل مجتمعًا من عشرة أشخاص يضم تسلسل العتبة التالي

A	عتبات الأفراد	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j
		0	20	20	30	40	50	60	70	80	100

يدعم الشخص a، صاحب العتبة 0، المعارضة بغض النظر عن حجمها، تمامًا كما يدعم الشخص j الحكومة دائمًا. تفضيلات الأشخاص الثمانية المتبقية حساسة للحجم المتوقع للمعارضة العلنية. اعتمادًا على مستواها، سيختارون معسكرًا أو آخر. في البداية، كما هو الحال في الرسم التوضيحي الهندسي، تضم المعارضة 10٪ من السكان، لذلك Y = 10. على وجه التحديد، يدعم الشخص a المعارضة، والأشخاص b حتى j يدعمون الحكومة. لأن

عتبات جميع الأفراد باستثناء a أكبر من 10، فإن معارضة علنية قدرها 10٪ تُعد ذاتية الاستدامة.

لنفترض الآن أن b لديها لقاء غير سار في إحدى وزارات الحكومة. سيزداد نفورها من النظام، وستُدفع عتبتها لأسفل من 20 إلى 10. يصبح تسلسل العتبة:

A^1	عتبات الأفراد	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j
		0	10	20	30	40	50	60	70	80	100

تظهر عتبة b الجديدة لتعادل Y الحالي والمساوي 10. وعليه تحوّل ولاؤها، معلنةً قرارها عبر رمي بيضة على زعيم البلاد خلال تجمع رسمي. وبذلك ترتفع قيمة Y إلى 20. هذه الــY الجديدة ليست ذاتية الاكتفاء بل ذاتية التضخيم، لأنها تدفع c إلى المعارضة. وبارتفاع قيمة Y إلى 30 بعد ذلك، يحدث ارتداد رابع، وترتفع Y إلى 40. تستمر العملية حتى تصل Y إلى 90 – توازن جديد. بات الأفراد التسعة الأوائل في صف المعارضة، مقابل j الداعم الوحيد للحكومة. لقد أدى تحول بسيط في عتبة فرد واحد إلى توليد عربة ثورية.

تكشف مقارنة A مع A^1 أن الحدث الذي يغير حتى عتبة واحدة قد يدمر توازنًا ويؤدي إلى تحول هائل في الرأي العلني. في الحالة المطروحة، يصادف أن التوازن المدمر هو الوضع الراهن.

الآن فكر في التسلسل:

B	عتبات الأفراد	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j
		0	20	30	30	40	50	60	70	80	100

إنه يختلف عن A فقط في عتبة c؛ أصبحت 30 بدلاً من 20. كما في الرسم التوضيحي السابق، دع عتبة b تنخفض من 20 إلى 10. يغدو التسلسل الناتج:

B^1	عتبات الأفراد	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j
		0	10	30	30	40	50	60	70	80	100

مرةً أخرى، يصبح التوازن القائم عند قيمة 10 غير مستديم، وترتفع قيمة Y إلى 20. لكن نمو المعارضة يتوقف عند هذا الحد، لأن Y الجديد مستدام ذاتيًا. يستمتع بعض مؤيدي الحكومة سرًا بمشاهدة وجه القائد المغطى بالبيض، لكن لا أحد ينضم إلى صف رامي البيض في المعارضة العلنية. نرى أن التباين البسيط في العتبات قد يغير بصورة كبيرة تأثير اضطراب معين. إن الحدث الذي يسبب ثورةً في بيئة ما على وجه الخصوص، ربما يقتصر تأثيره على هبوط في دعم الحكومة العلني لو حدث في بيئة ثانية مختلفة قليلاً.

ليست التفضيلات الخفية ولا العتبات المقابلة معرفةً شائعة. وعليه، قد يغدو المجتمع على شفا ثورة دون أن يدرك أحد ذلك، ولا حتى أولئك القادرون على إشعال فتيلها. في التسلسل A مثلًا، لا تحتاج b إلى إدراك أنها قادرة على إطلاق عربة ثورية. رغم أنها قد تشعر أن تزوير التفضيل أمر شائع، إلا أنها عاجزة عن معرفة ما إذا كان التسلسل الفعلي A أو B.

مبدئيًا، يمكن تخفيف هذا الجهل التعددي من طريق استطلاعات الرأي التي تضمن للمشاركين عدم الكشف عن هويتهم. ولكن توفير المجهولية أسهل من إقناعهم بأن تفضيلاتهم المكشوفة ستبقى مجهولةً ولن تُستخدم ضدهم. على أي حال، فإن حكومةً شعبيةً ظاهريًا تستند استدامتها إلى تزوير التفضيل لا مصلحة لها بمشاركة هشاشة دعمها، لأن هذا من شأنه إلهام المتعضين ليشاركوا مشاعرهم المناهضة للحكومة علنًا. على العكس من ذلك، تمتلك هذه الحكومة حافزًا لتثبيط الاقتراع المستقل.

عرضية السخط الجماعي

أي شيء يغير الرأي الخفي –مثل الركود الاقتصادي، أو التفاعلات مع المجتمعات الأخرى، أو تبدل الأجيال– يستطيع تغيير تسلسل العتبة. ولكن بغض النظر عن العوامل الأساسية، يمكن أن يتحول تسلسل العتبة تحولًا كبيرًا ضد الحكومة دون إشعال ثورة. في التسلسل:

C	عتبات الأفراد	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j
		0	20	20	20	20	20	20	20	60	100

العتبة المتوسطة 30، ربما لأن معظم الناس يحتقرون الحكومة. لكن التوازن يبقى Y = 10. صحيح بطبيعة الحال أن حدوث ثورة مرجح أكثر في ظل C مقارنةً بـ A. فالتسلسل C يضم سبعة أفراد عند عتبة 20، مقابل واحد فقط بهذه العتبة في A.

تظل النقطة الجوهرية حقيقة أن الكراهية واسعة النطاق تجاه الحكومة ليست كافيةً لحشد أعداد كبيرة للقيام بعمل ثوري. بالطبع، تستطيع المشاعر المناهضة للحكومة أن تأتي بثورة في عالم الاحتمالات، ولكن لا بد من اجتماع ظروف أخرى لتحقيقها. وهذا ما عبرت عنه المجلة الروسية في القرن التاسع عشر ذات مرة: «لم تتمرد أي قرية لمجرد أنها كانت جائعة».[2] والشعب الجائع لا يكفيه تحميل الحكومة مسؤولية بؤسه فحسب، بل عليه الإيمان بأن التمرد علاج. إذا كانت المعارضة ضئيلة، فإن التكلفة المتوقعة للثورات هائلة. ومن يختار اتباع دعوة ضميره لن يجني إلا بؤسًا مضاعفًا – ما لم يكن، بالطبع، يستمد ارتياحًا كبيرًا من التعبير عن مشاعره المناهضة للحكومة.

وبالطريقة نفسها، قد تنفجر ثورة في مجتمع تميل فيه التفضيلات الخفية، وعليه العتبات الفردية، إلى كونها مواتيةً نسبيًا للحكومة. إن إثارة انشقاقات إضافية في صفوف الحكومة ضروري فقط لتوسيع نطاق المعارضة. بمعنى آخر، يجب أن يشكل تسلسل العتبة عربةً متنقلةً في المعارضة العلنية السائدة. أعد النظر في التسلسل A^1، حيث يبلغ متوسط العتبة 46، والتسلسل C، حيث يبلغ 30. في A^1، تقفز المعارضة العلنية من 10 إلى 90. أما في التسلسل C، تظل عالقةً عند 10. في الحالة الأخيرة، يتعين على المعارضة العلنية الوصول بطريقة أو بأخرى إلى 20 لجعل العربة تتحرك.

يشتهر اشتراكي من القرن التاسع عشر بصياحه على صديق كان يعطي متسولاً عملات نقدية: «لا تؤخر الثورة!». تتشارك في المنطق الكامن وراء هذه الصيحة اثنتان من نظريات الثورة الأكثر شعبية: النظرية الماركسية، التي تفترض أن الإطاحة بالأنظمة

الاجتماعية تتم نتيجة السخط الناتج عن تغييرات مصيرية في أشكال الإنتاج والتبادل،[3] والثانية نظرية الحرمان النسبي، التي ترى أن الانتفاضات الجماهيرية يغذيها الإحباط الذي ينتج فجوات بين التوقعات الاقتصادية والنتائج.[4] يعتقد أنصار هذه النظريات أن السخط الجماعي يؤدي تلقائيًا إلى حراك سياسي هدفه التغيير. وهكذا يتجاهلون الترابط بين الخيارات السياسية الفردية. وينكرون أهمية توزّع السخط. ومع ذلك، كما يتضح من المقارنة بين A^1 وC، في ظل الظروف المناسبة، قد يؤدي فرد واحد ساخط ذو عتبة 10 دورًا أكبر في الثورة من دور سبعة أفراد أقل سخطًا بقليل مع عتبات 20.

لا تتوافق أي من هاتين النظريتين مع السجل التاريخي. فلو صحّت النظرية الماركسية، لم تكن أول هيمنة اشتراكية لتتحقق في روسيا شبه الإقطاعية. أما بالنسبة إلى نظرية الحرمان النسبي، فإنها تتعارض مع الأدلة على أن الأزمات الاقتصادية الحادة لا تولد بالضرورة تحريضًا سياسيًا متناميًا. ففي فرنسا بين عامي 1830 و1960 مثلًا، لم يكن مستوى العنف الجماعي مرتبطًا بدرجة السخط الجماعي.[5]

تعامل النظريتان أيضًا السخط الجماعي كشرط مسبق للثورة، وهذا يعيب كلتيهما. إذ تفترضان أن حدوث انتفاضة جماهيرية يستلزم وجود الرغبة بالتغيير السياسي عند أعداد غفيرة. في الواقع، قد تساعد العربة الثورية على خلق السخط الذي يبقيها تتحرك. إن التحول من صف الحكومة إلى المعارضة قد يلفت انتباه الأفراد إلى إخفاقات الحكومة؛ أو قد يجعل الأشخاص الذين سلموا بالوضع الراهن يدركون إمكانية التغيير السياسي.

ليس السخط الجماعي غير أساسي لبدء ثورة فحسب، بل حتى أول المتحركين ينبغي ألا يكونوا من أعضاء المجتمع الأكثر استياءً. تشكل التفضيلات الخفية محددًا واحد فقط من الخيارات السياسية الفردية. والأخرى هي احتمال النجاح الثوري؛ التكلفة المتوقعة للفشل والمكافأة المتوقعة للنجاح؛ والتكلفة التعبيرية لتزوير التفضيل. قد يتراجع الأفراد المستاؤون بشدة عندما يرون فرص معاقبتهم محتملةً جدًا، أو إذا كانت منفعتهم ضئيلةً من التعبير عن أنفسهم بصدق. على العكس من ذلك، قد ينضم الأفراد الذين يعيشون حياةً مريحةً نسبيًا

إلى الطليعة الثورية إذا صدفت معارضتهم الوضع الراهن ولم يمكنهم تحمل فكرة البقاء صامتين. كما سيظهر في الفصل التالي، لم يتوقع القادة الثوريون بالضرورة مكافأتهم على تحديهم العلني، ولم يتوقعوا جميعًا أن تنجح حركاتهم. كانوا في جميع الأحوال أفرادًا ذوي احتياجات تعبيرية ملحة وغير معتادة.

دور البنية السياسية

تخيل الآن أن قوةً خارقةً قد التزمت منذ فترة طويلة بالحفاظ على حكومتنا في السلطة. فجأة، تلغي القوة الخارقة التزامها. من المتوقع أن تنقص التكلفة المتوقعة للانضمام إلى المعارضة، وبطبيعة الحال، أن تهبط العتبات الفردية. دعنا نقول أن كل عتبة تتراوح بين 10 و90 تهبط بمقدار 10 وحدات. لو كان تسلسل العتبة الموجود مسبقًا A أو B أو C، فستكون النتيجة قفزة ثورية في الرأي العلني من 10 إلى 90. لنفترض غير ذلك التسلسل التالي:

D	عتبات الأفراد	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j
		0	30	30	30	30	30	30	30	30	100

تحول الصدمة البنيوية D إلى:

D^1	عتبات الأفراد	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j
		0	20	20	20	20	20	20	20	20	100

أصبح الآن أربعة أخماس السكان على استعداد للتحول إلى إلى صف المعارضة، ولكن فقط إذا بدأ شخص آخر هذا التحول أولاً. لا أحد يبادر، لتبقى Y عند قيمة 10.

إن التحول في العلاقات الدولية نوع من أنواع التغيير يحظى بأهمية ثورية في نظرية أخرى من نظريات الثورة الشعبية، وهي النظرية البنيوية. تقول ثيدا سكوكبول، من مناصرات البنوية، بأن الثورة تحدث عندما يتوفر شرطان. أولاً، أن تضعِف العلاقات المتطورة لدولة ما مع دول الجوار والطبقات المحلية قدرتها على الحفاظ على القانون والنظام؛ وثانياً، أن تعجز النخب المتضررة من هذا الوضع عن العودة إلى الوضع السابق، مع بقائها قويةً بما يكفي لشل الحكومة. من خلال التعويقية الممارسة، تؤجج النخب حدة المشاعر المعارضة لها، والتي تحرك انتفاضةً ساعيةً إلى التحول الاجتماعي.[6] تكمن الجاذبية المقترحة لنظرية سكوكبول في استنادها إلى التوجهات البنوية لشرح التحولات في بنية القوة السياسية. فهي غير معتمدة على عوامل «ذاتية» مثل المعتقدات والتوقعات والتفضيلات والأهداف، مع أن هذه العوامل تتسلل بانتظام إلى دراسات الحالة البنوية. وعليه فإن النظريات البنيوية، كما يقول مروجوها، «علمية» أكثر من النظريات التي تنسب قوة تفسيرية إلى تصرفات فردية.

تعتبر هذه الحجة العوامل البنيوية مجرد جزء من القصة.[7] إن رد فعل شخص واحد على حدث ذي أهمية عالمية قد يصنع الفرق بين انتفاضة هائلة وعربة كامنة لا تقلع أبدًا.

لذلك فإن الاقتراح القائل، كما يقترح البنيويون، بأن الأفراد ببساطة حاملون كامنون للقوى الثورية العميقة، هو التغاضي عن الأهمية الحاسمة المحتملة للخصائص الفردية ذات الأهمية القليلة في حد ذاتها. الأمر دائمًا اجتماع عوامل، والعديد منها غير مهم في جوهره، وبالتالي غير مراقب، لدرجة أنها ترسم مجرى الأحداث. يمكن أن ينتج عن حدث عالمي ضخم نتائج مختلفة تمامًا في بيئتين تختلفان اختلافًا بسيطًا. وعليه، فإن البنيوية والفردانية ليستا مقاربتين متعارضتين ومتنافستين لدراسة التغيير الاجتماعي. إنها مكونات أساسية لقصة واحدة.

بتلخيص لما مررنا به حتى الآن، قد تُثار اضطرابات سياسية بفعل أي شيء يحرض تسلسل عتبة المجتمع. قد تتحرك العتبات نتيجة تغييرات في التفضيلات الخفية، أو تحولات في كفاءة مجموعات الضغط، أو كلتيهما. إن ارتفاعًا في حجم المعارضة المتوقع مسبب آخر محتمل. عد إلى C، وتذكر أن المعارضة العلنية في حالة توازن عند 10. لو تمكن a من إقناع ولو شخص واحد من ذوي العتبات 20 (شخص من b إلى h) أنه ليس لوحده، فإن مغالاته الجريئة سوف تتحول إلى نبوءة ذاتية التحقيق.[8]

تصور الحجة العلنية الفرد في المجتمع عاجزًا عن توليد ثورة، ولكنها تبقي في الوقت نفسه احتمال امتلاكه قوةً هائلة؛ عاجز لأن الثورة تتطلب تعبئة أعداد كبيرة، لكنه في ظل الظروف المناسبة قد يحرض رد فعل متسلسل، وعليه يُحتمل كونه صاحب قوة هائلة. لا يمكن أن يعرف الفرد بدقة متى يمكنه إحداث تغيير. ومع أنه قد يستشعر تعاظم فرصه في إثارة حريق كبير على غير العادة، إلا أن تيقنه من عواقب معارضته غير ممكن أبدًا.

بصيرة ضعيفة ...

نحن مستعدون أخيرًا لشرح سبب الانهيار المفاجئ لنظام راسخ بدا مستقرًا، جعل سقوطه الجميع في حالة صدمة.

إن الأفراد الذين يزداد تعاطفهم مع التغيير السياسي لا يشاركون بالضرورة تحولاتهم المستجدة. إذا تمتعت الحكومة بدعم واسع النطاق وعليه كان نفوذها قويًا، فإن هؤلاء يظلون موالين ظاهريًا للوضع الراهن. في هذه العملية، يبقون ضعف النظام مخفيًا عن الحكومة، والمراقبين الخارجيين، وقادة المعارضة، وحتى عن بعضهم. ويتسترون على العربة الكامنة المتنامية التي قد تطيح بالنظام. يموهون حقيقة أن الدعم العلني للحكومة سوف ينهار انهيارًا حادًا لو حدث نمو طفيف في المعارضة. عاجلاً أم آجلاً، يدفع حدث بسيط في جوهره عددًا قليلاً من الأفراد حتى نقاط الغليان. ينزلون إلى الشوارع، لإطلاق العربة الكامنة منذ زمن. وهكذا تنقضّ المعارضة على السلطة.

يصور المثل الصيني القديم هذه الديناميات تصويرًا جميلًا: «شرارة واحدة بإمكانها إشعال نيران البراري».[9] بالنظر إلى المزيج الصحيح من الظروف المادية، ستشعل شرارة عابرة عادةً الحريق. وبالمثل، بالنظر إلى المزيج الصحيح من الظروف الاجتماعية، فإن الحدث الذي يسبب عادةً تذمرًا سيشعل انتفاضة ثورية.

... إدراك متأخر ممتاز

إن ثورة ناجحة لا تفضح التوترات التي أفضت إليها فحسب، بل تضخمها أيضًا. من جهة، فإنها تخرج المظالم الحقيقية المقموعة بالخوف إلى العلن. ومن جهة أخرى، تجعل الأشخاص الذين كانوا راضين عن النظام القديم يحتضنون النظام الجديد بحماس واضح، وربما يعزون تفضيلاتهم العلنية السابقة إلى الاضطهاد.

أعد النظر في تسلسل العتبة:

j	i	h	g	f	e	d	c	b	a		

A^1	عتبات الأفراد										
		0	10	20	30	40	50	60	70	80	100

ترتبط العتبات المرتفعة نسبيًا في A^1 بتفضيلات خفية أكثر ملاءمةً للحكومة من المعارضة.[10] إن رضا الشخص i عن الحكومة أكبر من رضا c مثلًا. على هذا النحو، تكون رغبتها في الانضمام إلى حركة تهدف إلى الإطاحة بالحكومة ضئيلة. تذكر أنها آخر من ينضم إلى العربة الثورية عندما تنفجر المعارضة العلنية من 10 إلى 90. لا تغير تفضيلها العلني إلا بعد تنامي المعارضة السريع إلى أغلبية ساحقة، حيث يصبح استمرارها في تأييد الحكومة تصرفًا أحمقًا.

بعد تبديلها الصفوف، بات لديها ما يكفي من الأسباب لادعاء كراهية الحكومة المطاح بها. لن تعترف بأنها تحنّ إلى الوضع السابق، لأن هذا من شأنه أن يتناقض مع تفضيلها العلني المتبنى حديثًا. ولن تقول إن تغييرها الصفوف حدث بعد انهيار الحكومة، لأن هذا قد يجعل تعاطفها المعلن مع الثورة محل شك. إن مكاسبها من مزاعم عدم الرضا عن النظام القديم كبيرة.

يتجلى تأثير غير مقصود لمثل هذا التضليل في جعل دعم الحكومة المطاح بها يبدو أصغر حتى مما كان عليه في الواقع. لهذا الوهم جذور عميقة في الظاهرة ذاتها المسؤولة عن جعل الثورة مفاجأة: تزوير التفضيل. بعد أن جعل الجميع يرفضون احتمال الثورة، يخفي تزوير التفضيل الآن القوى التي كانت تعمل ضدها. وعليه تكون إحدى نتائج تزوير التفضيلات ما بعد الثورة تعقيد فهم السبب الكامن خلف حدوث الثورة حدوثًا مفاجئًا.

قد يستوعب مؤرخو ثورة التحيزات التي تطرأ على روايات ما بعد الثورة من التصرفات السابقة دون أن يتمكنوا من قياس أهمية التحيزات. انظر في التسلسل

C^1	عتبات الأفراد	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j
		0	10	20	20	20	20	20	20	60	100

مثل A^1، يدفع C^1 قيمة Y من 10 إلى 90، ما يعني أن تسعة من الأفراد العشرة لديهم حافز لادعاء احتقار النظام قبل الثورة. إذا كانت العتبات التي تقل عن 50 تعكس الدعم الخفي للثورة، وتلك التي تزيد عن 50 تعكس الرضا الخفي عن الوضع الراهن، فإن ثمانية من التسعة سيقولون الحقيقة، والكاذب الوحيد هو i ذو العتبة 60. يتبع من الافتراض نفسه أن تسلسل العتبة لو كان A^1، فإن أربعة من التسعة (الأفراد من f حتى i) سيكونون كاذبين. بما أن العتبات ليست معرفةً علنيةً، فالنتيجة الرئيسية هنا هي مواجهة المؤرخين صعوبةً في تحديد ما إذا كان التسلسل قبل الثورة A أو C – أو في هذا الصدد، ما إذا كان التسلسل بعد الثورة A^1 أو C^1.

إذا سلطت ثورة الضوء على كل من المظالم الحقيقية والزائفة ضد الحكومة المطاح بها، وإذا تعذر غالبًا التمييز بين النوعين عمليًا، فسيقدم الخطاب العلني للمؤرخين أسبابًا وفيرة تعلل اضطرار المجتمع إلى الإطاحة بنظامه القديم. لهذه الأسباب، سيتمكن أي كاتب تقريبًا من وضع تفسير للانفجار المرصود. وعليه، فإن تزوير التفضيل سبب رئيسي وراء

صبغ روايات الثورة، سواء كانت صحفية أو علمية، بصبغة الحتمية، مع أنها بدت مستحيلة لحين اندلاعها. يسهم تزوير التفضيل، بعبارة أخرى، في جعل إدراكنا المتأخر أفضل من بصيرتنا.

التحيزات المعرفية وتفسير الثورات

من جهة الفاعلين الثوريين، يتأثر تزوير التفضيل بالقيود المعرفية التي تقيد مفسري الثورات. إن عقل الباحث، مثل عقل أي شخص آخر، محدود للغاية في قدرته على التعامل مع المعلومات. وعليه، يُجبر على استخدام الاستدلال التحكيمي في محاولته التفسير والتقدير والاستنتاج. يُذكر هنا نهجان استدلاليان عُرضا في الفصول السابقة ويرتبطان بصورة خاصة في هذا السياق: إرشادية التوفر والإرشادية التمثيلية.[11]

لإرشادية التوفر دور في هذا السياق، فبعد حدوث ثورة، تكتسب المعلومات المتفقة معها أهميةً متزايدة، بينما تفقد المعلومات غير المتفقة معها أهميتها. تعتمد المعلومات التي يستوعبها المراقبون، بالطبع، على النماذج التي يعرفوها مسبقًا. إن المؤرخين الداعمين لنظريات ثورية مختلفة على استعداد لملاحظة مجموعات بيانات مستقلة مهمة ووضعها في الاعتبار.

يستنتج المؤرخون الماركسيون، الذين لاحظوا إضرابات عديدة في العقود التي سبقت الثورة الروسية عام 1917، أن الثورة البروليتارية كانت في طور التشكل.[12] يميلون إلى إغفال أن العقد السابق للثورة لم يشهد إلا عددًا قليلًا من الإضرابات مقارنةً بالعقد الذي يسبقه، أو أن الحرب ولّدت موجةً من المشاعر المؤيدة للقيصر، أو أن أجزاءً كبيرةً من الجماهير كانت غير مبالية.[13] لتوضيح الصورة أكثر، فكر في تفسير الحرمان النسبي للثورة الإيرانية، وهو أن الانتفاضة أشعلتها خيبات الأمل الناجمة عن الهبوط في إيرادات النفط الإيرانية بعد عام 1975. [14] يفشل أولئك الذين يفضلون هذا التفسير في تقدير أن إيران طوال فترة عهد الشاه الطويلة لم تخلو من مجموعات أحست بالحرمان نسبيًا. كما أن هؤلاء المراقبين لا

يولون أهميةً لغياب أي ثورات في تركيا الفقيرة نفطيًا والبرازيل والهند، من بين بلدان أخرى عانت مجموعات فيها صدمات نفطية شديدة في سبعينيات القرن الماضي.

إن إرشادية التوفر تجعل المؤرخين يبالغون في المعرفة المسبقة بالفاعلين الثوريين. هل يمكن للتدريب المناسب التغلب على هذا التحيز في التفسير التاريخي؟ في التجارب المضبوطة، تمكن المدرَّبون من تقليل التحيز، دون القضاء عليه كليًا. مثل نظرائهم غير المدرَّبين، يستمرون في المبالغة في تقدير ما يعرفونه، وأيضًا في تقدير ما أمكن أن يعرفه الآخرون. يظهرون الوهم المعروف في علم النفس المعرفي باسم مغالطة I-Knew-it-would-happen أو مغالطة «علمت أن هذا سيحدث»، ويستمرون في تصوير الأحداث غير المتوقعة على أنها حتمية، وممكنة التوقع، ومتوقعة فعليًا.[15] والنتيجة المترتبة هنا هي أن فهم آليات عمل العقل البشري لن يحصّن لوحده المؤرخين ضد المبالغة في تقدير بصيرة الفاعلين الثوريين. للتغلب على التحيز، ثمة حاجة أيضًا إلى الوعي بمنطق تزوير التفضيل. من المهم أن نفهم أن تزوير التفضيل يخلق مظالم وهمية ويخفي تلك الحقيقية، ويعيق التنبؤ، وأخيراً، يولي أهمية كبيرة لأحداث غير مهمة في جوهرها.

لسوء الحظ، يمكن إحباط الجهود المبذولة للتغلب على التشوهات المتجذرة في إرشادية التوفر على يد الإرشادية التمثيلية، لأن الأخيرة تتعارض مع فكرة تسبب الأحداث الصغيرة بنتائج كبيرة. توجه الإرشادية التمثيلية انتباه المؤرخين نحو قوى عظيمة مثل خيبات الأمل الهائلة والتحولات المصيرية في البنى الاقتصادية. ويمنعهم من تقدير كيف لقوى صغيرة، مثل أحكام حاكم سيئة أو سلسلة من الظروف العرضية، أن تفسر انفجار الوضع في بلد ما، في حين بقي آخر مستقرًا. من خلال مبدأ التمثيلية، لا يمثل حدث صغير نتيجة كبرى، وعليه لا ينبغي أن يرتبط الاثنان ارتباطًا سببيًا. وفقًا لذلك، إذا اختبرت إيران ثورة بينما بقيت تركيا مستقرة، فلا بد أن السبب قوة عظمى ما أثرت في الأول وغابت في الثاني.

من بين دروس هذا الفصل، نلاحظ أننا في تفسير التغيير الاجتماعي نحتاج إلى توخي الحذر من التحيزات الناجمة عن إرشاديتي التوفر والتمثيلية. نحتاج إلى إدراك أن تحولات الرأي العلني تولد معلومات لم تكن متوفرة مسبقًا، وأنه حيثما تكون القرارات الفردية مترابطة، قد تأتي الأحداث الصغيرة بعواقب وخيمة. إذا كانت إحدى الطرائق لنتجنب التضليل باستدلالنا العقلي هي إدراكنا الظروف التي ينتج الاستدلال ضمنها الأخطاء، فإن طريقة أخرى هي أن نكون على دراية بالأحداث التي تحدت منطقه. سيقدم الفصل التالي أمثلة على مثل هذه الأحداث. على وجه التحديد، سيظهر أن بعض الثورات العظيمة في التاريخ الحديث، لأسباب متجذرة في تزوير التفضيل، قد حيرت الأشخاص الذين استندوا في تنبؤاتهم أو تفسيراتهم إلى إرشاديتي التوفر والتمثيلية.

الفصل السادس عشر

سقوط الشيوعية والانقلابات المفاجئة الأخرى

«إننا مذهولون إلى أبعد حد» هذا ما صرحت به إذاعة أوروبا الحرة ذات يوم في أواخر عام 1989. كان هذا تعليقًا على انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية.[1] سقطت الأنظمة الشيوعية الراسخة في بلد تلو الآخر في غضون أسابيع، وبدأ المنشقون المضطهدون بتولي المناصب العليا. أذهل هذا الحدث حتى أكثر المراقبين حنكةً في المنطقة.

شملت قائمة المذهولين أولئك المناصرون للرأي القائل بأن الشمولية الشيوعية أفضل استقرارًا بكثير من الاستبدادية العادية.[2] «يجب الاعتراف بأن أولئك الذين يميزون بين النوعين غير الديمقراطيين من الحكومات قد استهانوا بانحلال الدول الشيوعية وتوقعوا أن يستغرق انهيار الشمولية وقتًا أطول مما توضح لنا في الواقع»، هذا ما كتبه أحد مناصري وجهة النظر هذه في عام 1990.[3] في حين اعترفت مناصرة أخرى بدهشتها من خلال عنوان كتابها الجديد: *تلاشي الدولة الشمولية . . . ومفاجآت أخرى*.[4]

وكان من بين المذهولين أيضًا أولئك الخبراء الذين رفضوا مفهوم المنطقة الجامدة. دعت الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم في عام 1987 عشرات من هؤلاء المتخصصين بهدف إعداد مقالات تفسيرية حول التطورات في أوروبا الشرقية. انطلقت الاحتجاجات بمجرد طباعة أحد أعداد دورية *دايدالوس* الذي ضم هذه المقالات، إذ طالبت الاحتجاجات المؤلفين بتغيير «جمل وفقرات كاملة في ما كان يعتقد سابقًا أنه مقالات مكتملة».[5] كتب ستيفن غراوبارد محرر دورية *دايدالوس* في مقدمته لهذا العدد أن هذه المقالات تقدم رؤًى ثاقبةً حول التحركات التي تغير المنطقة، حتى قبل إضافة التعديلات الأخيرة عليها، إلا أنه أقر بأنه وكتاب مقالاته لم يتمكنوا من توقع ما سيحدث.[6]

كان كل من رجال الدولة الحكماء والدبلوماسيين العقلاء والصحفيين الموهوبين أيضًا من بين أولئك المذهولين، بالإضافة إلى علماء المستقبليات. لم يتنبأ كتاب *التوجهات الكاسحة*

لجون نايسبيت، الذي بيع ثمانية ملايين نسخة منه في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، بسقوط الشيوعية.[7] وكما لاحظت مجلة *إيكونوميست* حتى قبل أن تأخذ ثورة أوروبا الشرقية مجراها، تبين أن عام 1989 هو العلني الذي «أثبت فيه أن أكثر المتفائلين وهمًا متحفظون للغاية» مرارًا وتكرارًا.[8]

جادل بعض الباحثين منذ سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية، بعد إدراكهم أنه فاجأ العالم واعترافهم بأنهم من بين المذهولين، أن توقع الانهيار ممكن لو كان نموذج الثورة الصحيح موجودًا ومفهومًا على نطاق واسع.[9] سأناقش في الفصل الحالي، تحديًا لهذا الرأي، العمليات المنهجية المتجذرة في تزييف التفضيل التي منعتنا من توقع انتفاضات عام 1989. علاوةً على ذلك، سأثبت أن صفوف المندهشين تضم أشخاصًا ترتبط مصالحهم بسقوط الشيوعية، بالإضافة إلى أشخاص لديهم وصول استثنائي إلى المعلومات، وحتى أشخاص يمتلكون فهمًا عميقًا للنظام الشيوعي. كان الذهول عالميًا لأن العوامل التي تعتبر الآن بمثابة محفزات ثورية واضحة، كمبادرات غورباتشوف العديدة مثلًا، لم تبدو مهمةً للغاية في ذلك الوقت.

لهذا الفصل ثلاث مهام إضافية أيضًا. سأحاول إثبات أن الرأي العلني قد اتبع النمط الناسف الذي وصفته في الفصل السابق خلال الإطاحة بالشيوعية. وبالإضافة إلى ذلك، سأحقق فيما إذا شهدنا ثورات سياسيةً أخرى غير متوقعة. وسأقدم في النهاية دليلًا على أن الثورات تخلق حوافز جديدةً تدفعنا إلى تزييف التفضيل، إذ تغير الثورات طبيعة هذه الحوافز تحديدًا، مما يدفع بعض الناس إلى أن يكونوا أكثر صدقًا والبعض الآخر لأن يصبحوا أقل صدقًا.

نصف القارة المدهوشة

أقر فاتسلاف هافيل في «قوة الضعفاء» بأن شيوعية أوروبا الشرقية أبعد ما يكون عن الحصانة. كان من الممكن أن تسقط، بحسب ما كتب، من خلال «حركة اجتماعية» أو «انفجار

من الاضطرابات المدنية» أو «صراع حاد داخل سلطة متجانسة ظاهريًا».[10] ولكنه بقي متجنبًا لأي تكهنات بخصوص توقيت هذا الانهيار. كانت مقالته مليئة بالتصريحات حول عدم القدرة على التنبؤ بالتغيير السياسي، ولكنه أنهاها بملاحظة تفاؤلية بعض الشيء: «ماذا لو كان [«المستقبل الأكثر إشراقًا»] أمام أعيننا منذ فترة طويلة، ولم يمنعنا سوى جهلنا وضعفنا من رؤيته حولنا وفي داخلنا ومن محاولتنا لتطويره؟».[11]

تبين بعد مرور ثماني سنوات أن هافيل نفسه «جاهل» بالأحداث التي كانت تبشر «بمستقبل أكثر إشراقًا». علق هافيل في عام 1986 على ترحيب حشد من براغ بغورباتشوف: «إنني أشعر بالحزن؛ أمتنا هذه لا تتعلم أبدًا. كم مرة وضعت كل ثقتها في قوة خارجية اعتقدت أنها ستحل مشاكلها؟ . . . وها نحن هنا مرةً أخرى، نرتكب الخطأ ذاته بالضبط. يبدو أنهم يعتقدون أن غورباتشوف جاء لتحريرهم من هوسيك!».[12] لم يكن هافيل متأكدًا مما ستؤول إليه الأمور قبل أقل من عام في سنة 1988: «ربما ستصبح [حركة الحريات المدنية] سمةً أساسيةً من سمات الحياة في بلدنا سريعًا، وإن لم تكن محبوبةً من قبل النظام . . . ولربما ستبقى في الوقت الحاضر مجرد بذرة ستؤتي ثمارها في المستقبل القاتم والبعيد. ومن الممكن أيضًا أن يقمع [الأمر] برمته . . .».[13]

لم يكن المنشقون التشيكوسلوفاكيون الآخرون مستعدين للثورة أيضًا. اقترح جان أوربان في نوفمبر عام 1989 أن تخوض المعارضة الانتخابات المقرر إجراؤها في يونيو عام 1991، ولكن سخر منه أصدقاؤه واعتبروه حالمًا طوباويًا.[14] وفي غضون بضعة أيام، اختفت الحكومة التي ظن أصدقاء أوربان أنه لا مجال لتحديها.

جرت المفاوضات في بولندا المجاورة قبل اندلاع الثورة ببضعة أشهر بين النظام الشيوعي ونقابة تضامن التي طالبت بالتعددية السياسية. وافق النظام في أبريل عام 1989 وسط ذهول عالمي نسبي على إجراء انتخابات لبرلمان تعددي. قرر السماح لغير الشيوعيين في الانتخابات المقرر إجراؤها في يونيو بالتنافس على جميع مقاعد مجلس الشيوخ البالغ عددها 100 مقعد بالإضافة إلى 161 مقعد من بين 460 مقعد في المجلس. فازت نقابة

تضامن وتجاوزت حد التوقعات بحصولها على 260 مقعد من أصل 261 مقعد سمح لها بالتنافس عليه. دهش المسؤولون في نقابة تضامن بضخامة هذا الانتصار ولكنهم تخوفوا من أن آمال الناخبين المتزايدة ستجبرهم على اتخاذ خطوات جريئة من شأنها أن تثير رد فعل سوفيتي أو أن تدفع القيادة البولندية إلى استخدام العنف. ولكن الأمر الأكثر أهميةً هو أن الحكومة ونقابة تضامن لم تكونا مستعدتين لمثل هذه النتيجة غير المتوازنة. كان الهدف من اتفاقية أبريل هو إعطاء نقابة تضامن صوتًا في البرلمان، وليس إثبات ادعائها بأنها صوت الشعب الهولندي.[15]

وصفت التقارير الإعلامية، ابتداءً من اتفاقية أبريل في بولندا وحتى الانتفاضة الأخيرة المناهضة للشيوعية في رومانيا في شهر ديسمبر، نصف القارة دائمًا على أنها في حالة من الذهول. بدأت مؤسسة ألينسباخ في عملية تحقيق ممنهجة في ما كان متوقعًا بعد مرور أربعة أشهر على اختراق جدار برلين. سألت المؤسسة عينةً واسعةً من الألمان الشرقيين: «أكنتم تتوقعون مثل هذه الثورة السلمية قبل عام من الآن؟». لم يجب سوى 5 في المائة منهم بالإيجاب، ولكن أجاب 18 في المائة منهم قائلين: «نعم ولكن ليس بهذه السرعة»، في حين أوضح 76 في المائة منهم أنهم فوجئوا تمامًا.[16] تكتسب هذه الأرقام أهميةً أكبر حين يفكر المرء في ميل الإنسان إلى المبالغة في معرفته المسبقة. وإذا أخذنا هذا الميل في عين الاعتبار، سنجد أن النسبة المئوية للردود السلبية الجازمة إن سئل الألمان الشرقيون *قبل* عام من اندلاع الثورة: «هل تتوقعون حدوث ثورة في غضون عام من الآن؟» أعلى من ذلك بلا شك.[17]

لعب أعضاء الكنيسة دورًا مهمًا في المبادرة بتنظيم المظاهرات التي هدفت إلى إسقاط النظام في ألمانيا الشرقية. وعلى الرغم من ذلك، لم تكن الردود السلبية في استطلاع عام 1990 مرتبطةً بدور الكنيسة من الناحية الإحصائية. وبعبارة أخرى، لم تكن احتمالية أن يصاب مرتادو الكنيسة بالدهشة أقل مقارنةً بغير المرتادين. من الواضح أنه حتى أكثر الألمان الشرقيين صراحةً لم تكن بصيرتهم أفضل وسطيًا مقارنةً بأقل المواطنين صراحةً.

بدأت الأحداث التي حسمت مصير الشيوعية في ألمانيا الشرقية في أواخر الصيف، إذ استغل آلاف المصطافين الألمانيين الشرقيين في هنغاريا الرقابة الحدودية الخفيفة لتحويل رحلاتهم إلى مغادرة دائمة إلى ألمانيا الغربية. وافقت حكومة ألمانيا الشرقية في الأيام التالية على سلسلة من الترتيبات لكي تحفظ ماء وجهها والتي يسمح بموجبها للمصطافين بالمغادرة إلى الغرب، ولكن بشرط عودتهم إلى ديارهم أولاً. أدى كل تنازل جديد إلى ظهور موجات أخرى من المهاجرين، مما أسفر عن تبديد توقعات الحكومة بأن الهجرة الجماعية لن تستمر طويلاً.[18] لم تكن الحكومة وحدها من فشل في توقع مجريات الأحداث. اندفع الآلاف من مواطني ألمانيا الشرقية للانضمام إلى موجة الهجرة الجماعية، خصوصًا بعد أن اعتقدوا أن فرصهم في الوصول إلى الغرب جيدةً للغاية. ولكن لو علموا أن جدار برلين على وشك السقوط لما غادر كثير منهم على عجلة من أمرهم وتركوا وراءهم كل ممتلكاتهم تقريبًا.

يمكن القول إن بعض المراقبين المتطلعين للكتلة الشيوعية *توقعوا* تفككها قبل حلول نهاية القرن. كتب المنشق السوفييتي أندريه أمالريك في وقت مبكر من عام 1969 مثلاً في نشرة بعنوان *هل سيبقى الاتحاد السوفيتي حتى عام 1984؟* أن الإمبراطورية الروسية ستتفكك في غضون عقد ونصف. على الرغم من أننا قد نرغب في وصف أمالريك بأنه يمتلك بعد نظر مثالي، تظهر إعادة قراءة مقالته الشهيرة أنه توقع أن تنتهي الإمبراطورية السوفيتية بعد حرب مدمرة مع الصين، وليس من خلال سلسلة من الاضطرابات الشعبية. وفي واقع الأمر، ذكر أمالريك أن نظام الحكم السوفيتي ترك الناس في حالة من الإحباط الشديد والاعتماد الكلي على السلطة لدرجة أنهم لن يتمكنوا حتى من البدء بانتفاضة عفوية.[19] ولهذا السبب لم يتنبأ أمالريك حقًا بأحداث عام 1989. الأمر أشبه بساعة معطلة تخبرنا بالوقت الصحيح كل اثنتي عشر ساعة، إذ تمكن أمالريك من معرفة توقيت حدوث الشرخ الأول في الإمبراطورية بشكل صحيح، ولكنه اعتمد على توقعات زائفة للأحداث.

وبالعودة إلى نقطة طرحتها في السابق، أنا لا أقول إن انفجار أوروبا الشرقية جاء *مباغتةً* بالنسبة للجميع. تنبأ عدد قليل من المعلقين، بمن في ذلك هافيل، بأن الثورة ستكون

سريعةً وغير دموية أبدًا حين يأتي موعدها. ومن الكتاب الآخرين الذين شعروا بإمكانية التغيير كان فلاديمير تيسمانيانو، الأستاذ الروماني المقيم في الولايات المتحدة. وصف تيسمانيانو النظام الروماني قبل عام من انهياره بأنه «ربما سيكون الأكثر ضعفًا» في أوروبا الشرقية. تنبأ تيسمانيانو أيضًا بحدوث «استياء شامل» ولاحظ أن أعمال الشغف في براشوف عام 1987، حين خرج آلاف المواطنين إلى الشوارع، إشارة على «احتمالية تفشي عنف لا يمكن السيطرة عليه في رومانيا».[20] لم ينظر تيسمانيانو إلى الانتفاضة الرومانية في سياق الاضطرابات الإقليمية، فضلًا عن أنه لم يتوقع أن تكون رومانيا آخر تابع سوفيتي يسقط حكومته. إلا أنه من الملفت للنظر أنه شخص مدى ضعف النظام الروماني. نجح تيسمانيانو كما هافيل في ما فشل معظم المراقبين الآخرين في فعله، لأنه فهم نقاط الضعف الخفية للشيوعية.

يبدو انهيار النظام السياسي في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية نتيجةً حتميةً للعديد من العوامل على الرغم من أنه أذهل العالم. كانت القيادة في كل من الدول الست مكروهةً بشكل عام، وظلت الوعود الاقتصادية السامية دون تحقيق، أما الحريات المسلم بها في أماكن أخرى فبقيت حبرًا على ورق. ولكن إذا كانت الثورة حتميةً بالفعل، لماذا لم يتنبأ بها أحد؟ لم أغفل العديد من الناس عن العلامات التي أصبحت الآن واضحةً للعيان بعد الواقعة؟

بيريسترويكا وغلاسنوست واحتدام السخط الجماهيري

هتف الأوروبيون الشرقيون لعقود من الزمن للقادة الذين احتقروهم والتزموا الصمت في وجه الطغيان. ومن الجدير بالذكر أيضًا أنهم انقلبوا على المواطنين الذين تجرأوا على التعبير عن مخاوفهم بشأن الوضع السياسي الراهن من أجل إثبات ولائهم للحكم الشيوعي. لم يكن عدد كبير من الأوروبيين الشرقيين راضيين عن حياتهم، ومع ذلك ظل معظمهم مرتبطًا بالمبادئ الاشتراكية.

يترتب على هذه الحجج المذكورة في الفصول السابقة تأثيران مباشران. أولًا، كانت أنظمة أوروبا الشرقية أكثر ضعفًا بكثير مما بدت عليه بسبب تبعية وسكوت شعوبها. كان الملايين من الناس في تلك الفترة مستعدين للوقوف والتحدي لو شعروا أنهم قادرون على القيام بذلك بأمان. ثانيًا، لم يكن دعم أولئك المتعاطفين بصدق مع الوضع الراهن قويًا بما يكفي. على الرغم من أن إفقار الخطاب العلني منعهم من رؤية بديل للاشتراكية، دفعتهم مظالمهم العديدة إلى الوعد بإحداث تغيير جوهري. لو طرأ تحول ما على الخطاب العلني، فلكان من المحتمل أن يفيقوا على احتمالية تحسين حياتهم.

لكن ما الذي يمكن أن يحفز عملية التعبئة الثورية؟ جاءت الدفعة بعد فوات الأوان من الاتحاد السوفيتي. دفعت المشاكل الاقتصادية المتفاقمة في ثمانينات القرن العشرين، والتي كانت تنكر رسميًا إلى ذلك الحين، القيادة السوفيتية العليا إلى الدعوة إلى *بيريسترويكا* (إعادة الهيكلة) و*غلاسنوست* (الانفتاح العام). خرجت جميع المظالم المكبوتة إلى العلن، بما في ذلك الاستياء من الحكم الشيوعي نفسه. تخلى الاتحاد السوفيتي عن سياسة المواجهة مع الغرب تزامنًا مع تسلم غورباتشوف مقاليد الحكم في عام 1985.[21] عززت هذه التغييرات في أوروبا الشرقية الآمال في تحقيق قدر أكبر من الاستقلال وحدوث إصلاح اجتماعي هادف، بالإضافة إلى أنها ولدت أفكارًا جديدةً عديدةً.

تظهر استطلاعات ألمانيا الشرقية التي ناقشناها في الفصل الثالث عشر أن علاقة ألمانيا الشرقية بالاشتراكية تدهورت باطراد منذ عام 1985. لم يوافق سوى 15 في المائة من طلاب المدارس التجارية الذين شملهم الاستطلاع على عبارة «أنا مواطن مخلص لجمهورية ألمانيا الديمقراطية» بحلول أكتوبر عام 1989، مقارنةً بنسبة 46 في المائة في عام 1983. أبدى 60 في المائة منهم تأييدهم للعبارة مع بعض التحفظات، في حين رفضها 25 في المائة منهم تمامًا. لم يحافظ سوى 3 في المائة منهم في الشهر نفسه على اعتقادهم بأن «الاشتراكية ستنتصر في جميع أنحاء العالم» مقارنةً بنسبة 50 في المائة في عام 1984، في حين أيد 27 في المائة منهم هذا الاعتقاد مع بعض التحفظات ورفضه 70 في المائة منهم

تمامًا.[22] إنه لتناقض لافت بين أرقام الاستطلاعات في عام 1989 وفي عامي 1983 و1984، فهو يدل على الزيادة الكبيرة في الاستياء خلال النصف الثاني من العقد.

تروي استطلاعات معاهد بحوث الرأي العلني الرسمية في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا قصةً مماثلةً. فاق عدد الهنغاريين الذين وصفوا الاشتراكية بأنها غير ناجحة عدد من وصفوها بأنها ناجحة بنسبة 72 نقطة مئوية بحلول عام 1987 مقارنةً بنسبة 18 نقطة مئوية قبل أربع سنوات من ذلك. تحرك الفارق المقابل في غضون ذلك في الاتجاه المعاكس بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي، إذ تقلصت النسبة من 75 إلى 21 نقطة مئوية.[23] ولذلك فقد عدد كبير من الهنغاريين إيمانهم بالاشتراكية وتقبلوا تفوق الرأسمالية في منتصف ثمانينيات القرن العشرين. انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعتقدون أن معايير المعيشة الاشتراكية ستتفوق في النهاية على معايير الغرب الرأسمالي من 50 في المائة عام 1983 إلى 26 في المائة في منتصف عام 1989 في تشيكوسلوفاكيا.[24] تتوافق الإجابات على الأسئلة المحددة المختلفة مع النتائج المذكورة هنا في كل من هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وهي تكشف عن تزايد خيبة الأمل في الاشتراكية.

أكان ينبغي أن تكون الثورة متوقعةً؟

هل كانت مبادرات غورباتشوف وما تلاها من خيبة أمل جماهيرية إشارةً واضحةً على الثورة القادمة؟ قد نرغب في الوصول إلى نتيجة كهذه ولكن علينا أن نتذكر أن الاستطلاعات المذكورة لم تكن متاحةً إلا لكبار المسؤولين الشيوعيين. وعلينا أن نتذكر أيضًا رفض هافيل لاحتفاء الجماهير التشيكوسلوفاكية بغورباتشوف واعتباره علامةً على السذاجة. لم يكن هافيل المتشائم الوحيد أبدًا. كان من الواضح، بحسب إحدى الحجج الشائعة، أن غورباتشوف لن يتمكن من تحرير أوروبا الشرقية حتى ولو أراد ذلك. من الطبيعي أن يصر الجيش على إبقاءه على الواجهة الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي ضد الهجوم الغربي.

لم يكن هذا أيضًا العائق الوحيد في وجه التحرير، إذ من الممكن أن تكون المشاكل الاقتصادية والتوترات الإثنية داخل الاتحاد السوفيتي ذريعةً لانقلاب محافظ، فهناك سابقة خروتشوف الذي أطيح به في عام 1964. في الوقت الذي كان هافيل فيه ينضح بالتشاؤم، انتشرت نكتة في براغ: «ما الفرق بين غورباتشوف ودوبتشيك [الزعيم المخلوع في ربيع براغ عام 1968]؟ والجواب: «لا شيء سوى أن غورباتشوف لا يعرف ما سيحدث له».[25] ومن الجدير بالملاحظة هو انتشار شائعات عن حدوث انقلاب وشيك في موسكو في خريف عام 1989.[26] توقع بعض المراقبين نجاة غورباتشوف، ولكن بشرط أن يعكس مساره ويزيد من حدة استبداده. ثمة نكتة سوفيتية قديمة تشرح نمط التفكير هذا. يترك ستالين لورثته في الحزب ظرفين، كتب على أحدهما «افتح هذا في حال حدوث مشكلة». تطرأ مشكلة فيفتح ورثته الظرف بحماس ويجدون فيه رسالةً كتب فيها: «ألقوا باللوم علي». أما الظرف الآخر فكتب عليه «افتح هذا في حال حدوث مزيد من المشاكل». وحين تزداد المشاكل ويفتح ورثته الظرف الثاني يجدون فيه رسالةً كتب فيها: «افعلوا كما فعلت».[27]

أثار المتشائمون النزعة المحافظة لدى الشعب السوفيتي دعمًا لتوقعاتهم بأن العناصر المحافظة في القيادة هي ما سيسود في نهاية المطاف، واستنتجوا بعد ملاحظتهم لميل الجماهير إلى الشك في نوايا غورباتشوف أنه لا يستطيع الاعتماد عليهم في حمايته ضد منافس محافظ.

كانت بولندا تختبر حدود حريتها من موسكو في الوقت الذي كان فيه غورباتشوف يحاول إعادة هيكلة الاتحاد السوفيتي. أعطى النضال من أجل إضفاء الشرعية على نقابة تضامن البلاد لمحةً عن التعددية، إذ خففت الرقابة الحكومية أيضًا بشكل متقطع وعشوائي. أدرك الجميع أن هذه التطورات قد تمت بموافقة غورباتشوف. وعلى الرغم من ذلك، وضع قلة من الأشخاص المتطلعين ثقةً كبيرةً في قدرة غورباتشوف على استكمال تحرير أوروبا الشرقية، حتى ولو كان واضحًا أنه لم ينو المحاولة. كتبت مجلة *إيكونوميست* في منتصف عام 1987 أن «المنشقين في جميع أنحاء أوروبا» بدوا «متشككين» عند حديثهم عن

غورباتشوف.[28] أثارت العديد من الأدلة شكوكهم، إذ لم يمنع غورباتشوف مثلًا نظام ألمانيا الشرقية من تزوير نتائج الانتخابات المحلية التي أجريت في ربيع عام 1989، ولم يمنعهم من دعم مذبحة ساحة تيانانمن الصينية في ذلك الصيف، ولم يقف في وجه استخدام القوة لتفريق المظاهرات الصغيرة التي اندلعت لمناهضة هذه التصرفات.[29]

لم يكن واضحًا قبل الثورة الفعلية إذًا ما إذا كان الاتحاد السوفيتي سيرحب أو حتى يتسامح مع محاولات الإطاحة بالأنظمة الشيوعية لحلفائه في حلف وارسو. ظهرت البيانات والأحداث والتوجهات التي اعتبرت في وقت لاحق علامةً على وقوع انقلاب وشيك بالتزامن مع العديد من علامات الجمود السياسي. أشارت بعض تصرفات غورباتشوف بالفعل إلى رغبته في إعادة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وأتباعه، ولكن كان هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى الاعتقاد بانتهاء جهوده بالفشل.

اعتقد كثير من الناس بعد انتفاضات عام 1989 أن غورباتشوف هو *المسؤول* عن التخطيط لتحرير أوروبا الشرقية. ولكن كان غورباتشوف في واقع الأمر بارعًا في التظاهر برغبته في التطورات التي حدثت رغمًا عنه. أفادت العديد من التقارير في خريف عام 1989 بأن الأحداث كانت أكثر تسارعًا وتطرفًا مما أراد.[30] كان غورباتشوف مستعدًا للسماح بالتحركات نحو الديمقراطية بحسب ما ورد، بشرط عدم إذلال الشيوعيين والحفاظ على الروابط العسكرية لأوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفيتي. خشي غورباتشوف، كما هو حال زعماء العالم الآخر، من زعزعة السلام الأوروبي الذي لم يتحقق إلا بشق الأنفس، وآمن بفكرة تشجيع القادة التحريريين الملتزمين برؤيته المتمثلة بالاشتراكية القائمة على القانون واحترام الفرد. لم يرغب غورباتشوف بأي حال من الأحوال ولم يحاول حتى أن ينهي الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية.[31] ولكن تقبل غورباتشوف الواقع بعد استيلاء شعوب أوروبا الشرقية على السلطة السياسية ودفعها للشيوعيين جانبًا وتحركها لترك حلف وارسو، ثم أعطى مباركته للأحداث التي نجمت عن قوى خارجة عن سيطرته. هذا يذكرنا بالفارس الذي سقط عن جواده ولكنه شرح الموقف مبتسمًا وقال إنه «ترجل عنه».

ولكن ماتزال هناك نقطة مهمة مفادها أن مبادرات غورباتشوف قد غذت التوقعات بتحرير أوروبا الشرقية وخففت من حدة المخاطر المتصورة لتحدي الوضع الراهن. عززت أفعاله استعداد ملايين الأوروبيين الشرقيين للمطالبة بالتغيير السياسي علنًا. أما فيما يتعلق بالحجة المذكورة في الفصل الخامس عشر، فمبادراته خفضت العتبات الثورية الفردية وسهلت إطلاق العنان للعربة الثورية. لم يتمكن أحد من التنبؤ بثورة في طور التكوين، ولا حتى غورباتشوف نفسه، بسبب المراقبة الناقصة لهذه العتبات.

نقاط التحول

ما هي الأحداث التي أطلقت العنان لهذه العربة تمامًا؟ إن محاولة الإجابة على هذا السؤال تشبه تحديد الشرارة التي أشعلت حريقًا في البراري أو السعلة المسؤولة عن وباء الإنفلونزا. تعددت نقاط التحول في ثورة أوروبا الشرقية، وكان من الممكن أن يؤدي أي منها إلى إخراجها عن مسارها.

كانت إحداها في أوائل أكتوبر حين امتنعت قيادة ألمانيا الشرقية عن قمع المتظاهرين. ذهب غورباتشوف إلى برلين في السابع من أكتوبر للاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية. كان الصحفيون يراقبون الوضع بينما هتفت الجماهير «غوربي! غوربي!»، ثم شرع رجال الشرطة المسلحون بهراواتهم في إسكات ما كان واضحًا أنه دعوة للإصلاحات المحلية. لفت هذا الحدث الذي شاهده العديد من الألمان الشرقيين على تلفزيون ألمانيا الغربية نظر المواطنين الساخطين إلى وجود مجموعات مستعدة للاحتجاج علنًا، فضلًا عن أن الاستجابة الضعيفة للحكومة قد كشفت في الوقت ذاته عن هشاشتها. دعت مجموعة المنتدى الجديد المعارضة التي أسسها الشيوعيون السابقون المحبطون قبل أسابيع قليلة إلى مظاهرة سلمية في لايبزغ في 9 أكتوبر. انتشرت قصص حول «حل ميدان تيانانمين» الوشيك وإفراغ أسرة المستشفيات لإفساح المجال للوافدين الجدد المتوقعين من لايبزغ. لم تكن هذه القصص عاريةً تمامًا عن الصحة، إذ ناقش المكتب السياسي استخدام

الرصاص الحي ضد المتظاهرين. يبدو أن زعيم الحزب إريك هونيكر فضل شن حملة صارمة ولكنه خسر التصويت بهامش ضئيل. وعلى الرغم من ذلك، شعر الناس أن النظام سيرد بوحشية، لدرجة أن العديد من المواطنين البارزين طالبوا بضبط النفس والاعتدال.[32] وحسب ما يتذكره أحد المشاركين في مظاهرة 9 أكتوبر وأحد مؤسسي المنتدى الجديد: «تمكنا في هذا الحدث من تجنب إراقة الدماء. ولكن لم نعرف في تلك الفترة أننا سنتمكن من ذلك. كان هناك تهديد حقيقي وموضوعي باستخدام العنف».[33] ويتذكر متظاهر آخر: «ما شعرنا به في ذلك اليوم كان فظيعًا. لم يكن أحد يعرف ما إذا كنا سننجو. ولكننا بدأنا نعتقد بعد ذلك اليوم أن المرء يستطيع أن يتظاهر سلميًا».[34]

تشير التقديرات إلى أن 70,000 مواطن شارك في مظاهرة 9 أكتوبر. شجعت سلمية هذه المظاهرة المزيد من مواطني ألمانيا الشرقية على المشاركة في الاحتجاجات. اندلعت مظاهرات حاشدة في كل يوم اثنين في لايبزغ وحدها. ارتفع عدد المشاركين إلى نحو 450,000 مشارك بحلول 6 نوفمبر، الاثنين السابق لاختراق جدار برلين.[35] حاول النظام في تلك الفترة وقف هذا المد من خلال تقديمه للتنازلات، ولكن ردت الحشود المتزايدة بمطالب أكثر جرأةً. لم تعد جمهورية ألمانيا الديمقراطية موجودة فعليًا بعد سقوط جدار برلين، ثم دمجت خلال أقل من عام في الدولة الألمانية المتحدة.[36]

حدثت نقطة تحول أخرى في 25 أكتوبر. شكل مسؤول في نقابة تضامن قبل ذلك بشهرين حكومةً غير شيوعية في أعقاب الهزيمة المدوية للحزب الشيوعي في الانتخابات، وهي تعتبر الأولى من نوعها في بولندا منذ أربعينيات القرن العشرين. رفض أحد مساعدي غورباتشوف التعليق متحججًا بأن لا علاقة لهم بأحداث بولندا.[37] بدأ الشيوعيون في التراجع في هنغاريا أيضًا. وافق الحزب الشيوعي الهنغاري في اجتماعات مع الجماعات المنشقة على إجراء انتخابات برلمانية حرة، ولكنه حول نفسه إلى الحزب الاشتراكي الهنغاري بعد ذلك، بمجرد أن شعر بأن مرشحيه لن يتمكنوا من الفوز تحت راية الشيوعية.[38] لم يسبق أن تخلى الشيوعيون في السلطة رسميًا عن الشيوعية من قبل. وحين بدأ العالم يتساءل عما إذا وصل

الاتحاد السوفيتي إلى أقصى حدود التسامح، أعلن غورباتشوف في 25 أكتوبر أن بلاده لا تمتلك الحق في التدخل في شؤون جيرانها في أوروبا الشرقية. عرف المتحدث باسمه هذا الموقف ممازحًا بأنه «عقيدة سيناترا»، وسأل المراسلين عما إذا كانوا يعرفون أغنية فرانك سيناترا «لقد فعلتها على طريقتي»، وأضاف قائلًا: «هنغاريا وبولندا يفعلونها على طريقتهما». وتابع مستخدمًا المصطلح الغربي للالتزام السوفيتي السابق بإبقاء حكومات حلف وارسو في أيدي الشيوعية: «أعتقد أن عقيدة بريجنيف قد ماتت».[39] لمحت هذه التعليقات مرةً أخرى في أعقاب الانسحاب الشيوعي في بولندا وهنغاريا إلى أن غورباتشوف لن يحاول إسكات المعارضة في أوروبا الشرقية.

إذا كان أحد تأثيرات هذا التلميح هو تشجيع حركات المعارضة في أوروبا الشرقية، فلا شك في أن التأثير الآخر متمثل في ردع حكومات المنطقة عن اللجوء إلى العنف بصورة انفرادية. ولكن هذا لا يعني انحسار الانتفاضات في حال غياب بيان غورباتشوف في 25 أكتوبر. حصلت حركات المعارضة في بولندا وألمانيا الشرقية وهنغاريا على الدعم الجماهيري قبل أن يتخلى غورباتشوف عن حق الاتحاد السوفيتي في التدخل، بل وكان يبدو أنه ما من أمر قادر على كسر زخمها وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقًا إلا الاستخدام الهائل للوحشية. وعلى الرغم من ذلك، فكر بعض القادة الشيوعيين في تلك الفترة جديًا في حل عسكري، ولربما كان الإعلان عن عقيدة سيناترا هو ما قلب ميزان القوى ضد استخدام القوة. لو لجأت حتى حكومة واحدة إلى القوة في تلك المرحلة، لكانت النتيجة سلسلةً من الحروب الأهلية المطولة.

لا يمكننا الجزم بأن التأخير في إعلان العقيدة السوفيتية الجديدة كان ليغير مجرى التاريخ، وبالمثل لن نعرف أبدًا ما إذا كانت سياسة ضبط النفس التي طبقتها ألمانيا الشرقية في 9 أكتوبر لها تأثير كبير على الأحداث اللاحقة. ما يمكننا قوله هو أن انتصار المتشددين في المكتب السياسي كان ليبطئ نمو المعارضة وليغير طبيعة المظاهرات السلمية لاحقًا. ويمكننا أن نعزو الأهمية التاريخية ذاتها إلى ضبط النفس الذي أظهره الجنود أثناء المظاهرة

بالإضافة إلى المتظاهرين الفرديين. كان من الممكن في الأجواء المتوترة في المظاهرة إثارة مواجهة عنيفة بسبب إطلاق رصاصة في حالة من الذعر أو إلقاء حجر في حالة من الحماس. أدى هذا الانسجام غير العادي للخيارات الفردية إلى الإبقاء على سلمية الانتفاضة وردع الثورة عن الانحراف عن مسارها.

تأثير الدومينو

حظيت الأحداث بتغطية إعلامية هائلة، ولذلك ألهمت المظاهرات في أحد البلدان مظاهرات أخرى في بلدان أخرى. هزت أول مظاهرة مناهضة للحكومة منذ أربعة عقود صوفيا في أوائل نوفمبر، إذ سار عدة آلاف من البلغاريين في اتجاه الجمعية الوطنية. انهارت قيادة تودور جيفكوف التي استمرت في الحكم خمسة وثلاثين عامًا في غضون أسبوع وفي اليوم نفسه الذي اخترقت فيه الحشود جدار برلين، ليبدأ بعد ذلك خليفته بالتحدث عن إجراء إصلاحات جذرية.

لم تتنازل الحكومة الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا حتى ذلك الوقت عن شيء يذكر لصالح المعارضة الشعبية، ولم تعد إلا ببعض الإصلاحات الاقتصادية ولم تقدم سوى تنازلات قليلة في مجالي السفر والدين على الرغم من إدراكها للتطورات الجارية في أماكن أخرى. دفعت هذه التراجعات الحشود المتنامية إلى طلب المزيد. أعلن الحزب الشيوعي عن تغيير في القيادة في 24 نوفمبر، بعد إلقاء ألكسندر دوبيك خطابًا أمام حشد مؤلف من 350,000 شخص في أول خطاب عام له منذ عام 1968، ولكن جاء الرد بتجمعات أكبر من الناس يهتفون «عار!». حاولت الحكومة الجديدة تهدئة المتظاهرين من خلال تعهدها بمعاقبة قائد القوات شبه العسكرية التي اعتدت على المتظاهرين قبل أسبوع. لم يكن هذا كافيًا بالنسبة لقادة المعارضة الذين وصفوا التغييرات المعلنة بأنها «شكلية» ووعدوا بزيادة الضغوطات. دعت المعارضة إلى إضراب عام في 27 نوفمبر، وأسفر نجاحه عن استسلام الحزب الشيوعي خلال ساعات لمطالب المعارضة الأساسية، بما في ذلك إنهاء احتكاره للسلطة السياسية.[40]

كتبت مجلة *إيكونوميست* بعد أيام قليلة: «لم تسقط قلعة بهذه السهولة إلا حين اكتشفت حشود باريس أن الباستيل اللعين لا يحتوي إلا على حفنة من السجناء وبعض الجنود المذعورين. لم يكن الأمر صعب التحقيق».[41]

وبذلك نعود مجددًا إلى مقال هافيل لعام 1979، الذي توقع فيه أن الشيوعية ستنهار مثل بيت من ورق بمجرد أن يقرر البقالون أنهم سئموا مما يحدث. وهذا فعلًا ما حصل. تلاشى الدعم الذي تتمتع به الحكومة التشيكوسلوفاكية بمجرد أن نزلت الجماهير إلى الشوارع. اتبعت الحشود مسار ألمانيا الشرقية وبلغاريا في التعبئة. انضمت حشود من آلاف الناس المعارضين إلى النواة الصغيرة المؤلفة من النشطاء الذين تعرضوا للاضطهاد لفترة طويلة، وشجعهم على ذلك الإشارات الصادرة عن الاتحاد السوفيتي ونجاحات حركات المعارضة في أماكن أخرى. وبذلك تشجع المزيد من المواطنين على إسقاط أقنعتهم واندفع المزيد من المتفرجين إلى المشاركة. لم يمر وقتًا طويلًا قبل أن يبدل الخوف ولاءه. وفي المكان الذي لطالما خاف فيه الناس من معارضة النظام، أصبحوا يخشون فيه الدفاع عنه علنًا. هرع أعضاء الحزب إلى حرق أوراقه مؤكدين أنهم لطالما كانوا إصلاحيين في صميمهم، وسارع كبار المسؤولين الذين شعروا بأنهم قد يضطرون لدفع ثمن مقاومة التغيير واستخدام العنف إلى قبول مطالب المعارضة، ولكنهم واجهوا مطالب أكثر جرأةً في المقابل.

لو أظهرت القيادة الشيوعية مقاومةً أكبر لما كان انتقال السلطة سريعًا، ولما كان سلميًا بكل تأكيد. ولعل أكثر الجوانب اللافتة للنظر في ثورة أوروبا الشرقية هو تلاشي المؤسسة الشيوعية بسهولة في مواجهة المعارضة الشعبية المتزايدة، باستثناء رومانيا جزئيًا. وفي واقع الأمر، تحول العديد من مسؤولي الدولة إلى المعارضة تزامنًا مع زيادة احتمالية انتقال السلطة. إنه أمر في غاية الأهمية، فالانشقاق عن المؤسسة الداخلية مؤشر قوي للتيار السياسي السائد، إذ يكشف العضو في المكتب السياسي الذي ينأى بنفسه عن زعيم الحزب عن ضعف النظام أكثر من البقال الذي يتوقف عن تعليقه لشعار ماركسي.

لقد قسنا في نموذج الفصل السابق القوة المتصورة للمعارضة الشعبية من خلال نسبة المجتمع المعارضة علنًا (Y). يعامل هذا المتغير جميع الأفراد على قدم المساواة، ففي حال وجود عشرة أفراد سيشكل كلًا منهم 10 في المائة. ولكن في واقع الأمر، وكما جادلت للتو، يختلف الناس في مساهماتهم في القوة المتصورة للمعارضة. ولهذا السبب سيكون المعيار الأكثر واقعيةً للقوة المتصورة مقياسًا غير *متكافئ القوى* للمعارضة الشعبية، بحيث يرتبط الوزن بمستويات التأثير النسبي. يمنح مقياس كهذا العضو في المكتب السياسي وزنًا أكبر مقارنةً بالبقال، والبقال وزنًا أكبر مقارنةً بسجين مجهول الهوية في الحبس الانفرادي. لن تتأثر الحجة المركزية في حال إدخال هذا التنقيح إلى النموذج. وستظل احتمالية وجود عربة كامنة موجودةً لأن التفضيلات العلنية ستحافظ على ترابطها.[42]

من الممكن أن يكون بعض المسؤولين الذين نؤوا بأنفسهم عن الحكومة في أواخر عام 1989 قد كرهوا الشيوعية في الصميم. وثمة العديد الآخرين الذين تصرفوا لأسباب انتهازية وليس عن قناعة بلا شك، ثم تخلوا عن الشيوعية بعد استشعارهم الانهيار الوشيك للنظام القديم على أمل الحصول على مكان لهم في النظام الذي كانت ولادته قريبةً. اختار عدد قليل من المسؤولين المقاومة، ولكن لم يكن لديهم الوقت الكافي لتنسيق ردود أفعالهم بسبب سرعة التعبئة لمناهضة الشيوعية. لو لم تكن التعبئة سريعةً إلى هذا الحد، لتمكنوا لربما من تكوين استجابة فعالة وذات مصداقية.[43]

كتب على لافتة في براغ في الأيام التي أعقبت سقوط الشيوعية التشيكوسلوفاكية: «بولندا – 10 سنوات، هنغاريا – 10 أشهر، ألمانيا الشرقية – 10 أسابيع، تشيكوسلوفاكيا – 10 أيام».[44] يعود السبب في التسارع الضمني إلى حقيقة أن كل تحد ناجح للشيوعية قد قلل من خطر الانشقاق في البلدان التي كانت ماتزال تحت الحكم الشيوعي. ولد هذا التراخي تأثير الدومينو، إذ حفزت عربة في بلد معين عربات أسرع في مكان آخر. ساهمت ثلاثة عوامل مترابطة في اصطفاف أحجار الدومينو. أولًا، ساعدت نجاحات التعبئة المبكرة مواطني البلدان الخاملة على إدراك ضعف أنظمتهم. ثانيًا، أدت التعبئة الناجحة إلى زيادة

المنفعة المتعلقة بالسمعة التي يمكن توقعها بالنظر إلى الانضمام المبكر إلى صفوف المعارضة. وأخيرًا، تسببت التعبئة في تحرك التفضيلات الخفية ضد الوضع الراهن من خلال تركيز الانتباه على إخفاقات الشيوعية.[45]

لو علقت لافتة براغ بعد بضعة أسابيع لأضيف إليها لربما عبارة: «رومانيا – 10 ساعات». انشغلت اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي الروماني مع اقتراب الانتفاضة التشيكوسلوفاكية من ذروتها بإعادة انتخاب نيكولاي تشاوتشيسكو رئيسًا ومقاطعة خطاب قبوله بوقفات من التصفيق الحار. قمعت قوات الأمن بعد ثلاثة أسابيع الاحتجاجات التي اندلعت في المحافظات الغربية بكل وحشية. ذهب تشاوتشيسكو في زيارة إلى إيران، إذ كان واثقًا من قدرته على منع تكرار الأحداث التي أسقطت أنظمةً أخرى، ولكن الاحتجاجات استمرت في التزايد. نظم تشاوتشيسكو عند عودته مسيرةً للتنديد «بالمشاركين في الثورة المضادة» ولكنه بمجرد أن بدأ بالتحدث قوبل بصيحات الاستهجان وتحولت الهتافات الاحتفالية مثل «*Ceauşescu si poporul!*» (تشاوتشيسكو والشعب!) إلى «*Ceauşescu distatorul!*» (تشاوتشيسكو الديكتاتور!). عرض التلفزيون نظرة الصدمة التي اعتلت وجهه، وبذلك اندلعت الثورة الرومانية. تبين أن التغيير اللاحق للنظام أكثر دمويةً من التغييرات الخمسة السابقة، إذ قاومت الوحدات الأمنية المسؤولة عن مجزرة الأسبوع السابق. حاول تشاوتشيسكو الهرب ولكن ألقي القبض عليه وأعدم دون محاكمة.[46]

شهد العالم مرةً أخرى أمةً تنتقل فجأةً من السكون والخضوع إلى الاضطراب والتحدي. كان المعلقون مايزالون مدهوشين من السرعة التي تغير بها المشهد السياسي لأوروبا الشرقية حتى مع نهاية العلني. شغل المعارضون الذي تعرضوا للاضطهاد لفترة طويلة مناصب حكوميةً عليا في ذلك الوقت. أصبح هافيل مثلًا رئيسًا ودوبيك رئيسًا للجمعية الفيدرالية وجيري دينستبير، أحد الموقعين على ميثاق 77 والذي قضى عقوبته يعمل وقادًا للفحم، وزيرًا للخارجية في تشيكوسلوفاكيا. ما من أمر يعبر عن سرعة التحول

أكثر من حقيقة أن دينستبير اضطر إلى العودة من أجل إيقاد غلايته بعد ساعات قليلة من تعيينه وزيرًا للخارجية، إذ لم يكن هناك وقت كاف ليحل شخص آخر محله.[47]

حتمية الدهشة

يجدر بنا أن نذكر بأن سقوط الشيوعية لم يكن متوقعًا على الرغم من الحجم الهائل للأدلة، حتى ولو يبدو الآن للعديد من المحللين وكأن هذا التحول سهل التوقع.[48] ألم يكن واضحًا أن الإخفاقات الاقتصادية للشيوعية قد زرعت بذور «ثورة واسعة النطاق»؟ ألم يكن بديهيًا أن الأوروبيين الشرقيين ينتظرون فرصةً لإسقاط ديكتاتورياتهم المكروهة؟ ألم يكن انسحاب الاتحاد السوفيتي من أوروبا الشرقية لتركيز موارده على الإصلاحات الاقتصادية بعد تعرضه للعديد من المشاكل أمرًا محتومًا؟

بقيت علامات التحذير من الثورة ضبابيةً على الرغم من كل ذلك، كما رأينا، واستمرت على هذا الحال حتى انتشارها في كل مكان. علاوةً على ذلك، أخفت المراقبة الناقصة للتفضيلات الخفية والعتبات الثورية الموجات الكامنة التي كانت في طور التشكل وجعلت تقدير الأهمية الثورية للتطورات الحرجة أمرًا صعبًا. لم يتمكن أحد من معرفة توجه الأحداث بسبب تزييف التفضيلات على نطاق واسع، بالإضافة إلى استحالة تحديد التفضيلات العلنية بشكل مؤكد.

لم تكن حجتي في الفصل الخامس عشر مرتبطةً بخصوصيات أوروبا الشرقية بكل تأكيد. لم تكن انتفاضة عام 1989 في واقع الأمر أول انتفاضة اجتماعية مفاجئة، إذ تعتبر الثورة الفرنسية عام 1789 والثورة الروسية في فبراير عام 1917 والثورة الإيرانية بين عامي 1878 و1979 من بين الثورات غير المتوقعة. سأجادل بإيجاز كل حالة من هذه الحالات،[49] لأثبت أن تزييف التفضيلات يعتبر عاملاً رئيسيًا في حالات الفشل التنبؤي الملحوظة.

الثورة الفرنسية

صدمت الثورة الفرنسية عام 1789 ضحاياها بالإضافة إلى المراقبين وحتى مثيري الشغب الذين ساعدوا في إشعالها. أفاد توكفيل أن لويس السادس عشر لم يعلم بوجود تخطيط لانفجار عنيف في عشية الثورة – ناهيكم عن إدراكه بأنه على وشك أن يفقد عرشه ورأسه. اعتبر الملك الطبقة الوسطى، التي كان من المفترض أن تشكل أساس التمرد، أقوى قاعدة دعم له.[50] أما *الفلاسفة philosophes* –الذين تعتبر انتقاداتهم للوضع الراهن حينها السبب الرئيسي لاندلاع الثورة– من جانبهم فلم يتوقعوا اندلاع الثورة حتى في أقصى تخيلاتهم. لم يكن *الفلاسفة* «مدركين لهذه الفكرة حتى» بحسب أحد المؤرخين.[51] دعا *الفلاسفة* بالفعل إلى تغيير في الرؤية وتخفيف الاعتماد على التقاليد، ولكنهم لم يبدأوا في دعم الإصلاحات المؤسسية الجوهرية إلا بعد وقوع الثورة.[52]

ولكن ليس من الصعب إيجاد علامات على الثورة الوشيكة عند النظر إلى الماضي. كتب توكفيل أنها «كانت النتيجة الحتمية لفترة طويلة من التطور، على الرغم من أنها فاجأت العالم، فضلاً عن أنها الاختتام المباغت والعنيف لعملية لعبت فيها ستة أجيال أدوارًا متفرقةً».[53] في واقع الأمر، كان للعديد من المجموعات في فرنسا أسبابًا للاستياء من الوضع الراهن حينها حتى قبل عام 1789. واجه تجار الملابس زيادةً في المنافسة، وافتقر العمال الموسميون إلى الأمن الوظيفي، وشعر الجنود بأنهم يتقاضون أجورًا متدنيةً، والقائمة تطول. علاوةً على ذلك، خرجت الجماعات المحبطة إلى الشوارع بين الفينة والأخرى من أجل الاحتجاج، ولكنهم احترموا عمومًا قواعد الاحتجاج التي وضعتها السلطات الحذرة.[54] ولهذا السبب لم تعتبر أعمال الشغب تهديدًا للنظام الملكي، تمامًا كما كانت صرخات الحشود في الملاعب لا تشكل أي خطر على الجمهورية الخامسة. ولكن ما لم يدركه أي أحد هو أن الحفاظ على النظام يعتمد بشكل أساسي على إنفاذ قواعد الاحتجاج المعمول بها. ظن الجميع أن النظام الملكي يحظى بدعم الرأي العلني وأن معظم الفرنسيين يحترمون قواعده حتى في التعبير عن غضبهم. لم يدرك أحد أن الجماهير مستعدة للثورة ضد النظام الملكي فور

شعورها بأنها تستطيع القيام بذلك بأمان، وما لم يكن متوقعًا أبدًا هو خوف الملكيين المخلصين من الدفاع عن الملكية.

ومن العلامات الأخرى على الثورة الوشيكة كان ضعف الانضباط الذي قوض قدرة الجيش الملكي على حماية النظام. اندلعت أعمال الشغب في يونيو عام 1788 في غرونوبل، وتعرضت الوحدات التي استدعيت من أجل استعادة النظام للهجوم من قبل حشد رشقهم بالحجارة؛ امتنعت بعض الوحدات عن إطلاق النار على الجماهير. ازدادت المؤشرات التي تدل على عدم إمكانية التعويل على الجيش والاستياء المنتشر في صفوفه مع اقتراب شهر يوليو المصيري في عام 1789. لم تشر كل التطورات العسكرية إلى ضعف النظام، إذ استمرت بعض الوحدات المستاءة في أداء عملها بطريقة منضبطة حتى اندلاع الثورة.[55]

يعتقد توكفيل أن قرار الحكومة بالتخفيف من حدة القمع هو ما حسم مصير النظام الملكي. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الثورة استمدت قدرًا كبيرًا من قوتها من المناطق التي كانت فيها «حرية وثروة الفلاحين مضمونةً على نحو أفضل منذ زمن» مقارنةً بأي مكان آخر.[56] لاحظ مؤرخ آخر أيضًا أن النظام الملكي قد «فقد رغبته في القمع» نظرًا لتأثير الأفكار الديمقراطية على الجو العلني.[57] تتلاءم هذه الأفكار مع الحجة التي أحاول صياغتها هنا، إذ لم تكن احتمالية مشاركة الفلاحين الأحرار نسبيًا في الاحتجاجات المناهضة للحكومة عاليةً نسبيًا، أما الأفكار الديمقراطية فمن المفترض أن تخفض عتبات الثورة في جميع أنحاء المجتمع الفرنسي.

الثورة الإيرانية

نظرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى إيران في سبتمبر عام 1977، أي قبل ستة عشر شهرًا وحسب من انهيار النظام الملكي الإيراني، على أنها جزيرة من الاستقرار وسط بحر من الاضطرابات. وعلى الرغم من المظاهرات التي اندلعت في تلك الفترة والتي كان من المفترض أن تنتهي برحيل الشاه، اعتقدت وكالة المخابرات المركزية أنها مجرد

اضطرابات صغيرة ويمكن للحكومة قمعها بسهولة. توقعت جميع أجهزة المخابرات الكبيرة الأخرى انتصار الشاه على الرغم من التقدم السريع للمظاهرات. من الواضح أنه حظي بدعم جميع القوى العظمى حتى سقوطه تقريبًا.[58]

لم يكن الشاه وحاشيته أكثر حكمةً أيضًا. سمعت الإمبراطورة فرح في شهر مايو عام 1978، أي قبل ثمانية أشهر من النهاية، اسمًا ستدرك قريبًا أنه يستحيل نسيانه، إذ سألت «من هو هذا الخميني بحق السماء؟».[59] بقي الشاه حتى شهر يونيو عام 1978، بحسب بعض الروايات الداخلية، معتقدًا أن المتظاهرين متطرفون لن يتمكنوا أبدًا من الحصول على دعم كبير.[60] شاركه في هذا التصور قادة حزب توده، الحزب الشيوعي الموالي للسوفييت، الذين اعتادوا النظر إلى الدين باعتباره «أفيون الجماهير».[61] أما الأمر الأكثر غرابةً هو أن الخميني نفسه كان متشككًا في إمكانية الإطاحة بالشاه، إذ ائتمن المقربين منه على تحفظاته الجدية في حين أعلن أمام وسائل الإعلام أن سقوط النظام الملكي وشيك. خشي الخميني في ربيع عام 1978 من إسقاط الشاه للمعارضة بطريقة أو بأخرى.[62] ومن الجدير بالذكر أن مساعدي الخميني حتى أواخر ديسمبر عام 1978 استمروا في البحث عن دولة تقبله بعد انتهاء تأشيرته الفرنسية في أبريل عام 1979.[63] ولكن رحب حشد صاخب في طهران بالخميني بعد أسابيع فقط كما اتضح فيما بعد.

تشمل قائمة الباحثين الذين فوجئوا بمجرى الأحداث، بحسب أحد المؤرخين، «الباحثون في السياسة الذين أجروا مقابلات مع شخصيات حكومية ومعارضة؛ والاقتصاديون الذين كتبوا عن المشاكل الاقتصادية الخطيرة؛ وعلماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع والمؤرخون الذين راقبوا واستمعوا إلى العديد من فئات الشعب في المناطق الحضرية والريفية، بما في ذلك رجال الدين».[64] ضمت القائمة أيضًا العلماء الذين وقفوا إلى جانب المعارضة الدينية. أدرك حميد القار مثلًا، الأستاذ في الدراسات الإسلامية في بيركلي، منذ فترة طويلة أن رجال الدين الشيعة يشكلون تهديدًا لحكم الشاه، ولكنه فشل في توقع مجرى الأحداث بعد اندلاع الانتفاضة التي أطاحت بالشاه.[65]

ثمة كثير من الأدلة على الثورة التي تلوح في الأفق، ولكنها حجبت إلى حد كبير بسبب تزييف التفضيل. سارع الإيرانيون البارزون للانضمام إلى الحزب السياسي الذي شكله الشاه قبل أربع سنوات من الثورة، على الرغم من انضمام بعضهم على مضض. انتقد بعض البيروقراطيين رفيعي المستوى الاحتفالات الباذخة بذكرى مرور 2500 عام على تأسيس الملكية الفارسية، ولكنهم عبروا عن آرائهم أمام العائلة والأصدقاء المقربين وحسب.[66] بقي العديد من رجال الدين، الذين سيحققون مكانةً بارزةً في ظل النظام الإسلامي، مقيدين في انتقاداتهم للشاه حتى عشية الثورة، فضلًا عن أن بعضهم قد خدم في ظل حكمه.[67] توضح مثل هذه الأمثلة السبب في فشل التنبؤ بالمشاكل الوشيكة.

وكما حدث في فرنسا قبل قرنين من الزمن، يبدو أن تخفيف حدة القمع الحكومي قد حرض على الانتفاضة. روج الرئيس جيمي كارتر في السنوات السابقة للثورة لحقوق الإنسان باعتبارها هدفًا مركزيًا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. اتخذ الشاه بعض الإجراءات بمبادرة منه لكيلا يظهر وكأنه راضخًا للضغوطات: المزيد من الحرية للصحافة والمحاكمات العسكرية العلنية.[68] يبدو أن هذه الإجراءات، بصرف النظر عن مزاياها الجوهرية، قد أفادت المعارضة. إذا كانت الحكومة مكروهةً على نطاق واسع، فإعطاء النقد العلني فرصًا أكبر سيساعد في إظهار هذه الحقيقة، وبالتالي تشجيع المزيد من الناس على الوقوف صراحةً إلى جانب المعارضة. بالإضافة إلى ذلك، لا شك في أن تذبذب الشاه فيما يتعلق باستخدام القوة ضد الحشود المتزايدة لعب دورًا جوهريًا، إذ بقدر ما يعتبر التردد علامةً على الضعف فهو يقلل من المخاطر المتصورة للانضمام إلى المعارضة.

الثورة الروسية في فبراير عام 1917 والانتفاضات الفاشلة ضد الشيوعية

كانت الثورة ذاتها التي مهدت الطريق لأول نظام شيوعي في التاريخ حدثًا يستحيل توقعه.[69] أخبر لينين جمهورًا في سويسرا قبل أسابيع من ثورة فبراير عام 1917 أن كبار السن من أمثاله لن يعيشوا ليشهدوا انفجار روسيا العظيم.[70] من الواضح أن لينين لم يفكر

في خصائص الاقتصاد الاشتراكي الفعلي قبل وصوله إلى السلطة: لم يكن البلاشفة والمناشفة المتمركزون في سانت بطرسبرغ مستعدين لسقوط القيصر،[71] ولا حتى الدبلوماسيون الأجانب. أرسل السفير البريطاني برقيةً إلى لندن قبل ثلاثة أيام فقط من الإطاحة بالقيصر: «حدثت بعض الاضطرابات اليوم ولكن لا شيء يدعو للقلق».[72] ولم يدرك القيصر وعائلته أيضًا ما كان يحدث حينها.[73] قالت إمبراطورة الروس ألكسندرا قبل يومين من النهاية تعليقًا على الاضراب العلني في العاصمة: «إنها حركة همجية. يركض الشباب ويصرخون أنه لا يوجد خبز بغرض خلق الإثارة ببساطة، بالإضافة إلى العمال الذين يمنعون الآخرين من العمل. إذا كان الطقس باردًا إلى هذا الحد، فمن الأفضل أن يبقوا جميعًا في منازلهم. ولكننا سنجتاز ذلك وستصبح الأمور أكثر هدوءًا إذا تصرف الدوما [البرلمان] بشكل ملائم».[74]

كان هناك بالطبع سوابق مثل الثورة الفرنسية والثورة الروسية أيضًا في عام 1905، وكان من المعروف بالنسبة للكثير أن العديد من الروس عانوا من المظالم بسبب النظام. كان الفلاحون متعطشين للحصول على أراض، وشعرت الطبقة العاملة الحضرية بأنها تتعرض للاستغلال؛ ولكن ساد الانقسام في أوساط الثوار المحتملين.[75] ومن الجدير بالذكر أيضًا هو ظهور حامية ضخمة في العاصمة لمساعدة الشرطة في قمع هذه الاضطرابات. صحيح أن الجنود شعروا بالسخط، ولكن هل شعروا يومًا بالرضا حقًا؟ وصحيح أن معظم الروس رغبوا في تغيير النظام، ولكن من منهم سيتولى زمام المبادرة في التمرد؟ تمكن بسمارك في عام 1848 من تفادي اندلاع ثورة ألمانية لأنه نجح في إبقاء الجيش إلى جانبه، ولذلك تساءل الناس عن سبب فشل القيصر في تطبيق هذه الاستراتيجية.[76]

يبدو أن الانتفاضة قد اشتعلت بسبب خطأ استراتيجي من جانب القيصر، ولكن تبين أن هذا الخطأ سيصبح قاتلًا بسبب سلسلة من الصدف. وقفت كتائب سانت بطرسبرغ المسؤولة عادةً عن حماية النظام على الجبهة في أوائل عام 1917، إذ قامت ببعض التبديلات في صفوفها ليصبح المجندون الجدد أكثر انسجامًا مع الحالة المدنية، إلا أن هذه الأفواج

الجديدة انهارت فور احتكاكها بالحشود.[77] ولكن ما الذي دفع الجماهير إلى النزول إلى الشوارع في المقام الأول؟ وقف العديد من سكان سانت بطرسبرغ في 23 فبراير، اليوم الذي بدأت فيه الانتفاضة، في طوابير الطعام بسبب الاشاعات عن القحط. نزل نحو عشرين ألف عامل إلى الشوارع بعد إبعادهم عن مجمع صناعي كبير بسبب نزاع على الأجور، في الوقت الذي كان فيه مئات من الجنود خارج أوقات عملهم في الشوارع يبحثون عن إلهاء ما. غادر العديد من العمال مصانعهم في وقت مبكر مع مرور اليوم من أجل المشاركة في مسيرة احتفالاً بيوم المرأة.[78] سرعان ما تحول الحشد المشترك إلى جمهور مدفوع ذاتيًا. أطاح هذا الجمهور بسلالة رومانوف خلال أربعة أيام، وتمكن الشيوعيون من السيطرة على الحكومة بالكامل قبل انتهاء العلني. ساهم تزييف التفضيل في سرعة التحولات التي طرأت على الرأي العلني. أدرك قادة النظام الشيوعي الجديد هذا الأمر جيدًا، كما سنرى بعد قليل.

لم تتمكن المعرفة الماركسية من التنبؤ بأن الاستيلاء الشيوعي الأول في العالم سيحدث في روسيا المتخلفة اقتصاديًا من بين جميع الأماكن الأخرى. ولم تنجح المعرفة الماركسية – أو حتى غير الماركسية في هذا الصدد– في توقع الثورات التي اندلعت في منتصف القرن في أوروبا الشرقية الشيوعية. «كانت انتفاضة أكتوبر عام 1956 في هنغاريا بمثابة انفجار دراماتيكي مفاجئ، ويبدو أنه لم يكن مخطط له مسبقًا من قبل مركز ثوري؛ لم تتمكن الأطراف الخارجية ولا حتى المشاركين في الانتفاضة من التنبؤ بمثل هذه الديناميكية الثورية التي لا تقاوم والتي من شأنها أن تجتاح البلاد». وهكذا بدأت الدراسة الأحادية حول محاولة هنغاريا الفاشلة للإطاحة بالشيوعية.[79] حملت هذه الدراسة عنوان *الثورة غير المتوقعة*، وجاء فيها العديد من الأدلة على تزييف التفضيل واسع النطاق قبل الانتفاضة. بقيت العديد من الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية الحشد مطيعةً وخاضعةً حتى اندلاع الانتفاضة، وغالبًا ما أخفت مظالمها حتى عن أفراد الأسرة.[80]

يعتبر ربيع براغ عام 1968 مثالاً آخر على التحديات غير المتوقعة التي واجهت الشيوعية. يتذكر هافيل أن الأمة التشيكوسلوفاكية بأكملها قد تصرفت مثل الجندي الصالح

شفيك في عام 1967 في محاولتها مراعاة مطالب النظام: «من كان ليصدق . . . أن هذا المجتمع اللامبالي والمتشكك والمحبط سيقف أخيرًا بعد عام من ذلك بمثل هذه الشجاعة والذكاء أمام قوة أجنبية!»، ويتابع: «ومن كان ليتوقع أن هذا المجتمع نفسه سيعود بهذه السرعة الكبيرة إلى حالة من الإحباط الشديد تفوق إحباطه الأول بعد مرور عام تقريبًا!».[81]

انتصارات للحقيقة؟

أسفرت هذه الانتفاضات غير الناجحة المناهضة للشيوعية في أوروبا الشرقية إلى هزيمة الصراحة. كان على الملايين، في كل حالة من الحالات، أن يستأنفوا العيش في كذبة. ولكن هل كانت الانتفاضات الناجحة انتصارًا للحقيقة؟ وصف تيموثي غارتون آش، وهو شاهد عيان على عمليات التعبئة في كل من بولندا وهنغاريا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا، عام 1989 بأنه «عام الحقيقة» في أوروبا الشرقية.[82] يمكن اعتبار وصف آش دقيقًا في حال كان يرمز إلى نهاية الدعم المزيف للشيوعية، ولكنه يتجاهل الدفعة التي استفادت منها الثورة بفضل تزييف التفضيل من جانب الناس القانعين بالوضع الراهن. ألقى غير الشيوعيين أقنعتهم فرحًا وارتياحًا، ولكن ارتدى في الوقت ذاته العديد من الشيوعيين الحقيقيين أقنعتهم – أقنعةً تفضح تزييف التفضيل الذي قاموا به سابقًا وسعادتهم بالتعبير عن آرائهم بعد سنوات من الاستياء الصامت. صوتت الهيئة التشريعية في تشيكوسلوفاكيا مثلًا، تلك التي منحت النظام الشيوعي دعمًا بالإجماع، لجعل هافيل رئيسًا بعد شهر واحد من تخلي الحزب الشيوعي عن احتكاره للسلطة.[83]

لا شك في أن ازدهار الخطاب العلني المناهض للشيوعية قد كشف الإيديولوجية الرسمية بمزيد من الوضوح باعتبارها شبكةً من المغالطات والتشويهات والأساطير. لقد تمكن من إيقاظ الملايين من العقول الراكدة، وواجه المواطنين بالصراعات القائمة بين الطبقات البراغماتية والنظرية لمعتقداتهم. هذا لا يعني أن أفكار جميع الأوروبيين الشرقيين قد أصبحت أكثر اتساقًا ولا أن التفكير الماركسي قد انحسر بشكل مفاجئ. ما يعنيه ذلك هو

أن التحول في الخطاب العلني الذي صاحب الانقلاب السياسي قد فتح العديد من العقول لإمكانيات مغفلة.

قال أحد الهنغاريين بعد مرور عام على الثورة: «كل شيء أصبح غريبًا للغاية. حكم الشيوعيون البلاد قبل عام من الآن. أما اليوم فلا يمكنك أن ترى شيوعيًا في أي مكان».[84] تحول تزييف التفضيل في أوروبا الشرقية في واقع الأمر إلى درع لحماية الأشخاص الذين يخشون الاعتراف بتوقهم إلى العودة إلى الوضع السابق. يمكن العثور على بعض الأدلة المنهجية من الانتخابات الأولى التي تلت الثورة في كل من هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا. كان أداء حزب الشيوعيين السابقين في كل من البلدين أفضل بكثير مما كان متوقعًا في استطلاعات ما قبل الانتخابات التي استدنت إلى المقابلات المباشرة.[85]

كان من السابق لأوانه في منتصف تسعينيات القرن العشرين أن يعرف المرء ما إذا كان تزييف التفضيل العكسي سيؤدي إلى مطاردة مستمرة للمنافقين، على الرغم من الجهود المبذولة لتفحص الأرشيفات الشيوعية بحثًا عن أسماء المخبرين والمتعاونين.[86] عقبت حملات القمع والتلقين الضخمة ثورات مختلفةً أخرى بالفعل، وشملت الأهداف دائمًا الثوار أنفسهم. أصيب النظام الثوري في فرنسا بهوس نزع أقنعة الكذب عن وجوه كل الفرنسيين، واتهم الآلاف برغبتهم السرية في استعادة الامتيازات القديمة. أرسل العديد من المتهمين، بمن فيهم قادة مثل دانتون وروبسبيار، إلى المقصلة باعتبارهم خونةً. ومن المفارقات أن هذه الحرب اللاحقة للثورة والهادفة إلى القضاء على النفاق قد قدمت تبريراتها الخفية. ولهذا السبب اختار ملايين المواطنين الفرنسيين، ممن يتوقعون تحقيق كثير من المكاسب من خلال هذه الثورة المضادة، أن يعرفوا عن أنفسهم على أنهم مؤيدون متحمسون للأهداف الثورية.[87] تسبب النظام البلشفي في عهد ستالين بإحدى أسوأ الكوارث في القرن العشرين، حين قضى على أكثر من عشرة ملايين شخص بحجة معاقبة الازدواجية غالبًا. أعدم جميع رفاق لينين المقربين تقريبًا بصفتهم معادين سريين للثورة.[88] وأخيرًا، كان من بين ضحايا النظام الإسلامي الإيراني آلاف من الأشخاص الذين خاطروا بحياتهم، حتى قبل أن يبدو لهم النصر

مؤكدًا، من خلال مشاركتهم في مظاهرات مناهضة للشاه، فضلًا عن أن النظام قد بذل جهودًا هائلةً للتحكم في طريقة تفكير الناس وتصرفهم.[89]

كيف نبرر مثل هذه الحملات؟ وكيف يمكننا على وجه التحديد أن نفسر احتلال الثوار مكانةً بارزةً بين أهدافهم؟ تعجز بعض من أكثر نظريات الثورة شيوعًا عن الإجابة على هذه الأسئلة. تشير نظريتي الماركسية والحرمان النسبي إلى أن الأفراد يقفون في وجه النظام القائم عند اقتناعهم بأن نظامًا جديدًا من شأنه أن يخدمهم بشكل أفضل. قد يحقق النظام الثوري أمنه ضمنيًا من خلال ترهيب وتلقين خصومه النشطين، ولكن لا يوجد أي تبرير لاستهداف أنصاره.

تقترح نظرية الثورة القائمة على نموذج التفضيل المزدوج التفسير التالي لشيوع القمع اللاحق للثورة. يدرك القادة الثوريون انتشار تزييف التفضيل في كل مكان، وبالتالي فهم يشتبهون في وجود العديد من الراغبين في الارتداد في صفوف مؤيديهم – أي الناس المستعدة للانقلاب بسرعة على النظام في حال تغير المناخ السياسي. دعونا نعيد النظر في تسلسل العتبة

A^1:	الأفراد	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j
	العتبات	0	10	20	30	40	50	60	70	80	100

كما رأينا سابقًا، يقود A^1 حجم المعارضة العلنية إلى 90. وبذلك يكون آخر من ينضم إلى العربة الثورية هو الشخص i. يفضل الشخص i سرًا النظام القديم على الجديد، لذلك من الممكن أن ينضم إلى المعسكر المناهض للثورة في حال تخفيف الضغوط التي تمنعه من ذلك. وهكذا يتمكن هذا الشخص بسهولة من إطلاق عربة *معادية للثورة*.

لنفترض بغرض البرهان أن النظام الثوري خفف من ضغطه على المواطنين، لأن الانقسامات داخل القيادة الجديدة مثلًا جعلته يبدو مترددًا. يصبح تسلسل العتبة بذلك

A^2:	الأفراد	*a*	*b*	*c*	*d*	*e*	*f*	*g*	*h*	*i*	*j*
	العتبات	0	21	31	41	51	61	71	81	91	100

يصبح الرأي العلني المؤيد للثورة الذي بلغ 90 غير مستدام بالنظر إلى A^2، ويتراجع حجم المعسكر الثوري إلى 10. وبالتالي يحول هذا الانتقال من A^1 إلى A^2 الدعم الهائل *لصالح* الثورة إلى دعم ساحق *ضدها*.

يوضح هذا الرسم التوضيحي سبب تحول الأنظمة الثورية، بما في ذلك تلك المتمسكة بالحريات الإنسانية، إلى أنظمة قمعية في كثير من الأحيان. يظن قادة هذه الأنظمة أن منح ناخبيهم حريات تعبيرية شاملة قد يؤدي إلى خسارة الثورة لدعمها الشعبي الضروري واندلاع ثورة مضادة، ولذلك يبدؤون في قمع الأشخاص الذين أوصلوهم إلى السلطة من أجل التخفيف من حدة هذا الخطر.

كان لقادة الثورة الإيرانية أسبابًا وجيهةً للخوف من عدم موافقة العديد ممن ساعدوا في الثورة على الأسلمة القسرية. وحدت المظاهرات التي أسقطت الشاه كل من رجال الدين والمفكرين الغربيين والقوميين والشيوعيين الموالين للسوفييت والصناعيين الأثرياء والبازاريين والنساء المحجبات وغير المحجبات.[90] كان من بين أولئك الذين خرجوا إلى الشوارع وهتفوا «الموت للشاه» و«الله أكبر» أناس ازدهروا في ظل حكم الشاه وأشخاص قد يخسرون كل شيء في ظل النظام الديني. أما الملالي فهم أيضًا انقسموا حول نطاق ووسائل الأسلمة.[91] أشارت جميع هذه العوامل إلى إمكانية اندلاع ثورة مضادة.

هذا لا يعني أن تقييم إمكانية اندلاع ثورة مضادة في أعقاب الثورة دقيق. من المحتمل أن يؤدي تزييف التفضيل بعد الثورة إلى زيادة تمسك الناس بالثورة. ولكن ستظل الثورة المضادة أمرًا ممكن الحدوث في نظر الكثيرين، بمن فيهم قادة النظام الثوري، وذلك حتى انحسار شعبية النظام السابق وصدمة انهياره من الذاكرة.[92]

شرع حزب المجاهدين اليساري بعد فترة وجيزة من انتهاء الثورة الإيرانية في تدمير النظام الديني الناشئ.[93] ولذلك لم تكن المخاوف التي حفزت حملات القمع والتلقين التي أطلقها النظام الإسلامي متخيلةً بالكامل.

الجماهير والقادة

«لو عجز نابليون عن أداء دوره، لملأ أحد آخر مكانه». هذا ما زعمه فريدريك إنجلز في إحدى أكثر عباراته شهرةً.[94] ما كان يعنيه هو أن القيادة الضرورية لتحقيق التغيير حين تدفع التوجهات التاريخية المجتمع إلى حافة تحول كبير ستكون جاهزةً دائمًا. ليس من السهل تقبل وجهة نظره هذه التي يشاركه فيها ماركس. إن ظهور قائد عظيم مثلًا يعتمد على العديد من العوامل المعقدة – البيولوجية والنفسية والاجتماعية. لا يمكن لأي أحد أن يعرف تمامًا آلية تلاقي هذه العوامل معًا، ولذلك لا نستطيع أن نضمن وجود قائد ثوري متاح دائمًا حين يصبح المجتمع جاهزًا للتغيير. ومن ناحية أخرى، ليس هناك ما يضمن استفادة أنصار التغيير بمجرد ظهور قائد عظيم على الساحة، فقد يقرر القائد الانضمام إلى المؤسسة السياسية.

قد يتوقع المرء أن الثوريين الشيوعيين لم يولوا دور القيادة أهميةً، بالنظر إلى وجهة نظر ماركس وإنجلز اللذان اعتقدا أن الثورات السياسية نتاج قوى تاريخية عظمى، إلا أن الثوريين الناجحين قد أدركوا بالفعل دورها الحيوي. رفض لينين مبدأ الحتمية التاريخية، وأكد أن التعبئة الثورية الناجحة تعتمد على استراتيجية سياسية سليمة بالإضافة إلى غرس الوعي الثوري في العمال.[95]

إن أدراك أهمية القيادة لا يعني بالضرورة الموافقة على نظرية «الرجل العظيم» التاريخية، التي تنسب فضلًا هائلًا إلى الأفراد المتميزين. قد تولد وتموت أجيال من القادة الثوريين قبل أن يصبح التغيير الجوهري أمرًا ممكنًا. يتماشى هذا الرأي مع وجهات نظر توكفيل بخصوص دور القيادة في الثورة الفرنسية، إذ يلاحظ أن الأفكار التي قلبت الطبقات الوسطى ضد الملك جاءت من فوق –من *الفلاسفة* والأرستقراطيين بالإضافة إلى الملك ووزرائه، وهو أمر يثير الدهشة حين ننظر إليه بأثر رجعي. يؤكد توكفيل أيضًا أن عظات القادة الثوريين لن تجد آذان صاغية قبل أن يصبح الناس مستعدين لقبول التغيير.[96]

إذًا ما الذي يفعله القادة الثوريون بالضبط؟ إنهم أولًا يكشفون ضعف النظام الحالي، إذ يعززون الاعتقاد بأن الغالبية العظمى ترغب بالتغيير سرًا من خلال إشهار الاستياء الخفي في محاولة لرفع الاحتمالية المتصورة لانتفاضة ثورية؛ لا يمكن للقائد بالطبع أن يعرف التوزيع الدقيق للتفضيلات الخفية. إن مهمة القائد شبيهة بمهمة رجل الأعمال الذي يستشعر أن لمنتجه الجديد إمكانات سوقية، فيبدأ في زيادة مبيعاته إلى الحد الأقصى. وتمامًا كما رجل الأعمال الذي يمكنه اكتشاف الطلب الفعلي على منتجه مع تطور السوق، يحسن القائد الثوري معرفته بالرأي الخفي خلال نضاله السياسي.

تذكروا أن احتمالية اندلاع ثورة في مجتمع ما دون إدراكه لوجودها هو أمر ممكن. يستطيع المواطنون العاديون معرفة تفضيلاتهم الخفية، وربما تفضيلات أقاربهم وأصدقائهم المقربين أيضًا، ولكن لا يمكن الاعتماد على هذه المعلومات المحدودة في بناء قاعدة موثوقة لتقدير التوزيع واسع النطاق. يعتبر القادة الثوريون دون غيرهم ماهرين في الحصول على المعلومات المهمة وتفسيرها. نحن لا نمتلك أي تفسير شامل لسبب توزيع هذه المهارات المهمة بين الأفراد على نحو غير متساو، ولكنه ليس سببًا لإنكار وجود هذه الاختلافات. إننا في نهاية المطاف لا نعرف تمامًا كيفية حساب هذه الاختلافات من الناحية الميكانيكية، ولكننا لا نتظاهر بأنها موزعة بالتساوي.

لعب آية الله الخميني وغيره من قادة المعارضة دورًا حاسمًا في خلق الانطباع بأن الدعم الحقيقي للشاه ضعيف في السنوات التي سبقت الثورة الإيرانية. لعب المنشقون في أوروبا الشرقية دورًا مشابهًا، إذ حافظوا على لهيب التحول الحاد في الرأي العلني مشتعلًا، وروجوا لوجهة النظر القائلة بأن السلطة الشيوعية قائمة على تزييف التفضيل إلى حد كبير. أثبت هؤلاء المنشقون علاوةً على ذلك من خلال أعمال التحدي المدروسة التي قاموا بها أن الناس لم تكن صوتًا واحدًا حتى في العلن. شكل هؤلاء المنشقون القاعدة التي قامت عليها المعارضة المناهضة للشيوعية بعد أن أصبحت الظروف مهيأةً لحدوث انقلاب بعد مرور عقود عديدة من الزمن.

ومن بين الأدوار الأخرى للقادة الثوريين هو تشكيل التفضيلات الخفية، إذ وجدوا تحقيقًا لهذه الغاية أخطاءً في النظام القائم وزرعوا في وعي الناس مزايا النظام البديل. كانت النتيجة انخفاضًا في العتبات الثورية متوازيًا مع نجاحهم. نجح الخميني في إقناع طيف واسع من الإيرانيين بأنهم سيكونون أفضل حالًا في ظل الحكم الإسلامي، وتمكن من أن يكون كل شيء لكل الناس: محطمًا للأوثان بالنسبة للمتدينين؛ وحاملًا للكرامة بالنسبة للمضطهدين؛ ومناصرًا لإعادة التوزيع المساواتي بالنسبة للفقراء؛ أما بالنسبة للماركسيين فديمقراطيًا سيسمح لهم بالتجهيز لثورتهم.

وأخيرًا، يعزز القادة مزايا الانضمام إلى المعارضة العلنية، إذ يحاولون التخفيف من حدة التكاليف المتعلقة بسمعة المعارضة من خلال بعض الطرق بدءًا بالأنشطة الاجتماعية واجتماعات الصلاة وصولًا إلى التخويف الجسدي. بالإضافة إلى ذلك، تعمل كل حركة ثورية باعتبارها شبكة دعم للمعارضين العلنيين للنظام. غالبًا ما يقترن الدعم بتهديد أعضاء المعسكر الحكومي: قد نعاقبك إذا نجحت الحركة. أوضح الخميني بمجرد أن اكتسبت الثورة الإيرانية زخمًا أنه سيسعى إلى معاقبة من وقف في طريق الثورة. ساهم تحذيره هذا في إقناع العمال بالإضراب عن العمل في الوقت الذي زادت فيه أعداد المعارضين للشاه.

يتوقع بعض القادة الثوريين الحصول على مكافآت مجزية في حال نجاح حركتهم. ولكن ينبغي ألا يعظم المرء دور بعض الدوافع مثل الشهرة والسلطة السياسية والمكاسب المالية، إذ لم يتوقع العديد من الثوار الناجحين في نهاية المطاف أن يحققوا أي نجاح. وكان من الممكن في كثير من الحالات أن يكون أداء هؤلاء القادة جيدًا لو اختاروا التعاون مع النظام السائد في بداية حياتهم المهنية قبل أن تصبح الثورة وشيكةً. ولكن غالبًا ما يكون القادة الثوريون مدفوعين إلى حد كبير بالحاجة إلى التحدث علنًا عن بعض المظالم أو أوجه القصور المفترضة.

أرسل فاتسلاف هافيل خطابًا مفتوحًا إلى حكومته قبل عامين من تأسيس ميثاق 77 أشار فيه إلى الأزمات الخفية الكامنة وراء الهدوء السطحي في تشيكوسلوفاكيا، وحين سئل بعد عقد من الزمن عن سبب خوضه لمثل هذه المخاطرة أجاب:

> كانت هذه الرسالة في المقام الأول شكل من أشكال المداواة الذاتية: لم أكن أدري ما سيحدث بعد ذلك، ولكنها كانت تستحق المخاطرة. استعدت توازني وثقتي بنفسي. شعرت بأنه يمكنني أن أنهض مرةً أخرى، وأنه لا يستطيع أحد بعد الآن أن يتهمني بأنني لم أفعل شيئًا، أو أنني أراقب بصمت هذه الحالة البائسة. أصبح بإمكاني أن أتنفس بسهولة أكبر لأنني لم أحاول إسكات الحقيقة في داخلي. لقد توقفت عن انتظار أن يتحسن العالم، ومارست حقي في التدخل في ذلك العالم، أو التعبير عن رأيي فيه على الأقل.[97]

تميز هافيل بقدرة هائلة على التفريق بين الرأي العلني والرأي الخفي، إلى جانب حاجته الملحة إلى احترام الذات بكل تأكيد. جمع العديد من القادة السياسيين العظماء بين هاتين الصفتين.

نادرًا ما يعمل القادة الثوريون بمفردهم. عادةً ما يكونون أكثر أعضاء المعارضة العلنية صراحةً وحيلةً. تختلف المنظمات، على أيه حال، من حيث تقاربها وفعاليتها. وبالتالي تساعد مراعاة العوامل التي تحكم أنماط تنظيم المجتمع السياسي في فهم سبب اندلاع ثورة ما فيه أو غيابها.[98] ولكن علينا الحذر من تعظيم دور التنظيم على حساب دور الجماهير غير المنظمة. قد يؤدي اختلاف بسيط في الموارد المتاحة في تصرف الخصم المنظم إلى إحداث فرق كبير في نتيجة جهوده.[99] حين تفشل مجموعة ضغط صغيرة في دفع العربة، قد تتمكن مجموعة أفضل تنظيمًا أو أكبر قليلاً من دفعها.

يتمثل أحد الجوانب البارزة في ثورة أوروبا الشرقية في أن الانتفاضات في بعض البلدان الستة لم تنجب أي قادة بارزين. قد يفكر المرء في ليخ فاونسا البولندي أو هافيل التشيكوسلوفاكي، ولكن لا يخطر على باله أي شخص بمثل هذه المكانة في هنغاريا أو ألمانيا الشرقية أو بلغاريا أو رومانيا. لم توجه المنظمات المنشقة في البلدان الأربعة الأخيرة التعبئة في بلدانها بالطريقة التي وجه فيها الخميني الثورة ضد الشاه. بدأت العديد من المظاهرات التي أطاحت بالشيوعية على يد مجموعات ضعيفة التنظيم، أو حتى غير منظمة أبدًا، وغالبًا ما كانت تتألف من مواطنين ليس لديهم خبرة سابقة في النشاطية. كان المتظاهرون الأوائل مجرد أشخاص ضاقوا ذرعًا بسوء الحكم الشيوعي؛ إذ شعروا أن خطر التظاهر قد انخفض قليلًا، أو احتاجوا بسبب غضبهم المتزايد إلى التحدث علنًا. لعب النشطاء المنشقون، على أية حال، دورًا مهمًا في إنهاء الحكم الشيوعي، إذ مهدوا الطريق لانتفاضات عام 1989 حين كشفوا عن عيوب الشيوعية ونفاقها وضعفها خلال سنوات من الاضطرابات. ساعد هؤلاء النشطاء على وجه التحديد في تهيئة العربات الكامنة التي لا بد أن تحركها مجموعة من الظروف العرضية في نهاية المطاف.

توقعية غير المتوقع

إن مجموعةً معقدةً من التوجهات والأحداث والقرارات إذًا هي ما حدد مصير النظام. لا يمكن ملاحظة بعض العوامل المعنية، مثل الرأي الخفي والعتبات الثورية، إلا بشكل منقوص. وهنا تكمن عقبة أساسية في وجه التنبؤ بالثورات السياسية.

يمكننا توقع المفاجأة مرارًا وتكرارًا نظرًا للطبيعة العالمية لقابلية الملاحظة المنقوصة للمتغيرات الخفية. ففي المستقبل، تمامًا كما في الماضي، ستنفجر المجتمعات التي تبدو هادئةً ظاهريًا دون سابق إنذار، وستطيح بالأنظمة التي بدت لا تقهر.

تنطبق الحجة العلنية على مجموعة من السياقات أبعد من الثورات التي تطيح بالحكومات الوطنية. قد يترك قانون أو تشريع أو سياسة أو قاعدة أو عرف معين بشكل مفاجئ حين يكتشف الأشخاص الذين ساعدوا في الحفاظ عليه فجأةً بأنهم يرغبون جميعًا في تغييره. ولذلك نرى الدول التي لطالما كانت حمائيةً تتبنى إلغاء القيود التجاري فجأةً؛ ونجد الموضات تظهر وتختفي لأسباب غير مفهومة؛ ونلاحظ أن التعبير عن التحيزات الراسخة قد أصبح خطيرًا في غضون سنوات. يمكن ملاحظة ظاهرة التغيير المفاجئ وغير المتوقع هذه أيضًا في الجماعات الأصغر من الأمم، إذ تغير الأقسام الأكاديمية وإدارات الشركات والمنظمات الاجتماعية أحيانًا من توجهها بسرعة فائقة بعد فترات طويلة من الاستمرارية التي دفعت الجميع للاعتقاد بأنها ثابتة. غالبًا ما يمكن العثور على تفسير لهذا التحول المفاجئ في مسار العربة الذي يغير طبيعة تزييف التفضيل.

إن العوامل التي لا يمكن ملاحظتها إلا بشكل منقوص والتي تصعب عملية التنبؤ بالثورات تجعل العملية الأوسع للتطور الاجتماعي غير متوقعة أيضًا. علاوةً على ذلك، تتفاعل هذه العوامل مع غيرها من العوامل التي لا يمكن ملاحظتها بشكل جيد فتزيد من صعوبة التحكم في التوجهات الاجتماعية وتفسيرها. سيتوسع الفصل التالي في هذه النقاط، بالإضافة إلى أنه سيعيد النظر في مسألة وردت في الفصل السادس: تزييف التفضيل باعتباره مصدرًا لانعدام الكفاءة الاجتماعية.

الفصل السابع عشر
تعقيدات التطور الاجتماعي الخفية

يتعلق أحد أكثر الانقسامات ديمومة في الفكر الأكاديمي بترتيب ما نسميه «النظام الاجتماعي». فمن ناحية، هناك تقاليد تعامل العلاقات الاجتماعية باعتبارها بسيطة، ومستمرة، ومتناغمة، ومتوقعة، وقابلة للتحكم وفعالة. ومن ناحية أخرى، هناك تقاليد تدرك وتسعى إلى تفسير التعقيد، والانقطاع، والتخالف، وعدم إمكانية التوقع، وعدم قابلية التحكم وانعدام الكفاءة. تلخص نظرية التوازن الاقتصادي العلني، المستوحاة من الفيزياء النيوتونية، الصنف الأول. وتشمل الأمثلة على الأخير الاقتصاد التطوري[1] وفرع التعقيد الناشئ.[2]

تتناغم الحجج المقدمة في هذا الكتاب مع مجموعة التقاليد الأخيرة. وتتفق الانقسامات غير المرتقبة في الرأي العلني مع الفكرة، الشائعة في العديد من النظريات التطورية، بما فيها بعض نظريات التطور البيولوجي،[3] القائلة إن الظواهر غير المرئية قد تؤدي إلى عواقب وخيمة. تشمل مواضيع الكتاب التطورية الأخرى أوجه انعدام الكفاءة المستمرة التي تسببها المحافظة الجماعية والتوترات التي تغذيها التناقضات بين الرأي العلني والخفي.

إن الغرض من هذا الفصل هو توسيع وربط المواضيع التطورية للفصول الماضية مع التركيز على استخلاص مزيد من الدروس للتفسير التاريخي والتنبؤ الاجتماعي. قدمت أولًا عدة تعقيدات في الإطار الأساسي، مسلطًا الضوء على العوامل التي تجعل التفضيلات الخفية مستقلة نوعًا ما عن الحوار العلني، والسياسات العلنية الفعلية مستقلة نوعًا ما عن الرأي العلني. كما هو الحال في السياقات السابقة، يتضح أن التبدلات في أحد المتغيرات قد يكون لها تأثيرات غير متناسبة على المتغيرات الأخرى. وللتركيز على دائريات النموذج، أستكشف أوجه انعدام الكفاءة التي تنتجها والصعوبات الإضافية التي تشكلها للتنبؤ

والتحكم. وتتمثل إحدى نقاطي الرئيسية في أن الانقطاعات والنتائج غير المقصودة وأوجه انعدام الكفاءة تنبع من عملية اجتماعية متسقة. يوضح الفصل بأكمله، من منظور أوسع من الفصول السابقة، أنه يمكن للمرء فهم تعقيدات التطور الاجتماعي دون أن يكون قادرًا على تحديد أسباب نتائج تاريخية معينة.

الأحداث الصغيرة وتطور التفضيلات الخفية

يلاحظ عالم السياسة أن الناخب في غرفة الاقتراع «يمر بحسابات عقلية بسيطة لتقرير ما إذا كانت البلاد في حالة ركود اقتصادي أو حرب، وإن لم تكن كذلك، يصوت لشاغل المنصب».[4] من وجهة النظر هذه، يسأل الناخب نفسه أولاً عن أداء شاغل المنصب بالنسبة إلى بعض المعايير، وبعد ذلك، تبعًا لما يكتشفه، يقرر ما إذا كان سيدعم التغيير أو الاستقرار. قد يبدو هذا التوصيف لآلية اختيار الناخب متناقضًا مع التأكيد الذي أعطيته لدور الحوار العلني في تشكيل التفضيلات الفردية الخفية. في الواقع، ليس هناك تعارض، لأن التصورات الفردية غير مستقلة. في الأشهر التي سبقت الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 1992، غمر الناخبون بوابل من التقارير التي تتحدث عن ركود عميق، رغم أن الركود في الواقع كان قد انتهى وتضاعفت بوادر الانتعاش.[5] إن إجراء الانتخابات في جو من الكآبة والشؤم كان بلا شك عاملاً في هزيمة الرئيس الشاغل لمنصبه جورج بوش.

لا يعني ذلك أن التفضيلات الخفية مستقلة عن التجارب الشخصية. فمع تساوي كل العوامل الأخرى، كان احتمال تصويت الناخب العاطل عن العمل لبوش أقل من شخص يشغل وظيفة آمنة. ومن الجدير بالملاحظة أن بوش تكبد واحدة من أكبر خسائره في عام 1988 في ولاية كاليفورنيا، التي سجلت في يوم الانتخابات ثاني أعلى معدل بطالة في البلاد.[6] رغم ذلك، لا تعد العلاقة بين التجربة الشخصية والتوجه السياسي بسيطة على الإطلاق. إذا كانت فنية طيران عاطلة عن العمل، فإلى أي مدى يكون وضعها نتيجةً حتميةً لحدث كانت قد رحبت به، نهاية الحرب الباردة؟ وإذا كانت المسؤولية تعود جزئيًا على

الحكومة، فهل الجاني الرئيسي هو الرئيس الجمهوري أم الكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون؟ ليس لهذه الأسئلة إجابات سهلة. في محاولة تحديد حصتها في الانتخابات، ستبحث الفنية عن أدلة في التعليقات السياسية واستطلاعات الرأي.

ستعتمد نتيجة بحثها جزئيًا على ظروف عرضية لا علاقة لها بخيار الرئاسة. إذا كان البرنامج الحواري الوحيد الذي تجد وقتًا لمشاهدته هو برنامج يعادي المتحدثون فيه بوش بشكل موحد، فمن المرجح أن تلومه أكثر مما لو شاهدت برنامجًا متعاطفًا عمومًا. تخيل أنها ستنتهي بالتصويت للديمقراطيين. لو علمنا كل شيء عنها، بما في ذلك أسباب مشاهدتها برنامجًا بدلًا من آخر، فربما كان يمكننا التنبؤ بتصويتها. لن نتمكن عمليًا، بالطبع، من الوصول إلى هذه التفاصيل. يمكننا ملاحظة الأحداث الرئيسية مثل فقدان وظيفتها وليس الأحداث الصغيرة التي تشكل تصوراتها. وبالتالي، بالنسبة للمراقب، لا يمكن تفسير صوتها بالكامل أو التنبؤ به عمليًا. ويحدد جزئيًا، أو ستحدده، قوى واضحة –مصاعب البطالة، ونبرة الحوار العلني المناهضة لبوش– وجزئيًا بواسطة قوى غير مرئية. وكما لا يستطيع علماء الأحياء تفسير كل طفرة جينية أو التنبؤ بدقة بكيفية تطور تجميعة الجينات، لا يمكن للمراقبين الاجتماعيين أن يحلوا أبدًا كل أسرار تطور التفضيل الخفي.

تأثير التحولات في التفضيلات الخفية على تطور الرأي العام

قد تؤثر الأحداث الصغيرة، في تبديل التفضيلات الخفية، أيضًا على التفضيلات العلنية. علاوةً على ذلك، قد تكون التحولات اللاحقة في الرأي العلني كبيرة أو صغيرة بصورة غير متناسبة. وهذه ليست نقطة جديدة. لقد رأينا بالفعل كيف أن التغييرات الطفيفة في الدعم الخفي للنظام قد تؤدي إلى تحول ثوري في الرأي العلني. ولكن يمكن تعلم المزيد من السيناريوهات الإضافية.[7]

لنفترض مجتمعًا مؤلفًا من عشرة أشخاص حيث توجد علاقة عكسية بين التفضيلات الخفية والعتبات الفردية المقابلة. على وجه التحديد، تساوي عتبة كل فرد 100 مطروحًا

منها قيمة تفضيله الخفي. قد تعكس هذه العلاقة، بالطبع، فائدة الصراحة التعبيرية. سيبدأ الشخص ذو التفضيل الخفي المرتفع في دعم الخيار 100 بدلًا من الخيار 0 عند رأي عام أقل مقارنةً مع شخص مماثل في باقي النواحي ذو تفضيل خفي منخفض.

وبناءً على هذا الترتيب، فإن التسلسل الهابط للتفضيلات الخفية يعني تسلسلًا صاعدًا للعتبات. وفيما يلي مثال:

E:	التفضيلات الخفية	80	70	70	60	50	45	40	40	25	20
	الأفراد	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j
	العتبات	20	30	30	40	50	55	60	60	75	80

في البداية، دعونا نفترض أن الرأي العلني المتوقع هو 50. وبناءً على هذا التوقع، يدعم الأشخاص من a حتى e الخيار 100، لأن عتباتهم تبلغ 50 أو أقل، بينما يدعم الأشخاص من f حتى j الخيار 0. وبالتالي، فإن التوقع المسيطر مؤكد ذاتيًا. إنه، كما نقول، توازن.

وفي وقت لاحق، يصبح الشخص e أكثر تعاطفًا بقليل مع الخيار 0. على وجه التحديد، ينخفض تفضيله الخفي حتى 45، ما يرفع عتبته حتى 55. في ظل هذا التشكيل الجديد، تصبح المجموعة E، باستثناء الصف الأول منها، كالتالي:

E^1:	الأفراد	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j
	العتبات	20	30	30	40	55	55	60	60	75	80

لم يعد الرأي العلني المتوقع البالغ 50 مؤكدًا ذاتيًا. فهي تولد رأيًا عامًا فعليًا يبلغ 40، ما يشكل توازنًا جديدًا. في التوازن الجديد، يدعم الأشخاص من a حتى d الخيار 100، في حين يدعم الأشخاص الستة المتبقون الخيار 0.

بالعودة إلى المجموعة E، لنفترض حدوث تغيير صغير مختلف في التفضيل الخفي لشخص واحد: زيادة التفضيل الخفي لـ f من 45 حتى 50. يقلل هذا التغيير عتبة f حتى 50، ويصبح تسلسل العتبة المعدل كالتالي:

$:E^2$	الأفراد	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j
	العتبات	20	30	30	40	50	50	60	60	75	80

كما هو الحال مع السيناريو السابق، فإن التوقع السائد البالغ 50 يصبح مزيف ذاتيًا. لكن النتيجة هنا هي ارتفاع كبير في الرأي العلني حتى 100.

ما يجب إدراكه هو أن الرأي العلني قد يكون شديد الحساسية تجاه التحركات في تفضيلات الأفراد الخفية. إذ يؤدي انخفاض طفيف في تفضيل خفي واحد إلى خفضه، وقد يزيده ارتفاع طفيف في تفضيل خفي آخر بشكل كبير. ومع ذلك، لا تنشأ هذه الاحتمالات إلا في ظروف خاصة جدًا. ففي ظل مجموعة متنوعة من الظروف، حتى التغييرات الهائلة في التفضيلات الخفية ستترك الرأي العلني دون اضطراب. بالعودة إلى E، وبافتراض أن التفضيلات الخفية لتسعة أفراد ترتفع بمقادير مختلفة. يصبح تسلسل العتبة

$:E^3$	الأفراد	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j
	العتبات	0	0	0	0	0	55	55	55	55	55

رغم ضخامتها التراكمية، لن تثير التغييرات الخفية تحولات علنية، وسيظل الرأي العلني عند .50

تؤكد هذه الأمثلة، بناءً على خاصيات تسلسل العتبة، أنه قد يؤثر تحول معين في الرأي الخفي على الرأي العلني بشكل طفيف، أو يؤثر بشكل كبير، أو يتركه دون تأثير. يرتبط هذا التنوع الغني في الاحتمالات، بالطبع، بتزييف التفضيل. ففي القضايا التي لا يخفي فيها الناس مشاعرهم، تنعكس كل التحولات في الرأي الخفي، مهما كانت كبيرة أو صغيرة، في الرأي العلني. ومع ذلك، في القضايا الحساسة، قد تتباعد الآراء الخفية والعلنية جدًا.

قد يكون تطور الرأي العلني حساسًا لتوقيت التغييرات في التفضيلات الفردية الخفية أو قد لا يكون. في السيناريو الأخير، لا يهم ما إذا كانت التغييرات التي تحول E إلى E^3 تأتي في وقت واحد أو بالتتابع. وإذا كانت متتابعة، فإن التتابع الدقيق للتغييرات غير أساسي. ومع ذلك، لا تنطبق أي من الملاحظتين على التغييرات التي نظرنا فيها سابقًا: ارتفاع عتبة e وانخفاض عتبة f. إذا حدث هذان التحولان في وقت واحد، فإن عتبتي e وf ستنتقلان،[8] ما يترك الرأي العلني دون تغيير. وإذا حدثا بالتتابع بدلًا من ذلك، ستكون هناك نتيجتان محتملتان. إذا كان التغيير الأول ارتفاعًا في عتبة e، سيستقر الرأي العلني عند القيمة 40، وسيترك الانخفاض اللاحق في عتبة f الرأي العلني دون اضطراب. ولكن إذا حدثت التغييرات بترتيب عكسي، سيثب الرأي العلني إلى القيمة 100، ثم يبقى هناك. في كل حالة، تجعل ردود الفعل المضخمة ذاتيًا للتغيير الأول التغير الثاني غير منطقي. نرى أن توقيت التغييرات الخفية يمكن أن يكون حاسمًا لمسار الرأي العلني.[9]

لا ينفي أيًا مما ذكرته للتو أهمية الحوار العلني كمحدد للمعتقدات والتفضيلات الخفية. بالاعتراف بأن التفضيلات الخفية لا تعتمد كليًا على الحوار العلني، أظهرت أنه يمكن

في ظروف معينة أن تثير سلسلة من الفكر المستقل أو بعض التجارب الشخصية تغييرات مهمة.

استقلالية السياسة العلنية

إذا كانت تفضيلاتنا الخفية تظهر بعض الاستقلالية عن الحوار العلني، فأحد أسباب ذلك هو أننا نتعلم من تجاربنا. والسبب الآخر هو أن تصوراتنا المسبقة تشوه ما ندركه ونتذكره. والآخر هو أن التوافق بين الحوار العلني والنتائج السياسية غير مثالي.

حتى الآن، لقد تجاهلت آخر مصدر للاستقلالية من خلال التعامل مع النتائج السياسية –السياسات المطبقة والمؤسسات المعتمدة– باعتبارها انعكاسات مثالية للرأي العلني. في الواقع، لقد افترضت أنه إذا انتقل الرأي العلني من 50 حتى 40، فإن الخيارات السياسية ذات الصلة ستحذو حذوه. ما يغيب عن هذه الصياغة البسيطة هو هرج ومرج السياسة – الفوضى المتولدة، من ناحية، من خلال العوامل الإجرائية مثل الثغرات التشريعية والمراوغات في قوانين الانتخابات، ومن ناحية أخرى، من خلال العوامل الشخصية مثل طموحات السياسيين الأفراد واللامسؤولية التنفيذية. في الواقع، تعّقد الإجراءات السياسية والسياسيون البشريون العلاقة بين الرأي العلني والنتائج السياسية.[10]

يقدم مثال على القيد الإجرائي في القواعد التي تعيق الانحرافات الصغيرة عن الوضع القائم.[11] قد ينظر الكونغرس الأمريكي في اقتراح لتمديد فترة الرئاسة من أربع سنوات حتى ست سنوات، ولكن لن ينظر في اقتراح يدعو إلى تمديد لمدة نصف سنة. من حيث المجاز الفراغي، يبدو الأمر كما لو أن الكونغرس لا يستطيع النظر في اقتراحات السياسات ضمن نطاق 15 وحدة من الوضع القائم. وبموجب مثل هذه القاعدة، إذا بلغ كل من الرأي العلني والسياسة المطبقة القيمة 50، وانخفض الرأي العلني حتى 40، لا يمكن للكونغرس أن ينظر في اقتراح لخفض السياسة حتى 40. يمكنه، بالطبع، النظر في تغيير أكبر، مثل التخفيض حتى 35.

ثمة مصدر آخر محتمل للانفصال بين خيارات سياسة الهيئة التشريعية والرأي العلني يتمثل في حقيقة أن السياسيين يولون اهتمامًا خاصًا للرأي العلني في مقاطعاتهم للبقاء في مناصبهم. إذا صوت أعضاء الكونغرس وفقًا للتفضيل العلني السائد في مقاطعاتهم، لن تعكس قراراتهم الجماعية بالضرورة الرأي العلني الوطني. للتوضيح، افترض أن 40 في المئة من المجتمع يدعمون القيمة 100، والـ60 في المئة المتبقيين يدعمون القيمة 0. وبالتالي، على المستوى الوطني، يبلغ متوسط الرأي العلني 40. هناك مقاطعتان متساويتا الحجم والتمثيل تشريعي، في كل منهما يعكس الرأي العلني رأي السكان الأوسع. إذا احترم الممثلون رغبات الأغلبية في مقاطعاتهما، فستدعم كلتاهما القيمة 0. وبالتالي، ستنتجان رأيًا تشريعيًا يبلغ 0، ما يؤدي إلى اختلاف قراراتهم السياسية عن الرأي العلني الوطني بمقدار 40 وحدة.

وبالتالي، مع تطور الرأي العلني، قد يخفف النظام السياسي مطالبه أو يضخمها. ما النتائج المترتبة على تطور المعرفة والتفضيلات الخفية؟ إذا كانت التغيرات الخفية مدفوعة بالحوار العلني لوحده، فلن يكون للقيود الإجرائية على استجابة النظام السياسي للرأي العلني عواقب دائمة. ومع ذلك، يتعلم الأفراد، عمليًا، من القرارات السياسية الفعلية أيضًا، لذا قد تضع القيود الإجرائية تطور المتغيرات الخفية على مسارات جديدة. مثل أي تأثير على المتغيرات الخفية، لا يلعب التحول السياسي المستقل عن الحوار العلني دورًا تطوريًا رئيسيًا عادةً. ولكن، لأسباب لا تحتاج إلى تكرار، قد يكون تأثير التحول هائلاً.

تفسيرات إبداعية وتفسيرات خدمة الذات

أنتقل الآن إلى العوامل الشخصية التي تجعل الخيارات السياسية الفعلية تختلف عن الرأي العلني.

نعهد بتنفيذ رغباتنا المعلنة إلى المشرعين والبيروقراطيين والقضاة وغيرهم من المسؤولين. يُفترض عمومًا أن يلتزم هؤلاء الموظفون بالأوامر التي يتلقونها، حتى تلك

المتعارضة مع تفضيلاتهم الخفية أو العلنية. غير أنهم، عمليًا، يتبعون عادةً سياسات تحيد عن تكليفاتهم.

يتمثل أحد مصادر الانحراف في أن المسؤولين يتلقون توجيهات عبر رموز قابلة للتفسير – أصوات، وكلمات، وإحصائيات وصور. وبالتالي، تترك توجيهاتهم مجالًا للتقدير. تتفاقم المشكلة عندما يشكل الموظفون المعنيون تسلسلًا هرميًا، مع تلقي أولئك الموجودون في الأسفل أوامرهم عبر سلاسل من الوسطاء. مع تحريف أعضاء السلسلة توجيهاتهم عن غير قصد، يمكن أن تختلف الأوامر المنقولة إلى العضو الأخير عن تلك التي يسمعها العضو الأول. تشير التجارب إلى أن التحول التراكمي يمكن أن يكون جوهري. في تجربة كلاسيكية، تحول رسم البومة، عند تكرارها على التوالي بواسطة ثمانية عشر فردًا، إلى صورة قطة.[12]

يُقصد من بعض التعليمات الشفهية أن تظل سارية حتى أجل غير مسمى، كما هو الحال عندما يقصد من توجيهات مشرف المدرسة حول كيفية التعامل مع الغش توجيه المعلمين حتى إشعار آخر. يحفظ هذا التوجيه بالذاكرة، ليسترجع عند الحاجة. لكن الذاكرة لا تكرر بشكل مثالي. في كل عملية استدعاء يختصر جوهرها ويفصّل ويشوه.[13]

يمكن وقف بعض التشوهات عن طريق كتابة التعليمات. لكن التواصل الكتابي لا يمنع كل التشوهات، لأنه يُحفظ أولًا في الذاكرة، ولو لبضع ثوانٍ فقط، قبل استرجاعه للتطبيق. على أي حال، ثمة مصدر آخر للتشويه يعتمد على شكل الاتصال. لا يمكن لمخطط العمل، مهما كان مفصلًا، أن يغطي جميع الحالات الطارئة المحتملة؛ لأن تخيل المستقبل يستهلك وقتًا ثمينًا. ولا يمكن للمخطط أن يوضح الأساس المنطقي وراء كل مواصفاته، لأن التواصل مكلف. لذلك يواجه الموظفون، حتمًا، مواقف تتطلب منهم استنتاج النوايا من مواصفات غير مكتملة ومبررة جزئيًا فحسب. هل يجب تطبيق القاعدة A في المواقف التي تغطيها القاعدة B بالفعل؟ ما الذي يشكل «حالة الطوارئ»، وعندما تحدث إلى أي مدى يمكن للمرء أن يقيد الحريات C وD؟ في مواجهة مثل هذه الأسئلة، قد يجد الموظفون مخططًا مليئًا بالثغرات والغموض.[14] وبالتالي، قد يضطرون في محاولتهم اتباع المخطط

إلى الانخراط في تفسير إبداعي. ستكون خياراتهم مقيدة، بالطبع، بالحوار العلني والسياق والسوابق. لكن هذه العوامل تترك لهم عادةً خيارات عديدة.

الشكل الآخر من أشكال الانحراف هو إساءة الاستخدام الواعية للسلطة، التي يمكن أن تدعى تفسير خدمة الذات. بخلاف التفسيرات الإبداعية، التي تولدها القيود المعرفية لموظفي المجتمع، تتاح تفسيرات خدمة الذات بفضل قيود الأشخاص المكلفين بخدمتهم. لا يمكن لأي مجتمع ابتكار كلمة مميزة لوصف كل غرض، أو تفصيل، أو ظاهرة أو حالة. ويمكّن انعدام الدقة اللغوية الناتج الموظفين من التظاهر بأنهم التزموا بتعليماتهم، رغم معرفتهم أنه كان ينبغي عليهم التصرف بشكل مختلف.[15]

لن تكون إساءة استخدام الموظفين لسلطتهم واضحةً بالضرورة. يعود ذلك جزئيًا إلى أن مراقبي أفعالهم ملزمون بالتغاضي عن بعض العلاقات ذات الصلة. لنفترض أن ضابط الجمارك الفاسد يعفي من رسوم الاستيراد التي يقتضيها القانون. يخفض الانتهاك في حد ذاته الإيرادات التعريفية. ويصادف أن يؤدي الازدهار الاقتصادي إلى زيادة الواردات، ما يزيد الإيرادات التعريفية كفايةً لتعويض الانخفاض الناجم عن الإعفاء غير القانوني. لن يكون لدى المراقبين المتغاضين عن الارتباط بين الإيرادات التعريفية والنمو الإجمالي أي سبب للشك في أي مخالفة.

من حيث المبدأ، يمكن منع تفسيرات خدمة الذات من خلال المراقبة. ولكن المراقبين أنفسهم موظفون، وليس لمشكلة مراقبة المراقبين حل نهائي. قد يساعد الأفراد العاديون في مراقبة المسؤولين الذين يتواصلون معهم، كأن يبلغ المواطنون الشرطة عن الفساد. ومع ذلك، لا تعد المراقبة التطوعية موثوقة عادةً. لأنه ليس من الضروري أن يتطابق الرأي العلني مع أي تفضيل شخصي محدد، فقد يكون لدى الشخص الذي يشهد خيانة للرأي العلني دافع شخصي للتكتم. وحتى إن وجد أن الخيانة مُسيئة، قد يرغب في تجنب التكلفة الشخصية لتقديم تقرير.

في انتهاكهم لتكليفاتهم، يغير الموظفون تجارب السياسة التي يتعرض لها ناخبوهم. وبالتالي، يؤثر الموظفون على كيفية تطور التفضيلات الخفية، مع تداعيات متسلسلة محتملة على المتغيرات العلنية. تحدُّ هذه النقطة من المفهوم القائل إن القوة السياسية تنبع من الرأي العلني. ومع ذلك، رغم أن انحرافات الموظفين السياسية شائعة، لكن قليلاً منها يكون ذا تأثيرات عميقة ودائمة. تُلغي العديد من الانحرافات بعضها البعض، كما يحدث عندما يطبق بعض المعلمين قانونًا تأديبيًا بشكل صارم جدًا والبعض الآخر بشكل متساهل جدًا، لتحقيق التنفيذ الصحيح وسطيًا. وفي أي حال، حتى الانحرافات الكبيرة قد تترك الرأي العلني دون تأثير.

الدائريات الخفية

عندما يؤثر تبدل في أحد المتغيرات داخل نظام على آخر، فقد يحدث التأثير عبر سلسلة من التعديلات الخطية، كما هو الحال عندما يؤدي تبدل في a إلى تحويل b، والتبدل في b إلى تحويل c، والتبدل في c إلى تحويل d. وعوضًا عن ذلك، قد يتضمن التأثير سلسلة دائرية، كما هو الحال عندما a يحول b، وb يحول c، وc يحول a، وهكذا إلى اللانهاية. ركز هذا الكتاب على علاقات عديدة من النوع الأخير. لقد اقترحت للتو، مثلاً، أن تفسير الرأي العلني الذي يخدم الذات قد يغير المعرفة الخفية، وبالتالي الرأي الخفي؛ وأن التعديلات في الرأي الخفي قد تعيد تشكيل الرأي العام؛ وأن الرأي العلني الجديد قد يستأنف العملية برمتها من خلال الضغط على النظام السياسي لإجراء المزيد من التغييرات السياسية. يتمثل الاختلاف الأساسي بين العلاقات الخطية والدائرية في أن الصدمات الصغيرة في الأخير قد تكون مضخمة ذاتيًا.[16]

تظهر الدائريات الرئيسية التي نوقشت في هذا الكتاب في الشكل 17-1. يمثل الجانب الأيسر من الشكل مجال التفاهمات، والتصورات، والأحكام والمشاعر. تشير الصناديق المتقطعة حول المتغيرين الرئيسيين، المعرفة الخفية والرأي الخفي، إلى أنهما غير

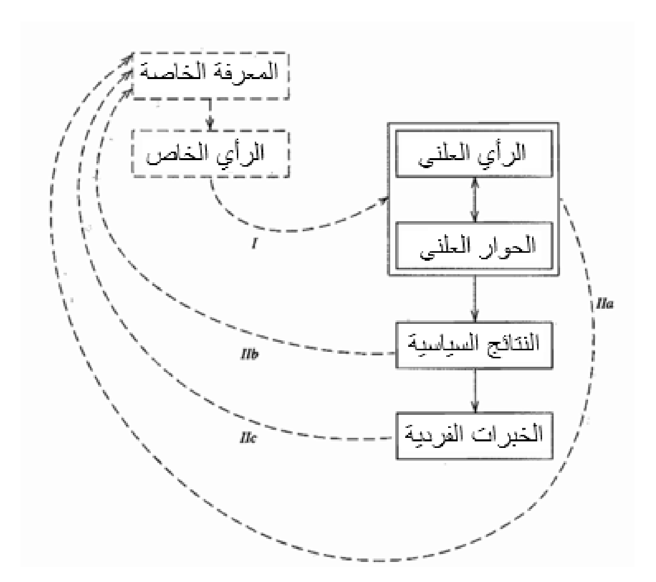
ملحوظين أساسًا. يمثل الجانب الأيمن من الشكل مجال السياسة. متغيراته في صناديق مغلقة، لأنها ملحوظة نسبيًا. تصور الأسهم المرقمة الدائريات الرئيسية. يمثل I تأثير الرأي الخفي على السياسة؛ يمثل IIa التأثير المتبادل للرأي العلني والحوار العلني على المعارف الخفية الأساسية؛ وأخيرًا، يمثل IIb وIIc التعليقات من نتائج الخيارات السياسية الفعلية إلى المعرفة الخفية. جميع الأسهم المرقمة مقطعة، للإشارة إلى أنها تمثل علاقات لا يمكن ملاحظتها إلا بشكل ناقص.

يتعلق الشكل بجدل طويل الأمد حول الدور التطوري للأفكار. يقول العديد من مؤرخي الفكر وعلماء الأنثروبولوجيا الثقافية إن منبع التغيير الاجتماعي يكمن عمومًا في مجال الأفكار. ووفقًا لهذا المنطق، يجب أن يبدأ التفسير التاريخي عادةً بسرد لما كان يفكر فيه الناس. يعامل علماء آخرون، بمن فيهم العديد من الماركسيين، البنية الاقتصادي كـ«قاعدة» والأفكار كـ«بنية فوقية». ينبع التغيير الاجتماعي، في رأيهم، من المؤسسات التي تشكل البنية الاقتصادية. يتطلب التفسير التاريخي السليم، قبل كل شيء، الانتباه إلى تطور المؤسسات الاقتصادية. يعطي الموقف الأول أولوية مطلقة لعوالم الأفراد الداخلية (الجانب الأيسر من الشكل)؛ بينما يعطي الموقف الأخير أولوية لعوالم الأفراد الخارجية (الجانب الأيمن). يؤكد أحدهما، مثلًا، أن الروح الرأسمالية تصنع الرأسمالية؛ بينما يدعي الآخر أن الرأسمالية تصنع الروح الرأسمالية.

يظهر كل من هذين الرأيين ما يسمى «مغالطة الأولوية المطلقة».[17] وهي المفهوم القائل بأن أي سلسلة سببية يجب أن تملك حد أول مطلق. إنها تعني، مثلًا، أن العلاقة بين الدجاجة والبيضة يجب أن تبدأ بإحداهما. ومع ذلك، من خلال السماح بالدائرية، وبالتالي التعامل مع كل كيان على أنه مصدر ومنتج معًا، نكتسب فهمًا أفضل للعلاقة. وبالمثل، نحقق تقديرًا أكثر واقعية للنظام الاجتماعي بمجرد إدراكنا عدم وجود قاعدة دائمة ولا بنية فوقية دائمة. فالمؤسسات هي السبب والمسبب، وينطبق الأمر نفسه على الأفكار.

إن تحديد عملية دائرية لا يعني إنكار فائدة دراسة مكوناتها. إذ يتعلم المرء الكثير من دراسة كيف أدت عيوب الشيوعية إلى خيبة أمل جماعية، وأيضًا من دراسة كيف شكلت التيارات الفكرية تصورات الأوروبية الشرقية. ولكن يجب معاملة هذه التحليلات المركزة على أنها مكونات مكملة لتحقيق تطوري وحيد، وليس كتفسيرات منافسة.

قد يطغى أحد مكونات علاقة دائرية في أي وقت، بالطبع، على جميع المكونات الأخرى. بدلالة الشكل 17.1، في نهاية عام 1989 كانت القوة المهيمنة في السياسات الأوروبية الشرقية هي التأثير *I*، الذي اتخذ شكل معارضة علنية متفشية. وكان التأثير *IIa* فعالًا أيضًا، حيث دفع تحول الحوار العلني المرتبط الملايين إلى إعادة تقييم قناعاتهم حول الاشتراكية. لكن التعديلات المعرفية قد تكون بطيئة، لذا ظلت جارية عندما كانت الشيوعية تنهار فعلًا.



الشكل 17.1 الدائريات الخفية للتطور الاجتماعي. لا يمكن ملاحظة المتغيرات على اليسار مباشرةً؛ يمكن ملاحظة تلك التي على اليمين.

التغيير المتقطع

تقودنا ملاحظة أن مكونات علاقتنا الدائرية يمكن أن تعمل، في أي وقت، بسرعات مختلفة إلى موضوع تطوري بارز آخر: التغيير المتقطع. في أثناء تأرجح النظام الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا على شفا الانهيار، علق فاتسلاف هافيل: «بدأ التاريخ يتطور بسرعة كبيرة في هذا البلد. في بلد ظل عالقًا في الزمن لــ20 عامًا، نشهد الآن هذه السرعة الرائعة».[18] في حماسة تلك اللحظة، لم يدرك هافيل ربما أنه قد دخل في جدل طويل الأمد حول إمكانية وجود انقطاعات تطورية. يكرم الشعار *nature non facit saltum* – الطبيعة لا تقفز، على صفحة العنوان لكتاب ألفريد مارشال المؤثر مبادئ الاقتصاد[19]. يقترح هذا الشعار، الذي أشاعه لايبنيتز سابقًا، أن التطور يحدث دائمًا من خلال تغيرات صغيرة ومستمرة.

يستخدم مصطلح «التطور» غالبًا في معنى التغيير التدريجي. استمد هذا المعنى للمصطلح دعمًا من نظرية التطور البيولوجي لتشارلز داروين، التي تفسر عادةً بأنها تقول إن الأنواع تظهر وتختفي من خلال التأثيرات البطيئة والمستمرة للتنافس البيولوجي.[20] ولكن عززت نظرية داروين أيضًا معنى آخر: التغيير المحكوم بالطفرة والانتقاء. لا يتوافق المعنى الثاني بالضرورة مع المعنى الأول.[21] توضح بعض النظريات البيولوجية أن الطفرات والانتقاء الطبيعي ينتجان تغييرات مستمرة ومتقطعة. تفترض هذه النظريات وجود توازنات بيئية «متقطعة» متعاقبة – حالات مستقرة تفسح المجال، على مدى فترات زمنية قصيرة، لحالات مستقرة جديدة.[22] وبالتالي، تفسر الفجوات التي يجدها العديد من علماء الحفريات في السجلات الأحفورية.[23] وتشرح أيضًا لماذا تبدو الانقراضات الجماعية أكثر تكرارًا وأسرع مما تصور العلماء سابقًا.[24]

مثل علم الأحياء الحديث، تعالج بعض النظريات الاجتماعية المعاصرة التغييرات المستمرة والمتقطعة كجزء من عملية واحدة موحدة. في نظرية التطور التكنولوجي لجويل موكر، مهدت العديد من الابتكارات الصغيرة الطريق للتقدم التكنولوجي.[25] وفي نظرية المنافسة التكنولوجية التي طورها بريان آرثر وبول ديفيد، قد تنتشر التكنولوجيا تدريجيًا

أو سريعًا، اعتمادًا على تفاعلات مختلفة. قد تظل الخيارات التكنولوجية ثابتة لفترات طويلة تتخللها حلقات من التكيف الواسع.[26]

في النظرية الاجتماعية لهذا الكتاب، تتعايش التغيرات المستمرة والمنقطعة أيضًا. وفي الواقع، إنها مرتبطة سببيًا. قد تزعزع الأحداث الصغيرة المنتشرة على مدى فترة طويلة – تجارب شخصية جديدة، وفشل التواصل، وتشوهات السياسة– استقرار الوضع السياسي القائم فجأةً، وتولد تحولات ثورية في الرأي العلني، والحوار العلني، والنظام الاجتماعي. وبالتالي، تتماشى الانقطاعات السياسية مع التطور المستمر للخصائص الفردية. لا تتطلب الثورة انقطاعًا مسبقًا في المعرفة والرأي الخفيين. ولا يلزم أن تتبعها تغييرات مفاجئة في المتغيرات الخفية.

يمكن أن تكون النتائج السياسية العلنية في حالة تقلب سريع في ظل خلفية من التغيرات البطيئة للخصائص الفردية، هذا ما أدركه غوستاف لو بون في نهاية القرن التاسع عشر. لاحظ أن الحشود تمتلك «روحًا محافظة» وهي «أعند المحافظين على الأفكار التقليدية»، ومع ذلك تتخلص أحيانًا من جمودها بـ«فجائية مذهلة» وتطيح بالمؤسسات الموقرة.[27] وتابع لو بون أن الفجائية ليست سوى «تأثير سطحي يجب البحث فيما وراءه عن إجراء تمهيدي وتحضيري طويل الأمد».[28] وهكذا شعر لو بون أن الاستمرارية غير الملحوظة قد تكون مصدرًا للانقطاعات الملحوظة. ومع ذلك، لم يقدم أي إطار تحليلي لتوضيح سبب فشل التطورات ذات العواقب الوخيمة في جذب الانتباه.

يوحي تمييز هذا الكتاب بين الذات الخفية والعلنية بالتفسير المفقود. وأسارع إلى الإشارة إلى أنه لا شيء في حجتي يستبعد التغييرات المفاجئة في المعرفة أو الرأي الخفي. يمكن أن يكون هناك أيضًا انقطاعات في المجال الخفي، كما هو الحال عندما تؤدي قفزة في معدل البطالة إلى تحول الرأي العلني بحدة ضد النظام الاقتصادي السائد. ومع ذلك، عند حدوث الانقطاعات الخفية، لا تولد بالضرورة انقطاعات علنية. لقد أوضحت كيف يمكن للعتبات أن تتحرك عكس الوضع القائم دون إنتاج طلب علني للتغيير.

بالطبع، ثمة ظروف تحدث فيها الانقطاعات العلنية والخفية تتابع سريع. في أثناء الثورة التي تحدث تغيير حاد في الحوار العلني، تصبح المسائل المحسومة منذ فترة طويلة محور الاهتمام، ويتعرض الجميع لحجج إصلاحية. وبالتالي، تلي الانقطاعات العلنية انقطاعات خفية. ومن الأمور الحاسمة لمثل هذه النتيجة هو قلة الأفراد المفكرين عميقًا في المسائل الأساسية للنظام الاجتماعي في أي مجتمع. يفتقر الأشخاص الذين يتحكم الدليل الاجتماعي في آرائهم بشكل رئيسي عادةً إلى القدرة على المقاومة العقلية للمطالب الاجتماعية الجديدة.

لوحظ أن معتقداتنا تكون أقوى عندما تتعرض لهجوم طفيف، لأننا ندرك في هذه الحالة ضعفها ونتعلم كيفية التصدي للانتقادات. إذ يؤدي التعرض المسبق للاعتراضات الطفيفة إلى تكوين مقاومة للإقناع اللاحق، ما يعرقل التغيرات الحادة في المعرفة والتفضيلات الخفية.[29] وبالتبعية، تعتبر المعتقدات التي لم يفكر في حججها المضادة أسهل تغييرًا من تلك التي حظيت حججها المضادة، رغم اعتبارها غير قابلة للتفكير، ببعض التعرض العلني على الأقل. عندما تتحدى الثورة عدة معتقدات الراسخة، فقد تكون المعتقدات الخاضعة أولًا هي تلك التي حظيت بأكبر حماية من التحديات العلنية.

النتائج الاجتماعية غير المبنية وغير المقصودة

تشير إمكانية التغيير الاجتماعي المتقطع إلى أن التصورات الفردية والخبرات والاختيارات قد تكون ذات عواقب اجتماعية كبيرة على نحو غير متناسب. ويعني وجود علاقات دائرية خفية أن التغييرات قد تحدث من خلال طرق غير مراقبة تمامًا. تنتج هاتان الملاحظتان زوجًا من الآثار الإضافية. أولًا، بقدر ما تنجم النتائج الاجتماعية عن التفاعلات بين الإجراءات الفردية والاستجابات الجماعية والبنى الاجتماعية الموجودة مسبقًا، لن يستحق أي شخص أو مجموعة التقدير الكامل لنتيجة مكتشفة. فالنتائج الاجتماعية الملحوظة لا بد من أن تكون

غير مبنية. ثانيًا، لا يمكن لأحد أن يتخيل بثقة جميع العواقب طويلة المدى لأي خيار معين. ستكون هناك نتائج اجتماعية غير مقصودة.

تُوضِّح النقاط الجديدة من خلال التحول الطويل الذي أدى إلى علمنة أوروبا. بعد قرون من بدء التحول، يوجد الآن إجماع صادق إلى حد ما لصالح تقييد القوة السياسية الكنسية. ومع ذلك، فإن تحميل الداعمين السابقين للعلمانية المسؤولية عن المسارات المؤدية إلى الحاضر، أو أشكال الحكم السائدة، أو المواقف الحالية تجاه الدين سيكون خاطئًا. على الرغم من أنه يمكن تحديد الجهود المتميزة، والكتابات المؤثِّرة، والشخصيات القوية، والأحداث الحاسمة، لا يتحمَّل أي شخص أو مجموعة مسؤولية، أو يستحق الثناء، عن كل ما تحقَّق باسم العلمانية. إن الأوروبيين الذين دعموا وجهة نظر عالمية جديدة –عن طريق النضال، مثلًا، لتحرير الكتب المدرسية من وجهات النظر اللاهوتية– تركوا بلا شك بصمة على تطور المجتمع الأوروبي. ولكن الثورة الأيديولوجية ليست أبدًا نتاج النشطاء السياسيين وحدهم. يُحدد انتشار الأفكار الجديدة جزئيًا، إن لم يكن أساسًا، من خلال الاتصالات المتنوعة التي تشكل الحوار العلني العادي. لا يمكن التحكم بدقة في هذه الاتصالات أو في تطور الحوار العلني الذي يتبعها. إن الشعور بأن نجاح الأجندة يعتمد على تطور الحوار العلني شيء، وتوجيه هذا التطور شيء آخر تمامًا.

لئلا تبدو العقبات التي تواجه التحكم في عملية اجتماعية معقدة واضحة، فمن الجدير بالذكر أن هذه النقطة لم تحظ أبدًا بقبول عالمي. تمتلئ سجلات الفكر الاجتماعي بتفسيرات تنسب المؤسسات الاجتماعية إلى خيالات وتصاميم أفراد معروفين. فمثلًا، يعتبر آبي دوبوا، الذي كان مساهمًا مؤثرًا في التاريخ الهندي، نظام الطبقات إبداع واعي لمشرعين حكماء. ووصفه ذات مرة بأنه «تحفة، أجمل جهد، للتشريع الهندي».[30] في الولايات المتحدة، تقدم بعض الكتب المدرسية التاريخ الأمريكي على أنه تجلي لخطة رائعة وضعها مؤسسو البلاد. هناك أيضًا حجج تعزو الشرور مثل الحرب والفقر إلى كيانات مثل وكالة المخابرات المركزية و«مؤسسة الشركات».

تحتوي هذه التفسيرات «البنائية» مغالطات عديدة. أولها هو أن الرابحين والخاسرين من نتيجة اجتماعية يشكلون فئات ثابتة. في الواقع، يمكن للأفراد التنقل بين الفئات. فمثلًا، إن الشخص الذي يشعر بالتهديد من سياسة مقترحة قد يسره اكتشاف، أثناء التنفيذ، أنها تمنحه العديد من المزايا. المغالطة الثانية للبنائية هي معاملتها للجماهير إما كضحايا عاجزين لمخططات شريرة أو كمستفيدين محظوظين من الحكمة والتعاطف. في الواقع، تساهم الجماهير في الظواهر التي تؤثر عليهم، بما فيها الضارة. لعبت الطبقات الدنيا دورًا في استمرارية النظام الطبقي، حتى لو كان ذلك فقط بالمساعدة في معاقبة المخالفين للقوانين، أما المغالطة الثالثة فهي فكرة أن المروجين لنتيجة ما يجب أن يرغبوا في تحقيقها. قد يروج الناس لنتائج يخشونها سرًا، وقد يكون كل ما يبنونه نتاجًا ثانويًا لجهودهم للحفاظ على سمعة رشيدة. أخيرًا، من الخطأ معاملة الفاعلين الاجتماعيين على أنهم على دراية غير محدودة بالظروف والإمكانات الاجتماعية. لا يمكن للفاعلين الساعين لأهداف معينة أن يكونوا متأكدين أبدًا من ردود الفعل التي ستولدها، وبالتالي لا يمكنهم اتباع استراتيجيات مقاومة الفشل.[31]

إذا كانت النتيجة الاجتماعية هي عمل مجموعة صغيرة، وبقية المجتمع مجرد مشاهدين، فقد يكون مبررًا أن يُنسب الفضل في النتيجة إلى هذه المجموعة وأن يُلقى اللوم عليها في السيئات. ولكن إذا كان الجميع قد ساهم في النتيجة –بعضهم عن طريق تخيلها، وآخرون عن طريق اقتراحها وتبريرها، وآخرون بإخفاء شكوكهم– فلا يعفى أحد من المسؤولية. كما قلت في الفصل التاسع، إن «الضحايا» شركاء في بناء دورهم كضحايا، حتى لو لم يقصدوا الضرر لأنفسهم.

تنشأ بعض النتائج بواسطة مجموعات أوسع من الفرق التي سعت إليها بوعي وإرادة، في حين يكون بعضها الآخر نتاجًا ثانويًا غير متوقع لإجراءات متخذة لأغراض مختلفة. فمثلًا، بحث كريستوفر كولومبوس عن الهند واكتشف قارة تسد الطريق. وفي العصور الوسطى، سعت المسيحية إلى منع اليهود من العمل في الزراعة، فأجبرتهم على

التخصص في التجارة والبنوك؛ واستفاد أحفادهم بصورة غير متكافئة من التحولات الاقتصادية اللاحقة. ما يميز هذه النتائج عن النتيجة غير المبنية هو أنها لم يقصدها أي شخص. فلم يكن ينوي المسيحيون الذين قيدوا الخيارات الاقتصادية لليهود منح اليهود لاحقًا انطلاقة جيدة في اقتصاد المستقبل. ولم يفعل اليهود الذين احترموا القيود ذلك لصالح أحفادهم البعيدين. بل فعلوا ذلك من أجل البقاء الفوري. وعلى النقيض من ذلك، ضمت الحكومات الشيوعية في شرق أوروبا أفرادًا ملتزمين حقًا بالتخطيط الاقتصادي المركزي. إن مساهمة المواطنين الخانعين في خلق اقتصاد مخطط لا ينفي حقيقة أن آخرين فعلوا بذلك بوعي وإرادة.

السبب الجذري للعواقب غير المقصودة هو أن الخيارات التي نتخذها في قضية معينة تمس قضايا اعتبرناها غير ذات صلة، وربما تؤثر أيضًا على مسائل لم تعرف كقضايا بعد. بالنسبة للمسيحيين الذين قيدوا الاختيارات المهنية اليهودية، كان الهدف هو إبقاء الزراعة في أيدي المسيحيين. لم تكن الآثار التوزيعية للاقتصاد الصناعي المستقبلي مصدر قلق. وكما تبين، أدى التصنيع إلى زيادة قيمة المهارات التجارية والمالية، ما جعل القيود الزراعية تفقد أهميتها.

على مر التاريخ، طالب الساعون إلى المجد بمنحهم الفضل في النتائج الثانوية غير المقصودة لأفعالهم. وكان هناك دائمًا مراقبون مستعدون للاعتراف بادعاءات زائفة للإنجازات، وحتى منح الأمجاد لأشخاص أبرياء من تمجيد الذات. هناك كتب تاريخ تنسب الفضل لقادة الإصلاح البروتستانتي في إرساء أسس العمل للاقتصاد الحديث. رغم كفاح الكثيرين لاستعادة بساطة وأخوة الماضي المتخيل. وصادف أن هجومهم على الفساد الكنسي أضعف سلطة الكنيسة، ما أدى إلى تسريع التطورات ذاتها التي حاولوا عكسها. على الرغم من أن عملهم قد مهد بالفعل الطريق للثورة الصناعية، لكن الفائدة لم تكن مقصودة.[32]

يتضمن هذا التطور الاجتماعي نتائج غير مبنية وغير مقصودة متوافقة تمامًا مع العمل البشري الهادف والمحسوب. تكمن وراء جميع النتائج الاجتماعية –المتوقعة وغير

المتوقعة والمخطط لها وغير المخطط لها والمرغوبة وغير المرغوبة– قرارات فردية عديدة، ينفذ كل منها استجابةً لدوافع داخلية وحوافز خارجية. وقد لوحظ هذا بشكل متكرر.[33] ويمكن إضافة بعض النقاط. أولًا، يؤدي تزييف التفضيل إلى تشويه مجموعة المعارف العلنية حول النتائج غير المقصودة التي نلاحظها. هذا لأن مزيفي التفضيل يمتنعون عادةً عن إفشاء الحقيقة غير المشوبة حول دوافعهم. إنهم لا يعلنون أن مواقفهم كانت مدفوعة جزئيًا، إن لم يكن غالبًا، بدوافع سمعتهم. تتوقف النقطة الثانية على حقيقة أن تصنيفاتنا للفكر هي عمومًا تصنيفات الحوار العلني. فغالبًا ما يكون عجزنا عن التنبؤ بالآثار غير المقصودة هو قيد مشكل جماعيًا.

انعدام الكفاءة المخفي

إذا كان يحتمل أن تكون النتائج الاجتماعية غير مقصودة وغير مبنية، فقد تترك الفوائد المحتملة دون تحقيق أو تنتج خسائر صافية. يتعارض هذا الادعاء مع وجهة النظر الشائعة جدًا بأن كل ما يوجد هو الأمثل بالضرورة. يكمن أحد أشكال هذا التفاؤل الجامح في الاقتصاد. تعتقد بعض المدارس الاقتصادية أن الأسعار والمخرجات والمؤسسات، أو على الأقل تلك التي تظهر ثباتًا، يجب أن تمثل حلولًا فعالة لعمليات التحسين والموازنة. تفترض الحجة مسبقًا، بالطبع، أن ضغوط الاختيار سريعة التخلص من أوجه انعدام الكفاءة، مثلما يحدث عندما تستسلم الشركات ذات الأسعار المرتفعة للمنافسة فورًا. ومع ذلك، نادرًا ما يتحقق دعاة هذا الرأي مما إذا كانت ضغوط الاختيار المستدعاة قوية كفايةً للحفاظ على الكفاءة.[34]

تعتبر الاقتصاديات أيضًا، رغم كل ميولها إلى رؤية الكفاءة، منبع حجة تشير إلى حتمية أوجه انعدام الكفاءة المختلفة. يُظهر منطق العمل الجماعي لمانكور أولسون أن الانتفاع المجاني، والميل إلى تجنب الدفع مقابل الفوائد المتاحة للدافعين وغير الدافعين على حد سواء، يؤدي إلى نقص المعروض من السلع الجماعية مثل الحدائق والهواء النظيف.[35] لا تستند إلى النظرية تزييف التفضيل. ضمن إطار عمل أولسون، قد يكون من المعروف أن

المجتمع بأكمله يريد حديقة، وكذلك أن رغبة المجتمع المشتركة في الدفع تفوق التكلفة المتوقعة. ومع ذلك، في غياب «الحوافز الانتقائية» المناسبة لن يساهم أحد، ولن تبنى الحديقة.

يعد تزييف التفضيل بحد ذاته نوع آخر من الانتفاع المجاني، إذ يتم اللجوء إليه لتجنب التكلفة الشخصية لتحقيق نتيجة اجتماعية مرغوبة. وبالتالي، فهو مصدر أساسي آخر لانعدام الكفاءة. إذا كان الجميع يرغب في تغيير النظام، ومع ذلك لا يعبر أحد عن ذلك، فإن الوضع السياسي الحالي المكروه بالإجماع سيستمر. في حين يختلف تزييف التفضيل عن الانتفاع المجاني الأولسوني في أن ممارسته ونتائجه قد تظل خفية. في الواقع، يمكن أن تتجاوز الرغبة الفعلية في التغيير الرغبة الظاهرة، ولا يلزم الاعتراف بأوجه انعدام الكفاءة الناتجة. يمكن القول إن الأفراد المميزين سيشعرون بشيوع تزييف التفضيل. صحيح، ولكن التوترات الجدية التي تؤدي إلى تزييف التفضيل قد تحول دون التعبير عن مثل هذه الاستنتاجات.

أوضحت في الفصل السادس أن تزييف التفضيل يولد انعدام الكفاءة من خلال منع التغيير. لكن قد يقلل تزييف التفضيل يقلل من الرفاهية الاجتماعية حتى عندما يعزز التغيير. لتبسيط الأمور، افترض أن هناك تطابقًا مثاليًا في كل فترة بين الرأي العلني وخيار السياسة المنفذ. أيضًا، دع المنفعة الذاتية للشخص تساوي $100 - |Y - x|$، حيث Y يمثل الرأي العلني وx يمثل تفضيله الخفي. ووفقًا لهذه الصيغة، فإن المنفعة الذاتية هي دالة تنخفض كلما زادت المسافة بين تفضيل الفرد الخفي والرأي العلني الذي يحدد اختيار سياسة المجتمع الفعلية.

في ضوء هذه الخلفية، أعد النظر في المجتمع الممثل سابقًا بواسطة E. لقد أضفت صفًا يعطي كل فرد منفعة ذاتية عندما يبلغ الرأي العلني، وبالتالي السياسة المطبقة، 50. ولقد حذفت الصف الذي يحتوي على العتبات.

E:	التفضيلات الخفية	80	70	70	60	50	45	40	40	25	20
	الأفراد	a	b	c	d	E	F	g	h	I	j
	المنفعة الذاتية	70	80	80	90	100	95	90	90	75	70

إذا جمّعنا المنفعة الذاتية لجميع الأفراد العشرة، سنجد أن المنفعة الذاتية الاجتماعية تبلغ 840.

بعد مرور بعض الوقت، يرتفع التفضيل الخفي بـf إلى 50، وتصبح E بالتالي E^2. لقد رأينا بالفعل أن الرأي العلني سيثب إلى 100. يعطي الصف الأخير في E^2 أدناه المنفعة الذاتية لكل فرد عندما يكون الرأي العلني 100.

E^2:	التفضيلات الخفية	80	70	70	60	50	50	40	40	25	20
	الأفراد	a	b	c	d	E	F	g	h	I	j
	المنفعة الذاتية	80	70	70	60	50	50	40	40	25	20

في حالة التوازن الجديد، تبلغ المنفعة الذاتية الاجتماعية 505. أدى تغيير طفيف في التفضيل الخفية لشخص واحد إلى انخفاض مقياس المنفعة الذاتية الاجتماعية من 840 حتى 505. لو بقيت السياسة عند 50، لارتفع المقياس قليلًا، من 840 حتى845.

دون معلومات حول المكونات التعبيرية والمتعلقة بالسمعة للفائدة الفردية، لا يمكن للمرء الجزم فيما إذا كان تحول السياسة غير فعال اجتماعيًا. ومع ذلك، تثبت الحسابات إمكانية حدوث مثل هذه النتيجة، لأن التغييرات في المنفعة الذاتية يمكن أن تغمر بسهولة التغييرات في المنفعة التعبيرية والمتعلقة بالسمعة. تذكر من الفصل 2 أنه عندما يكون عدد

صانعي القرار كبيرًا، فإن قرارات الكشف عن التفضيل تكون مستقلة فعليًا عن اعتبارات المنفعة الذاتية – ببساطة لأن الأفراد يتوقعون أن يكون تأثيرهم على نتيجة السياسة ضئيلًا. حتى لو كانت التأثيرات الذاتية لسياسة ما هائلة، فقد يؤسس أعضاء المجتمع تفضيلاتهم العلنية ذات الصلة على اعتبارات تعبيرية وتخص السمعة فحسب.

الدرس الرئيسي هنا هو أن التغييرات السياسة لا تكون للأفضل بالضرورة. في ظل بعض الظروف، سيصبح المجتمع أسوأ بكثير. علاوةً على ذلك، قد يكون التغيير المقلل للكفاءة دائمًا جدًا. وتمامًا كما أنه ليس بالضرورة أن تكون السياسة الاجتماعية المهجورة غير فعالة، فإن استمرار السياسة لا يثبت أنها فعالة.[36] في الإيضاح الذي قدم للتو، ينشأ انعدام الكفاءة من المرونة المفرطة للرأي العلني. فتغيير صغير في توجه شخص واحد يجعله يبدل موقفه السياسي، ما يغير الحوافز السياسية للجميع. ثم تدفع الحوافز الجديدة الرأي العلني حتى 100. في ظل ظروف أخرى، ينشأ انعدام الكفاءة من قلة مرونة للرأي العلني – عدم استجابته للتغييرات في التفضيلات الخفية. تخيل أنه مع وجود الرأي العلني عند 100، تحول الاتصالات مع المجتمع الخارجي E^2 إلى

E_4:	التفضيلات الخفية	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
	الأفراد	*a*	*b*	*c*	*d*	*E*	*F*	*g*	*H*	*I*	*J*
	العتبات	95	95	95	95	95	95	95	95	95	95
	المنفعة الذاتية	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5

يشير صف العتبة إلى أنه حتى مع مثل هذا التغيير الدراماتيكي، سيظل كلًا من الرأي العلني والاختيار العلني للمجتمع عالقين عند القيمة 100. وفي هذه العملية، نرى من الصف الأخير أن المنفعة الاجتماعية الذاتية ستنخفض حتى 50.

عندما تقلل التعديلات المنفعة الاجتماعية الذاتية فقد يكون الجميع خاسرًا. يقدم المثال الأخير نموذجًا على ذلك. ومع ذلك، غالبًا ما يكون هناك بعض الرابحين. فمثلًا، إذا كانت المجتمع سيخضع للانتقال من E إلى E^2، فسيستفيد الشخص a من الزيادة الناتجة في السياسة بمقدار 50 وحدة.[37]

وحيث يكون هناك رابحون وخاسرون، فإن الأوائل قد يعوضون الأخيرين، حتى لا يترك أحد بحال أسوأ. تُستخدم إمكانية التعويض أحيانًا لتبرير التغييرات الاجتماعية التي تؤثر بشكل مختلف على أفراد المجتمع. لكن عمليًا، نادرًا ما يتلقى الخاسرون تعويضًا كافيًا، إن تلقوا أي تعويض على الإطلاق. عادةً، ينتهي التغيير السياسي بإلحاق الأذى بالعديد من الأفراد. وحتى عندما يلاحظ هذا، تُترك هذه الحقيقة عادةً دون تبرير. يعد تزييف التفضيل من الأسباب الأساسية لندرة التحويلات التعويضية. تحث ضغوط الرأي العلني الامتثالية المتضررين على الامتناع عن المطالبة بالتعويض، خشية الإضرار بسمعتهم. فالأمريكي الذي يتظاهر بدعم الحصص العرقية سيتخلى عن مشاعره الحقيقية إذا طالب بتعويض عن التكاليف التي يتوقع أن يتحملها. وبعدم التعبير عن مزاعمه، يخفي ما يعرفه عن تكاليف العمل الإيجابي، وبالتالي يقلل من خطر اتهامه بالعنصرية.

وبالتالي، يمكن أن تؤدي التغييرات السياسية المدفوعة بالرأي العلني إلى تفاقم الرفاهية الاجتماعية، وقد تستمر أوجه انعدام الكفاءة الناجمة إلى أجل غير مسمى. علاوةً على ذلك، حتى عندما تفوق مكاسب بعض الأفراد خسائر الآخرين، فإن تزييف التفضيل قد يمنع الخاسرين من المطالبة بالتعويض – ناهيك عن تأمينه.

عيوب التطور الاجتماعي

إذا كانت إحدى نظريات التطور البيولوجي المُفندة مؤخرًا هي أن الأنواع تظهر وتختفي تدريجيًا، فإن الأخرى هي أن النضال من أجل البقاء يصب دائمًا لصالح المتكيفين نسبيًا. يبدو الآن أن التكيف ليس ضروريًا للبقاء وليس كافيًا. ورغم وجود قوى تفيد الأنواع التي

تتكيف جيدًا مع بيئاتها، لكن النتائج البيولوجية تتشكل أيضًا بالصدفة والطوارئ.[38] إذا كانت الثدييات قد عاشت بعد انقراض الديناصورات، كما يلاحظ ستيفن جاي غولد، فسبب ليس أنها دفعت منافسيها إلى الانقراض من خلال أكل بيضها. اختفت الديناصورات على الأرجح بسبب تأثير فضائي نادر. عاشت الثدييات لملايين السنين قبل التأثير في عالم تهيمن عليه الديناصورات. كان يمكن أن يستمر هذا العالم لفترة أطول، مؤجلًا صعود الوعي البشري.[39]

ومثل التطور البيولوجي، يتأثر التطور الاجتماعي بالصدفة والطوارئ، بالإضافة إلى الرغبات الحقيقية بالطبع. تمامًا كما قد تدمر الضغوط غير المحتملة أنواع متكيفة بطريقة رائعة مع الظروف الشائعة، فإن حالات الطوارئ غير المحتملة ذاتيًا قد تحد من الفعالية السياسية للاحتياجات العميقة وواسعة الانتشار. قد تحافظ حالات الطوارئ على الفجوات بين الرأي العلني والرأي الخفي، بل وتوسعها. لا يجلب التطور الاجتماعي التقدم دائمًا، إذا كان ذلك يعني زيادة إرضاء السياسات والمؤسسات الاجتماعية. إنها عملية ناقصة تولد السعادة والحزن، والانتصارات والهزائم، وارتفاع وانخفاض الكفاءة. يوضح الفصل التالي هذه النقطة من خلال مراجعة تاريخ العلاقات العرقية الأمريكية منذ العبودية حتى الوقت الحاضر – منظور أطول من ذلك المعروض في الفصلين 9 و14.

الفصل الثامن عشر
الانتقال من العبودية إلى التمييز الإيجابي

قبل ربع قرن من الحرب الأهلية الأمريكية، تكهّن المؤرخ توكفيل أن الولايات المتحدة لن تتحرر أبدًا من الصراع بين الأعراق.[1] ومع مُشارفة القرن العشرين على نهايته، ما يزال الواقع يُقدّم برهانًا واضحًا على ذلك. ورغم البدايات الجديدة وما رافقها من فتراتٍ متّسمة بالتفاؤل النسبي، فما تزال الولايات المتحدة ما تزال مجتمعًا مَشوبًا بالحساسيات العِرقية. ويواجه عددٌ لا يُستهان به من الأمريكيين مظالمَ عنصرية علنيّة أو مستخفية.

وتعددت أسباب التوتر العنصري. ففي زمن توكفيل، تمثّل العائقُ الأساسي أمام الانسجام في سماحِ القانون باستعباد السود. ومن حظر العبودية في ستينيات القرن التاسع عشر إلى قانون الحقوق المدنية للعام 1964، لم تختفِ تجارب الإحباط التي غذّتها أشكالٌ شتّى من الفصل والتمييز. وبعد ذلك بفترة وجيزة، ظهرت حالة استياء جديدة بسبب الإدراك أن تكافؤ الفرص لا يُفضي بالضرورة إلى تكافؤ النتائج. أخيرًا، مع بداية سبعينيات القرن العشرين، ظهرت توترات جديدة بفضل الجهود الرامية لفرض المساواة في النتائج عبر حقوقٍ مقتصرةٍ على السود كمجموعة.

يُعتبر تحوُّل الولايات المتحدة من دولة تضطهد السود إلى دولة تمنح العديد من السود امتيازاتٍ خاصة خير دليلٍ على القضايا التي نُوقشت في الفصل السابع عشر. حصل هذا التحول على مراحل، إنمّا اتّسم الانتقال من المرحلة للتالية بالسرعة. ومع كلّ مرحلة على طريق التحوّل، سعى بعض الأمريكيين بوعيٍ لتحقيق التغييرات المنتَظرة، بيد أنّ نجاحاتهم حكمتها قوى اجتماعية خارجة عن سيطرتهم. وقد أفضت بعض التطورات، بما في ذلك إلغاء العبودية وظهور التمييز الإيجابي، إلى عواقب غير مقصودة. تَسبب المسؤولون

الحكوميون بتحيّز النتائج من خلال استجابتهم للتحولات في الرأي العلني. والأمر الأكثر أهميةً لأغراض هذا الكتاب هو أنّ تزوير التفضيل كان عاملاً حاسمًا للأنماط المرصودة.
لن يلتزم العرض التالي بالترتيب الزمني ولن يتّسم بالشمولية. إنمّا سيُطرَح حسب الموضوع، ويركز على عددٍ من الأحداث بالغة الأهمية. ويلي ذلك ملاحظات موجزة عن تحول مشابِهٍ وقع في الهند: إنشاء نظام محاصصة رسمي باعتباره وسيلة لتقديم العون للمنبوذين وغيرهم من الفئات «المتخلفة».

الانهيار المفاجئ لنظام العبودية الأمريكي

نبدأ بتناول النضال في القرن التاسع عشر ضد نظام العبودية الأمريكي.
عادةً ما تُطرح الحجة القائلة إنّ العبودية لم تكن غير أخلاقية، وغير قابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية.[2] بناءً على وجهة النظر هذه، فقد نشبت الحرب الأهلية لتخليص الولايات المتحدة من نظامٍ غير مربحٍ بطبيعته. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن أمام الجنوب فرصة للانتصار في الحرب، لأن اقتصاده القائم على العبودية كان في مستوى أدنى من اقتصاد الشمال. إلا أنّ الحقائق التي كشفها المؤرخون الاقتصاديون تمنحنا صورة أكثر تعقيدًا. فقد نما نصيب الفرد «الحر» من الدخل في الجنوب بين الأعوام 1840 و1860 بشكل أسرع من دخل الفرد في الشمال. وبصورة عامة، حصل العبيدُ الذين منحوا الجنوب ميزاته الاقتصادية على تغذية جيدة بالمعايير السائدة في ذلك الزمان.[3] تشير هذه النتائج إلى أن العبودية، حتى لو لم يُكتب لها الاستمرار إلى الأبد، لم تكن على وشك الانهيار في بداية الحرب الأهلية. ورغم كل أوجه العبودية الجائرة، فقد كان من الممكن أن تبقى لفترة أطول الركيزةَ الأساسية لاقتصاد الجنوب.
وعلى وجه التحديد، نظرًا لأن العبودية لم يكن محكومًا عليها بالفشل، فإن مآلات حملة إلغاء العبودية لم تكن واضحة سلفًا بأي حال من الأحوال. وصلت أسعار الرقيق إلى مستويات

قياسية في خمسينيات القرن التاسع عشر –وهو مؤشر قوي على اعتبار مؤسسة العبودية في حالة مستقرة.[4] وفي المنافسات الانتخابية في أوائل عقد الخمسينيات، اعتور الضعفُ أداءَ المرشحين المناهضين للعبودية. وطوال عقد الخمسينيات، لم يحظَ التحالف الهشّ المنادي بإلغاء العبودية، والذي كان في منافسةٍ مع الحركات المناهضة للكاثوليك والمولودين خارج البلاد، لم يحظَ بانتصار حاسمٍ على مؤيدي العبودية. في نهاية المطاف، بفضل انتخابات عام 1860 وصل إلى البيت الأبيض رجلٌ معارِضٌ للتوسع في العبودية وقُدر له أن يصبح «مُحررًا عظيمًا»، ولكن بنسبة أقل من 40% من أصوات الناخبين. إن تغيير 18,239 صوتًا فحسب في أربع ولايات (ويعني ذلك أقل من نصف 1% من أصوات ناخبي الشمال) كان كفيلًا بالقضاء على الأغلبية الانتخابية التي حققها أبراهام لينكولن.[5]

يُشير فوز لينكولن الصعب إلى حقيقة أن أحداثًا صغيرة كان من شأنها أن توقف مسيرةَ مؤيدي إلغاء العبودية. على سبيل المثال، كان من الممكن أن يتعرّض لينكولن للهزيمة بسبب فضيحةٍ تُثار في وقت حرِجٍ أو بسبب كارثة طبيعية. على أي حال، استمدت حملته، مثلها مثل حركة إلغاء العبودية، استمدت قوتها من الجهود الواعية والمنهجية للجماعات المناهضة للعبودية. ومع ذلك، اعتمد نجاح لينكولن النهائي بصورة أساسية على التحوّل الحاصل في الرأي العلني. ففي الشمال، روّج بعض السياسيين لهكذا تحول عبر اتهام خصومهم بأنهم «أذناب الجنوب». كما انخرط كتاب مرموقون في حملة ازدراء الشماليين الذين رفضوا شجب مؤسسات الجنوب علنًا، رغم انتقادهم إياها في السر.[6] ومن ملايين الخيارات الفردية المترابطة، تأتّى انتصارُ تلك المحاولات التي جعلت مِن دعم العبودية خيارًا طائشًا. بالنظر إلى إمكانية وجود توازنات متعددة ضِمن سياقاتٍ محكومةٍ بالاعتماد المتبادل، فلا يمكن الجزم بوجود سبب واحدٍ جعل الانتصارَ نتيجةً حتمية *الحدوث* في ستينيات القرن التاسع عشر.

من ضمن الأسباب الثانوية لبقاء الرأي العلني مؤيدًا للعبودية يُذكر أن مالكي العبيد وحلفاءهم اتخذوا إجراءاتٍ مضادة لتثبيط المعارضة العلنية. في بادئ الأمر، سخِروا من أي شخص يجرؤ على مجرّد التشكيك في مزايا العبودية.[7] بعد ذلك، بعد اكتساب فكرة إلغاء العبودية حضورًا متزايدًا في الخطاب العلني، سعوا إلى وصْم مؤيدي إلغاء العبودية بأنهم متعصبون خطيرون. وبذلوا جهدَهم لحظر الأدب المناهض للعبودية ومضايقة الكتاب المنادين بإلغاء العبودية.[8] كان لمالكي العبيد مصلحة مباشرة في استمرار دعم الرأي العلني لهم، تمثّلت في: الحفاظ على القيمة السوقية للعبيد. ومثل دعاة إلغاء العبودية، أدرك مالكو العبيد أن التحفظات على أخلاقية نظام العبودية أو دوامه قمينةٌ بأن تؤدي إلى عملياتِ بيعٍ للتخلص من العبيد على نطاق واسع، مما قد يتسبّب بانخفاض أسعار العبيد، ودفْع اقتصاد الجنوب إلى حافة الانهيار.[9]

على مدار عقود طويلة، أدت الضغوط التي واجهت أنصارَ إلغاء العبودية إلى إبقاء الحركة المناهضة للعبودية ضئيلةً للغاية. عند تأسيسها في عام 1831، لم تتمكن جمعية نيو إنجلاند لمكافحة العبودية من استقطاب سوى عشرات الأعضاء من المتعاطفين مع تحرير السود، وغالبًا ما أراد أولئك إبقاء مواقفهم في طي الكتمان.[10] وهكذا، فإنّ تحوُّل الرأي العلني في نهاية المطاف لم يكن بسبب افتقار مؤيدي العبودية للموارد الاقتصادية لتنظيم حملةِ مقاومة فعّالة. كما أنه لم يكن ثمرةً لنجاح دعاة إلغاء العبودية في إثبات عدم ربحية العبودية من الناحية الاقتصادية. إذ راحت كفة الرأي العلني تميل بعد تحقيق دعاة إلغاء العبودية مكاسبَ أيديولوجية. على وجه التحديد، تحوَّل الرأي العلني عندما نجح قادة حملة إلغاء العبودية في إثبات تعارُض العبودية مع المسيحية، وبالتالي أقنعوا نسبةً متزايدة من الأمريكيين بأن مؤيّد العبودية يُخاطِر باستحقاق العقوبة الإلهية.[11] بطبيعة الحال، لا يمكننا استقصاء القصة الكاملة للتحول في الرأي الخفي، ولا قصة التحوُّل الذي تبع ذلك في الرأي العلني. على قدر علمنا، لو أنّ حدثًا ما مفاجئًا قد حصل، أو لو أنّ أنصار قضية مناهضة

العبودية قد ارتكبوا خطأً استراتيجيًا ما، لَكان من الممكن أن يخلّف ذلك أكبر الأثر في اتجاه سير الأحداث.

ماذا لو خسر لينكولن في الانتخابات؟ مع إقرارنا بأنّ تحليل الواقع المضاد هو مجرّد تخمين، إلا أنه من المحتمل في تلك الحالة أن انهيار نظام العبودية الأمريكي كان ليتأخر بعض الشيء. فضلًا عن ذلك، لَأصبح ممكنًا تقويض الحركات المناهضة للعبودية في أجزاء أخرى من العالم، وتثبيط النضالات الطامحة لمنح الحقوق الديمقراطية إلى الطبقات الدنيا. يرى روبرت فوغل أن: «زخمَ الإصلاح الليبرالي كان سيُستبدل بدافعٍ لتحقيق الامتيازات الأرستقراطية تحت راية النزعة الأبوية والحفاظ على النظام».[12]

وعلى نفس القدر من الأهمية، لو أن كونفدرالية الولايات الجنوبية تمكنت من توطيد نفسها بصورة سلمية، لَأصبحت قوة دولية كبرى. ومن المؤكد أنها كانت لِتَحظى بمصدر دخل معتَبر. فلو أنها فرضت ضريبةً بسيطةً على مبيعات القطن فحسب، لَتمكّنت من جمع مبلغ أكبر بكثير من الميزانية الفيدرالية بأكملها في بداية الحرب الأهلية، ولَحقّقت ذلك في الغالب على حساب المشترين الأجانب.

ومن تلك الإيرادات، كان بإمكان الكونفدرالية بناءَ آلة حربية قوية وتمويلَ القوى المعادية للديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وإلى جانب ذلك، باستغلالها احتكار القطن الخام، كان بإمكانها زعزعة استقرار أعدائها –بما في ذلك ولايات نيو إنجلاند، موطن صناعة النسيج الآخذة في التوسع آنذاك. مثل هذه التطورات كانت كفيلةً بإيقاف زخَم حملة إلغاء العبودية.[13]

لم يكن خافيًا على قادة الاتحاد في ولايات الشمال الإمكانات الاقتصادية الضخمة للكونفدرالية. بل في واقع الحال، مثّلت تلك الإمكانات للكثيرين الدافعَ اللازم لخوض الحرب الأهلية. لم يكن سعيهم لتحرير العبيد غايةً في حد ذاتها، بل اتّخذوه وسيلةً للتصدي لتهديدٍ

جيوسياسي.[14] وهكذا، فقد نزَع الشماليون إلى التسامح مع العبودية عندما لم تشكّل أي خطرٍ على ميزان القوى الإقليمي. وينبغي إدراكُ أن البيض في الشمال لم يقصدوا عمومًا معاملةَ السود المحررين باعتبارهم نظراءَ لهم. في عام 1858، في إحدى مناظراته الشهيرة مع ستيفن دوغلاس، تعرّض لينكولن لاتهامٍ بإيمانه أن الربّ منح «الزنجي» المساواة. بعد إقراره أن الاختلافات بين الأعراق «من المحتمل أن تقف إلى الأبد في طريق عيش أفرادها معًا على قدم المساواة الكاملة»، صرّح لينكولن قائلًا: «لا أعتزم مُطلقًا تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية بين العرقين الأبيض والسود». وبعد إنكاره التهمة التي وجهها إليه دوغلاس، تابع لينكولن بقوله إنه ورغم ضمانه للسود الحقوقَ المنصوص عليها في إعلان الاستقلال، فإنه لن يمنحهم جميعَ الحقوق التي يحظى بها البيض. لم تكُن المساواةُ المشروطة التي نادى بها لينكولن بأي حال من الأحوال مستهجَنةً في أوساط مناصري إلغاء العبودية. أعرب عددٌ قليل من مؤيدي إلغاء العبودية عن رغبتهم في دمج السود المحررين في مجتمع البيض، في حين لم يُظهِر سوى أقلّ القليل تقديرَهم لثقافة السود.[17]

يوضح العرضُ السابق عدةَ موضوعات طُورت في الفصل السابق. عمومًا، لم يكُن انهيارُ العبودية أمرًا مفروغًا منه. إذ قد شعَر مؤيدو ومعارضو العبودية أن الرأي العلني حيال هذه القضية يمكنه أن يصل إلى معادلةٍ مختلفةٍ تمامًا عن الموجودة في حينه. وكان مفهومًا على نطاق واسع أن استمرار التوازن الآنيّ مُتوقفٌ بشكل حاسم على طبيعةِ تزوير التفضيل ونطاقه.

تراكُم النجاحات في تطور العلاقات العرقية الأمريكية

لولا زوال العبودية، لما تحقّقت التطورات اللاحقة في العلاقات العرقية الأمريكية، والتي تناولنا بعضها في فصول سابقة. ولكن يجدر القول إنّ جميع نتائجها لم تكن ثمرة التخطيط –مما يثبت صحّة فكرة رئيسية أخرى في الفصل السابق. لم يعتزم سوى قلة من مؤيدي

إلغاء العبودية إقامةَ نظامٍ في الولايات المتحدة لا يمُيّز بناءً على الفروقات العرقية. ولو أُتيح لهم الاطلاع على حلم مارتن لوثر كينغ، لاعتبره مُعظمُهم مُثيرًا للقلق إلّم يكن مسيئًا. وبالتأكيد فإنهم لم يكونوا لِيمنحوا السودَ استحقاقات تعويضية. في ستينيات القرن التاسع عشر، لم تُعتبر المحاصصة العرقية من عصرنا هذا مشكلةً بذاتها.
كما أن التطورات الحديثة لا تمثّلُ تنفيذًا للمبادئ الواردة في الدستور الأصلي للعام 1787. يقصُر الدستور الأصلي استخدام مصطلح «المساواة» على الحديث عن حقوق الدول فحسب. وعلى النقيض من الرأي السائد حاليًا، فإنه لا يعلن «خُلِق جميع البشرُ سواسية».[18] ففي *الأوراق الفيدرالية*، التي كتبها دفاعًا عن الدستور، أشار جيمس ماديسون إلى المخاطر المترتبّة على «التوزيع غير المتكافئ والمتباين للملكية»، إنما لم ترِد في السلسلة بأكملها سوى هذه الإشارة الصريحة إلى المساواة.[19]

قبل عقد من ذلك الزمان، جاء في إعلان الاستقلال أن المساواة بين «جميع البشر» حقيقة «بديهية». ومع ذلك، لم يجد بعض الموقعين عليه، بمن فيهم توماس جيفرسون، غضاضةً في استملاك العبيد. من منظور العقلية المعاصرة، ثمّة تناقض صارخٌ ههنا. فحِرمانُ شخص ما، ناهيكَ عن عِرق بأكمله، من حقّه في الحرية ليس سوى رفضٍ للمساواة الشاملة. إذًا، كيف اعتبر الآباء المؤسسون المساواةَ بين البشر بديهيةً؟ تكمن الإجابة البسيطة في أنهم آمنوا بالمساواة لجميع الأمريكيين *البيض*.[20] وقد فرّق الخطاب العلني السائد بين حقوق البيض وحقوق غير البيض؛ وهكذا أمكن للمرء أن ينادي بالمساواة دون المرور على ذكر العبودية. وقد عضد ذلك وجودُ تقسيماتٍ مماثلة في المجتمعات الأخرى. في حقيقة الأمر، لم يتحرّج الناس في أي بلدٍ من تبريرِ منحِ حقوق أقل «للأجانب» أو «الوثنيين»، حتى خلال مطالبتهم بحريات أوسعَ لأنفسهم.[21]

بغض النظر عن نوايا واضعيه، فإن إعلان الاستقلال لم يخصص مصطلح «جميع البشر» بدرجة كافية. بعد عدة عقود، مكّنت هذه الثغرة معارضي العبودية من الاحتكام إلى سلطة

الإعلان للدفاع عن قضيتهم. شكّل اقتراح لينكولن بمنحِ السود الحقوق المنصوص عليها في الإعلان، على الرغم من تقييده تلك الحقوق، شكّل خطوةً نحو رفع التناقض بين واقع عدم المساواة العرقية والمعنى الحرفي للمساواة بين «جميع البشر». بعد فترة قصيرةٍ من انتباه الرأي العلني لهذا التناقض، عُمِد إلى تعديل الدستور لإعادة كتابة شروط المواطَنة. وعلى حد تعبير أحد المؤرخين، فقد تحوّل الدستور إلى «وثيقةٍ لم يكن من المعقول التصديق عليها، بل بالكاد إمكان اقتراحها» قبل قرن من الزمان.[22]

رغم أهميتها التاريخية، فقد حرمت مراجعة الدستور في منتصف القرن التاسع عشر الأمريكيين السود من رفاهيةِ وميّزات المساواة الكاملة مع البيض. إذ وضعت مفهومًا ضيقًا عن «المساواة الفردية أمام القانون»: استمر حصول الأمريكيين على حقوق متفاوتة، ومع ذلك فإن القانون منح معاملة متساوية لجميع من يحظون بنفس الحقوق.[23] واستغرق الأمرُ مئة عامٍ أخرى حتى أصبح «تكافؤ الفرص» هو العُرف –ويعني ذلك فتح المجال للجميع للمنافسة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية بغض النظر عن لون البشرة. إنما في غضون ذلك، استمرت معاملة السود باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية. في الجنوب على وجه الأخصّ، تعرّض السود للفصل عن البيض، والحرمان من حقوقهم، والاستبعاد من مدارس النخبة، والحرمان من العديد من الخدمات الحكومية. أصبح المصطلح المرتبط بهذا النظام الجديد هو «جيم كرو»، وقد رسّخته القوانين، واللوائح، والتفاهمات الاجتماعية.[24] لقد استمرّ وجود الهياكل القمعية، ومردّ ذلك جزئيًا لتشجيعها الأفراد السود على طلب حماية البيض مقابل الخدمة بإخلاص والاحترام المعهود. ثمّة حلقةٌ مفرغةٌ حرجة هنا. إذ زادَ التمييزُ العنصري من اعتمادِ السود على البيض، مما أسهم بالتالي في الإبقاء على تقسيم العمل وقواعد سلوك عرقية التي عزّزت مفهومَ دونيّة السود.[25]

رغم استياء العديد من الأمريكيين السود من قواعد السلوك المتّبعة، لم يعمِد سوى القليل منهم للتعبير عن غضبهم في العلن.[26] يُذكر الروائي ريتشارد رايت باعتباره مثالًا عن أولئك الذين رفضوا قبول حالة التبعيّة. فقد ترعرع في الجنوب، وغالبًا ما «تصرف باستقامةٍ وإنسانية». ومع ذلك، فإنه يستذكر أن سلوكَه لم يكن شيئًا نمطيًا.
وفي الغالب الأعمّ، تظاهر السود الساخطون بقبولهم لمكانتهم المتدنية.[27] كما كان للبيض أيضًا حوافز معينة تدفعهم للإبقاء على تحفّظاتهم لأنفسهم. وفي سبيل تحقيق القبول الاجتماعي، وارتقاء السلّم المهني، والنجاح في السياسة، كان على البيض في كثير من الأحيان مراعاة الفصل والتمييز العنصري، إن لم يكن الترويج لهما بصورة فاعِلة.

وسواء كانوا من السود أو البيض، واجه منتهكو قواعد السلوك السائدة عقوباتٍ تتراوح من التعبير عن الرفض برفع الحواجب إلى الإعدام دون محاكمة. ولم يتوانَ بعضُ السود عن المساهمة في عقاب الأفراد الذين طالبوا بحقوق متساوية. إذ في عهدٍ قريب في عام 1960، عندما أراد أربعة طلاب جامعيين في غرينزبورو في ولاية كارولينا الشمالية التعبير عن رفضهم سياسة مطعم وولوورث برفض تقديم خدمة الغداء على الطاولة للزبائن السود، تلقّوا توبيخًا من عاملة سوداء بالمطعم.
ونحت العاملة باللائمة على «أمثالهم» في استمرار حالة دونية السود، وقالت للطلاب: «بسبب تصرفكم هذا لا يمكننا التقدم خطوةً واحدةً اليوم، بسبب أشخاص من أمثالكم من مثيري القلاقل، ومسببي المشاكل... هذه الطاولات مخصصة للبيض، وهذا ما كان الحال عليه دومًا، وأنتم تعرفون ذلك خير معرفة. فانصرفوا وتوقفوا عن إثارة المشاكل».[28]

بعد قرن من الحرب الأهلية، سقط نظام جيم كرو أخيرًا من خلال قانون الحقوق المدنية للعام 1964، والذي مثّل نقطة تحوّل جديدة في العلاقات العِرقية في أمريكا. وفي تلك الفترة تقريبًا، شرع الرئيسان كينيدي وجونسون في الخطوات الرسمية الأولى المتعلقة

بسياسة التمييز الإيجابي. في بادئ الأمر، اسُتخدم المصطلح للإشارة إلى التدابير الخاصة *لضمان المساواة* في المعاملة للفئات التي تعرّضت للحرمان عبر تاريخها. عند ظهور المصطلح لأول مرة، وضّح مرسومُ كينيدي التنفيذي للمقاولين الحكوميين أنه يتعيّن على أرباب العمل «اتخاذ إجراءات إيجابية لضمان توظيف المتقدمين، ومعاملة الموظفين أنفسهم، *بغض النظر* عن العرق، أو العقيدة، أو لون البشرة، أو الجنسية الأصلية».[29] ورغم أن الضغوط التي أحدثها مرسوم كينيدي دفعت بعضَ المقاولين على الفور إلى منح فُرص خاصة للسود، وذلك ببساطة لئلا يُتّهموا بالتحيز العرقي، فإن الحكومة لم تكن قد بدأت بعد بالإصرار على «المساواة في النتائج». وكان الرأي العلني ما يزال يميل لصالح القضاء على الأهمية الاجتماعية للعرق، إنما لا ليستبدل حزمةً من المعايير العرقية بأخرى. ولكن في غضون سنوات قليلة، تطوّر التمييز الإيجابي إلى الإصرار على ضمان المساواة في النتائج بدلًا من تكافؤ الفرص. مع أوائل السبعينيات، راحت الحكومة تروج للمساواة الإحصائية للفئات المقبولة اجتماعيًا بطريقة تراعي الفروق العِرقية وليس بطريقةٍ تغضّ النظر عنها. ثم شملَ الهدف الجديد مجموعةً من المجالات الآخذة في الاتساع.

بالنظر إلى تركيز الفصول السابقة على إمكانية حدوث نجاحاتٍ تطورية، فمن اللافت أن بعض التحولات الرئيسية في العلاقات العرقية الأمريكية قد حدثت بسرعة كبيرة. ففي غضون عقدٍ واحد فقط، أي ستينيات القرن العشرين، انتقلت الولايات المتحدة من التمييز المدعوم حكوميًا ضد السود إلى حظر جميع أشكال التمييز على أساس لون البشرة، ثم انتقلت إلى التمييز الذي تروّج له الحكومة لصالح السود. وعلى حد تعبير أحد المراقبين، انتقلت الحكومة الفيدرالية لتبنّي «مواقفَ كانت ستُعتبر جذرية بشكل لا يمكن تصوره قبل بضع سنوات فقط».[30] والسبب في إمكانية حدوث مثل هذه التحولات بسرعة شديدة هو أن الرأي العلني قد يخضع لتحولات هائلةً بوتيرةٍ مذهلة. بعد تأخُّر الرأي العلني عن الرأي الخفي، قد يقفز الرأيُ العلني ليسبقَ الرأي الخفي خلال مدة زمنية قصيرة.

قبل قرن من الزمان، جاء سقوط نظام العبودية بسرعة مشابهة. كتب فوغل: «وفقًا للمعايير التاريخية، يُعتبر أمرًا استثنائيًا كيفية تراجُع مؤسسة العبودية بسرعة أمام صولة المطالبين بإلغاء العبودية، بمجرد أن اكتسبت الحملة الأيديولوجية زخمها».[31] في الواقع، لم يستغرق الأمر سوى بضعة عقودٍ من التجييش المتضافر حتى تمّ حَظْر مؤسسة كانت جزءًا من الحضارة الإنسانية لآلاف السنين. وكما رأينا، أدّت التغييرات في طبيعة تزوير التفضيل دورًا حاسمًا في انهيار نظام العبودية.

التفاعلات بين الرأي العلني والسياسات الحكومية

هل تشكلت الأنماط التطورية الموضّحة بفضل اليد الخفية للأحداث الصغيرة فحسب؟ أم أنها تُعزى بجزء منها إلى اليد الظاهرة للحكومة؟ تُبيّن السجلات أن الحكومة لم تكن عنصرًا كامل الخمول حيال تطور الرأي العلني. على الرغم من تجاوب المسؤولين مع الرأي العلني، فقد سبقوه بأشواط من حين لآخر، سواءً عن قصد أو غير قصد. وأدت تجاوزاتهم إلى مفاقمة، وتسريع، وفي بعض الأحيان إعادة توجيه الاتجاهات السائدة للرأي العلني. وبناءً عليه، يمكن القول إن العلاقة بين الرأي العلني وسياسة الحكومة اتّسمت بالدائرية. وقد أوضحت الأنماطَ المفصّلة في الفصل السابع عشر.

ومن أحد الأمثلة على الإجراءات الحكومية التي اتخذت أهمية خاصة في التطورات اللاحقة هو إغفالُ الآباء المؤسسين توضيح قصدهم بالمساواة بين «جميع البشر». ونشأت مواجهة العواقب غير المقصودة من قرارٍ اتخذه في عام 1873 خمسةُ قضاةٍ في المحكمة العليا ممّن عينهم لينكولن، وكان جميعهم من صقور معارضي العبودية. ارتبط القرار بحق ولاية لويزيانا في تمرير قانون يسمح لشركةٍ احتكارَ تجارة اللحوم المحلية. وبسبب الحكم الصادر أن هذه القضية ومثيلاتها تقع ضمن اختصاص الولاية، قدّم القضاة بصورة غير مقصودة الذرائع اللازمة للسياسيين الجنوبيين ممّن يسعون إلى التملّص من القيود الفيدرالية الجديدة على التمييز العنصري.[32] وعلى مدار قرنٍ تقريبًا بعد ذلك، منحت تلك السابقة

القضائية نظامَ جيم كرو أساسًا قانونيًا، وأسهمت في إبقاء الرأي العلني معارضًا للحكومة التي لا تأخذ الفروقات العرقية بعين الاعتبار.

مما لا ريب فيه أنه في كل مرحلة من مراحل التحول التاريخي، وُجد أناس كافحوا بوعيٍ وإدراكٍ في سبيل تحقيق التغييرات المؤسسية المنتَظرة. على سبيل المثال، في العقود التي سبقت الحرب الأهلية، كان ثمة دُعاة لإلغاء العبودية ممّن فضلوا وجودَ مجتمعٍ لا يُلقي للفروق العرقية بالًا. وعلى نفس النمط، في منتصف الستينيات من القرن الماضي، ضمّت الحشود التي تظاهرت ضد العنصرية بعض النشطاء الذين وضعوا نُصب أعينهم تطبيقَ برامج تعويضية للسود.

لكن أهداف هؤلاء «المتطرفين» لم تكن تحظى بعدُ بقبول الرأي العلني. فمثلما عارضَ معظم دعاة إلغاء العبودية المبدأَ الذي أصبح يُعرف باسم تكافؤ الفرص، بعد قرن من الزمان، وفي فترة قريبة من تاريخ صدور قانون الحقوق المدنية، ناهضَ معظم قادة حملة الحقوق المدنية البرامجَ المستندة إلى الفروق العرقية، على الأقل في العلن.[33] رغم ما تقدّم، فمن الخطأ بمكانٍ أن يُنسب الفضل إلى أنصار السياسات العرقية الناشئة في *تخطيط* التحولات اللاحقة في الرأي العلني. فقد أسهم عددٌ لا حصر له من الأمريكيين المعارضين للحصص في ميل الرأي العلني لصالح سياساتِ توفير المحاصصة. لقد فعلوا ذلك عبر أشكال مختلفة من تزوير التفضيل بهدف درء تُهم العنصرية عن أنفسهم.

ساهمت الهيئات الحكومية في تحوُّل الرأي العلني بإضفائها الشرعية على السياسات التي تلقى معارضةً شديدةً في طرف الرأي الخفي. والأمر الأهم من ذلك، عبر سلسلةٍ من القرارات في السبعينيات، سمحت المحكمة العليا بالسياسات التي تعزز المحاصصة، بل وبالمحاصصة نفسها. على سبيل المثال، في قضية *غريغز ضد شركة دوك باور* (1971)، تبنت المحكمة العليا بالإجماع نظرية «التأثير المتباين» للتمييز بوصفه مبدًا مركزيًا لسياسة مناهضة التمييز الرسمية. وهكذا، فقد سمحت المحكمة بمعاملة الدليل على غياب التوازن العرقي في

التوظيف على أنه دليل على وجود التمييز العنصري، حتى في غيابِ أي مؤشر على تقصّد التمييز العنصري.
وبعد ذلك، وجدت الشركات نفسها في وضعِ حرِجٍ يُطالبها بإثبات براءتها من التحيّز. وكإجراء احترازي، تمثّلت ردة فعل الكثير من تلك الشركات في تبنّي التوازن العِرقي هدفًا لإجراءات التوظيف فيها.

وكان القرار الرئيسي الآخر في *قضية فيبر ضد شركة كايزر للألمونيوم* (1976)، والذي أيد تمييز الشركة ضد متقدّمٍ أبيض للوظيفة. ومن الناحية العملية، فقد قررت المحكمة أن أفراد الأغلبية في المجتمع غير مأهّلين للحماية القانونية ضد التمييز: فهي تقتصر على أفراد الأقليات المعترف بأنهم من الفئات المحرومة. ثمة قضية بارزة أخرى وهي *قضية أعضاء مجلس جامعة كاليفورنيا ضد باكي* (1978). من خلال إلغائه المحاصصة العرقية المطلقة، أكد الحُكم في قضية *باكي* على قانونية برامج القبول التفضيلية لأفراد الأقليات العرقية، مما صعّب عملية معارضة سياسة التمييز الإيجابي على أسس دستورية.[34] إلى جانب ذلك، عملت هذه القضية بمثابة دليلٍ واضح على إعادة توجيه الرأي العلني لصالح السياسات المراعية للفروق العرقية.

عبر إسهامها في تعزيز أجندة مراعية للفروق العرقية، شاركت المؤسسات الحكومية وغيرها من العناصر الفاعلة السياسية في العديد من التفسيرات المبتكَرة للقانون. على وجه الخصوص، فقد اتخذت قراراتٍ اجتهادية وتعاملت مع الحالات الغامضة بطريقةٍ تنحاز عمومًا لوجهة نظرٍ مفادها أن المعايير المزدوجة ضرورية لتقدّم السود. بيد أنّ البعض قد اشترك في تفسيرات للقانون تخدم مصالحهم الذاتية. ومن أحد الأمثلة يُذكر انخراط الحزب الجمهوري في الجهود المبذولة لإنشاء المزيد من الدوائر الانتخابية ذات الأغلبية من السود

والأغلبية من أصل أمريكي لاتيني. أدرك معظم الخبراء الاستراتيجيين الجمهوريين أن التلاعب المطلوب بحدود الدوائر الانتخابية كفيلٌ بإفساد قانون حقوق التصويت للعام 1965، الذي كان يهدف لكفالة مقدرة الأفراد على الاقتراع، وليس تركيز القوة الانتخابية لفئاتٍ معينة.[36] كما أنهم ظنّوا أن الدوائر المبنية على العِرق لا بُد ستوفر ناخبين منفصلين عنصريًا، على شاكلة تلك الموجودة في جنوب إفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري. ومع ذلك، فقد أيدوا التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية كحيلة لإنشاء مناطق ذات كثافة سكانية بيضاء منحازة للجمهوريين.

جاءت كلّ من التفسيرات الإبداعية والأنانية للقانون والتي وسّعت نطاق الوعي العرقي جاءت على خلفية معارضة خفية هائلة للمعايير المزدوجة. كما أوضحت في الفصل التاسع، بعد ربع قرن من بدء العمل بسياسة التمييز الإيجابي، ما يزال معظم الأمريكيين رافضين لهدف تسوية النتائج. ومع هذا، فلم تتعارض أجندة الحكومة العرقية بشكل جوهري مع الرأي العلني. إنما لتحاشي الوصم بالعنصرية، نزَع المعارضون إلى كتمان انتقاداتهم العلنية، وتقليل حدّتها، وحصرها؛ لذلك بقيت المعارضة العلنية للأجندة الأساسية في حدها الأدنى.

في الوقت الذي أسهمت فيه قرارات الحكومة الفيدرالية، مثل قرارات المحكمة العليا ولجنة تكافؤ فرص العمل، في تشكيل الرأي العلني، أصبحت الآثار محسوسةً في جزءٍ منها بفضل تصرفات المسؤولين في المستويات الحكومية الدنيا. في الواقع، فإن السياسات التي وضعها المسؤولون في المناصب الحكومية العليا في واشنطن مكّنت أو دفعت المسؤولين الآخرين إلى تنفيذ قرارات لم تحظ حتى ذلك الحين بدعم الرأي العلني، فضلاً عن الرأي الخفي. ثم ساهم

التطبيق واسع النطاق في تغيير الرأي العلني، وذلك من خلال تأثيره على التصورات الفردية.

عادة ما يمتنع المسؤولون في المستويات المتوسطة والدُنيا –ناهيك عن معظم المسؤولين رفيعي المستوى– عن استباق الرأي العلني بشكل ملحوظ، إلا إذا اتّضح أنهم لن يتعرّضوا للمساءلة. عندما يفهم الموظفون الحكوميون أن رؤساءهم قد أصدروا أوامر لا لبس فيها، يُظهرون حينها –وحينها فقط– استعدادًا لتطبيق التوجيهات المثيرة للجدل، لأنهم حينئذٍ يستطيعون تنفيذها دون أن تبدو أنها مسؤوليتهم الشخصية.

يمكن طرح مثالٍ توضيحي من تاريخ استجابة القضاء لقرار المحكمة العليا التاريخي بشأن إلغاء الفصل العنصري في المدارس، *قضية براون ضد مجلس التعليم* (1954). عبر منحه القضاةَ المحليين سلطةً تقديرية واسعة، جعل الحُكم في قضية *براون* القضاةَ مسؤولين شخصيًا عن قرارات الإنفاذ التي يتخذونها. وبالتالي، في مناطق معارضة الرأي العلني الأبيض الشديدة لإلغاء الفصل العنصري، كما كان الحال عليه في الجنوب، لم يطلب معظم القضاة سوى تطبيق تغييرات شكليّة في الممارسات المدرسية. لا يمُكن إنكار أن مجالس المدارس الجنوبية ضمّت بعض الأشخاص المتعاطفين مع فحوى حُكم قضية *براون*. بشكل عام، وعبر قنوات خاصة، شجّع العديد منهم القضاة على إصدار أمر صريح يتطلّب إلغاء الفصل العنصري على الفور. بالرغم من ذلك، فقد حافظوا علنًا على مظهرِ التعاطف مع استمرار حالة الفصل العنصري، بل وصل الأمر ببعضهم إلى حد تقديم التماس لتأجيل جهود إلغاء الفصل العنصري.[37] والمسألة الأساسية ههنا هي أن التأثير العملي لقرار الشهير للمحكمة العليا في عام 1954 قد تعرّض للكتمان، وتأخّر وصول تأثيره على الرأي العلني، لأنه منح صانعي القرار المحليين حريّة تصرّفٍ أكثر من اللازم.

لفترة وجيزة في الستينيات من القرن العشرين، أصبح موقف المحكمة العليا بشأن إلغاء الفصل العنصري في المدارس واضحًا لا لبس فيه، وبدأت الحكومة الفيدرالية بوقف التمويل

عن المدارس التي كانت تنتهك القانون الأساسي للتوازن العرقي. استجاب العديد من القضاة المحليين بتطبيق حُكم قضية *براون* بصورةٍ أكثر صرامة، لأنهم تمكنوا حينئذ من الإصرار على سياسة إلغاء الفصل العنصري دون أن يبدو ذلك هو تفضيلهم الشخصي. وبالنتيجة، مع تزايد معارضة الرأي العلني والقيادة السياسية الفيدرالية لإلغاء الفصل العنصري في المدارس، شعر القضاة المحليون بضعف موقفهم بشكل متزايد، فتراخت صرامة تنفيذهم.[38]

وبناءً على ذلك، يوضّح سجل الجهود المبذولة لإلغاء الفصل العنصري في المدارس العامة أن الرأي العلني يتفاعلُ مع سياسة الحكومة، وكذلك أن القرارات التي يتخذها المسؤولون رفيعو المستوى لها أكبر الأثر عندما لا تمنح المسؤولين الحكوميين في المستويات الأدنى سوى هامش ضيق من حرية التنفيذ. كما تُثبت السجلات أن تزوير التفضيل من جانب المسؤولين الحكوميين والمواطنين العاديين يمكن أن يؤثر على مفعول القرارات الرسمية.

دور الكفاءة في تطور العلاقات العرقية في أمريكا

مثل غيرها من التغييرات الاجتماعية الكبرى، أسفرت جميع التحولات في العلاقات العرقية في أمريكا عن رابحين وخاسرين. هل يمكن القول إن كفة المكاسب قد رجحت دومًا على كفة الخسائر؟ وهل هيمنت المؤسسات التي اعتُمدت في كل مرحلة من مراحل العملية التطورية على جميع البدائل السائدة؟

للحصول على إجابات قاطعة لهكذا أسئلة، يحتاج المرء أن يعرف تفضيلات جميع الأمريكيين الخفية في كل مرحلة. ومن الجليّ أن تلبية مطلبٍ كهذا أمرٌ صعب. إنما ما يُمكن إثباته هو أن الكفاءة الاجتماعية –بالمعنى الموضّح في الفصل السابع عشر– لم تكن الدافع الوحيد للتغيير.

عند مناقشة الآثار الضارة التي ألحقها نظام الطبقات بالأداء الاقتصادي الهندي، أشرتُ إلى أن الحواجزَ أمام الخيارات المهنية والتي تتأتى بسبب عوامل الوراثة الطبقية تؤدي إلى

خسائر في الإنتاج بسبب سوء توزيع العمالة. وبطبيعة الحال، تُسفر هذه الحواجز عن مزيد من الخسائر، بقدرِ ما يُنظر إليها على أنها امتهانٌ لإنسانية الفرد نفسه والآخرين.
ويمكن أن يصبح إدراكُ أن بعض الجماعات تحظى بحقوق أقل –بحُكم الولادة– بحد ذاته مصدرًا للشعور بالانزعاج، والمهانة، والنقمة، والغضب.
إذا صحّ هذا المنطق، فهل يمكن للمرء استنتاج أن التحولات التي تكللت بقانون الحقوق المدنية للعام 1964 كانت مدفوعة جميعها باعتباراتِ الكفاءة الاجتماعية؟ أبدًا. إذ على فرض أنّ الكفاءة هي الدافع الوحيد للتغيير، فلماذا استغرق الأمر قرنًا بأكمله ليتمّ الانتقال من سقوط نظام العبودية إلى أجندة عام 1964 التي لا تفرّق بين الأعراق؟ وما الذي يفسر صعود نظام جيم كرو؟ على أقل تقدير، ستُثبت محاولةُ الإجابة على مثل هذه الأسئلة أنه إذا كانت الكفاءة عاملًا في تطور العلاقات العرقية في أمريكا، فإنها لم تكن العامل المهيمن على الدوام.

على أي حال، إذا قبلنا كفاءة عدم التفريق بين الأعراق باعتبارها القوة الدافعة وراء قانون الحقوق المدنية، فماذا عسانا نعتبر البرامج الواعية بالفروقات العرقية التي تلت ذلك؟ لم توجد سوى محاولات قليلة لتقدير التكاليف الاقتصادية المترتبة على سياسة التمييز الإيجابي، وهو أمر غير مستغرب نظرًا لكونه محفوفًا بالمخاطر حتى إذا اقتصر على طرح مسألة التكاليف.

ومع ذلك، فوفقًا لأحد التقديرات التقريبية، أدت التكاليف الكليّة المترتبة على تحديد الحصص تحت مُسمّى التمييز الإيجابي، بما في ذلك التكاليف غير المباشرة، إلى انخفاض إجمالي الناتج القومي بنحو أربع نقاط مئوية.[39] رغم أن الرقم قد يكون مُغاليًا في تقدير الخسارة، فيمكن اعتبار هكذا خسارة هائلة الثمنَ المدفوع مقابل اندماجٍ عرقي على نطاق أوسع. بالرغم من ذلك، ليس ثمة دلالة على استعداد الأمة الأمريكية لدفع مثل هذا الثمن. بل على العكس، لطالما اصطف الرأي العلني الأمريكي ضد نظام المحاصصة العرقية. ومن المهم

ذِكر أن التخلي عن سياسة عدم التفريق بين الأعراق قد أضرّ بحالة التآلُف بين الأعراق في عقد الستينيات وخلق مشاعر سخط متزايدة.
ومع أن مشاعر السخط تلك لم تظهر للعلن في الغالب، فإنها قد تمهد الطريق لنشوب مواجهة مأساوية بين الأعراق.[40]

ولا يعني ما تقدّم أن التفضيلات الخفية حيال العلاقات بين الأعراق أمرٌ دائم الثبات. فهي تتشكّل جزئيًا من خلال الرأي العلني والخطاب العلني. لهذا السبب، فمن الممكن أن يصبح الرأي الخفي داعمًا بشكل متزايد للسياسات الجديدة الواعية بالفروق العرقية. مثلما اعتبر الأمريكيون البيض في السابق العبوديةَ أمرًا طبيعيًا، ومثلما لقّن الهنود أنفسَهم أيديولوجية تقدّس تقسيمهم إلى طبقات، قد يستوعب الأمريكيون مبدأ حقوق المجموعة. وقد حدث هكذا تحوُّل بالفعل على نطاق ضيق، كما ورد في الفصل الرابع عشر. إذا كتُب الانتشار لقبول حقوق المجموعة، فإن التمييز الإيجابي سيكتسب قبولًا على المستوى الفردي الخفي، وبالتالي يصبح أكثر كفاءة. لكن ارتفاع نسبة الكفاءة سيكون *نتيجة* للسياسات العرقية السائدة، وليس *سببها*. على أي حال، فمن المحتمل ألا تأخذ التعديلات الإدراكية المطلوبة مجراها بسرعة.
ونظرًا لتشكُّل المواقف حيال العلاقات العرقية بشكل جزئي بناءً على التجربة الشخصية، فقد يستغرق الأمر عقودًا، إن لم نقل قرونًا، حتى تحصلَ حقوق المجموعة على دعم خفي واسع النطاق. وفي غضون ذلك، ستبقى الولايات المتحدة معرّضة للانفجار الاجتماعي.

تحول نظام الطبقات في الهند

يوجد لتزوير التفضيل الأمريكي بشأن قضايا العرق نظيرٌ في المواقف الهندية المعاصرة تجاه الطبقة. فعلى مدار القرنين الماضيين، تراجعت أهمية التمييز الطبقي باعتباره عاملًا محددًا للوضع الاجتماعي، ولا تحظى الآن الحواجز الطبقية التقليدية بالدعم الخفي مقارنةً

بالقدر الذي حازت عليه في الماضي. ومع ذلك، فقد راح هذا النظام الهرِم يتعايش مع مخطط تمييز إيجابي واسع النطاق يمنح مختلف الفئات "المتخلفة" معاملة تفضيلية في التوظيف، والتعليم، والتمثيل السياسي.[41]

تتّسم المعارضة العلنية لسياسة التمييز الإيجابي نفسها بضآلتها، رغم إثارة الحصص المحددة الجدلَ العلني والتوترات الاجتماعي بشكلٍ دائم. ومع ذلك، فقد بات معروفًا أن العديد من الهنود، لا سيّما في أوساط المتعلمين، يشعرون بالقلق على المستوى الخفي من عودة الوعي بالفروق الطبقية.

سأختتم الفصل بتسجيل بضع ملاحظات عن تحول نظام الطبقات، مع التركيز على استخلاص أوجه التشابه مع المظاهر التطورية التي أوضحتْها المناقشة السابقة للعلاقات العرقية في أمريكا.
بدأ تدهور نظام الطبقات القديم مع حركة التوسع الحضري والتأثير الثقافي للغرب. وكان الهنودُ الذين تواصلوا مع العالم الخارجي أقل مَيلًا من أسلافهم المنعزلين ثقافيًا لقبول فكرة دناسة المنبوذين بوصفها بديهية. فإذا كانوا يعيشون في مدينة رئيسية يتوجب عليهم فيها السير على الأرصفة المزدحمة وركوب الحافلات المكتظة، فلن يتمكنوا من تفادي الاحتكاك بمَن يُعتبرون مدنّسين، بخلاف حال أسلافهم من ساكني القرى.

نظرًا لتوليد هكذا عوامل الشكوك بشأن جوانب مختلفة من نظام الطبقات، حتى بشأن النظام برمّته، ففي وقت مبكر من هذا القرن، تضافرت جهود المثقفين الهنود المؤثرين للقضاء على أكثر سماتِ النظام فظاعة. وتمخّضت مساعيهم عن دستور الهند المستقلة، الذي يضمّ بندًا لتخفيف التفاوتات الطبقية عبر «التمييز الوقائي» لصالح المنبوذين وبعض الجماعات المضطهدة تاريخيًا. اعتبر واضعو الدستور الهندي التمييز الوقائي إجراءً يجب

وقف العمل به في غضون عقد تقريبًا، وبعد ذلك يتعين على الفئات المتخلفة المنافسة على المناصب دون الحصول على تنازلات خاصة.[42]

وبعد نصف قرن على وضعها، ها هي سياسة التمييز الوقائي معمولٌ بها بلا هوادة، بل تشمل أكثر من ثلاثة أرباع الهنود. إذ تُخصَّص نصف الوظائف الحكومية على أساس المحاصصة الطبقية؛ ولتوسيع مكاسبها من الحصص، تسعى الفئات التي تتراوح من القبائل البدائية إلى المتحولين دينيًا للتفوق على بعضها بعضًا عبر تبنّي سرديّات التخلف النسبي.[43] وهكذا تحوَّل التمييز الوقائي إلى نظام غنائم يتعامل مع عذابات الماضي، الحقيقية منها أو المختلَقة، على أنها وسامُ امتياز أبديّ. وبشكل عام، ضمن كل فئةٍ محمية، تقع المناصب المحجوزةُ في حجر الأقلّ احتياجًا إلى الحصول على فُرص خاصة. وهكذا، لا يستفيد سوى حفنة من أكبر ضحايا نظام الطبقات الاجتماعية من الاستحقاقات التي تأسست باسمهم.

مثل انتصارات الحقوق المدنية الأمريكية في الستينيات، حققت الحركة المناهضة للطبقية في الهند بعضَ النتائج غير المقصودة. لم يتصوّر مؤسسو الهند الحديثة بناءَ مجتمع ترتبط فيه نسبة متزايدة من الوظائف الحكومية بالهوية الطبقية، رغم أنهم لم يعارضوا بأي حال من الأحوال إعادة التوزيع القسري. فهم لم يرغبوا بالتخلّي عن مبدأ الأحقية. إنما لم يسعوا إلى إبراز الانقسامات التاريخية للمجتمع الهندي. ولم يرغبوا في تسهيل استفادة الفئات في المستويات الوسطى أو العليا على التسلسل الهرمي للطبقات الاجتماعية من برنامج مصمَّم لعون المجموعات التي عانت بشكل فظيع من وصمة العار الاجتماعي والفقر المدقع. على الرغم من رضى بعض الزعماء الهنود الأوائل، بمن فيهم المهاتما غاندي، عن بعض مقوّمات نظام الطبقات، فقد أرادوا الحدّ من أهميته الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وليس إنعاش أهميته في الحياة اليومية. لم يتنبّأ أي منهم بالديناميكيات الاجتماعية التي جعلت الحصص الطبقية محصّنة سياسيًا.

بل من المحتمل أن يُصاب معظمهم بالفزع لرؤية التمييز الإيجابي في شكله الحالي. وسوف تُلجمهم الدهشة لإدراك أن التمييز الإيجابي يمارس سطوة عظيمةً على الرأي العلني لدرجة أنه عند استماع البرلمان في عام 1990 إلى اقتراح لتوسيع نطاق العمل بالتمييز الوقائي، لم يعرب أي حزب عن معارضته. يستذكر أحد المراقبين تلك الواقعة قائلًا: «لم يجرؤ على الحديث بصدق سوى نائبٍ أو نائبين لا غير من أعضاء البرلمان».[44]

من غير الواضح إذا كان الاقتصاد بوجه الإجمال قد استفاد من التمييز الوقائي. فقد كانت الحواجز المهنية القائمة على الطبقية في حالةِ تراجُع على أي حال عند بدء العمل بالتمييز الوقائي، وقد أدى فرض الحصص في الوظائف إلى تدنيّ مجموعة واسعة من معايير العمل. وعزت اللجان التي أُنشئت للتحقيق في أسباب مشاكل السكك الحديدية العديد من الحوادث إلى التمييز الوقائي، وخاصة في الترقيات.[45]

كما هو الحال مع التمييز الإيجابي في الولايات المتحدة، يبدو أن تحول نظام الطبقات قد تعرّض للتوجيه بسبب عواملَ لم تقتصر على الكفاءة. توضّح تجربتا التمييز الوقائي اللتين استعرضناهما سِمةً أخرى للتطور الاجتماعي: التوازنات المتعددة. بالنتيجة، فهما توضحان كيف يمكن للرأي العلني أن ينتقل من النقيض إلى نقيضه، وبالتالي إعادة تصنيف فئات الرابحين والخاسرين. وأخيرًا تُظهر التجربتان أن تزوير التفضيل هو سلاحٌ ذو حدين، سلاح يمكنه حماية أي شخص أو إلحاقُ الضرر به. فهو قد يحمي البراهمة من المنافسة في السوق، أو يمكنه أن يعمل لتقليل الفرص المتاحة أمامهم في السوق. ويمكنه أن يحمي العمال البيض من منافسة العمال السود الأكثر إنتاجية، أو أن يحمي العمال السود من منافسة العمال البيض الأفضل تأهيلًا.

الفصل التاسع عشر

تزييف التفضيل والتحليل الاجتماعي

مع نهاية هذا البحث في الآليات التي يشكّل بها تزييف التفضيل القرارات والمعارف وأنماط التغيير، يجدر بنا أن ننظر في إغناء هذا البحث وتقييده للتحليل الاجتماعي، واقتراحه لإعادة توجيه هذا التحليل. لذلك، يقوم هذا الفصل بأربع مهام مترابطة.

أولًا، يضيء على الطرق التي يساعد بها نموذج التفضيل المزدوج على إدماج الاختصاصات والمدارس الأكاديمية التي كثيرًا ما تُعَدّ طرقًا غير متوافقة فيما بينها للفهم الاجتماعي. سأظهر كيف يربط هذا النموذج المدارس التي تركز على البنى الاجتماعية بالمدارس التي تركز على الاختيار الفردي. بناءً على خصائص هذا النموذج، أؤكد على أننا ينبغي أن نرى المدرسة البنيوية ونظيرتها الفردانية على أنهما عنصران متكاملان في التحليل الاجتماعي.

النقطة الثانية في هذا الفصل هي أن نموذج التفضيل المزدوج يجد محدوديات معينة في التحليل الاجتماعي عند الإضاءة على أحداث ماضية أو تصوّر احتمالات مستقبلية. تحديدًا، يطرح النموذج أن الضغوط في القضايا الحساسة تفرض تزييفًا للتفضيل يحدّ ممّا يمكن تفسيره وتوقعه.

المهمة الثالثة لهذا الفصل هي استكشاف قابلية القياس لتزييف التفضيل. في هذا المسعى، يقدم الفصل طرقًا لمعرفة وجود ومقدار المخفيّ من الآراء والضغائن والمخاوف والطموحات – بعضها طوّرها علماء الأنثروبولوجيا، وبعضها الباحثون في الرأي. أقول إن

هذه الطرق يمكن توسيع استخدامها إلى استخدامات أخرى بتحسين قدرتنا على تفسير وتوقع التطور الاجتماعي – إلى درجة معينة، طبعًا.

أخيرًا، سوف أعالج مسألة قابلية الإنكار. هل يمكن دحض الحجج؟ ما الاختبارات التي يمكن استعمالها لتحديد أهميتها أو قلة أهميتها؟ تلعب مفاهيم الإخفاء، والمحدوديات الذهنية، والأحداث الصغيرة، والتعقيد، وعدم القدرة على التنبؤ، أدوارًا أساسية في هذا البحث، لذا فإن هذه المهمة الأخيرة ينبغي أن تكون مهمة للقرّاء الذين ينزعون إلى رفض الصفة العلمية للنظريات التي تحتوي على متغيرات تصعب ملاحظتها.

ربط الماضي والحاضر

قال هنري بوانكاري إن «مسيرة العلم» تتجه في الوقت نفسه إلى «الوحدة والبساطة» و«إلى التنوع والتعقيد». من جهة أولى، «لم نزل نكتشف علاقات جديدة بين أشياء كان يبدو أنها محكومة أن تبقى إلى الأبد مستقلة بعضها عن بعض؛ تتجه الحقائق المبعثرة إلى الانتظام في توليفات كبرى، حتى تتآلف فيما بينها ولا يعود بعضها غريبًا عن بعض». ومن جهة أخرى «لم نزل ندرك تفاصيل متنوعة جدًّا (تزداد تنوّعًا) في الظواهر التي نعرفها، التي لم تستطع حواسنا المجردة ملاحظة أي نقص في الوحدة فيها». كلا العمليتين، في رأي بوانكاري، أساسية في تراكم المعارف المفيدة.[1]

يتجه معظم المؤرخين إلى الاختصاص في عنصر «التنوع والتعقيد» في عملية إنشاء المعرفة، وينكر كثير منهم احتمال «الوحدة والبساطة»، وبعضهم ينكر حتى كونها أمرًا مرغوبًا فيه. لا شك أن تأريخ الماضي قيّم في ذاته. يشفي هذا الفعل فضولنا الداخلي، ويغني حياتنا. لكن الارتباطات السببية بين التفاصيل التاريخية لا تظهر دون بحث وتدقيق. ولا

تبيّن التفاصيل أهمية الماضي في الحاضر. إذا لم نملك آلية لتوضيح أثر الماضي، فلن نستطيع الاستفادة من التاريخ العثماني لتفسير الإصلاحات في الجمهورية التركية. إذا أراد المرء إنشاء ربط صالح بين التعليم العثماني في القرن الثامن عشر، مثلًا، وبين الفكر التركي الحديث، فلا بد أن يحدد سلسلة من الروابط السببية التي تمتد على مر ثلاثة قرون. في غياب هذه السلسلة، أي ارتباط بين الأمرين يقتضي تأثيرًا عن بعد – وهو أمر مستحيل.

لقد طوّر هذا الكتاب سلسلة من الآليات المترابطة التي تربط الماضي بالحاضر، وخدم بذلك غاية «الوحدة والبساطة» وغاية «التنوع والتعقيد». أما الغاية الأولى، فالنموذج الإجمالي لا يحتوي إلا على بضع علاقات، كلها مستمد من مجموعة صغيرة من المتغيرات. تشكل هذه العلاقات كلًّا متسقًا، ومن ثم تقدّم تفسيرًا موحدًا للظواهر التي كثيرًا ما تحلَّل في اختصاصات أكاديمية مستقلة. تتيح هذه الآليات للباحث أن يربط مثلًا بين التطور الفكري للمجتمع (مجال التاريخ الفكري) وبين تحول المؤسسات الاقتصادية فيه (مجال التاريخ الاقتصادي). وأما الغاية الثانية، فإن الحجة المطروحة في الكتاب تظهر كيف يمكن لآلية واحدة أن تفسّر نتائج مختلفة جدًّا، مثل استمرار الدكتاتورية واستقرار الديمقراطية، أو الإيمان بالمساواة الإنسانية والاعتقاد بالاختلافات الطبيعية. تساعد هذه الحجة إذن على تفسير غنى التاريخ الإنساني.

في مسعاي إلى فهم التنوع التاريخي، عزوت إلى الأحداث الصغيرة وزنًا كبيرًا. لذا يقدم هذا الكتاب أساسًا منطقيًّا لتوثيق التفاصيل التاريخية، إلى جانب فوائد إشباع الفضول. يظهر الكتاب أن بعض التفاصيل في الماضي قد تكون أثرت أثرًا كبيرًا في التطورات اللاحقة.

كالتاريخ، توثّق الأنثروبولوجيا تنوع الحضارة الإنسانية. على وجه الخصوص، تستكشف الأنثروبولوجيا تنوعات المعتقدات والقيم والأعراف والمؤسسات عبر الثقافات. وتظهر كيف ينزع الناس إلى أن ينظروا إلى أعرافهم الثقافية على أنها الطبيعية، مهما كانت في رأي الغرباء غير طبيعية. لكن الأنثروبولوجيا تجنبت مهمة تطوير إطار متماسك يشرح تطور ونمو وانحسار الاختلافات الثقافية. لكن في غياب هذا الإطار، سيفرض ازدياد التفسيرات للتنوع الثقافي، مهما كانت مدعومة بالملاحظة، عبئًا متزايدًا على قدرة الإنسان على التعلم والتذكر. إن قراء الأنثروبولوجيا محدودون في النهاية بحدود ذهنية تجعلنا جميعًا نطلب الإرشاد من ثقافاتنا. بسبب هذه الحدود التي تجعل الثقافة أمرًا لا بد منه، يجب علينا أن ننشئ نظريات اجتماعية مبسّطة وموحّدة لتفسير التنوع الثقافي.

قد يستجيب التفكيكيون أصحاب الميل إلى نزع «المعيارية» و«الذكورية» و«الهيمنة» بأن النظريات الاجتماعية تعكس انحيازات مطوريها.[2] وهو صدق. يمكن لحدث واحد أن يُلاحظ من عدة وجهات نظر، ولا بد أن تعكس وجهات نظر المحققين خلفياتهم وظروفهم واهتماماتهم الشخصية. لكن الاختيار ليس بين وجود نظرية ناقصة وعدم وجود نظرية أصلًا. التأويل موجود حتى في عملية «الوصف التام» في الأنثروبولوجيا، رغم كل اهتمامها الدقيق بالتفاصيل والتنوعات.[3] إن العبارة إذا قيلت بصوت خافت في مطعم هادئ تحمل معنًى غير الذي تحمله إذا قيلت بصوت خافت في جناح في مشفى كُتبت فيه لائحة «حافظ على الهدوء». في التفريق بين هذه المعاني كثيرًا ما يعتمد الأنثروبولوجيون على مفاهيمهم المسبقة عن الطبيعة البشرية والتعاملات الاجتماعية والثقافات التي يدرسونها. كذلك يعتمد المؤرخون على «حسهم التاريخي» لملء الفجوات في الأدلة التوثيقية المتاحة.[4] يعتمد المؤرخون مثلًا على معرفتهم العامة بالتوقعات والمفاهيم والآراء في الماضي، لكن هذه المعرفة

معرضة للخطأ والتشويه. عمليًّا إذن، لا يوجد تفسير خالٍ من النظرية أو سابقٌ لها. مهما حاولنا رواية الأحداث كما حدثت، لا يمكننا أن نتخلص من أثر انحيازاتنا الشخصية.

الاختيار الحقيقي أمامنا، هو بين تنظير فضفاض وضمني، وبين تنظير دقيق وصريح. هذا الخيار الأخير له أفضليات متعددة. أولًا، يسهّل التنظير الدقيق والصريح الفصل بين النظريات السيئة والنظريات الجيدة. ثانيًا، يبيّن هذا النوع من التنظير ما يُفترَض وما يؤكَّد بالضبط، فيسهّل بذلك التمحيص النقدي. ثالثًا، يتيح التنظير الدقيق للمرء أن يفصل الظاهرة العلنية عن تفاصيلها الخفية بالثقافة المعينة. هذه الأفضلية الأخيرة، هي القدرة على استخدام العناصر العالمية في الحدث أو النزعة –بعد اكتشافها وربطها فيما بينها– لتحديد المتوقَّع في المستقبل. افترض مثلًا، أننا اكتشفنا أن كثيرًا من النساء المصريات إنما يتحجّبن تجنّبًا لاستنكار الأصوليين. على أساس النظرية المطروحة في هذا الكتاب، سنصنّف هذا الاكتشاف على أنه تجلٍّ محدد لظاهرة عامة تصيب مجتمعات كثيرة ومتنوعة. وفي هذه العملية سنتحسس بعض المقتضيات المحتملة للاكتشاف. سنفهم مثلًا، وجود احتمال للثورة على الإسلام الأصولي، كما سنفهم الأسباب التي تجعل الارتكاس إلى الرجعية إن حدث، أمرًا مفاجئًا.

البنية والاختيار

يدرك علماء الاجتماع أن استعمالات التنظير الصريح منقسمة بشأن أهمية الاختيار الفردي والبنية الاجتماعية. على الجانب الأول «العقلانيون» و«السلوكيون» و«الفردانيون» الذين يرون في منطق الاختيار الفردي مفتاح فهم النظام الاجتماعي. يرى أصحاب هذا الاتجاه أن

الاختيار هو حامل الأهمية الأكبر، وأن البنى الاجتماعية هي نتائج للقرارات الشخصية الواعية. على الجانب الآخر «البنيويون»، الذين يرون أن الاختيار الفردي أقل أهمية من القيود التي يجري الاختيار فيها. قرارات الناس المهمة ثابتة بالعموم في رأي أصحاب هذا الاتجاه، إذ يثبتها النظام الاجتماعي.[5] لقد لوحظ أن المكان الذي يلاحظ فيه البنيوي «تقييد البنية الاجتماعية للنشاط السياسي»، يرى الفرداني فيه «صنع القرار السياسي في هذه حدود هذه البنية». وعليه، سيركز الأول عند دراسة قطيع من الماشية على «السور حول القطيع»، أما الأخير فسيركز على «نشاط الماشية ضمن حدود السور».[6]

لا يختلق البنيويون ولا الفردانيون ما يروون عن ملاحظاتهم. القيود وصنع القرار كلاهما حقيقة من حقائق الحياة. لكن الخطأ أن نعطي أولوية مطلقة لأحد العاملين على الآخر. ليس للبنى أولوية مطلقة، لأن القيود التي تحتويها ليست ثابتة لا يمكن تغييرها. في أوروبا الشرقية، زال قيد ضخم من البنية، هو احتكار الشيوعيين للسلطة، لأن ملايين الناس قرروا أن يقولوا «كفى». بالطريقة نفسها، ليس للاختيارات الفردية أولوية مطلقة، لأن القيود الاجتماعية قد تجعل نتيجة عملية الاختيار عمليًّا نتيجة معلومة سلفًا. على مر عقود، كان أمام الرومانيين خيار الاحتجاج على القمع، لكن هذا الخيار كانت ترافقه انتقامات مكلفة جدًّا.

الاختيار والبنية كلاهما يمكن أن يكون مهمًّا، وكل واحد منهما يشكّل الآخر. يجب على العلوم الاجتماعية تفسير تفاعل العنصرين فيما بينهما. تسهم النظرية المقدمة في الفصول السابقة في مسألة تفسير تطور الضغوط الاجتماعية التي تقيد التفضيلات الفردية العلنية، من خلال إطار مبني على الاختيار الفردي. لذا تساعد هذه النظرية على إدماج المدرستين الفردانية والبنيوية، لتظهر أنهما غير متناقضتين مطلقًا. لا تأخذ كل القيود شكل

ضغط اجتماعي، كما قد يلاحظ المرء. الدساتير والقوانين والتشريعات تحد من اختياراتنا العملية؛ القوانين السياسية تجعل تغيير السياسات الموروثة أصعب؛ والأيديولوجيات تجعل بعض الاختيارات صعبة القبول. لكن هذه القيود *تخلقها* و*تحافظ عليها* الضغوط الاجتماعية، التي تنتجها الاختيارات الفردية. نرى هنا مرة أخرى أن البنيوية والفردانية تسهمان في غايتين متكاملتين.

لقد طورت الفردانية سمعة سيئة في الدوائر الأكاديمية. يعود شيء من هذا إلى أن كثيرًا من مؤيديها يعامل الفرد على أنه نقطة وحدانية معزولة. لكن المرء إذا أراد جعل الفرد وحدة للتحليل، فليس عليه أن يتجاهل العوامل الاجتماعية التي تشكل النزعات الشخصية. يظهر النموذج الذي يطرحه هذا الكتاب، كما تظهر نماذج متنوعة أخرى، أن الفردانية المنهجية لا تكافئ الوحدانية المنهجية.

لا شك أن افتراض أن الفرد «نقطة وحدانية معزولة» في بعض الدوائر الأكاديمية يعدّ مصدرًا للقوة التحليلية، ولا يعتبر ضعفًا. توجد دراسات نافعة كثيرة تعتمد على الوحدانية. خصوصًا في السياقات قصيرة المدى التي لا يرجح أن تتغير فيها التفضيلات الخفية تغيرًا ملحوظًا، تقدم الوحدانية تبسيطًا معقولًا تحليليًّا. لكننا نستطيع أن نفهم فهمًا أعمق، ونفسّر مجموعة أوسع من الظواهر، من خلال فهم للفرد يكون أقرب إلى الوقع. لقد بيّن هذا الكتاب كيف يمكن لنموذج يعامل الفرد على أنه منتج اجتماعي أن ينتج إرهاصات ورؤى بشأن آراء الناس ونظرياتهم وأساطيرهم. لقد أظهر الكتاب قدرة البنى الذهنية على أن تعيش بعد موت القيود الخارجية على الفعل الفردي. كما نظر في آلية تشكيل الخطاب العلني لإدراكات المصلحة الشخصية.

حدود المعرفة الاجتماعية

أتجه الآن إلى المهمة الثانية من مهام الفصل: تقدير رؤى النموذج المتعلقة بحدود المعرفة الاجتماعية.

اسأل عالم اجتماع مختارًا عشوائيًّا عن غاية علم الاجتماع. ستكون الإجابة غالبًا، «التفسير والتنبؤ». هذه الإجابة قد تثير أسئلة بشأن نظرية تكشف عن عوائق للفهم والتنبؤ الاجتماعي. لماذا نفكّر في قيود المعرفة الاجتماعية إذا كنا لم ندرس أصلًا كلّ ما يمكن معرفته وضوحًا؟ وإذا سلّمنا بقدرتنا جميعًا على التعلم، أليس من السابق لأوانه قبول الهزيمة العلمية؟

إن تحديد حدود المعرفة ليس إعلانًا للفشل. بل هو في نفسه إسهام في المعارف النافعة، وخطوة ضرورية نحو رسم أجندة علمية واقعية. بعبارة فردريك حايك، «قد يكون تصرفنا كما لو كنا نملك معرفة علمية تمكننا من تجاوز [العقبات المطلقة أمام توقع الأحداث المعينة]، هو في حد ذاته عقبة أمام التقدم بالفكر البشري».[7] لم يعرقل داروين العلم ولم يعقه عندما طور نظرية تحد قدرتنا على توقع التطور البيولوجي. قفز داروين بالمعارف البيولوجية قفزة كمومية، إذ قام ببحوث طورت قدرتنا على التحكم بتطور أنواع معينة. ينبغي أن تكون غاية العلم كله، لا البيولوجيا وحدها، هي تفسير ما يمكن تفسيره، والتنبؤ بما يمكن التنبؤ به، وكذلك فصل ما يمكن معرفته عما لا يمكن معرفته.

ينبغي على المخالفين أن يمسحوا الاتجاهات الاجتماعية في زماننا ويسألوا أنفسهم إن كان أي واحد منها قد تُوُقِّع توقّعًا دقيقًا، وإن كان أي واحد منها فُهم فهمًا كاملًا، حتى

بعد حدوثه. هل نمتلك فهمًا دقيقًا لما حدث في أواخر القرن العشرين، من صعود للأصولية الدينية، واشتداد للحركات الوطنية، وصعود آسيا الشرقية لتصبح عملاقًا اقتصاديًّا؟ من تنبّأ، في خمسينيات القرن العشرين، أن كوريا الجنوبية ستصبح عما قليل من أكبر المصدِّرين الصناعيين، وأن العلمانية ستصبح في محل دفاع في أرجاء العالم، وأن الحروب بين الإثنيات ستتصاعد؟ أي تقدير سريع لسجل الماضي من العلوم الاجتماعية سيظهر أن التوقع التام والتفسير الكامل لم يكونا الأصل، على الأقل في القضايا المسيّسة التي يقوم عليها حشود من صناع القرار. عمليًّا، ليس علينا الاختيار بين النظريات التي تنتج معرفة كاملة والنظريات التي لا تنتج إلا معرفة محدودة. الفرق الجوهري هو أن بعض النظريات تنكر أو تنكّر محدوديتها، فيما تصرّح النظريات الأخرى عنها.

تنبع محدوديات نموذج التفضيل المزدوج من مزيج من عاملين. أولًا، الارتباط بين بعض العناصر في النموذج غير خطي، أي إن حساسياتها فيما بينها وحساسياتها للصدمات الخارجية، متنوعة. في أي نظام غير خطي، يمكن لعواقب أي اضطراب أن تتنوع تنوّعًا ضخمًا. حسب الظروف، قد تكون آثار الاضطراب ضخمة جدًّا أو ضئيلةً جدًّا.[8] في السياق الحاضر، تعود العلاقات غير الخطية إلى الاعتمادات البينية بين التفضيلات العلنية للأفراد. تتخذ هذه العلاقات شكل تنوّعات في الحساسية للرأي العلني ولتوزع الخصائص الفردية. على سبيل المثال، قد تحدث تغيرات ضخمة في الآراء الخفية فلا تغير الرأي العلني في شيء، ليتلوها بعد ذلك تغير بسيط يقلب الرأي العلني جذريًّا. العامل الثاني الذي يحد قدرة النموذج على التوقع والتنبؤ هو أن علاقات الاعتماد البيني بين التفضيلات العلنية لا يمكن *ملاحظتها ملاحظة تامّة*. الأثر المشترك لهذين العاملين هو استحالة توقع نتائج أي تطور سياسي توقعًا يقينيًّا.

فلنكن واضحين بشأن دور عدم الخطية واستحالة الملاحظة التامة. في غياب تزييف التفضيل، وهو أصل الملاحظة غير التامة، يمكن لنا دائمًا أن نعي باقتراب الانقطاعات. كنا لنلاحظ مثلًا، أن ثورة ضد الحكومة ستنشأ لو اكتشف ثلاثة أشخاص آخرين حقيقة الوضع السياسي القائم. وفي غياب الاعتمادات البينية في التفضيلات العلنية، وهي أصل انعدام الخطية، لا يمكن للتغيرات الصغيرة في اتجاهات الأفراد أن تؤدي إلى تغيرات انفجارية في الرأي العلني. كان التغير الذي يمكن ملاحظته بسهولة في التزام الناس بالوضع القائم ليؤدي إلى تغير كبير في الرأي العلني، أما التغير الصغير الذي لا يمكن ملاحظته في مشاعر بعض الناس، فما كان لينتج إلا تغيرًا صغيرًا يناسبه في أفضل الأحوال. أما في وجود تزييف التفضيل والاعتمادات البينية، ومن ثم إمكانية الملاحظة المنقوصة وانعدام الخطية، فتصبح الآثار غير مناسبة في الحجم لأسبابها، ولا ممكنًا التنبؤ بها.

إن حقيقة عدم التنبؤ السابق بنتيجة معينة لا تقتضي أن هذه النتيجة لا بد أن تبقى سرًّا كاملًا. بفائدة الإدراك المؤخَّر، يمكن فهم كثير من الأحداث غير المتوقعة فهمًا جيّدًا إلى درجة معقولة. نحن نعلم كثيرًا عن الإحباطات التي تشعل الأصوليات الحديثة، حتى إذا كان صعودها غير متوقع. نحن نعلم لماذا وكيف انقلب الأوروبيون الشرقيون على أنظمتهم الشيوعية، مع أن سقوط جدار برلين أذهلنا جميعًا. تفسر النظرية المقترحة، بطريقة تناسب منطقها، لماذا يكون التفسير عادة أسهل من التوقع.[9] يُظهر التغير في الرأي العلني معلومات مناسبة له، ويخفي معلومات غير مناسبة له. يُضاعف هذه المشكلة، كما رأينا في الفصل 15، أن المعلومات المناسبة لحدثٍ ما تُقبَل وتُمتَصّ على نحو أسرع من المعلومات المنافرة له.

لا ينبغي أن يُستهان بقدرة النموذج على تفسير كون التفسير أسهل من التنبؤ. في العلوم الاجتماعية كثيرًا ما يستعمل المصطلحان كأنهما مترادفان، كما لو أن النموذج الذي يستطيع تقديم رؤًى في الماضي قادر قدرة مساوية على توقع المستقبل. يُضاف إلى هذا أن الروايات التي تكون بعد الحدث قليلًا ما تكون واضحة بشأن ما كان يعرفه الفاعلون وما كان يمكن أن يعرفوه. كثيرًا ما تقول هذه الروايات أن الأحداث المسجلة «لم يكن منها بد» أن تحدث، دون تفسير كون هذه الأحداث غير متوقعة في السابق، رغم أنها حتمية. توحي كثير من الروايات عن الثورة الأوروبية الشرقية بأن الثورة كانت أمرًا حتميًّا. كل هذه الروايات مضللة جدًّا. لو بقي النظام الشيوعي قائمًا، أما كنّا الآن نقدّم أسبابًا مقنعة ل*استمرار* الشيوعية؟ أكنّا أولينا اهتمامًا جادًّا للرأي القائل بسهولة سقوط الشيوعية؟ الحقيقة هي أن الثورة لو لم تحدث، لما رأى كثير من المراقبين لأوروبا الشرقية أي لغز في الاستقرار السياسي القائم في المنطقة.

من المصاعب العملية للتنبؤ الاجتماعي، يستنتج بعض الباحثين انعدام القيمة في النظريات الاجتماعية العامة. يرى هؤلاء أننا يجب أن نلتزم بدراسة الحالات، دون السعي إلى تحقيق وحدة مفهومية. في سياق الثورات مثلًا، أدت التوقعات الفاشلة المتكررة إلى تشكيك بعض علماء الاجتماع في فائدة السعي إلى نظرية عامة للثورات.[10] يستحق هؤلاء الباحثون الفضل في إدراكهم لشيوع الإخفاقات التنبؤية. لكنهم مخطئون في رفضهم لاحتمال وجود رؤًى عامة في العملية الثورية. المشكلة ليست في التنظير في حد ذاته بل في نوع التنظير الذي ساد العلوم الاجتماعية. الذي نحتاج إليه هو تنظير يأخذ بعين الاعتبار محدودياته ويفرق بين التفسير والتوقع. أي نظرية تحقق هذين المعيارين قادرة على تقديم تفسير متماسك للملاحظات التي تثبت ظاهريًّا عبث البحث عن وحدة وعمومية في المفاهيم.

نحو تفسيرٍ أكثر وضوحًا وتنبؤ أكثر دقّة

إن الإقرار بحدود المعرفة لا يعني بالضرورة أن الجهل *التام* حيال الماضي أمرٌ محتوم، أو أن تطوّر الأحداث يجب أن يفاجئنا على الدوام. فكما ذكرتُ، إن القيودَ لا تنبثق من عدم القابلية لملاحظة أوجه الاعتماد المتبادل بين التفضيلات العلنية، بل من قصور قابليتها للملاحظة. وكما استكشفتْ الفصول السابقة، نادرًا ما تنجح علامات تزييف التفضيل في الاختفاء بصورة كاملة، وغالبًا ما يمكن بشكل جزئيّ تحديد الضغوط التي تكبّل حرية التعبير الصادق. فعلى سبيل المثال، تبعًا للظرف، يمكن استشفاف الكثير من المعلومات الكامنة وذات الصلة من نتائج استطلاعات الرأي المجهولة، أو من مصادر مثل المذكرات، والمفكّرات اليومية، والرسائل السرية، والاعترافات على فراش الموت، والسجلات السرية. وفي كثير من الأحيان، باستطاعة المرء أن يميز بين الإخلاص الصادق والانصياع المدفوع بالخوف، وبين الموافقة الفعلية والمخالفة المكبوتة.

يمكننا القول إن جمع البيانات الخفية يتخذ طابعًا أكثر صعوبة غالبًا في البلدان التي تعوزها الحريات الديمقراطية أو تتّسم فيها تلك الحريات بحالةٍ هشة مقارنةً بالدول ذات التقاليد الديمقراطية الراسخة. ففي الحالة الأولى، إن القوى التي تَعوقُ التعبير الصادق هي نفسها من يمنع جمع البيانات عن الآراء الشخصية. وعليه، عمدت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية إلى تقييد استطلاعات الرأي. إلى جانب ذلك، وظّفت تلك الأنظمة وسائلَ مختلفة لتضليل المجتمع الدولي بشأن حجم المعارضة للحكم الشيوعي على النطاق الخفي.
ومع ذلك، فقد أدرك معظمنا أن أنظمة أوروبا الشرقية قد حظيت بمستوى أقلّ من القبول الحقيقي كذلك الذي حظيت به الحكومة السويدية في أوساط السويديين مثلًا. إنما ما لم نكن نعرفه هو الطبيعة المحددة للرأي الخاص، ناهيك عن التوزيع الدقيق للعتبات الثورية.

ويجدر بنا إعادة التأكيد على أن تزييف التفضيل يمثّل مشكلةً للتحليل الاجتماعي فيما يتعلق بالدول الديمقراطية أيضًا. إذ رغم الحماية القانونية للحق في التعبير عن الآراء غير السائدة، فثمة قضايا حساسة لا يُجازف الناس بإبداء رأيهم فيها علناً. في الولايات المتحدة، تعتبر قضية العلاقات العرقية مثالًا على هذا.

عندما يتعرّض الحوار الصريح للحظر -مثلًا، في تشيكوسلوفاكيا عن الاحتكار الشيوعي للسلطة، أو في إيران عن الحكم الإسلامي، أو في الهند عن نظام الطبقات، أو في الولايات المتحدة عن التمييز الإيجابي- توجد عمومًا أَمارات عن معارضةٍ خفية للمواقف التي تحظى بتأييد شعبي واسع. لهذا السبب، بإمكان المرء تحديدُ إمكانية حدوثِ انفجار اجتماعي. كما يمكن للمرء مُعاينة مؤشراتٍ على أن تحريف الخطاب العلني يؤثر على التفكير الخفي، أو قد أثّر فعلًا عليه. وهكذا، مع إقرارنا بمحدودية النظرية المتبنّاة في كتابنا هذا، فإنّها تعضدُ التفسيرَ والتنبؤ على حدٍّ سواء. وبإمكانها أن تطوّر قراءاتنا للتاريخ وتنبهنا إلى الاحتمالات المستقبلية، وإن كان ذلك بالضرورة ضمن حدود. لأن فهمنا سيظلّ مشوبًا أبدًا بأوجه القصور، وستظل توقعاتنا عُرضة للخطأ.

في ظِلّ جميع الأنظمة السياسية، ديمقراطيةً كانت أو غير ديمقراطية، ثمة قضايا محلّ نزاعٍ في العلن، ويمكن للمرء أن يتّخذ موقفًا منها ضمن طيفٍ واسعٍ من الآراء دون التعرض لعقوبات كبيرة. فيما يتعلق بقضايا كهذه، لا يأتي الرأي العلني بقفزاتٍ غير متوقعة، إلا كاستجابةٍ لصدمة كبرى تغيّر الآراء بصورة متزامنة -على سبيل المثال، في حال حدوث زلزال يدفع ملايين الأفراد لإعادة النظر في أهمية قوانين البناء الصارمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تفسير تطور الرأي العلني دون الحاجة إلى الاهتمام أكثر من اللازم بأوجه الاعتماد المتبادل. فتزييف التفضيل قد يحدّ بشكلٍ معتبرٍ من قدراتنا التنبؤية والتفسيرية لا سيّما عندما يتعلق الأمر بالقضايا ذات الحساسية الاجتماعية. إنما ينبغي التنويه مرة أخرى أنه

بالرغم من ذلك فإن الصورة الكاملة لا تغيب عنا تمامًا. لأنه فيما يخص الماضي، يمكننا أن نفهم استمرارية وعواقب ظروف القمع. وفيما يتعلق بالمستقبل، فإننا نعلم أين هي مَظانّ التغيير المفاجئ.

إجمالًا، تتضمن مهمة تحديد أمثلة تزييف التفضيل على نطاقٍ الواسع مراجعةَ البيانات التي يصعب توثيقها وتفسيرها. إذ قبل عام 1989، في حال رغب باحثٌ ما إثباتُ تغلغل تزييف التفضيل في أوروبا الشرقية، لربمّا استقى بياناته من: استطلاعات الرأي التي أجرتها المنظمات الغربية في أوساط المسافرين من أوروبا الشرقية، وادعاءات المنشقين المعارضين للشيوعية، وملاحظات المراقبين الخارجيين المطّلعين. لم تُؤخذ هذه البيانات في الحسبان لاعتبارها متحيزة. ومع ذلك، لم يمكن رفدها باستطلاعات الرأي الموثوقة، لأن الحكومات المتولية لزمام السلطة لم تمنح الأذونات اللازمة. لا يعني هذا أن البيانات المستقاة من استطلاعات الرأي لم تكن موجودة. إذ كما رأينا في الفصلين الثالث عشر والسادس عشر، أجرت الأنظمة الشيوعية استطلاعات رأي بانتظام. إنما قبل عام 1989، لم تكن هذه الاستطلاعات مُتاحة في المجال العلني. في ذلك الحين ساورتنا الشكوك التي ثبتت صحتها فيما بعد، وأصبحنا الآن على يقين أن الحكومات الشيوعية كانت تفرض السرية على تلك الاستطلاعات ببساطةٍ لأنها أدركت عدم شعبيتها على النطاق الخفي. فالنظام الذي يحظى بشرعية حقيقية ليس لديه ما يدعو إلى الحفاظ على سرية استطلاعات الرأي.
كما أنه لا يحتاج إلى حظر استطلاعات الرأي المستقلة.

في حال غياب بيانات استطلاعات الرأي المنهجية، قد يكون من «غير العلمي» الادعاء بأن نظامًا ما، أو مؤسسةً ما، أو سياسةً ما، أو أجندةً سياسية ما لا تحظى بالشعبية على النطاق الخفي. ومع ذلك، فإن التقاليد العلمية لا تتطلب أكثر من جمع أفضلِ البيانات المتاحة وتفسير أدلتنا في ضوءِ نظريةٍ سليمة. فهي لا تطلب منا تجاهل المشكلات التي تندُر عنها

البيانات أو يشوبها النقص النسبي. على أي حال، قد يكون عدم توفر بيانات جيّدة عن الآراء في حد ذاته علامةً على تزييف التفضيل.
وبنفس القدر من الأهمية الذي أولاه شيرلوك هولمز لعدم نباح الكلب في حلّ لغز الجريمة، كان من المهم سياسيًا أن تحظرَ ألمانيا الشرقية استطلاعات الرأي المستقلة، على النقيض من ألمانيا الغربية. ومن المنطلق ذاته، فهو أمرٌ ذو دلالةٍ كبيرة أن الجامعات الأمريكية، التي تدرّس آلاف المقررات عن التكاليف الاجتماعية للعنصرية البيضاء المعاصرة، لا تقدّم سوى القليل من المقررات التي تنتقد بشكل صريح سياسة التمييز الإيجابي. فقد تمنحنا الكلاب التي لا تنبح –المقررات التي لا تُدرّس، وبيانات استطلاعات الرأي غير المتاحة– قدرًا من المعلومات المفيدة بنفس فائدة ما تمنحه الكلاب التي تنبح.

في مَواطن انتشار تزييف التفضيل، غالبًا ما لا يُتاح أمامنا سوى استخدام أي بيانات يمكن العثور عليها، حتى غير الدقيقة منها. وسواء كنا نريد تفسير الماضي أو استكشاف الاحتمالات المستقبلية، ينبغي علينا الالتفات إلى التصورات المتفرّقة للمراقبين ممّن يبدو أنهم على درايةٍ جيدة بالأحداث التي تدور في الكواليس لا على مسرح الأحداث العلنية. ولا تقدم التفسيرات الانطباعية أرقامًا دقيقة، إنما يمكنها تشخيصُ وجود حالةٍ من الاستياء على نطاق واسع.[11] طبعًا بعد حالات القمع أو الإخفاء القسري، قد تتحسن قاعدة البيانات ذات الصلة بشكل ملحوظ. فمنذ عام 1989، استطعنا الحصولَ على بياناتِ العديد من استطلاعات الرأي السرية التي أجرتها الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية على مدار سنوات.

قد تلحق بالتنبؤات الاجتماعية المستندة إلى تصورات تزييف التفضيل مشكلةٌ غائبة عن التفسير التاريخي. فالتنبؤات تتفاعل مع الظواهر التي تتنبأ بها. إذًا، قد يصبح التقرير الذي يُشير إلى أن المجتمع على وشك الانفجار نبوءةً تحقّق ذاتَها، أو على العكس، تنفي ذاتها باستفزاز الحكومة لاتخاذ تدابير وقائية. ولا تقتصر هذه التأثيراتُ على السياقاتِ التي

يخشى فيها الناس التعبيرَ عن أنفسهم بصدق. إذ يمكن لأي ملاحظة اجتماعية تغييرَ الواقع قيد الملاحظة.[12] فخبير الاقتصاد الذي يتنبأ بحدوث ركود اقتصادي قد يساهم في حدوث ركودٍ لم يكن لِيحدث لو أنه التزمَ الصمت. وعلى غرار ذلك، قد تؤدي التقارير التي تتحدث عن مدى قوّة مرشّحة ما إلى إخافةِ حتى خصومها من ذوي الجدارة، مما يزيد من فرص تقدّمها في سباق الانتخابات.

قياس تزييف التفضيل

وعليه، فإن الاقتراح بأن مفهوم تزييف التفضيل يمكن أن يحسّن قدراتنا التنبؤية والتفسيرية لا يعني إمكانية توظيفه في التحليل الاجتماعي دون مخاطرة تُذكر. إذ تظهر مشكلة أخرى تقودني للمهمة الثالثة في الفصل، وهي تتعلق بأوجه النقص التي تعتور التقنيات المتاحة لتحديد وقياس مقدار تزييف التفضيل. يجدر بي التنويه إلى أن هذه المشكلة لا تشير بالضرورة إلى خللٍ في النظرية الموضّحة في هذا الكتاب. إذ يندر تطوير تقنياتِ بناءِ قواعدِ بياناتٍ جديدة حتى تثبت النظريات الجديدة فائدتها.[13] فعلى سبيل المثال، لم تُبتكر طرق قياس درجات الحرارة إلى أن وضع الفيزيائيون نظرياتٍ تتضمن مقاييس درجة الحرارة. ولم تظهر آلياتُ قياسِ سرعة تداوُل النقود إلا بعد أن أصبح المفهوم مألوفًا في الأدبيات الاقتصادية.

بناءً عليه، عندما تسبق نظريةٌ ما آلياتِ القياس اللازمة للتحقق منها أو حتى استخدامها، يصعُب على وجه الخصوص اختبارُها ضمن السياقات التاريخية مقارنةً بالسياقات المعاصرة. فالأدلة على سرعة تداوُل العملات المعدنية في الأناضول في القرن الرابع عشر ليست موثوقةً بقدر المعلومات عن سرعة التداوُل المعاصرة للين الياباني. بالرغم من ذلك، لا يمكن اعتبار هذا مبررًا لرفض مفهوم سرعة تداول النقد. بالأحرى، كلّ ما على المرء فعلُه هو توخي المزيد من الحذر خلال إجراء الأبحاث عن بدايات الاقتصاد العثماني. وهكذا يمكن

للمرء أن يقرّ بوجود المعوقات التي تصعّب من عملية قياس سرعة تداوُل النقد العثماني دون إنكار المزايا العلمية للمفهوم ذاته. وعلى نحوٍ مماثل، يمكن للمرء أن يعترف بالصعوبات التي تشوب قياس التناقضات بين الرأي العلني والرأي الخفي في الماضي دون الجزم بعدم جدوى مفهوم تزييف التفضيل. فعدم إجراء أي استطلاعاتِ رأي علمية خلال الحرب الأهلية الأمريكية لا يعني أن المفهوم غير مفيدٍ للبحث في تلك الفترة.

ثمة محاولات بحثية ناجحة لتشخيص حالات تزييف التفضيل التي وقعت في الأزمنة الماضية، بغضّ النظر عن قِدمها. على سبيل المثال، طور بعض مؤرّخي العصور الوسطى تقنياتٍ لتحديد الرسائل المخفيّة في النصوص الفلسفية القديمة. تنطلقُ هذه التقنيات من المبدأ التالي. عندما يعبّر كاتب مخضرمٌ عن وجهة نظر تتعارض مع الرأي العلني، فغالب الظنّ أنه يفعل ذلك صادقًا. أما عندما ينقلُ وجهة نظر داعمةٍ للرأي العلني، لا يمكن استبعاد احتمال أنه يفعل ذلك لئلّا يتعرّض للعقوبة، خاصة إذا كان الرأي مناقضًا لما عبرّ عنه في موضعٍ آخر. كتب فلاسفة العصور الوسطى أعمالهم في زمنٍ غالبًا ما أسفرت فيه مخالفة المعتقدات الشائعة إلى تلقّي العقاب. في هكذا ظروفٍ، عمِدوا إلى بثّ أفكارهم الأكثر أصالة والأكثر إثارة للجدل «بين السطور» لكي يتلقّفها بشكل حصريّ غيرُهم من المفكرين المستقلين. ووفقًا لما وثّقه ليو شتراوس وآخرون، ففي ثنايا أيمّا أطروحة، بإمكان الكاتب الحاذق أن يعارض بشكلٍ خفيٍّ مبدأً سائدًا قد يكون دافع عنه في العديد من الفقرات الصريحة، سعيًا منه للبوح عن معارضته بشكل مبطّن للقراء النابهين الذين من المرجح أن يكونوا من المتفقين معه في الرأي، وفي الآن نفسه مُخفيًا معارضته عن القراء غير المتمرّسين ممّن قد يعتبر معارضته إساءةً. تُشير القراءات المتأنية لأعمال الفارابي، وموسى بن ميمون، وابن خلدون، وهوبز، وسبينوزا وغيرهم من الفلاسفة البارزين إلى مَيلهم للتعبير عن آرائهم المخالِفة للسائد في فقراتٍ مُبهمةٍ نسبيًا وبعباراتٍ مقصودة الغموض، وقد يكون ذلك بهدف عدم التعرض للمضايقة.[14]

إنما ينبغي التنويه إلى أنّ القراءة بين السطور ليست تقنية دائمة النجاح. بيد أنّ رفْضها لهذا السبب وحده سيكون بمثابة رفْض تقديم الإسعافات الأولية لبحّارٍ جريح في عرض البحر بدعوى إمكانه الحصول على علاجٍ أفضل في مستشفى كامل التجهيز على اليابسة. كما ذكرنا آنفًا، تتوقف قيمة أي مُعطىً على غيره من المعطيات المتاحة. على أي حال، فإن افتراضَ أن الكتّاب في الماضي لم يكن لديهم الحوافز أو المقدرة على إخفاء أفكارهم الحقيقية من شأنه أن يتعارض مع أبسط مقوّمات الطبيعة البشرية.
كما من شأنه أن يؤدي إلى تفسيرات تاريخية فادحة الخطأ. ما تزال النقطة المطروحة قائمةً: في السياق التاريخي نادرًا ما تتوفّر إمكانية الوصول إلى البيانات المثالية. فلو افترضنا رغبةَ مؤرخي المستقبل في الحصول على بيانات أفضل عن زمننا، فسيتعيّن عليهم بذلَ جهودٍ منهجية لجمع البيانات التي تفرّق من ناحية بين الرأي العلني والرأي الخفي، ومن ناحية أخرى تميّز بين المعرفة الخفية والخطاب العلني. تندرج الإجراءات البحثية المطلوبة ضمن فئتين عامتين: البحث الميداني النوعي والاستطلاعات الكمية.

يمكن إجراء البحوث الميدانية النوعية عن طريق باحثين مدرّبين على تقنيات الوصف العميق –عبر إنشاء علاقة مع المجتمع المدروس، واختيار المشتركين مقدّمي المعلومات، وكتابة مذكرات يومية، وغير ذلك. وعبر العيش لفترة من الزمن مع المجتمع قيد الدرس، يحاول الباحثون كسب ثقة المجتمع بهدف التعرف على التصورات، والأفكار، ومشاعر الاستياء، والتطلّعات، والطموحات التي عادةً ما ينزعُ أفراد ذلك المجتمع إلى إبقائها في الحيّز الخفي. وبالتالي، فإن البحث يكشف الاختلافات بين حياة المجتمع في العلن وحياته خلف الكواليس. وقد أوضح جيمس سكوت كيفية إجراء هكذا بحث من خلال العمل الميداني في ريف ماليزيا.[15] إذ وثّق سكوت أن الفلاحين الفقراء يضللون بصورة متعمّدة وبشكل متكرّر مالكي الأراضي والمسؤولين الحكوميين حيال معرفتهم وميولهم. كما جاء في الفصل العاشر من

هذا الكتاب، يُسيء سكوت تفسيرَ النتائج التي توصل إليها عندما يعتبرها دليلاً على أن الخطاب العلني، مهما بلغت درجة التحريف فيه، ليس له أيّ تأثير على المعرفة الخفية. بغض النظر عن هذا، فإن عملَه يشهد على إمكانية تحديد نطاقِ ومدى تزييف التفضيل لدى الفئات المستضعفة.

طُوِّرت بالفعل تقنياتُ مسْح معينةٍ لقياس تزييف التفضيل. سأناقش اثنتين منها، بدءًا باختبارٍ واحد من العديد من الاختبارات التي طورها معهد ألينزباخ. يحمل اختبار ألينزباخ التمثيلي اسم «اختبار مكان ركن السيارات».[16] عشية الانتخابات في ألمانيا الغربية للعام 1976، سمعت عينة من الناخبين المحتملين ما يلي:

> يقودُ شخص ما سيارته في مدينة غريبة ولا يمكنه العثور على مكان لركن السيارات. في نهاية المطاف، ينزل من السيارة ويسأل أحد المشاة: «لو سمحت، هلّا أخبرتني أين أجد مكانًا لركن سيارتي؟» فيردّ عليه: «اسأل شخصًا آخر، يا هذا!» ويتابع سيره مبتعدًا. يجب أن أذكر أن السائق يرتدي شارةً سياسية على سترته. ما رأيك: أي حزب تدعم هذه الشارة؟ ما هو توقّعك؟

لم تذكر سوى نسبة 14% من المستطلَعين الحزبَ الاشتراكي الديمقراطي، مقابل نسبة 23% ذكرت الاتحاد الديمقراطي المسيحي، وذكرت نسبة 21% الأحزابَ الشيوعية.
ومن المثير للاهتمام أنه حتى المستجيبين من أنصار الحزب الديمقراطي المسيحي اعتبروا أن التعبير عن دعمهم لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي أكثر خطورة من التعبير عن دعم الحزب الديمقراطي الاجتماعي. تتوافق هذه النتائج مع حقيقة أنه في نفس الشهر أصبح هناك اتجاه واضح لدى المواطنين الذين صوّتوا لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي قبل أربع سنوات بالتظاهر بأنهم لم يصوّتوا له. راح العديد من أنصار الاتحاد الديمقراطي

المسيحي يعيدون قولبة وتقديم ذواتهم العلنية لأن الرأي العلني قد انقلب على ذواتهم وخياراتهم الشخصية.

أما التقنية الثانية التي سأناقشها قد طُوِّرت للتنبؤ بنتيجة الانتخابات، على غرار اختبار أماكن ركن السيارات. ففي خضمّ حملة انتخابية، قد تؤدي الضغوط الاجتماعية لصالح هذا الطرف أو ذاك إلى إعطاء إشارات مضللة فيما يتعلق بنتيجة الانتخابات المنتظرة.
قد يؤدي تزييف التفضيل الناجمُ إلى تحيزِ استطلاعاتِ الرأي قبل الانتخابات، خاصةً إذا كان مشتبهًا فيه أن المشتركين في استطلاع الرأي متعاطفون مع أحزاب تُعتبر خطيرة. وكمثال على ذلك، فإن استطلاعًا للرأي أجرته *واشنطن بوست—وإيه بي سي نيوز* قبل عشرة أيام من انتخابات نيكاراغوا في عام 1990 وجد أن مرشح حزب الجبهة الساندينية للرئاسة، دانييل أورتيغا، متقدم بنسبة 16 نقطة مئوية على مرشحة UNO، تحالف الاتحاد الوطني المعارض، فيوليتا تشامورو. خلصت استطلاعات رأي أخرى إلى تقدم كبير لأورتيغا. إنما في الانتخابات الفعلية، تقدمت تشامورو بفارق 14 نقطة. ومع ذلك، وحملًا للتوقعات على ظاهرها، أجرت العديد من المؤسسات الإخبارية مقابلات مع قادة حزب الجبهة الساندينية قبل الانتخابات لمناقشة كيفية استثمار انتصارهم الوشيك. ثم تبيّن أن استطلاعات الرأي الوحيدة التي اتّسمت بالدقّة كانت تلك التي أجرتها منظماتٌ مرتبطة، في الواقع أو في مخيّلة المواطنين، بتحالف الاتحاد الوطني المعارض. ورفضت 17 وكالة أنباء أجنبية نتائج استطلاعات الرأي هذه، ووصفتها بأنها متحزّبة. ونتيجة لذلك، فقد صُدمت تلك الوكالات بانتصار تشامورو –كما أصابهم الذهول قبل بضعة أشهر من تاريخه بسبب سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية.[18]

تشيرُ تجربةٌ عبقرية أجرتها كاثرين بيشوبينغ وهاورد شومان إلى مصدر الالتباس.[19] قبل أسابيع قليلة من الانتخابات، أجرت بيشوبينغ وشومان 300 مقابلة، أُديرت جميعها بنفس

الطريقة، باستثناء نوع القلم المستخدَم لتسجيل الردود. في ثُلث المقابلات، استخدم المُحاور قلمًا يظهر اللونين الأحمر والأسود المميزين لحزب الجبهة الساندينية ونقش «دانييل لمنصب الرئيس».

في ثلث آخر، استخدم المُحاوِر في المقابلة قلمًا يظهر اللونين الأزرق والأبيض للمعارضة ونقش UNO. وفي الثلث الأخير، استخدم المُحاور قلمًا ملونًا بدون نقوش. لم يتحدّث الباحثون عن أقلامهم ولم يعبّروا عن تعاطفهم السياسي. بالرغم من ذلك، تُظهر النتائج أن الأقلام أثرت على المستجيبين. عندما كان المحاور يحمل قلمًا يدعم حزب الجبهة الساندينية، أعرب المشاركون عن دعمهم لأورتيغا بهامشٍ بلغ 26 نقطة. كما تقدم أورتيغا في تجارب استخدمت القلم المحايد، بفارق 20 نقطة. إنما عندما استخدم المحاور قلمًا يدعم تحالف الاتحاد الوطني المعارض، تقدمت تشامورو باثنتي عشرة نقطة.

وهكذا اقتربت المقابلات التي استُخدم بها قلمٌ يُظهِر الدعم لتحالف الاتحاد الوطني المعارض من التنبؤ بنتيجة الانتخابات، في حين أن المقابلات التي استُخدم بها قلمٌ يدعم حزب الجبهة الساندينية كررت نتائج استطلاعات الرأي غير الدقيقة قبل الانتخابات. بشكل لافت للنظر، أسفرت حالات استخدام قلمٍ محايد عن نتيجة مماثلة لحالة استخدام قلمٍ داعمٍ لحزب الجبهة الساندينية.

تقترح بيشوبينغ وشومان أنه بعد عقْدٍ من القمع الذي مارسه حزب الجبهة الساندينية، راح الناخبون يميلون إلى اعتبار منظّمي استطلاعات الرأي ناشطين مؤيدين للحكومة ما لم تُوجد دلالات واضحة على العكس. مع إقرارنا بصحة هذا الحدس، لدينا تفسيرٌ لعدم الدقة الجليّة في استطلاع *الواشنطن بوست–إيه بي سي نيوز*. على وجه التحديد، لأن استطلاع الرأي أداره محاورون يسعون للحصول على صورة محايدة، فقد اعتبر المستجيبون المتعاطفون مع تحالف الاتحاد الوطني المعارض أنه من الحكمة إخفاءُ تفضيلاتهم الخفية.

ومن الواضح أن استخدامَ محاوِرين من ذوي الصلات الواضحة بتحالف الاتحاد الوطني المعارض منَح بعض المتعاطفين مع التحالف الجُرأة للكشف عن تفضيلاتهم الخفية.[20]

مثل اختبارِ أماكن ركن السيارات، تحدّد تجربةُ استخدام القلم المخاوفَ والحساسيات. ومن ثم، فإنها تشير إلى التناقضات المحتملة بين الرأي العلني والرأي الخفي. وباعتبار الانتخابات بالاقتراع السري مقياسًا للرأي الخفي، فإن استطلاعات الرأي التي أجريت للتنبؤ بنتائج الانتخابات تُفضي إلى توقعات مضللة ما لم يشعر المستجيبون بالأمان للتعبير عن آرائهم بصدق. بيد أنه لا يمكن القول إن تفسير استطلاع رأيٍ مصمّم لتفادي تزييف التفضيل مسألةٌ بسيطة. فهو يتطلب فهمًا سليمًا للواقع السياسي. قد يخلُص محلل غير مطّلعٍ على السياسة في نيكاراغوا إلى تشخيص مصدرِ الخوف على أنه تحالف الاتحاد الوطني المعارض، لأن المقابلاتِ باستخدام القلم الداعم لتحالف الاتحاد الوطني المعارض، وليست المقابلات باستخدام القلم الداعم لحزب الجبهة الساندينية، هي ما سجلت نتيجة مختلفة بشكل كبير عن المقابلات ذات القلم المحايد.
يحتاج المرء إلى معرفة تاريخ حُكم حزب الجبهة الساندينية ليدرك أن استطلاعات الرأي التي تسعى جاهدة للتظاهر بالحياد يُنظر إليها عادةً بوصفها مؤيدة لحزب الجبهة الساندينية. وتُثار هنا نقطة ذات صلة مفادها أن تزييف التفضيل، عند تحديده، لا يكون دائمًا واضحًا بحدّ ذاته. فالمحللون المتفقون على أن تجربةً ما كشفت عن تزييف واسعِ النطاق للتفضيل قد يختلفون عن ماهية الأمر الذي يتعرّض للإخفاء.

رغم الغموض الذي يكتنفهما، فإن تجارب كاللتين استعرضناهما آنفًا لهما تطبيقاتٌ خارج مجال الانتخابات. إذ يمكن الاستفادة منهما في دراساتٍ أشمل عن الاستقرار الاجتماعي، والتطور السياسي، والتغيير الأيديولوجي. إنما يجدر بنا الحذر من الإفراط في التفاؤل، إذ كما لاحظنا لدى مناقشتنا احتمالات التنبؤ بالثورات، إنّ الملاحظات الاجتماعية تتفاعل مع

الظواهر قيد الملاحظة. وهكذا، فقد يولّد استطلاعُ رأيٍ مصمَّم لقياس المعارضة الخفية درجةً أكبر من الاستياء عبر دفع الناس للتفكير في القضايا التي كانوا يتجاهلونها. وقد يؤدي المسحُ الذي يكشف عن نمطٍ في تزييف التفضيل إلى تعزيز المخاطر المتصورة لعواقب عدم الامتثال.

قد تتعرّض تقنيات القياس التي اقترحتُها للانتقاد بدعوى أنها تُفضي إلى تفسيراتٍ غير دقيقة. كما قد يُشار إلى أن تجارب القلم واختبارات أماكن ركن السيارات تقدّم تفسيرات غير دقيقة للرأي الخفي، وتزييف التفضيل، والضغوط الاجتماعية المتصوَّرة.

وهو أمرٌ لا أعترض عليه نفسي. لكنني انطلاقًا من تأكيدي على أن العوامل المحددة للنتائج السياسية لا يمكن ملاحظتها *بشكل مثالي*، فإنني أعتبر أن هذه التقنيات موجودةٌ لتقديم تفسيراتٍ تقريبية للمناخ السياسي وتقديرات أولية عن المتغيّرات على النطاق الخفي. قد يُصار إلى تطوير تقنياتٍ تُسفر عن قياساتٍ أكثر دقة. إنما ما لم نصل إلى اختراع جهازٍ لقراءة الآراء الشخصية، فإن التقنيات المرجوّة لن تصل أبدًا إلى دقة المجهر. على أي حال، لا يستلزم كلُّ ميدان من ميادين التحليل القدر نفسه من الدقة. فكما أن الوحدة المستخدَمة لقياس المسافة بين نجمٍ وآخر ليست المكرومتر، فإننا لا نحتاج إلى معرفة الرأي الخفي بصورة دقيقةٍ للكشف عن وجود جمرٍ ثوري كامن تحت الرماد. لو أُجريت نسخة معدّلة من تجربة القلم في ألمانيا الشرقية في عام 1988، وخلصت التجربة إلى أن طبيعة قلم المحاور خلّفت أثرًا كبيرًا، لَكانت النتيجةُ زاخرةً بالمعلومات بلا شك. لم تكن هكذا تجربة لِتنبينا أن جدار برلين سيسقط خلال عامٍ واحد. لكنّنا على الأقل كنا سنحصل على أدلة مضبوطةٍ على احتمال نشوب ثورة جماهيرية.

وقد يظهر اعتراضٌ آخر على تقنيات القياس التي استعرضتُها مفادُه أنها لا تقدّم إجراءاتٍ موحدةً لقياس المتغيرات الخفية –أيْ إجراءات يمكن تطبيقها بشكل أو بآخر بصورة تلقائية في جميع السياقات الممكنة. في واقع الحال، صُمّم اختبار أماكن ركن السيارات ليُجرى في

دولة يمتلك معظم البالغين فيها سيارات. بالتالي، لن يكون الاختبار ذا معنىً في بلد متخلف اقتصاديًا. ومن المحتمل أن يُصار إلى تطوير اختبارات معيارية يومًا ما وتطبيقها بانتظام. إنما ستبقى الحاجةُ إلى تفسير هذه الاختبارات على أساس كل حالة بمفردها. إذ لا يمكن مقارنةُ نتائج تجارب القلم التي أجريت في المكسيك وتركيا بصورة مُجدية إلا في ضوء المعلومات حيال الظروف الاجتماعية في كلا البلدين. إنما يمكن أن تشيرَ الأرقامُ المتطابقة إلى وجودِ الخوف السياسي المتغلغل في بلدٍ، والكياسة التقليدية في البلد الآخر.

إمكانية التفنيد

نصل هنا في خاتمة المطاف إلى قابلية النظرية للتفنيد المحتمل. هل يمكن إثبات خطأ الطروحات والتفسيرات المقدمة ههنا؟ أيمكن اختبارها في ضوء وجود نظريات بديلة؟ والإجابة على هذين السؤالين هي نعم، ولكن بشروط. وسأبدأ هنا بإيضاح تلك الشروط.

في العلوم الاجتماعية، لا يمكن تنفيذ كل الاختبارات التي يمكن تخيلها دائمًا. فلا يمكن لأحد مثلًا أن يعيد القرن العشرين لإظهار أنه إذا غاب تزييف التفضيل من جانب المواطنين السوفيتيين لانهارت الشيوعية قبل وقت طويل من انهيارها الفعلي. ولا يمكن لأحد أن يعيد التاريخ الهندي حتى يبين أنه إذا كان الهنود على اتصال دائم بثقافات أخرى لما كان لعقيدة الكارما وجود.

ولذا، من ناحية عملية، علينا أن نعتمد في كثير من الأحيان على التجارب الطبيعية – أي تسلسل من الأحداث غير الخاضعة لضوابط تقدم لنا فرصًا للتحقق من معقولية النظريات المطروحة. ولكن نادرًا ما تكون التجارب الطبيعية دقيقة بالقدر الكافي. إذ تقوض قوتها تباينات في العوامل التي يرغب المرء في تثبيتها. وكنتيجة لذلك، لا يمكن لتجربة طبيعية واحدة أن تستبعد كل التفسيرات البديلة. ومن المحتم أن تعتمد تقييماتنا للنظريات

البديلة على مدى كفاءتها في تفسير البيانات من مصادر مختلفة، ومدى توافقها مع فهمنا الشامل للحضارة البشرية. وذلك من بين الأسباب التي جعلتني أعتبر تطبيق حجتي على حالات متباينة –مثل نظام الطبقية الهندي، والشيوعية، وعلاقات العرق الأمريكية– أمرًا حاسمًا.

والمعايير التي حددتها هنا هي ما استعان به داروين في تأسيس أفضليات نظرية التطور البيولوجي. ففي ذات الوقت الذي سعى فيه الفيزيائيون إلى إجراء اختبارات تجريبية، اعتبر داروين أن إظهار مدى قدرة نظريته على تفسير بيانات من شتى المجالات مثل علوم الأجنة، والنباتات القديمة، والجغرافيا الحيوانية، من خلال مجموعة واحدة من الآليات، معيارًا كافيًا وصارمًا بنفس القدر، وذلك في ضوء القيود المفروضة على الاختبارات البيولوجية. وحتى في الفيزياء التي لطالما كانت أقرب مثال للعلم التجريبي، يعتمد منظور منهجي شائع في الوقت الحالي على فكرة أن النظريات قد تكون مناسبة بشكل أو بآخر اعتمادًا على اتساقها مع مجمل المعرفة البشرية، أو اتساقها مع ما هو معروف في تخصص معين على أقل تقدير. وقد أفسح المنظور، الذي شجع عليه بشدة كارل بوبر، القائل إن العلم يتقدم من خلال التنفيدات الحاسمة [21] الطريق في بعض دوائر الفيزيائيين أمام وجهة نظر جديدة كان أفضل من يفسرها توماس كوهن.[22] إذ يرى كوهن أن العلم يتقدم من خلال بروز نماذج جديدة توسع مدى الظواهر القابلة للتفسير.

وتعترف فلسفة كوهن للعلم بأن من الممكن وجود أكثر من تفسير لملاحظة واحدة. فلنتناول ادعائي بأن الأمريكيين يمتنعون عن انتقاد التمييز الإيجابي لتدارك الاتهامات بالعنصرية. فالبيانات التي قدمتها لدعم ادعائي متوافقة أيضًا مع فكرة أن الدافع المحرك لمزوري التفضيلات هو الإيثار، عوضًا عن الخوف. وبالفعل، من الجائز أن يكون مزورو التفضيلات ينوون حماية المنتفعين من التمييز الإيجابي من حقائق مزعجة، مثل حقيقة أن التكاليف تقع على عاتق أشخاص أكثر كفاءة وأقل امتيازًا. والخوف والإيثار لا يتعارضان مع بعضهما البعض بالضرورة بالطبع. ولكن إذا اضطر أحد أن يختار من بينهما، فسوف

تفوز أطروحة الخوف، لأنها متوافقة مع حقائق أكثر. فبخلاف أطروحة الإيثار، فهي تفسر السبب في الصعوبة الشديدة التي يلقاها المرء حين يحاول التنبؤ بنتائج انتخابات مشحونة بالعنصرية. وهي تفسر أيضًا سبب عدم اعتراض البيض المحرومين علنًا على الإعفاءات المقدمة لأقليات تحظى بامتيازات واضحة.

ولا تزال نقطة مهمة قائمة، وهي أنه لا وجود لاختبار واحد من شأنه أن يثبت صحة أو خطأ نموذج التفضيل الثنائي. ولكن دعني أقترح كيفية يمكن من خلالها تفنيد بعض الأطروحات التي قدمتها في الكتاب. وإذا لم تصمد أطروحة أو أكثر أمام المزيد من التدقيق التجريبي، فلا بد من إعادة النظر في أُسس هذا النموذج أو المنطق الكامن وراءه.

يمكن دحض الطرح الذي يقول إن *وقوع المزيد من المفاجئات الثورية هو أمر حتمي* (الفصل 15) ببساطة من خلال بناء نموذج يتنبأ بالثورات المستقبلية. فمن شأن سلسلة من التنبؤات الناجحة بشأن مكان وتوقيت الثورات المستقبلية أن تشير إلى أن تزييف التفضيل، على عكس ما جادلت به، ليس عائقًا أمام التنبؤات المنقحة. إذ يؤكد جاك غولدستون أنه، رغم العقبات التي تحول دون رصد الرأي الخفي، فمن الممكن أن نحدد «شروطًا موضوعية» للثورة.[23] وإذا كان ذلك صحيحًا، فسيحقق نموذجه الديموغرافي الهيكلي (أو نموذج آخر) تنبؤات دقيقة تتبع هذا النمط: «سيشهد البلد أ انتفاضة جماهيرية خلال 3 سنوات من الآن»، أو «ستظل البلدان (ب)، و(ج)، و(د) مستقرة سياسيًا خلال العقد القادم، في حين أن البلدين (ه)، و(و) لن يكونا كذلك». وبالطبع، إذا أبطلت الأحداث مثل تلك التنبؤات فليس للمرء أن يسرع باستنتاج أن مصدر الخطأ هو تزييف التفضيل. ذلك أن من شأن أي شيء يخفي أو يقيد المعلومات عن الدوافع الثورية الفردية أن يؤدي إلى أخطاء في التنبؤ. وعلاوة على تزييف التفضيل، تشمل الاحتمالات عقبات تحول دون رصد المحددات الهيكلية للولاء السياسي وصعوبات في تقييم التبعات السياسية للمظالم المعروفة.

ولذا رغم أن الإخفاقات التنبؤية المستمرة ستكذب زعم غولدستون، فهي لن تثبت نموذج التفضيل المزدوج في حد ذاتها. ولكن لاحظ أنني لم أطرح فقط فكرة وقوع مفاجئات

ثورية. بل طرحت أيضًا فكرة أن *المفاجئات ستقع في البلدان القمعية سياسيًا*. ففي البلدان التي تحظى بتقاليد ديمقراطية قوية، ثمة حرية نسبية في التعبير عن الشكوك الموجهة للنظام. وبالتالي، من السهل قياس توقعات استقرارها المستمر. وبالمقارنة، تقيد البلدان ذات التقاليد الديمقراطية الضعيفة قدرتنا على تتبع المظالم الشعبية تجاه النظام السياسي بشدة. وإذا كان تزييف التفضيل بالفعل العامل الرئيسي في المفاجئات الثورية، فستبرز مثل تلك المفاجئات بصفة رئيسية في الديكتاتوريات والديمقراطيات الضعيفة أو المؤسسة حديثًا. وفي الوقت الحالي، تشمل تلك المجموعة معظم بلدان أفريقيا، والعالم العربي، والكتلة الشيوعية السابقة، والصين. وفي الديمقراطيات المترسخة، تحظى التقلبات غير المتوقعة بزخم أقل. فقد تنطوي على تحولات انتخابية مثل السيطرة الجمهورية المفاجئة على كونغرس الولايات المتحدة في الانتخابات النصفية لعام 1994. وستنطوي عادةً على قضايا حساسة غير متصلة بهيئة الحكومة. ومن الممكن، إذا كانت حجتي صحيحة، للولايات المتحدة أن تشهد رد فعل عنيف مفاجئ تجاه الأجندة الاجتماعية المشفرة بالألوان في العقود الأخيرة. وفي ذات الوقت، تتسم الولايات المتحدة بأنها أقل عرضة من الصين أو السعودية مثلًا لحدوث رد فعل جماهيري غير متوقع تجاه المؤسسات الأساسية للحكومة.

ومن المزاعم المحورية في هذا الكتاب هو أن *السياسات الاجتماعية والمؤسسات تتطور في بعض الأحيان من خلال تكيفات بطيئة ومستمرة، وفي أحيان أخرى من خلال قفزات مفاجئة ومتقطعة* (الفصلين 15، و17). وإذا تمكن أحدهم من إثبات أن التطور الاجتماعي مستمر دائمًا –من خلال إثبات أن روسيا لم تشهد أي تغيرات حادة في مؤسساتها السياسية وسياساتها الاقتصادية، على سبيل المثال– فسيغدو النموذج المطروح محل اشتباه.

ويزعم ادعاء آخر أنه *في السياقات التي تنطوي على انقطاعات سياسية، يميل الرأيان العلني والخفي في كثير من الأحيان إلى أن يكونا غير متوافقين* (الفصول 6، و15، و17). ويمكن تفنيد هذا الادعاء مباشرةً من خلال مقارنة نتائج استطلاعات الرأي التي تتباين في مدى إخفاء هوية المستجيبين. ويمكن تفنيده بشكل غير مباشر من خلال بعض الأساليب

مثل اختبار أماكن وقوف السيارات وتجربة القلم. فقد أخذت السياسات الأمريكية التي تخص العرق منعطفات حادة في الماضي، ومن المرجح أن المستقبل سيجلب المزيد من الانقطاعات. وإذا كشفت الاستطلاعات، خلافًا للمؤشرات التي قدمتُها في الفصول السابقة، عن تجانس مستمر بين الرأي العلني والرأي الخفي، فلا بد من إعادة صياغة النظرية التي طورتها.

ومن الروابط المقترحة بين المتغيرات العلنية والخفية هو أن *الحوار العلني يساهم في تشكيل المعرفة الخفية والتفضيلات الخفية* (الفصلين 10–11). وبعبارة أدق، تتطور المفاهيم الخفية والاحتياجات الخفية بشكل مختلف في المجتمعات التي تختلف من حيث الحوار العلني. فالهنود الذين نشأوا في أرياف الهند سيطورون رؤية كونية مختلفة عما سيطوره الأفراد الذين نشأوا في فرنسا الحضرية على سبيل المثال. ومن شأن تنبؤ كهذا أن يخضع للاختبار من خلال أي نوع من الأساليب التي تخفي هوية المستجيبين.

وتشجع إمكانية *تزييف التفضيل في حد ذاتها جهودًا لتشجيع التعبير الصادق، وجهودًا مضادة لتعزيز عدم المصداقية* (الفصلين 3، و5). ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تشمل الأجندات الرائجة في الوقت الحالي في حُرُم الجامعات جهودًا لإسكات الخطاب «غير الصائب سياسيًا»؛ وقد شكل معارضو تلك الأجندات منظمات تقدم عونًا للطلاب وطاقم عمل الجامعات المتهمين بجرائم التعبير. وإذا فقدت الحملات المختصة بتزييف التفضيل صدارتها، فستغدو الأهمية التجريبية لحجتي محل تساؤل. فسيكون هناك سبب حينها للاشتباه في أن تزييف التفضيل ليس له تأثير اجتماعي قوي كما افترضتُ مسبقًا.

وفي النهاية، تقوم الحجة برمتها على فكرة أن *الأشخاص يستمدون المنفعة من التعبير الصادق، ولكن بدرجات متفاوتة تتباين من سياق إلى سياق آخر* (الفصل الثاني). وإذا كانت التباينات في الاحتياجات التعبيرية ملحوظة بالفعل، فسيشمل المنشقون المضطهدون أشخاص يتحملون خسائر مادية كبيرة بسبب انشقاقهم. ولكن إذا كان معظم المنشقين يشملون أشخاص ليس لديهم الكثير ليخسروه من انقلابهم على الوضع الراهن،

فلا بد من إعادة النظر في النموذج. وتمثل الاختلافات التوقعية بديلاً بالفعل للاختلافات في الاحتياجات التعبيرية. ومن الممكن أن يكون المنشقون أشخاص يميلون إلى توقع أن الرأي العلني على وشك الانقلاب، لسبب أو لآخر. ولحسن الحظ، للمرء أن يختبر الأهمية النسبية للتوقعات والاحتياجات التعبيرية. إذا كان للاختلافات التوقعية أهمية، فسيغدو المنشقون أكثر نجاحًا في التنبؤ بوقوع الثورات من غير المنشقين. وتقترح الحجة الموضوعة هنا أن الثورات ستفاجئ المنشقين وغير المنشقين على حد سواء.

العيش في كذبة: المستقبل

يقدم تاريخ كل مجتمع من المجتمعات فرصًا لاختبار الطروحات السابقة. ومما لا شك فيه أن الأحداث المتكشفة ستقدم فرصًا إضافية متنوعة. وبالأخص، إذا بُذلت جهود متواصلة لتجميع بيانات منقحة، فلن يكون هناك أي عجز في الحالات المحملة بالدروس حول ديناميات وتبعات تزييف التفضيل. وستسمح الدراسات المستقبلية بتحسين النظرية المطروحة في هذا الكتاب وتمديدها.

ولا توجد طريقة للتنبؤ بكل الطرق التي يمكن لحالات تزييف التفضيل من خلالها أن تحدث فرقًا. ولكن بوسع المرء أن يحدد نطاقات واسعة من النزاعات البشرية المستمرة حيث ستستمر تلك الظاهرة في لعب دور كبير. وفي مختلف أنحاء العالم، تضغط الحركات القومية والوحدوية والقبلية على الأفراد لفرض الهويات المتباينة. وبفعل ذلك، فهم يوقظون المخاوف، والعداوات، والحركات المضادة من جانب الجماعات المعرضة للتهديد. ويسعى الأصوليون الدينيون إلى أهداف متشابهة بتأثيرات متشابهة، وذلك كرد فعل لتهديدات علمانية حقيقية أو متخيلة للحرية الدينية في جميع الحالات على حد سواء. وتنطوي ساحة حرب كبيرة أخرى على الأدوار الجندرية وهيكل العائلة. ويسعى مختلف المشاركون في هذا النزاع حول تلك القضايا، من النسويات المتشددات إلى المحافظين الثقافيين، إلى وصف

الدفاع عن الأفكار أو السلوكيات التي يعترضون عليها بالطيش. ويشكل التوزيع الاقتصادي قضية أخرى يُعد تزييف التفضيل فيها عاملاً كبيرًا. وفي المسائل التي تتراوح من إصلاح الأراضي للأمن الاجتماعي، توجد ضغوطات تجعل الأشخاص يسيئون تمثيل ميولهم. وفي النهاية، ولا سيما في المناطق المتخلفة اقتصاديًا، تولد الصراعات حول استراتيجية التطوير ضغوطات اجتماعية ثقيلة لتقييد الحوار العلني.

وفي كل نطاق من تلك النطاقات وغيرها الكثير، سيكون لأنماط تزييف التفضيل المستقبلية موروثات باقية. وستساهم في تعزيز الاستقرار السياسي، وإبراز الاتجاهات السياسية، وخلق فائزين وخاسرين، وتشكيل معالم تطور المعرفة البشرية.

ملاحظات

الفصل الأول

1. Some of the relevant factors are weighed by Sissela Bok, *Lying: Moral Choice in Public and Private Life* (New York: Pantheon, 1978), especially chap. 16; and Bok, *Secrets: On the Ethics of Concealment and Revelation* (New York:Pantheon, 1983).

2 . Cecil Roth, *A History of the Mammos*, 4th ed. (New York: Hermon Press, 1974), chaps. 1—2. See also Perez Zagorin, *Ways of Lying: Dissimulation, Persecution, and Conformity in Eariy Modern Europe* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990), chap. 3.

3. Zagorin, *Ways of Lying*, chap. 7. Quotations at pp. 137—138.

4. Nikki Keddie, "Symbol and Sincerity in Islam," *Studia Islamica*, 1 9 (1963): 27—63, especially pp. 51—52.

5. Gustave'E. von Grunebaum, *Medieval Islam: A Study in Cultural Orientation*, 2nd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1953), pp.191, 354.

6. See, for Example, 'Allamah Sayyid Muhammed Husayn'" Tabataba'i, *Shi'ite Islam*, trans. and ed. Seyyed Hossein Nasr (Albany,. N . Y . :SUNY Press, 1975), pp. 223—225. For general commentary on modern trends, see Hamid Enayat, *Modem Islamic Political Thought* (Austin: University of Texas Press, 1982), pp. 175—181; and Abdulaziz A. Sachedina, "Activist Shi'ism in Iran, Iraq, and Lebanon," in *Fundamentalisms*

Observed, ed. Martin E. Marty and R. Scott Appleby (Chicago: University of Chicago Press, 1991), pp. 403–456, especially pp. 433—437.

7. Mohammed Heikal, *Iran: The Untold Story* (New York: Pantheon, 1982; British ed., 1981), p. 86.

8. Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1968),. pp. 401—424; and Binnaz Toprak, *Islam and Political Development in Turkey* (Leiden: E. J. Brill, 1981), chaps. 1—2.

9. *Economist*, July 27, 1991, p. 21; and Randy Shilts, "The Nasty Business of 'Outing,' " *Los Angeles Times*, August 7, 1991, p . B11. For accounts of the episodes by a homosexual activist, see Michelangelo Signorile, *Queer in America: Sex, the Media, and the Closets of Power* (New York:Random House, 1993), chaps. 5—7.

10. The distinction was made by John Scagliotti, a gay activist, in an interview with Alexander Cockburn, incorporated into the latter's "False Fronts Can't Always Be Left Standing," *Los Angeles Times*, August 8, 1991,p.B11.

11. For a defense of the intermediate position, see Mark Blasius, "An Ethos of Lesbian and Gay Existence," *Political Theory*, 20 (November 1992): 642—671. Various facets of the controversy are discussed by Larry Gross, *Contested Closets: The Politics and Ethics of Outing* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1993).

12 . Richard A. Posner, *Sex and Reason* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1992), pp. 291–609. See also Edward O . Laumann, John H. Gagnon, Robert T. Michael, and Stuart Michaels, *The Social Organization of Sexuality: Sexual Practices in the United States* (Chicago: University of Chicago Press, 1994), especially pp. 287–490.

13 . Priscilla Painton, "The Shrinking Ten Percent," *Time*, April 26, 1993,pp.27–29.

14. Betty Cuniberti, "The Fine Art of the DC. Newsleak," *Los Angeles Times*, August 9 , 1 9 8 7 , pt. 6 , pp. 1, 10—11.

15. Stephen Hess, *The Government/Press Connection: Press Officers and Their Offices* (Washington, D C : Brd'okings Institution, 1984), pp. 78—81. Hess's seventh chapter is devoted "entirely to "leaks and other informal communications."

16. David A. Gergen, "Secrecy Means Big Things Get Little Thought," Los Angeles Times, November 27, 1986, pt. 2, p. 7.

17. Niccolé Machiavelli, The Prince, trans. and ed. Thomas G. Bergin. (Northbrook, 111.: AHM Publishing, 1947; orig. Italian ed., 1532).

18. Dilip Hiro, *Iran under the Ayatollabs* (London: Routledge 86 Kegan Paul, 1985), p. 108.

19. William B. Quandt, *Camp David: Peacemaking and Politics* (Washington, D C : Brookings Institution, 1986), especially p. 219.

20. In most contexts, a related consideration would be that social outcomes can change more rapidly than the personal characteristics that

support individual decisions. If the early steps of an investigation require treating something as fixed, better that it be what is in fact relatively stable. See Ekkehart Schlicht, *Isolation and Aggregation in Economics* (Berlin: Springer-Verlag, 1985), especially chap. 2 .

الفصل الثاني

1. The point is developed by James M. Buchanan and Gordon Tullock, *The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1962), pt. 2.

2. Amartya Sen, “The Impossibility of a Paretian Liberal,” *Journal of Political Economy*, 78 (January/February 1970): 152–157; and Sen, “Liberty, Unanimity, and Rights,” *Economica*, 43 (August 1976): 217–245. See also James M. Buchanan, “Politics and Meddlesome Preferences,” in *Smoking and Society: Toward a More Balanced Assessment*, ed. Robert D. Tollison (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1985), pp.335–342.

3. Hannah Arendt, *The Human Condition* (Chicago: University of Chicago Press, 1958), especially pt. 2.

4. Jerome H. Barkow, Leda Cosmides, and John Tooby, eds., *The Adapted Mind: Evolutionary Psychology and the Generation of Culture* (New York: Oxford University Press, 1992), especially pts. 1–3, 8.

5. Jerome H. Barkow, “Beneath New Culture Is Old Psychology: Gossip and Social Stratification,” in Barkow, Cosmides, and Tooby, *Adapted Mind*, pp. 627–637.

6. F. A. Hayek, *The Fatal Conceit: The Errors of Socialism* (Chicago: University of Chicago Press, 1989; orig. pub., 1988); and James M. Buchanan, *The Economics and the Ethics of Constitutional Order* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1991).

7. Barkow, "Beneath New Culture Is Old Psychology."

8. Erving Goffman, *The Presentation of Self in Everyday Life* (Woodstock, N.Y.: Overlook Press, 1973; orig. ed., 1959).

9. Forerunners of this research include Gabriel Tarde, *The Laws of Imitation*, trans. Elsie C. Parsons (New York: Henry Holt, 1903; first French ed., 1890); and Gustave Le Ben, *The Crowd: A Study of the Popular Mind* (Atlanta: Cherokee Publishing Co., 1982; first French ed., 1895). For a critical survey of the entire literature, see Serge Moscovici, "Social Influence and Conformity," in *The Handbook of Social Psychology*, 3rd ed., vol. 2, ed. Gardner Lindzey and Elliot Aronson (New York: Random House, 1985), pp. 347–412.

10. The most prominent of these early studies is Muzafer Sherif, "A Study of Some Social Factors in Perception," *Archives of Psychology*, 27, no. 187 (1935).

11. Solomon E. Asch, "Effects of Group Pressure upon the Modification and Distortion of Judgments," in *Groups, Leadership, and Men*, ed. Harold Guetzkow (New York: Russell and Russell, 1963; first ed., 1951), pp. 177–190. Further details may be found in Asch, "Studies of Independence and

Conformity: I. A Minority of One against a Unanimous Majority," *Psychological Monographs*, 70, no. 416 (1956).

12. Morton Deutsch and Harold B. Gerard, "A Study of Normative and Informational Social Influences upon Individual Judgment," *journal of Abnormal and Social Psychology*, 51 (November 1955): 629–636.

13. Lee Ross, Gunter Bierbrauer, and Susan Hoffman, "The Role of Attribution Processes in Conformity and Dissent: Revisiting the Asch Situation," *American Psychologist*, 31 (February 1976): 148–157.

14. James E. Dittes and Harold H. Kelley, "Effects of Different Conditions of Acceptance upon Conformity to Group Norms," *journal of Abnormal and Social Psychology*, 53 (July 1956): 100–107; Michael Argyle, "Social Pressure in Public and Private Situations," *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 54 (March 1957): 172–175; and Bertram H. Raven, "Social Influence on Opinions and the Communication of Related Content," *journal of Abnormal and Social Psychology*, 58 (January 1959): 119–128.

15. Jerry B. Harvey, *The Abilene Paradox and Other Meditations in Management* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1988), chap. 7.

16. Stanley Milgram, *Obedience to Authority: An Experimental View* (New York: Harper 8: Row, 1974), chaps. 2–3. The experiment was carried out in 1960–1963.

17. Ibid., pp. 32–43, 59–62.

18. Richard I. Borden, "Audience Influence," in *Psychology of Group Influence*, ed. Paul B; Paulus (Hillsdale, N.].: Lawrence Erlbaum, 1980), pp.99–131.

19. Kurt W. Back and Morton D. Bogdanoff, "Plasma Lipid Responses to Leadership, Conformity, and Deviation," in *Psychobiological Approaches to Social Behavior*, ed. P. Herbert Leiderrnan and David Shapiro (Stanford: Stanford University Press, 1964), pp. 24–42.

20. This argument is analogous to the observation, put forth by Anthony Downs, *An Economic Theory of Democracy* (New York: Harper 8: Row, 1957), that one vote is unlikely to change the outcome in a national election. Downs goes on to suggest that voters have little incentive to vote. Putting aside the paradox that people do nonetheless vote, I would point out that while national elections are held infrequently, in between elections individuals routinely respond to social pressures to express preferences on a wide variety of matters.

21. Asch, "Effects of Group Pressure," pp. 185–187.

22. Milgram, *Obedience to Authority*, pp. 116–121.

23. Ronald Friend, Yvonne Rafferty, and Dana Bramel, "A Puzzling Misinterpretation of the Asch 'Conformity' Study," *European journal of Social Psychology*, 20 (January–February 1990): 29–44.

24. Jon Elster, *Sour Grapes: Studies in the Subversion of Rationality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), p. 67.

25. Sigmund Freud, *The Ego and the Id*, trans. James Strachey (New York: W. W. Norton, 1961; first German ed., 1923); Gordon W. Allport, *Personality: A Psychological Interpretation* (New York: Henry Holt, 1937); Erich Fromm, *Man for Himself: An Inquiry into the Psychology of Ethics* (New York: Fawcett Premier, 1975; first ed., .1947); and Abraham H. Maslow, *Motivation and Personality*, 3rd ed. (New York: Harper 8C Row, 1987; first ed., 1954), especially chaps. 11–13.

26. Sigmund Freud, *Civilization and Its Discontents*, trans. James Strachey (New York: W. W. Norton, 1961; first German ed., 1930).

27. For much evidence, see Karen Horney, *Neurosis and Human Growth. The Struggle toward Self-Realization* (New York: W. W. Norton, 1950).

28. Richard Totman, *Social Causes of Illness* (New York: Pantheon, 1979).

29. See, for instance, Ya§ar Kemal, *Memed My Hawk*, trans. Edouard Roditi (New York: Pantheon, 1961; orig. Turkish ed., 1955).

30. For two statements to this effect, one by an economist and the other by a sociologist, see Gary Becker, *The Economic Approach to Human Behavior* (Chicago: University of Chicago Press, 1976), especially pt. 1; and John F. Scott, *Internalization of Norms: A Sociological Theory of Moral Commitment* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1971), especially pp. 35–38. I was led to the latter reference by Barrington Moore, Jr., *Injustice: The Social Bases of Obedience and Revolt* (White Plains, N.Y.: M. E. Sharpe, 1978), p. 102. On pp. 89–108 of his book; Moore provides a lucid

analysis of "moral autonomy," a concept related to what I have identified as self-assertion. His analysis complements, the. present discussion.

31. For elaboration on this point, see James Q. Wilson, *The Moral Sense* (New York: Free Press, 1993), especially chaps. 1, 10.

32. H. G. Creel, *Confucius and the Chinese Way* (New York: Harper Torchbooks, 1960; orig. ed., 1949), p. 130.

33. To record this algebraically, let U represent total utility, and I, R, and E its three components. In terms of this notation, $U = I + R + E$. The first component, intrinsic utility, depends on society's decision, d. In turn, society's decision is a function of the individual's own public preference, y, and of those of all other individuals, y–. Thus, $I = I(d)$, Where $d = d(y, y–)$. The second component of total utility, reputational utility, depends simply on the individual's choice of a public preference: $R = R(y)$. Finally, expressive utility depends on the discrepancy between the individual's private and public preferences: $E = E(x, y)$.

34. R could have discontinuities and multiple modes, which is likely in the presence of multiple pressure groups. These possibilities receive attention in later chapters.

35. Robert H. Frank, *Passions within Reason: The Strategic Role of the Emotions* (New York: W. W. Norton, 1988).

36. Goffman, *Presentation of Self*. See also Robert J. Edelmann, *The Psychology of Embarrassment* (Chichester, UK: John Wiley, 1987).

37. Maureen Dowd, "Masters of the Sound Bite Cede Match to Gorbachev," *New York Times*, June 2, 1990, p. 5.

38. Fred E. Karch, "Blushing," *Psychoanalytic Review*, 58 (Spring 1971): 37–50. See also Edelmann, *The Psychology of Embarrassment*, especially chaps. 4, 6; and Gershen Kaufman, *The Psychology of Shame: Theory and Treatment of Shame-Based Syndromes* (New York: Springer Publishing (30., 1989), pt. 1.

39. *Economist*, December 23, 1989, p. 55.

40. Cited by Perez Zagorin, *Ways of Lying: Dissimulation, Persecution, and Conformity in Early Modern Europe* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990), p. 8.

41. Herbert A. Simon, "Rational Choice and the Structure of the Environment," *Psychological Review*, 63 (March 1956): 129–138; and Simon, *Reason in Human Affairs* (Stanford: Stanford University Press, 1983).

42. An illuminating critique of the concept is provided by G. Peter Penz, *Consumer Sovereignty and Human Interests* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986). The notion that decision makers are sovereign underlies the principle of "revealed preference," which many researchers use to deduce individual private preferences from individual actions. In contexts where reputational utility is significant, individual actions "reveal" the combined impact of several factors. And the reputational

advantages of preference falsification may well swamp the benefits of making one's private preference public.

43. Harvey Leibenstein, "Bandwagon, Snob, and Veblen Effects in the Theory of Consumers' Demand," *Quarterly journal of Economics*, 64 (May 1950): 183–207; and Robert H. Frank, *Choosing the Right Pond: Human Behavior and the Quest for Status* (New York: Oxford University Press, 1985).

44. Albert O. Hirschman, *Exit, Voice, and Loyalty: Responses to Decline in Firms, Organizations, and States* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970).

45. Plato, *The Republic*, trans. Francis M. Cornford (New York: Oxford University Press, 1945; first Greek ed., 4th c. B.C.E.), Chap. 13.

46. Adam Smith, *A Theory of Moral Sentiments* (Oxford: Clarendon Press, 1976; first ed., 1759), especially pt. 3, chap. 3. Modern treatments of Smith's two–way decomposition are offered by Howard Margolis, *Selfishness, Altruism, and Rationality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982); and Geoffrey Brennan and Loren Lomasky, "The Impartial Spectator Goes to Washington: Toward a Smithian Theory of Electoral Behavior," *Economics and Philosophy*, 1 (October 1985): 189–211.

47. Immanuel Kant, *Groundwork of the Metaphysic of Morals*, trans. H. J. Paton as *The Moral Law* (New York: Barnes and Noble, 1950; first German ed., 1785), especially chap. 2.

48. Sigmund Freud, *Beyond the Pleasure Principle*, trans. James Strachey (New York: W. W. Norton, 1961; first German ed., 1922). The id, wholly unconscious, embodies the individual's selfish impulses. The ego, wholly conscious, is his instrument of learning and adaptation. The partly subconscious superego constitutes his conscience.

49. Jon Elster, *Ulysses and the Sirens: Studies in Rationality and Irrationality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979); and Thomas Schelling, *Choice and Consequence: The Perspectives of an Errant Economist* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1984), especially essays 2–4.

50. Stuart Hampshire, *Morality and Conflict* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983).

51. As quoted by Marshall G. S. Hodgson, *The Venture of Islam: Conscience and History in a World Civilization*, vol. 1: *The Classical Age of Islam* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), p. 401.

الفصل الثالث

1. The term comes from Stephen Hilgartner and Charles L. Bosk, "The Rise and Fall of Social Problems: A Public Arenas Model," *American Journal of Sociology*, 94 (July 1988): 53–78. This article contains many useful insights on the evolution of political agendas.

2. Giovanni Sartori, *Democratic Theory* (Detroit: Wayne State University Press, 1962; Italian ed., 1958), pp. 252–257. Political activity can also diminish the incentive to produce.

3. Edward G. Carmines and James A. Stimson, *Issue Evolution: Race and the Transformation of American Politics* (Princeton: Princeton University Press, 1989), p. 5.

4. Norbert Elias, *The Civilizing Process*, vol.1: *The History of Manners* and vol. 2: *Power and Civility*, trans. Edmund Jephcott (New York: Pantheon, 1982; German ed., 1939).

5. John Zaller and Stanley Feldman, "A Simple Theory of the Survey Response: Questions versus Revealing Preferences," *American journal of Political Science*, 36 (August 1992): 579—616.

6. Mancur Olson, *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965).

7. George J. Stigler, "Free Riders and Collective Action: An Appendix to Theories of Economic Regulation," *Bell Journal of Economic and Management Science*, 5 (Autumn 1974}: 359—365.

8. For additional explanations and informed critiques of the entire literature, see Russell Hardin, *Collective Action* (Baltimore: Johns

Hopkins University Press, 1982); Todd Sandler, *Collective Action: Theory and Applications* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1992); and Mark I. Lichbach, *The Cooperator's Dilemma* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1995).

9. Gerald Marwell and Ruth B. Ames, "Economists Free Ride, Does Anyone Else?: Experiments on the Provision of Public Goods, IV," *journal of Public Economics*, 15 (June 1981): 295—310; and Robyn M. Dawes, "Social Dilemmas, Economic Self-Interest, and Evolutionary Theory," in *Frontiers of Mathematical Psychology: Essays in Honor of Clyde Coombs*, ed. Donald R. Brown and J. E. Keith Smith (New York: Springer Verlag, 1991): 53—79.For insightful interpretations of such experiments, see Robert H. Frank, *Passions within Reason: The Strategic Role of the Emotions* (New York: W. W. Norton, 1988); and James Q. Wilson, *The Moral Sense* (New York: Free Press, 1993).

10. R. Mark Isaac, Kenneth F. McCue, and Charles R. Plott, "Public Goods Provision in an Experimental Environment," *journal of Public Economics,* 26 (February 1985): 51—74; and R. Mark Isaac and James M. Walker, "Communication and Free-Riding Behavior: The

Voluntary Contribution Mechanism," *Economic Inquiry*, 26 (October 1988): 585—608.

11. Steven E. Finkel, Edward N. Muller, and Karl-Dieter Opp, "Personal Influence, Collective Rationality, and Mass Political Action," *American Political Science Review*, 83 (September 1989): 885—903.

12. For an attempt at solving this puzzle, 'see Albert 0. Hirschman, *Shifting Involvements: Private Interest and Public Action* (Princeton: Princeton University Press, 1982).

13. Finkel, Muller, and Opp, "Personal Influence."

14. W. Russell Neuman, *The Paradox of Mass Politics: Knowledge and Opinion in the American Electorate* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986).

15. James Madison, "The Federalist no. 10" (1787), in *The Federalist*, ed. Jacob E. Cooke (Middletown, Conn.: Wesleyan University Press, 1961), p. 57.

16. Laurence H. Tribe, *Abortion: The Clash of Absolutes* (New York: W. W. Norton, 1990).

17. The last point and some others are developed by Bernard Manin, "On Legitimacy and Political Deliberation," trans. Elly Stein

and Jane Mansbridge, *Political Theory*, 15 (August 1987): 355–357 (French ed., 1985). Additional insights are offered by Michael Hechter, *Principles of Group Solidarity* (Berkeley: University of California Press, 1987).

18. David B. Truman, *The Governmental Process: Political Interests and Public Opinion*, 2nd ed. (New York: Alfred A. Knopf, 1971), especially pt. 1.

19. Niccolò Machiavelli, *The Prince*, trans. and ed. Thomas G. Bergin (Northbrook, 111.:AHM Publishing, 1947; orig. Italian ed., 1532), chap. 19.

20. David Hume, *A Treatise of Human Nature*, ed. L. A. Selby—Bigge (Oxford: Clarendon Press, 1896; orig. ed., 1739/1740), p. 39.

21. The term *mass opinion may* be used to convey the generic concept.

22. Elisabeth Noelle-Neumann, *The Spiral of Silence: Public Opinion—Our Social Skin* (Chicago: University of Chicago Press, 1984; German ed., 1980), p. 97.

23. Gustave Le Bon, The Crowd: *A Study of the Popular Mind* (Atlanta: Cherokee Publishing Co., 1982; first French ed., 1895).

24. For two critical surveys of the history of this idea, see Serge Moscovici, *The Age of the Crowd: A Historical Treatise on Mass Psychology*, trans. J. C. Whitehouse (Cambridge: Cambridge University Press, 1985; French ed., 1981); and J. S. McClelland, *The Crowd and the Mob: From Plato to Canetti* (London: Unwin Hyman, 1989).

25. In formal terms, max [R(0), R(100)] > E(x, x) for each nonactivist.

26. For a presentation that admits such differences, see Timur Kuran, "Sparks and Prairie Fires: A Theory of Unanticipated Political Revolution," *Public Choice*, 61 (April 1989): 41—74

27. There are several variants of this principle. For an influential one, see William H. Riker, *The Theory of Political Coalitions* (New Haven: Yale University Press, 1962).

الفصل الرابع

1. Pamela Oliver, "Rewards and Punishments as Selective Incentives for Collective Action: Theoretical Investigations," *American journal of Sociology*, 85 (May 1980): 1356-1375.

2. I have borrowed the idea of putting transformations of the standard maxim to pedagogical use from Robert Sugden, "Review of *The*

Economics of Conformism by Stephen R. G. Jones," *Economic journal*, 95 (June 1985): 502–504.

3. Perez Zagorin, Ways of Lying: *Dissimulation, Persecution, and Conformity in Early Modern Europe* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990), p. 42.

4. Intracommunal compliance efforts are explored more fully by Douglas Heckathorn, "Collective Sanctions and Compliance Norms: A Formal Theory of Group-Mediated Social Control," *American Sociological Review*, 55 (June 1990): 366–384.

5. Another reason why the initially weaker group may gain dominance over the initially stronger rival is that it might be motivated to invest more in the competition. See Jack Hirshleifer, "The Paradox of Power," *Economics and Politics*, 3 (November 1991): 177–200.

6. For an N-person society whose members are indexed by i, the propagation curve satisfies the equation:

$T(Y) = \left(\frac{100}{N}\right)\sum_{i=1}^{N} t^i$, where t^i is 1 if $t^i \leq Y$ and 0 if $t^i > Y$.

7. Formally, public opinion is given by $Y = T(Y^e)$.It is in equilibrium when $Y = Y^e$.

8. Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, vol. 1, ed. Henry Reeve, Francis Bowen, and Phillips Bradley (New York: Alfred A. Knopf, 1989; orig. French ed., 1835), p. 263 (emphasis added).

9. My depiction of instability bears the influence of Alfred Marshall's classic description, although his metaphor was different. See his *Principles*

of Economics: An Introductory Volume, 8th ed. (London: Macmillan, 1936), pp. 806–807.

10. Timothy J. Kehoe, “Multiplicity of Equilibria and Comparative Statics,” *Quarterly journal of Economics*, 100 (February 1985): 119–147.

11. For more on why economists have tended to shun– the study" of multiple equilibria, see W. Brian Arthur, “Positive Feedbacks in the Economy,” *Scientific American*, 262 (February 1990): 92–99.

12. The bandwagon phenomenon has received attention under various other terms, including snowballing, the domino effect, the herd effect, critical mass, and tipping. A superb introduction is provided by Thomas C. Schelling, *Micromotives and Macrobehavior* (New York: Norton, 1978), especially chap. 4. Other important contributions include: Mark Granovetter, “Threshold Models of Collective Behavior,” *American journal of Sociology*, 83 (May 1978): 1420–1443. Stephen R. G. Jones. *The Economics of Conformism* (New York: Basil Blackwell, 1984). Paul David, “Some New Standards for the Economics of Standardization in the Information Age,” in *Economic Policy and Technological Performance*, ed. Partha Dasgupta and Paul Stoneman (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 206–239. W. Brian Arthur, “Self–Reinforcing Mechanisms in Economics,” in *The Economy as an Evolving Complex System*, ed. Philip W. Anderson, Kenneth J. Arrow, and David Pines (Red: wood City, Calif.: Addison–Wesley, 1988), pp. 9–31. Ulrich Witt, “The Evolution of Economic institutions as a Propagation Process,” *Public*

Choice, 62 (August 1989): 155–172. James S. Coleman, *Foundations of Social Theory* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990), chap. 9. Sushil Bikchandani, David Hirshleifer, and Ivo Welsh, "A Theory of Fads, Fashion, Custom, and Cultural Change as Informational Cascades," *Journal of Political Economy*, 100 (October 1992): 992–1026. The model under consideration here appeared in its earliest form in Timur Kuran, "Chameleon Voters and Public Choice," *Public Choice*, 53 (1987): 53–78.

13. Pamela Oliver, Gerald Marwell, and Ruy Teixeira, "A Theory of Critical Mass. I. Interdependence, Group Heterogeneity, and the Production of Collective Action," *American Journal of Sociology*, 91 (November 1985): 522–556.

14. V. S. Naipaul, India: A Wounded Civilization (New York: Vintage Books, 1978; orig. ed., 1977), p. 146.

15. Catherine Marsh, "Back on the Bandwagon: The Effect of Opinion Polls on Public Opinion," *British journal of Political Science*, 15 (January 1984): 51–74.

16. The term is drawn from W. Brian Arthur, "Competing Technologies, Increasing Returns, and Lock-In by Historical Events," Economic Journal, 99 (March 1989): 119.

17. See Amos Tversky and Daniel Kahneman, "Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases," Science, 185 (September 1974): 1124–1131; and Richard Nisbett and Lee Ross, *Human Inference:*

Strategies and Shortcomings of Social judgment (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1980), pp. 24-28, 115-122.

18. تعمل إرشادية آخر، وهي «إرشادية التوفر» التي سأمهد لها في الفصل العاشر، في بعض الأحيان بأهداف متداخلة مع الإرشادية التمثيلية. فقد يحظى حدث «صغير» بالنسبة لمعظم المراقبين باهتمام بالغ من مراقب ما يعتبر هذا الحدث بارزًا، ولذا فهو «متوفر». فقد يولي صحفي يحاول تفسير انهيار شركة سيارات أهمية أكبر لتجربة شخصية سيئة مع السيارة مما قد يفعل مع تقرير عملاء قائم على عينة كبيرة.

19. Michael Wheeler, *Lies, Damn Lies, and Statistics: The Manipulation of Public Opinion in America* (New York: Liveright, 1976). Robert B. Cialdini, *Influence: How and Why People Agree to Things* (New York: William Morrow, 1984). Benjamin Ginsberg, *The Captive Public: How Mass Opinion Promotes State Power* (New York: Basic Books, 1986), especially chap. 3. George F. Bishop, "Manipulation and Control of People's Responses to Public Opinion Polls: An Orwellian Experiment in 1984," in *The Orwellian Moment: Hindsight and Foresight in the Post-1984 World*, ed. Robert L. Savage, James Combs, and Dan Nimmo (Fayetteville: University of Arkansas Press, 1989), pp. 119-129.

20. Eugene Borgida and Richard E. Nisbett, "The Differential Impact of Abstract vs. Concrete Information on Decisions," *Journal of Applied Social Psychology*, 7 (July-September 1977): 258-271. For other relevant experiments, see Daniel Kahneman and Amos Tversky, "Subjective Probability: A judgment of Representativeness," *Cognitive Psychology*, 3 (July 1972): 430-454.

21. See Nisbett and Ross, Human Inference, chap. 4.

22. Under the term "impression of universality," the concept was introduced by Floyd Henry Allport, *Social Psychology* (Boston: Houghton Mifflin, 1924), pp. 305–309. The term "pluralistic ignorance" was first used by Richard Louis Schanck, "A Study of a Community and Its Groups and Institutions Conceived of as Behavior of Individuals," *Psychological Monographs*, 43–2(1932): 101.

23. Hubert J. O'Gorman, "Pluralistic Ignorance and White Estimates of White Support for Racial Segregation," *Public Opinion Quarterly*, 39 (Fall 1975): 313–330. See also Hubert J. O'Gorman with Stephen L. Garry, "Pluralistic Ignorance–A Replication and Extension," *Public Opinion Quarterly*, 40 (Winter1976–77): 449–458.

24. Gunnar Myrdal, Against the Stream: Critical Essays on Economics (New York: Pantheon, 1973), p. 303.

25. Detlev J. K. Peukert, *Inside Nazi Germany: Conformity, Opposition, and Racism in Everyday Life*, trans. Richard Deveson (New Haven: Yale University Press, 1987; German ed., 1982), p. 239.

26. Bella M. DePaulo, Miron Zuckerman, and Robert Rosenthal, "Humans as Lie Detectors," *Journal of Communication*, 30 (Spring 1980): 129–139. Zuckerman, DePaulo, and Rosenthal, "Verbal and Nonverbal Communication of Deception," in *Advances in Experimental Social Psychology*, Vol. 14, ed. Leonard Berkowitz (New York: Academic Press, 1981), pp. 1–59. For an interpretation of the evidence, see Robert H.

Frank, *Passions within Reason: The Strategic Role of the Emotions* (New York: W. W. Norton, 1988), chap. 7.

27. Arthur G. Miller, Barry Gillen, Charles Schenker, and Shirley Radlove, "Perception of Obedience to Authority," *Proceedings of the 81st Annual Convention of the American Psychological Association*, 8, pt. 1 (1973): 127–128.)

28. This experiment, conducted in the early 19703 by Günter Bierbrauer, is described by Nisbett and Ross, Human Inference, pp. 121 122.

29. Lee Ross, "The Intuitive Psychologist and His Shortcomings," in *Advances in Experimental Social Psychology*, vol. 10, ed. Leonard Berkowitz (New York: Academic Press, 1977), pp. 173–220. For a survey of the pertinent research, see Michael Ross and Garth O. Fletcher, "Attribution and Social Perception," in *The Handbook of Social Psychology*, 3rd ed., vol. 2, ed. Gardner Lindzey and Elliott Aronson (New York: Random House, 1985), pp. 73–122.

30. For an influential statement of this principle, see Harold H. Kelley, "Attribution Theory in Social Psychology," in *Nebraska Symposium on Motivation*, ed. David Levine (Lincoln: University of Nebraska Press, 1967), pp. 192–238. Kelley's theory is discussed in detail by Ross and Fletcher, "Attribution and Social Perception." The foundations for Kelley's theory were laid by Fritz Heider, *The Psychology of Interpersonal Relations* (New York: Wiley, 1958).

الفصل الخامس

1. For more on these common distinctions, see Giovanni Sartori, The Theory of Democracy Revisited (Chatham, N.J.: Chatham House Publishers, 1987), chap. 2.

2. Frank R. Strong, "Fifty Years of 'Clear and Present Danger': From Schenck to Brandenburg—and Beyond" (1969), in Free Speech and Association: The Supreme Court and the First Amendment, ed. Philip B. Kurland (Chicago: University of Chicago Press, 1975), pp. 302—341.

3. Samuel A. Stouffer, Communism, Conformity, and Civil Liberties: A Cross-Section of the Nation Speaks Its Mind (Garden City, N.Y.:Doubleday, 1955), pp. 39—46. Many other surveys offered similar results. For an overview, see Herbert McClosky and Alida Brill, Dimensions of Tolerance: What Americans Believe about Civil Liberties (New York: Russell Sage, 1983), pp. 74—77.

4. Clyde Z. Nunn, Harry J. Crockett, Jr, and J. Allen Williams, Jr., Tolerance for Nonconformity (San Francisco: Jossey-Bass, 1978), p. 43. The third chapter of this book contains much additional data. See also John

Mueller, “Trends in Political Tolerance,” Public Opinion Quarterly, 52 (Spring 1988): 1—25.

5. McClosky and Brill, Dimensions of Tolerance, pp. 54—56, 62–64.

6. Herbert McClosky and John Zaller, The American Ethos: Public Attitudes toward Capitalism and Democracy (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1984), pp. 36–37.

7. McClosky and Brill, Dimensions of Tolerance, p. 82.

8. Nat Hentoff, Free Speech for Me—But Not for Thee: How the American Left and Right Relentlessly Censor Each Other (New York: HarperCoilins, 1992).

9. For commentary on the feminist drive against pornography, see Donald Alexander Downs, The New Politics of Pornography (Chicago: University of Chicago Press, 1989); and Ronald Dworkin, “Two Concepts of Liberty,” in Isaiah Berlin: A Celebration, ed. Edna and Avishai Margalit (Chicago: University of Chicago Press,,1991), pp. 100–109.

10. Alexis de Tocqueville, Democracy in America, ed. Henry Reeve, Francis Bowen, and Phillips Bradley, 2 vols. (New York: Alfred A. Knopf,

1989; first French ed., 1835), especially vol. 1, pp. 254—270, and v01. 2, pp.316—321.

11. John Stuart Mill, On Liberty (Indianapolis: Hackett Publishing Co., 1978; orig. ed., 1859), especially chap. 4.

12. Douglas Maurice MacDowell, The Oxford Classical Dictionary, 2nd ed., ed. N. G. L. Hammond and H. H. Scullard (Oxford: Clarendon Press, 1970), pp. 762—763; and M. I. Finley, Politics in the Ancient World (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), pp. 53—55.

13. Paul L. Montgomery, "French Students Teach Chirac on the Streets," Los Angeles Times, December 14, 1986, p. V—Z.

14. Maura Dolan, "Reagan Record on Parks GetsMixed Marks," Los Angeles Times, June 21, 1988', pp. 1, 3, 19.

15. The last point is developed by Charles E. Lindblom, Politics and Markets: The World's Political-Economic Systems (New York: Basic Books, 1977), chap. 9.

16. Robert A. Dahl, A Preface to Democratic Theory (Chicago: University of Chicago Press, 195 6), p. 125.

17. The observation that electoral competition offers a limited ménu of choices lies at the heart of a literature initiated by Harold Hotelling, "Stability in Competition," Economic journal, 39 (March 1929): 41—57, and brought to maturity by Anthony Downs, An Economic Theory of Democracy (New York: Harper 86"Row, 1957). The theory has been refined to accommodate factors that keep the platforms of rival candidates from becoming entirely similar; See, for instance, James S. Coleman, "Internal Processes Governing Party PositiOns in Elections," Public. Choice, 11 (Fall 1971): 35—60.

18. Alexis de Tocqueville, The Old Regime and the French Revolution; trans. Stuart Gilbert (Garden City, N.Y.:Doubleday, 1955; orig. French ed., 1856), p. xi.

19. New York Times, January 6, 1989, p. A13.

20. Carole Pateman, Participation and Democratic Theory (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), chap. 2.

21. Even if it were closed, a sufficient number of individuals would first have to plead publicly for the vote.

22. Shaul Bakhash, “The Politics .of Land, Law, and Social Justice in Iran,” Middle East journal, 43 (Spring 1989): 186—201.

23. Julius G. Getman, Stephen B. Goldberg, and Jeanne B. Herman, Union Representation Elections: Law and Reality (New York: Russell Sage, 1976), especially chap. 6.

24. John Stuart Mill, Representative Government (London: Longmans, Green, and Co., 1919; orig. ed., 1861), p. 81..

25. Mill, On Liberty, chap. 4.

26. Mill, Representative Government, pp. 84–85.

27. The point has also been made by Alan Ryan, “Two Concepts of Politics and Democracy: James and John Stuart Mill,” in Machiavelli and the Nature of Political Thought, ed. Martin ,Fleisher (New York: Atheneum, 1972), sect.3.

28. For an elaboration, see Preston King, Toleratz'on (New York: St. Martin’s Press, 1976), chap. 1.

29. José Ortega y Gasset, The Revolt of the Masses, trans. Anthony Kerrigan (Notre Dame, Ind.:University of Notre Dame Press, 1985; orig. Spanish ed., 1929), p. 65.

30. McClosky and Brill, Dimensions of Tolerance, p. 16.

31. This argument is developed and supported empirically. by Dankwart A. Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," Comparative Politics, 2 (April 1970): 337—363. An influential variant of the argument is by Bernard Crick, In Defense of Politics, 2nd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1972), especially chap. 1.

32. Perry Miller, Errand into the Wilderness (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1956), pp. 143—144. By way of McClosky and Zaller, The American Ethos, p. 22.

33. For evidence in support of this interpretation, see Daniel J. Boorstin, The Americans: The Colonial Experience (New York: Random House, 1958), pts. 1–4.

34. James Madison, "The Federalist no. 51" (1788), in The Federalist, ed. Jacob E. Cooke (Middletown, Conn.:Wesleyan University Press, 1961), p.

349. The Madisonian strategy is discussed and critiqued by Dahl, A Preface to Democratic Theory, especially chap. 1.

35. Sartori, The Theory of Democracy Revisited, p. 90.

36. Hugh Roberts, "From Radical Mission to Equivocal Ambition: The Expansion and Manipulation of Algerian Islamism, 1979—1992," in Accounting for Fundamentalisms: The Dynamic Character of Movements, ed. Martin E. Marty and R. Scott Appleby (Chicago: University of Chicago Press, 1994), pp. 428—489.

الفصل السادس

1. This theme is developed in works surveyed by Timur Kuran, "The Tenacious Past: Theories of Personal and Collective Conservatism," journal of Economic Behavior and Organization, 10 (September 1988): 1433171; and Paul A. David, "Path Dependence: Putting the Past in the Future of Economics," Institute for Mathematical Studies in the Social Sciences Technical Report no. 533, Stanford University, November 1988.

2. Albert 0. Hirschman, Exit, Voice, and Loyalty: Responses to Decline in Firms, Organizations, and States (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970).

3. Mancur Olson, The Rise and Decline of Nations: Economic Growth, Stagflation, and Social Rigidities (New Haven: Yale University Press, 1982).

4. The attribution of an equal likelihood to all possibilities is arbitrary, but it is reasonable in the absence of a rationale for introducing differences. Also, it has the virtue of making clear what is being assumed;

5. Formally, the measure can be defined as follows. Let Y* denote the established equilibrium and Y-b the average public opinion in the absence of memory. In terms of this notation, the role of history in the persistence of Y* is given as $C(Y^*) = |Y^* - Y\text{-}b| / (Ymax - Ymin)$, where the denominator gives the difference between the maximum and minimum possible values of mean public opinion. For two related measures, see Timur Kuran, "Preference Falsification, Policy Continuity, and Collective Conservatism," Economic Journal, 97 (September 1987): 642—665.

6. In mathematical terms, the evolution of public opinion forms a nonergodic process, as opposed to an ergodic one whereby every small event is annulled by later small events. See W. Brian Arthur, "Competing Technologies, Increasing Returns, and Lock-In by Historical Events," Economic Journal, 99 (March 1989): 116—131.

7. F. M. Cornford, Microcosmogmphia Academica, Being a Guide for the Young Academic Politician, 2nd ed. (Cambridge: Bowes 8c Bowes, 1922), p. 4.

8. Jerry B. Harvey, "The Abilene Paradox: The Management of Agreement," Organizational Dynamics, 3 (Summer 1974): 63—80.

9. Elisabeth Noelle-Neumann, The Spiral of Silence: Public Opinion—Our Social Skin (Chicago: University of Chicago Press, 1984; first German ed., 1980).

10. Friedrich _A.Hayek, The Constitution of Liberty (Chicago: University of Chicago Press,1960), pp. 395-411.

11. For an exposition of Pareto's efficiency criterion, see T. C. Koopmans, Three Essays on the State of Economic Science (New York:McGraw Hill, 1956), pp. 41-66.

12. For a fuller exposition, see Donald Wittman, "Why Democracies Produce Efficient Results,"]oumal of Political Economy, 97 (December 1989): 1395—1424.

13. George F. Hourani, "The Basisof Authority of Consensus in Sunnite Islam," Studia Islamica, 21 (1964): 13—60.

14. On the history of this proverb, see George Boas, Vox Populi: Essays in the History of an Idea (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1969), chap. 1.

15. Noelle-Neumann, Spiral of Silence, p. 175.

الفصل السابع

1. For a survey of the dissident literature, see H. Gordon Skilling, *"Samizdat"* and an *Independent Society* in *Central* and *Eastern Europe* (Columbus: Ohio State University Press, 1989).

2. The words of Leon Trotsky, cited by Hannah Arendt, The *Origins of Totalitarianism,* 2nd ed. (New York: Meridian, 1958), p. 307.

3. Alexander Solzhenitsyn, “The Smatterers,” in Solzhenitsyn et al., *From Under* the *Rubble,* trans. A. M. Brock et a1. (Boston: Little, Brown, 1975; orig. Russian ed., 1974), p. *275.*

4. Ibid., p. 276 (emphasis in original).

5. Véclav Havel, “The Power of the Powerless,” in Havel et al., *The Power* of the *Powerless: Citizens against* the *State* in *Central–Eastern* Eu*rope,* ed. John Keane, trans. Paul Wilson (Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 1985; orig. Czech ed., 1979), pp. 27—28.

6. Amanda Haight, *Anna Akhmatova: A Poetic Pilgrimage* (New York: Oxford University Press, 1976), chaps. 3—4; and *Encyclopaedia Britannica,* 15th ed., vol. 1 (1987), p. 190.

7. Aleksander Wat, My *Century:* The *Odyssey* of *a Polish Intellectual,* trans. Richard Lourie (New York: W. W. Norton, 1990; orig. Polish ed.,1977), p.101.

8. For an account of the campaign against Pasternak, see Ronald Hingley, *Pasternak: A Biography* (New York: Alfred A. Knopf, 1983), chap. 10.

9. H. Gordon Skilling, Charter 77 and Human Rights in Czechoslovakia (London: George Allen and Unwin, 1981). See also Timothy Garton *Ash, The Uses of Adversity: Essays on the Fate of Central Europe* (New York: Random House, 1989; orig. publ., 1983—1989), especially pp. 61–70.

10. Krzysztof Nowak, "*Covert Repressiveness and the Stability of a Political System: Poland at the End of the Seventies*," Social Research, 55 (Spring/Summer 1988): 189 (emphasis omitted).

11. Leszek Kolakowski, *Main Currents of Marxism: Its Origin; Growth, and Dissolution*, vol. 3, trans. P. S. Falla (Oxford: Clarendon Press, 1978), p. 91.

12. Jifi Ruml, "*Who Really Is Isolated*?" in Havel et 211., *Power of the Powerless*, p. 180.

13. jane Kramer, "*Letter from Europe*," New Yorker, May 25, 1992? p. 43.

14. Havel, "*Power of the Powerless*," p. 39 (emphasis in original).

15. Ibid.

16. Ibid., p. 37.

17. Timothy Garton Ash, "*Eastern Europe: The Year of Truth*," *New York Review of Books*, February 15, 1990, p. 18 (emphasis in original).

18. Authoritative accounts include Roy A. Medvedev, *Let History judge: The Origins and Consequences of Stalinism*, trans. Colleen Taylor (New York: Vintage, 1973; orig. Russian ed., 1968); Robert Conquest, The Great Terror: A Reassessment (New York: Oxford University Press; 1990); and Zbigniew K. Brzezinski, *The Soviet Bloc: Unity and Conflict* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1960).

19. Nowak, "*Covert Repressiveness*," p. 193.

20. Czeslaw Milosz, *The Captive Mind*, trans. Jane Zielonko (New York: Alfred A. Knopf, 195 3; orig. Polish ed., 1951), p. 54.

21. Quoted by Robert Conquest, *Tyrants and Typewriters: Communiqués from the Struggle for Truth* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1989), p. 90.

22. Milosz, *Captive Mind*, especially pp. 43, 61.

23. See Nowak, "*Covert Repressiveness*"; and Helena Flam, "F*ear, Loyalty, and Greedy Corporate Actors*" (unpublished paper, University of Konstanz, 1992).

24. Nowak, "Covert Repressiveness," p. 187.

25. 1.213216 Bruszt, "'*Without Us but for Us*'? *Political Orientation in Hungary in the Period of Late Paternalism*," Social Research, 55 (Spring/Summer 1988): table 3. The figures for the Western countries are from 1978.

26. Miiosz, *Captive Mind*, p. 24.

27. Quoted in Jan Vladislav, "*Encounters with History or Une Education Sentimentale* 1938—68," in The Prague Spring: A Mixed Legacy, ed. Jiri Pehe (New York: Freedom House, 1938), p. 12. Poem translated by A. G. Brain.

28.Véclav Havel, *Disturbing the Peace: A Conversation with Karel Hviédala*, trans. Paul Wilson (New York: Alfred A. Knopf, 1990; orig. Czech ed., 1986), p. 138.

29. This point is developed at length by Vladimir Tismaneanu, *Reinventing Politics: Eastern Europe from Stalin to Havel* (New York: Free Press, 1992), chaps. 4—5.

الفصل الثامن

1. Mark Fineman, "Lynchings over Caste Stir India," *Los Angeles Times*, April 12, 1991–, pp. A1, 18; and W. P. S. Sidhu, "Medieval Murders," *India Today*, April 30, 1991, pp. 122–125.

2. M. N. Srinivas, *Social Change in Modern India* (Berkeley: University of California Press, 1971); Louis Dumont, *Homo Hierarchicus*: *The Caste System and Its Implications*, rev. ed., trans. Mark Sainsbury, Dumom, and Basia Gulati (Chicago: University of Chicago Press, 1980, orig. French ed., 1966); and Marc Galanter, *Competing Equalities: Law and the Backward Classes in India (Berkeley: University of California Press, 1984).*

3. J. H. Hutton, *Caste in India: Its Nature, Function, and Origins*, 4th ed. (Bombay: Oxford University Press, 1963), pp. 64–67, 130, and Appendix A. Estimates go as high as 30 percent.

4. Ibid., chap. 6; and Dumont, *Homo Hierarchicus*, chaps. 4—6.

5. Dumont, *Homo Hierarchicus*, especially pp. 46—49, 202—208; Hutton, *Caste in India*, chaps. 6—7and Appendix A; Barrington Moore, Jr., *Injustice: The Social Bases of Obedience and Revolt* (White Plains, N.Y.: M. E. Sharpe, 1978), pp. 55—64; and L. S. S. O'Malley, *Indian Caste Customs* (Cambridge: Cambridge University Press, 1932), chap. 8.

6. O'Malley, *Indian Caste Customs*, p. 141.

7. Hutton, *Caste in India*, p. 121.

8. Imtiaz Ahmad, ed., *Caste and Social Stratification among Muslims in India* (New Delhi: Manohar, 1978), especially articles by M. K. A. Siddiqui and Ranjit K. Bhattacharya.

9. Deepak Lal, *The Hindu Equilibrium*, vol. 1: *Cultural Stability and Economic Stagnation, India c. 1500 B.C.—A.D.1980* (Oxford: Clarendon Press, 1988), chap. 3.

10. The practice is noted by O'Malley, *Indian Caste Customs*, p. 142.

11. Max Weber, *The Religion of India: The Sociology of Hinduism and Buddhism*, trans. and ed. H. Gerth and Don Martindale (New York: Free Press, 1958; orig. German ed., 1916—17), p. 112. Another such argument is provided by Angus Maddison, *Class Structure and Economic Growth: India and Pakistan since the Moghuls* (New York: W. W. Norton, 1971), especially pp. 24—29.

12. Jawaharlal Nehru, *The Discovery of India*, ed. Robert I. Crane (New York: Doubleday, 1959; orig. ed., 1946), especially sect. 4.7 and chap. 5; quote, p. 126.

13. M. N. Srinivas, "*The Role of Caste in India: Present and Future*," Reviews in Anthropology, 7 (Fall 1980): 415—430. Also see Dumont, *Homo Hierarchicus*, chap. 10.

14. Hutton, *Caste in India*, p. 123.

15. وفقًا لما ذكره لال في كتابه *التوازن الهندوسي*، المجلد الأول، في الفصلين 2–3، فقد نشأ النظام الطبقي أثناء الغزو الآري للهند، ابتداءً من عام 1500 قبل الميلاد تقريبًا. وأدى

تقسيم العمل الموجود مسبقًا بين الكهنة، والمحاربين، والتجار إلى مطالباتٍ متضاربة بشأن المكانة الاجتماعية، والتي وجدت تعبيرًا عنها في قيودٍ سلوكية مختلفة. عندما أسّس الآريون مستوطنات زراعية، واجهوا مشكلة الحفاظ على عددٍ كافٍ من العمال. واستجابةً لذلك، استعبدوا أعداءهم من سكان البلاد الأصليين وأجبروهم على العمل مزارعين. وأفراد طبقة الشودرا هم من نسل هؤلاء العبيد. في نهاية الأمر، أُعتِقت الشودرا ودُمج أفرادها في نظام الطبقات الآري الناشئ. فيما بعد نشأت طبقة المنبوذين عندما أصبح الآريون على احتكاكٍ مع قبائل مختلفة من السكان الأصليين. تمخّضت رغبة الآريين في بسْط سيطرتهم الكاملة على الأرض عن حملةٍ مستمرة وعنيفة في كثير من الأحيان لإبقاء هؤلاء السكان الأصليين خارج المجتمع الآري. تردُّ فرضيةٌ أخرى أصولَ نظام الطبقات الاجتماعي إلى محاولةٍ من جانب التجمّعات المهنية الناجحة نسبيًا للحدّ من منزلتهم الاجتماعية. يُنظر بهذا الصدد منصور أولسون؛ *صعود وتراجع الأمم: النمو الاقتصادي، والركود التضخمي، والصلابة الاجتماعية* (نيو هيفن: مطبعة جامعة ييل، 1982)، الصفحات 156—161.

16. Michael Moffatt, *An Untouchable Community in South India: Structure and Consensus* (Princeton: Princeton University Press, 1979), p. 7, n. 1.
17. Hutton, *Caste in India*, chap. 7.
18. V. S. Naipaul, *India: A Wounded Civilization* (New York Vintage Books, 1977), p. 188.
19. On the enforcement of caste etiquette, see Thomas A. Zwicker, "*Morality and Etiquette in the Reproduction of Hierarchical Caste Relations in South Asia*," M.A. thesis, University of Pennsylvania, 1984.
20. This argument is developed by George A. Akerlof, "*The Economics of Caste and of the Rat Race and Other Woeful Tales*," *Quarterly-Journal of*

Economics, 90 (November 1976): 599—618. Akerlof's argument was anticipated by Weber, Religion of India, p. 19.

21. On the operation of village assemblies, see Dumont, *Homo Hierarchicus*, chap. 8; and Hutton, *Caste in India*, chap. 7.

22. Joseph A. Schumpeter, "*Social Classes in an Ethnically Homogeneous Environment*," in his *Imperialism and Social Classes*, trans. Heinz Norden (New York: Augustus Kelley, 1951; orig. ed., 1927), p. .145.

23. Srinivas, Social Change in Modern India, pp. 100—106.

الفصل التاسع

1. Michael Oreskes, "American Politics Loses Way as Polls Displace Leadership," *New York Times,* March 18, 1990, pp. A1, 22. The series continued to March 22.

2. See, for example, Richard D. Lamm, "The Politics of Sensitivities: Critical Policy Issues Fester under Fear of Offending," *Los Angeles Times,* May 28, 1988, pt. 2- p. 8; Michael Ross, "U.S. Lawmakers Toss in Towel in Frustration," *Los Angeles Times,* April 13, 1992, pp. A1, 16-17; and Timothy E. Wirth, "It's Not Enough to Throw Burns Out," *Los Angeles Times,* June 17, 1992, p. B11.

3. "Serious Times, Trivial Politics," *New York Times,* March 25, 1990, sect.4, p. 18.

4. Shelby Steele, The *Content* of Our *Character: A* New *Vision* of *Race* in *America* (New York: St. Martin's, 1990), p. x.

5. Richard G. Niemi, John Mueller, and Tom W. Smith, *Trends in Public Opinion: A Compendium* of *Survey Data* (New York: Greenwood Press, 1989), chap.8. The figures come from table 8.3. See also Howard Schuman, Charlotte Steeh, and Laurence Bobo, *Racial Attitudes* in *America: Trends* and *Interpretations* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1985), chap. 3.

6. Arlene F. Saluter, *Marital Status* and *Living Arrangements: March 1991* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1992), table E.

7. Jack Citrin, Donald Philip Green, and David 0. Sears, "White Reactions to Black Candidates: When Does Race Matter?" *Public Opinion Quarterly,* 54 (Spring 1990): 74—96.

8. Lee Sigelman and Susan Welch, *Black Americans' Views* of *Racial Inequality: The Dream Deferred* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), p. 131.

9. Ibid., p.129.

10. *Responsive Community,* 2 (Spring 1992), p. 82.

11. Andrew Hacker, Two *Nations: Black* and *White, Separate, Hostile, Unequal* (New York: Charles Scribner's Sons, 1992), pp. 4, passim.

See also Jonathan Rieder, *Canarsie:* The *Jews* and *Italians* of *Brooklyn Against Liberalism* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1985), especially chaps. 3—5.

12 .وفقًا لاستبيانٍ أجراه معهد ميتشغان للبحوث الاجتماعية في عام 1986، فإن ثلاثة من كلّ أربعة أفرادٍ بيض يعتبرون أنه «من المحتمل» أو «من المحتمل إلى حدٍّ ما» أن يُحرموا من التوظيف في منصب ما لصالح شخص أسود يحمل نفس المؤهلات أو حتى بمؤهلاتٍ أقل. نقله دينيش دي سوزا في كتابه، *التعليم غير الليبرالي: سياسة العرق والجنس في الحرم الجامعي* (نيويورك: فري بريس، 1991)، الصفحة 131.

13. وثّق فريدريك آر لينش امتعاض العمال وحلّل ذلك في كتابه، *الضحايا غير المرئيين: الذكور البيض وأزمة التمييز الإيجابي* (نيويورك: غرينوود بريس، 1989). وظهرت بوادر انتشار الاستياء في جلسات مجموعات الاختبار التي نظمتها شركة استطلاعات رأي تابعة للحزب الديمقراطي في عام 1985. وفقًا للتقرير الذي صدر بعد ذلك، «ينظرُ جميع [أعضاء المجموعة] تقريبًا إلى الوضع الخاص بالسود بوصفه عقبة حقيقية أمام ازدهارهم الشخصي. وفي الواقع، أصبح التمييز ضد البيض تفسيرًا مقبولًا وجاهزًا لتبرير وضعهم، وضعفهم، وإخفاقاتهم». نقل ذلك توماس بيرن إيدسول وماري دي إيدسول في كتابهما، *سلسلة التفاعلات: تأثير العرق، والحقوق، والضرائب على السياسة الأمريكية* (نيويورك: مطبعة دبليو دبليو نورتون، 1991)، الصفحة 182.

12. According to a 1986 survey by Michigan's Institute for Social Research, three out of four whites consider it "likely" or "somewhat likely" that they will be denied a position in favor of an equally or less qualified black. As reported by Dinesh D'Souza, *Illiberal Education: The Politics*

of Race and Sex on Campus (New York: Free Press, 1991), p. 131.

13. Worker resentment is documented and analyzed by Frederick R. Lynch, *Invisible Victims: White Males and the Crisis of Affirmative Action*

(New York: Greenwood Press, 1989). The pervasiveness of resentment turned up in focus-group sessions conducted in 1985 by a Democratic polling firm. According to the ensuing report, "The special status of blacks is perceived by almost all [members of the groups] as a serious obstacle to their personal advancement. Indeed, discrimination against whites has become a well-assimilated and ready explanation for their status, vulnerability and failures." As quoted by Thomas Byme Edsall
and Mary D. Edsall, *Chain Reaction: The Impact* of *Race, Rights, and Taxes on American Politics* (New York: W. W. Norton, 1991), p. 1.82.

14. Paul M. Sniderman and Thomas Piazza, The *Scar* of *Race* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1993).

15. Ibid., pp. 69—78.

16. Ibid.,pp. 102—104.

17. Benjamin1. Page and Robert Y. Shapiro, The *Rational Public: Fifty Years of Trends in Americans' Policy Preferences* (Chicago: University of Chicago Press, 1992), especially chap. 3.

18. Edsall and Edsall, *Chain Reaction,* especially chaps. 9-11.

19. *Economist,* November 30, 1991, pp. 47—48.

20. Terry Eastland, "In This White House, Principle Is Just the Politics of the Day," *Los Angeles Times,* December 19, 1990, p. B11.

21. Patrick Thomas, "The Persistent 'Gnat' that Louisiana Can't Get Out of Its Face," *Los Angeles Times,* October 14, 1990, p. M1.

22. Andrew Rosenthal, "Broad Disparities in Votes and Polls Raising Questions," *New York Times,* November 9, 1989, pp. A1, 314; and J. Phillip Thompson, "David Dinkins' Victory in New York City: The Decline of the Democratic Party–Organization and the Strengthening of
Black Politics," PS: *Political Science* and *Politics,* 23 (June 1990): 145—148.

23. Excerpts from speech reprinted in David]. Garrow, *Bearing* the *Cross: Martin Luther King,* In, and the *Southern Christian. Leadership Conference* (New York: William Morrow, 1986), pp. 283–284.

24. James P. Smith and Finis R. Welch, "Black Economic Progress since Myrdal," *Journal of Economic Literature,* 27 (June 1989): 519—*564.*

25. Deborah J. Carter and Reginald Wilson, *Minorities* in *Higher Education* (Washington, D.C.:American Councilon Education, December 1989), p. 20.

26. Smith and Welch, "Black Economic Progress," pp;.552—557. See also Jonathan S. Leonard, "The Impact of Affirmative Action Regulation and Equal Employment Law on Black Employment," *Journal* of *Economic Perspectives,* 4 (Fall 1990). 4.7—63

27. Richard B. Freeman, *Black Elite: The New Market* for *Highly Educated Black Americans* (New York: McGraw Hill, 1976), p. 34

28. Thomas Sowell, *Education: Assumptions versus History* (Stanford: Hoover Institution Press, 1986), pp. 81~89.

29. Thomas Sowell, *Civil Rights: Rhetoric* or *Reality?* (New York: William Morrow, 1984), pp.p 49–50.

30. Edsall and Edsall, *Chain Reaction,* table 11.3.

31. These statistics are drawn from Robin Williams, Jr., and Gerald David Jaynes, eds. *A Common Destiny: Blacks* and *America}: Society* (Washington, D.C.: National Academy Press, 1989).

32. Stephen L. Carter, *Reflections* of an *Affirmative Action Baby* (New York: Basic Books, 1991}; Richard A. Epstein, *Forbidden Grounds: The Case against Employment Discrimination Laws* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1992); Nathan Glazer, *Affirmative Discrimination: Ethnic Inequality* and *Public Policy* (Cambridge, Mass.: Harvard University

Press,1987; orig. pub., 1975); Glenn C. Loury, "Why Should We Care about Group Inequality," *Social Philosophy* and *Policy, 5* (Autumn 1987): 249–271; Stephen Coate and Loury, "Will Affirmative-Action Policies Eliminate Negative Stereotypes," *American Economic Review,* 83 (December 1993): 1220–1240; Sowell, *Civil Rights;* Steele, *Content of Our Character;* and William Julius Wilson, *The Truly Disadvantaged: The Inner City, the Underclass, and Public Policy* (Chicago: University of Chicago Press, 1987).

33. Gertrude Ezorsky, *Racism* and *justice:* The *Case* for *Affirmative Action* (Ithaca: Cornell University Press, 1991.

34. U.S. Department of Labor, Office of Policy Planning and Research, *The Negro Family*: *The Case for National Action* (Washington, DC: Government Printing Office, 1965).

35. Ibid., pp. 47–48.

36. E. Franklin Frazier, The *Negro Family* in the *United States* (Chicago: University of Chicago Press, 1939).

37. Herbert G. Gutman, *The Black Family in Slavery and Freedom, 1750—1925* (New York: Pantheon, 1976).

38. The quotes are drawn from Lee Rainwater and William L. Yancey, The Moynihan *Report* and the *Politics* of *Controversy* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1967), pp. 172—173, *259.*

39. As cited by Glenn C. Loury, "The Family, the Nation, and Senator Moynihan," *Commentary,* June 1986, p. 22. Loury's article contains many further details and a rich interpretation.

40. Rainwater and Yancey, *Moynihan Report,* pp. 247–248, 256.

41. William Ryan, "Savage Discovery: The Moynihan Report," *Nation,* November 22, 1965, pp. 380—384. Quotes drawn from an abridged reprint in Rainwater and Yancey, *Moynihan Report,* pp. 458, 464.

42. Ibid., pp. *259–260.*

43. Daniel Patrick Moynihan, *Family* and *Nation: The Godkin Lectures, Harvard University* (San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, 1986), p. 36.

44. Hacker, Two *Nations,* p. 68.

45. Glenn C. Loury, "The Family as Context for Delinquency Prevention: Demographic Trends and Political Realities," in *From Children to Citizens,* vol. 3, ed. James Q. Wilson and Glenn C. Loury (New York: Springer-Verlag, 1985) 3-26.

46 Jim Sleeper, The *Closest* of *Strangers: Liberalism and* the *Politics of Race 272 New York* (New York: W. W. Norton, 1990), pp. 253—254.

47. Ellen Goodman, "And He Serves to Free Long-Buried Feelings," *Los Angeles Times,* January 18, 1985, pt. 2, p. 5.

48. Hacker, Two *Nations,* p. 192.

49. Goodman, "And He Serves to Free Long-Buried Feelings."

50. Ellen Goodman, "Polite Silence All Around While the Monsters Prowl," *International Herald Tribune,* December 13, 1991, p. 7.

51. Morton Hunt, *Profiles* of *Social Research: The Scientific Study of Human Interactions* (New York: Sage, 1985), p. 84—92. For Coleman's own account of the episode, see his remarks in *Footnotes,* 17 (January 1989): 4—5.

52. Thomas B. Rosenstiel, "Paper's Editorial Sparks Racial Uproar in Philadelphia," Los *Angeles Times,* December 20, 1990, p. A32.

53. See Carter, *Reflections,* Chaps. 5—8; and Glenn C. Loury, "The Problem of Ideology and Political Discourse among Afro-Americans" (unpublished manuscript chapter, Harvard University, 1986).

54. As quoted by Carter, *Reflections,* p. 108.

55. Alphonso Pinkney, The *Myth* of *Black Progress* (New York: Cambridge University Press, 1984), pp. 14—15.

56. Carter, *Reflections,* pp. 111- 112

57. Sleeper, *Closest* of *Strangers,* especially pp. 80—85.

58. Linda S. Lichter, “Who Speaks for Black America?” *Public Opinion* (August/September 1985), pp. 41— 44.

59 All these points are developed with respect to Jesse Jackson’s presidential candidacy by Adolph L. Reed, Jr., *The Jesse Jackson Phenomenon: The Crisis of Purpose* in *Afro—American Politics* (New Haven: Yale University Press, 1986).

الفصل العاشر

1. For an overview of Leibniz's work, see Bertrand Russell, *A History of Western Philosophy* (New York: Simon and Schuster, 1945), pp. 581—596.
2. The most influential modern defense of the fixed-preference assumption is George J. Stigler and Gary Becker, "De Gustibus Non Est Disputandum," *American Economic Review*, 67 (March 1977): 76-90.
3. The inspiration for this distinction comes from Viktor Vanberg and James M. Buchanan, "Interests and Theories in Constitutional Choice," *Journal of Theoretical Politics*, 1 (January 1989): 49—62. Diverse other scholars have recognized the plasticity of human knowledge and preferences. See, for instance, Norbert Elias, *Power and Civility*, trans. Edmund Jephcott (New York: Pantheon, 1982; orig. German ed., 1939); Edward Shils, *Tradition* (Chicago: University of Chicago Press, 1981); S. Ryan Johansson, "The Computer Paradigm and the Role of Cultural Information in Social Systems," *Historical Methods*, 21 (Fall 1988): 172-188; Randall Bartlett, *Economics and Power: An Inquiry into Human Relations and Markets* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989),

chap.9; and James S. Coleman, *Foundations of Social Theory* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990), especially chaps. 10–12.

4. Herbert A. Simon, *Reason in Human Affairs* (Stanford: Stanford University Press, 1983).

5. The seminal papers on heuristics may be found in Daniel Kahneman, Paul Slovic, and Amos Tversky, eds., *Judgment under Uncertainty: Heuristics and Biases* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982; chaps. orig. pub. 1971—1982). An overview is provided by Richard Nisbett and Lee Ross, *Human Inference: Strategies and Shortcomings of Social Judgment* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1980). Anthony Pratkanis and Elliot Aronson observe that heuristics are most likely to be used under one or more of the following conditions: we do not have time to think carefully about an issue; we are too overloaded with information to process it fully; the issues at stake are unimportant; we have little other information on which to base a decision; and a given heuristic comes quickly to mind. See their *Age of Propaganda: The Everyday Use and Abuse of Persuasion* (New York: W. H. Freeman, 1991), p. 121.

6. Two outstanding studies are John H. Holland, Keith J. Holyoak, Richard E. Nisbett, and Paul R. Thagard, *Induction: Processes of Inference, Learning, and Discovery* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1986); and Howard Margolis, *Patterns, Thinking, and Cognition: A Theory of judgment* (Chicago: University of Chicago Press, 1987). For studies concerned specifically with models pertaining to political issues, see Richard R. Lau and David O. Sears, eds., *Political Cognition: The 19th Annual Carnegie Symposium on Cognition* (Hillsdale, N. J.: Lawrence Erlbaum, 1986).
7. Nisbett and Ross, *Human Inference*, p. 245. See also George Mandler, *Mind and Emotion* (New York: John Wiley, 1975).
8. John Zaller and Stanley Feldman, "A Simple Theory of the Survey Response: Answering Questions versus Revealing Preferences," *American Journal of Political Science*, 36 (August 1992): 579—616.
9. Daniel Kahneman and Amos Tversky, "Choices, Values, and Frames," *American Psychologist*, 39 (April 1984): 341—350.
10. Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, vol. 2, ed. Henry Reeve, Francis Bowen, and Phillips Bradley (New York: Alfred A. Knopf 1989; orig. French ed., 1835), p. 8.

11. Albert Bandura, *Social Learning Theory* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977).

12. This point is developed at length by Gordon Tullock, *Toward a. Mathematics of Politics* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1967), chaps. 7-8; and Hannah Arendt, "Lying in Politics," in her, *Crises of the Republic* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1972), pp. 1—47;

13. Niccolò Machiavelli, *The Prince*, trans. and ed. Thomas G. Bergin (Northbrook, 111.: AHM Publishing, 1947; orig. Italian ed., 1532), chap. 18. .

14. I have drawn here on Russell, *History of Western Philosophy*, p. 510.

15. The more things change, the more they stay the same.

16. The thesis that long-standing patterns of thought regulate the dissemination of ideas is developed by Albert O. Hirschman, *The Rhetoric of Reaction: Perversity, Futility, Jeopardy* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1991).

17. Plato, *The Republic*, trans. Francis M. Cornford (New York: Oxford University Press, 1945; first Greek ed., 4th c. B.C.E.), chap.- 10. See also Sissela Bok, *Lying: Moral Choice in Public and Private*

Life (New York: Pantheon, 1978), chap. 12; and Kaushik Basu, "Bad Advice," *Economic and Political Weekly*, March 7—14, 1992, pp. 525—530.

18. For an overview of contemporary censorship, see Kevin Boyle, ed., *Article Nineteen: Information, Freedom, and Censorship* (New York: Times Books, 1988).

19. The proposition was developed by Walter Lippmann, *Public Opinion* (New York: Harcourt, Brace and Company, 1922). Later variants include Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy*, 3rd ed. (New York: Harper 86 Row, 1942), chaps. 20—23; and Anthony Downs, *An Economic Theory of Democracy* (New York: Harper 86 Row, 1957), chaps. 11–13.For a survey of the pertinent research, see Donald R. Kinder and David O. Sears, "Public Opinion and Political Action," in *The Handbook of Social Psychology*, 3rd ed., vol. 2, ed. Gardner Lindzey and Elliot Aronson (New York: Random House, 1985), pp. 659—741.

20. W. Russell Neuman, *The Paradox of Mass Politics: Knowledge and Opinion in the American Electorate* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986), p. 15.

21. Ibid., pp. 14—22.

22. “The American Public’s Knowledge of the U.S. Constitution: A National Survey of Public Awareness and Personal Opinion” (San Francisco: Hearst Corporation, n.d.), p. 13.

23. This argument is developed by Neuman, *Paradox of Mass Politics*.

24. The underlying normative principle is developed by Harold H. Kelley, “Attribution Theory in Social Psychology,” in *Nebraska Symposium on Motivation*, ed. David Levine (Lincoln: University of Nebraska Press, 1967), pp. 192—238.

25. The terminology comes from Coleman, *Foundations*.

26. The term “social proof” comes from Robert B. Cialdini, *Influence*: *The New Psychology of Modern Persuasion* (New York: Quill, 1984), Chap. 4.

27. James Madison, “The Federalist no. 49” {1788), in *The Federalist*, ed. Jacob E. Cooke (Middletown, Conn.: Wesleyan University Press, 1961), p.340.

28. Bernard Lewis, History *Remembered, Recovered, Invented* (Princeton: Princeton University Press, 1975); and David Lowenthal, *The Past Is a Foreign Country* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

29. Joseph Schacht, *The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, 3rd ed. (London: Oxford University Press, 1959). Pseudoepigraphy has also been a common practice in other religions. For references, see the sources cited in the preceding note.

30. As quoted by Elisabeth Noelle-Neumann, *The Spiral of Silence: Public Opinion—Our Social Skin* (Chicago: University of Chicago Press, 1984; orig. German ed., 1980), p. 66.

31. For insights into the scholarly uses of consensual verification techniques, see Thomas S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions*, 2nd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1970); and Thomas Sowell, *Knowledge and Decisions* (New York: Basic Books, 1980).

32. Pratkanis and Aronson, *Age of Propaganda*, pp. 134—139.

33. David Hackett Fischer, *Historians' Fallacies: Toward a Logic of Historical Thought* (London: Routledge & Kegan Paul, 1971), p. 302.

34. Amos Tversky and Daniel Kahneman, "Availability: A Heuristic for Judging Frequency and Probability," in *Judgment under Uncertainty*, ed. Kahneman, Slovic, and Tversky, pp. 163—178. See also Shelley E. Taylor, "The Availability Bias in Social

Perception and Interaction," in *Judgment under Uncertainty*, ed. Kahneman, Slovic, and Tversky, pp.190—200.

35. Everett M. Rogers and James W. Dearing, "Agenda-Setting Research: Where Has It Been, Where Is It Going?" in *Communication Year' book* 11, ed. James A. Anderson (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1988), pp.555-594.

36. Lynn Hasher, David Goldstein, and Thomas Toppino, "Frequency and the Conference of Referential Validity," *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior*, 16 (February 1977): 107—112.

37. Marian Schwartz, "Repetition and Rated Truth Value of Statements," *American journal of Psychology*, 95 (Fall 1982): 393—407.

38. This illustration bears the influence of Erich Fromm, *Escape from Freedom* (New York: Avon Books, 1969; orig. ed., 1941), pp. 208—230.

39. Joseph Harriss, The Tallest Tower: *Eiffel and the Belle Époque* (Boston: Houghton Mifflin, 1975), pp. 19—23.

40. George Bishop, "Manipulation and Control of People's Responses to Public Opinion Polls: An Orwellian Experiment in

1984," in *The Orwellian Moment: Hindsight and Foresight in the Post-1984 World*, ed. Robert L. Savage, James Combs, and Dan Nimmo (Fayetteville: University of Arkansas Press, 1989), pp. 119—129.

41. J. St. B. T. Evans and P. C. Wason, "Rationalization in a Reasoning Task," British journal of Psychology, 67 (November 1976): 479-486. See also P. N. Johnson-Laird and P. C. Wason, "A Theoretical Analysis of Insight into a Reasoning Task," in *their Thinking: Readings in Cognitive Science* (Cambridge: Cambridge University Press, 1977), pp. 143-157; and Margolis, *Patterns, Thinking, and Cognition*, especially chap. 1.

42. This point is developed by Noelle-Neumann, *Spiral of Silence*, chap. 23.

43. Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (New York: Free Press, 1958).

44. Ronald Heiner, "The Origin of Predictable Behavior," *American Economic Review*, 73 (September 1983): 560—595.

45. Neuman, *Paradox of Mass Politics*, pp. 61—64;

46. Nisbett and Ross, *Human Inference*, chap. 8.

47. K. R. L. Hall, “Perceiving and Naming a Series of Figures,” *Quarterly Journal of Experimental Psychology*, 2 (November 1950): 153—162;

48. Charles G. Lord, Lee Ross, and Mark R. Lepper, “Biased Assimilation and Attitude Polarization: The Effects of Prior Theories on Subsequently Considered Evidence,” *Journal of Personality and Social Psychology*, 37 (November 1979): 2098—2109.

49. Much evidence as to the perception of spurious patterns is offered by Thomas Gilovich, *How We Know What Isn’t So: The Fallibility of Human Reason in Everyday Life* (New York: Free Press, 1991).

50. David 0. Sears, Richard R. Lau, Tom R. Tyler, and Harris M. Allen, Jr,“Self-Interest vs. Symbolic Politics in Policy Attitudes and Presidential Voting,” *American Political Science Review*, 74 (September 1980): 670-684; and Lau, Thad A. Brown, and Sears, “Self-Interest and Civilians’ Attitudes toward the Vietnam War,” *Public Opinion Quarterly*, 42 (Winter 1978): 464—483.

51. Neuman, *Paradox of Mass Politics*, p. 69.

52. Joseph P. Kalt and Mark A. Zupan, "Capture and Ideology in the Economic Theory of Politics," *American Economic Review*, 74 (June 1984): 279—300.

53. James C. Scott, *Domination and the Arts of Resistance: Hidden Transcripts* (New Haven: Yale University Press, 1990).The quote is from p. 110 (emphasis in original).

54. Sharon S. Brehm and Jack W. Brehm, *Psychological Reactance: A Theory of Freedom and Control* (New York: Academic Press, 1981).

الفصل الحادي عشر

1. Mohammed Arkoun, "Emergences et Problémes dans le Monde Musulman Contemporain (1960—1985)," *Islamoclaristiana*, 12 (1986): 158–159.
2. For recent examples, see Fazlur Rahman, Islam and Modernity: Transformation of an Intellectual Tradition (Chicago: University of Chicago Press, 1982); and William Montgomery Watt*, Islamic Fundamentalism and Modernity* (London: Routledge, 1988).
3. Edward E. Jones and Richard E. Nisbett, "The Actor and the '0b–' server: Divergent Perceptions of the Causes of Behavior," in *Attribution: Perceiving* the *Causes* of *Behavior,* ed. Jones et al.

(Morristown, N.: General Learning Press, 1972), pp. 79–94. For a survey of related research, see Edward E. Jones, “How Do People Perceive the Causes of Behavior?” *American Scientist,* 64 (May–June 1976): 300–305.

4. Richard Nisbett and Lee Ross, *Human Inference: Strategies* and *Shortcomings* of *Social judgment* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice–Hall, 1980}, chap. 9.
5. For some complementary insights, see Daniel B. Klein, “If Government Is So Villainous, How Come Government Officials Don’t Seem Like Villains,” *Economics* and *Philosophy,* 10 (April 1994): 91–406.
6. Leon Festinger, *A Theory* of *Cognitive Dissonance* (Stanford: Stanford University Press,1957). For extensions of Festinger’s theory, see George A. Akerlof and William T. Dickens, “The Economic Conseé quences of Cognitive Dissonance,” *American EconOmic Review,* 72 (June 1982): 307–319; Ekkehart Schlicht, “Cognitive Dissonance 'in Economics,” *Gesellschaft* für *Wirtschafts*– und *Sozialwissenschaften,* 141 (1984): 61–81; and Matthew Rabin, “Cognitive Dissonance and Social Change,” *journal* of *Economic* Behavior and *Organization,* 23 (March 1994): 177–194.

7. Festinger, *Theory* of *Cognitive Dissonance,* chaps. 4–5.

8. Ibid., chaps. 6–7.

9. Michael Polanyi, The *Tacit Dimension* (Gloucester, Mass.: Peter Smith, 1983; orig. ed., 1966), p. 61.

10. Bernard Cohen, The *Press* and *Foreign Policy* (Princeton: Princeton University Press, 1963); Maxwell E. McCombs and Donald" L. Shaw", "The Agenda-Setting Function of the Media," *Public Opinion Quarterly",* 36 (Summer 1972): 176—187;and G. Ray Funkhouser, "The Issues of the Sixties:An Exploratory Study in the Dynamics of Public Opinion," *Public Opinion Quarterly,* 37 (Spring 1973): 62–75.

11. John H. Holland, Keith }. Holyoak, Richard E. Nisbett, and Paul Thagard, *Induction: Processes of Inference, Learning, and Discovery*. Cambridge, Mass; MIT Press, 1936.

12. Thomas Kuhn, The *Structure* of *Scientific Revolutions,* 2nd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1970).

13. Howard Margolis, *Patterns, Thinking,* and *COgnition: A Theory* of *judgment* (Chicago: University of Chicago Press, 1987), chaps. 11—13.

14. Except, perhaps, for a threshold at an extreme.

15. With or without any memory loss, public opinion remains at 100. The difference between the two figures is 0, which corresponds to 0 percent of the range of public opinion.

16. Walter Bagehot, *Physics* and *Politics* (Boston: Beacon Press,1956; orig. ed. 1884), p. 26.

17. W. Brian Arthur, "Self-Reinforcing Mechanisms in Economics," in The *Economy* as an *Evolving Complex System,* -ed. Philip W. Anderson, Kenneth J. Arrow, and David Pines (Redwood City, Calif.: Addison-Wesley,1988), pp.9-31.

18. Sushil Bikchandani, David Hirshleifer, and Ivo Welsh,"A Theory of Fads, Fashion, Custom, and Cultural Change as Informational Cascades," *journal* of *Political Economy,* 100 (October 1992): 992–1026.

19. George A. Akerlof, "A Theory of Social Custom, of Which Un— employment May Be One Consequence," *Quarterly journal* of *Economics,* 94 (June 1980): 749-775.

الفصل الثاني عشر

1 . K. S. Mathur, "Hindu Values of Life: Karma and Dharma" (1964), in *Religion in India*, ed. T . N . Madan (Delhi: Oxford University Press, 1991), pp. 63—77.

2. R. S. Khare, *The Untouchable as Himself: Ideology, Identity, and Pragmatism among the Lucknow* Chamars (Cambridge: Cambridge University Press, 1984).

3. Joan P. Mencher, “The Caste System Upside Down, or the Not- So—Mysterious East,” *Current Anthropology*, 15 (December 1974): 469—493.

4. Mark Juergensmeyer, “What if the Untouchables Don’t Believe in Untouchability?” *Bulletin of Concerned Asian Scholars*, 12 (January—March 1980): 24.

5. M. N. Srinivas, *The Remembered Village* (Los Angeles: University of California Press, 1976), p. 182.

6. Khare, *Untouchable as Himself*, pp. 7—8, passim.

7. Juergensmeyer, “What if the Untouchables,” p. 25.

8. Michael Moffatt, *An Untouchable Cbmmum'ty in South India: Structure and Consensus* (Princeton: Princeton University Press, 1979); and Hazari, *Untouchable: The Autobiography of an Indian Outcaste* (London: Pall Mall Press, 1969), especially chaps. 1, 5; and James M ; Freeman, *Untouchable: An Indian Life History* (Stanford: Stanford University Press, 1979), passim. For an enlightening discussion and additional references, see Barrington Moore, Jr., *Injustice: The Social Bases of Obedience and Revolt* (White Plains, N.Y.: M . E. Sharpe, 1978), pp.55—64.

9. Quoted by L. S. S. O'Malley, *Indian Caste Customs* (London: Cambridge University Press, 1932), p. 138.

'10. Hazari, *Untouchable*, p. 11.

11. Max Weber, *The Religion of India: The Sociology of Hinduism and Buddhism*, trans. and ed. Hans H . Gerth and Don Martindale (NewYork: Free Press, 1958; orig. German ed., 1916—17), especially pp. 117- 123.

12. Hazari, *Untouchable*, p. 65.

13. G. S. Ghurye, *Caste, Class, and Occupation*, 4th ed. (Bombay: Popular Book Depot, 1961), chap. 9, especially pp. 218—221.

14 . J . H . Hutton, *Caste in India: Its Naiure, Function, and Origins*, 4th ed. (Bombay: Oxford University Press, 1963), p. 47.

15 . For an account of early European research on caste, see Bernard S. Cohn, "Notes on the History of the Study of Indian Society and Culture," in *Structure and Change in Indian Society*, ed. Milton Singer and Bernard 5. Cohn (New York: Wenner—Gren Foundation for Anthropological Research, 1968), pp. 3-28. It has been argued that European scholarship standardized Hindu ideology and elevated the significance of such concepts as caste and reincarnation. By this account, elaborated by Ashis Nandy, *The Intimate Enemy: Loss and Recovery of Self under Colonialism* (Delhi: Oxford University Press, 1983), the British helped construct the caste-centered worldview and also promoted the solidification of

historically fluid caste distinctions. These claims are implausible. First of all, few of the Indians whom European researchers identified as sharing the Hindu worldview had prior contact with the British. Second, a disproportionate share of those who had some prior contact, like the British-educated elites, became leading anticaste activists. Third, if Indians were easily brainwashed by the British, it is highly unlikely that until then their minds were immune to the pressures of their own culture. Finally, a cadre of rulers cannot reshape a nation's thought patterns at will. Anticaste reformists who have sought to emancipate the untouchablesfrom the grip of "brahman ideology" know this_ through experience. As noted by Khare, *Untouchable as Himself*, especially chap. 7, their campaigns against the caste ethic have encountered resistance from the very peopie they wanted to help.

16. Vivekanand Jha, "Stages in the History of Untouchables," *Indian Historical Review*, 2 (July 1975): 14—31.

17. Gary 8. Becker, *The Economics of Discrimination*, 2nd ed.- (Chicago: University of Chicago Press, 1971).

18. Lquis Dumont, *Homo Hierarchicus: The Caste System and Its Implications*, rev. ed., trans. Mark Sainsbury, Dumont, and Basia Gulati (Chicago: University of Chicago Press, 1980, "orig. French ed., 1966), especially pp. 8—11.

19. A notable exception in the context of caste is Thomas A. Zwicker, "Morality and Etiquette in the Reproduction of Hierarchical Caste Relations in South Asia," M.A. thesis, University of Pennsylvania, 1984 .

20. For two variants of the Marxian thesis, see Narmadeshwar Prasad, *The Myth of the Caste System* (Patna: Samjna Prakashan, 1957); and Gerald D. Berreman, "The Brahmanical View of Caste: Louis Dumont's *Homo Hierarchicus*," *Contributions to Indian Sociology*, new ser. 5 (December 1971): 16—23.

21. Marx's pertinent passages are presented and interpretedby Jon Elster, *Making Sense of Marx* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), chap. 8. Elster developsrthis theory of ideology in his *Sour Grapes: Studies in the Subversion of Rationality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), chaps. 3~4, drawing on Paul Veyne, *Le Pain et le Cirque* (Paris: Seuil, 1976}.

22. For a short history of the anticaste movement, see Eleanor Zelliot, "Untouchability," in Encyclopedia of Asian History, v01. 4 (New York: Charles Scribner's Sons, 1988), 169—171. Detailed accounts are offered by M . N. Srinivas, *Social Change in Modern India* (Berkeley: University of California Press, 1971); and Marc Galanter, *Competing Equalities: Law and the Backward Classes in India* (Berkeley: University of California Press, 1984).

الفصل الثالث عشر

1. Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism*, 2nd ed. (New York: World Publishing, 1958), chaps. 11–13; and George Orwell, *1984* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1961; orig. ed., 1949).

2. Alexander Solzhenitsyn, "As Breathing and Consciousness Return," in Solzhenitsyn et al., *From Under the Rubble*, trans. A. M. Brock et al. (Boston: Little, Brown, 1975; orig. Russian ed., 1974), p. 4.

3. Ibid., p. 15 (emphasis in original).

4. Alexander Solzhenitsyn, *Rebuilding Russia: Reflections and Tentative Proposals*, trans. Alexis Klimoff (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1991; orig. Russian ed., 1990), p. 34.

5. V. I. Lenin, *State and Revolution* (New York: International Publishers, 1932; orig. Russian ed., 1917), especially sect. 1.4 and chap. 5.

6. Karl Marx, *A Contribution to the Critique of Political Economy*, vol. 29 of his and Frederick Engels's Collected Works (New York: International Publishers, 1987; orig. German ed., 1859), p. 263.

7. Geoffrey A. Hosking, "Memory in a Totalitarian Society: The Case of the Soviet Union," in *Memory: History, Culture, and the Mind*, ed. Thomas Butler (Oxford: Basil Blackwell, 1989), p. 115. The rest of the essay contains concrete examples of the rewriting of history.

8. Milan Kundera, *A Book on Laughter and Forgetting*, trans. Michael Henry Heim (New York: Penguin Books, 1981), p. 3. As quoted by

Jeffrey C. Goldfarb, *Beyond Glasnost: The Post-Totalitarian Mind* (Chicago: University of Chicago Press, 1989), pp. 109-110.

9. Elemér Hankiss, "The 'Second Society': Is There an Alternative Social Model Emerging in Contemporary Hungary?" *Social Research*, 55 (Spring/Summer 1988), p. 28.

10. Daniil Granin, as quoted by David Wedgwood Benn, *Persuasion and Soviet Politics* (Oxford: Basil Blackwell, 1989), p. 195.

11. Miroslav Kusý, "Chartism and 'Real Socialism,'" in Václav Havel et al., *The Power of the Powerless: Citizens against the State in Central Eastern Europe*, ed. John Keane, trans. Paul Wilson: (Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 1985; orig. Czech ed., 1979), pp. 158–159.

12. Robert C. Tucker, Political Culture and Leadership in Soviet Russia (New York: W. W. Norton, 1987), pp. 142–143.

13. Piotr Wierzbicki, "A Treatise on Ticks" (orig. Polish ed., 1979), in *Poland: Genesis of a Revolution*, ed. Abraham Brumberg (New York; Random House, 1983), pp. 206–207.

14. For evidence from the Soviet Union, see James W. Riordan, "The Revolution from Below: The Role of Letters to the Editor under *Perestroika*," *Coexistence*, 27 (December'1990): 269–272.

15. This point is developed by Giuseppe di Palma, "Legitimation from the Top to Civil Society: Politico-Cultural Change in Eastern Europe," *World Politics*, 44 (October 1991), especially pp. 55–63.

16. Zhores A. Medvedev, *The Rise and Fall of T. D. Lysenko*, trans. I. Michael Lerner (New York: Columbia University Press, 1969), chaps; 2–3,10.

17. C. Bane and Alan Dundes, *You Call This Living?: A Collection of East European Political jokes* (Athens: University of Georgia Press; 1990), pp. 65, 86.

18. Igor Kon, "The Psychology of Social Inertia" (orig. Russian ed., 1988), Social Sciences, 20 (1989): 60–74.Quotation at p. 63.

19. Gennadii Batyagin, TASS, June 28, 1989. Quoted by Elizabeth Teague, "Perestroika and the Soviet Worker," *Government and Opposition*, 25 (Spring 1990): 192.

20. Ibid., pp. 191–211.

21. Personal interview, Leipzig, December 6, 1991.

22. Jiří Otava, "Public Opinion Research in Czechoslovakia," *Social Research*, 55 (Spring–Summer1988): 249. Every issue of the Czechoslovak government's official bulletin on public opinion stated: "We remind all researchers that this bulletin is not meant for the public, which means not even for your friends and acquaintances, but serves exclusively as internal material for poll-takers and those who collaborate with us" (p.251, n. 2). For similar evidence from the Soviet Union, see David Wedgwood Benn, *Persuasion and Soviet Politics* (Oxford: Basil Blackwell, 1989), especially chap. 4.

23. Walter Friedrich and Hartmut Griese, *Jugend und Jugendforschung in der DDR: Gesellschaftspolitiscbe Situationen, Sozialisation und Mentalitäitsentwicklung in den achtziger Jahren* (Opladen: Leske & Budrich, 1991), pp. 139, 145.

24. اعتمدت تلك الاستطلاعات على مقابلات أُجريت وجهًا لوجه، ما يدعو إلى الحذر من تفسير الأرقام المطلقة. فالاتجاهات ذات معنى، لأن المنهجيات المتبعة لم تتغير. ولكن من المحتمل أن تلك النتائج تعكس انحسار الخوف.

25. Figures compiled in 1991 by Gallup-Hungary, Budapest, from *Jel kép*, the limited-circulation magazine of the Hungarian Institute of Public Opinion.

26. Classified survey of September 9, 1983. From the archives of the Public Opinion Research Institute, Prague.

27. Benn, *Persuasion and Soviet Politics*, p. 142.

28. لا يمكن استبعاد تزييف التفضيل كعامل مساهم في تلك النتائج.

29. Ibid., pp. 153–154.

30. Henry O. Hart, "The Tables Turned: If East Europeans Could Vote," *Public Opinion*, 6 (October/November 1983): 53–57. The surveys reported by Hart cover Czechoslovakia, Hungary, Poland, Romania, and Bulgaria.

31. Marek Ziółkowski, "Individuals and the Social System: Values, Perceptions, and Behavioral Strategies," *Social Research*, 55 (Spring/Summer 1988): 139–177. The reported figures are drawn from pp. 153–134.

32. Lészlé Bruszt, " 'Without Us but for Us'? Political Orientation in Hungary in the Period of Late Paternalism," *Social Research*, 55 (Spring/Summer 1988): 43–76. The figures are from pp. 70, 72, and 75.

33. Elisabeth Noelle-Neumann, "The German Revolution: The Historic Experiment of the Division and Unification of a Nation as Reflected in Survey Findings," *International journal of Public Opinion Research*, 3 (Autumn 1991): 248, table 4. The East German survey was conducted in February and March 1990, the West German survey in December 1989.

34. Ibid., p. 258, table 9. The East German survey was conducted in March 1990; the West German survey, two months later.

35. Association for Independent Social Analysis, *Czechoslovakia – January 1990* (*Survey Report*), March 1990, mimeo, table 4.

36. *Democracy, Economic Reform, and Western Assistance: Data Tables* (New York: Freedom House, 1991), table 154.

37. *Barometer of Privatization*, Szonda Ipsos, Budapest, October 1991, pp. 27–31.

38. Hans Aage, "Popular Attitudes and Perestroika," *Soviet Studies*, 43 (January 1991), especially pp. 8, 10. With respect to the Soviet Union, at least one survey finds attitudes toward free markets to be only mildly less permissive than in the United States. See Robert J. Shiller, Maxim Boycko, and Vladimir Korobov, "Popular Attitudes toward Free Markets:

The Soviet Union and the United States Compared," American Economic Review, 81 (June 1991): 385–400.

39. Vladimir Tismaneanu, *The Crisis of Marxist Ideology in Eastern Europe: The Poverty of Utopia* (London: Routledge, 1988), especially chap. 4; and Leszek Kołakowski, *Main Currents of Marxism*: Its Origin; Growth, and Dissolution, vol. 3, trans. P. S. Falla (Oxford: Clarendon Press, 1978), especially chap. 13.

40. Vladimir Tismaneanu, *Reinventing Politics: Eastern Europe from Stalin to Havel* (New York: Free Press, 1992), pp. 67–80.

41. Ibid.,pp.90–106.

42. Adam Michnik, *Letters from Prison and Other Essays*, trans. Maya Latynski (Berkeley: University of California Press, 1985; orig. Polish eds., 1973–1984), especially pp. 133–198.

43. Tismaneanu, *Reinventing Politics*, pp. 175–191.

44. The unrealistic stands of communist revisionism are identified by John Clark and Aaron Wildavsky, *The Moral Collapse of Communism: Poland as a Cautionary Tale* (San Francisco: ICS Press, 1990), especially chap. 3.

45. János Mátyás Kovács, "From Reformation to Transformation: Limits to Liberalism in Hungarian Economic Thought," *East European Politics and Societies*, 5 (Winter–1991): 41–72. Quotation at p. 47.

46. Václav Klaus and Tomáš Ježek, “Social Criticism, False Liberalism, and Recent Changes in Czechoslovakia,” *East European Politics and Societies*, 5 (Winter 1991):26–40. .

47. János Kornai, “The Hungarian Reform Process: Visions, Hopes, and Reality,” *Journal of Economic Literature*, 24 (December 1986): 1728–1730.

48. Andrei D. Sakharov, *Progress, Coexistence, and Intellectual Freedom*, trans. New York Times (New York: W. W. Norton, 1968), pp. 72, 78.

49. Hankiss, “The ‘Second Society’.” See also Di Palma, “Legitimation from the Top,” pp. 64–67.

50. Vladimir Shlapentokh, *Soviet Public Opinion and Ideology: Mythology and Pragmatismin Interaction* (New York: Praeger, 1986); and Shlapentokh, *Public and Private Life of the Soviet People: Changing Values in Post-Stalin Russia* (New York: Oxford University Press, 1989).

51. For an analysis of Western writings sympathetic to communism, see Paul Hollander, *Political Pilgrims: Travels of Western Intellectuals to the Soviet Union, China, and Cuba, 1928-1978* (New York: Oxford University Press, 1981).

52. Jan Winiecki, *Resistance to Change in the Soviet Economic System: A Property Rights Approach* (London: Routledge, 1991), especially chaps. 1 and 2.

53. János Kornai, "Individual Freedom and Reform of the Socialist Economy," *European Economic Review*, 32 (March 1988):259–262.

الفصل الرابع عشر

1. From a report of the Committee on Admissions and Enrollment, Academic Senate, University of California, *Freshman Admissions at Berkeley: A Policy for the 1990s and Beyond*. As recorded by Andrew Hacker, "Affirmative Action: The New Look," *New York Review of Books*, October 12, 1989, table A.

2. John Bunzel, "Affirmative Action: How It 'Works' at UC Berkeley," *Public Interest*, no. 93 (Fall. 1988): 120.

3. Colleges rarely release ethnically disaggregated figures on the qualifications of their enrolled students, so overall figures are unavailable. "What is available is information on the averages across ail SAT takers, including ones who did not enter college. In 1991–92, the white averages on the verbal and mathematics sections were 442 and 491, and the corresponding black averages were 352 and 385. College Entrance Examination Board, *National Report on College-Bound Seniors* (Princeton: CEEB, 1992).

4. Terry Eastland and William J. Bennett, *Counting by Race: Equality from the Founding Fathers to Bakke and Weber* (New York: Basic Books, 1979), pp. 8–9.

5. James Crouse and Dale Trusheim, *The Case against the SAT* (Chicago: University of Chicago Press, 1988), especially chaps. 5, 8.

6. See statements recorded by Glynn Custred, “Onward to Adequacy,” *Academic Questions*, 3 (Summer 1990): 64.

7. *Affirmative Action Newsletter*, Harvard University, Office of the Assistant to the President, Fall 1989. Quoted by Dinesh D’Souza, *Illiberal Education: The Politics of Race and Sex on Campus* (New York: Free Press, 1991), p. 220.

8. Stephen R. Barnett, “Who Gets In? A Troubling Policy,” *Los Angeles Times*, June 11, 1992, p. B13. The enrollment figures at other University of California campuses show similar discrepancies. See the *Economist*, September 17, 1994, p. 28.

9. *Economist*, February 16, 1991, p. 22. For many additional examples, see Stephen L. Carter, *Reflections of an Affirmative Action Baby* (New York: Basic Books, 1991), chap. 8; and D’Souza, *Illiberal Education*, chap. 5. For a defense of campus speech codes, see Stanley Fish, *There’s No Such Thing as Free Speech . . . And It’s a Good Thing, Too* (New York: Oxford University Press, 1994), chap. 8.

10. Sensitivity programs are debated in Paul Berman, ed., *Debating P.C.: The Controversy over Political Correctness on College Campuses* (New York: Laurel, 1992).

11. D’Souza, *Illiberal Education*, pp. 215–218.

12. This theme is developed by Shelby Steele, *The Content of Our Character: A New Vision of Race in America* (New York: St. Martin’s Press, 1990).

13. Suffering slights will not, by itself, prevent anyone from learning. 'Many minorities have advanced, and have even outperformed the majority, in societies accustomed to looking down on them. See Thomas Sowell, *Ethnic America: A History* (New York: Basic Books, 1981).

14. For examples see Charles J. Sykes, *The Hollow Men: Politics and Corruption in Higher Education* (Washington, DC: Regnery Gateway, 1990), p. 202; and Andrew Hacker, *Two Nations: Black and White, Separate, Hostile, Unequ*al (New York: Charles ' Scribner's Sons, 1992), p. 159.

15. Much evidence is offered by Sykes, *Hollow Men*.

16. Christopher Shea, "Penn Report Faults Campus Police for Response to Students' Taking Papers," *Chronicle of Higher Education*, August 4, 1993, p. A27; and Shea, "Penn Won't Punish Black Students Who Threw Away Campus Papers," *Chronicle of Higher Education*, September 22, 1993, p. A35.

17. The perceptual shift is discussed by Hacker, *Two Nations*, chap. 10.

18. *Sources: Diversity Initiatives in Higher Education* (Washington, D.C.: American Council on Education, 1993).

19. Marcia Ascher, *Ethnomathematics: A Multicultural View of Mathematical Ideas* (Pacific Grove, Calif.: Brooks/Cole, 1991). See also

the observations of Glenn M. Ricketts, “Multiculturalism Mobilizes,” *Academic Questions*, 3 (Summer 1990): 57.

20. The logic and objectives of multiculturalism are outlined by Henry Louis Gates, Jr, *Loose Canons: Notes on the Culture Wars* (New York: Oxford University Press, 1992; orig. publ., 1985–1991). Critical accounts include Arthur M. Schlesinger, Jr., *The Disuniting of America: Reflections on a Multicultural Society* (Knoxville, Tenn.: Whittle Books, 1991); Diane Ravitch, “Multiculturalism: E Pluribus Plures,” *American Scholar*, 59 (Summer 1990): 337–354; and Gary B. Nash, “The Great Multicultural Debate,” Contention, 1 (Spring 1992): 1–28.

21. D’Souza, *Illiberal Education*, chap. 3.

22. As cited in ibid., p. 8.

23. William A. Henry III, “Upside Down in the Groves of Academe,” *Time*, April 1, 1991, p. 66.

24. D’Souza, *Illiberal Education*, pp. 148–151, 194–197; David P. Bryden, “It Ain’t What They Teach, It’s the Way They Teach It,” *Public Interest*, no. 102 (Spring 1991): 44–45; and Chester E. Finn, “The Campus: ‘An Island of Repression in a Sea of Freedom,’ ” *Commentary*, 88 (September 1989): 19.

25. Denise K. Magner, “When Whites Teach Black Studies: Controversy at Iowa State Dramatizes a Sensitive Issue on College Campuses,” *Chronicle of Higher Education*, December 1, 1993, p. A19.

26. “Delaware U. Goes PC,” *Washington Times*, June 14, 1991, p. F2.

27. Allan Bloom, *The Closing of the American Mind: How Higher Education Has Failed Democracy and Impoverished the Souls of Today’s Students* (New York: Simon and Schuster, 1987), especially pp. 311, 324.

28. Richard Delgado, “The Imperial Scholar: Reflections on a Review of Civil Rights Literature,” *University of Pennsylvania Law Review*, 132 (March 1984): 561–578.

29. Ibid., p. 577.

30. Mari Matsuda, “Affirmative Action and Legal Knowledge: Planting Seeds in Plowed-Up Ground,” *Harvard Women’s Law journal*, 11 (Spring 1988): 1–17. Quotations at pp. 1, 4–5.

31. Quoted by Randall L. Kennedy, “Racial Critiques of Legal Academia,” *Harvard Law Review*, 102 (June 1989): 1752.

32. Nash, “The Great Multicultural Debate,” p. 17.

33. As reported by Kennedy, “Racial Critiques,” pp. 1798–1800.

34. Carter, *Reflections*, pp. 1–2.

35. For further examples of exceptionally insightful analyses by outsiders, see Robert K. Merton, “Insiders and Outsiders: A Chapter in the Sociology of Knowledge,” *American Journal of Sociology*, 77 (July 1972): 9– 47. Merton provides a detailed evaluation of the principle that particular groups have monopolistic access to certain kinds of knowledge. See also Glenn C. Loury, “Self-Censorship in Public Discourse: A Theory

of: ‘Political Correctness’ and Related Phenomena,” *Rationality and Society*; 6 (October 1994): 428–461.

36. Kennedy, “Racial Critiques,” p. 1807.

37. James S. Coleman, “On the Self-Suppression of Academic Freedom,” *Academic Questions*, 4 (Winter 1990–91): 17–22.

38. Ibid., p. 20.

39. Jason DeParle, “Talk of Government Being Out to Get Blacks Falls on More Attentive Ears,” *New York Times*, October 29, 1990, p. B7.

40. John E. Chubb and Terry M. Moe, *Politics, Markets, and America's Schools* (Washington, DC: Brookings Institution, 1990), especially chap. 1.

41. David S. Crystal and Harold W. Stevenson, “Mothers’ Perceptions of Children’s Problems with Mathematics: A Cross-National Comparison,” *journal of Educational Psychology*, 83 (September 1991): 372–376.

42. See, for instance, T. R. Reid, “Miyazawa: Work Ethic Flags in. U.S.,” *Washington Post*, February 4, 1992, pp. A1, 11.

43. Steele, *Content of Our Character*, chap. 5. Quotations at pp. 78–80, emphasis in original. For a similar thesis, see Hacker, *Two Nations*; chap. 4.

44. Jim Sleeper, *The Closest of Strangers: Liberalism and the Politics of Race in New York* (New York: W. W. Norton, 1990), p. 34.

45. For its theoretical foundations, see Mancur Olson, *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965).

46. James M. Buchanan and Gordon Tullock, *The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1962), chaps. 10–11.

الفصل الخامس عشر

1. See Timur Kuran, "Sparks and Prairie Fires: A Theory of Unanticipated Political Revolution," Public Choice, 61 (April 1989): 41—74.

2. Cited by James DeNardo, Power in Numbers: The Political Strategy of Protest and Rebellion (Princeton: Princeton University Press, 1985), p. 17.

3. Karl Marx's most influential statement on the subject is in A Contribution to the Critique of Political Economy, ed. Maurice Dobb, trans. S. W. Ryazanskaya (New York: International Publishers, 1970; first German ed., 1859), pp. 20–21. Jon Elster, Making Sense of Marx (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), pp. 428—446, critiques Marx's pertinent writings.

4. For two influential statements, see James C. Davies, "Toward. A Theory of Revolution," American Sociological Review, 27 (February 1962): 5–19; and Ted R. Gurr, Why Men Rebel (Princeton: Princeton University Press, 1970).

5. David Snyder and Charles Tilly, “Hardship and Collective Violence in France, 1830 to 1960,” American Sociological Review, 37 (October 1 972): 520—532; and Charles Tilly, Louise Tilly, and Richard Tilly, The Rebellious Century: 1830—1930 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1975). For much additional evidence against the theory of relative deprivation, see Steven E. Finkel and James B. Rule, “Relative Deprivation and Related Psychological Theories of Civil Violence: A Critical Review,” in Research in Social Movements, Conflicts, and Change, vol. 9, ed. Louis Kriesberg (Greenwich, Conn.:JAI Press, 1986), pp. 47—69.

6. Theda Skocpol, States and Social Revolutions: A Comparative Analysis France, Russia, and China (Cambridge: Cambridge University Press, 1979). Another influential structural theory is the “demographic/ structural theory” of Jack A. Goldstone, Revolution and Rebellion in the Early Modern World (Berkeley: University of.California Press, 1991).

7. See also Mark I. Lichbach, The Rebel’s Dilemma (Ann Arbor: University of Michigan Press,1995). Lichbach’s book contains a highly comprehensive critical survey of research on political revolutions.

8. Sequence C, like A, features two stable equilibria: 10 and 90. This is why expectations of the public opposition may influence its realization. By contrast, A1 has a unique stable equilibrium at 90. Under A1, expectations are practically immaterial. As long as public opposition is expected to be below 100, it will settle at 90.

9. As cited in Mao Tse-Tung, "A Single Spark Can Start a Prairie Fire" (1930) in Selected Military Writings of Mao Tse-Tung (Beijing: Foreign Languages Press, 1972), pp. 65—76.

10. Assuming, for the sake of illustration, that the individuals all have the same expressive needs.

11. See p. 166 for a definition of the former, p. 74 for a definition of the latter.

12. The standard Marxist explanation is critiqued by Martin Malia, Comprendre la Révolution Russe (Paris: Editions du Seuil, 1980), pp. 91—93.

13. See William Henry Chamberlin, The Russian Revolution, 1917-1921, vol. 1 (New York: Macmillan, 1935), pp. 62—63; and Malia, Comprendre la Révolution Russe, pp. 92-93.

14. Thomas Walton, "Economic Development and Revolutionary Upheavals in Iran," Cambridge Journal of Economics, 4 (September 1980): 271-292.

15. Baruch Fischhoff, "Hindsight ≠ Foresight: The Effect of Outcome Knowledge on Judgment under Uncertainty," Journal of Experimental Psychology: Human Perception and Performance, 1 (August 1975): 288—299; and Baruch Fischhoff and Ruth Beyth, " 'I Knew It Would Happen'-—Remembered Probabilities of Once Future Things," Organizational Behavior and Human Performance, 13 (February 1975): 1—16.

الفصل السادس عشر

1. Bernard Gwertzman and Michael T. Kaufman, eds., *The Collapse of Communism, by the Correspondents of "The New York Times"* (New York: Times Books, 1990), p. vii
2. For an early statement of this thesis, see Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism*, 2nd ed. (New York: World Publishing, 1958), pt. 3. Arendt observed that communism weakens the interpersonal bonds rooted in family, community, religion, and profession. This, she went on to suggest, makes individuals terribly dependent on the state's goodwill, thus blocking the possibility of a mass mobilization.
3. Richard Pipes, "Gorbachev's Russia: Breakdown or Crackdown?" *Commentary*, March 1990, p. 16.
4. Jeane J. Kirkpatrick, *The Withering Away of the Totalitarian State. . . And Other Surprises* (Washington, DC: AEI Press, 1990). A decade earlier Kirkpatrick had proposed that the communist system was incapable of self-propelled evolution. See her "Dictatorships and Double Standards," *Commentary*, November 1979, pp. 34—45.
5. Stephen R. Graubard, "Preface to the Issue 'Eastern Europe . . . Central Europe . . .Europe,' " *Daedalus*, 119 (Winter 1990): vi.

6. Ibid., p. ii.

7. John Naisbitt, Megatrends: *Ten New Directions Transforming Our Lives* (New York: Warner Books, 1982).

8. *Economist*, November 18, 1989, p. 13.

9. See, for instance, Jack A. Goldstone, “Predicting Revolutions: Why We Could (and Should) Have Foreseen the Revolutions of 1989–1991 in the U.S.S.R. and Eastern Europe,” *Contention*, 2 (Winter 1993): 127–152; Randall Collins, “Prediction in Macrosociology: The Case of the Soviet Collapse,” *American journal of Sociology*, 100 (May 1995): 1552–1593; and Susanne Lohmann, “The Dynamics of Informational Cascades: The Monday Demonstrations in Leipzig, East Germany, 1989–91,” *World Politics*, 47 (October 1994): 42–101. Lohmann’s analysis is largely consistent with the unpredictability of revolutions. Still, on page 91 of her paper she maintains that in 1989 East German political participation varied “in predictable ways.”

10. Véclav Havel, “The Power of the Powerless,” in Havel et al., *The Power of the Powerless: Citizens against the State in Central–Eastern Europe*, ed. John Keane and trans. Paul Wilson (Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 1985; orig. Czech ed., 1979), p. 42.

11. Ibid., pp. 87, 89, 96.

12. Vaclav Havel, "Meeting Gorbachev" (1987), in *Without Force or Lies: Voices from the Revolution of Central Europe in 1989–90*, ed. William M. Brinton and Alan Rinzler (San Francisco: Mercury House, 1990), pp.266–267.

13. Véclav Havel, "Cards on the Table" (1988), in *Without Force or Lies*, cd. Brinton and Rinzler, pp. 270–271.

14. Sidney Tarrow, "'Aiming at a Moving Target': Social Science and the Recent Rebellions in Eastern Europe," *PS: Political Science and Politics*, 24 (March 1991):12.

15. On the elections and the ensuing reactions, see the reports of John Taglibue, New York Times, June 3–6. The events leading up to the April accord have been chronicled and interpreted by Timothy Carton Ash, "Refolution: The Springtime of Two Nations," New York Review of Books, June 15, 1989, pp. 3–10. See also Elie Abel, *The Shattered Bloc: Behind the Upheaval in Eastern Europe* (Boston: Houghton Mifflin, 1990), chap. 4

16. East German Survey of the Institut für Demoskopie Allensbach, February 17–March 15, 1990, Archive no. 4195 GEW.

17. In psychological experiments the I-knew-it-would-happen fallacy worsens over time. One would expect, therefore, the share of East Germans reporting that the explosion came as a surprise to decrease with the passage of time. Indeed, when asked in March 1991, a year after the first survey and sixteen months after the fall of East German communism, "Two years ago did you expect such a peaceful revolution," 7 percent answered "yes," and 33 percent "yes, but not that fast." The share responding that they were totally surprised was down to 54 percent (Allensbach Archives, Survey 5049). In March 1993, however, when a sample was asked, "Four years ago did you expect such a peaceful revolution," the first two figures fell back to 4 percent and 23 percent, respectively, and the share of the totally surprised rose to 70 percent (Allensbach Archives, Survey 5078). Interestingly, in 1991 the affirmative answers were substantially higher when the question was asked in the form "If you think back two years from today, did You expect that the communist regime in the previous GDR would break down, or were you surprised by this?" Under this

variant of the question, 20 percent said "yes," 47 percent "yes, but not that fast," and only 28 percent "I was surprised." The difference between the two variants is that the first asks whether the subjects expected communism to fall *peacefully*, the second merely whether they expected communism to fall. The latter variant of the question was not included in the surveys of 1990 and 1993.

18. For a compilation of pertinent reports from the New York Times, see Gwertzman and Kaufman, *The Collapse of Communism*, pp. 153–184. Eyewitness accounts include Timothy Garton Ash, "The German Revolution," *New York Review of Books*, December 21, 1989, pp. 14–19; and George Paul Csicsery, "The Siege of Nógrádi Street, Budapest, 1989," in *Without Force or Lies*, ed. Brinton and Rinzler, pp. 289–302.

19. Andrei Amalrik, *Will the Soviet Union Survive until 1984?* (New York: Harper & Row, 1970; orig. Russian ed., 1969), especially pp. 36–44.

20. Vladimir Tismaneanu, "Personal Power and Political Crisis in Romania," *Government and Opposition*, 24 (Spring 1989): 193–194.

21. For details, see Robert C. Tucker, *Political Culture and Leadership in Soviet Russia: From Lenin to Gorbachev* (New York: Norton, 1987.), chap. 7.

22. Walter Friedrich and Hartmut Griese, *Jugend und jugendforschung in der DDR: Gesellschaflspolitische Situationen, Sozialisation und Mentalitätentwicklung in den achtziger Jahren* (Opladen: Leske & Budrich, 1991), pp.139, 145.

23. Figures compiled in 1991 by Gallup-Hungary from *Jel kép*.

24. Correspondingly, the percentage believing that the trend favored the capitalist societies rose from 18 percent to 42 percent. Surveys of September 9, 1983, and June 14, 1989, from the archives of the Public Opinion Research Institute, Prague.

25. Economist, July 18, 1987, p. 45.

26. Z [Martin Malia], "To the Stalin Mausoleum," *Daedalus*, 119 (Winter 1990): 332.

27. Recorded by Daniel Bell, "As We Go into the Nineties: Some Outlines of the Twenty-First Century," *Dissent*, 37 (Spring 1990): 173.

28. *Economist*, July 18, 1987, p. 45.

29. Timothy Garton Ash, “Germany Unbound,” *New York Review of Books*, November 22, 1990, p. 12.

30. In his own retrospective account, Gorbachev writes: “We did not realize immediately, of course, how far we had to go and what profound changes were needed.” See Mikhail Gorbachev, *The August Coup* (New York: HarperCollins, 1991), p. 104.

31. See Vladimir Tismaneanu, *Reinventing Politics: Eastern Europe from Stalin to Havel* (New York: Free Press, 1992), pp. 179–191.

32. Albert 0. Hirschman, “Exit, Voice, and the Fate of the German Democratic Republic: An Essay in Conceptual History,” *World Politics*, 45 (January 1993): 192; and Jens Reich, “Reflections on Becoming an East German Dissident, on Losing the Wall and a Country,” in *Spring in Winter: The 1989 Revolutions*, ed. Gwyn Prins (Manchester: Manchester University Press, 1990), pp. 80–81.

33. Reich, “Reflections,” p. 86.

34. Peter Voss in a personal interview, Leipzig, December 6, 1991.

35. Karl-Dieter Opp, “Spontaneous Revolutions: The Case of East Germany in 1989,” in *German Unification and European Integration*, ed. Heinz Kurz (London: Edward Elgar, 1992), table 1. Analysts differ on whether the demonstrations grew monotonically. If the number of participants fell between two consecutive Mondays, the decline might have reflected shifting assessments of where events were headed.

36. For additional accounts and interpretations, see Ash, “The German Revolution”; Edith Anderson, “Town Mice and Country Mice,” in *Without Force or Lies*, ed. Brinton and Rinzler, pp. 170–192; and the *New York Times* reports compiled in Gwertzman and Kaufman, *Collapse of Communism*, pp. 158–160, 166–184, and 216–222.

37. Bill Keller, “In Moscow, Tone Is a Studied Calm,” *New York Times*, August 18, 1989, p. A6.

38. Henry Kamm,” Communist Party in Hungary Votes for Radical Shift,” *New York Times*, October 8, 1989, pp. A1, A18. For a fuller account of the transformation, see Abel, *Shattered Bloc*, chap. 2.

39. Bill Keller, “Gorbachev, in Finland, Disavows Any Right of Regional Intervention,” *New York Times*, October 26, 1989, pp. A1, A12.

40. For an eyewitness account of these events, see Timothy Garton Ash, “The Revolution of the Magic Lantern,” *New York Review of Books*, January 18, 1990, pp. 42–51. See also Abel, *Shattered Bloc*, chap.3.

41. *Economist*, December 2, 1989, p. 55.

42. See Timur Kuran, “Sparks and Prairie Fires: A Theory of Unanticipated Political Revolution,” *Public Choice*, 61 (April 1989): 41–74.

43. The pace of events was doubtless a factor also in the failure of Soviet conservatives to block Eastern Europe’s liberation. Had events moved more slowly, they might have had time to oust Gorbachev and order the Red Army into action.

44. “Czechoslovakia: The Velvet Revolution,” *Uncaptive Minds*, 3 (January–February1990): 11.

45. William H. Kaempfer and Anton D. Lowenberg, “Using Threshold Models to Explain International Relations,” *Public Choice*, 73 (June 1992): 436.

46. For the New York Times reports of these events, see Gwertzman and Kaufman, *Collapse of Communism*, pp. 332–339. A detailed account is provided by Matei Calinescu and Vladimir Tismaneanu, “The 1989 Revolution and Romania’s Future,” *Problems of Communism*, 40 (January–April 1991): 42–59.

47. Jan Urban, “Czechoslovakia: The Power and Politics of Humiliation,” in *Spring in Winter*, ed. Prins, p. 132.

48. See the references in note 9 in this chapter, and also J. F. Brown, *Surge to Freedom: The End of Communist Rule in Eastern Europe* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1991); Mark Frankland, *The Patriots’ Revolution: How Eastern Europe Toppled Communism and Won Its Freedom* (Chicago: Ivan R. Dee, 1992); and Sabrina R. Ramet, *Social Currents in Eastern Europe: The Sources and Meaning of the Great Transformation* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1991).

49. For fuller and additional details, see Kuran, “Sparks and Prairie fires. ″

50. Alexis de Tocqueville, *The Old Régime and the French Revolution*, trans. Stuart Gilbert (New York: Doubleday, 1955; first French ed., 1856), especially pp. 138–148.

51. William Doyle*, Origins of the French Revolution*; 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 1988), p. 84.

52. Ibid., pp. 83–84.

53. Tocqueville*, Old Régime*, p. 20.

54. Richard Cobb, “The Beginning of the Revolutionary Crisis in Paris” (1967) and “Revolutionary Situations in France, 1789–1968” (1968), in his *A Second Identity: Essays on France and French History* (London: Oxford University Press, 1969), pp. 145–158, 267–281.

55. Samuel F. Scott, *The Response of the Royal Army to the French Revolution: The Role and Development of the Line Army*, 1787–93 (Oxford: Clarendon Press, 1978), chap. 2, especially pp. 46–59.

56. Tocqueville, Old Régime, p. 175.

57. Cobb, “Revolutionary Situations,” p. 272.

58. Fereydoun Hoveyda, *The Fall of the Shah*, trans. Roger Liddell (New York: Wyndham Books, 1980; orig. ed., 1979), pp. 15–17; and Marvin Zonis, “Iran: A Theory of Revolution from Accounts of the Revolution,” *World Politics*, 35 (July 1983): 602.

59. Mohamed Heikal, *Iran: The Untold Story* (New York: Pantheon, 1982; orig. ed., 1981), p. 123.

60. Hoveyda, *Fall of the Shah*, pp. 35–38.

61. For this blunder, they were sacked in a meeting held in Prague. See Heikal, *Iran*, p. 156.

62. Shaul Bakhash, *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution* (New York: Basic Books, 1984), p. 45.

63. Heikal, *Iran*, p. 157.

64. Nikki R. Keddie, "Can Revolutions Be Predicted; Can Their Causes Be Understood?" *Contention*, 1 (Winter 1992): 159–160.

65. Ibid., p.160.

66. Hoveyda, *Fall of the Shah*, pp. 102–103, 117.

67. Bakhash, *Reign of the Ayatollahs*, pp. 41–42.

68. Ibid., pp. 13–14.

69. Much evidence is presented by Leopold Haimson, "The Problem of Social Stability in Urban Russia, 1905–1917," *in The Structure of Russian History: Interpretive Essays*,

ed. Michael Cherniavsky (New York: Random House, 1970), pp. 341–380; and Hans Rogger, "Russia in 1914," *Journal of Contemporary History*, 1 (October 1966): 95–119. Each of these articles also presents an overview of the conflicting signs of stability and instability in pre–1917 Russia.

70. Leonard Schapiro, *The Russian Revolutions of 1917: The Origins of Modern Communism* (New York: Basic Books, 1984), p. 19.

71. Schapiro, *Russian Revolutions*, p. 39; and William Henry Chamberlin, *The Russian Revolution*, 1917–1921, vol. 1 (New York: Macmillan, 1935), p, 73.

72. Chamberlin, *Russian Revolution*, vol. 1, p. 76.

73. Ibid., pp.73–77.

74. Ibid., p.73.

75. Ibid., chap. 3.

76. On efforts to follow Bismarck's strategy, see Martin Malia*, Comprendre la Révolution Russe* (Paris: Éditions du Seuil, 1980), especially chap 1. An additional component of this strategy was to make concessions to moderate the opposition, as when Alexander II emancipated the peasants.

77. Chamberlin, *Russian Revolution*, vol. 1, pp. 74–80; and Warren B. Walsh, “The Petrograd Garrison and the February Revolution of 1917,” *in New Dimensions in Military History: An Anthology*, ed. Russell P. Weigley (San Rafael, Calif.: Presidio Press, 1975), pp. 267–269.

78. Chamberlin, *Russian Revolution*, vol. 1, p. 75; and Walsh, “Petrograd Garrison,” pp. 267–273.

79. Paul Kecskemeti, *The Unexpected Revolution: Social Forces in the Hungarian Uprising* (Stanford: Stanford University Press, 1961), p. 1.

80. Ibid., pp. 60, 84–85.

81. Véclav Havel, *Disturbing the Peace: A Conversation with Karel Hvížďala*, trans. Paul Wilson (New York: Alfred A. Knopf, 1990; orig. Czech ed., 1986), p. 109.

82. Timothy Garton Ash, “Eastern Europe: The Year of Truth,” *New York Review of Books*, February 15, 1990, pp. 17–22.

83. Theodore Draper, “A New History of the Velvet Revolution,” *New York Review of Books*, January 14, 1993, p. 18.

84. Quoted in Celestine Bohlen, “In Post-Communist Europe, Culture Takes a Fall,” *Herald Tribune*, November 14, 1990, p. 1.

85. Information on Hungary provided by Adam Levendel, director of the Szonda Ipsos polling firm, during a December 13, 1991, interview in Budapest. Information on Czechoslovakia based on tables supplied by the Public Opinion Research Institute, Prague.

86. Adam Michnik, “An Embarrassing Anniversary,” *New York Review of Books*, June 10, 1993, pp. 19–21.

87. Hannah Arendt, *On Revolution* (New York: Penguin, 1965; orig. ed., 1963), pp. 88–109.

88. Roy A. Medvedev, *Let History judge: The Origins and Consequences of Stalinism*, trans. Colleen Taylor (New York: Vintage, 1973; orig. Russian ed., 1968), chaps. 2–8; and Robert Conquest, *The Great Terror: A Reassessment* (New York: Oxford University Press, 1990).

89. Bakhash, *Reign of the Ayatollahs*, especially chaps. 4, 9, 10.

90. Said Ami Arjomand, “Iran’s Islamic Revolution in Comparative Perspective,” *World Politics*, 38 (April 1986), especially pp. 392, 402.

91. Shahrough Akhavi, *Religion and Politics in Contemporary Iran: Clergy–State Relations in the Pahlavi Period* (Albany: State University of New York Press, 1980); pp. 168–180.

92. On the vulnerability of revolutionary regimes, see Stephen M. Walt, “Revolution and War,” *World Politics*, 44 (April 1992): 321–368.

93. Bakhash, *Reign of the Ayatollahs*, pp. 219–224.

94. Friedrich Engels to Heinz Starkenburg, January 25, 1894. As quoted in Patrick Gardiner, *The Nature of Historical Explanation* (London: Oxford University Press, 1952), p. 100.

95. Vladimir Ilyich Lenin, “What Is to Be Done?” (1902), in *The Lenin Anthology*, ed. Robert C. Tucker (New York: Norton, 1975), pp. 12–114.

96. Tocqueville, *Old Régime*, p. 13.

97. Havel, *Disturbing the Peace*, p. 123. Similar sentiments are expressed on p. 144.

98. Charles Tilly, *From Mobilization to Revolution* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1978).

99. Pamela E. Oliver, "Bringing the Crowd Back In: The Nonorganizational Elements of Social Movements," *Research in Social Movements, Conflict, and Change*, vol. 11, ed. Louis Kriesberg (Greenwich, Conn.: JAI Press, 1989), pp. 1-30. See also Sidney Tarrow, *Democracy and Disorder: Protest and Politics in Italy, 1965-1975* (Oxford: Clarendon Press, 1989).

الفصل السابع عشر

1. Richard R. Nelson and Sidney G. Winter, *An Evolutionary Theory of Economic Change* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1982); and Ulrich Witt, ed., *Evolutionary Economics* (Aldershot, U.K.: Edward Elgar, 1993).
2. W. Brian Arthur, *Increasing Returns and Path Dependence in the Economy* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1994); and M. Mitchell Waldrop, *Complexity: The Emerging Science at the Edge of Order and Chaos* (New York: Simon and Schuster, 1992).

3. Charles Darwin, *On the Origin of Species* (London: John Murray, 1859); and Stephen Jay Gould, *Wonderful Life: The Burgess Shale and the Nature of History* (New York: W. W. Norton, 1989).
4. W. Russell Neuman, *The Paradox of Mass Politics: Knowledge and Opinion in the American Electorate* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986), p. 189.
5. Rance Crain, "Media Seers Clouding the Picture," *Advertising Age*, April 6, 1992, p. 25A; Robert A. Brusca, "Recession or Recovery?" *Challenge*, July—August 1992, pp. 4—15; and Robert D. Hershey, Jr., "This Just In: Recession Ended 21 Months Ago," *New York Times*; December 23, 1992, pp. D1, D3.
6. Bush's share of the vote declined by 19 percentage points in California, as against 15 percentage points nationally. In November 1992, California's unemployment rate stood at 9.3 percent, up from 4.8 percent in November 1988.
7. For a more technical presentation and further details, see Timur Kuran, "Cognitive Limitations and Preference Evolution," *Journal of Institutional and Theoretical Economics*, 147 (June 1991): 241—273.

8. The threshold of e would rise from 50 to 55, and that of *f* would fall from 55 to 50.

9. The changes could be ones that affect a single individual. Turn back to E, and assume that public opinion is in equilibrium at 50. If the threshold of *e* rises from 50 to 55, public opinion will dart to 100. Suppose now that this threshold falls back to 50, restoring *E*. Public opinion will remain stuck at 100.

10. This theme is developed at length in William H. *Riker, Liberalism against Populism: A Confrontation between the Theory of Democracy and the Theory of Social Choice* (San Francisco: W. H. Freeman, 1982), For many additional insights, see Thréinn Eggertsson, *Economic Behavior and Institutions* (New York: Cambridge University Press, 1990), chaps. 6–10.

11. Gordon Tullock, *Toward a Mathematics of Politics* (Ann Arbor: University of Michigan Press,1967), chap. 3; and Kenneth A. Shepsle and Barry R. Weingast, "Structure—Induced Equilibrium and Legislative Choice," *Public Choice*, 37 (1981): 503—519.

12. F. C. Bartlett, *Remembering* (Cambridge: Cambridge University Press, 1932), especially chap.8. For further evidence, see Nelson and Winter, *An Evolutionary Theory of Economic Change*, p.

112; and Ronald A. Heiner, "Imperfect Decisions and the Law: On the Evolution of Legal Precedent and Rules," *journal of Legal Studies*, .15 (June 1986): 227—261.

13. Alan J. Parkin, Memory and Amnesia: *An Introduction* (Oxford: Basil BlackWell,1987).

14. Herbert A. Simon, *Reason in Human Affairs* (Stanford: Stanford University Press, 1983), elaborates on obstacles to imagining contingencies, and Michael Polanyi, *The Tacit Dimension* (Gloucester, Mass": Peter Smith,1983; orig. ed., 1966), on those to articulating full justifications. Evidence pertaining to the enforcement and evolution of the law is offered by Ronald Dworkin, *Law's Empire* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986); and Edward H. Levi, *An Introduction to Legal Reasoning* (Chicago: University of Chicago Press, 1948).

15. For evidence of self-serving interpretation on the part of judges, and many insights that complement those offered here, see Thomas J. Miceli and Metin Coşgel, "Reputation and Judicial Decision-Making," *journal of Economic Behavior and Organization*, 23 (January 1994): 31— 51.

16. Magoroh Maruyama, "The Second Cybernetics: Deviation-Amplifying Mutual Causal Processes," *American Scientist*, 51 (March 1963): 164—179

17. David Hackett Fischer, *Historians' Fallacies: Toward a Logic of Historical Thought* (London: Routledge 8CKegan Paul, 1971), p. 178.

18. R. W. Apple, Jr., "Opposition Calls for Vote and Gains Access to a More Open Press," *New York Times*, November 29,1989, p. A1.

19. Alfred Marshall, Principles of Economics: *An Introductory Volume*, 8th ed. (London: Macmillan, 1936), p. iii.

20. Darwin, *Origin of Species*.

21. Joel Mokyr, *The Lever of Riches: Technological Creativity and Economic Progress* (New York: Oxford University Press, 1990), p. 273.

22. Niles Eldredge and Stephen jay Gould, "Punctuated Equilibria: An Alternative to Phyletic Gradualism," in *Models in Paleobiology*, ed. Thomas J. M. Schopf (San Francisco: Freeman, Cooper 8:; Co., 1972), pp. 82—115; and Niles Eldredge, *Time Frames*: The Evolution of Punctuated Equilibria (Princeton: Princeton University Press, 1985).

23. Gould, Wonderful Life.

24. David M. Raup, *Extinction: Bad Genes or Bad Luck?* (New York: W. W. Norton, 1991).

25. Mokyr, Lever of Riches, pt. 4.

26. W. Brian Arthur, "Competing Technologies, Increasing Returns, and Lock-In by Historical Events," *Economic journal*, 99 (March 1989): 116—131; and Paul A. David, "The Hero and the Herd in Technological History: Reflections on Thomas Edison and the Battle of the Systems," in *Favorites of Fortune.-Technology, Growth, and Economic Development since the Industrial Revolution*, ed. Patrice Higonnet, David S. Landes, and Henry Rosovsky (Cambridge,-'Mass.: Harvard University Press, 1991), pp. 72—119.

27. Gustave Le Bon, *The Crowd: A Study of the Popular Mind* (Atlanta: Cherokee Publishing Co., 1982; first French ed., 1895), pp. 65, 72.-

28. Ibid., p.68.

29. Anthony Pratkanis and Elliot Aronson, *Age of Propaganda: The Everyday Use and Abuse of Persuasion* (New York: W. H. Freeman, 1992), pp.206—215.

30. Abbé J. A. Dubois, *Hindu Manners, Customs, and Ceremonies*, 3rd ed., trans. Henry K. Beauchamp (Oxford: Clarendon Press, 1906; first French ed., 1815), p. 28.

31. The last fallacy is the focus of F. A. Hayek's critique of constructivism. See his *Law*, Legislation, and *Liberty*, vol. 1: Rules and Order (Chicago: University of Chicago Press, 1973), chaps. 1 and 3.

32. R. H. Tawney, *Religion and the Rise of Capitalism* (Gloucester, Mass.: Peter Smith, 1962; orig. ed., 1926), especially pp. 79–102.

33. Robert K. Merton, "The Unanticipated Consequences of Purposive Social Action," *American Sociological Review*, 1 (December 1936): 894– 904; Hayek, *Law*, *Legislation*, and *Liberty*, vol. 1, chaps. 1 and 3; and Raymond Boudon, *The Unintended Consequences of Social Action* (New York: St. Martin's Press, 1982; orig. French ed., 1977).

34. Mark Granovetter, "Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness," *American Journal of Sociology*, 91 (November 1985): 481—510; and Gregory Dow, "The Function of Authority in Transaction Cost Economics," *Journal of Economic Behavior and Organization*, 8 (March 1987): 13–38.

35. Mancur Olson, *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965).

36. These implications are consistent with the historical interpretations of E. L. Jones, *Growth Recurring: Economic Change in World History* (Oxford:Clarendon Press,–1988).

37. Under *E*, a's intrinsic utility is 100 — |50 - 80| = 70. With the shift to E^2, it becomes 100 —|100 —80| = 80.

38. Gould, *Wonderful Life*; and Raup, *Extinction*.

Gould, *Wonderful Life*, p. 318.

الفصل الثامن عشر

1. Alexis de TocqueviIie, *Democracy in America*, vol. 2, ed. Henry Reeve, Francis Bowen, and Phillips Bradley (New York: Alfred A. Knopf, 1989; orig. French ed., 1835), chap. 18.

2. See, for instance, Jay R. Mandle, N *of Slave,* Not *Free:* The *African American Economic Experience since* the *Civil* War (Durham, N.C.:Duke University Press, 1992), chaps. 4–5.

3. Robert William Fogel, *Without Consent or Contract: The Rise* and *Fall of American Slavery* (New York: W. W. Norton, 1989), chaps.4—5.

The South did not compare well on all indices of material advancement.

Intrauterine malnutrition was more common in the South than in the North, for example, because pregnant slaves had to keep working almost until childbirth.

3. لم يحظَ الجنوب بأي مقارنةٍ حسنةٍ في جميع مؤشرات التقدم المادي. فعلى سبيل المثال، كان سوء تغذية الأجنّة أكثر شيوعًا في الجنوب منه في الشمال، لأن نساء العبيد الحوامل تعيّن عليهن متابعة العمل حتى وقت الولادة تقريبًا.

4. Stanley L. Engerman, "Slavery and Emancipation in Comparative Perspective: A Look at Some Recent Debates," *Journal of Economic History,* 46 (June 1986): 327.

5. Fogel, *Without Consent* or *Contract,* pp. 322, 369, 382.

6. Ibid., pp. 328–329.

7. This campaign drew intellectual justification from a literature aimed at showing that blacks are naturally inferior to whites. See Stephen Jay Gould, The *Mismeasure* of Man (New York: W. W. Norton, 1981).

8. Russel B. Nye, *Fettered Freedom: Civil Liberties* and the *Slavery Controversy, 1830—1860* (East Lansing: Michigan State College Press, 1949), especially chaps. *3—5.*

9. William W. Freehling, *Prelude to Civil War: The Nullification Controversy in South Carolina, 1816—1836* (New York: Harper 86 Row, 1966), p. 110.

10. Merton L. Dillon, *The Abolitionists: The Growth of a Dissenting Minority* (De Kalb: Northern Illinois University Press, 1974), p. 49.

11. Fogel, *Without Consent* 0r *Contract,* p. 326.

12. Ibid., pp. 413—414.

13. Ibid., pp. 414-416.-

14. William H. Riker, *Liberalism against Populism: A Confrontation between the Theory of Democracy and the Theory of Social Choice* (San Francisco: W. H. Freeman, 1982), chap.9; and Barry R. Weingast, "Institutions and Political Commitment: A New Political Economy of the American Civil War Era" (unpublished manuscript, Stanford University, 1994), pt. 4.

15. Don E. Fehrenbacher, *The Dred Scott Case: Its Significance in American Law and Politics* (New York: Oxford University Press, 1978), pp.89—100.

16. J. R. Pole, The *Pursuit* of *Equality* in *American History* (Berkeley: University of California Press, 1978), pp. 148—149.For an interpretation of Lincoln's comments on equality, see David Zarefsky, *Lincoln, Douglas, and Slavery:* In the *Crucible* of *Public Debate* (Chicago: University

of Chicago Press, 1990), pp. 78—80, 242—244.

17. George M. Frederickson, The *Black Image* in the *White Mind: The Debate on Afro-American Character and Destiny, 1817—19-14* (New York: Harper 86 Row, 1971), chap. 1.

18. Stanley N. Katz, “The Strange Birth and Unlikely History of Constitutional Equality,” *journal* of *American History,* 75 (December 1988): 747—762.

19. James Madison, “The Federalist no. 10” (1787), in Alexander Hamilton, James Madison, and John Jay, The *Federalist Papers,* ed. Jacob E. Cooke (Middletown, Conn.: Wesleyan University Press, 1961; orig. pub., 1787—88), p. 59. I owe the observation to Pole, *Pursuit* of *Equality,*

pp.121–122.

20. Pole, *Pursuit* of *Equality,* pp. 13—26.

21. David Brion Davis, *The Problem of Slavery in Western Culture* (Ithaca: Cornell. University Press, 1966), pt. 1; and Bernard Lewis, *Race and Slavery in the Middle East: An Historical Enquiry* (New York: Oxford University Press, 1990).

22. Pole, *Pursuit* of *Equality,* p. 117.

23. Katz, “Strange Birth,” especially pp. 75*3—755.* See also Pole, *Pursuit of Equality,* chaps. 6—7; and Terry Eastland and William J. Bennett, *Counting by Race: Equality from the Founding Fathers to Bakke and Weber* (New York: Basic Books, 1979), chaps. 2—3. .

24. Eastland and Bennett, *Counting* by *Race,* chap. '5; Pole, *Pursuit of Equality,* chap. 7; and Robert Higgs, *Competition* and *Coercion: Blacks in the American Economy, 1865—1914* (Cambridge: Cambridge University Press, 1977).

25. A similar point is made, with a focus on tenancy relations in agriculture, by Lee J. Alston and Joseph P. Ferric, "Social Control–and Labor Relations in the American South before the Mechanization of the Cotton Harvest in the 19503," *journal of Institutional* and *Theoretical Economics,* 145 (March 1989):133—157; and Lee J. Alston, "Race Etiquette in the South: The Role of Tenancy, in *Research in Economic History,* vol. 10, ed. Paul Uselding (Greenwich, Conn.: JAI Press, 1986), pp. 200+201.
26. Hortense Powdermaker, *After Freedom. A Cultural Study in the Deep South* (New York: Viking, 1939), especially chap. 16
27. Richard Wright, *Black Boy: A Record* of *Childhood* and *Youth* (New York: Harper S. Row, 1945), p. 253. As recorded in Mandle, *Not Slave, Not Free,* p. 62.
28. Dennis Chong, *Collective Action and the Civil Rights Movement* (Chicago: University of Chicago Press, 1991), p. 97.
29. Thomas Sowell, *Preferential Policies: An International Perspective* (New York: William Morrow, 1990), p. 126 (emphasis added). For the early history of affirmative action, see Nathan Glazer, *Affirmative Discrimination: Ethnic Inequality and Public Policy,* rev. ed. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1987), chaps. 2—4; and Herman Belz, *Equality Transformed: A Quarter–Century* of *Affirmative Action* (New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers, 1992), chaps. 1—2.
30. Godfrey Hodgson, quoted in Chong, *Collective Action,* p. 224.

31. Fogel, *Without Consent* or *Contract,* p. 204.

32. Pole, *Pursuit* of *Equality,* pp. 178—180.

33. Belz, *Equality Transformed,* pp. 8—12.

34. For detailed accounts of these cases, see ibid., chaps. 2, *6—7.*

35. Ibid., especially chap. 3.

36. Abigail M. Thernstrom, *Whose Votes Count? Affirmative Action and Minority Voting Rights* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1987).

37. J. W. Peltason, *Fifty-Eight Lonely Men: Southern Federal Judges and School Desegregation* (New York: Harcourt, Brace and World, 1961), pp. 12—14,*96—97.*

38. D. Garth Taylor, *Public Opinion* and *Collective Action: The Boston School Desegregation Conflict* (Chicago: University of Chicago Press, 1986), chap. 6.

39. Peter Brimelow and Leslie Spencer, "When Quotas Replace Merit, Everybody Suffers," *Forbes,* February 15, 1993, pp. 80—102.

40. Timur Kuran, "Seeds of Racial Explosion," *Society,* 30 (September/October 1993): *55—67.*

41. Marc Galanter, *Competing Equalities: Law and the Backward Classes in India* (Berkeley: University of California Press, 1984); André Béteille, *The Backward Classes in Contemporary India* (Delhi: Oxford University Press, 1992); and Thomas Sowell, *Preferential Policies: An International Perspective* (New York: William Morrow, 1990), especially pp.91—103.

42. Béteille, *Backward Classes,* p. 74.

43. Dharma Kumar, “The Affirmative Action Debate in India,” *Asian Survey,* 32 (March 1992): 290—302.

44. Ibid., p. 294.

45. Ibid., p. 301.

الفصل التاسع عشر

1. Henri Poincaré, *Science and Hypothesis* (New York:Dover Publications, 1952; orig. French ed., 1902), p. 173.

2. Deconstructionism began with Jacques Derrida in the 19608. A representative work of Derrida is Writing and Difference, trans. Alan Bass (Chicago: University of Chicago Press, 1978; first French ed., 1967). For a survey, sec Christopher Norris, *Deconstruction: Theory and Practice*, rev. ed. (London: Routledge, 1991).

3. Clifford Geertz, “Thick Description: Toward an Interpretive Theory of Culture,” in his *The Interpretation of Cultures* (New York: Basic Books, 1973), pp. 3–30.

4. Paul Veyne, *Writing History: Essay on Epistemology*, trans. Mina Moore—Rinvolucri (Middletown, Conn.: Wesleyan University Press, 1984; orig. French ed., 1971), pp. 151—153. For a similar perspective,

see Edward Hallett Carr, *What Is History?* (New York: Alfred A. Knopf, 1962), especially chap. 1.

5. The former group is composed primarily of neoclassical economists. The latter features mostly sociologists and political scientists, but also certain economists outside the neoclassical tradition. Several prominent works in the structuralist tradition were critiqued in Chapter 15.

6. Andrew S. McFarland, as quoted by Jon Elster, *Ulysses and the Sirens: Studies in Rationality and Irrationality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 113, n. 4. The third chapter of Elster's book offers a critique of structuralism.

7. F. A. Hayek, "The Pretence of Knowledge" '(Nobel memorial lecture, 1974), in his *New Studies in Philosophy, Politics, Economics, and the History of Ideas* (Chicago: University of Chicago Press, 1978), p. 32.

8. In a linear system, by contrast, the sensitivity of a dependent variable to changes in an independent variable is constant. Minor variations might ,be accommodated, of course, through "noise"—the statistician's euphemism for chance events, data imperfections, and just .plain ignorance.

9. There are theories that predict better than they explain. For example, the Ptolemaic theory of the universe is quite successful at predicting the movements-20f planets, but by modern standards its explanations are very inadequate. See Thomas S. Kuhn, *The Copernican Revolution: Planetary Astronomy in the Development of Western Thought* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1957).

10. See, for example, john Dunn, *Modern Revolutions: An Introduction to the Analysis of a Political Phenomenon*, 2nd ed. (New York: Cambridge University Press, 1989), pp. 2—3; and Valerie Bunce, "Democracy, Stalinism, and the Management of Uncertainty," in *Democracy and Political Transformation: Theories and East-Central European Realities*, ed. Gyorgy .Szoboszlai (Budapest: Hungarian Political Science Association, 1991), especially pp. 152-153.

11. A similar point is developed by Nancy Bermeo,"Surprise, Surprise: Lessons from 1989 and 1991," in *Liberalization and Democratization: Change in the Soviet Union and Eastern Europe,* ed. Bermeo (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1992), pp. 184—187.

12. Carr, *What Is History?* pp. 90—91.

13. Imre Lakatos, "Falsification and the Methodology of Scientific Research Programmes" (1970), in his *The Methodology* of *Scientific*

Research Programmes (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), pp. 8—101.

14. Leo Strauss, *Persecution and the Art of Writing* (Glencoe, 111: Free Press, 1952); and Muhsin-Mahdi, Ibn *Klmldun's Philosophy of History* (London: George Allen and Unwin, 1957), especially pp. 113—125.

15. James C. Scott, *Weapons of the Weak: Everyday Forms* of *Peasant Resistance* (New Haven": Yale University Press, 1985). See also Scott, *Domination* and the *Arts* of *Resistance: Hidden Transcripts* (New Haven: Yale University Press, 1990).

16. Elisabeth Noclle-Neumann, The *Spiral* of *Silence— "Our Social Skin"*

(Chicago: University of Chicago Press, 1984; first German ed., 1980), pp.55—56.

17. Peter Miller, "Which Side Are You On? The 1990 Nicaraguan Poll Debacle," *Public Opinion Quarterly,* 55 (Summer 1991): 281—302. See also Stephen Schwartz, *A Strange Silence:* The *Emergence* of *Democracy* in *Nicaragua* (San Francisco: ICS Press, 1992), especially chaps. 4, 7.

18. Mark A. Uhlig, "Nicaraguan Opposition Routs Sandinistas; U.S. Pledges Aid, Tied to Orderly Turnover," New *York Times,* February 27, 1990, pp. A1, 12; and Norman Ornstein, "Why Polls Flopped in Nicaragua," New *York Times,* March 7, 1990, p. A25.

19. Katherine Bischoping and Howard Schuman, "Pens and Polls in Nicaragua: An Analysis of the 1990 Preelection Surveys," *American Journal of Political Science,* 36 (May 1992): 331–350.

20. For further insights on the pen experiment, see William A. Barnes, "Rereading the Nicaraguan Pre-Election Polls in the Light of the Election Results," in *The 1990 Elections in Nicaragua and Their Aftermath,* ed. Vanessa Castro and Gary Prevost (Lanham, Md.: Rowman and Littlefieid, 1992), pp. 41–123.

21. Karl R. Popper, *Conjectures and Refutations: The Growth of Scientific Knowledge* (New York: Basic Books, 1962).

22. Thomas S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions*, 2nd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1970; first ed., 1962).

23. Jack A. Goldstone, "Predicting Revolutions: Why We Could (and Should) Have Foreseen the Revolutions of 1989–1991 in the U.S.S.R. and Eastern Europe," *Contention*, 2 (Winter 1993): 127–152.


Bayt al-Hikma 2.0

